



د. فاروق عثمان أباطة

الحكم العشاني في اليمن

١٨٧٢ - ١٩١٨



0002632

Bibliotheca Alexandrina



المدينة المصرية العامة للكتاب

المكتبة العربية

الحكم العثماني في اليمن
(١٨٧٢ - ١٩١٨)

الحكم العشمانى فى اليمن

١٨٧٢ - ١٩١٨

د. فاروق عثمان أباطة



الهيئة القومية للمكتبات والكتب

١٩٨٦

مكتبة
يوسف الرميض
للتشتر وترويج الكتب
بكافة مجالاتها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للاستاذ الدكتور محمد محمود السروجي

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بجامعة الاسكندرية

لا شك أن المكتبة العربية في حاجة مطردة الى المزيد من الكتب العلمية التي تعالج تاريخ العالم العربي وتطوره في العصر الحديث . وإذا كانت بعض البلدان العربية قد لقيت اهتماما أكبر من عدد من المفكرين والباحثين ، فإن اليمن لم يكن أحدها . ولذا ظلت الحاجة ملحة الى الدراسات العلمية التي تكشف جوانب تاريخ اليمن الحديث ، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهي فترة تحول هامة في تاريخ حياة الشعوب العربية بصفة عامة والشعب اليمني بصفة خاصة .

وقد عكف أحد مؤرخينا الشبان وهو الدكتور فاروق عثمان أباطة على دراسة تاريخ اليمن الحديث ، وبذل جهدا كبيرا موفقا في إعداد هذا البحث الذي اختار له عنوان «الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٩١٨» ونال به درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز من كلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ . وقد سعدت بالمساهمة في الاشراف عليه أثناء إعداده لهذا البحث الذي يسعدني أيضا تقديمه اليوم لجمهور الدارسين والقراء .

وأهمية اختيار الباحث لموضوع البحث ترجع - في نظري - الى اعتبارات عديدة :

أولا - أن اليمن يمثل أقصى ما وصل اليه المد العثماني في زحفه جنوبا لاحتواء

الشعوب العربية ، فوجود العثمانيين في اليمن كان ضروريا لتدعيم سلطانهم فيما يليه شمالا .

ثانيا - أن بعد اليمن عن مركز السلطنة العثمانية يساعد اليمنيين على الخروج عن طاعة الدولة ، وهذا بدوره يشجع اخوانهم في شبه الجزيرة العربية على الثورة أيضا ضد الحكم العثماني ، فتدعيم الوجود التركي في اليمن يعمل على استقرار الأوضاع لصالح الأتراك في شبه الجزيرة العربية كلها خصوصا في الحجاز حيث الأماكن المقدسة التي تهفوا اليها أمة المسلمين في كل أجزاء العالم ، وما يحظى به الأتراك العثمانيون من قوة روحية كبيرة نتيجة اشرافهم على تلك البقعة الشريفة .

ثالثا : أن العثمانيين حرصوا على تدعيم نفوذهم في البحر الاحمر ، خصوصا بعد استيلاء الانجليز على عدن في سنة ١٨٣٩ ، كما تطلع الفرنسيون والاطاليون الى ايجاد تقط ارتكاز لنفوذهم على مقربة من اليمن ، وفي مواجهته على الساحل الافريقي الشرقي .

رابعا - أنه مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذت انجلترا تتحول عن سياستها التقليدية القديمة التي ظلت تنتهجها طوال الثلاثة الأرباع الأولى لهذا القرن ، ألا وهي سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها اليمن ، الى سياسة تقسيم تلك الممتلكات . ومنذ ذلك الوقت أصبح الوجود البريطاني في عدن يشكل خطرا على اليمن ، ولا سيما وانها تقع على الطريق الامبراطوري المؤدى الى الهند وجنوب شرقي آسيا .

ويمكننا أن نقسم تاريخ اليمن في الفترة التي عالجها المؤلف فيما بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ الى أربع فترات مميزة توضح الجوانب الرئيسية لموضوع البحث .

الفترة الأولى :

وهي الفترة التي عملت فيها الدولة العثمانية على استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن بعد أن نجحت بالتعاون مع بريطانيا في القضاء على قوة محمد علي وطرده من اليمن ، وساعدها على ذلك نجاحها في إعادة بناء جيشها من جديد على النظام الأوروبي الحديث . وبعد محاولات مريرة بدأت مع عام ١٨٤٩ تمكنت من استعادة اليمن في عام ١٨٧٢ .

الفترة الثانية :

وتتميز بحالة الدولة العثمانية تشديد قبضتها على البلقان العربية التي بقيت في حوزتها ولا سيما بعد هزيمتها في الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) ، وانتزاع معظم أجزاء البلقان من أيديها . وقد اتخذ السلطان عبد الحميد مختلف السبل في بسط سيطرته على اليمن ، فسخر حركة الجامعة الإسلامية لخدمة أهدافه في تدعيم نفوذ الدولة في المناطق العربية عن طريق الدين . وباسم الدين أيضا مد الخط الحديدي الذي ربط بلاد الشام بالحجاز تسهيلا للحجيج ، ولم يكن هذا في حقيقة الأمر الا لتأكيد السيادة والسيطرة التركية على المناطق العربية النائية . فأزداد بذلك الخطر التركي على اليمن واقترب منه .

والى جانب سياسة الترغيب التي اتبعها السلطان عبد الحميد ، فقد انتهج سياسة الشدة والبطش في اخضاع اليمنيين للحكم التركي ، وقد استمرت تلك الفترة أكثر من ثلاثين عاما .

الفترة الثالثة :

وتبدأ بقيام ثورة الاتحاديين الأتراك في عام ١٩٠٨ و إعلان الدستور وعزل السلطان عبد الحميد . وإذا كانت عودة الدستور قد قوبلت بفرح عظيم في أنحاء الدولة العثمانية ، فان نتيجة الانتخابات قد خيبت آمال العرب . فالمجلس النيابي تسيطر عليه أغلبية تركية . أما سائر العناصر الأخرى ومنها العرب فكانت غير ممثلة تمثيلا صحيحا في هذا المجلس ، فالمساواة التي فادت بها حكومة الاتحاديين كانت غير موجودة .

وفضلا عن ذلك فان الاتحاديين قد اتبعوا سياسة المركزية الشديدة ، وصبح الدولة بالصبغة التركية . والعمل على اذابة كافة القوميات الخاضعة لحكمهم في القومية التركية . ففكرة ادماج القوميات التركية ، وخلق دولة قومية عثمانية لم تكن سهلة التنفيذ . وإذا كانت هذه الفكرة مقبولة في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر عند إعلان دستور سنة ١٨٧٦ ، فانها لم تعد كذلك في القرن العشرين . فتمو القوميات جعل العرب غير مستعدين للتضحية بقوميتهم في سبيل الأتراك .

ووجهت الحكومة التركية الجديدة بمشاكل خارجية متعددة لا قبل لها عليها . أولاها إعلان بلغاريا الاستقلال عن الدولة التركية ، ثم أعقب ذلك اقدام النمسا على ضم اقليمى البوسنة والهرسك اليها ، وإعلان كريت الانضمام الى اليونان .

وإذا يمننا وجهنا شطر العالم العربي نجد الأطماع الإيطالية ازاء ليبيا

نزداد وضوحا ، وخطر إيطاليا يزداد اقترابا منها . أما اليمنيون فيرفضون سياسة الحكومة التركية الجديدة ، وتتعاون القوى العربية في كل من اليمن وعسير لمواجهة الأتراك والتصدى لهم . وبدلا من أن تعمل الحكومة التركية على استرضائهم لتتفرغ للدول الأوروبية المترخصة بها ، فإنها تسحب جزءا كبيرا من قواتها في ليبيا لتضرب الثورة في اليمن . فأضاعت بذلك ليبيا ، ولم تستفد من النصر المؤقت الذي أحرزته في اليمن .

الفترة الرابعة :

وتشمل فترة المهادنة بين اليمنيين والأتراك منذ عام ١٩١١ الى جلالتهم نهائيا عن اليمن مع مطلع عام ١٩١٩ .

ولم يكن النزاع التركي اليمني في صالح أي منهما في وقت تعرضت فيه ليبيا للغزو الإيطالي . وادراكا لدقة الموقف يغلب اليمنيون النزعة الإسلامية على ما عداها فيعتقدون هدنة مع الأتراك في عام ١٩١١ ليتيحوا فرصة التفرغ لمواجهة الخطر الإيطالي .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى ، وقف الامام يحيى منها موقف الحياد ، فلم ينضم لأي من الفريقين المتحاربين حتى انتهت . وقد حاولت إنجلترا في نهاية الحرب أن تبقى في ميناء الحديدة لكي تملأ الفراغ الذي سيتركه جلاء الأتراك عن البلاد وللضغط على الامام يحيى ليسلم لها ببعض الامتيازات قبل أن تجلوا قواتها عن الميناء ، ولكنها لم تفعل .

وبخروج الأتراك العثمانيين يظهر اليمن الى حيز الوجود دولة عربية مستقلة في ظل حكم الامام يحيى . وكان من الممكن لو استغلت الامامة أهمية موقع اليمن الجغرافي وثرواته الطبيعية ، مع تطوير النظم الاصلاحية التي وضع الأتراك أساسها لقطع اليمن شوطا بعيدا في سبيل التقدم ، لا سيما وأنه من أوائل الدول العربية التي حصلت على استقلالها مبكرا عن شقيقاته العربيات . ولذا لم يستفد اليمن من استقلاله في عهد الامامة كثيرا .

هكذا كان « الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٩١٨ » الذي يقدمه اليوم الدكتور فاروق عثمان أباطة في محاولة جادة لتقصي الحقائق . واني لاقدر له حق التقدير ما بذله من جهد مشكور في معالجة هذا الموضوع الذي كان يكتنفه الكثير من الغموض ، نظرا لقلة المراجع ، بل وندرتها في بعض

الأحيان . كما انه رجع الى المصادر الصحيحة رجوعا حسنا ، واستخدمها
استخدام انصاف وتعقل وأناة ، فجاء بحثه متمسا بروح الاعتدال . وأرجو له
دوام التوفيق في خدمة التاريخ اليمنى والعربى الحديث .

والله ولي التوفيق

الاسكندرية في ٧ يناير ١٩٧٥

محمد محمود السروجي

مقدمة المؤلف

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الحكم العثماني في اليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ . وهي فترة تحول هامة في التاريخ اليمني الحديث أحاط بها الغموض وتضاربت عنها الآراء ، وإن بدا أثناءها كفاح شعب اليمن ونضاله واضحا جليا ضد حكم الأتراك العثمانيين الذين حاولوا أن يسيطروا على مقدراته ، وأثروا تأثيرا عميقا في نواحي حياته المختلفة .

وقد عالجنا هذا الموضوع في رسالتى للماجستير التى أجازتها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى سنة ١٩٦٦ . وكان اتجاهاى لهذه الدراسة ناتجا عن ملاحظتى لحاجة المكتبتين العربية والأجنبية للمؤلفات المنهجية الحديثة والأبحاث العلمية الجادة التى تسجل تاريخ اليمن وتتناول بالدراسة والبحث أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويشتمل البحث على ستة فصول أولها تمهيدى ، عرضت فيه المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية منذ بدايتها حتى مطلع العصور الحديثة حتى قبيل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ . وكان لمصر دور فعال فى هذه العلاقات أثناء تبعيتها هى الأخرى للسيادة العثمانية ، حتى تعاونت دولة العثمانيين مع بريطانيا لتصفية العلاقات المصرية اليمنية عندما شكلت خطرا على مصالح البريطانيين والعثمانيين على السواء .

وقد لعبت الامامة الزيدية دورا خطيرا فى حياة الشعب اليمنى . فعلى أساس نظريتها التى أوضحناها فى الفصل الثانى قام حكم الأئمة الدينى فى اليمن ، كما انها كانت سببا فى إثارة الاضطرابات السياسية التى مهدت لعودة العثمانيين اليه .

وقد اتجهت الدولة العثمانية نظرا للظروف القاسية التي واجهتها في منتصف القرن التاسع عشر الى استعادة سيطرتها الفعلية على الممالك التابعة لها اسما ومن بينها اليمن . ولهذا بذل العثمانيون نشاطا واسعا النطاق في تهامة والمخلاف السليماني وعسير بشمال اليمن منذ سنة ١٨٤٩ تمهيدا للسيطرة على صنعاء حتى حققوا غايتهم هذه في سنة ١٨٧٢ -

وقد اتسم نظام الحكم الذي أقامه العثمانيون في اليمن منذ وصولهم اليه حتى قيام العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ باتباع أساليب الإدارة المركزية المستبدية وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على النحو الذي أوضحته في الفصل الثالث ، وأدى فساد الإدارة العثمانية الى انفجار ثورة اليمنيين في عامي ١٨٩١ و ١٩٠٤ ، وحاول العثمانيون دون جدوى مفاوضة اليمنيين عقب كل ثورة لتهدئة الموقف المتأزم في اليمن حينذاك .

وفي مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ تعرض الحكم العثماني في اليمن لهزة عنيفة نتيجة لسياسة المركزية الاستبدادية المتطرفة التي اتبعتها حكومة الاتحاديين الأتراك والتي أدت الى تجدد الثورة اليمنية في سنة ١٩١٠ .

وقد شارك في هذه الثورة الأدارسة الذين ظهروا على مسرح الأحداث في عسير والمخلاف السليماني منذ سنة ١٩٠٧ ووقفوا الى جانب الأئمة الزيديين في بداية الأمر لمحاربة النفوذ العثماني في اليمن . واضطر العثمانيون أمام عنف الثورة اليمنية وضراوتها أن يوجهوا حملة عسكرية الى اليمن لاحتلالها . وخلال هذا الصراع الدامي بين العثمانيين واليمنيين الذي استعرضته في الفصل الرابع أوضحت حقيقة موقف الرأي العام العثماني واليمني والعربي بوجه عام من القضية اليمنية والمناقشات التي دارت بشأنها في البرلمان العثماني . كما أبرزت الدور الذي قامت به الصحافة العربية حينذاك في الدفاع عن قضية اليمن وضعبه ضد افتراءات صحافة الاتحاديين الأتراك باتجاهاتها الطورانية ونزعاتها المنصرية .

وفي نفس الوقت واجهت الدولة العثمانية مشكلات عديدة في ممتلكاتها الأوربية كما أن تورطها بسحبها لجزء من قواتها العثمانية في ليبيا لضرب ثورة اليمن أدى الى تعرض ليبيا لخطر الغزو الإيطالي . ومن هنا بدت أهمية استرضاء اليمنيين بالصلح الذي عقده العثمانيون مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ حتى تتفرغ دولتهم لمواجهة مشكلاتها . وقد اشتمل الفصل الخامس على دراسة تحليلية لموضوع الصلح ، وموقف القوى المحلية في اليمن من زيديين وأدارسة

وغيرهم من الادارة العثمانية في أعقابها . فالادريسي استمر على عدائه للعثمانيين ونضاله للتخلص من حكمهم ، بينما اتخذ الامام يحيى موقفاً مهادياً منهم وتحول الى معاداة الادريسي لخشيته من منافسته اذا ما تم جلاء العثمانيين عن البلاد . وفى ختام هذا الفصل أوضحت معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن . مستعرضاً اتفاقية الحدود التى عقدت بين العثمانيين والبريطانيين فى سنة ١٩١٤ ولم يعترف بها اليمنيون باعتبارها تمت بين مختصين للأراضى اليمنية مما يفقدها تماماً صفة الشرعية .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وصل ميدان الحرب بين العثمانيين والبريطانيين الى الجزيرة العربية . وفى اليمن حاول العثمانيون فى مطلع الحرب اجتذاب القوى المحلية هناك ليساندوهم ضد بريطانيا ، وخاصة عندما قرر العثمانيون السيطرة على لحج ومحاولة الهجوم على عدن . وقد أوضحت هذه المحاولات العثمانية فى الفصل السادس ، كما استعرضت التحركات العسكرية العثمانية والبريطانية فى شمال اليمن وجنوبه . وكيف وقف حكام النواحي اليمنية الجنوبية المجاورة لعدن بين الأتراك وبريطانيا . وقد نشأت بعض العلاقات الودية بين عدد من قادة العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن فى فترة الهدوء النسبى الذى عم المنطقة أثناء العامين الأخيرين من سنى الحرب العالمية الأولى فرضتها ظروف خاصة أهمها البعد عن ميدان الحرب الرئيسى فى أوروبا . وبوصول أنباء الهدنة الدولية الى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى تحدد موقف كل من البريطانيين والعثمانيين من جهة والقوى المحلية اليمنية وخاصة الامام يحيى والادريسي وحكام النواحي الجنوبية فى اليمن من جهة أخرى . وقد عرضت فى هذا الفصل الأخير دراسة مفصلة للظروف التى صاحبت جلاء العثمانيين عن اليمن عقب هزيمة دولتهم فى سنة ١٩١٨ موضحاً اختلاف موقف كل من الوالى العثماني فى صنعاء عن زميله قائد القوات العثمانية فى لحج بالنسبة للامام يحيى وقضية تسليمه ما نحت أيدي العثمانيين من الأراضى اليمنية .

وفى ختام هذا البحث أوردت تقييماً للحكم العثماني فى اليمن مظهراً مساوئه ومميزاته وموضحاً الآثار التى تركها هذا الحكم فى مقدرات اليمنيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد بدت مسئولية حكم الأئمة آل حميد الدين فى تقاعسهم عن تطوير الأنظمة والمشروعات الإصلاحية التى وضع العثمانيون الأساس الأول لها أثناء حكمهم لليمن ، اذ كان فى امكان الأئمة لو أرادوا أن يرتقوا بالشعب اليمنى بتطوير هذه النظم والمشروعات الإصلاحية ، مستغلين ثروات اليمن الطبيعية وموقعه الممتاز وطاقاته البشرية وحصوله على الاستقلال . ولهذا فإن اليمن لم

يقتطف ثمار استقلاله المبكر وعاش في عزلة قامة مرضها عليه حكم الأئمة .
على أن الأمل كبير في أن تتحقق له ثورته الحديثة من التقدم والرقى ما يناسبه .
مع تاريخه الحافل وحضارته العريقة ، رغم كل المعوقات التي يواجهها .

وعلى مدار هذا البحث اتبعت منهجا علميا محددا تمثل في محاولتي المستمرة
ارجاع تفصيلات الموضوع لأصولها الأولى وجذورها المتفرعة . وهذا ما جعلني
أحاول معرفة طبيعة البيئة اليمنية التي شاعت فيها ضروب مختلفة من المذاهب
والاتجاهات ، وجدت لزاما على أن أقوم بدراستها والتعرف على نظرياتها التي
اتخذت أساسا لنظم الحكم في اليمن ، وأثرت تأثيرا عميقا في تاريخه الحديث .
كما حاولت أن أعرف أبعاد الصلة التي تربط الأحداث الجارية داخل اليمن
بالتغيرات التي كانت تطرأ على الأوضاع القسائية في عاصمه الامبراطورية
العثمانية ذاتها ، بل وبالتطورات التي كانت توجه الأحداث العالمية في
ذلك الحين .

وقد بذلت جهدي لتخليص نفسي أثناء كتابة هذا البحث من عوامل الرضا
أو السخط ونوازع الحب أو الكره ، حتى تكون كلمتي في الموضوعات التي
طرقتها موضوعية خالصة مبعثها الضوء الذي تجمع أمامي من حقائق أكدتها
وقائق واضحة ودعمتها مصادر دقيقة وأثبتتها المقارنة والتحليل .

وأخيرا فقد ألحقت بالبحث مجموعة من النصوص الأصلية لأهم الخطابات
والبرقيات والقوانين والاتفاقيات المتصلة بالموضوع ، رتبها تبعا للإشارة إليها
وعقبت على كل منها لتوضيح أهميتها . كما أوردت أربعة جداول توضيحية
لتنابع سلاطين الدولة العثمانية ، والأئمة الزيديين في اليمن ، وأسرتي العبادلة
في لحج والأدارسة في عسير . ثم عرضت دراسة توضيحية لأهم المصادر العلمية
التي رجعت إليها والتي أدرجتها في قائمة المصادر ، كما أوضحت الأسلوب
العلمي الذي اتبعته في الاستناد إليها والافادة منها . ولقد ذيلت البحث أيضا
بخرائطة توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية ، وموجز لموضوع البحث باللغة
الانجليزية .

ويشرفني الآن أن أشيد بالتوجيهات القيمة والتشجيع المستمر الذي شملني
به أساتذتي : الدكتور أحمد أحمد الحنة والدكتور محمد محمود السروجي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الاسكندرية وقد أشرفا على حتى أنجزت
هذا البحث ، والدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وعين شمس وعضوا اللجنة العلمية
التي ناقشتني فيه ، فلسيادتهم جميعا وافر شكري وتقديري .

كما يهمنى أن أنوه بالمساعدات التي أحاطنى بها أصدقائى العاملون
بالمكتبات الجامعية والعامة بالقاهرة والاسكندرية ، ودار الوثائق القومية
بالقاهرة ، ومعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
فلسيادتهم جميعا ولزملائى المهتمين بالدراسات اليمتية وللأخوة الأحرار من أبناء
اليمن الذين ساعدونى وشجعونى لانجاز دراستى هذه ، ولغيرهم كثيرين . خالص
الشكر والتقدير .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد أسهمت ببعض الواجب فى خدمة التاريخ
اليمنى والعربى الحديث .

والله ولى التسوييق ...

الاسكندرية فى أول يناير ١٩٧٥

فاروق عثمان أبالة

الفصل الأول

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

- أولا - الحكم العثماني الأول في اليمن
(١٥٣٨ - ١٦٣٥) .
- ثانيا - جنود مصر في عهد محمد علي تحت
اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من
القرن التاسع عشر .
- ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة
١٨٤٩ .

الفصل الأول

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

بدأت علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن في مطلع العصور الحديثة ، عندما كان التجار والحجاج يتنقلون بين البلاد العثمانية وبين البلاد العربية التي تحكمها حينذاك دولة المماليك . كما أن سلاطين الدولتين : المملوكية والعثمانية كانوا يتخاطرون ويتكاثبون بوسائل عديدة ولأسباب متنوعة . وحرص سلاطين آل عثمان كل الحرص على أن يذيعوا في مختلف الأقطار الإسلامية أخبار انتصاراتهم على الشعوب الأوروبية مما أكسب العثمانيين مكانة معنوية رفيعة ساعدتهم في استيلائهم على البلاد العربية عندما كانت دولتهم في بداية مرحلة توسعها التاريخي . واستطاعت الدولة العثمانية دون عناء كبير أن تستولى على معظم البلاد العربية في مطلع القرن السادس عشر في مدة لم تتجاوز الأربعين عاما ، امتد في أثنائها حكم العثمانيين جنوبا فشمل بلاد اليمن في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) (١) .

على أن علاقة العثمانيين ببلاد اليمن بدت واضحة بعد أن قضوا على الدولة المملوكية ودخل السلطان سليم الأول مصر فاتحا في سنة ١٥١٧ (٩٢٣ هـ) . إذ أخذ العالم الإسلامي والعربي في ذلك الوقت يتحسس القوة الإسلامية الجديدة التي يمثلها العثمانيون . وتوالت الوفود تقدم للسلطان سليم فروض الطاعة والولاء وعروض الصداقة والمودة . ومن بين هذه الوفود بعثنا شريف مكة وأمير اليمن - وكانت بلادهما تابعة من قبل للدولة المملوكية (٢) - فارسيل الأول نيابة عنه ابنه حاملا معه مفاتيح الكعبة (٣) ، بينما أرسل أمير اليمن ميموثة إلى السلطان

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٩ - ٢٠ .

(٢) عبد الله بن داعر : الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ١٦٥ .

(٣) محمد بن إياس : بدائع الزمور في وقائع الدهور ، ج ٢ ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

العثماني يحمل في اعطاف هداياه الود والصداقة (١) . وكان خطر الغزو البرتغالي قد أوجب عليهما - وقواهما محدودة - أن يضعا بلادهما تحت حماية العثمانيين المسلمين بعد أن هدد البرتغاليون جدة في سنة ١٥٠٥ (٩١١هـ) (٢) . وتمكنوا من التسلل الى مكة نفسها (٣) التي أقسم ملكهم أن يستولى عليها وأن يقوم بنش قبر الرسول في المدينة (٤) . وكان هذا التهديد البرتغالي قد هز المسلمين جميعا والعرب ومن بينهم اليمنيون على وجه الخصوص (٥) ، مما جعل الكثيرين منهم يستنجدون بالمماليك في مصر (٦) قبل انهيار دولتهم ، ثم يتقبلون حماية العثمانيين بعد ذلك وتدخلهم في بلادهم ، درءا لهذا الخطر البرتغالي .

وكانت دولة المماليك قد حاولت من قبل العثمانيين أن تقضى على المنافسة البرتغالية (٧) التي هددت المدن الاسلامية المقدسة ، وحولت طريق التجارة عن مصر الى طريق رأس الرجاء الصالح . واستعان المماليك بآل عثمان الدين شاركوهم غيرتهم الدينية ، وبالبندقية التي حرمت مثلهم من التجارة الشرقية التي كانت تقوم بتوزيعها في أسواق أوروبا ، وذلك للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية . وكان على العثمانيين بعد أن ورعوا حكم الدولة المملوكية أن يحملوا لواء الحرب ضد البرتغاليين الذين تحالفوا مع الشيعة الصفويين أعداء الدولة العثمانية في إيران مما زاد من خطورتهم . كما كان ذلك محاولة من العثمانيين لمعالجة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد تحول طريق التجارة عنها (٨) .

وكان موقع اليمن من العوامل التي أبرزت أهميتها في تحقيق الأهداف العثمانية ضد البرتغاليين . فوجود اليمن في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وامتداد حدودها من جنوب نجد والحجاز في الشمال الى خليج عدن في

(١) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٢) Stripling : The Ottoman Turks and the Arabs, p, 28.

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٤)

Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie, et l'Arabie depuis l'Antiquité, vol. II, p, 144.

(٥) نور الدين بن لطف الله : روح الروح فيما حدث بعد الالة التاسعة من الفتن

والفتوح ، ص ٩ .

(٦) قطب الدين الحنفى : الميرق الياسنى في الفتح العثمانى ، ص ٨ - ١٠ .

(٧) عبد الصمد الموزعى : كتاب الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ،

ص ٦ .

(٨) محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثانى من القرن

التاسع عشر ، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٣ .

الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا الى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة لليمن الكبرى (١) ، فقد جعلها هذا الموقع الممتاز وتلك الحدود التي تطوق جنوب الجزيرة العربية (٢) منطقة دفاع هامة عن حدود الامبراطورية العثمانية من الجنوب . وقد أدى هذا الى اقتناع العثمانيين بأن سيظرتهم على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز ، والتحكم في البحرين : الأحمر والعربي ، وامتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحار الشرقية ، وتطويق أعدائهم الشيعة الصفويين في إيران من الجنوب ، وتحقيق أحلامهم بمد سيظرتهم شرقا الى أقاصي العالم الإسلامي (٣) .

وهكذا أراد العثمانيون أن يسيطروا على اليمن ليحققوا أهدافهم الدفاعية والتوسعية وأن يحلوا محل الماليك الذين كان حكمهم قد استقر هناك منذ سنة ١٥١٤ (٤) . وقد تمكن العثمانيون من تحقيق بغيتهم على مرحلتين ، بدأت الأولى بعد فتح مصر مباشرة في سنة ١٥١٧ بإرسال بعثة عثمانية حملت أوامر السلطان العثماني لقادة الماليك في اليمن لكي يعلنوا خضوعهم وتبعيةهم للسيادة العثمانية . غير أن بعض القادة الماليك لم يذعنوا لأوامر السلطان العثماني وتمسكوا باستقلالهم وخرجوا على من أعلن الطاعة منهم وقضوا عليه . لهذا رأت الدولة العثمانية أن ترسل ولاية عثمانيتين من قبلها ليتولوا الحكم في اليمن وليضبطوا تبعيته وولاءه للدولة ، غير أنها لم ترسل معهم في بداية الأمر قوة حربية تدعم حكمهم مما شجع الماليك على تهديدهم (٥) حتى أجبروهم على الفرار من البلاد ناجين بأنفسهم . ثم حاولت الدولة العثمانية أن تنصب بعض القادة الماليك ليكونوا ولاية للنجم من قبلها على أن يضمنوا تبعية البلاد لسيادتها ، غير أن هؤلاء القادة كانوا يستبدون بالأمر ويعلنون استقلالهم . وقد أدى كل ذلك الى أن الدولة العثمانية رأت أخيرا أن لا سبيل الى ضمان سيادتها على اليمن الا بالاحتلال الفعلي ، وإقامة حكم عثماني مدعّم بالقوة العسكرية ، وكانت هذه هي المرحلة الثانية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية امتنعت بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) أي قرابة قرن كامل من الزمان .

-
- (١) أبو محمد الهذلي : سنة جزيرة العرب ، ص ٥٦ .
 (٢) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ص ٨ .
 (٣) Scott, H. : In the High Yemen, p. 227.
 (٤) Bury, G. W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 12.
 (٥) عبد الصمد الخزعي : المصدر السابق ، ص ٧ .
 عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ١٨٧ (ب) .

وقد بدأت تلك المرحلة في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) الذي أمر بتجهيز قوة ضخمة أبحرت من ميناء السويس في ٢٧ من يولية سنة ١٥٢٨ . وكان الهدف الواضح من توجيه تلك الحملة هو القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يعيشون فسادا في موانئ البحر الأحمر والعربي ، بينما كان الغرض الكامن من ورائها هو احتلال اليمن (١) الذي كان يمكن عن طريقه تحقيق الأغراض الدفاعية والتوسعية للدولة العثمانية حينذاك . وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن في سنة ١٥٢٨ (٩٤٥ هـ) يقوده سليمان باشا الأرنؤوطي الذي كان من أبرز القادة العثمانيين في ذلك الوقت (٢) . واستدعى هذا القائد العثماني أمير عدن اليمني عامر بن داود الطاهري لزيارة سفينة القيادة . وكان عامر هذا قد كتب إلى السلطان العثماني طالبا منه المساعدة ليتغلب على الامام الزيدى : شرف الدين الذي كان يسيطر على المنطقة الوسطى في اليمن ويطمح في ضم عدن إلى منطقة نفوذه (٣) . وقد أبدى القائد العثماني لأمير عدن استعداداه لمساعدته - بناء على موافقة السلطان العثماني - مما شجع عامر على تلبية الدعوة والصعود إلى سفينة القيادة . غير أن القائد العثماني غدر بعامر قبل أن يستقر به المقام على ظهر السفينة وأمر بقتله ونصب جثته على السارية (٤) ومن ثم أنزل قواته العثمانية فاستولت على عدن بدون قتال في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٢٨ (٥) . بل إن سليمان باشا أمر بقتل من بقي من آل طاهر ومصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم حاولوا تسليم عدن للبرتغاليين ، على أن بعض المؤرخين أراحوا هذه التهمة عن الطاهريين (٦) . وعلى أية حال فقد اتاب سليمان باشا على إدارة عدن أحد ضباطه ويدعى بهرام ، بينما أفلح أسطوله تجاه الهند لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين ، غير أن مهمته هذه انتهت بالفشل وانسحب الأسطول العثماني عائدا إلى عدن (٧) . وإذا كان العثمانيون قد نجحوا في السيطرة - بعض الوقت - على الثغور البحرية الواقعة

-
- (١) عبد الله بن داعر : المفنادر السابق ج ١ ق ١ ، ص ١٨٨ (١) .
 أحمد شرف الدين : اليمن ، غير التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، ص ٢٦١ .
 (٢) Scott, H. : Op. Cit., p. 227.
 (٣) عبد الصمد الورضي : المصدر السابق ، ص ٧ .
 (٤) عبد الله الجرافى : المقطف من تاريخ اليمن ، ص ٨٨ .
 قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ص ٦٥ - ٦٦ .
 (٥) عبد الصمد الورضي : المصدر السابق ، ص ٨ .
 (٦) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .
 (٧) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية بما فيها نفوذ حضرموت ، فان سلطانهم لم يستقر هناك لأن سكان المناطق الداخلية لم يعترفوا بالولاء للسلطان العثمانيين مما أدى الى زوال نفوذهم عن تلك المناطق (١) .

وبعد عودة الأسطول العثماني الى عدن رأى قائده سليمان باشا أن يعود الى مصر مارا بسواحل اليمن بعد أن يضمن تبعيتها للدولة العثمانية ، لهذا عندما وصل الى ميناء مخا اليمنى طلب من الناحوذة أحمد الحاكم المملوكي في اليمن حينذاك اعلان تبعية البلاد للسيادة العثمانية . وقد تردد الناحوذة أحمد في بداية الأمر ثم استقر رأيه أخيرا على اعلان الطاعة للدولة والاعتراف بتبعية اليمن لسيادتها (٢) . وكان العثمانيون قد اتجهوا في ذلك الوقت الى ميناء الصليف حيث أنزلوا قواتهم التي تقدمت الى زبيد ، وغدروا بالناخوذة أحمد وأعدموه هو وجمعا من رفاقه وقضوا نهائيا على الحكم المملوكي في اليمن (٣) . وهكذا خضعت اليمن خضوعا فعليا للسيادة العثمانية في أواخر عام ١٥٢٨ (٩٤٥ هـ) .

وهنا تجدر الإشارة الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون رحبوا - في بداية الأمر - بمساعدة العثمانيين المسلمين لهم في الكفاح المرير ضد البرتغاليين في البحار الشرقية ، كما قبلوا أن يتزلوا لهم عن قيادة المعركة ، بل أيضا عن السيادة في دارهم ، مما مهد السبيل أمام العثمانيين للسيطرة على البلاد العربية ومن بينها اليمن في فترة قصيرة . وكان ذلك بمثابة الثمن الذي تقاضاه العثمانيون لقاء الحملات البحرية التي وجهوها من قاعدة السويس الى البحار الشرقية ، التي انتهت جميعها الى الخليج العربي ، وإن كان بعضها قد وصل الى سواحل الهند . وإذا كان العثمانيون قد تمكنوا من وقف التوسع البرتغالي ، وتأمين البلدان العربية ومن بينها اليمن من عدوان البرتغاليين ، فانهم قد عجزوا في النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية وهي تحطيم السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية ، وشنق طرق واسعة للتجارة والملاحين العرب . ويرجع سبب اخفاق العثمانيين في تحقيق هذه الغاية الى عجزهم عن تألفة العرب المسلمين في البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعا لمكافحة السيطرة البرتغالية ، ومن النتائج التي أسفر عنها اخفاق العثمانيين في هذا السبيل أنهم أهملوا قواعدهم

Sanger, R.H. : The Arabian Peninsula, p. 220.

(١)

(٢) المقتل : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٣) عبد القيس الخزاعي : المصدر السابق ، ص ٨ .

قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

في الخليج العربي ، مما أتاح الفرصة للعرب هناك للاحتفاظ باستقلالهم (١) . وكانت بلاد اليمن أقرب للعثمانيين من بلدان الخليج مما شجعهم على التمسك بها ، ومحاولة الإبقاء على تبعيتها الفعلية لدولتهم . على أن العرب ومن بينهم اليمنيون ثاروا على العثمانيين عندما أحسوا برعبتهم في انتزاع حريتهم والسيطرة على مقدراتهم ، وبخاصة عندما بالغ العثمانيون في اتباع سياسة القدر والتسلط والعنف إزاء العناصر العربية التي كانت تحرص على التمتع بحريتها واستقلالها في أراضيها . ولهذا فإن تاريخ اليمن الحديث مليء بالثورات الغنيمة والمقاومة الضارية ضد العثمانيين الذين لم يتمكنوا من البقاء في بلاد اليمن بعد أن فتحوها في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) أكثر من قرن واحد من الزمان ، ثم تركوها ولم يعودوا إليها الا في منتصف القرن التاسع عشر ليقوموا بحكمهم فيها قرابة نصف قرن آخر ، تحولت فيه الى « مقبرة لأبناء الأفاضول » (٢) ويمكننا دراسة تطور العلاقات العثمانية اليمنية قبل سنة ١٨٧٢ بتقسيمها الى موضوعات ثلاثة :

أولاً - الحكم العثماني الأول في اليمن

(١٥٣٨ - ١٦٣٥)

سوف نستعرض فيما يلي بإيجاز بعض الأحداث التي تعرض لها اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني الأول في الفترة الممتدة بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) لأنها تمثل ما رسب في ذاكرة اليمنيين عن تاريخ العثمانيين في بلادهم ، وهذا سيفسر بالتالي حقيقة موقف اليمنيين من العثمانيين عندما عادوا الى اليمن في خلال القرن التاسع عشر في الفترة التي سنتناولها بالدراسة .

لم يمض وقت طويل منذ سيطر العثمانيون على عدن في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ حتى أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على إمامية العثمانية المرابطة في المدينة عندما رأت ما حدث من غدر العثمانيين بأمرهم عامر بن داود الظاهري . واضطر العثمانيون أن يرسلوا أسطولاً حربياً عبر البحر الأحمر تحت قيادة « بيري » الذي تمكن من استعادة عدن بعد أن أخمد ثورة القبائل (٣) . أما القائد العثماني سليمان باشا الذي كان مرابطاً في ميناء الصليف فإنه اعتبر مهمته قد انتهت وقرر العودة الى بلاده (٤) بعد أن أسند حكم اليمن للوالي

(١) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في الخليج العربي ، ص ٦ .

(٢) Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 76

(٣) أحمد فضل البطل : حدية الزمن في أخبار ملوك نجد وعدن ، ص ١٠٠ .

(٤) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٧٨٨ ، (ب) .

العثماني مصطفى غزة (١) . وقد اتخذ هذا الوالي مدينة زبيد مركزا لولايته ، وأرسل نوابه الى أقسام تهامة التي امتدت الى جازان الواقعة في شمال اليمن . كما توجه هذا الوالي الى المحازر لأداء فريضة الحج في سنة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) واستصحب معه « محملا يمنيا تضرب أمامه الطبول وتنفخ الأبواق » (٢) ، واستمر تسيير هذا المحمل سنويا من قبل ولاية اليمن العثمانيين قرابة ثلاثين عاما (٣) تعبيرا عن تكريمهم للاماكن الاسلامية المقدسة ومحاولة لاجتذاب قلوب اليمنيين اليهم .

وقد بدأ العثمانيون القيام بعمليات التوسع في اليمن منذ مطلع سنة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) مما أدى الى وقوع الصدام بينهم وبين الامام الزيدى « فكان بينهم وبين ولاية الامام شرف الدين حروب في جهات شتى » (٤) . وقد سيطر العثمانيون على تعز في سنة ١٥٤٥ (٩٥٢ هـ) (٥) ، كما سقطت بعدها صنعاء في قبضتهم (٦) ، ولكن المحافظة على صنعاء أو أى من المدن الأخرى في جبال اليمن ما كانت تقوى عليه قواتهم أمام مقاومة أتباع الامام الزيدى الذي كان يسيطر على المنطقة الجبلية الشمالية الممتدة من صعدة شمالا الى ذمار ورداع جنوبا (٧) . وعلى الرغم من أن بقية أجزاء اليمن يدين معظم سكانها بالمذهب الشافعى السنى فقد اتفقوا مع اخوانهم الزيديين (٨) حول راية الامام شرف الدين لمقاومة العثمانيين الذين اختلفوا عنهم في الجنس واللغة ، وأحسوا أنهم أعداء مختصيون ، وإن كانوا يدينون مثلهم بالاسلام ويتبعون المذهب السنى .

وإزاء تضامن الشعب اليمنى وتكاتفه في مقاومة العثمانيين ، فإن هؤلاء لجئوا في بعض الأحيان الى استعمال أساليب المكر والدهاء والوقعة بين اليمنيين على طريقة « فرق تسد » وكانوا يحققون بها ما لا تستطيع أن تحققه قواتهم المجهدة ، أو على الأقل يشغلون بها عناصر المقاومة اليمنية حتى تصل اليهم الامدادات الكافية لتحقيق أغراضهم الحربية . وقد فعلوا ذلك مع الامام

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٠٧ .

قطب الدين المنفى : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٧ .

(٤) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسلك الحتام في من قوله بملك اليمن من ملك وامام ، ص ٦٠ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ص ١٨٩ (١) .

(٦) عبد الصمد الوزعى : المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٧) Hogarth, D.G. : 'Arabia, p. 98.

(٨) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٢٦ .

شرف الدين عندما أرسلوا إليه أسلحتهم ويدعى حسن البهلوان . فأحدث هذه العثماني فتنة بين الإمام وابنه المظهر أثارت قتالا مروعا بينهما (١) شغلتهما عن صد تيار التوسع العثماني في أرجاء اليمن . ولم يخمد ذلك القتال سوى تدخل بعض العقلاء ، وتنازل الإمام لابنه المظهر عن الإمامة حقنا للدماء ، بينما استولى الترك في أثناء ذلك النزاع على المنطقة الممتدة من تعز جنوبا إلى جيزان شمالا . ثم تقدم الوالي العثماني أزدهر من زبيد تجاه صنعاء والتحم مع قوات المظهر الذي هزم بعد قتال عنيف انسحب بمده إلى نلأ . بينما دخل أزدهر صنعاء بمحاوثة بعض أتباع المظهر في سنة ١٥٤٧ (٩٥٤ هـ) ، بعد أن سفكت دماء كثيرة ، ونهبت المنازل والمتاجر في أثناء سقوط المدينة في قبضة العثمانيين (٢) .

وبعد سيطرة العثمانيين على صنعاء توطد مركزهم في اليمن وتم لهم الاستيلاء على كثير من بلاده . وقام الوالي العثماني أزدهر برحلة تفقد فيها شئون تلك البلاد فمر بدمار ، وتعز ، وزبيد ، وبيت الفقيه ، وريمة . كما قام هذا الوالي بزيارة مدينة أبي عريش الواقعة في شمال اليمن ، وأصدر عفوا عن « الخارجين على النظام » ، هذا فضلا عن أنه خفف الضرائب التي كانت مفروضة على أهالي مدينة جيزان (٣) .

ولم تضعف مقاومة الامام المظهر للعثمانيين على الرغم من استيلائهم على مدينة صنعاء ومحاولاتهم المستمرة لتثبيت دعائم حكمهم في اليمن ، إذ استعاد هذا الامام قواه في عهد الوالي العثماني وضوان باشا (٤) ، وتمكن من قطع خطوط التموين عن صنعاء وغيرها من المدن الجبلية الخاضعة للعثمانيين ، بل ان المظهر تغلب على الوالي العثماني مراد باشا ، الذي قتل في إحدى المعارك (٥) ، بينما تمكن المظهر من دخول صنعاء في سنة ١٥٦٨ (٩٧٥ هـ) وعقد صلحا مع العثمانيين ، انسحبوا بموجبه إلى زبيد وسهول تهامة (٦) حتى ترد اليهم الامدادات لتساعدتهم على دعم حكمهم في اليمن بأكمله . وقد وجه المظهر عدة حملات بقيادة علي بن محمد الشويح لاحتلال مدينة زبيد التي احتفظ بها العثمانيون كخط للرجعة ، غير أن تلك الحملات الامامية باءت جميعها بالفشل . وعندما علمت الدولة العثمانية بالمقاومة الضارية التي تزعمها الامام المظهر

(١) قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٣٦٣ .

(٣) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٩٢ .

(٤) قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠٦ (ب) .

قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٦ (١) .

ضد قواها في اليمن ، أرسلت حملة عثمانية مرودة بأحدث الأسلحة في عصرها يقودها سنان باشا (١) ، الذي كان من أبرز قادة الدولة حينذاك ، كما انضمت لهذه الحملة معظم القوات العثمانية التي كانت ترابط في مصر . وعلى خريطة مصر التي رسمها بيجافتا «Pigafetta» الإيطالي التي صدرت في روما في سنة ١٥٩١ (١٠٠٠ هـ) توجد قناة بين السويس والبحر المتوسط حتى بحيرة المنزلة الحالية (٢) . وقد ذكر أن سنان باشا فاتح بلاد اليمن لجأ إلى هذا المشروع ليجمع البحرين بحيث يمكن مرور المراكب الحربية والمدفعية إلى البحر الأحمر (٣) . وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة إلى زبيد ، ثم واصلت زحفها تجاه المواقع التي عسكرت فيها قوات المظفر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة استطاع في خلالها سنان باشا أن يدك مراكز المقاومة بمدافعه . وقد استعاد العثمانيون مدينة صنعاء في سنة ١٥٧٠ (صفر ٩٧٧ هـ) بعد أن غادروا المظفر إلى حصن ثلاً بحجة إشفاقه على أهالي صنعاء من معاناة أهوال الحرب والحصار (٤) . وقد أعاد هذا النصر الحاسم للعثمانيين هيبتهم في اليمن ، على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من التقدم شمال صنعاء أمام مقاومة المظفر في كوكبان (٥) .

وأخيراً رأى سنان باشا أنه لن يتمكن من السيطرة على اليمن بأكمله إلا بالقضاء على مقاومة المظفر وأتباعه ، فأخذ يرأس حشد قواته ، ولكن دون جدوى . وقد أعقبه في تنفيذ تلك السياسة بهرام باشا الوالي العثماني الجديد (٦) ، ودامت الحرب سجالاً ما يقرب من عامين انتهياً بموت المظفر في مدينة ثلاً في سنة ١٥٧٣ (٩٨٠ هـ) . وقد أتاح موت المظفر للعثمانيين مزيداً من السيطرة وبسط النفوذ ، حتى تمكن الوالي العثماني حسن باشا الذي أعقب بهرام باشا من الاستيلاء على ثلاً ، ومدع ، وعفار ، ذي مرمر ، والشرقيين الأعلى والأسفل وصعدة مركز الإمامة الزيدية ، فقمضى بذلك على حركة المقاومة اليمنية فترة من الوقت (٧) . واستطاع حسن باشا أن يأسر الإمام الحسن بن داود الذي استحوذ على الإمامة بعد وفاة المظفر ، وأمر بنفيه مع عدد من أعيان البلاد إلى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية في سنة ١٥٨٦ (٩٩٤ هـ) . على أن

(١) العرشي : المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) Kammerer : Op. cit., vol. II, p. 190.

(٣) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠٤ (ب) - ٢١٢ (ب) .

(٤) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

عبد الصمد الخوزمي : المصدر السابق ، ص ١٦ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 98.

(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢١٣ (ب) .

(٧) نور الدين بن لطف الله : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

القتال استؤنف من جديد بتولى الامامة المنصور القاسم بن محمد الذي حارب الوالي العثماني في عدة مواقع (١) ، ولكن الوالي العثماني تمكن من محاصرة الامام المنصور في شهارة ، وأسر ابنه محمدا وعددا من أقاربه وسجنهم في حصن كوكبان (٢) .

ولا يعني هذا أن الحكم العثماني الأول في اليمن كان كله بلاء عليها ، بل كان بين الولاة العثمانيين من ظفروا بثناء الشعب اليمني وتقديره . ومثال هؤلاء الوالي العثماني محمد باشا الذي حكم اليمن في سنة ١٦١٧ (١٠٢٦ هـ) الذي اتصف بمقدرته الادارية وتقديره الصائب للأمور والعمل لما فيه خير البلاد (٣) . وكان من مساعيهِ الموفقة ذلك الصلح الذي تم بين الدولة العثمانية والامام المنصور القاسم بن محمد (٤) ، الذي لم يدم أكثر من عام واحد نشبت في أعقابهِ الحرب من جديد ، وانتصرت قوات القاسم بقيادة ولديه الحسن والحسين على العثمانيين وسيطرت على معظم الجهات الشمالية في اليمن (٥) ومهما قيل عن أهداف محمد باشا من هذا الصلح كإخفاء الفشل العسكري الذي منيت به القوات العثمانية أمام مقاومة اليمنيين ، فإن هذا الوالي العثماني قد أحل الطرق الدبلوماسية السليمة محل القتال والحرب ، واستطاع أن يقنع الباب العالي بضرورة إبرام الصلح مع الامام القاسم . بل إن الدولة العثمانية بسوجب هذا الصلح أقرت الامام على ما تحت يده من البلاد اليمنية لمدة عشر سنوات مقابل اعترافه بسيادتها في بلاده ، كما اتفق الجانبان على وقف القتال ، ومنع تدخل الجنود العثمانيين في المنطقة الشمالية التي كان يحكمها الامام وكان العرشى - وهو مؤرخ يمني زیدی - منصفاً عندما ذكر أن محمد باشا هذا كان « ممن أحسن الرياسة ، وأدرك السياسة ، وعامل بالعدل الرعية ، وتققد أحوال المتسكنين بالسلطنة العثمانية » . بل إنه قال أيضاً عن هذا الوالي العثماني أنه « كان ألين من وطئ اليمن قدمه » (٦) .

على أنه العثمانيين من جانبهم حاولوا انتهاز فرصة عقد الصلح لدعم نفوذهم في زبيد وعدن (٧) غير أن تيران الحرب كانت لا تلبث أن تشتعل من

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) قطب الدين الجيعي : المصدر السابق ، ص ٤٣٩ .

عبد الصمد الخزاعي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٤) الجرائي : المصدر السابق ، ص ٩٣ .

عيسى بن طلف الله : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٥) أحمد شرق الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٦) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧)

جديد بين العثمانيين واليمنيين الذين يحرضهم الامام المؤيد محمد بن القاسم بعد أن استحوذ على الامامة اثر وفاة والده . وقد استولى المؤيد هذا على معظم البلاد اليمنية ، ولم تستطع القوات العثمانية التي وصلت من مصر الى اليمن عن طريق الحجاز وقوامها عشرة آلاف جندي ، أن تهبط للحكم العثماني أي دعم أو استقرار (١) . بل ان المؤيد تمكن من السيطرة على جميع مدن تهامة عدا زبيد ، ومخا ، وموزع ، حيث كانت ترابط فلول القوات العثمانية . كما أن قائد القوات العثمانية الذي جاء من مصر وكان يدعى قانصوه هرب من معسكره في زبيد ولجأ الى الجيش الامامي ، فآكرمه المؤيد وساعده على العودة الى مصر عين الحجاز (٢) .

واخيرا وجد العثمانيون أنفسهم في اليمن يواجهون بيارا عنيفا من التدمير والتعدي والتفجرات المستمرة والمقاومة العنيفة الضارية التي كان يشترك فيها مع الزيديين في الجبال اخوانهم الشافعيون في تهامة على الرغم من اتفاقهم المذهبي مع العثمانيين (٣) . وكانت القوات العثمانية تتكبد بصيغة دائمة خسائر فادحة في الأموال والأرواح مما جعل العثمانيين يفكرون في الجلاء عن اليمن تخلصا من هذا الحلم المزعج الذي عاشوا فيه قرابة قرن من الزمان (٤) . وأصبح الأمر منطقيا لديهم وبخاصة عندما ضعفت سيطرتهم على مصر في منتصف القرن السابع عشر على التقريب ، كما ضعف نفوذهم في البحار الشرقية ، وقلت أهمية البحر الأحمر بزيادة الاقبال على طريق رأس الرجاء الصالح (٥) . ولا شك أن وقوع اليمن في أقصى جنوب البلاد العربية بعيدة عن عاصمة السلطنة العثمانية بما يقرب من ألفي ميل (٦) ، وصعوبة توصيل الامدادات اليها ، والتكاليف الباهظة التي كانت تتحملها الدولة نتيجة لما كانت تنفقه على جنودها للبقاء على ولائهم ، بينما كانوا يعتبرون اليمن منفي لهم ، والبقاء فيه من اقصى التبعات ، كان كل ذلك يدعم فكرة الجلاء عن اليمن لدى العثمانيين في ذلك الوقت الذي هدأت فيه المنافسة البرتغالية ، وخبا فيه نجم الدولة الصفوية ، وبلغت فيه مرحلة التوسع العثماني التاريخي غايتها بقدر ما كانت تسمح به الامكانيات العثمانية . وهكذا كان جلاء العثمانيين عن اليمن الذي تم في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) في عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) ، استجابة طبيعية لما فرضته المقاومة العنيفة التي قام بها

(١) الجوالي : المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 26.

Scott, H. : Op. cit., p. 227.

Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

الشعب اليمني ضد العثمانيين ، وللظروف التي تعرضت لها الدولة العثمانية ذاتها وانتهاء مرحلة توسعها التاريخي ، وللموقف الدولي وما اعتراه من تطورات جديدة في ذلك الحين .

وقد تمت أحداث جلاء العثمانيين عن اليمن في منتصف الأربعينات من القرن السابع عشر اثر المقاومة العنيفة التي قامت بها قوات الامام المؤيد محمد بن القاسم ضلهم ما هدمهم بأسوأ المواقف . ولم تمض فترة طويلة حتى وصلت قواته في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) الى أبواب صنعاء ، وأخفت في محاصرة القوات العثمانية ، بقيادة أخيه الحسن . وعند ذلك أمر القائد العثماني بفتح أبواب صنعاء ، والتحم الجانبان في معركة « الصافية » وهي من أشهر المعارك التي دارت بين اليمنيين والعثمانيين في أثناء فترة الحكم العثماني الأول . وقد قتل في تلك المعركة عدد كبير من الأتراك ، بينما استسلم الباقيون لقوات المؤيد التي سيطرت على جميع المدن اليمنية التي كانت في قبضة العثمانيين بما فيها زبيد ، ثم جزيرة كمران ، وجزائر قرمسان . وقد تم ترحيل العثمانيين جميعا من اليمن الى بلادهم في نهاية عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) (١) .

وتجدر الإشارة الى أن بلاد اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) كانت تمثل إحدى الايالات الأربع عشرة التي كانت تتألف منها البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، بينما بلغ مجموع الايالات التي قسمت اليها الدولة اثنتين وثلاثين ايالة . وكانت ايالة اليمن تضم تسعة ألوية هي : صنعاء ، مخا ، زبيد ، تعز ، صعدة ، كوكبان ، طويلة ، مأرب ، عدن . وكانت بلاد اليمن في تلك الفترة تتنازعها قوى العثمانيين والائمة الزيدية فالعثمانيون لم يستطيعوا أن يضمروا سيطرة حقيقية على البلاد نتيجة للاضطرابات المستمرة والثورات الدائمة وحركات المقاومة العنيفة التي كانت تواجههم ، وفي الوقت نفسه كانت البلاد « يسيطر عليها الائمة - تغلبا - من وقت الى آخر » (٢) . وقد ترتب على استمرار الفوضى وعدم الاستقرار عدم تمكن الترك من فرض النظام الاقطاعي على اليمن على الرغم من أنهم فرضوه على كل بلاد الامبراطورية العثمانية (٣) .

وجدير بالذكر - قبل أن نسدل الستار على أهم أحداث الحكم العثماني الأول في اليمن - أن العثمانيين حرصوا على حماية الثغور اليمنية في تلك الفترة من عدوان البحرية البرتغالية ، وتأمين الأماكن الإسلامية المقدسة من التهديد

(١) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ - ٢٢٩ .

(٣) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتغلغل الاقتصادي في اليمن ، ص ٩٥ - ٩٦ .

الصلبيبي ، كما أنهم وقفوا في وجه محاولات التدخل الأوروبي الأخرى في بلاد اليمن وغيرها من بلدان الجزيرة العربية حينذاك . ولا أدل على ذلك من المحاولة التي قامت بها شركة الهند الشرقية البريطانية عندما أرسلت إلى عدن لحسابها في سنة ١٦٠٩ (١٠١٨ هـ) السفينة البريطانية أسنشن «Ascension» يقودها شاربي «Sharpey» البريطاني . غير أن العثمانيين اعتقلوه وصادروا حمولة سفينته ، ثم أطلقوا سراحه ، ورحلوه إلى مخا التي كانت حينذاك الميناء الحيوي لليمن . وقد أخفقت بذلك أولى المحاولات التي قام بها الانجليز للوصول إلى اليمن والتدخل في شئونها ، غير أن تلك الشركة أعادت محاولتها في السنة التالية فأرسلت ثلاث سفن بريطانية إلى عدن بقيادة السير هنري ميدلتون «Sir Henry Middleton» (١) . وقد رحب العثمانيون بهنري هذا في بادئ الأمر ، ثم غدروا به وقتلوا ثمانية من رجاله وساقوه أسيرا إلى صنعاء وبرفقته جماعة من أصحابه ، كما أن العثمانيين هاجموا سفينة بريطانية بقوة قوامها ثلاثمائة وخمسون مقاتلا عثمانيا ، فلم يتمكنوا من الاستيلاء عليها على الرغم من حدوث مذبحة عظيمة . وقد أطلق العثمانيون سراح هنري ومراقبيه فيما بعد ، غير أنهم أندروهم بالآلا يعودوا على الإطلاق إلى الجزيرة العربية (٢) . تلك كانت سياسة العثمانيين في ذلك الوقت إزاء محاولات التدخل الأوروبي في اليمن حينما كانت دولتهم قوية مهابة قادرة على حماية البلاد التابعة لها والخاضعة لسيادتها . غير أن هذه السياسة العثمانية تغيرت فيما بعد نتيجة لعوامل الانهيار التي اعترت الدولة العثمانية عاما بعد عام ، حتى أصبحت أضعف من أن تحمي حدودها الأصلية .

ثانيا : جنود مصر في عهد محمد علي تحت اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر

عرضنا فيما سبق المرحلة الأولى من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية التي تمثلت في الحكم العثماني الأول لليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٥٣٨ - ١٦٣٥ (٩٤٥ - ١٠٤٥ هـ) وسوف نستعرض فيما يلي مرحلة ثانية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية كان يمثل الدولة العثمانية فيها جنود أرسلهم وإلى مصر محمد علي باشا في العشرينات من القرن التاسع عشر (٣) بناء على تكليف من الباب العالي للقضاء على الوهابيين الذين هددوا أمن الدولة في

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 25.

(١)

(٢) الصليبي : المصدر السابق . ص ١٠١

(٣) لم تلحق العناصر المصرية الخاصة بجيش محمد علي باشا إلا في أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك كان معظم جنوده من الترك والليبيين ولهذا فلا يمكننا أن نطلق عليهم صفة المصريين قبل ذلك الحين .

الجزيرة العربية . وفي أثناء قيام هؤلاء الجنود بتلك المهمة اقتضت الضرورة الحربية أن يتتبعوا قلول الوهابيين في بلاد اليمن ، وبخاصة في شمالها وفي منطقة سهولها الساحلية التي تعرف بتهامة . وهكذا وصل جنود مصر إلى اليمن في أواسط العشرينات من القرن التاسع عشر وقضوا على الوهابيين هناك ، ثم أقام المصريون بعد ذلك اذاعة منظمة في أواخر الأربعينات من القرن المذكور . انتهى عهدها عندما اقتضت الظروف الدولية أن يرحلوا عن اليمن . فترتب على ذلك تعرضها من جديد لتسلط العثمانيين أنفسهم . غير أن بلاد اليمن في تلك المرحلة الجديدة كانت أسس قيادا في يد العثمانيين عن ذي قبل بعد أن لمستها يد الإدارة المصرية بالاصلاح والتنظيم في أثناء وجود المصريين فيها على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

وبعد زوال الحسكم العثماني الأول عن اليمن في أواخر عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) تمتعت البلاد اليمنية باستقلالها الذاتي لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين الذين امتد نفوذهم في عهد الامام المتوكل على الله : اسماعيل بن القاسم في سنة ١٦٤٤ (١٠٥٤ هـ) فشمل لحج ، عدن ، وبلاد البيضاء ، وياض ، وحضرموت ، ومعظم تهامة ، والمخلاف السليماني (١) . وكان عهد هذا الامام بالذات أزهر عهد للإمامة الزيدية في اليمن (٢) ، فقد كثرت في أيامه الخيرات ، وترادفت البركات وتنافس الناس في العلم والعمل ، فكان العلماء في زمانه عددا كثيرا لم يقع في أيام غيره (٣) .

غير أن حكم ائمة صنعاء اعتراف الضعف والانهيار نتيجة التنافس على الامامة وعدم الاستقرار الكامن في نظام الحكم ذاته ، مما كان يشجع الحكام المحليين في أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال . فانفصلت حضرموت (٤) ، وأعلن شيخ قبيلة العبادل نفسه مستقلا في لحج في سنة ١٧٢٨ (١١٤١ هـ) كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره سلطان يافع في سنة ١٧٣٥ (١١٤٨ هـ) واتفقا على أن يتبادلا فما خراج عدن بالمساوية (٥) . أما القسم الشمالي من اليمن فكان الأئمة الزيديون قد أسندوا حكمه لآل خيرات الذين قسموه فيما بينهم إلى قطاعات منفصلة ، ثم استقلوا عز الأئمة وانصرفوا إلى مصالحهم الشخصية عن مصالح رعاياهم ، فقام اليمنيون من جراء ذلك أشد

(١) القليل : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٢) أحمد فكري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) العرضي : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٤) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٥) القليل : المصدر السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .

المتاعب والأهوال (١) ، ولم نسمع بلادهم بالوحدة السياسية .

على أن بلاد اليمن في ذلك الوقت شهدت نشاطاً تجارياً كبيراً ساعد على هيئة انسحاب الاسطول العثماني من البحار الشرقية ، فلم يعد في إمكان العثمانيين أن يطبقوا سياسة اغلاق البحر الأحمر في وجه التجارة الأوروبية ، فاخذت هذه التجارة تتدفق الى ميناء مخا اليمسى حتى أطلق اسمها على البن اليمني الذي كان يصدر منها الى أسواق العالم المتحضر حينذاك . وقد أشار الرحالة الدانمركي نيبور (Neibuhr) الذي زار اليمن في سنة ١٧٦٣ الى سياسة التسامح التي كانت تتبعها اليمن مع العناصر غير الإسلامية حينذاك مما أدى الى تنشيط حركة التجارة بين اليمتيين والأجانب (٢) .

وعلى الرغم من جلاء العثمانيين عن اليمن بعد الحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) فقد ظلوا متمسكين من الناحية النظرية بأنهم أصحاب الحق في البلاد اليمنية وكانوا يكررون دعواهم كلما استدعى الأمر ذلك (٣) . حتى قامت دعوة محمد بن عبد الوهاب في نجد واستطاع أن يستعين بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته في سنة ١٧٩٢ (١٢٠٦ هـ) (٤) ، ثم تمكن الوهابيون بعد ذلك من الاستيلاء على الحجاز في فترة قصيرة . وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز في القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة لحكم هذا القطر العربي ، وأطلقوا عليه اسم « ولاية الحبش » كما أقاموا والياً عثمانياً في جدة كان يخضع لسلطته شريف مكة . واستمر الحجاز خاضعاً لحكم العثمانيين حتى استولى عليه الوهابيون في أوائل القرن التاسع عشر .

عند ذلك رأى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة الوهابيين حركة انفصالية خطيرة ينبغي القضاء عليها ، إذ أنهم أعلنوا سخطهم على كل الطوائف الإسلامية الحضرية التي استسلمت للترف والرخاء ، وأخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى (٥) . واستطاع سعود الثاني أن يفتح مكة في سنة ١٨٠٣ (١٢١٨ هـ) وأن يدخل « المدينة » بعدها بمائتين (٦) . وكتب سعود الى السلطان العثماني ينبئ به هذا الفتح ويخبره أنه

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 228 ; Jacob H. F. : Op. cit., p. 23.

(٢) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٢٤

(٣) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٤) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٢٢٨ .

(٥) Sanger, R. H. : Op. cit., p. 27.

(٦) Longrigg, S. H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.

هدم القباب التي فوق القبور ، ويطلب اليه مع دجى المحمل من دمشق أو القاهرة ، فإن ذلك ليس من الدين فى شيء (١) . كما أعد سعود حملات لم تلبث أن أغارت على العراق ، وعلى حدود الشام (٢) ، وتقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير فى شمالها ، وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة الوهابية . وقد ذكر المؤرخ اليمنى الواسعى فى حولياته أن « من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود ، واستولى على الحرمين والعراق ، فخرجوا على تهامة وغلبوا الأشراف ، وخرجت القبائل عن الطاعة للإمام المنصور ، وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق ، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة ، وكاد يهلك أهل صنعاء ، وبلغ الطعام من الغلاء مبلغا عظيما » (٣) . وقد استنجد امام اليمن فى ذلك الوقت المتوكل على الله أحمد بالسلطان العثمانى من جهة ، وبوالى مصر القوى محمد على من جهة أخرى لصد الزحف الوهابى عن بلاده . وقد أرسل اليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة (٤) .

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع الوهابى وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربى نفسه (٥) . وأحسست الدولة بحاجة الماسة الى تغيير سياستها السلبيه ازاء الولايات التابعة لها اذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها . ورأى السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ان يعيد الأمن والاستقرار فى الحجاز واليمن ، ويقضى على الحركة الوهابية التى كادت تودى بتمامية الدولة . وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الخفية التى تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها ، فإن بقاءها فى يد الخليفة العثمانى كان أمرا لا بد منه حتى تتم المظاهر الشكلية لخلافته ، وحتى لا يقع الشك فى قدرته على حماية « الحرمين الشريفين » الأمر الذى كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الاسلامية (٦) .

غير أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذى كان مصدر قوة الدولة ودعامتها فى أعقاب توسعها ، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه ، وتحول فى نهاية الأمر الى معول هدم فى شئون الحرب والادارة على السواء ، وصارت الحروب التى تخوض غمارها

(١) عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، ج ٢ مصر محمد على ، ص ١٢١ .

(٢) Playfair , H. L. : A History of Arabia Felix or Yemen, p: 127.

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) أحمد اخوى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 103.

(٦) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، ص ١٩٢ .

الدولة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة (١) . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف نظام الحكم من جميع الوجوه ، وبخاصة في الاقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة . ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على الوهابيين مما اضطره أن يلجأ الى والى مصر محمد علي ، وكلفه بالقيام بهذه المهمة في سنة ١٨٠٧ ، ثم جدد طلبه في السنتين التاليتين (٢) . وكان محمد علي يتعلل باستغاله بمحاربة الماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلي ، وعاد الى القاهرة في سبتمبر سنة ١٨١٠ ، حيث ألفى رسولا من الأستانة يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين ، فلم يجد محمد علي لديه من الأعذار ما يبرر به التأجيل فبادر الى الاستجابة (٣) . وقد رأى محمد علي حينذاك أنه اذا نجح حيث أخفقت الدولة في القضاء على الوهابيين واستخلاص الاراضي المقدسة منهم والاسراع الى نجدة امام اليمن ومحاربة فلول الوهابيين في بلاده ، فان ذلك سيؤدي حتما الى توطيد مركزه امام السلطان ويسمو بمكانته لدى الشعوب الاسلامية . وكانت فكرة استقلاله عن الدولة قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك العهد ، ولا شك أن نجاحه في تلك المهمة سيكسبه عطف الشرق والعالم الاسلامي ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله ، مما شجعه على تلبية مطلب الباب العالي .

وهكذا كانت جزيرة العرب هي أول ميدان لحروب مصر الخارجية في عهد محمد علي . وقد وصل اليها جنوده وهم يحملون الراية العثمانية ، وبدءوا يحاربون الوهابيين في الحجاز ويتبعون فلولهم في اليمن ، بصفتهم عثمانيين يدافعون عن دولة الخلافة الاسلامية . وكانت تلك الحرب من أشق الحروب التي خاضها جنود مصر في عهد محمد علي ، وأطولها مدى ، وأكثرها ضحايا في الأرواح والأموال (٤) . ومن الصعاب التي واجهوها قطع المراحل البعيدة المتراصة بين الفيافي والقفار ، الى جانب وعورة الطرق ، وشدة القيظ ، وقلة المثونة ، ونُدرة المياه وفقدانها في معظم الجهات ، هذا فضلا على المقاومة الضارية التي واجهوها من الوهابيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفيس دفاعا عن دعوتهم .

وقد استطاعت مصر بعد جهود كبيرة أن تسيطر على الحجاز في الفترة الواقعة بين عامي ١٨١٢ - ١٨١٩ . وكان يقود جيوشها هناك طوسون ابن محمد علي ، ثم محمد علي نفسه الذي وصل اليها في أغسطس سنة ١٨١٣

(١) الخصري : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 18.

(٣)

(٤) الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٥ .

(٤) الرافعي : المصدر نفسه - ج ٣ ، ص ١٦٦ .

على رأس حملة لمساندة قوائمه ، وعندما رأى محمد على أن أهالي عسير ومنطقة الساحل الشمالي اليمني ينصرون الوهابيين ويناضون وحدات جيشه في الحجاز فقد وجه حملة الى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفذة . وقد أمر محمد على بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف الى داخل اليمن ، كما أبقى حاميه هناك تتألف من ألف ومائتي جندي غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل منها المدينة على المياه اللازمة فاحتلها العربان وساندتهم الوهابيون بقيادة طامي بن شعيب أمير عسير ، فلم تنجح محاولات جنود محمد على لاستعادتها . ولم يجد قائدهم وسيلة لانتقاذ جنوده من الظم سوى اخلاء قنفذة والعودة الى جدة فنجوا من الحامية من استطاع ركوب السفن بينما قتل الوهابيون عددا كبيرا ممن أدركوهم (١) .

على أن عزيمة محمد على لم تتثن أمام مقاومة الوهابيين فأرسل إمدادات جديدة الى قوائمه في جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال ، وتحمل المصريون في سبيل ذلك تضحيات جسيمة . وقد تقدمت من الحجاز إحدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادي زهران الذي يفصل اليمن عن الحجاز . غير أن الوهابيين هاجموها واضطروها الى الانسحاب كما تعقبوها الى داخل الحجاز وحاصروها في الطائف ، ولكن محمد على نجح في أن يخدع الوهابيين بذكائه فأوصهم بقدمه الى الطائف على رأس قوة كبيرة ، مما اضطرم الى الانسحاب ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته .

وفي ذلك الوقت قدم الى حسن باشا نائب محمد على في الحجاز أميران يمنيان هما : علي بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكران عمهما حمود وريث آل خيرات في المخلاف السليماني (٢) الواقع في شمال اليمن اللذين كانوا يدنون بالولاء لأئمة صنعاء . وكان حمود قد سمجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما ، كما كان يمالئ الوهابيين الذين يسيطرون على شمال اليمن . وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمددهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود . وهكذا صاحب الأميران إحدى قوات محمد على التي توجهت الى عسير بقيادة سستان باشا كما رافق أحدهما وهو علي بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت الى تهامة بقيادة خليل

(١) الرافعي : المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ص ٢٢ . ذكر الواسمي أن المخلاف يشتمل على مدن وقرى يوجد فيه أودية وسهول وجبال وأنه اليمن كان ينقسم عند العرب الأقدمين الى ٤٨ مملكتا .

باشا (١) . وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد على باشا الى اليمن لدعم السيادة العثمانية .

وعندما انصر جنود محمد على باشا على الوهابيين في موقعة بسل بين الطائف وتربة في سنة ١٨١٥ انسحب الوهابيون الى عسير في شمال اليمن . وحاول القائد الوهابي طامي بن شعيب أن يلجأ الى الشريف حمود حاكم المخلاف السليماني . غير أن أبناء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للوهابيين فطردهم من قلعة صبييا وأسر قائدهم طامي بن شعيب (٢) . كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد على خاصة بعد أن علم بانتصاراته على الوهابيين ، ولهذا سلم القائد الوهابي الأسير لديه الى رجال محمد على دون أدنى مساومة . فأرسل طامي الى مصر ورحل منها الى الآستانة حيث طوف به في شوارعها ، ثم أمر السلطان العثماني بإعدامه . كما أهدى حمود الى محمد على أربعة رؤوس من كرائم الخيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة . وقد استحسن محمد على الهدية وبعث برسالة الى حمود حثه فيها على رعاية شعبه في المخلاف السليماني حتى يعزز مطلبه لدى الباب العالي « مالك الزمام ومرجع الأمور » بإبقاء حمود على امارته على أن يعاد اليه كل ما انتزعه الوهابيون من أملاكه . غير أن حمود تنكر لمحمد على كما فعل من قبل مع الوهابيين واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفا معاديا من قوات محمد على باشا العسكرية هناك . ولهذا قام حمود بمهاجمتهم في عسير والحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا . غير أن قوات محمد على عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا ، ولكن النصر كان حليف حمود في تلك المرة أيضا ، فراجع جنود محمد على عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا في أثناء الانسحاب (٣) .

وفي تلك الفترة كانت هناك مفاوضات للصلح بين محمد على والوهابيين انتهت بالاخفاق نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه . وقد أرسل محمد على في أعقاب اخفاق المفاوضات ابنه ابراهيم باشا على رأس حملة أخرى الى الحجاز في سنة ١٨١٦ . وقد تمكنت تلك الحملة على الرغم من الصعوبات التي واجهتها من التغلب على الوهابيين حتى اقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وانتهى في سبتمبر سنة ١٨١٨ . وقد سلمت مدن نجد لقوات محمد على بعد فتح الدرعية ، وأرسل الزعيم الوهابي عبد الله بن سعود الى مصر أسيرا ، ثم رحل منها الى الآستانة حيث أمر السلطان العثماني بإعدامه (٤) . وقد حول

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٦ و ٢ ، ص ٥١٨ .

(٢) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 106.

(٣) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ و ٢ ، ص ٥٢٠ - ٥٢٤ .

(٤) الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ٦ ، ص ١٤٢ - ١٥٥ .

جيش محمد على عملياته الحربية من الميدان النجدي الى اليمن بعد السيطرة على الدرعية (١) . وتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتقضي على فلول الوهابيين في شمال اليمن . وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه في حكم عسير والمخلاف السليماني وتهامة فاستعد وزيره للاقاة قوات محمد على من ناحية عسير ، غير انهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك الى هناك . وكان يدور في خله ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الابقاء عليه أميرا في بلاده ، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع ، واطمأن الى أن قواته من رجال قبائل همدان وغيرهم من المرتزقة سوف يستطيع أن يقاوم بهم جنود محمد على للحصول على صلح يحقق أغراضه ، ولكن جيش محمد على بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها ، طلب قائده من ابن حمود أن يحضر الى معسكره للتقاهم معه . وقد قدم ابن حمود الى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاه ، فأمر خليل باشا بالعودة الى أبي عريش رفق مأمور يتولى ادارتها من قبله ، كما طلب من ابن حمود أن يكتب الى جميع عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم ، قصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالا الى زبيد في الجنوب تحت إمرة خليل باشا (٢) .

وهنا تجدد الإشارة الى أنه بعد أن استقرت الأمور في يد خليل باشا قائد قوات محمد على في بلاد اليمن ، فإنه قد بعث رسولا من قبله الى امام صنعاء الزيدى ومعه رسالة من محمد على تشير الى أن قواته جاءت الى اليمن لانتزاع البلاد من ورثة الشريف حمود ، باعتبارهم من أتباع الوهابيين ، واعادتها الى الامام . وطلب خليل باشا من امام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد اليه ، وتمت المفاوضة بالاتفاق على أن يدفع الامام الزيدى مبلغا من الخراج سنويا الى الباب العالي . وبذلك أعادت قوات محمد على تبعية امام صنعاء للسيادة العثمانية اذ كان الأئمة الزيديون قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ نهاية الفتح العثماني الأول لبلادهم في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) ولم يكن للخليفة العثماني سلطان عليهم ، فكان تعهد الامام لقائد قوات محمد على في اليمن بأن يدفع للباب العالي سنويا جزءا من الخراج اعترافا من أئمة صنعاء بعودتهم الى حظيرة الدولة العثمانية منذ ذلك الحين (٣) .

(١) Ranger, R.H. : Op. cit., p. 28.

(٢) المعين المصدر السابق . ج ١ و ٢ . ص ٥٤٣ .

(٣) حسيد مؤنس (دكتور) . المصدر السابق . ص ١٩٦ .

وقد قام امام صنعاء بإرسال عماله لتسلم البلاد اليمنية التي سيطر عليها جيش محمد علي باشا ، وذلك باستثناء أبي عريش التي اتفق الامام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعل بن حيدر ، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده . وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا في قبضة هذا القائد الذي أرسله الى مصر حيث تولى فيها ، بينما عاد خليل باشا الى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للامام الريدى (١) ، وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن .

غير أنه في أثناء الفترة التي بقيت فيها القوات المصرية في الحجاز في أعقاب عودة جنود محمد علي باشا من اليمن ، نشبت عدة ثورات وفتن احتملت مصر في سبيل إخمادها متاعب هائلة ونفقات طائلة . وكان من بينها تلك الفتنة التي نشبت في جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية في الجيش المصري العثماني معظمهم من الأرناؤوط والترك بقيادة « زرار أغا » و « تركي بيلمز » مطالبين برواتبهم المتأخرة . وقد توسط شريف مكة بين والي الحجاز خورشيد بك وبين المتمردين غير أنهم أسروا والي في جدة ونصبوا « تركي بيلمز » واليا على الحجاز ، كما انضم أهالي مكة وبخاصة أتباع الوهابيين الى صفوف المتمردين نكاية بالمصريين . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب السورية الاولى مستمرة بين محمد علي والدولة العثمانية ، فأرسل الباب العالي فرمانا الى « تركي بيلمز » يقره واليا على الحجاز نكاية بصحمد علي ، الذي خرج عن طاعته في سنة ١٨٣٢ (٢) .

لم يرضى محمد علي بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة ولم يعترف بفرمان السلطان ، بل انه أراد أن يوطد نفوذ حكومته في الحجاز واليمن ، لما للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية ، ولأن نفور الحجاز واليمن كانت بمثابة المقعد الوثيقة في خيط الاتصال بين مصر ومتاجر الهند . لهذا أرسل محمد علي حملة مصرية بقيادة أحمد باشا يكن الى ينبع قوامها أربعة آلاف مقاتل، وسارت منها الى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها تركي بيلمز الى قنفذة التي كانت تعسكر فيها حامية مصرية . فلما استعصى على تركي بيلمز فتح قنفذة ، استمر في انسحابه الى المدينة ، ثم استقر في مخا ، ولم يقو امام صنعاء على مقاومته . وأخيرا عهد محمد علي الى أحمد يكن باشا والي الحجاز بمطاردة تركي بيلمز ، فسار اليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل ، وكان ذلك في سنة ١٨٣٣ . وقد اشترك حاكم عسير مع الجيش المصري في محاصرة مخا التي

(١) القليل المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٥٤٥ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٢)

سقطت في أيديهم ، وحرب تركي بيليز والتجأ الى إحدى السفن البريطانية ،
وبذلك انتهت الفتنة التي أشعلها في الحجاز واليمن (١) .

على أن فكرة إقامة امبراطورية في البلاد العربية كانت قد تبلورت في
ذهن محمد علي في ذلك الوقت وبدأ يتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها ، فرأى
أن يجتث جذور التمرد في الجزيرة العربية ويستولى في الوقت نفسه على
ما يمكنه من بلاد اليمن . وكانت الأمراض قد اجتاحت صفوف الجيش المصري
في الجزيرة فأضعفتها ، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قمقمة والحديدة
وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة من الجيش .
لهذا أرسل محمد علي قوة جديدة الى اليمن كانت تضم ثلاثة آليات من المشاة ،
والقن من الفرسان ، يقودهم ابراهيم يكن باشا الذي عينه محمد علي « سر عسكر
اليمن » عندما توجه اليها في سنة ١٨٣٦ ، وكان يساند في تحركه الشريف
عون شريف مكة . وقد احتل المصريون في أثناء زحفهم الى عسير والمنطقة الممتدة
على طول الساحل اليمني حتى الحديدة ، مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق
وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب . وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل
اليمنية ، وبخاصة تلك التي اندس بينها بعض دعاة الوهابية كثير من المصادمات
والناوشات التي ألحقت بالمصريين خسائر فادحة ، اضطرتهم الى التقهقر الى الحجاز
بعض الوقت غير أن المصريين استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد ،
فاحتلوا معظم الثغور اليمنية ، وبعض المواقع الداخلية في تهامة . وقد اتخذ
القائد المصري ابراهيم يكن باشا ديسا الحديدة مركزا لإدارته ، وأصبح واليا
لليمن من قبل محمد علي (٢) .

وقد أشار عبد الرحمن الراجعي الى أنه من الإحصاء الذي أورده كلوب بك
في كتابه (لمحة عامة الى مصر) في سنة ١٨٣٩ عن الجيش المصري في عهد
محمد علي - وهذا الإحصاء أقرب الى الحقيقة لما كان لكلوت بك من مكانة في
الحكومة المصرية حينذاك - يمكننا أن نتبين أن الآلئ الثالث من المشاة المصريين
وعده ١٥٢٦ جنديا ، والآلئ العشرين من المشاة أيضا وعدده ٢٦٧٧ جنديا ،
ثم الآلئ السابع والعشرين من المشاة كذلك وعدده ٢١٢٩ جنديا ، كانت
جميعها تمثل جنود مصر النظامية في اليمن ، وكان الآلئ الأخير بالذات يعسكر
في ميناء الحديدة مركز الادارة المصرية هناك .

(١) الراجعي - المصدر السابق - ج ٣ - ص ٢٤١ .

(٢) العقيل - المصدر السابق - ج ١ ن ٢ - ص ٥٤٩ .

أما عن القوات غير النظامية في الجيش المصري في اليمن في عهد محمد علي فقد كان بيانها كما يل :

الفرسان :	٥ ضباط ،	١٩٧٠ عسكريا
المشاة :	٩ ضباط ،	٧٦٠ عسكريا
المدفعية :	_____	٢٠٠ عسكريا
١٤ ضابطا		٢٩٣٠ عسكريا

هذا مع العلم بأن الاحصاء المتقدم قد أوضح أن مجموع جنود الجيش البري المصري في سنة ١٨٣٩ كان يبلغ ٢٣٥٨٠٠ جنديا (١) ، وهذا يساعدنا على معرفة ما بلغت القوة المصرية في اليمن بالنسبة للقوة العامة للجيش المصري . وكانت وحدات الجيش المصري موزعة في شتى أرجاء الامبراطورية التي أقامها محمد علي ، وبخاصة في ذلك الوقت العصيب الذي اصطدمت فيه القوات المصرية مع قوات الدولة العثمانية في أثناء النزاع الذي نشب بين محمد علي والباب العالي .

وهنا تجد الإشارة الى أن المصريين أقاموا ادارة منظمة في اليمن أتاحت استقرارا نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل ذلك في أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك ، كما أنهم اكتسبوا أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين طأوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن . ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالي الحديدة في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بانضمامهم الى « الحكومة العربية المصرية » بعد زوال الحكم العثماني عن اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

وقد حاول امام صنعاء في أثناء وجود المصريين في اليمن أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد علي فأوفد رسولا من قبله هو السيد عبد الرب الى حاكم الحجاز المصري أحمد يكن باشا ليسهل له السفر الى مصر لتقابلة محمد علي والتفاهم معه . كما أن عددا من الرسائل وردت الى محمد علي من حضرموت وغيرها يطالبه أصحابها بالانضمام الى الادارة التي أقامها ابراهيم يكن باشا في اليمن . ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضرموت المحفوظة بدار المحفوظات بمأبدين يطلب أصحابها من محمد علي إرسال موظفين وجنودا لتنظيم أحوالي حضرموت وإعادة الأمن اليها ، وكان على رأس موقفي هذه العريضة على بن عمر بن سقاف ، وسالم ابن حماد باعبيد ومحسن بن علوي (٣) .

(١) الراعي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٩ .

(٢) الريحاني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) صلاح البكري ، في جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٦ .

ومن الملاحظ كذلك أن المصريين ألغوا كثيرا من الصوء على البلاد اليمنية عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأرروبيين ، من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والاطاليين ، بمرافقة القوات المصرية التي عملت في اليمن (١) . فقد كتب هؤلاء وصفا للبلاد التي زاروها وعادات أهلها وطبائعهم . وقد وضعت مؤلفساتهم التي نشرت في ذلك الوقت حدا للقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة .

وقد استمرت حالة الهدوء النسبي في تهامة في ظل الادارة المصرية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ، ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها . وقد وجه اليهم الوالي المصري ابراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمني هو الحسين بن علي بن حيدر الذي كان والده حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن ، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حدا لتمردهم . وقد رأى الوالي المصري أن يكافئ الحسين على جهوده فعيّنه خليفة لوالده في حكم مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، غير أن الحسين أبدى نشاطا ملحوظا في دعم مركزه في المخلاف مما أقلق الوالي المصري ، فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت الى العداء السافر . وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذي كان يطمع في السيطرة على تهامة ، ثم تقدمت قوات الحليفين لمحاربة المصريين في الحديدة . وقد شجعها على ذلك علمهما بانشغال محمد علي في محاربة قوات الدولة العثمانية في سوريا . كما انتهزوا فرصة نزاع نشب في الوقت نفسه بين والي الحجاز المصري وشريف مكة محمد بن عون ، الذي ساند والده المصريين في أثناء زحفهم الى اليمن . على أنه قبل أن تصل قوات الحسين وعائض الى الحديدة ، كانت أوامر محمد علي قد وصلت من مصر الى ابراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من البلاد اليمنية الى الحسين بن علي ابن حيدر ، ليتولى الحكم فيها باسم الدولة العثمانية . فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية (٢) .

على أن نسة دورا خطيرا لعبته السياسة البريطانية الاستعمارية لاجلاء المصريين عن اليمن في ذلك الوقت . اذ مال الانجليز تقدم المصريين في جزيرة العرب والسودان ، ومساهمة محمد علي في تجارة الهند ، ومنعه للسفن الأوربية الآتية من بومباي أن تصعد في البحر الأحمر شمالي جدة . وكان اعتماد الانجليز في البحر الأحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما أصبح السودان في يد محمد علي زاد اعتمادهم على اليمن ، فلما دخل اليمن في طاعته أحس الانجليز أن البحر

Hogarth, D.G. , Op. cit., p. 108.

(١)

Jacob, H. F. : Op. Cit., p. 23.

(٢)

الأحمر خرج من يدهم الى مصر (١) . لهذا احتلت بريطانيا عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) وأرسخت قدمها فيها ، وبذلك مساعها السياسية ومنها تهديد محمد علي بأن تشير عليه الباب العالي والدول الأوروبية . ولا شك أن احتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجبة لمحمد علي لارغامه على الانسحاب من اليمن ، بينما كان الوالي المصري هناك يبذل كل طاقته لدعم الادارة المصرية والتقرب الى اليمنيين . وقد أعلن امام صنعاء ولاءه لابراهيم يكن باشا ليتقى بطش الانجليز بعد سيطرتهم على عدن (٢) ، وبخاصة أن هينز Capt. Haines حاكم عدن البريطاني كان يتصل بمشايخ القبائل المجاورة لعدن التي ارتضت الحكم المصري ، متوددا اليهم بالهدايا والهبات ، كما شرع يحرضهم على عدم دفع الزكاة المفروضة عليهم للادارة المصرية في اليمن ، وقد نجح في ذلك الى حد كبير .

وقد خشى محمد علي أن يقوى نفوذ الانجليز ويمتد سلطانهم في جنوب اليمن ، فأرسل الى ابراهيم يكن باشا يستفسر عن صلة الانجليز « بالعرب » وطلب اليه عدم السماح بارسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من مخا الى عدن . وقبيل أن يتسلم ابراهيم باشا أوامر محمد علي بعث اليه رسالة يوضح فيها الموقف بقوله ان « القائد هينز الذي احتل عدن مقيم بجوار الأماكن التي الحقت حديثا بالحكومة المصرية » . وأضاف ابراهيم باشا الى ذلك أن هينز هذا « أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد اليهم ، ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب ، وأن سلوكه هذا يؤدي الى حدوث خلل في المصالح المصرية في اليمن » (٣) .

وعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها في الشرق الى ثقبأت بأن محمد علي سيرسل جيوشه لاحتلال مدخل البحر الأحمر عند باب المنب وسواحل حضرموت ، كتب بالمرستون «Palmerston» رئيس الوزارة الانجليزية حينذاك الى القنصل الانجليزي في مصر كامبل Campbell ليقابل محمد علي ، ويخبره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر اليها بعين الرضا في انجلترا أو في الهند . وقد أكد محمد علي للقنصل الانجليزي أنه لا يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر ، ولا يبغى امتداد أملاكه في شرق صنعاء (٤) .

وفي الوقت الذي تعقدت فيه المشكلات بين محمد علي والسلطان العثماني واستحكمت النزاع واثارت الحرب ، طلب بالمرستون من محمد علي حلاء القوات

(١) حسين مؤسي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) الرفاعي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ .

(٣) صلاح الكرى : المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٤) صلاح الكرى : نفس المصدر ، ص ١٨ .

المصرية عن اليمن . غير أن محمد علي اكتفى بالإجابة بأنه سيضع هذا المطلب موضع النظر عندما تفرغ الدول من بحث المسألة الشرقية ، ثم شاعت السياسة الدولية أن تقف موقف العداء من محمد علي في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) فأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ قرارات المؤتمر بالقوة مما اضطر محمد علي إلى سحب القوات المصرية من اليمن (١) . وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا للتوسع الاستعماري في جنوب اليمن بعد أن توطلت أقدامها في عدن ، وتخلصت من المنافسة المصرية .

وإذا كان وجود المصريين في اليمن قد شكل منافسا خطيرا للتوسع البريطاني الاستعماري في جنوب البلاد ، فإن اليمنيين أنفسهم قاموا بدورهم في مقاومة الانجليز منذ بداية وصولهم إلى اليمن . والمعروف أن القائد الانجليزي هينز Haines الذي اقتحم جنوده عدن عنوة . لقي مقاومة شديدة من جنود سلطان لحج في خلال يومين من وصوله ، رجحت بعدها كفة الانجليز نتيجة لتعوقهم الحربي (٢) ، وتم لهم احتلال عدن في السادس عشر من يناير سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) . كما ذكر الواسعي أن أحد اشراف مكة ويصغى السيد اسماعيل خرج إلى اليمن في سنة ١٨٤٦ (١٢٦٢ هـ) ، واستنهض همم الناس للجهاد ، واخراج الأقرنج من عدن ، فأحابه جماعة من الناس حتى وصل إلى قرب عدن بتجو فرسخ ، ولم يزل محاصرا لها حتى مات مسموما هناك ، وتوفي وتفرق من كان بصحبته من المجاهدين (٣) . وفي رواية أخرى ذكرها أحد شهود العيان ونشرها العبدلي ، أن ذلك الشريف جاء معه جيش من عسكرو انضم اليهم كثيرون من أهالي لحج وهجموا على الانجليز على الرغم من تفشى الطاعون في الجيش العسيري ، فقابلهم الانجليز باطلاق المدافع فانهزموا وتفرقوا ، وأن الشريف ومن بقي من أصحابه توجهوا إلى أبين بعد اخفاق محاولتهم (٤) . وواضح من الروايتين أن هذه الدعوة لاجراج الانجليز وتحرير عدن « من الأجانب غير المسلمين » لم تأت إلا من الشمال أي من الحجاز وأنها كانت بتأثير دعوة الوهابيين (٥) ، ولكن الشعب اليمني نفسه قد استجاب لهذا النداء واشترك في محاولة تحرير بلاده .

(١) Bury : G.W., Op. cit., p. 14.

(٢)

« إبرمت معاهدة لندن في ١٥ من برقية سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا والقوق الشامية » .

Hurewitz J. c. ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol., 1. (٣)

p, 126.

(٣) الواسعي . المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٤) العبدلي . المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٥) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ص ١٦٣ - ١٦٢ .

أما الأتراك العثمانيون فلم يفعلوا شيئاً جديداً للاحتجاج على الانجليز عندما قاموا باحتلال عدن في سنة ١٨٣٠ (١٢٥٥ هـ) على الرغم من أنهم كانوا يدعون أحقيتهم الاسمية في بلاد اليمن . بل ان الانجليز استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لبناء عدن ، وأن فضل الانجليز عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئاً من الشرعية . ويبدو من دراسة الموقف ما يساعد على قبول الرأي الذي ذكره الكثيرون ، وهو أن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية . ورأوا أن احتلال الانجليز لعدن ليس الا من نوع المكافاة لبريطانيا عن معاونتها للدولة العثمانية في وقف أطماع والى مصر التاثير محمد علي . ولعل عدن لم تكن حينذاك - وهي تقع في أقصى جنوب الامبراطورية العثمانية ذات أهمية للعثمانيين اذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقتهم مع بريطانيا (١) وبخاصة وهم يواجهون تحديات محمد علي وطموحه الى تكوين امبراطورية في البلاد العربية على حساب ممتلكات الباب العالي .

وهكذا وصل جنود محمد علي باشا والى مصر الى بلاد اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني لمحاربة قذول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، وكان ذلك بناء على تكليف من السلطان العثماني من جهة ، وتلبية لنداء امام صنعاء الذي استنجد بهم لصد الزحف الوهابي عن بلاده من جهة أخرى . وبعد أن انتصرت قوات محمد علي باشا على قذول الوهابيين سلموا ما تحت أيديهم من بلاد اليمن الى امام صنعاء بعد أن تأكد اعتصافه بسيادة الدولة العثمانية ، بينما انسحبوا منها الى الحجاز . غير أن قيام بعض الفتن في بلاد الحجاز في الأربعينات من القرن التاسع عشر وهروب المتمردين الى اليمن اضطر المصريين الى التوجه اليها للخلص نهائياً من قادة التمرد . وهنا كانت فكرة اقامة امبراطورية في البلاد العربية قد تبلورت في ذهن محمد علي مما دفعه الى الدخول في صراعه المعروف مع الباب العالي . وقد حاول المصريون أن يحققوا فكرة هذه الامبراطورية باقامة حكم منظم في المناطق التي تحت أيديهم ومن بينها تهامة اليمن . وقد نجحت الادارة المصرية في اليمن أيما نجاح ، وهيأت حالة من الأمن والاستقرار في تلك البلاد ، كما دعم المصريون ادارتهم هذه بخلق روح من المودة والصداقة مع أهالي البلاد طلت ذكراها قائمة في نفوسهم حتى بعد جلاء المصريين عن بلادهم بأمد طويل .

غير أن بريطانيا خشيت على مصالحها الاستعمارية التي أصبح يهددها ذلك التوسع المصري فاندفعت الى احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ)

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

والتوسع حولها ، وإلى مساندة الباب العالي ضد طموح محمد علي . أما الدولة العثمانية فقد تنازلت عن حقوق الشعب اليمني بترك عدن للانجليز دون أن تفعل شيئا جديا للاحتجاج عليهم ، كما أنها تعاونت مع بريطانيا لاجلاء المصريين عن اليمن . وقد نجحت الدولتان في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) في فرض الجلاء عن اليمن وغيرها على المصريين ، كما أن بريطانيا تصدت لتنفيذ هذا القرار الدولي بالقوة . ولهذا اضطر المصريون إلى الجلاء عن اليمن بعد أن قضت قوات محمد علي باشا على فلول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، ونشر المصريون في ربوع تهامة الوية الأمن والطمانينة ، وأقاموا إدارة مستقرة في تلك البلاد ، وكانوا أول من ألقى الضوء على أهلها في المصور الحديثة ، وقد تسلم العثمانيون بلاد اليمن من المصريين بعد أن أصبحت أكثر انتظاما واستقرارا ، فتهيأت لهم الفرصة لأن يحكموها بيد أقوى وسلطان أظهر مما كان لهم قبل أن تتمتعها يد الإدارة المصرية بالتنظيم والإصلاح .

ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة ١٨٤٩

أشرنا فيما سبق إلى أن جنود محمد علي باشا وإلى مصر وصلوا إلى اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني ويوظفون سلطة الدولة العثمانية وسيادتها في تلك البلاد . وأوضحنا أن بريطانيا والدولة العثمانية تعاونتا معا في إجلاء المصريين عن اليمن في الأربعينات من القرن التاسع عشر بعد أن حاول المصريون تكوين امبراطورية في البلاد العربية ، والاستقلال عن الباب العالي ، ونجحوا في إقامة حكم مستقر في تهامة اليمن . وكان لمحاولة المصريين هذه صدى عميق لدى الحكومة العثمانية جعلها لا تتردد في استقلال فرصة جلائهم عن اليمن لتشيديد قبضتها على تلك البلاد . وقد ذكرنا أن إبراهيم يكن باشا الوالي المصري في اليمن سلم مدينة الحديدة ، التي كانت مركزا للإدارة المصرية هناك ، إلى حسين بن علي بن حيدر حاكم المخلاف السليماني الذي كان قد تحالف مع جاره أمير عسير لمناوأة المصريين وإخراجهم من اليمن . وقد فعل الوالي المصري ذلك بناء على الأوامر التي وردت إليه من محمد علي الذي اضطر إلى تنفيذ قرارات مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ بسحب قواته من الجزيرة العربية . وهكذا تولى الحسين زمام الأمور في تهامة والمخلاف السليماني ، بعد أن أعلن اعترافه وتبعية له للسيادة العثمانية ، كما تعهد بأن يدفع سنويا للباب العالي مبلغا من المال (١) .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تبادر بتأييد الحسين في حكم البلاد اليمنية

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

التي مسلمها من المصريين . حتى يحفظ لها سيادتها الاسمية عليها الى أن تحين الفرصة المناسبة لاختصاصها لسيطرتها الفعلية - ولهذا أرسل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) تأييده للحسين (١) عن طريق حاكم جدة وأمير مكة ، مشترطا أن تكون الخطبة « للخليفة العثماني » على منابر المساجد اليمينية . كما أطلق الباب العالي على الحسين لقب « حاكم اليمن حسين باشا » وذلك في سنة ١٨٤٣ (٢) حتى يطبعه بالطابع العثماني الذي يرمز الى تبعيته للدولة . وكان طبيعيا أن يتلقى الحسين هذا التأييد العثماني بالقبول والرضا لأن ذلك سيدعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه ، كما سيمكن لفوزه أن يقوى في المنطقة التي يحكمها .

وقد استقر الحسين في مدينة الحديدة وأخذ ينظم شئونها ، كما بدأ يوسع حدود المنطقة التي يحكمها في تهامة ، فاستولى على مخا . وزيد ، وحيس . حتى امتد نفوذه من المخلاف السليماني في الشمال الى ميناء مخا في الجنوب . وفي مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني شيد الحسين قلعته المعروفة باسم « نجران » التي وصفت بأنها من أمنع المعاقل في تهامة ، كما كانت تشتمل على أربعين منزلا على أحسن نسق بلغه فن العمارة اليمنية حينذاك ، وقد حصنها بثلاثة أبراج مجهزة بالدافع ، ونقل اليها تحفا ثمينة ومكتبة تحتوي على ثلاثمائة مجلد (٣) .

وعلى الرغم من أن الحسين حاول القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه خير قيام ، فانه لم يسلم من المخاطر التي سببها ذلك الصراع الدامي المستمر بين المتنافسين على الامامة الزيدية في صنعاء ، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه . ثم رغبة من يستأثر منهم بالامامة بعد سيطرته على أملاك الحسين في تهامة والمخلاف السليماني باعتبارها كانت تابعة لأسلافهم من الأئمة السابقين . بل إن أشراف عسير كانوا يطمعون أيضا في ملك الحسين في تهامة ، ولم يكن تعاونهم معه في محاولة إجلاء المصريين عن المنطقة ليسلموها اليه لقمة سائغة ، بل ليسيطروا عليها بعد أن يطيحوا بحكمه . وقد تأكد ذلك عندما التجأ الامام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور الى الحسين في تهامة ، يرجو مساعدته ضد منافسه الامام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد في صنعاء . وقد رأى الحسين في الاستجابة الى مساعدة ابن يحيى ما يحقق أهدافه التوسعية في المنطقة الجبلية التابعة للأئمة الزيديين ، فجند قواته لناصره ابن يحيى ، وشغل بذلك عن تنفيذ الفكرة التي كانت تراوده في ذلك

Hogarth, D.G., op. cit., p. 111.

(١)

Bury, G.W., Op. cit., p. 14.

(٢)

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٢ - ٥٥٣ .

الوقت يغزو عدن وطرد الانجليز منها بعد أن أخفقت المحاولات العربية الأخرى لاستعادتها ، كما شغل في الوقت نفسه باخماد تمرد قبيلتي « القهرية » ، وأسلم « حتى أخضعهما لطاعته (١) » وقد تمكن ابن يحيى بمساعدة قوات الحسين من الانتصار على منافسه ودخول صنعاء والاستئثار بالامامة . وأهدى ابن يحيى الى الحسين مكتبة تشتمل على مخطوطات كانت في حوزة منافسه المهدي (٢) وكان الحسين مشغولاً بالكتب النادرة فأضافها الى مجموعته الثمينة .

غير أن ابن يحيى هذا أراد أن يضم الى منطقة نفوذه بعض البلاد التي استولى عليها الحسين ، وعين لحكمها عمالاً من قبله . وكانت وجهة نظر ابن يحيى انه صاحب الحق الشرعي في هذه البلاد التي كانت تضم تعز والجند وغيرها ، وأن الظروف قد اضطرتة الى الاستعانة بالحسين الذي كان أسلافه تابعين لائمة صنعاء ، كما رأى أنه قابل جميل الحسين بالمثل عندما أرسل اليه هدية الكتب ، وعلى الحسين أن يسحب جنوده من تلك البلاد لتعود اليه بعد أن أصبح اماماً لصنعاء (٣) . وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المناوئة للحسين في تهامة ، وتعاون معهم في مهاجمة جيش الحسين الذي أخذت خيانة الهمدانيين تفرق صفوفه ، نظراً لولائهم للإمام الزيدى . وأدى كل هذا الى هزيمة الحسين ووقوعه أسيراً في قبضة ابن يحيى ، فتنازل له عن أملاكه لقاء تأمينه وإطلاق سراحه . وفي ذلك الوقت حاول محمد بن الحسين أن يستعين بعائض حاكم عسير لتخليص والده من الأسر ، غير أن عائض هذا تخاذل عن نصرة الحسين ، بل انه اغتنم هذه الفرصة وأخذ يستعد لضم تهامة الى منطقة نفوذه في عسير . وأخيراً استطاع أخوة الحسين أن يخلصوه من الأسر بعد أن استعانوا برجال قبائل يام اليمنية ، وحاجموا القوات الامامية في زبيد ، وتمكنوا من الاستيلاء عليها في سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) (٤) . وهكذا انسحبت قوات الامام الزيدى الى صنعاء دون أن تحقق بغيتها من السيطرة على تهامة ، بينما عاد عائض أيضاً الى عسير بخفي حنين .

وقد أثرت تلك الأحداث في نفسية الحسين أبلغ تأثير ، وخاصة تعرضه لبحرود الامام محمد بن يحيى على الرغم من المساعدة التي قدمها له حتى استحوذ على الامامة في صنعاء ، ثم تنكر عائض حاكم عسير وامتناعه عن المشاركة في تخليصه من الأسر الى جانب خيانة الهمدانيين الزيديين داخل صفوف جيشه وخذلانهم له حتى وقع أسيراً في يد امامهم الزيدى . وقد ترتب على ذلك أن

(١) الثقيل : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢ ، ص ٥٥٤ .

(٢) الرواسي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٠ .

(٣) الثقيل : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢ ، ص ٥٥٦ .

(٤) الثقيل : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢ ، ص ٥٦٠ .

الحسين زهد في ملكه المضطرب ، ورأى أن يستنجد بالسلطان العثماني عبد المجيد عله يعيد الى البلاد حالة الأمن والاستقرار التي نعمت بها في ظل الادارة المصرية . ولهذا طلب الحسين من الباب العالي ارسال من ينسجم منه المنطقة اليمينية التي يحكمها ، باعتبارها امانة في عنقه يعيد أمرها الى الخليفة (١) بعد أن عجز عن احتمال عبء المحافظة عليها . كما أن تجار تهامة وأعيانها ، وخاصة المقيمين منهم في الحديدة ، طالبوا السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن (٢) ، بعد أن كسفت متاجرهم ونهبت أموالهم في أثناء المعارك التي دارت رحاها بين قوات الحسين التهامية والقوات الامامية المهاجمة ، التي كانت تضم مجموعة من القبائل اليمينية الطامعة في النهب والسلب والتخريب .

وقد تلقى السلطان العثماني عبد المجيد مطلب « حاكم اليمن حسين باشا » وتجار تهامة وأعيانها بالقبول والرضا ، اذ اعتبر ذلك فرصة لا تموض بالنسبة للدولة لاعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن . لهذا أصدر الباب العالي أوامره الى نائبه في الحجاز توفيق باشا ، والى أمير مكة محمد بن عون بسرعة التحرك الى اليمن على رأس قوة عثمانية ضاربة أبحرت من ميناء جدة ، وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان . وقد وصلت الحملة العثمانية الى ميناء المحية اليمنى ، واتجهت بعد ذلك الى الحديدة حيث استقبلها الحسين مرحبا مستبشرا ، وكان ذلك في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (٣) .

وعندما علم امام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القوات العثمانية الى الحديدة ، أراد ألا ينفرد خصمه الحسين بالتزلف الى العثمانيين والاعتماد عليهم في دعم حكمه في تهامة والمخلاف السليماني بالدرجة التي تجعله يشكل خطرا على الامامة الزيدية في المستقبل ، كما أنه أراد أن يفوت الفرصة على منافسه في الامامة على بن المهدي حتى لا يستعين بالعثمانيين لنصرته عله فتثول له الامامة في صنعاء . ولهذا سارع الامام محمد بن يحيى الى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدمهم الى اليمن ، بل انه ذهب لاستقبالهم عند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة (٤) ، واتفق مع قائدهم ، دون مشاورة لزعماء القبائل الزيدية ، على أن يصحبه الى صنعاء ليستعين بما لديه من قوات في اخماد بعض القلاقل الداخلية . وأخيرا قدم الامام محمد بن يحيى الى صنعاء مصطحبا توفيق باشا « ضيف الاحتلال » وكتائبه العثمانية حيث أنزلهم في قصر غمدان (٥) . وهكذا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) الجراقي : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٥) شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

تمكن العثمانيون من دخول مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (١) دون أن تلقى قواتهم أية مقاومة .

على أنه في أثناء غياب الامام محمد بن يحيى عن صنعاء عند قيامه باستقبال الترك على حدود تهامة ، استطاع مناقسه في الامامة على بن المهدي أن يجمع من حوله عددا كبيرا من رجال القبائل اليمنية ويعرضهم على مهاجمة صنعاء . وقد اغتنم على بن المهدي فرصة استقبال خصمه الأتراك وتسليمهم مدينة صنعاء ، وأخذ يشعل نار الثورة ضده بين القبائل اليمنية معلنا أن ابن يحيى باع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء (٢) . وزاد من تفانم الموقف ان أهالي صنعاء أنفسهم أنكروا على ابن يحيى فعلته أشد الإنكار ، وشاركوا القبائل اليمنية ثورتها على العثمانيين . ولهذا انهمرت سيول القبائل اليمنية على مدينة صنعاء من كل جانب ، وضاعف من حماسهم ما كان ينتظرهم من المغنم داخل المدينة ، فاكتمسحوا تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية . أما بالنسبة لأهالي صنعاء فقد أوضح الواسعي دورهم في مقاومة العثمانيين بقوله : « قام أهل صنعاء قومة رجل واحد على حين غفلة فآبادوا الأتراك قتلا ، ولم يسلم منهم الا من كان ملتجئا في القصر أو في بستان السلطان ، وسبب ذلك - كما سمعت والله أعلم - أن اليوم الأول كانت العساكر تمر في الشوارع وتقول هذا البيت غدا نأخذه وهذه الحرمة نأخذها (٣) . وعلى أية حال فقد فوجئ العثمانيون بهذا الهجوم من رجال القبائل اليمنية ، وبذلك الثورة التي فجرها أهالي صنعاء ، فتفرقت صفوفهم وأصيب قائدهم توفيق باشا بجراح خطيرة في أثناء القتال الذي دار في شوارع المدينة الثائرة . وقد أعلن أهالي صنعاء تنصيب على بن المهدي إماما لهم ، كما حاصروا من بقي من العثمانيين في القصر الحكومي حتى تم عقد الصلح بين الجانبين .

وقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم الى الحديدة (٤) بينما اقتحم رجال القبائل وأهالي صنعاء الشانرين قصر الامام محمد بن يحيى ، واقتادوه أسيرا الى إمامهم الجديد على بن المهدي ، الذي أمر بحبسهم ثم باعدامهم . بل ان هؤلاء هاجموا بيوت أتباع ابن يحيى ، وكان من بينهم أحد العلماء : وهو عبد الرحمن بن محمد العمراوي الذي كان ناظرا للأوقاف، في صنعاء ، فنهبوا داره وبلدوا مكتبته الثمينة التي حوت ما يقدر بألف من

(١) Hogarth D.G. : Op. Cit., p. 111.

(٢) العقبيل : المصدر السابق . ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

(٣) الراسمي : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٤) Scott, H. : Op. cit., p. 228.

الكتب المخطوطة النادرة (١) . ولهذا كان وصول الأتراك العثمانيين الى صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) سببا في خلع أحد الأئمة وتنصيب امام آخر ، كما ترتب على مقاومتهم و اخراجهم من تلك المدينة أن تعرضت في الوقت نفسه للخراب والدمار بعد أن عاثت فيها القبائل سلبا ونهبا وحولت شوارعها الى ميادين للقتال . ولقد أشار الى ذلك سلفاتور ابوتني بقوله : « عندما دخل الألف والخسمائة رجل (من العثمانيين) الذين اسنحضرهم (الامام محمد ابن يحيى) في صنعاء ، هاج الشعب اليمني واشتد غضبه ، فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهارا ، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها و قتل الامام شر قتلة ، وبذلك سقطت البلاد في الفوضى وعم الفساد » (٢) .

اما بالنسبة للحسين فقد تعاون مع العثمانيين الذين عادوا الى تهامة واستقروا فيها بعد انسحابهم من صنعاء ، وكانوا قد اتخذوا مدينة الحديدة مركزا لهم لسهولة الاتصال بينها وبين موانئ الحجاز حتى يمكنهم تلقي الامدادات والمؤن اللازمة من هناك . وقد وجه القائد العثماني توفيق باشا قوة من رجاله تحت قيادة الحسين لاختضاع قبيلة أسلم ، وقد نجح الحسين في مهمته ، غير أنه أراد أن يبتعد عن الاشتغال بأمور الحكم فتوجه الى مسقط رأسه في مدينة أبى عريش ، حيث أقام في قصره المعروف « بنجران » . وأخيرا أصدر الباب العالي أوامره بترحيل حسين باشا الى الآستانة حيث تقرر له هناك راتب شهري ، ثم خير في الإقامة في أى بلد من بلدان الدولة ، ففضل الإقامة في مكة التي مكث فيها حتى توفي في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) (٣) .

وهكذا لم تتمكن حملة العثمانيين التي وصلت الى اليمن في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) من السيطرة على صنعاء وإقامة حكم عثماني مستقر فيها ، على الرغم من المساعدات التي قدمها الحسين للعثمانيين في تهامة ، والتسهيلات التي هياها لهم الامام محمد بن يحيى حين أدخلهم صنعاء دون مقاومة . وقد استطاعت القبائل اليمنية التواقة الى السلب والنهب ، التي ألهمت دعايات على بن المهدي ضد منافسه الامام محمد بن يحيى بأنه « باع اليمن » للأتراك الأجانب ، حتى يتمكن بذلك من خلعها عن الامامة والاستحواذ عليها لنفسه ، الى جانب ثورة أهالي صنعاء العنيفة ضد الأتراك الدخلاء الذين لم يراعوا حرمتهم ولم يحترموا مقدساتهم ، استطاعت هذه وتلك أن ترد العثمانيين عن صنعاء بعد أن قضت على معظم قواتهم . ولهذا عاد العثمانيون الى تهامة يجرون أذيال الخيبة والافئاق ، وقنعوا بالإقامة في الحديدة ومنطقة الساحل اليمني

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) سلفاتور ابوتني . ملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٣ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

القريبة من مراكهم في الحجاز ، بميدان عن جبال اليمن الوعرة في طبيعتها ،
ورجالها ، ومشكلاتها . على أن تلك الحملة كانت تجربة مفيدة للعثمانيين ،
وتقييما لما يلزمهم من رجال وعتاد وظروف مناسبة لفرض سيطرتهم الفعلية على
اليمن . ولهذا سيعاود العثمانيون الكرة من جديد في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ)
وهم أكثر قوة وخبرة واستفادة من الظروف ، مما سيمكنهم من دخول صنعاء
واقامة حكم عثماني فيها استمر حتى هزمت دولتهم في نهاية الحرب العالمية
الأولى .

الفصل الثانى

عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن سنة ١٨٧٢

- أولا - الامامة الزيدية والاضطراب السياسى
فى اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ .
- ثانيا - النفوذ العثمانى فى تهامة والمخلاف
السليمانى وعسير قبيل سنة ١٨٧٢ .
- ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة
سيادتها الفعلية على اليمن فى منتصف القرن
التاسع عشر .
- رابعا - سيطرة العثمانيين على صنعاء فى
سنة ١٨٧٢ .
- خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية .

عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢

اولا - الامامة الزيدية والاضطراب السياسى فى اليمن قبيل سنة ١٨٧٢

عرضنا فى الفصل السابق المراحل المتتالية لتطور علاقة العثمانيين ببلاد اليمن قبل عودتهم اليها فى سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، وأوضحنا كيف فشلت حملتهم عليها فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وارتدت هزيمة عن صنعاء لتستقر فى تهامة والمنطقة الساحلية اليمنية القريبة من المراكز العثمانية فى الحجاز . وقد أراد العثمانيون أن يكتسبوا ببقائهم هناك موطنًا صالحًا يمكنهم من مراقبة الأحداث الجارية داخل اليمن عن كثب ، حتى تتاح لهم الفرصة من جديد للسيطرة على صنعاء واخضاعها للحكم العثمانى .

وقد أشرنا فيما سبق الى أن العثمانيين تمكنوا من دخول صنعاء دون قتال فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) بوساطة التسهيلات التى قدمها لهم الامام الزيدى محمد بن يحيى ليدرا عن نفسه محاولات مناقسه على بن المهدي لانتزاع الامامة منه والسيطرة على صنعاء . غير أن على بن المهدي أثار حمية القبائل اليمنية ضد الأتراك وضد حليفهم محمد بن يحيى فأشاع عنه أنه باعهم البلاد وشعبها من أجل مصالحه الشخصية ، وبذلك تمكن ابن المهدي من السيطرة على صنعاء واجلاء الترك عنها والتخلص نهائيا من منافسه الزيدى واستأثر لنفسه بالامامة . وكانت تلك صورة معتادة من نتائج الامامة الزيدية ونظامها العتيق الذى حرم شعب اليمن من الأمن والاستقرار وأشاع بين صفوفه التفرق والتحزب والحروب الأهلية ، كما أفقده أيضا الوحدة السياسية التى لو تحققت لأتاحت له اللحاق بالشعوب الأخرى فى ركب التقدم والمدنية . وسوف يؤدي هذا الاضطراب السياسى الذى كانت تسببه نظرية الامامة الزيدية فى الحكم الى إثارة الصراع

المستمر بين مدعيها ، مما هيا الفرصة للعثمانيين للعودة الى اليمن والسيطرة على مقدراته في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، متتهزين حالة الضعف والانفيار الذى مضى به الشعب اليمنى في ذلك الحين . ويجدر بنا أن نستعرض الأسس التى قام عليها نظام الامامة الزيدية فى اليمن نظرا لتأثيره العميق فى توجيه أحداث التاريخ اليمنى الحديث ، وبخاصة قبيل وفى أثناء خضوع اليمن للحكم العثمانى .

كان نظام الامامة الزيدية الذى واجهه العثمانيون فى اليمن هو نتاج عشرة قرون ونيف من الزمان لم يتغير فى خلالها شكله وجوهره . وكان الصراع الدموى بين السادة (١) اليمنيين الطامعين فى منصب الامامة هو المثل النمطى لتاريخ اليمن فى عهد الامامة الزيدية . وحتى فى الوقت الذى سيطر فيه العثمانيون على العاصمة اليمنية ، فان ذلك لم يعطهم سيطرة فعلية على اليمن بأكمله ، فقد ظلت الامامة الزيدية فى الشمال وفى صعدة - الحصن الحصين للمذهب الزيدى منذ ظهوره فى البلاد - تواصل جهودها لتؤكد « حقها المقدس » فى الحكم . ومنذ وصول العثمانيين الى اليمن فى مطلع العصور الحديثة قامت بينهم وبين اليمنيين بصفة مستمرة حروب كثيرة ، وكانت تلك الحروب التى نزعمها الأئمة لأسباب فرضتها عليهم مصالهم الشخصية ، فرصة ذهبية للامامة الزيدية أكسبها اثرها سياسيا على حساب ثورة الشعب اليمنى ضد العثمانيين (٢) . وسوف تلقى نظرة سريعة على تاريخ اليمن الزيدية لنستخلص الأسس التى قام عليها نظام الامامة ، وان كان ذلك الموضوع يعد من النواحي المجهولة فى مصادر التاريخ الاسلامى ، التى يندر فيها ما يفتنى عن اليمن الزيدية (٣) . كما سنشير من وقت لآخر الى بعض جوانب الحياة اليمنية ونظم الحكم فى ظل الامامة الزيدية حتى يمكننا ملاحظة ما طرأ على اليمن فيما بعد من أوضاع جديدة فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى .

لقد أسس دولة اليمن العربية الاسلامية الشيعية الزيدية الامام « الهادى الى الحق » يحيى بن الحسين فى سنة ٨٩٧ (٢٨٤ هـ) . وهو ينتسب الى الحسين بن على بن أبى طالب ويعتق الامام مذهب الامام زيد بن على زين العابدين ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، الذى جاهد ليسترجع الامامة التى اغتصبها

(١) يطلق اليسيون لقب السادة على سلالة النبي من ابنته فاطمة زوجة على بن أبى طالب . ومن هؤلاء الأئمة الزيديون وكانوا يمثلون الطبقة العليا فى اليمن قبل قيام ثورته الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(٢) محمد أنم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : دولة اليمن الزيدية (نشأتها ، تطورها ، ملاتها) ،

ص ١٥ .

الأمويون فاضطهد وصلب (١) ، وكان من اعلام آل بيت النبي ، عالما مجتهدا ذا رأى ومكانة ، طلق اللسان ، حلل الحديث ، قوى الحجة . وقد اعتنق المذهب الزيدى كثيرون من آل بيت النبي ومن غيرهم ، وتعددت الفرق الزيدية بعد مقتل الامام زيد وانتشر مذهبهم فى بلاد كثيرة ، فى ايران التى كانت معروفة ببلاد العجم ، وفى الكوفة ببلاد العراق وفى الحجاز وفى اليمن . وقد فر الى السند « القاسم الرسى ابن ابراهيم طباطبا » وهو أحد أحفاد الامام زيد ومات هناك فى سنة ٨٥٩ (٢٤٥ هـ) فذهب ابنه الحسن الى اليمن ، وكان من نسله الأئمة الزيديون الذين دعوا لأنفسهم « بصعدة » فى شمال اليمن . فرأس الدولة الزيدية فى اليمن « حسنى نسبيا ينتسب الى الحسن بن على ، حسنى مذهباً ، باعتبار أن زيدا صاحب المذهب من أبناء الحسين » (٢) . وكان « يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسى » هو أول من خرج منهم داعياً لنفسه بصعدة ، فبويج بها فى سنة ٩٠٠ (٢٨٨ هـ) وتسمى بالهادى الى الحق (٣) . وقد بويع الامام الهادى فى ١٩ من أغسطس سنة ٩١١ (٣٠ من ذى القعدة سنة ٢٨٩ هـ) بعد أن نجح فى نشر المذهب الزيدى فى جبال اليمن . وبعد أن وضع الأساس لدولة اليمن الزيدية ، وقد ورثه الأئمة الزيديون فى حكم اليمن . ويبدو أن أئمة المذهب الزيدى قد اختاروا اليمن بالذات هرباً من الاضطهاد السياسى الذى شاع عندما اضطربت أحوال الخلافة العباسية وضعفت السلطة المركزية فى بغداد . وكانت اليمن فى ذلك الوقت أكثر اضطراباً من بقية بلاد الدولة العباسية الأخرى لبعدها عن مركز الخلافة ، وانقطاعها عن مقر الحكم ، ولطبيعتها الجبلية الوعرة ، فأصبحت معقل الزيدية الحصين خلال عشرة قرون (٤) مضت .

فالدولة الزيدية قامت فى اليمن فى مطلع القرن العاشر الميلادى وأواخر القرن الثالث الهجرى على أساس دينى ، وهى الدولة الاسلامية العربية الوحيدة التى واصلت حكمها وحافظت على كيائها أكثر من ألف سنة منذ قيامها حتى شروق شمس ثورة اليمن الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وكان نفوذها يمتد تارة حتى يشمل جميع بلاد اليمن وكل أجزاء القسم الجنوبى من الجزيرة العربية، وتارة ينحصر سلطاتها فى قسم من البلاد الجبلية اليمنية كمدينة « صعدة » وما يحيط بها ، وكمدينة « شهارة » ومدينة « حجة » . وكل هذه المناطق جبلية حصينة كانت تعتبر من حصون الزيدية فى اليمن ومعاقلها (٥) . وقد عاصر

(١) أمين الريحانى ، ملوك العرب ، ج ١ ، هامش ص ١٢٦ .

(٢) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٣) عمارة اليمنى : تاريخ اليمن ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤) محمد عبد الله ماضى (دكتور) ، المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣١ .

(٥) محمد عبد الله ماضى (دكتور) ، المصدر نفسه ، ص ١٥ .

الدولة الزيدية في اليمن كثير من الدول التي قامت أيضا هناك وعاشت مدة ثم أصبحت في ذمة التاريخ (١) ، وكان لكل منها علاقات بدولة الأئمة الزيديين ، كما كان للكثير منها حروب معها .

وبعد القاء هذه النظرة السريعة على تاريخ اليمن ، نريدية سنعرض فيما يلي فكرة الدولة في النظرية الزيدية التي شكلت الأساس الذي قام عليه نظام الإمامة ، ذلك التنظيم الديني السياسي الوحيد الذي اصطلح به الاتراك العثمانيون في بلاد اليمن .

يعتبر المذهب الريدي أكثر المذاهب الشيعية اعتدالا وأقربها الى مذهب جماعة المسلمين من السنيين . وأهم ما يمتاز به عن بقية مذاهب الشيعة عدم المبالغة في تقديس علي وجعله في مصاف الآلهة ، كما هو مذهب الفلاة من الشيعة (٢) . وعلى الرغم من أن أتباع الزيدية قد حصروا الإمامة في أولاد فاطمة ، فإنهم لم يقصروها على فرع معين ، بل أجازوا لكل فاطمي ، عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي ، خرج بالإمامة أن يكون اماما واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ، وهم بذلك يرفضون الفكرة القائلة بأن لا امام بعد الإمام الثاني عشر (٣) .

وعلى الرغم من اتفاق الزيديين مع جمهرة الشيعة في أحقية علي وأبنائه من

(١) محمد عبد الله ماضي (دكتور) ، المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

وهذه الدول هي : دولة « بني زياد » في « ريد » التي وصل « الهادي » الى اليمن وهي قائمة = ثم انتهى عهدها في سنة ١٠٠٩ (٣٩٩هـ) ، ودولة « بني نجاح » التي قامت على أثر دولة « بني زياد » وانتهت في سنة ١١٦٠ (٥٥٥هـ) ، ودولة « بني يعفر الموالي الحميري » في « سنام » التي انتهت في سنة ١٠٠٣ (٣٩٣هـ) ، ومثلا كانت لهم حروب مع « الهادي » في « صنعاء » ، ودولة « علي بن محمد الصليحي الهمداني » وأماه ، التي قامت « بصنعاء » من سنة ١٠٤٨ (٤٣٩هـ) الى سنة ١١٣٨ (٥٣٣هـ) ، وكانت تدعو للمبيدين ، ودولة « بني زريع » الهمدانيين أيضا التي قامت « عدن » من سنة ١٠٧٦ (٤٦٧هـ) الى سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) ، والدولة الأيوبية « باليمن » من سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) الى سنة ١٢٢٩ (٦٢٦هـ) وكانت عاصمتها مدينة « زبيد » ودولة « بني الرسول المسابحي » تقع من سنة ١٢٩٩ الى سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) ودولة « بني طاهر القرشيين » في « عدن » و « صنعاء » من سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) الى سنة ١٥٢٧ (٩٢٣هـ) ، ثم امتد نفوذ « دولة الماليك » يمدد الى اليمن ، وأعقب ذلك « الحكم العثماني الأول » من سنة ١٥٨٨ الى سنة ١٦٣٥ ثم عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٤٩ وسنة ١٨٧٢ وبقاؤهم فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ .

(٢) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٣) أمين الريحاني - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢٦ . يقول الريحاني أن الشيعة يعتقدون أن هذا الإمام هو « الذي ظهر لمرة في الأرض ثم اختفى في سنة ٥٢٦ هـ وهو الإمام المنتظر الذي سيظهر ليظهر العالم من الفساد والضلال » .

فاطمسة بالامامة ، فانهم يقولون بجواز امامة المفسول مع وجود العاضل والافضل (١) . ولهذا فزيد واتباعه لا يشبهون من أبى بكر وعمر ، كما يفعل غيرهم من الشيعة ، بل انهم يقولون بصحة امامتهما (٢) ، وبذلك تبطل الزيدية أكثر الفرق الشيعية اعتدالا . وأقربها الى السنة بوجه عام (٣) ، وشروط الامامة عند الزيديين هي أربعة عشر شرطا تتلخص في أن يكون الامام مكلفا ، ذكرا ، حرا ، مجتهدا ، علويا ، فاطميا ، عدلا ، سخيّا ، ورعا ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وندير ، مقداما فارسا (٤) . وكان الشرط الأخير للامامة من الأمور الهامة في المذهب الزيدي التي أثرت في تاريخ اليمن ، وأدت الى تعدد الأئمة الزيديين في وقت واحد . إذ كان الامام زيد يرى الخروج على « الظالم المتغلب » ويرى الخروج شرطا في كون الامام اماما ، حتى ان أخاه « محمد الباقر » اعترض عليه في هذا الرأى وقال له : « على قضية مذهبك والدك ليس بامام (يقصد عليا زين العابدين) لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج » (٥) .

وأدى هذا الشرط من شروط الامامة الزيدية الى قيام كثير من الفتن والاضطرابات في اليمن ، وبخاصة عندما أضعف الحكم العثماني من سلطة الامامة المركزية وأخرجها من صنعاء ، فلجأت الى مدينة صنعاء المركز التاريخي للزيدية في شمال اليمن . وقد عزا « هانز هلفرتز » أسباب اضطرابات اليمن في عهد الحكم العثماني الى تعلق اليمنيين بفكرة الامامة الزيدية ، مما أظهر العديد من أدعيائها الذين تنافسوا فيما بينهم في الوقت الذي ضعفت فيه السلطة العليا في البلاد (٦) .

ويذكر « سلفاتور أبونتي » - الكاتب الصحفي الايطالي الذي زار اليمن في سنة ١٩٣٧ - أن اختيار الأئمة الزيديين غالبا ما كان يجري في احوال شاذة مضطربة ، وأن في تاريخ اليمن حادثا فريدا وهو أن أحد المطالبين بالامامة وهو « المهدي عباس » الذي ظهر لمجلس الرؤساء المجتمعين لاختخاب الامام أنه لا تتوافر فيه الا سبعة شروط من الأربعة عشر الواجب توافرها في الامام ، قال للمجتمعين : « أما عن الشروط الأخرى فإن في استطاعتى أن أقدم لكم ما يغني

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١٦ .

(٢) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 33. (٧)

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، حاشي ص ١٢٧ .

(٥) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٦) Heifritz, H. : The Yemen, A Secret Journey, p. 129. (٨)

عنها وهو هذا ، وأخرج سبيعه من غمده ، وعتدته تم انتخابه إماما ، « ولا يرى القانون الزيدي بأسا من الحصول على الإمامة بعد السيف » (١) .

وهكذا تعتقد الزيدية أن الإمامة ليست شأنا عاما تفوض للأمة الإسلامية للنظر في تعيين الشخص الصالح لشغل المنصب ، بل تؤمن أن النبي فوض الإمامة لولي زوج ابنته ، ولنسله من زوجته ابنة النبي . كما أن الزيدية تختلف عن غيرها من فروع الشيعة في أنها لا توافق على تعيين الإمام لمن يخلفه ، بل تصر على أن الإمام يجب أن يختاره المسلمون ذوو الكفاية أهل الحل والعقد . ويتضح من هذا أن رئيس الدولة في النظرية الزيدية يعتبر موضع صفات يخلعها الله عليه لا يقدر غيره على بلوغ مثل هذه المكانة . وهذا معبر عنه بوضوح أكبر باشتراط أن يحوز الإمام بجانب الصفات الأخرى السابق بيانها ، صفة العصمة . كما اشترطت الزيدية أن يكون الإمام « على استعداد لامتناع سيفه لتأكيد حقه وإعلاء شأن العقيدة » . وجعلت الثورة ضد الإمام مشروعة إذا ما رُئي أنه غير عادل أو خالف الشرع ، أو أن شخصا أكفا منه طالب بالمنصب على أن يكون من « السادة نسل النبي » ، والا دفع بأنه زنديق ، مخالف ، باغ ، وعدو الله (٢) . وأجازت الزيدية أن يكون هناك أكثر من إمام في الوقت نفسه إذا كانت مناطق نفوذ كل منهم متباعدة بعدد كافيا . وكانت عواقب هذه الشروط بالإضافة إلى ضرورة الانتخاب أن تقوم دائما بحروب متصلة بين المطالبين بالإمامة ، بل إن هذه الحروب أعطيت لها صفة القداسة واعتبرت أساسية للدفاع عن العقيدة ، وللضرب على أيدي الطغاة والزنادقة (٣) .

ونظرا لأن اليمينيين لم يعتنقوا جميعا المذهب الزيدي فإن بعض متعصبى الأئمة الفقهاء ، لأغراض سياسية ، برزوا حروبهم ضد معارضيه من الأسر التي تحكم حكما دينويا ، وضد الأقليات من الشيعة غير الزيدية ، بأنها دفاع عن العقيدة الحقة . وكان رجال القبائل اليمينية وسكان الريف الميالون للحرب من أهل الشمال مستعدين دائما للقتال مع أي كان ضد من كان ، تدفعهم إلى ذلك الأسباب الاقتصادية ، وكانت هذه الفوضى المستمرة على حساب رخاء البلد المادي حتى أن تاريخ اليمن لم يسجل قط أي عمل إنشائي عام قام به الأئمة الزيديون يستحق الذكر سوى إقامة « قصور إمامية ، ومساجد ، وأضرحة » (٤) . وبالإضافة إلى تبرير الحروب الأهلية بأسس دينية ، فقد استغل الأئمة الدين لنشر روح التزمت وصرف الجهد الإنشائي للحياة الأخرى ، الأمر الذي يتعارض

(١) سلفاتور ابوتني : ملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٥ .

(٢) محمد محمود الزبيدي : الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، ص ١٩٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : المسند السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤) محمد محمود الزبيدي : المسند السابق ، ص ١١ .

مع الروح التقدمية التي يتصف بها الاسلام الحنيف . وقد عبر عن ذلك القاضي الزبيرى بقوله : « ان مهمة الامام هي نشر روح الزهد والعزوف عن العمران » (١) .

ولم يكن لنظام الامامة في الحكم قانون ادارى او قواعد تحدد الاعمال وتوزعها تبعا لطبيعة اهدافها ، بل كانت الوظيفة الادارية الاولى للامامة هي حماية الضرائب والمحافظة على النظام كخطوة للاحتفاظ بالوضع القائم ، وكان الامام هو الشخص الوحيد الذي يرجع اليه في جميع الامور . ولينفذ الامام هذه الوظيفة الادارية المحدودة والسلبية كان يعين من قبله حاكما لكل لواء وقضاء وناحية ، ومديرا للعمال ، وامينا للصندوق ، ومديرا للأوقاف ، وما يلزم من الكتبة (٢) .

وفى أثناء حكم الأئمة الزيديين في اليمن احتفظت الملكية الخاصة للأرض ببقائها بصرف النظر عن المفهوم النظري أن الملكية النهائية على الأرض للدولة . فعند التطبيق كانت معظم الأرض دائما مملوكة ملكية خاصة مع الاعتراف بكامل الحقوق للمالك في التصرف بالمال . ويمكن أن تعزى سيادة الملكية الخاصة في اليمن في خلال تاريخها الاسلامى الوسيط والحديث الى عاملين :

العامل الأول - أن اليمن خلافا للأقطار الأخرى خارج بلاد العرب لم تدخل تحت سيطرة الاسلام بالفتح . وتبعاً لذلك بقيت أراضيها في يد مزارعيها الأصليين ، كما أن الحكم العثماني الأول في اليمن في القرن السادس عشر لم يستطع أن يضمن سيطرة حقيقية على البلاد حتى ان الأتراك خرجوا من اليمن بعد قرن من الحروب التي كادت تكون مستمرة دون أن يتمكنوا هناك من فرض النظام الاقطاعي الذي فرضوه على بلاد الامبراطورية (٣) .

العامل الثاني - الذي ساعد على بقاء الملكية الخاصة في اليمن قد نتج عن الطبيعة الجغرافية التي جعلت الهضبة الوسطى أكثر ملاءمة من ناحية الظروف المناخية ، مما زاد من كثافة السكان الذين اكتسبوا معظم الأراضي الصالحة للزراعة ، والتي احتاجت لمجهود انساني مباشر لتكون منتجة ولم تكن منحة الطبيعة . ولم يهيئ هذا لنظام اقطاعي أو اقتصاد قائم على العبودية أن يقوم في الهضبة الوسطى فكادت الملكية الكبيرة أو ملكية الدولة تكون مختفية تماما لأن كل بقعة قابلة للاستصلاح قام الأفراد باستغلالها . بينما على العكس من ذلك قلت كثافة السكان بالنسبة الى الأرض المنخفضة في تهامة نظرا لسوء الظروف المناخية فعاشت الملكية الكبيرة هناك كدليل على قيام نظام اقطاعي ، كما وجد

(١) محمد محمود الزبيرى : المصدر نفسه ، ص ٦٦ .
(٢) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .
(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

اقتصاد قائم على العبودية ، وظلت هناك حتى الآن مساحات واسعة من الأرض تعود ملكيتها قانونا الى القولة (١) -

وقد ساهم جمود قانون الارث والوصايا في تفتيت ملكية الأرض ، وهذا لا يتضمن الحجم الصغير غير الاقتصادي فحسب ، بل الوقت الضائع في الانتقال بين رقعة وأخرى أيضا . ولتجنب تطبيق قانون الارث ، توضع الأرض كوقف عائلي وبه تصبح غير قابلة للانتقال . وفي معظم الحالات يمنع الوقف الأضرار التي تنتج عن تفتيت الأرض إذ أن الأرض تقسم بين المنتفعين بالوقف طبقا لأصبيتهم النسبية ، وفوق ذلك كله لعدم جواز نقل ملكية الأرض مما قد يؤدي الى افتقار التحسينات ان لم يكن المنتفع مهتماً بالاصلاح . ومن مشكلات الانتفاع بالأرض في اليمن عدم وجود موثقين عموميين وعدم وجود نظام ملائم للتأكد من صحة الوثائق وتسجيلها . وقد زاد هذا النقص من حدة النزاع حول ملكية الأراضي وشجع التقاضي بين اليمنيين (٢) .

وفي عهد الامامة قام اقتصاد اليمن على الزراعة ، بينما كان معظم الانتاج للاستهلاك المباشر . ومن العوامل التي أدت الى تخلف الاقتصاد اليمني شدة الافتقار الى الأمن والطمانية نتيجة للصراع الدائم بين المتنافسين على الامامة ، وعدم ملائمة المواصلات ، وعدم وجود مؤسسات مالية أو نظام نقدي مناسب . وأدى احتكار التجارة الخارجية المحدودة بوساطة قلة من أصحاب النفوذ في البلاد الى هجرة رجال الأعمال الكفاة ، كما أقام سددا في وجه نمو طبقة تجارية تعمل على تنشيط التجارة وتقدمها (٣) .

أما النظام الضرائبي في اليمن في أثناء حكم الأئمة فقد كان يقوم من الناحية النظرية على أساس الشريعة الاسلامية ولا سيما بالنسبة للأنواع المختلفة من الضرائب ، ولكن من الناحية العملية قام النظام الضرائبي على أسس دينوية لا دينية ، وبخاصة بالنظر لاستعمال حصيلة الضريبة مما شكل أكبر إساءة لتطبيق الأسس الشرعية . وقد كانت الحاجة الى المال لاسناد سلطة أية حكومة قائمة قد حجت دائما كل اعتبار للشريعة حتى ان السيد محمد بن اسماعيل الأمهر ، وهو فقيه زيدى ، قد انتقد ما جرى عليه العمل في عهد الامامة في قصيدة مشهورة ، على أساس مخالفته لقانون الدين وأخلاقه . ويلاحظ أن الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) في مهاجمته للحكم العثماني في اليمن انتقد فرض ضرائب ورسوم جمركية على أساس أن مثل هذه الرسوم والضرائب غير

(١) محمد أنم غالب : المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) محمد أنم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٣) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

مشروعة ، ولكن كل هذه الرسوم استمرت حتى بعد استيلائه على السلطة (١)
عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وقد كان حكم الأئمة الزيديين لا يزيد على أن يكون قوة تفرض الضرائب ولا يتلقى المجتمع اليمني أي شيء مقابل الضرائب التي يدفعها ، حتى في شكل الوظائف التقليدية للحكومة مثل إقامة العدانة بطريقة ملائمة وحماية حقوق الملكية . كما أن طرق تقدير وجباية الضرائب كانت بدائية للغاية وأفقدت المزارعين اليمنيين الشعور بالأمن والطمأنينة . وكانت نتائج هذا النظام الضرائبي هجرة متواصلة ، وتقصص في المساحة المزروعة وقلة في إنتاج المواد الغذائية ، وعدم تشجيع لتربية الحيوانات ، وأخيرا تعويقا للتجارة الداخلية والخارجية ، بل أن تعداد سكان اليمن كان يتم لأغراض ضرائبية بحثا ، وبطريقة بدائية في عهد الإمامة (٢) . وكانت الحروب الدائمة التي أثارها مدعو الإمامة فيما بينهم في أثناء تنافسهم على السلطة ، والتي وجهت فيما بعد ضد الأتراك العثمانيين ، من العوامل التي أدت إلى عدم تزايد السكان نظرا للمجاعات والدمار الذي كانت تسببه تلك الحروب الطاحنة .

أما النظام القضائي في اليمن في عهد الإمامة فقد كان يقوم على ركائز من الفقه ، صيغ منذ قرون ، ونظرا لاعتباره جزءا من النظام الديني فقد كان جامدا لا يتغير ، كما كان غامضا ومفتقدا يقينية القاعدة القانونية لوجود آراء متناقضة للفقهاء المختلفين . وتقف هذه الآراء المتناقضة على قدم المساواة ، وللقاضي سلطة تقديرية مطلقة لاختيار أحد الآراء . وترتب على ذلك اختلاف أحكام المحاكم في قضية معينة أو قضية مشابهة ، كما أن حق الاستئناف لم يكن محدودا . وقد شجع التقاضي بهذا الشكل أن تظل القضايا معلقة لأمد طويل ، وكان هذا الموقف يعوق استثمار الأموال ، وكانت معظم الدعاوى كذلك تتضمن نزاعا حول ملكية

(١) محمد أنعم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والمزن في حوادث وتاريخ

اليمن ، ط ٢ ، ص ١٩ .

قال الواسعي أن تعداد سكان اليمن « على الأقل خمسة عشر مليونا ، وقد قدر هذا بعض السياح الألمان في أيام الحكومة العثمانية ، وقدّر هذا أيضا بعض كبار الأتراك وأفادني أيضا بمثل هذا بعض أفاضل حضرموت السيد العلامة محمد بن عقيل ، وأفادني أيضا بمثل هذا السيد العلامة محمد رشيد رضا إحداه بذلك كبار الأتراك في الإسفانة . وقدّر بعض السواح الأجانب ممن جال في جميع اليمن مشارفها ومفاربها وشمالها وجنوبها إلى حد الحجاز بعشرين مليونا . وبعض الأتراك قدر اليمن بخمسة ملايين وهذا التقدير هو ما كان تحت سلطة الحكومة العثمانية لا ما كان داخلا تحت حكم الإمام يحيى وأطراف اليمن من جميع الجهات » .

غير أننا نميل إلى قول سانجر sanger بأن تعداد سكان اليمن بحدوده الحالية يقدر بنحو أربعة ملايين نسمة ، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم في اليمن بعد تعداد للسكان بالمعنى الحديث .

الأراضي . وهكذا كانت الإدارة القضائية في اليمن في عهد الإمامة تعاني من انعدام تنظيم حديث ، وسجلات المحاكم كانت غير مرتبة ويصعب الوصول إليها ، كما لم يعرف أى اختصاص إقليمي أو نوعي مما جعل المدعى وليس القانون هو الذى يقرر اختصاص المحكمة .

وهكذا شكل نظام الإمامة الزيدية بنظريته السياسية الدينية على النحو السابق توضيحه العقبة الأولى في وجه الاستقرار السياسى والتطور النقدي في اليمن ، وكان ذلك نتيجة لعوامل متداخلة اقتصادية واجتماعية ، وجغرافية ، وثقافية ، وتاريخية . وكانت الدولة في النظرية الزيدية مؤسسة مقدسة وظائفها أن تحقق بعض القيم والمثل التي تقررت سلفا . وكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيدية تدور حول هذه الأهداف الدينية . وليست فكرة الدولة ذات طبيعة مقدسة فحسب ، بل إن أية إجراءات لاقامة تنظيم سياسى وتسيير دفة الحكم يتضمنها الدين . وقد صيغ المذهب الزيدى على هذه الأسس ، وصمم بحيث يناسب الحق الإلهى المدعى لنسل النبي في الحكم . وقد كانت مؤهلات الإمام وإجراءات اختياره يترتب عليها عدم وجود استقرار سياسى إلى جانب كثرة الحروب الأهلية . وكانت المبادئ الخاصة بالنظرية الزيدية هي المسئولة عن هذا الاضطراب السياسى ، وهى الاصرار على الانتخاب ، واستعداد الإمام المنتخب على تأكيد حقه والدفاع عنه بحد السيف ، وحق أى مدع أن يثور ضد الإمام القائم ، حتى شجعت هذه الشروط التنافس بين « السادة » الطامحين لمنصب الإمامة (١) .

كانت هذه هي الأنظمة التي واجهها الأتراك العثمانيون في اليمن ، وهى تمكس تراثا تاريخيا لنظام الإمامة ، كما كانت تعكس الريبة التقليدية للإمام الذى كانت سلطته دائما تحت تهديد المنافسين ، مما جعله يركز كل شئون الدولة في يده وينظر في كل التفاصيل ويقرها . فهو رئيس القضاة ، ورئيس الإدارة ، وقائد الجيش ، ويعين كل الموظفين من مختلف الرتب ، وخزانة الدولة تحت سيطرته الشخصية ، ويعتمد كل المصاريف بندا بندا ، والجهاز الإدارى المحدود معد فقط لتنفيذ أوامره .

وكان نظام الإمامة الزيدية - القائم على تدعيم أقباع المذهب الزيدى في اليمن الذين يقل عددهم عن نصف تعداد السكان هناك - فى حاجة ماسة لإيجاد ضمانات لبقائه أمام أتباع المذاهب الأخرى ، خاصة وأن بعضها سبق أن نجح فى إقامة دول مستقلة عن دولة الإمامة الزيدية فى داخل البلاد اليمنية . وقد سار الأئمة على طريقة أخذ الرهائن من القبائل غير الزيدية ، وتمثلت هذه الرهائن فى الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة ، وكانت القبائل

(١) محمد العم غائب : المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

تستبدلهم كل بضعة أشهر بغيرهم من الصبية ، وبذلك تضمن الامامة الزيدية ألا يقوم أولياؤهم من زعماء القبائل بالتمرد على الأئمة والثورة ضدهم . وكان شيخ القبيلة الذي لا ولد له يحضر هو نفسه كرهينة أو يأتي بأخيه أو ببدل رهين جديد ليبقى هو في الحالة الأولى رهينة مدى الحياة لدى الامام الحاكم (١) . والقبائل التي أخذت منها هذه الرهائن كانت تتولى الاتفاق على طعامهم وملبسهم ، وكذلك تفعل أسر المحبوسين في الجرائم العادية فهي التي ترسل اليهم المأكل والملبس ، وتكتفى الامامة بأن تقدم لهم المسكن والقيود (٢) .

ويذكر عن الامام « الهادي الى الحق » يحيى مؤسس الدولة الزيدية باليمن في أواخر القرن العاشر الميلادي والثالث الهجري أنه كان يتبع مع المخالفين الشدة والعنف ، وأنه كان يأخذ الرهائن من القبائل التي كانت تنتقد عليه ولا يأمن لغدرها فيقبض على بعض رؤسائها ضمانا ضد ثورتهم ، كما فعل مع « وائلة » من قبائل « همدان » التي كانت تسكن شرق « صنعاء » (٣) .

وحتى في عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) كان الرهائن يقيمون في مدينة (صنعاء) في (القصر) وهو حصن العاصمة اليمنية المنيع ، وهذا الحصن قلعة ضخمة تكسبها مداخلها المتلوية وجدرانها العالية الخالية من الفتحات منظرا قاسيا مخيفا ، ولكن مدافعها الموضوعة في أبراجها الجانبية لا تطلق الا للتحية وفي المواسم والأعياد الرسمية . وقد وضع الامام للرهائن نظاما خاصا بين نظام الجنود ونظام الأيتام (الذين كان يعلمهم القرآن وأصول الدين ويلبسهم حلة صفراء) وبين نظام المسجونين ، فالرهائن يشتركون أحيانا في الاستعراضات العسكرية ويسبرون في صفوف الجيش بدون أن يحملوا سلاحا . وفي اليمن يخجل الشاب كل الخجل اذا ما ظهر أمام الناس دون أن يحمل سلاحا أو على الأقل خنجرا في خصره وهو يسير بين صفوف الجنود المسلحين (٤) .

وإذا كان محمد حسن عضو البعثة العسكرية العراقية الى اليمن في سنة ١٩٤٠ يمتدح نظام الرهائن ويرى أن ما كان « يفعله بيت الرهائن في اليمن من نتائج تتمثل في الأمن والهدوء والاستقرار ما لا يفعله أي قانون دستوري في الممالك الشرقية التي معيت بالثقل والفتن والاضطرابات » (٥) ، فإن هذا الرأي فيه تجن على الحقيقة لأن الرهائن لم تكن على الإطلاق الطريقة المثلى التي

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٢٠ .

(٢) سلفاتور أبرتي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) سلفاتور أبرتي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٥) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

يمكن اتباعها لتكوين وحدة روحية أو سياسية متينة في اليمن ، بل انها على العكس كانت تحيي الأحقاد وتجدد الخلافات .

وقد بدأ لسلفاتور أبونتي أن الرهائن هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع حكومة تقوم سلطتها على شعور الشعب الديني أن تستعملها لكي تكون في مأمن من دسائس اقلية تخالفها في العقيدة الدينية (١) غير أنه من الأمور التي لا تتفق مع الانسانية والتي تأياها الشريعة الاسلامية ، أن تنتزع فلذات الاكباد ، ومهج الأرواح من أحضان الآباء والأمهات قسرا ، ويزج بهم في أعالي القلاع وظلام السجون ، لا لذنب اقترفه آباؤهم ، ولا لجرم ارتكبه ، وإنما تنفيذا لبدعة إبتدعوها (الأئمة الزيديون) وسنة ابتكروها ، ولئيش ما إبتدعوا ولئيش ما سبوا . . لينقلوا ما أرادوا من ظلم وعسف في قبائلهم وأسرهم ، وافخاذهم وعشائرهم ، بدوهم وحضرهم ، في سهولة ويسر . ومما يثير السخط والأسى والحزن والأسف والغضب أن هذه التصرفات الشائنة كانت تجري باسم دين محمد وشريعة الله السمحاء . . اليس هذا الاجراء من حكومة صنعاء دليلا على عجزها في الحكم وعدم استقرار الأمور ، (٢) في عهد الامامة الزيدية .

وتجدر الإشارة الى أن المذهب الزيدي في اليمن أدى الى تكوين طبقة عليا ذات سيادة من اليمنيين كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى ، وأبرزت نوعا من الصراع الطبقي كانت له مساوئه الواضحة في المجتمع اليمني . فاشتراط النظرية الزيدية أن يكون الامام من نسل النبي جعل لطبقة « السادة » الذين يتعلق عليهم هذا الشرط امتيازهم من خلال سيطرتهم على المراكز الحساسة في اليمن الزيدية باستغلالهم للدين (٣) . فكانوا أسما طبقات اليمن وأوفرها احتراماً واعتزازاً ، فقبضوا على عنان العقائد والميول ووجهوا الآراء والنزعات . وكان اذا صادف اليماني واحدا من هؤلاء السادة وإن صغرت سنه ورق حاله فإنه يهوى على ركبتيه ويديه بالتقبيل . وكل الامارات والوظائف الهامة في اليمن كانت للسادة باديء ذي بدء مهما قلت معرفتهم وكفايتهم . وكل صدقات القطر والهدايا ، والنذور الدينية في الأعياد والمواسم ، وغيرها من الأوقاف كانت تجبي لهم مهما كثر ما لهم وسعد حالهم ، كما كانت القاعدة عند السادة أن يصاهر بعضهم بعضا (٤) .

ويأتي بعد السادة في الترتيب الطبقي القضاة أي العلماء وهم مؤهلون في

(١) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) اليمن المتكرمة ، (مجهول المؤلف) ، ص ٤٨ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٤) المقطع : مجله ٩١ ، ج ٤ ، عدد أول نوفمبر ١٩٢٧ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

علوم الدين والشريعة الاسلامية ، وكانوا يقاسمون السادة في وظائف الادارة والقضاء . ومهما كان السادة فقراء فعلى الناس أن يحترمهم لأنهم ينتسبون فرضا الى النبي ، وقد زادت قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية في سنة ١٩٦٢ حالة الكراهية للسادة كنتيجة للمعارضة النامية ضد سيطرتهم السياسية ، كما أن القضاء باعتبارهم شركاء السادة في السيطرة على شئون الدولة الزيدية السياسية والادارية كانوا على قدم المساواة من حيث الكراهية العامة (١) . وقد روى الرحالة الصحفي أمين الريحاني قصة يرجع تاريخها الى وقت زيارته لليمن في أوائل الثلاثينات من القرن الحالي أن سيدا خلع ثغله لجندى ليحمله معه وهم مسافرون ، وقال الريحاني : (فاقترب الجندى مني وهمس قائلا : « كل الناس في اليمن فقراء ما عدا السادة ، والسيد طماع وكسلان ومتكبر ، وهذا هو المثل » وأشار الى السيف » ، وهذه هي اعمالهم » وأشار الى الحذاء » (٢) .

وتلى طبقة السادة والعلماء من ناحية المكانة الاجتماعية في اليمن طبقة كبار ملاك الأرض الذين كانوا يسيطرون أيضا على جزء من احتكار التجارة ، وهؤلاء كانوا يكرهون أي تغيير كما أنهم كانوا تقليديين في نظرتهم ، وقد ظلوا عاجزين عن اقامة أي استقرار سياسي طويل الأمد (٣) . وكانوا يظهرون الولاء ويقدمونه من أجل مصلحتهم الشخصية الى الدرجة التي توقعهم في الاضطراب عند اختيار الجانب الذي يساندونه في حالات الصراع السياسي (٤) . أما سواد الفلاحين فانهم يستمدون مركزهم الاجتماعي من ملكية الأرض ، وتغلب في الهضبة الوسطى الملكية الصغيرة والمتوسطة التي تعد قديمة في أصلها ، أما من كان لا أرض له في ذلك المجتمع الزراعي فمركزه الاجتماعي منخفض بطبيعة الحال .

على أن سواد الفلاحين وأصحاب الحرف والقبائل البدوية في اليمن تشكل كل فئة منهم طائفة خاصة مغلفة لها وظيفتها المحددة (٥) . والحرف في اليمن عموما تقليدية ، وهي وراثية الى حد كبير ، وكان الانتقال الراسي من طبقة الى أخرى يكاد يكون منعزلا ، وحتى في الزراعة فإن إنتاج بعض المحاصيل مقرون بمركز اجتماعي منخفض ، وفي الحرف والأعمال البدوية فإن بعض المهن مدعاة للاحتقار بصرف النظر عن مدى الكسب فيها أو المهارة التي تتطلبها . بينما نجد

(١) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٨٥ .

(٣) أحمد محمد نعمان : الهيار الرجعية في اليمن ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٤) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٥) Jean-Jacques Berreby : La Péninsule Arabique, p. 124.

القبائل ورجالها هم عصب اليمن الحقيقي يعيشون في مختلف المناطق وفيهم قبائل عدنانية وأخرى قحطانية .

والى جانب هذه الطبقات التى وجدت فى المجتمع اليمنى فى عهد الامامة الزيدية ، فقد كانت هناك مجموعات من الناس لهم مراكز اجتماعية مختلفة ويعيشون على هامش المجتمع كجماعات « الأخدام » فى تهامة ، وأصلهم موضع اختلاف ويحتمل أنهم خليط من أصل حبشى وفارسى وزنجى ، وكانوا يعيشون فى أحياء خاصة بهم ويقومون بخدمات مختلفة من بينها الترفيه كالرقص والموسيقى . وتلقى طبقة « الأخدام » فى معاملة غيرها ما لا يمكن أن يوصف بالعدل أو الانسانية ، وكذلك كان الحال مع من كانوا رقيقا واعتقهم سادتهم .

أما اليهود اليمنيون الذين هاجر معظمهم الى فلسطين فى سنة ١٩٥٠ فان اقامتهم فى اليمن نحو ألفى سنة أصبحت جزءا من التساريخ اليمنى . وكانت الجالية اليهودية فى اليمن لا تقل عن ٦٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ وكانوا يعيشون متفرقين فى جميع بلاد الهضبة ، اذ كانوا يجتمعون بين الزيدية من التسامح الدينى ما شجعهم على الإقامة . وكان فى صنعاء وحدها نحو سبعة آلاف يهودى ، كانت قراهم متفرقة فى جميع بلاد الهضبة وتبلغ ٣٥٩ قرية ، كما كانت تبنى اما وحدها بعيدة قليلا عن قرية جيرانهم من المسلمين ، أو يكونون لأنفسهم حيا خاصا داخل المدن « كقاع اليهود » فى صنعاء (١) .

وفى عهد الامامة الزيدية كانت تعيش مجموعات كبيرة من اليهود فى مدن اليمن الوسطى فى أحيائهم الخاصة ، وكان معظمهم من أصحاب الحرف ، وعندما جاء العثمانيون الى اليمن أظهروا اهتماما باليهود هناك ، وحرصوا على أشعارهم بالأمن والطمأنينة ، واعتبروهم أحد العوامل الاقتصادية الهامة فى البلاد . وفى مدينة مناخة الواقعة فى غرب صنعاء ، التى كانت أحد المراكز الهامة للأتراك ، كان يعيش هناك أمهر محترفى صناعة المعادن والنجارين من اليهود ، وقد سمح لهم الأتراك بامتلاك الحدائق والأراضى ، غير أنهم لم يسمحوا لهم بإقامة المدارس أو الكنائس فآكثفوا بإقامة بيوت غير مطلية ليقيموا فيها شعائهم . وسبق الاهتمام باليهود بعد أن يستعيد الأئمة سيطرتهم على البلاد اثر جلاء العثمانيين من اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

كانت هذه فكرة عامة عن الامامة الزيدية فى اليمن من ناحية تاريخها ونظريتها السياسية فى الحكم ، أشرنا فى ثناياها اشارة سريعة لبعض جوانب الحياة اليمشية التى انعكست فيها ملامح هذا النظام . وسوف نستعرض فيما يلى

(١) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ما قبلها وحاضرها ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

أحداث المنطقة الجبلية التي خضعت لحكم الأئمة الزيديين في بلاد اليمن قبيل عودة العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وكيف مهدت تلك الأحداث إلى نجاح العثمانيين حينذاك في السيطرة على صنعاء وإقامة الحكم العثماني في تلك البلاد .

إن الأوضاع الداخلية المضطربة في اليمن ، وخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة الزيديين كانت من أهم العوامل التي ساعدت العثمانيين على العودة إلى اليمن ومكنتهم من دخول صنعاء وإقامة الحكم العثماني في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (١) . إذ أن بعض الأئمة الزيديين أنفسهم ، ومعهم بعض علماء اليمن وزعمائه ، استنجدوا بالسلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ليساعدهم على إقرار الأمور في اليمن بعد أن همت الفوضى أرجاء البلاد (٢) . وكانت الإمامة الزيدية في منتصف القرن التاسع عشر تحتل مكانة من أعظم المحن ، وتمر بها أسود أيامها ، إذ توالى على حكم اليمن أئمة ضعاف انصرفوا إلى شئونهم الشخصية ، حتى ضعفت سلطتهم وسقطت هيبتهم ، وأعلن اليمنيون الثورة عليهم ، وانقسمت مدينة صنعاء شيعة وأحزابا ، وتأمر الأخوة ضد بعضهم البعض ، وقضى المنتصر فيهم على المنكسر قضاء مبرما (٣) . وكان تعدد مدعى الإمامة الزيدية في وقت واحد وتنافسهم فيها يبتهم للاستحواذ على السلطة في البلاد من الظواهر الواضحة في تاريخ اليمن في ذلك الوقت ، ومن أهم عوامل الفوضى والاضطراب . وكثيرا ما كان الأئمة يستنجدون برجال القبائل ضد بعضهم البعض ، مما عرض مدينة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية لفاراتهم التي كان يكثر فيها السلب والنهب والتخريب ، بل إن بعض الأئمة كانوا يتنازلون عن السلطة وعن الإمامة لغيرهم من الأئمة الأقوياء ، بينما ادعى الإمامة بعض المحتالين والمشعوذين في عدد من الأقاليم التي رفضت الخضوع لأوامر الإمامة المركزية في صنعاء (٤) . وقد أوضح العرشي صورة لتلك الفوضى عندما قال « حكى لي من عرف تلك الأئمة أن رجلا من آل القاسم أعطى أرباب الدولة (أصحاب الحل والعقد في اليمن) خمسمائة ريال ، لينصبوه إماما ، فنصبوه ليلة واحدة أو بعضها وعزلوه صباحا » (٥) وهكذا كانت الإمامة

Bury, G. W. : Op. cit., p. 314

(١)

(٢) الوائلي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلافة السليمانية أو الجنوب العربي في التاريخ ،

ج ١ ، ص ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٤) ستيفانور إيواني : المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٥) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ الرام في شرح مسلك الختام في من تولى ملك اليمن

من ملك وإمام ، ص ٧٤ .

الزيدية بمشكلاتها من العوامل التي أشاعت الفوضى والاضطراب في بلاد اليمن مما مهد لسقوطها في يد العثمانيين .

ومنذ تراجع العثمانيون عن صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) ولجأوا الى تهامة التي اتخذوها موطئاً صالحاً يتجمعون فيه لمراقبة الأحداث وانتهاز الفرصة لاعادة الكرة من جديد ، فان اليمن أمضى حوالى ربع قرن كانت الخلافات فيه على أشدها ، وبخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة الزيديين . وأهم تلك الخلافات ذلك الصراع الذي نشب بين الامام علي بن المهدي بصنعاء وبين المنصور أحمد بن هاشم بصعدة ، وبين المؤيد العباس بن عبد الرحمن القائم بعبد المهدي وبين المنصور . ثم تجددت تلك الخلافات بين الامام أحمد ابن هاشم وبين المتوكل المحسن بن أحمد صاحب الأهنوم ، وتفرع من هذا الصراع خلافات قبائلية (١) مزقت وحدة الشعب اليمني واضعفت مقاومته أمام أية قوى دخيلة كما أن الصراع المذهبي الذي نشب بين الزيديين والشوافع وأتباع الباطنية من الشعب اليمني كان ظاهرة واضحة أيضاً في تاريخ اليمن ، وأدى الى أحداث كثيرة من الانقسامات والاضطرابات التي أفقدت البلاد وحدتها الروحية الى جانب فقدانها لوحدةها السياسية . وكان كل فريق يتهم الفريق الآخر بالكفر والالحاد، مما كان يزيد من حدة الصراع بين أتباع المذاهب المختلفة . وكان الأئمة الزيديون يستفيدون من هذا الصراع المذهبي في تجميع القبائل اليمنية من حولهم بحجة الدفاع عن الدين ويكتسبون عن هذا الطريق تدعيماً لمراكزهم . وقد ذكر العرشي بأسلوب الزيدى المتعصب لمذهبه « وقد أعصى الباطنية ملوك اليمن وأئمتهم مع الاجماع على كفرهم والحادهم » (٢) مؤكداً كراهية الزيديين وأئمتهم لدعاة الباطنية .

ويبدو أن الأئمة الزيديين أنفسهم شنوا الحروب وملوا القتال وتناقوا الى السلم والاستقرار ، وقيلوا أن يتولى زمام الأمور في اليمن أحدهم على أن يقدم له الآخرون العون والمساعدة . وقد أشار الواسعي الى ذلك بقوله : « أما السادة الذين كانوا ادعوا أولاً وخلعوا أنفسهم وذهب بسببهم نقوس وأموال ، وحدثت غصص وأحوال ، فاجتمعوا في الروضة (بشمال صنعاء) منهم غالب بن محمد ابن يحيى ، والعباس بن المتوكل أحمد ، وأحمد بن عبد الله بن أبى طالب ، واجمع رأيهم على نصب امام منهم ، وقيام الآخرين بالأمر معه والاعانة له ، ويكونون كالبنان أو كالبنيان يشند بعضه بعضاً . ثم قام بالأمر غالب بن محمد وتلقب بالهادي » . غير أن أحمد الحيمى الذي كان وزيراً للامام غالب حاول أن يسيطر على صنعاء مما أثار الحرب بينه وبين الامام . وعلى الرغم من انتصار الامام غالب على وزيره المتمرد واتفقهما على الصلح فقد نشب النزاع بينهما من جديد ، مما دفع

(١) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٦٦ .

(٢) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٤ - ٧٧ .

الحيمي الى التفكير في الاستعانة بالعثمانيين العسكريين في تهامة لنصرته على الامام غالب . كما أن أهالي صنعاء ثاروا على الحيمي هذا عندما أمر بهدم دار الطواشي التي كانت تعد من أروع قصور صنعاء ، كما أنهم غضبوا منه عندما حرض العامة من أهالي المدينة على إهانة أحد علمائها وهو أحمد بن محمد الكبسي فهدموا بيته ونهبوا مكتبته القيمة . ولهذا حاصر أهالي صنعاء الحيمي في قصره في سنة ١٨٥٧ (١٢٧٤ هـ) مما اضطره الى الرحيل الى « الصاعية » في جنوب المدينة ليجمع من حوله قبائل بني جبر وبلاد الروس ، غير أنه أخفق في استعادة صنعاء . وأخيرا توجه الحيمي الى كوكبان والتحقا الى رئيسها ، ثم اتجه بعد ذلك الى تهامة للاستنجاد بالأتراك لنصرته على الامام غالب وإقرار الأمور في صنعاء (١) . ويبدو أن أحمد الحيمي لم يتمكن من الاتصال بالعثمانيين ، إذ منعه عن ذلك بعض رجال القبائل اليمنية في « النخبت » الواقعة في شمال جبل حفاش على حدود تهامة ، وضربوه وخرجوه في قبة جرجا خطيرا ، ثم سلموه الى الامام الهادي حسين بن أحمد الذي آل اليه الأمر في صنعاء حينذاك . وقد أمر هذا الامام بحبس الحيمي ، فظل محبوسا لمدة عام توفي بعده (٢) . وهكذا انتهت محاولة الحيمي في مهدها دون أن يتحرك الترك من تهامة ، وبذلك لم تبلغ تلك المحاولة ما بلغت محاولة الامام محمد بن يحيى من قبل عندما دعا الترك الى صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وان كانوا قد أخفقوا في البقاء هناك في ذلك الحين .

وعلى أية حال فإن الفوضى والاضطراب والمنازعات استمرت قائمة في اليمن بين الأئمة الزيديين مع بعضهم البعض ، وبينهم وبين نوابهم ومن يعارضهم من علماء اليمن وزعماء القبائل ودعاة المذاهب الأخرى من اليمتية . وقد ألحقت تلك الفوضى بالتجارة اليمنية أبلغ الأضرار نتيجة لهجوم القبائل على قوافل التجارة والأسواق حتى عم الكساد . وقد فكر التجار اليمنيون في الفاعلة التي قد يحصلون عليها اذا دعوا الأتراك لإقرار الأمور في صنعاء ، ورأوا أن ذلك يهيئ حالة من الأمن والاستقرار تؤدي بالتالي الى رواج التجارة اليمنية وازدهارها . لهذا انضم التجار اليمنيون الى غيرهم ممن رأوا الاستعانة بالسلطان العثماني لإقرار الأمور في اليمن . وكان التجار اليمنيون يعلمون أيضا أن مجيء العثمانيين الى بلادهم سيعود عليهم بالربح الوفير نتيجة لما توقعوه من تزايد الطلب من العثمانيين على شراء بضائعهم (٣) .

وهكذا سئم الأئمة الزيديون أنفسهم من الحروب المستمرة والمنازعات ،

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) عبد الله الجرائي : القطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٥ .

(٣) Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, p. 99.

وزادت حاجة التجار اليمنيين الى الأمن والاستقرار الذي يهيئ لتأجيرهم الرواج والازدهار ، وتجددت الرغبة لدى أهالي صنعاء في حياة هادئة مطمئنة بمد أن ضاقوا ذرعا بفارقات القبائل على مدينتهم وبالصراع الدامي بين الأئمة داخل المدينة نفسها ، هذا فضلا عما أحدثته محاولة أحمد الحيمي للاتصال بالعثمانيين والاستعانة بهم في اقرار الأمور من توجيه الأقطار الى خوض تلك التجربة ، خاصة وأنه كان من المعروف أن العثمانيين يملكون من القوة ما يمكنهم من السيطرة على الموقف وإعادة الأمن الى البلاد . لهذا استنجد الامام علي بن المهدي ، والامام الهادي غالب بن محمد بن يحيى ، والامام الحسين بن المتوكل أحمد ، ومعهم كثيرون من العلماء والرؤساء والأعيان ، بالخليفة العثماني عبد العزيز عن طريق شريف مكة محمد بن عون (١) . وقد أوضحوا للسلطان العثماني « انه العرب حول صنعاء قد شقوا عصا الطاعة واستبدوا بالبلاد بالعتو والفساد ، فنرجو أن تمدونا ببعض العساكر (٢) لانقاذ اليمن من الفوضى والانحيار »

وبطبيعة الحال لم يكن مستغربا أن يلبي السلطان العثماني نداء اليمنيين ويستجيب الى مطلبهم ، وبخاصة في الوقت الذي ضعفت فيه شوكة الامامة الزيدية وعمت الفوضى أرجاء اليمن . وكان ذلك هو التوقيت المناسب لكي تحقق السياسة العثمانية أهدافها بإعادة إخضاع اليمن لسيادتها الفعلية ، وقد تم للعثمانيين تحقيق غايتهم هذه بسيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ونجحوا في اقامة الحكم العثماني في اليمن .

ثانيا - النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف السليماني وعسير قبيل سنة ١٨٧٢

أشرنا في الفصل السابق الى أن العثمانيين بعد أن أخفقت حملتهم في السيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) ارتدوا عنها الى تهامة حيث قنعوا بالبقاء هناك حتى تحين لهم الفرصة لإعادة الكرة من جديد في ظروف أفضل . وقد اتخذ العثمانيون من المدينة مركزا لتجمعهم . كما نصبوا الحسين ابن الحسين حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن على أن يكون تابعا للسيادة العثمانية . غير أن ثمة نزاعا نشب بين الحسين بن الحسين وبين ابن عمه الحسين بن محمد في مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، مما أدى الى انقسام أهلها الى فريقين متصارعين . فتحصن الحسين في قصر « نجران » وأخذ يطلق نيران مدافعه على حصنه المتحصن في قصر « الشامخ » . فكانت قذائف الفريقين تتساقط وسط المدينة وتقتل الأبرياء . وأخيرا أرسل الحسين جماعة من رجاله اغتالوا الحصن في قصره ثم انفرد هو بحكم أبي عريش بينما كان العثمانيون يوطدون نفوذهم في أرجاء تهامة .

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) الراصد : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٢ .

على أن حكم الحسين للمخلاف لم يكن أفضل من سابقه ، إذ اقتطعت البلاد حالة الأمن والاستقرار مما دفع أهالي أبي عريش إلى الاستنجاد بالعثمانيين في الحديدة حتى يخلصوهم من ظلم الحسين وجبروته وقد استجاب قائد العثمانيين لمطلب أهالي المخلاف واستدعى الحسين لمقابلته في الحديدة . وقد روى العقيلي أن الحسين بن محمد عندما بلغ منتصف الطريق بين أبي عريش والحديدة وصلته قصيدة من أحد أعوانه وهو الشاعر المعروف بالابى ، وصف فيها القوات العثمانية بقوله :

« كأنما الردف منها وهي تحمله غوائل الروم أو سر هناك خفى »

مما أوقع الرعب في قلب الحسين فبادر بالعودة إلى أبي عريش تفاديا للتصادم مع العثمانيين في معركة خاسره (١) .

غير أن الحسين بن محمد لم يغير من سياسته في حكم المخلاف السلیماني ، بل ساءت الأمور عما كانت عليه من قبل ، حتى اضطر رئيس مدينة أبي عريش أحمد بن حسن الحمزي إلى الاستنجاد بأمير عسير محمد بن مائض ، بعد أن تعهد له نيابة عن أهل المدينة بالتأييد والمساندة . ولقى هذا المطلب لدى أمير عسير كل قبول ورضا ، لأنه كان يطمح في السيطرة على المخلاف من جهة ، كما كان يهدف - من جهة أخرى - إلى طرد الترك من تهامة وانخضاعها لحكمه . لهذا تقدم أمير عسير صوب مدينة أبي عريش ، منتهزا فرصة اشتغال الترك عنه في الحديدة بتسكين الفتن والثورات التي نشبت ضدهم في تهامة نتيجة لضعف السيطرة العثمانية واضطراب الأمور في تلك البلاد . وقد اقتحم العسيريون على الحسين قصر « الشامخ » في أبي عريش ، وسيطروا على المدينة بأسرها بعد أن تغل أهلها عن مساندته ، مما اضطره أخيرا إلى الفرار ناجيا بنفسه في سنة ١٨٦٣ (١٢٨٠ هـ) (٢) . وقد شجع النجاح الذي أحرزته قبائل عسير في المخلاف السلیماني على تدعيم المقاومة اليمنية ضد السلطات العثمانية في تهامة التي أزعجها هذا الانتصار . وتخرج موقف متصرف الحديدة التركي على ياور باشا ، وطلب النجدة من عزت باشا حاكم عام الحجاز . وكان مجيء قوات عثمانية جديدة إلى اليمن كافيا لانسحاب القبائل الشائرة عن الحديدة واعتصامها في المناطق الجبلية المجاورة لها (٣) .

على أن خطر الثوار لم ينته بهذا الانسحاب لأنهم ظلوا يسيطرون على بعض

(١) العقيلي : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٣ .

(٢) العقيلي المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٤ .

(٣) محمد معوية السروجي : دكتور ، سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة المسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٦ .

المناطق الحصينة على الساحل ، والتي مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة ساحل عسير ، والاستيلاء على ما تحمله من متاجر (١) وكان على السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تتمثل في عزت حقي باشا الوالي العثماني والشريف عبد الله حاكم مكة أن تقضى على تلك الثورة ، حتى لا ينحسر نفوذ الدولة عن اليمن ويلدان الجزيرة العربية تدريجيا . ولكن نظرا لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المستولين تحديدا دقيقا فقد حاول كل منهما أن يفتش على سلطة الآخر ، فكثر الاحتكاك بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، وساعد على ذلك الكراهية المتبادلة بينهما . فعزت باشا كان يمثل العصبية التركية الحاكمة ، بينما الشريف عبد الله يمثل العصبية العربية المحكومة ، وأدى ذلك في النهاية الى عدم القيام بعمل إيجابي مشترك لاختفاء تلك الثورة . كما أن موقف شريف مكة تخرج كثيرا عندما كلفه الباب العالي بالقضاء على ثورة قبائل عسير ، وذلك لأن تلك القبائل كانت من أهله وعشيرته . بل انه كان على العكس من ذلك يحرضهم سرا على الثورة ضد الحكم العثماني . ولهذا لم تستطع السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز القيام بعمل إيجابي حاسم للقضاء على ثورة العسيريين ضد العثمانيين في المخلاف السليمانى وتهامة اليمن .

وإزاء هذا الموقف اضطر الباب العالي أن يلجأ الى والى مصر (اسماعيل) للاستعانة به فى اخفاء ثورة العسيريين ضد العثمانيين فى اليمن ، حتى لا تخرج تلك البلاد نهائيا عن حظيرة الدولة . ولما كان والى مصر يسعى فى ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي يجعل ولاية مصر وراثية فى أكبر أبنائه ، ربح بتلك الدعوة ارضا للسلطان العثماني . ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديا من المشاة والفرسان الباشبورق (غير النظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وأبحرت تلك القوة فى ٣ يونيو سنة ١٨٦٤ من ميناء السويس على الباخرة « الحديفة » ، متجهة الى جدة ومنها الى شبال اليمن . وهكذا كان تدخل مصر فى بلاد اليمن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهو يشبه الى حد كبير - تدخلها فى شئون شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على حينما استعان به السلطان العثماني لاختفاء الثورة الوهابية . ولكن والى مصر (اسماعيل) لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التى قدمها محمد على ، ثم يكون شأنه فى النهاية شأن جده من قبل . ولهذا فقد أثر سياسة اللين ، وعدم المخاطرة بالدخول فى حرب ضد الثوار ، بأية حال من الأحوال ، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول الى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين (٢) . هذا فضلا عن أن مصر حرصت أيضا على

Douh : Histoire du règne du Khédive Ismaïl, T. 1, p. 318. (١)

(٢) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٧

اقناع رجال الحكومة في الآستانة بوجهة نظرها في حسم النزاع بالطرق الودية .
ونجحت في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة (١) ، وخصوصا
بعد أن أظهر الثوار اليمنيون ميلهم للتفاهم والدخول في طاعة الدولة العثمانية
حقنا للدماء وحفظا للأموال والممتلكات (٢) .

وقد زاد من اشتعال ثورة العسيريين ضد النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف
السليمانى انضمام ثلاثة قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف الى
الثوار اليمنيين ، بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة
الحجاز . وقد أصرت السلطات العثمانية على عودتها ، واتخذت التدابير اللازمة
للقيام بعمل حاسم ، فاجتمع مجلس عسكري ضم كلا من اسماعيل صادق بك ،
والشريف عبد الله ، وعزت حقي باشا ، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف
ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة . وقد استقر رأى المجلس العسكرى
على ايقاد القوات المصرية والعثمانية الى بلدة قنفذة لاتخاذها مركزا اماميا للعمليات
الحربية (٣) .

وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٨٦٤ خرج شريف مكة على رأس قوة قوامها
٢٥٠٠ من الفرسان الباشبوزق والمشاة والمدفعية ، متخذًا الطريق البرى المؤدى
الى قنفذة من ناحية الشرق ، حيث تتجمع القوات المصرية والعثمانية قبل بدء
الهجوم . ولحققت به أيضا قوة حربية من فرسان الباشبوزق قوامها ١٨٠٠ فارس .
بينما سارت قوة حربية أخرى تحت قيادة أخى شريف مكة لدخول قنفذة من ناحية
الغرب . فأصبحت جملة القوات الزاحفة على عسير حوالى ٨٥٠٠ مقاتل تحت
قيادة الشريفيين ، منها ٢٥٠٠ مقاتل تحت قيادة الشريف عبد الله ، و ١٨٠٠ تحت
قيادة أخيه ، و ٤٢٠٠ جندي مصرية تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وكان
يقابل هذا العدد من الثوار عشرون ألف مقاتل ، مزودين بأربعين مدفعا ، وبعدد
كبير من البنادق ويعتصمون بمناطق جبلية حصينة . فكانت فرصة الفوز أمام
القوات المصرية والعثمانية ضئيلة للغاية ، وهذا ما وجه شريف مكة الى التروى
وعدم القيام بأية عمليات حربية ضد الثوار (٤) .

(١) محفظة سايرة من الجناح العالى الى صاحب العزة قومتدان العساكر المصرية بالحجاز ،
وثيقة بدون رقم فى أغسطس سنة ١٨٦٥ (١٥ من ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ) . من مجموعة
الوثائق المصرية المنقولة عن دار الوثائق القومية بمابدين بالقاهرة .

(٢) دفتر ٢١ عابدين من الجناح العالى الى كامل بك « القوكتخدا » (ممثل مصر لدى الباب
المال) ، وثيقة رقم ٣٧ فى مايو سنة ١٨٦٥ (٢٠ من ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ) .

(٣) اسماعيل سرمدك : حقائق الأخبار عن قول الحجاز . ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

(٤) Aff. Étrang. Corr. Polit. S., Marie au Ministre, No. 212 Djeddah, (٤)
12-24 Oct. 1865.

(من مجموعة الوثائق الفرنسية المنقولة عن أوشيف وزارة الخارجية الفرنسية والمخطوطة
بدار الوثائق القومية بمابدين بالقاهرة) .

وكان والى مصر (اسماعيل) أشد حرصا من شريف مكة على عدم خوض معارك حربية ضد قبائل عسير ، كما يبدو هذا من الكتاب الذى أرسله الأول الى اسماعيل صادق بك قائد الحملة المصرية فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ حيث يقول : « واذا صدر اليكم تنبيه بالسفر الى جهة ما أو بالهجوم ، ورايتم فى ذلك خطرا فلا تعيروهم أذنا صاغية وتمهلوا فى تنفيذ طلباتهم . واعلموا جيدا أن أمراء وضباط الجانب الآخر (يقصد العثمانيين) أناس غريبو الأطوار ، لا يهتمون قيد شعرة اذا ما هلكتم جميعكم ، ولا يسألون عنكم . فكونوا على حذر وبصيرة واجتنبوا ائتلاف الجنود واتمايهم » (١) . بل ان اسماعيل حذر قائده فى نهاية الكتاب أيضا من الدخول فى حرب جديدة مع قبائل عسير اليمينية وأمره بأن يتجنب القتال قدر المستطاع . كما أرسل والى مصر كتابا آخر الى شريف مكة يلفت نظره الى ضرورة ابعاد القوات المصرية عن ميناء قنفذة ، لأن جوه لا يتلاءم مع الحالة الصحية للجيشود المصريين . وطالب بسحبهم فى الحال الى منطقة أكثر ملاءمة لطبيعتهم (٢) . ومن الملاحظ أن والى مصر أراد أن يوفق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان سنة ١٨٤١ ، الذى نص على اعتبار الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى ، وعلى وجوب مساعدة مصر للدولة العثمانية اذا ما طلب منها ذلك فى أى وقت آمن الأوقات . أى أنه أراد أن يحافظ على نصوص هذا فرمان من ناحية الشكل ، لا من ناحية الجوهر . ولذا حرصت مصر على مساندة الدولة العثمانية فى مختلف المناسبات دون أن تكبد نفسها خسائر كبيرة ، كان فى مقدورها تجنبها وتلافيا (٣) ، ودون أن تثير حربا جديدة مع اليمينيين الا لالزامهم باحترام السيادة العثمانية ، مع تجنب القتال قدر المستطاع . ولا أدل على ذلك من رفض والى مصر اجابة مطلب شريف مكة وتزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على ما لديه من جنود لاخمد توزة العسيريين ، لأن والى مصر لم يشأ أن يذهب فى مساعده للباب العالى فى مسألة عسير الى أبعد من هذا الحد ، كما أنه كان يخشى على الحالة فى السودان من جراء سحب هاتين الأورطتين نظرا لقله ما لديه من القوات . ولذا أمر والى مصر قائد قواته فى الحجاز بتجاهل طلب شريف مكة « وبأن يتفقد التعليمات السرية حريا وبكامل الدقة والمناسبة . والا يهتم بتعليمات الباب العالى اذا ما تعارضت مع تلك التعليمات » (٤) .

(١) مخططة مائة . من الجانب العالى الى اسماعيل صادق ، وثيقة بدون رقم فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ (٦ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٢) دفتر ٢٢ مائة من الجانب العالى الى سيادة الشريف أمير مكة المكرمة ، وثيقة رقم ٨٦ فى سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٣) محمد محمود السروحي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٤) مخططة مائة من الجانب العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة رقم ٩٣ فى أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ) .

بل ان والى مصر حاول أن يتوسط لفض مشكلة عسير وديا موجها النصح الى أمير عسير اليمنى محمد بن عائض حتى يخلد الى الهدوء والسكينة ويحترم سيادة الدولة العثمانية ، اذ أرسل اليه كتابا (١) فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) يوضح له فيه ما تأمر به تعاليم الدين الاسلامى الحنيف من اطاعة ولى الأمر ، ويعنده فى حالة استجابته لنصحه بأن يسعى لدى الباب العالى للحصول على عفوه وموافقته على تعيينه أميراً على عسير ، بعد أن يتنازل عن الأراضى والقبائل التى ضمها اليه . وفى ختام هذا الكتاب وجه والى مصر تحذيره لأمير عسير من عاقبة تماديه فى العصيان بقوله : « وإذا لم تقبلوا النصيحة الخيرية فى الدين . فتكونون السبب فى سوق الجيوش المتكاثرة من أرض مصر القاهرة الى تلك البقاع ، وخراب تلك الديار وسفك الدماء . فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة » (٢) .

وجدير بالذكر أن هذا الخطاب أرسله والى مصر مع مندوب خاص من قبله ، ويسمى (أحمد أفندى اليمنى) لتسليمه الى أمير عسير . كما طلب الى هذا المندوب أن يتفاوض معه سرا بشأن الوصول الى اتفاق فيما بينهما . وفى الوقت نفسه أرسل الوالى المصرى لاسماعيل بك صادق قائد القوات المصرية فى الحجاز بأن يترقب عودة المندوب ، وألا يعلن عن نتيجة تلك المفاوضات الا اذا أسفرت عن نجاحها ، حتى لا يضعف مركزه أمام شريف مكة وأمام الباب العالى (٣) . وما يلاحظ فى هذا الخطاب أن الحكومة المصرية كانت تقوم من نفسها بالوساطة للصلح وأنها تقدم كل هذه الوعود السخية لأمير عسير فتعده لا بالعفو عنه فحسب ولكن أيضا بتعديل حدود امارته وتغيير اسمها تبعاً لذلك وبالاتعام عليه بالباشوية ، ولا شك أن هذا يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ مصر فى بلاد اليمن فى ذلك الحين . بل ان أمير عسير أظهر ميلاً الى السلم والرجوع الى حظيرة الدولة العثمانية بعد أن تلقى هذا الخطاب مما يظهر مدى فعالية النفوذ المصرى فى تلك الجهات . هذا فضلاً على أن والى مصر عندما علم أن دعوته الى السلم وجدت قبولا لدى أمير عسير ، بحث اليه بكتاب آخر يبشره بقرب صدور فرمان سلطانى يمنحه رتبة أمير الأمراء والباشوية كما وعده من قبل (٤) . على أن مصر طالبت

-
- (١) دفتر صادر عابدين من لدن الجناح الأعظم الى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة رقم ٩٠ فى سبتمبر ١٨٦٥ (١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٢) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ٤٦٥ - ٤٦٧ ، (انظر الملحق رقم ١) .
(٣) معظلة سايرة بدون رقم . من الجناح العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون رقم فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٩ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ) .
(٤) دفتر ٢٣ عابدين من الجناح العالى الى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ .

إلياب العالي أيضا بتنفيذ ما وعدت به أمير عسير ، حتى لا تخرج معه وحتى لا تتجدد ثورة العسيزيين كما أشارت مصر الى ما كان « لمسألة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ، ولذا فإن حسمها بالطريقة المفتوحة يوفر على الدولة الشيء الكثير من الجهود والتفقات » (١) .

وعلى الرغم من جنوح أمير عسير للسلم ، فإن الباب العالي لم يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من الأراضي الحجازية واليمينية ، بل أصدر أمراً بأن تظل تلك القوات مرابطة في قنفذة ريثما يحسم الأمر بصفة نهائية ، فربما تتطور الأمور فجأة . وهكذا لم يكن هناك مناص من بقاء القوات المصرية في مواقعها في الحجاز واليمن فترة أخرى من الزمن ، فلم يجد والى مصر بدا من الرضوخ لهذا الأمر (٢) . على أن والى مصر خشى من قيام اضطرابات أخرى في قلب شبه الجزيرة العربية خصوصا وأن الأحوال في اليمن والحجاز كانت غير مستقرة بصفة عامة مما كان يتعذر معه سحب القوات المصرية من هناك . وأخيرا انتهر الوالى المصرى فرصة تجمع تلك القوات في ميناء جدة ، وأخذ يلح على إلياب العالي فى سحب قواته بعد أن استقرت الأمور محتجا بأن بقاءها خارج مصر فى مهمة حربية يحمل الميزانية المصرية أموالا اضافية ، خصوصا وأن جملة تكاليف الحملة بلغت حتى ذلك الوقت فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ أربعين ألف كيسة (٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه) (٣) . كما أن مصر فى ذلك الوقت لم تكن لها سياسة عربية تشجعها على ابقاء جنودها فى بلاد الجزيرة على النحو الذى حدث فى عهد امبراطورية محمد على ، وإن حاولت مصر أن تقلد من وجود قواتها فى اليمن عندما علمت بوجود بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري فى منطقة الحديد ، وكانت مصر تهدف من استخراج تلك الثروة الطبيعية الى انعاش البلاد اليمنية من جهة ، ودر الخير الجزيل على الخزائن المصرية وخزائن الدولة العثمانية من جهة أخرى . ولهذا أرسل والى مصر الى مثل الدولة العثمانية فى الحديد خطابا فى نوفمبر سنة ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ) يخطر فيه بأنه أرسل الى الحديد على باخرة خاصة بعثة برئاسة (أمين بك) مهمتها التنقيب والبحث عن هذا النوع من الفحم ، وطلب منه أن يسهل لهذه البعثة مهمتها وأن يقدم لها كل عون ومساعدة (٤) . كما

-
- (١) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة ١٢٢ فى أكتوبر ١٨٦٥ (٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ)
 شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ ، (انظر الملحق رقم ٢) .
 (٢) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالي الى إلياب العالي ، وثيقة رقم ١٤٦ فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٦ من جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ) .
 (٣) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالي الى كامل بك القيوكتخدا ، وثيقة رقم ١٩٥ فى أكتوبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
 (٤) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة رقم ٢٠٤ فى نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
 شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٣) .

أرسل والى مصر خطابا آخر فى التاريخ نفسه الى اسماعيل صادق بك قائد
العساكر المصرية فى الحجاز يخطر فيه بإرسال بعثة التفتيش المذكورة ، ويأمره
بتخصيص « بلوكين من الجنود النظامية المصرية » لمصاحبة البعثة وإطاعة أوامر
رئيسها حتى تنتهى مهمته فى بلاد اليمن (١) .

وعلى أية حال فقد وردت أوامر القاهرة الى اسماعيل صادق بك قائد القوات
المصرية فى الحجاز فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ)
بأن يشرع فوراً فى ترحيل الجنود النظامية الى مصر أولاً ، على أن تتلوا القوات
غير النظامية (٢) . وقد تم بذلك انسحاب القوات المصرية من الحجاز وشمال
اليمن فى يناير سنة ١٨٦٦ ، بعد أن أمضت حوالى الستين دون حرب أو قتال
مع محمد بن عائض أمير عسير .

وتقديرا لما قام به والى مصر من خدمات لفض هذا النزاع ، أرسل الباب
العالى جميل باشا (أحد معاونين العسكريين فى الديوان السلطاني) الى مصر
يحمل خطا شريفا يسجل فيه شكره لاسماعيل على ما بذله من مساع موفقة لحسم
مشكلة عسير دون اراقة دماء (٣) كما تبودلت التهاني أيضا بين الباب العالى
وشريف مكة بهذه المناسبة (٤) .

وتجدر الإشارة الى أن والى مصرى أرسل تهانيه الى « محمد باشا بن عائض
قائمقام سنجق العزيزية اليمانية » فى يناير سنة ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان سنة
١٢٨٢ هـ) بمناسبة تسوية النزاع بينه وبين الدولة (٥) ، كما بشره بوفاء
الباب العالى بالوهدود التى وعده بها فى أثناء قيامه بالوساطة بينهما . يل أن
الحكومة المصرية أرسلت هدية لمحمد بن عائض فى ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧

(١) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة رقم ٢٠٦ فى نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جنادى الثانية
سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٤) .
(٢) مخططة مسايمة . . من الجناح العالى الى اسماعيل صادق بك . وثيقة بدون رقم فى
٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ (انظر الملحق رقم ٥) .
(٣) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦ فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ .

(٤) Aff. Etrang. Corr. Polit, S. Marie au Ministre, No. 212, Djeddah 24
Oct. 1866.

(٥) دفتر ٢٢ عابدين (بين متفرقات) من اسماعيل باشا الى محمد باشا بن عائض أمير
عسير ، وثيقة بدون رقم ، ص ٩٣ فى يناير ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ) .
شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ (انظر الملحق
رقم ٦) -

(٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) عبارة عن « بتدقية مذهبية مسدسة من المصنوعات المصرية ، وخيمة كبيرة مع ما يتعلق بها من الأدوات وزوج طبنجات من الذي يضرب ست مرات » كما أرسلت مع الهدية خطابا آخر يدعو فيه للمحافظة على صلات الود والصداقة . وكانت مصر تحرص على تنمية هذه الصلات الطيبة مع الحكام المحليين في الحجاز واليمن وتعمل على توثيقها خاصة مع الحكام أصحاب النفوذ الحقيقي في تلك البلاد (١) .

على أنه لم تمض فترة طويلة حتى ظهرت من جديد بوادر استعدادات أمير عسير العسكرية وتحركاته العدوانية ، لتحقيق أهدافه التوسعية على حساب النفوذ العثماني في اليمن . عند ذلك كتب إليه خديوى مصر اسماعيل فى سنة ١٨٦٨ (١٢٨٤ هـ) محذرا اياه من نتائج العودة للعصيان من جديد بقوله « انكم اذا كنتم قد تخطيتم الى محل خارج حدود سنجق العزيزية اليمانية ، على خلاف ما سبق الاتفاق بينكم وبين اماره مكة المكرمة وولاية الايالة الحجازية فتخلوا عنه وأخلوا جندكم منه وعودوا للطاعة والمواذعة وصدق النية وإخلاص الطوية لجانب السلطنة السنية ، حسبا للشر ، وحققا للنماء ، وحفظا للمهود ، ورعاية للوفاء ، وإبقاء للأمن والأمان ، وخروجا من غضب حضرة السلطان » . كما أوضح خديوى مصر لأمير عسير أن مثل هذا التعدى سيؤثر فى صلات الود والصداقة بينهما وأنه قد يضطر يوما ما أن يوجه الى عسير « العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم (أمير عسير) وبين السلطنة السنية أيدي المهود ، فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب فى المسلمين اراقة دم » (٢) .

بل ان الحكومة المصرية خشيت أن يساء تاويل موقفها من أمير عسير محمد ابن عائض لدى الباب العالي ، فأرسلت خطابا الى « القبرو كتحدا » . وهو ممثل مصر بعاصمة السلطنة فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لتوضيح حقيقة موقفها . وتبين من هذا الخطاب أن كلا من أمير مكة ، ووالى الحجاز كتبوا لمصر مباشرة يرجوان تدخلها لحل مسألة عسير ، ودعوة محمد ابن عائض أن يخلد للهدوء ويلتزم بتبعيته للسيادة العثمانية . وعندما بدأت قوات عسير تدخل الأراضى التابعة لأمير مكة ووالى الحجاز فقد أعادوا الكتابة من جديد لمصر يطلبان من الخديوى أن يرسل خطابا لأمير عسير أشد لهجة من خطابه

(١) سجل ٢٤ صادر عابدين ، صورة للكتابة العربية رقم ٣٤٣ فى ١٥ من مارس ١٨٦٧ ، (٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٥ ، (انظر الملحق رقم ٧) .

(٢) دفتر ٢٤ عابدين ، ص ١٠٦ - وثيقة بدون رقم فى (٧ من محرم ١٢٨٤ هـ) .
شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، (انظر الملحق رقم ٨) .

الأول . ويدلنا هذا على ما كان مصر من مكانة في هذه الجهات وعلى اقتناع حكامها المحليين بمركز مصر ونفوذها ، وبأن لها كلمة مسموعة في هذه المنطقة (١) . أما أمير عسيرة فقد أبدى لخديوى مصر اعتزازه بصلات الود والصدقة مع الحكومة المصرية ، وأوضح ذلك في الخطاب الذى أرسله إليه فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) . وقد ذكر محمد بن عائض فى هذا الخطاب أن الخديوى هو « محط رحال الآمال » وأن الحساد يحسدونه على ما بينه وبين مصر من ود . كما طلب ارسال أخصائيين أو فنيين مصريين لاصلاح المدافع فى عسيرة ، عندما ذكر أنه « اذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سباك لفاك المدافع خاصة وتوضيب جميع مايتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا ، والله يعلم أنا صادقون فى ذلك » (٢) .

غير أن محمد بن عائض كان يعد العدة لتحقيق آماله فى طرد العثمانيين من المخلاف السليماني وتهامة واخضاعها لحكمه . ولهذا قام فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٧ هـ) فى أواخر عهد السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) بغزو المخلاف السليماني ، وتمكن من طرد القوات العثمانية ورحلها بحرا الى الحديدية التى كانت مركزا لتجمع القوات العثمانية فى اليمن . ثم تقدم أمير عسيرة صوب تهامة حتى وصلت طلائع جيشه الى مخا وزبيد ، واشتبكت قواته مع العثمانيين فى الحديدية فى نوفمبر سنة ١٨٧١ (رمضان سنة ١٢٨٨ هـ) (٣) . وكان يتولى زمام الأمور فيها القائد العثماني على باشا الحلبي (٤) . غير أن قوات عسيرة منيت بالهزيمة ، وارتكبت فى أثناء تراجعها الى عسيرة من الغطائع ما تقشعر له الأبدان ، وخاصة فى قرية الزيدية (٥) .

وعندما وصلت أخبار اغارة الجيش العسيري على تهامة الى عاصمة الدولة العثمانية ، فقد رأت من الضروري لابقاء اليمن تابعة لها وللحفاظ على الحماية العثمانية هناك ، أن تجرد حملة قوية الى اليمن للقضاء على أمير عسيرة المتمرد . ولهذا وصلت حملة عثمانية الى ميناء القنفذة فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٨ هـ) يقودها

(١) سجل عابدين ، وثيقة رقم ٤٠٢ فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم ١٢٨٤) .
شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، (انظر للمحقق رقم ٩) .

(٢) مخطوطة ١٩ ، وثيقة رقم ١٢٥ فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣٠ ، (انظر للمحقق رقم ١٠) .
Bury, G. W. : Op. Cit., p. 14.

(٣)

(٤) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٥) المقتل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

محمد رديف باشا « في عسكر يزيد عدده على ستة آلاف ، ومعهم المدافع المستديرة ، والمدافع الشاشخانة (١) » .

وجدير بالذكر أن مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - تكفلت بإرسال المؤن اللازمة من أرز وسمن وسكر للقوات العثمانية المرسلة للحجاز واليمن ، وقد تبيننا ذلك من الخطاب الذي أرسله خديوي مصر إلى الباب العالي في ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذي القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) يخبره بوصول مكاتبته التي يطلب فيها إرسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن ، وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل « الفرقة العسكرية الشاهانية » التي أرسلت إلى الحجاز واليمن . ويرد خديوي مصر على الباب العالي بأنه أصدر الأوامر المؤكدة والمشددة للمختصين باعداد وتجهيز الكميات المذكورة وإرسال نصفها إلى ميناء المدينة ، والنصف الآخر إلى المناطق التي يخصصها رديف باشا ، أما أثمان هذه المؤن وتكاليف إرسالها فسيعد بها كشف فيما بعد . كما عبر الخديوي في ختام هذا الخطاب عن استعداده لتلبية أي طلب يصدر إليه من الباب العالي (٢) .

أما عن الدور الذي قامت به تلك الحملة العثمانية في اخماد ثورة العسير فيتلخص في أن القسائد العثماني محمد رديف باشا بعث باندازاته للعسيريين ليعلموا تبعيتهم للدولة العثمانية ودخولهم في طاعتها ، غير أنه لم يجد لنداءاته واندازاته أي صدى ، فأمر قواته بالزحف على عسير . وقد احتلت القوات العثمانية « حلي بن يعقوب » التي كانت أول مركز عسيري على الحدود ، ثم سيطرت بعدها على « محائل » عند ذلك رابط محمد بن عائض بحشوده من رجال القبائل اليمنية في « باحة شعار » وأخذ في اقامة التحصينات والاستحكامات وتهيئة خط للدفاع . ظنا منه أن الأتراك سيتقدمون في عسير من تلك الجهة وكان ابن عائض قد استنجد بقبائل الماع اليمنية التي رابط رجالها في « وادي حلي » غير أنهم لم يتمكنوا من صد الزحف العثماني فولوا منهزمين .

على أن رديف باشا يعد أن انتصر على رجال قبائل الماع اليمنية الموالية لأمر عسير ، وأصل زحفه حتى وصل إلى وادي « العوص » وتسلمت قواته « العقبة الصعبة » ونصب خيامها في سطح « تهليل » . وقد ارتبكت خطة دفاع محمد ابن عائض ، فاضطر إلى الانسحاب محاولا القيام بحركة خاطفة لمفاجأة العثمانيين بالهجوم ، غير أنه منى بالفشل واضطر إلى الانسحاب تحاه « الحفير » ، بينما

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢) سجل ٢٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ في ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذي القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٣١ (نشر ملخصا لترجمة الوثيقة أوردته في الملحق رقم ١١) .

تقدم القائد العثماني واحتل « السقا » وضيق الخناق على أمير عسير الذي التجأ الى قرية « ريدة » وتحصن بها . ونظرا لما امتازت به قرية « ريدة » من حصانة طبيعية ، وما أعده ابن عائض فيها من وسائل الدفاع فان الأتراك لم يظفروا من هجماتهم المتتالية عليها بطائل . فأصدر القائد العثماني رديف باشا أوامره الى قسم من الجيش الاحتياطي المرابط في ميناء « القنفذة » بأن يبحر الى « الشقيق » بقيادة أحمد مختار باشا ، على أن نزح هذه القوات العثمانية الى قرية « ريدة » من جهة الغرب . وقد نجحت هذه الخطة لأنها جعلت القرية محصورة بين قسمي الجيش العثماني (١) .

وهكذا شدد العثمانيون الهجوم على قرية « ريدة » من الشرق بقيادة محمد رديف باشا ، ومن الغرب بقيادة أحمد مختار باشا ، واستمر القتال خمسة أيام متتالية ، ضعفت بعدها مقاومة العسيريين ودب اليأس في قلوبهم . كما أن الحياة لعبت دورها في هزيمة أمير عسير حتى استسلم من أتباعه كل من كان منهم في قصر « شهدان » ، كما استسلم « آل مفرج » ، ولم يجد ابن عائض لدى حرسه الخاص ورجاله المقربين الرغبة في المناورة على المقاومة والدفاع . وأخيرا استسلم العسيريون للأتراك الذين حاصروا قصر أميرهم محمد بن عائض ، مما اضطره أخيرا الى طلب الأمان من الترك ، ثم سلم نفسه اليهم بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه (٢) .

وقد ذكر الواسمي في تاريخه أن محمد بن عون - الذي نصبه الترك شريفا ملكة في سنة ١٨٥٦ (٣) اتصل بأمير عسير محمد بن عائض الذي وافق على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية « وأن أملاكه وخیوله وحصونه تحفظ ، ويخصص مرتبات له ولعائلته ، ولبعض الرؤساء المستحقين ، ويستخدم جميع من يستحق الخدمة في الوظائف العالية » . وقد رفع شريف مكة ما تم الاتفاق عليه الى السلطان العثماني الذي أصدر فرمانا ، أوصله الى أمير عسير رسول من قبل شريف مكة وتضمن تأمينه وضمان سلامته وموافقة السلطة على مطالبه التي عرضها عنه شريف مكة . وقد طلب السلطان العثماني من أمير عسير أن يسلم كل ما تحت يده من الأراضي اليمنية الى القائد العثماني محمد رديف باشا ، على ألا ترد له الدولة أمواله وخیوله وجميع أملاكه الخاصة الا اذا وافق على قرار السلطان . وبعد أن اطلع أمير عسير على ما ورد بالفرمان ، فقد كتب الى القائد العثماني أحمد مختار باشا الذي كان يحاصر قصره بقواته ما يؤكد أنه أصبح

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ : ق ٢ ، ص ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٢) العقيلي - المصدر نفسه - ج ١ : ق ٢ ، ص ٥٨٦ .

Jacob H. F. : Kings of Arabia p. 24.

(٣)

نابعا للسلطان وفقا للشروط التي أوردتها فرمان المشار اليه (١) .

وقد تمكن العثمانيون بعد ذلك من دخول قصر أمير عسير الذي سلم نفسه اليهم ، كما تمكنوا من السيطرة على القلاع الهامة في الامارة (٢) . وعلى الرغم من العهد الذي قطعه على نفسه القائد العثماني أحمد مختار باشا بسلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدهم من أسلحتهم ، فقد ألقي الأتراك القبض على جميع من كانوا مع ابن عائض ، وجردوهم من سلاحهم ، وأودعوهم السجن . بل ان القائد العثماني رديف باشا عندما عاد من « السقا » ودخل قرية « ريده » في اليوم نفسه الذي دخلها فيه زميله أحمد مختار باشا ، فقد شاهد محمد ابن عائض جالسا بجوار مختار باشا ، فأصدر أوامره فوراً بالقبض عليه وإيداعه السجن غير مراعاة لما قطع له من اليهود من قبل زميله . وما جاء بالقرمان من قبل السلطان العثماني نفسه . بل ان رديف باشا في مساء تلك الليلة أمر يقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين شخصا من رؤساء رجاله العسيرين ، وكان ذلك في شهر أبريل سنة ١٨٧٢ (صفر سنة ١٢٨٩ هـ) . وقد علق العرشي في تاريخه على هذا الحادث بقوله ان محمد رديف باشا قد خالف بذلك أوامر الباب العالي الذي كان قد أوصى بعدم قتل أمير عسير محمد بن عائض طالما أنه أعلن استسلامه للعثمانيين . وأضاف العرشي الى ذلك ان السلطان العثماني أسف لهذا الحادث وأمر بعزل محمد رديف وتنصيب أحمد مختار باشا (٣) قائدا للقوات العثمانية العاملة في اليمن .

وهكذا سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير وضموها الى المنطقة الخاضعة لنفوذهم في تهامة ، واستولوا على كل ما كان يملكه أمير عسير من خيل وتقود وأسلحة ومدافع وغير ذلك من الأحجار النفيسة (٤) . ولم تكن سيطرة العثمانيين على تلك المناطق سيطرة كاملة على الإطلاق ، اذ كانت سلطة المدير التركي لا تتعدى بناية المركز الحكومي في معظم الأحيان (٥) . كما ان هذه المناطق لم تعرف الهدوء والاستقرار النسبي الذي شهدته تهامة في ظل الادارة المصرية في الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ذلك لأن القبائل اليمينية لم تكن لتهدأ قليلا عن شن الغارات المستمرة على بعضها البعض من جهة ، وعلى القوات العثمانية المعسكرة في أراضيها من جهة أخرى . وعلى أية حال فقد شكلت سيطرة العثمانيين هذه على تلك المناطق أكبر تهديد لسيطرتهم

(١) التراسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) Bury, G. W. : Op. cit., p. 15.

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الجراقي : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤) التراسمي : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

على صنعاء ذاتها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وبالتالي نجاحهم في إقامة الحكم العثماني في اليمن من جديد ، بعد مضي قرنين ونيف من زواله .

ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة سيادتها

الفعلية على اليمن في منتصف القرن التاسع عشر

حاولت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر أن تقوم بعدة اصلاحات في أجهزتها المختلفة حتى تلحق بركب الدول الأوروبية التي فاقتها في مضمار الحضارة الحديثة والمدنية . كما حاولت في الوقت نفسه أن تبسط نفوذها الفعلي وتحكم قبضتها على المناطق التابعة لها اسميا حتى تعوض نفسها عن الخسائر الإقليمية التي توالى عليها في أوروبا . وقد صنعت الدولة لتحقيق غايتها هذه بمحاولة اخضاع تلك المناطق للحكم المباشر بتوجيه الحملات العسكرية اليها ، كما لجأت الى شق طرق المواصلات التي تربطها بها ، أو اصطناع أدوات الدعاية الروحية التي تجذبها اليها ، كاحياء نظام الخلافة أو نشر فكرة الجامعة الاسلامية (١) .

وكانت الجزيرة العربية في ذلك الوقت تابعة للسيادة العثمانية من الناحية الاسمية في بعض مناطقها ، ومن الناحية الفعلية في بعض مناطقها الأخرى (٢) . وكان التفكك السياسي في شواطئها الشرقية الواقعة على الخليج العربي ، الى جانب مهادنة الباب العالي لبريطانيا عند احتلالها عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥هـ) وتعاونها معها لاجلاء المصريين عن الجزيرة العربية اثر تمرد محمد علي ، فان ذلك أدى الى اضعاف مركز العثمانيين في الجزيرة ، بينما دعم النفوذ البريطاني هناك فأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني . وقد بدا تفوق البريطانيين واضحا عندما أصبح لا يرى للعثمانيين في الخليج العربي سفن ترفع العلم التركي سوى السفن الصغيرة ، كما أن الاستقامة اصطدمت بمعارضة بريطانية شديدة عندما اقترحت ارسال سفينتين حربيتين الى الخليج العربي في سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا في التفتيش على تجارة الرقيق وذلك بمناسبة توقيع أول اتفاق معها لمنع هذه التجارة . بل ان بريطانيا بدأت تتوسع في المنطقة المحيطة بعدن خاصة بعد أن تخلصت من المساومة المصرية التي كانت تعوق توسعها وتقف حائلا بينها وبين بسط نفوذها هناك (٣) .

(١) سبتون وليز (م . ف) : بريطانيا والدول العربية - عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص (٥) .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) صلاح الحقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ، ص ١٦٧ - ١٦٩ .

وكان طبيعيا أن تخشى الدولة العثمانية من النفوذ البريطاني المتزايد في الجزيرة العربية وما حولها ، خاصة بعد أن رأت أن الأمر لن يقتصر على بريطانيا وحدها ، بل زاد اهتمام الأوروبيين عامة بشئون الجزيرة العربية ، نتيجة للأضواء التي وجهت إليها بواسطة كتابات بعضهم من الذين صاحبوا قوات محمد علي باشا إلى مصر أثناء الحروب الوهابية (١) . وكان العثمانيون يقدرون أهمية المحافظة على نفوذهم في الجزيرة العربية التي تحتضن بين جنباتها مقدسات المسلمين ، فكانت حماية العثمانيين لتلك المقدسات ضمانا لزعامتهم للدولة الإسلامية ، واحتفاظا بلقب السلطان العثماني « خليفة المسلمين وحاميا للحرمين الشريفين » (٢) . ونظرا لأن بلاد اليمن بموقعها الممتاز كانت تعتبر من الناحية الاستراتيجية خط الدفاع الأول من الجنوب عن بقية أجزاء الجزيرة العربية ، فقد رأت الدولة العثمانية أن لا تكتفي ببقاء سيادتها الاسمية ، بل يجب أن تفرض سيطرتها الفعلية عليها حتى تحول دون تسرب أي نفوذ أجنبي هناك - وخاصة النفوذ البريطاني - فيهدد الأماكن المقدسة الإسلامية من الجنوب .

وقد فكر العثمانيون في العودة إلى اليمن ليحاولوا ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عنها ، خاصة وأنهم لم يكونوا فقط درعا للدولة يحميها من حركات التمرد أو يحول دون توسع النفوذ البريطاني على حسابها . بل إن المصريين كانوا أيضا فاشرين لواء الحضارة والمدنية في تلك الجهات ، باذلين الجهد والمال في تعميرها حتى أوجدوا الإدارة المنظمة ، والجيش ، والجمرك ، والقضاء والقوانين واللوائح ، والمرافق العامة ، وكان طابع الاستقرار المصري في بلدان الجزيرة العربية متشكلا في أحياء السيادة العثمانية التي شكلت قاعدة جديدة للعمل لسياسي يواجه بها التوسع الاستعماري الأوربي بوجه عام من جهة (٣) ، ويتعهد تلك المناطق بالتنظيم والإصلاح من جهة أخرى وإذا كان المصريون قد تركوا الجزيرة العربية للدولة أسلمس قيادا وتنظيما عن ذي قبل ، فإن العثمانيين أردوا أن يحلوا محل المصريين وأن يعيدوا لحكمهم العثماني ثقة أهالي البلاد ، الذين شهدوا ميزات الإدارة المصرية الصالحة (٤) . وكانت رغبة العثمانيين هذه تتفق من جميع النواحي مع الاتجاه العام لسياساتهم في فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم من الناحية الاسمية وذلك حفاظا على المصالح العثمانية .

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٢٢ .
Hogarth, D. G. : Arabia, pp. 99-107.

(٢) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ١٩٢ ،

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٤) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

Hogarth, D.G. : Op. Cit., pp. 110-111.

بل ان السياسة العثمانية حرصت أيضا على أن تفرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي انسحب منها المصريون في الجزير العربية ، حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية كالأهابيين وغيرهم من العودة الى الظهور على مسرح الحوادث وتهديد النفوذ العثماني من جديد ، بعد الجهود الضخمة التي بذلها جنود محمد علي باشا والى مصر في اقرار الأمور في بلدان الجزيرة واعادتها الى حوزة الدولة . ولهذا أقام العثمانيون في الحجاز الى جوار الولى العثماني وشريف مكة قوة عثمانية كبيرة لتوطيد النفوذ العثماني في تلك البلاد ، وتنجح العثمانيون الى حد كبير في تدعيم سلطانهم على الحجاز نتيجة لانتهاجهم تلك السياسة الجديدة (١) . أما بالنسبة لليمن فقد سبق أن أشرنا الى أن العثمانيين تشجعوا في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) فأنزلوا قوة عربية عثمانية في الحديدة لاسترجاع سيطرتهم الفعلية عليها (٢) غير أن النجاح لم يحالفهم في السيطرة على صنعاء على الرغم من انتهازهم فرصة الفوضى السياسية في جبال اليمن نتيجة لتنافس الأئمة الزيديين على الإمامة ونشوب القتال المستمر بينهم . واستطاعت القبائل اليمنية التي حرضها الامام على بن المهدي أن تلحق الهزائم بالعثمانيين في صنعاء كما ثار عليهم أهالى صنعاء نفسها . وقد ارتدت فلولهم المجاهدة الى الحديدة حيث قنعوا بالبقاء في تهامة ، بعيدين عن ثورات القبائل اليمنية ، وعلى مقربة من مراكز التموين والامدادات في الحجاز ومصر ، التي كانت ترد اليهم عن طريق البحر الأحمر . وقد ظلوا هناك يترقبون الفرصة لاعادة الكرة على صنعاء من جديد ، عندما يجلسون في الفسهم المقدرة على التنفيذ (٣) . ومن الحديدة وتهامة راقب العثمانيون عن كثب جميع الأحداث الجارية داخل اليمن (٤) ، وبخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لنفوذ الأئمة ، وطالب العثمانيون دولتهم بالمساعدات والامدادات التي تحقق لهم النصر ، كما أنهم أخذوا يتدارسون الخطط ، ويحاولون الاتصال بشخصيات يمنية تمهد لهم السبيل الى اعادة فرض سيطرتهم الفعلية على البلاد .

وعندما افتتحت قناة السويس للملاحة البحرية في سنة ١٨٦٩ (١٢٨٥هـ) وجهت اهتمام العثمانيين الى البحر الأحمر الذي أصبح أهم طريق للمواصلات بين الشرق والغرب ، وإلى مناطق الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر وخاصة اليمن التي تشرق على مضيق باب المندب في جنوبه (٥) . وقد أكدت قناة

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢) Scott, H. : In the High Yemen, p. 228.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٤) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

Bury, G. W. : Op. cit., p. 14.

(٥)

السويس للعثمانيين ضرورة إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن بعد أن تضاعفت أهمية موقعها وخطورتها اثر تحول التجارة العالمية الى طريق القناة (١) ، بل ان هذا الممر البحري الجديد يسر للأسطول العثماني العبور الى البحر الأحمر والخليج العربي ، ووصل ميناء الآستانة بموانيء الجزيرة العربية مباشرة (٢) . وبذلك سهلت عمليات توصيل القوات والامدادات العسكرية في أقصر وقت ممكن الى بلدان الجزيرة العربية ، وهو ما حاول أن يحققه القائد العثماني سنان باشا عندما أمر بحفر قناة تصل ما بين السويس والبحر الأبيض ، لتسهيل مرور المراكب الحربية والمدفعية ، في أثناء توجيه الحملات العسكرية العثمانية الى اليمن في القرن السادس عشر (٣) على النحو الذي سبق أن أوضحناه . بل ان نتائج فتح القناة ظهرت واضحة في أثناء محاولات الدولة العثمانية لاختاد ثورة العسير ، إذ أمكن للدولة أن تسهم بدور أكثر فعالية في اخماد تلك الثورة ، وان استعانت في الوقت نفسه بالمصريين الذين كانوا أكثر حفظاً في تقديم مساعداتهم للدولة عما كان عليه الحال في عهد محمد علي ، وان كانت مصر قد قامت بدور دبلوماسي كان له أكبر الأثر في تسكين ثورة العسير وحل الأزمة مؤقتاً بالطرق السلمية . على أن ثورة العسير نفسها كانت من المشكلات التي حاولت الدولة أن تتجنب قيامها عندما فكرت في أن تحل محل قوات والي مصر محمد علي باشا في الجزيرة حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية هناك للعودة الى الظهور وتهديد السيادة العثمانية . أما وقد قامت ثورة العسير من جديد وشرعت الدولة في توجيه الحملات لاختادها ، فان ذلك كان من الأسباب القوية التي حملت الدولة على إعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن مهما كلفها هذا الأمر ، حتى لا تواجه من جديد ثورات أخرى تهدد مركزها في جزيرة العرب ، بل وتفقد هيبته في كافة الولايات العثمانية وأمام الشعوب الاسلامية والدول الكبرى في ذلك الحين .

وتجدر الإشارة الى أن حركات الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ذاتها كان لها أكبر الأثر في توجيه سياسة الآستانة الى ضرورة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسماً ومن بينها البلاد اليمنية . إذ بدأت تلك الحركات الإصلاحية في أواسط القرن الثامن عشر وصادفت سلسلة طويلة من العراقيل فلم تدخل في طور التأثير المثمر الا في أواسط القرن التاسع عشر . وسارت هذه الإصلاحات على أساس « اقتباس النظم الغربية أو استلهامها » وذلك لأن انحطاط الدولة العثمانية بدأ في الوقت الذي كانت فيه الحضارة

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 24.

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٣) Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Vol. II, p. 139.

الأوربية قد ازدهرت كثيرا فاكسبت دولها قوة عظيمة ، فكان من الطبيعي أن يشعر رجال الإصلاح في الدولة العثمانية بوجوب الاقتداء بتلك الدول واستلهم النظم التي صارت سببا لقوتها .

وقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح تأخذ طريقها إلى النواحي العسكرية التي كانت بمثابة المحور الأساسي لجميع شئون الدولة العثمانية ، وذلك بتنظيم وتنسيق الأمور البحرية والمدفعية على أساس الاستفادة من الأصول والأسلحة الأوربية في هذه الميادين واستعانت الدولة في هذا الإصلاح بطائفة من الضباط والخبراء الأوربيين . غير أن الانكشارية قاوموا النظم العسكرية الجديدة وبخاصة المشاة ، مما اضطر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) إلى أن ينشئ جيشا جديدا ينضم إليه من يرغب من الانكشارية ومن غيرهم ، ويتدرب وفق ما تقتضيه نظم الحرب الحديثة على أيدي ضباط وخبراء أوربيين . وشيّد السلطان ثكنة خاصة « للنظام الجديد » ، كما أنشأ صندوقا خاصا لضمان حاجاته المالية . وقد شجع السلطان سليم الولاة أيضا على الأخذ بهذا النظام وقام بعضهم بأعمال بارزة في هذا المضمار ، فوالى بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطا انجليزيا من الهند وعهد إليه بتنظيم الجيش ، كما أن وإلى مصر خسرو باشا شرع في إنشاء ثكنة خاصة لجيش « النظام الجديد » .

على أن الانكشارية يساندتهم رجال الدين المتعصبون والنفعيون والوصوليون من رجال الدولة تمكنوا من القضاء على هذا النظام ، فعادت الفوضى إلى الجيش وتوالت الهزائم في الحروب والثورات في الولايات حتى سنة ١٨٢٦ التي عم فيها الاعتقاد بضرورة إصلاح الجيش إصلاحا جديدا . وقد استطاع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يقضى على الانكشارية القضاء المبرم ، فأصبحت الدولة العثمانية تسير في طريق الإصلاحات والتنظيمات العسكرية سير مطردا ، كما أنها تخلصت من المساوئ الإدارية التي كانت مرتبطة بأحوال الانكشارية ارتباطا وثيقا . وقد وضعت الدولة العثمانية القوانين اللازمة لتنظيم « المكلفية العسكرية » وتحديد مراحلها مع تحسين شروط الإعفاء منها ، وأنشأت المصانع العسكرية المتنوعة لتموين الجيش بما يحتاج إليه من لوازم وذخائر ، كما أنشأت المدارس العسكرية لتنشئة الضباط الصغار والكبار لاختلاف الأسلحة من برية وبحرية ، ومشاة ، وخيالة ، ومدفعية ، واستعانت بضباط وخبراء من جنسيات مختلفة ، ولكنها بعد البحث والاختيار قررت الاعتماد على النظم الألمانية في الشئون الحربية العامة ، وعلى النظم الانجليزية في الشئون البحرية (١) .

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية .

كما أن العلوم العصرية على اختلاف أنواعها دخلت إلى الممالك العثمانية عن طريق المدارس العسكرية وبدأ تعليم الطب الحديث في «الطبية العسكرية» التي أنشئت لتخريج الأطباء والجراحين والصيادلة الذين يحتاج إليهم الجيش العثماني، بل أن مدارس الفنون البحرية والهندسة الملكية أعقبها إنشاء مدارس الحقوق والإدارة والتجارة والزراعة في أواخر القرن التاسع عشر. وقد أفادت المدارس العالية العسكرية بعض الولايات أكثر مما أفادتها المدارس غير العسكرية التي تركزت في عاصمة السلطنة وكانت تتطلب شروطاً كثيرة لا تتيسر إلا لعدد قليل من طلاب الولايات، بينما كانت المدارس العالية العسكرية داخلية وسجانية بوجه عام، وكانت الحكومة تتعهد بجميع نفقات الطلاب، كما كانت تتولى نقلهم من مراكز الولايات إلى عاصمة الدولة. وقد اشتركت بعض الفرق العسكرية التابعة لولايتي مصر والحجاز والتي تدرّب قادتها في المدارس العالية العسكرية مع القوات العثمانية التي تمكنت من إعادة فتح اليمن في منتصف القرن التاسع عشر.

وهكذا كان إصلاح الجيش في الدولة العثمانية من العوامل التي جعلته أداة قوية طيعة في يد القادة العثمانيين ليتمكنوا من إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم اسمياً، وكانت اليمن من بين هذه المناطق التي استعادوا سيادتهم الفعلية عليها وتمكنوا من إخضاعها للحكم العثماني في سنة ١٨٧٢.

ولم تكن إصلاحات النظم الإدارية في الدولة العثمانية أقل تأثيراً من الإصلاحات العسكرية في إحكام توجيه سياسة الدولة نحو استعادة سيادتها الفعلية على الممالك التابعة لها ومن بينها بلاد اليمن. إذ تمت هذه الإصلاحات في مرحلتين عرفت المرحلة الأولى باسم «التنظيمات» لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية، واستمرت في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وخلفه السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)، وفي عهدهما حاول العثمانيون أن يعيدوا فتح اليمن في سنة ١٨٤٩ وتمكنوا من إقامة حكمهم فيها في سنة ١٨٧٢. أما المرحلة الثانية من إصلاحات النظم الإدارية فقد عرفت باسم «المشروطية» لأنها حاولت أن تقضى على نظام الحكم المطلق وأن تجعل حكم السلطان مشروطاً، بمراعاة القيود المقررة في «القانون الأساسي» العثماني الصادر في سنة ١٨٧٦، وقد بدأت هذه المرحلة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) واستمرت حتى قيام الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية، في أكتوبر سنة ١٩٢٣ (١).

(١) ساطع المصري - المصدر السابق - ص ٧٥ - ٨٥.

وقد استلهمت « التنظيمات » الى مرسومين ، صدر الأول في سنة ١٨٣٩ وقرر (حقوق التبعة) ، كما قضى بإصدار قوانين جديدة لتثبيت « التكليف المالية » وتحديد مدة « الخدمة العسكرية » ، وقرر « أمنية الروح والعرض والمال » من تعرضات رجال الأمن وجنود الانكشارية . أما المرسوم الثاني فقد صدر عقب حرب القرم في سنة ١٨٥٦ وأكد ما كان قد تقرر بالمرسوم السابق ، ولكنه اضاف اليه « معاملة جميع تبعة الدولة معاملة متساوية » مهما كانت اديانهم ومذاهبهم . كما وضع قانون الولايات المتحدة حدا للاقطاعيات القديمة ، وحدد صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمين ، واقتبس كثيرا من أحكامه من النظم الفرنسية . كما ألغى النظم الباقية من عهود تقسيم الدولة الى « تيمارات وزعامات » وكان معمولاً بها أثناء الحكم العثماني الأول لليمن (١٥٢٨ - ١٦٣٥) ، وعين لكل موظف راتبا يتلقاه من خزانة الدولة . كما أنشأ رجال التنظيمات محاكم نظامية تعمل بجانب المحاكم الشرعية القديمة بموجب قوانين جديدة ، ووضعوا الأنظمة اللازمة لاصلاح شئون المحاكم الشرعية . وبذلك يكون رجال الاصلاح في الدولة العثمانية قد وضعوا القوانين اللازمة لجعلها بصفة عامة دولة عصرية . على أن رجال الاصلاح العثمانيين رغم تأثرهم بضغط الدول الأوروبية ومطالبتها باصلاح احوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية ، فإنهم كانوا مؤمنين بضرورة اصلاح أنظمة دولتهم وتجديدها . وبذلك صار عهد « التنظيمات » بداية عهد التقدم والنهوض في الدولة العثمانية مما ساعدها على أن تسترد سيادتها الفعلية على المناطق النابعة لها اسما ومن بيتها البلاد اليمنية .

وتجدر الاشارة الى أن هذه التنظيمات لم تطبق في ولايات الدولة العثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول ، فسوريا وبيروت وحلب كانت أول الولايات التي طبقت فيها بسرعة وشمول ، ولكن تطبيقها في ولايتي بغداد والبصرة كان أقل سرعة وأقل شمولاً ، وأما تطبيقها في الحجاز ، وفي اليمن بعد إعادة فتحها في سنة ١٨٧٢ فقد كان ضئيلاً . كما أن التنظيمات لم تغير تغييراً يذكر مواقف كل من المسلمين وغيرهم من اليهود والمسيحيين في البلاد العربية نحو الدولة العثمانية ، فقد ظل اليهود والمسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم لأنها تعتبرهم رعايا ، ويتوجهون نحو الدول الأوروبية لأنها تحميهم في كثير من المناسبات ، حتى أنها تقدم لهم بعض المساعدات . أما المسلمون فقد ظلوا يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم ويستسلمون لحكمها لأنها دولة الخلافة الاسلامية (١) ، وكما رحب المسلمون في مطلع العصور الحديثة بمساعدة العثمانيين لهم في مقاومة الغزو البرتغالي ، فإنهم كثيراً ما كانوا يستنجدون

(١) ساطع المصري : المصدر السابق : ص ٨٧ - ٩٥ .

بالخليفة العثماني لاقرار الامور في بلادهم . وقد يسر هذا للعثمانيين فتح البلاد العربية ، كما كان من العوامل المهمة لعودة العثمانيين الى اليمن في اواسط القرن التاسع عشر .

وهكذا كان يسود الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر اتجاه قوى ورغبة أكيدة لاعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسيميا ومن بينها اليمن . وكان يؤكد هذا الاتجاه عدة عوامل أهمها ، حاجة الدولة الى تدعيم مكانتها في تلك البلاد استعاضة عن ممتلكاتها التي فقدتها في أوروبا ، ورغبتها في ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عن الجزيرة العربية مما أتاح للنفوذ البريطاني فرصة التوسع حول عدن وأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني . كما أرادت الدولة أن تضع حدا لعودة القوى المحلية الى الظهور والتمرد على سلطانها في الجزيرة العربية بعد التجربة التي واجهتها واستعانت فيها بالمصريين لخماد ثورة أمير عسير . وكانت حركات الإصلاح التي نشطت في الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، والتي لمست النواحي العسكرية والمدنية قد أحكمت توجيه امكانيات الدولة الى تحقيق سياستها هذه . كما أن قناة السويس ، الى جانب ابرازها لاهمية موقع اليمن وتحكمه في طريق التجارة الدولية عبر البحر الأحمر ، قد سهلت أيضا توصيل القوات والامدادات اللازمة التي مكنت الدولة من استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن . هذا فضلا عن أن حملة العثمانيين على اليمن في سنة ١٨٤٩ التي انتهت باستقرارهم في تهامة ، على الرغم من فشلها في السيطرة على صنعاء ، فقد أتاح الفرصة للعثمانيين لمراقبة أحداث اليمن الداخلية عن كثب ، وأصبحت تهامة موطنًا صالحا تمكن العثمانيون عن طريقه من إعادة الكرة على صنعاء من جديدة والسيطرة عليها في سنة ١٨٧٢ ، واقامة الحكم العثماني في ربوع اليمن ، على النحو الذي ستوضحه في نهاية هذا الفصل .

رابعاً - سيطرة العثمانيين على صنعاء في سنة ١٨٧٢

استمرضنا في بداية هذا الفصل نظرية الامامة الزيدية في الحكم وكيف أدت الى اثاره الاضطراب السياسي في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ مما أوجد حالة من الفوضى والانحيار بلغت أقصاها في مدينة صنعاء ، نتيجة لتصارع الأئمة فيما بينهم حول الاستئثار بالامامة والاستحواذ على السلطة ، وتحريض القبائل اليمنية على بعضها البعض لنصرة امام على آخر ، وتعرض البلاد للحروب الأهلية التي صاحبها السلب والنهب والدمار مما أفقد اليمنيين الأمن والطمانينة وجعلهم يتوقون الى الهدوء والسلام ، ورأينا كيف دفعت تلك الأحوال أحمد العيسى الى محاولة الاتصال بالعثمانيين في تهامة لطلب العون منهم ، ثم أعقبته محاولة بعض أئمة اليمن وعلمائه وأعيانه للاستنجاد بالسلطان العثماني عبد العزيز بوساطة

شريف مكة محمد بن عون ، بعد أن عم الاعتقاد بمقدرة العثمانيين العسكرية على اقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والاستقرار اليها .

وانتقلنا بعد ذلك الى توضيح موقف العثمانيين في تهامة والمخلاف السليماني وعسير بعد أن فشلت حملتهم على صنعاء في سنة ١٨٤٩ ، وكيف تطورت علاقتهم بأمير عسير الثائر محمد بن عائض التي انتهت بالقضاء عليه وسيطرتهم على امارته في سنة ١٨٧١ . وكانت الدولة العثمانية قد حشدت قواتها على سواحل اليمن في ذلك الوقت مما شجع اليمنيين الذين رأوا الاستعانة بالدولة أن يطلبوا معونتها وتدخلها لمساعدتهم في اقرار الأمور في بلادهم ، بينما كان العثمانيون تدفعهم العوامل العديدة التي أشرت اليها أخيرا الى إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن سواء ما كان متصلا من تلك العوامل بأوضاع الدولة العثمانية نفسها أو ما كان متصلا منها بأوضاع اليمن الداخلية في ذلك الحين . وسوف نتبين فيما يلي كيف أدت هذه العوامل المتعددة وتلك الأحداث مجتمعة الى عودة العثمانيين الى اليمن وتمكنهم من اقامة الحكم العثماني فيها بعد سيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ .

لقد اتفق وصول مطلب اليمنيين الى السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن ، في نفس الوقت الذي كانت القوات العثمانية قد تجمعت في أثناءه على سواحل البلاد وفرغت من عملياتها الحربية بالقضاء على ثورة أمير عسير محمد بن عائض . وكانت تلك القوات على استعداد لتنفيذ ما يصدر اليها من أوامر بالتحرك في أي اتجاه طالما أن الامدادات اللازمة كانت ترد اليها تباعا . وجدير بالذكر أن الدور الفعال الذي قامت به مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - في تقديم مواد التموين اللازمة للجيش العثماني في الحجاز واليمن في أثناء اخفاء ثورة العسيريين قد استمر أيضا في أثناء العمليات العسكرية التي صاحبت عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٧٨٩ هـ) (١) . وقد بادر السلطان العثماني الى تلبية دعوة اليمنيين الذين طلبوا منه التدخل لاقرار الأمور في بلادهم ، لأن تلك الدعوة كانت تتفق تماما مع سياسة الدولة العثمانية واتجاهاتها .

وهكذا صدرت الأوامر من الأستانة الى أحمد مختار باشا القائد العثماني في الحديدة بالتوجه الى صنعاء والقضاء القبض على المتمردين واقرار الأمور في بلاد اليمن . وتنفيذا لهذه الأوامر توجه أحمد مختار باشا على رأس قواته

(١) سجل ٢٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ في ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ م (١٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .
شوقي صفا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣١ ، (نشرت موجزا لترجمة الوثيقة وأوردته في الملحق رقم ١١) .

العثمانية من الحديدية الى صنعا حتى وصل الى « عتارة » الواقعة في بلاد حراز في الجانب الغربي من مناخة ، حيث اصطلمت قواته مع اتباع الدعوة الباطنية الذين اتخذوا من عتارة مركزا لتجمعهم . وقد منى اتباع الباطنية بالهزيمة أمام القوات العثمانية التي فاقتهم عددا وعدة ، واستسلم زعيمهم بعد أن تعهد العثمانيون بتأمينه وكل من يستسلم معه على حياتهم ، غير أن العثمانيين غدروا به وقتلوه هو وأولاده وصادروا أمواله وممتلكاته (١) .

ثم واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعا حتى وصلوا الى مناخة الواقعة في غربها ، حيث كان الامام علي بن المهدي قد أرسل من قبله وفدا من السادة والعلماء والاعيان اليمانيين كان من بينهم أحمد بن محمد الكبسي ، وزيد بن أحمد الكبسي ، وحسين بن علي فمضان لاستقبال القائد العثماني ومراقبيه (٢) . وقد راعهم ما شاهدوه من استعدادات العثمانيين العسكرية ومن قوتهم الحربية التي تمكنت بسهولة من الفتك بالباطنيين . وإذا كان اليمانيون قد سرهم تغلب العثمانيين على الباطنية مما جعل العرشى يقول « كنت أسمع من بعض العقلاء أن هذه الكائنة (القضاء على الباطنية) من مناقب السلطان وولاته » (٣) ، فإن أهالي اليمن استاءوا من سياسة الغدر والخيانة التي اتبعها العثمانيون مع زعيم الباطنية ومع أمير عسير من قبل رغم تعهدهم بتأمين حياتهما ، وعادت ذاكرة اليمانيين الى ما عهدوه في الترك من غدر وخيانة منذ وصولهم الى اليمن لأول مرة في الأربعينات من القرن السادس عشر عندما غدروا بحاكم عدن ثم حاكم المخا وأولاده ، رغم تعهدهم لهؤلاء بضمان سلامتهم .

وقد التقى وفد الامام علي بن المهدي بالقائد العثماني أحمد مختار باشا في « مناخة » ودعوه الى دخول صنعا تنفيذاً لأوامر الباب العالي الذي استجاب لندائهم ، حتى يؤدب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الامام ، على أن يرجع من حيث أتى بعد انقضاء مهمته . ويذكر الواسعي في تاريخه أن مختار باشا « هزلهم رأسه وتكلم بكلمات تركية لا يفهمونها فظنوا أن الأمر كما يريدون » (٤) . غير أن الأمر فعلا لم يكن كما أراده اليمانيون ، إذ أخفى القائد العثماني عنهم اتجاه الدولة ورغبتها في إعادة بسط نفوذها الفعلي على اليمن ، وأحالها الى ولاية عثمانية . ولعل مختار باشا أراد أن يطمئن اليمانيين في بادئ الأمر ، ويقنعهم بأنه جاء ليساعدهم على أن يحكموا بلادهم بأنفسهم بعد القضاء على الفوضى والاضطراب . وكان يهدف من ذلك الى ضمان جانبهم والابقاء على ثقتهم

(١) الواسعي : المصدر السابق ط ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) سلفاتور ابوتني : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٣) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٤ .

حتى يتمكن من دخول صنعاء وسيسيطر على زمام الأمور فيها ، ثم يواجههم بعد ذلك بحقيقة نواياه وبسياسة دولته .

وهكذا واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعاء حتى وصلوا الى (نقيب عصر) في غرب المدينة . وهنا خرج من صنعاء لاستقبالهم الامام علي بن المهدي ، والامام غالب بن محمد ، وحسين بن المتوكل أحمد ، وغيرهم من أعيان البلاد ووجوهها . وقد طلب اليهم القائد العثماني أن يسلموا اليه جميع المساقل والحصون المحيطة بصنعاء وخاصة قصر « غمدان » ، على أن تحتلها على وجه السرعة قواته العثمانية . وقد تم ذلك على هذا النحو دون أدنى معارضة ، ودخل العثمانيون مدينة صنعاء في يوم الخميس ٢٦ من أبريل سنة ١٨٧٢ (١٦ من صفر سنة ١٢٨٩ هـ) فأثاروا الخوف والرهبة في قلوب أهالي المدينة الذين راعهم حشود العثمانيين بأسلحتهم الحديثة . وقد قسم القائد العثماني جنده الى قسمين ، استقر أولهما في « وهب » الواقعة في جنوب صنعاء ، بينما استولى القسم الآخر على بقية المساقل والحصون ومن بينها قصر « غمدان » ، كما سيطر العثمانيون أيضا على الأبواب العشرة لمدينة صنعاء .

وبعد سيطرة العثمانيين على الموقف في صنعاء طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الامام الزيدي علي بن المهدي الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها . وهنا استشار الامام أعوانه وأعيان البلاد في مطلب القائد العثماني ، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للأتراك لأن ذلك سيطلعهم على شئون الإدارة الداخلية للبلاد . ويكون سببا لسيطرتهم عليها والتحكم في مقدراتها ، وخاصة بعد أن احتلوا المساقل والحصون التي كان يمكن أن يعتمد عليها اليمنيون في مقاومتهم . وقد أعلن أولو الأمر من اليمنيين أن مطلب القائد العثماني ومسلكه مخالفين لما طلبوه من السلطان العثماني في بداية الأمر ، فقد أرادوا من السولة العثمانية أن تساهم في قمع المتمردين ومنع غارات القبائل وإقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والسلام اليها ، ولم يكن مقصدهم بطبيعة الحال أن يقدموا اليمن لقمة سائغة للأتراك يتحكمون فيها وسيطرون على مقدراتها (١) .

وعلى أية حال فقد كاد الموقف يتأزم بين العثمانيين واليمنيين لولا تدخل بعض أولي الأمر من اليمنيين وعلى رأسهم الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء حينذاك ، إذ أشار هذا الرجل على القائد العثماني بأن يضع حدا لتمرّد أحد الأشقياء العصاة كان يدعى علي حسين الدفعي الذي اتخذ من « شعوب » الواقعة في شمال صنعاء مركزا لجرائم القتل والنهب التي كان يرتكبها من آن

(١) الواسعي ، المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

لآخر حتى اقلق صنعاء وجعلهم يتوقون للتخلص من ظلمه وجبروته (١) - وقد رأى الشيخ محسن ومن معه أن القائد العثماني يقضائه على هذا التمرد سيستجلب قلوب السامة والخاصة من أهالي اليمن فيرتضون تسليمه دفاتر الادارة وسجلاتها ، وبذلك تصبح البلاد في قبضته ، فيشكل حكومة عثمانية وفقا لرغبته . وقد لقي هذا الرأي قبولا لدى مختار باشا الذي يادر الى الكتابة للدفعى يدعو للدخول في طاعة الدولة والاقلاع عما يرتكبه من الجرائم حفاظا على الأمن والاستقرار . غير أن الدفعى أبى أن يدعى لمطلب القائد العثماني ، وظن أن تحصينه في « نوبته » - وهي على هيئة بيت من الطين مستدير الشكل - وفي حراسة عشرين رجلا من أعوانه . سيدفع عنه غائلة الجند والمدافع العثمانية . لهذا لم يجد مختار باشا بدا من توجيه قوة من جنوده هدموا على الدفعى بيته بعد ساعة واحدة ، وقبضوا عليه وعلى أعوانه ، كما صادروا ما كان لديه من أموال وأسلاب ، ثم أمر القائد العثماني بعد ذلك بأعدامه ، فانتهد بذلك اسطورة الدفعى الذي هدد أمن أهالي صنعاء .

واذا كان اليمنيون قد شعروا بالأمن والطمأنينة والرضا للتخلص من ظلم الدفعى وجرائمه فقد ترتب على تلك الحادثة أن « رجفت القلوب هيبة للعساكر السلطانية وصار الأمن في جميع الربوع اليمنية » على حد تعبير الواسعي في تاريخه . وهنا طلب مختار باشا من الامام اليزيدي للمرة الثانية أن يمسك دفاتر الادارة وسجلاتها لمعرفة « العشور اليمنية » مظهرا أن هدفه من ذلك ليس مطعنه في ولاية اليمن ، بل للانفاذة منها في العمل على تأديب العصاة المتمردين من أمثال الدفعى وأعوانه . وفي ذلك الوقت لم يكن في استطاعة الامام على ابن المهدي ومن معه من أولى الأمر في صنعاء أن يرفضوا مطلب القائد العثماني وهو يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن تكرهمهم على الاستجابة لكل ما يقرضه عليهم من مطالب ، وخاصة بعد أن استجلب العثمانيون قلوب عامة اليمنيين بالقضاء على الباطنية الخارجين على الامامة الزيدية من جهة ، وبوضع حد لمظالم الدفعى وأعوانه الذين أقلقوا راحتهم من جهة أخرى . ولهذا اضطر الامام على ابن المهدي الى تسليم مختار باشا جميع الدفاتر والسجلات الخاصة بشئون الادارة في اليمن ، فشرع العثمانيون يتدارسونها لمعرفة شئون الحكم في تلك البلاد (٢) . وقد شكلت حكومة عثمانية في مدينة صنعاء لتسيير دفة الحكم في ولاية اليمن التي أصبح مختار باشا واليا عليها من قبل السلطان العثماني عبد العزيز في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (٣) .

(١) الجرافى . المصدر السابق . ص ٩٦ ، ٢٠٦ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

(٣)

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 24.

وقد حاول الوالي العثماني أحمد مختار باشا أن يجتذب اليه قلوب العامة من اليمينيين دون الخاصة حتى يجلبهم إلى النظام العثماني الجديد . وقام هذا الوالي بطرد الموظفين اليمينيين وعين في وظائفهم مأمورين من الأتراك حتى يكونوا أداة طيعة في يده لتدعيم الحكم العثماني في البلاد . أما بالنسبة للإمام فقد عرف العثمانيون مكانته الروحية بين أتباعه الزيديين ، فأروا أن يسترضوهم بالسماح له بالإقامة في صنعاء مع منحه معاشا شهريا ، بشرط أن يقتصر نشاطه على ممارسة نفوذه الروحي بين أتباعه بما لا يتعارض مع مصالح الحكومة العثمانية في الولاية (١) . أما أقارب الإمام فقد أمر الوالي العثماني بوقف المرتبات التي كانت تصرف لهم ، كما سدد في وجوههم أسباب المعيشة حتى أن الإمام نفسه وجميع أقاربه شرعوا في بيع أملاكهم بعد ذلك بوقت قصير . وعلى أي حال فقد اجتاحت اليمن شعور بالرهبة من العثمانيين ، حتى أن القبائل اليمنية العناية حالها وروعها ما كان لدى الأتراك من « مدافع وآلات » .

ولم يكتف العثمانيون بسيطرتهم على صنعاء بل قاموا بعدة عمليات حربية توسعية في أرجاء اليمن بعد انقضاء أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمنية (٢) . فقد توجه من صنعاء موسى كاظم باشا وفضل باشا على رأس قوة عثمانية للسيطرة على كوكبان الواقعة في شمال غرب صنعاء . وكان يحكم تلك المدينة من قبل الإمام الزيدي أميرها أحمد بن محمد شرف الدين الذي كانت تخضع لحكمه في نفس الوقت المنطقة الممتدة غرب كوكبان حتى حدود تهامة . وقد أخذ هذا الأمير يدعم الحصون التابعة له في جبل كوكبان حتى يصد غزو الترك عن بلاده . غير أن العثمانيين حاصروه سبعة أشهر ، وتمكنوا من السيطرة على المنطقة بأكملها بعد أن نشبت بين الجانبين معارك دامية استسلم في نهايتها أمير كوكبان ، وقتل فيها أخوه وقائد جنده (٣) .

وبرغم ما أحس به اليمنيون من الرهبة إزاء حشود العثمانيين وشدة فتك أسلحتهم ، فقد تمردت على الإدارة العثمانية في فجر ظهورها قبيلة « الحدا » اليمنية ، ودار بين رجالها وبين العثمانيين قتال عنيف انتهى بمقتل رئيس القبيلة وخضوعها لحكومة الولاية . كما تمردت على العثمانيين قبيلة خولان في عهد الوالي العثماني أحمد أيوب الذي خلف مختار باشا في منصب الولاية . غير أن الأتراك حملوا على هذه القبيلة وأذاقوها الهوان حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية في صنعاء . وقد أقام العثمانيون في عاصمة الولاية ثكنات للمساكر العثمانيين وتحصينات ضخمة خارج الأسوار ، وشيدوا مساكن جديدة لكبار

Harris, W.B. : Op. cit., p. 99.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 15.

(٢)

(٣) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ .

الشخصيات العثمانية في حي الروضة في القسم العربي من صنعاء . كما
أصلحوا جامع بكيل الذي أقاموه أثناء حكمهم الأول في اليمن (١٦٣٥ - ١٥٣٨)
وهو ملاصق للحائط الشرقي للمدينة . أما في نهاية فقد اهتم العثمانيون اهتماما
بالغا بميناء الحديدة وجعلوه الميناء الأول لليمن ، مما أدى إلى ازدهار ميناء
مخا القديم الذي أطلق اسمه على محصول البن الذي كان يصدر من اليمن عن
طريق هذا الميناء (١) .

وهكذا تمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٢٨٩ هـ) .
بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونصف من الزمان . وأقاموا حكومة عثمانية في صنعاء
التي أصبحت عاصمة الولاية . وسوف يستمر حكم العثمانيين في اليمن حتى
هزيمة دولتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى على النحو الذي سوف نوضحه في
الفصول التالية . وقبل أن نختم هذا الفصل سنوضح فيما يلي حدود ولاية
اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ لنعرف إلى أي مدى تغيرت تلك الحدود عما كانت
عليه في أثناء الحكم العثماني الأول بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) .

خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية

عندما فتح الأتراك العثمانيون بلاد اليمن في مطلع القرن السادس عشر
كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى خليج عدن في
الجنوب . ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا إلى البحر الأحمر ومضيق باب
المنديب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة المعروفة لليمن الكبرى (٢) . غير
أن حدود ولاية اليمن العثمانية تغيرت تبعا لما انتهت إليه تطورات الأحداث عندما
أعاد العثمانيون فتحها في منتصف القرن التاسع عشر ، فأصبح يحده الولاية
العثمانية من الشمال خط عرض ٢٠° ، بينما تحدها من الجنوب النواحي التسع
الخاضعة للنفوذ البريطاني ، والتي تقرر بوضوح تحديدها فيما بعد بين عامي
(١٩٠٢ ، ١٩٠٤) بمعرفة لجنة الحدود الانجليزية - التركية . أما الحدود
الشرقية فيميزها خط طول ٤٥° ، وإن تعرضت كثيرا للتغير تبعا لحركات التوسع
العثمانية ، بينما يمتد البحر الأحمر على طول حدود الولاية العثمانية من جهة
الغرب (٣) .

وبعد أن سيطر الأتراك العثمانيون على مدينة صنعاء في سنة ١٨٧٢ لم

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 229.

(١)

(٢) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني . صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 20.

(٣)

يمتد حكمهم بعيداً في شرقها . وعلى الرغم من أن شريف مأرب كان يعترف بالسيادة العثمانية على بلاده . فإن ابن عمه شريف بيحان تحالف مع الانجليز في جنوب اليمن . بينما قريبهما شريف حريب لم يقبل الخضوع أو الارتباط بأي نفوذ أجنبي . وإن انتهز الأشراف الثلاثة أية فرصة تتاح لهم للانتفاع من القوى التي تتوق الى بسط نفوذها على بلادهم كالدولة العثمانية وبريطانيا . وقد عرف سكان المنطقة الصحراوية الشرقية من أواسط اليمن « بأهل المشرق » ، ومن بينهم قبائل نجران ، والجوف ، والقبائل التي تعيش في المنطقة الجنوبية الغربية من الربع الخالي ، وهذه القبائل لا تعترف بأي نفوذ أجنبي إلا إذا أجبرت على ذلك . وقد استطاع الامام يحيى الذي تولى الامامة في سنة ١٩٠٤ أن يجتذب الى صفه « أهل المشرق » أتباع المذهب الزيدى فساقده في مقاومته للأتراك العثمانيين السنيين (١) .

وجدير بالذكر أن المذهب السني هو المذهب السائد في تهامة على الرغم من وجود كثير من الزيديين في ميناء الحديدة . أما في الشمال في منطقة عسير فإن اليمنيين سكان السهول والجبال هناك معظمهم من الشاقعية الملتزمين بالاصول الاسلامية . ويكثر أتباع المذهب السني على امتداد مسافة من الساحل اليمني الى داخل البلاد على طول سلسلة الجبال المطلة على البحر الأحمر . لهذا نجد (حجلة) على سبيل المثال ستية بينما يعم المنطقة من حجلة الى صنعاء أتباع المذهب الزيدى (٢) . أما مناخة فتخف فيها حدة التعصب الديني لمذهب معين نتيجة لاتصالها بالمراكز الكبرى في الهند كمدينة بومباي ، ودلهي ، وحيدر آباد ، عن طريق انتقال التجار ومراسلاتهم . وقد كان الموظفون الأتراك العثمانيون السنيون يقيمون شعائرهم الدينية في المساجد المحلية اليمنية والتي تخص بطبيعة الحال أتباع المذهب الزيدى من الشعب اليمني .

على أن سكان اليمن الأوسط أقل تعصبا من سكان شمالي اليمن الذين يعيشون بالقرب من مركز الزيدية في صنعاء . وقد رأى سكان الجبال اليمنيون عبر قرون عديدة ظهور وتدهور كثير من العقائد والمذاهب ، كما أنهم اهتموا بأرضهم وبمشكلاتهم المحلية أكثر من اهتمامهم بالعالم الخارجي ، وكانوا في مأمن من محصل الضرائب لبعدهم عن مراكز الادارة ولوعورة جبالهم ، ولكن إذا مس تيار السياسة مصالحهم الشخصية فإنهم يشكلون خطراً كبيراً على الحكومات القائمة ، إذ أن رجال الجبال اليمنيين يستطيعون الزحف والتسلق في أرضهم الوعرة عبر ممرات يتفردون بمعرفتها ، بينما تلاقى القوات والفرق العسكرية النظامية صعوبات لا قبل لهم بها ، وكثيراً ما يضلون الطريق وهم مهددون

Burry, G.W. : Ibid, pp. 32-33.

(١)

Bury, G.W. : Ibid., p. 34.

(٢)

بالبلاد بين القمم العالية ، والمنحدرات السحيقة . لهذا كان اختراق الأراضي اليمنية من أشق الصعوبات التي واجهت القوات العثمانية ، ووقفت دائما حائلا منيعا بينها وبين تمكنها من السيطرة الفعلية على اليمن بأكمله . هذا الى جانب تمرد القبائل اليمنية وصعوبة حصول العثمانيين على الماء في سهول تربة القاحلة . والمناخ القاسي الذي يلغح بشدة حرارته ويردى الجنود الأتراك الذين لم يعتادوه في بلادهم ذات البرودة المعتدلة (١) . هذا فضلا عن الأمراض الكثيرة التي كانت تنتشر عقب بداية فصل سقوط الأمطار .

ولم تصل سيطرة العثمانيين الفعلية الى شرقي اليمن الأعلى وشماله ، ولا جنوب اليمن الأسفل ، حتى أن « مأرب » ، و « صعدة » ، و « نجران » ، و « شهبارة » ، و « قفلة عذر » . وما حولها من القبائل شديدة البأس مثل « حاشد » ، و « بكيل » ، و « أرحب » ، و « ذو حسين » وأمثالها من القبائل اليمنية ظلت تحت سلطة الأئمة والمشايخ المحليين . وكذلك كان الحال في النواحي الجنوبية التي تعرضت للنفوذ البريطاني المتمركز في عدن (٢) .

ويكفينا القول بأن ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ كانت تقع حدودها بين خطي طول ٤١° و ٤٦° شرق جرينتش وبين خطي عرض ١٢° و ٢٠° شمال خط الاستواء . وخط الحدود كان يبدأ من الجنوب على بعد عشرة أميال شمال مضيق باب المندب من رأس « الشيخ سعيد » التي تبرز تجاه جزيرة ميون أوبريم « Perim » ويفصل بينهما مضيق يبلغ اتساعه ١٥ ميل . ومن هناك الحدود في الاتجاه الشمالي الشرقي فتمر مقتربة من شرق تعز ، الى جنوب ماوية ، وتلاصق أراضي أمير الضائع ، ثم تضم هذه الحدود الى الولاية العثمانية مدينة قعطبة . الواقعة في الشمال الشرقي من تعز . ومن هذه النقطة تتجه الحدود الى الشرق لتضم للولاية مدينتي بريم ، وذمار ، وهاتان المدينتان تمثلان الحدان الشرقي لليمن العثمانية . ثم يمتد خط الحدود شمالا من شرق ذمار الى شرق صنعاء بمسافة ١٤٠ ميلا تقريبا ، ويستمر الامتداد الى حدود الحجاز بعد أن يضم منطقة عسير الى بقية اليمن العثمانية (٣) .

عل أننا يجب أن نشير الى أن الأراضي اليمنية المحصورة داخل الحدود التي أوضحناها لم تكن تخضع جميعها للحكم العثماني ، بل وجدت قبائل يمنية بأكملها لم تقبل الخضوع للأتراك وإن كانت تابعة من الناحية الاسمية للسيادة العثمانية .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 36.

(١)

(٢) أحمد وصفي زكريا : القحط ، المجلد ١٠ ، ج ١ ، ص ٨٠ .

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 24,25.

(٣)

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)

**أولا - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها
في نظام الحكم العثماني في اليمن .**

**ثانيا - فساد الإدارة العثمانية في اليمن
ودور القبائل اليمنية إزاءها .**

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)

أولا - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها في نظام الحكم العثماني في اليمن

يتضمن هذا الفصل في بدايته عرضاً موجزاً لتطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، تلك السياسة التي كانت تهدف إلى تقوية قبضة الدولة على ممتلكاتها المترامية الأطراف . وسوف تنعكس ملامح هذا الاتجاه بطبيعة الحال على سياسة العثمانيين في حكم اليمن منذ عودتهم إليها في سنة ١٨٧٢ حتى بداية العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ . كما سيبدو تطرف هذه السياسة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيتمسك بالمركزية الشديدة في الحكم ، مما سيؤدي إلى تفاقم الأمور في نهاية عهده في الولايات التابعة للدولة ، ومن بينها ولاية اليمن . على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

تطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية :

عندما بدأ الأتراك العثمانيون توسعهم التاريخي في مطلع العصور الحديثة لم يفرضوا على الولاية الجديدة التي دخلت في حوزتهم القوانين والأنظمة العثمانية الصرفة حتى لا يخلوا بالتنظيمات الاقتصادية لهذه البلاد (١) . بل

(١) محمد أليس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي - ص ١٤٢ .
Zeine, Z. : Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab
Nationalism, p. 20.

كانوا يكتفون بمد إخضاعها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها
ويتركون لشعوبها أنظمتهم القسدية ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم
وتقاليدهم ، وممارسة طقوس دياناتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضي في الأمور
الشخصية والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، وإن كانوا قد قرضوا على الدمين
منهم الجزية التي كانت بمثابة بدل الاعفاء من الخدمة العسكرية (١) . ولهذا
فإن مناطق من البانيا والجزيرة العربية وبخاصة اليمن ، قد احتفظت بتنظيماتها
القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها المحليين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بالقباب
عثمانية وفقا لمقتضيات الخدمة العسكرية مع عدم تبعيتهم للإدارة العثمانية
المباشرة إلا من الناحية الاسمية (٢) .

والعرب في ذلك الوقت لم يعتبروا فتوحات الأتراك العثمانيين في البلاد
العربية عدوانا عليهم ، بل اعتبروها انقاذا لهم من ظلم المماليك ، ومواصلة لجهاد
الأتراك في سبيل الله بعد أن وسعوا رقعة الاسلام في أوربا ، ونالوا بذلك مكانة
رفيعة لدى الشعوب الاسلامية . وكانت تلك الشعوب ترى أن العثمانيين أقوى
واقدر على الدفاع عن الممالك الاسلامية في الوقت الذي كانت فيه هدفا للأطماع
الاجنبية الاستعمارية (٣) . وقد أوجد الدين تقاربا كبيرا بين الأتراك العثمانيين
ورعاياهم في بلاد اليمن في عصر كانت فيه السيادة للرعية الدينية لا للقومية
الخاصة ، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط ، بعكس ما كان عليه
الحال لدى القوميات البلقانية التي خضعت للنفوذ العثماني . كما أن الشرق
العربي كانت تسوده فكرة الزعامة الدينية ووجود خلافة تشمل العالم الاسلامي
كله ، حتى كان التفكير القومي لدى المثقفين من العرب في القرن التاسع عشر
مجرد مطالبة باصلاحات معينة تحت السيادة العثمانية . ويدعم هذا القول تأييد
العرب المطلق للانقلاب الدستوري العثماني في ١٩٠٨ ، حتى ان المتطرفين نسبيا
من العرب اقتصروا على المطالبة باستقلال ذاتي تحت السيادة العثمانية ، أو
بامبراطورية ثنائية وخاصة بعد انهيار الامبراطورية في البلقان بين عامي ١٩١٢ -
١٩١٣ . وحتى هذه الافكار كانت وقفا على عرب الشمال أي في الشام والعراق
ومصر وهم أكثر تقدما واحتكاكا بالافكار الغربية من سكان الجزيرة العربية .

لهذا فإن اليمنيين عامة ، وحتى معتنقي المذهب الزيدي منهم ، كانوا
لا يشعرون بالنفور الديني من العثمانيين ، وإن استنكروا في بعض الأحيان
أفعالهم وعاداتهم غير الملتزمة بأصول الدين والقريبة الشبه من تصرفات
الأوربيين . وأما القول بأن اليمنيين الزيديين لم يقبلوا الخلافة العثمانية وثاروا

(١) Ferid, M. : Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), p. 6.

(٢) Saab, H. : The Federalists of the Ottoman Empire, p. 101.

(٣) سامح المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٠ - ٢٨ .

ضدها لأنها خلافة سنية . وان المذهب الزيدي يحصر الخلافة أو الزعامة الدينية في الأئمة الزيديين فقط ، فان هذا الشمر المذائي لم يكن موجودا الا عند الغلاة المتعصبين من الزيديين وخاصة الأئمة . بل ان الأئمة انفسهم كانوا دائما على استعداد للاعتراف بالسيادة العثمانية اذا اعترف العثمانيون بزعامتهم الدينية ، وتنازلوا عن بعض مظاهر السلطة الزمنية على شيعتهم الزيديين .

على أن الحروب والثورات التي تزعمها الأئمة الزيديون والرؤساء المحليون ضد الحكم العثماني في اليمن ، والتي قيل انها تعبير حقي عن رفض الأئمة للخلافة العثمانية تحت ستار محاربة الفساد ، ورفع الظلم فان هذه الحروب والثورات لم تكن الا دفاعا عن المصالح الخاصة للأئمة الزيديين والرؤساء المحليين انفسهم ، منبثقة من اوضاع محلية مؤقتة ، والعاجا من هؤلاء لتأكيد زعامتهم الدينية وسلطتهم الزمنية التي حرموا منها نتيجة لسيطرة الأتراك العثمانيين على بلادهم (١) .

وقد حدثت هذه الحروب والثورات الاطار العام لسياسة العثمانيين في حكم اليمن بعد عودتهم اليها في سنة ١٨٧٢ ، مما جعلهم يقررون برنامجا للعمل على تضييق الخناق على الأئمة ، وحصر نفوذهم ، ومحاربة دعائهم ، وجعلهم في شبه عزلة تحول دون اتصالهم المباشر برؤساء القبائل وبجماهير الشعب اليمني . كمسما حاول الأتراك أن يوقفوا دفع عوائد الزكاة للأئمة الزيديين ويقصروا دخل الأئمة على راتب شهري بلغ ثلاثة آلاف ريال شهريا للإمام وأسرته (٢) .

وقد بدأت الكراهية تطل برأسها بين العرب والترك في غضون القرن التاسع عشر نتيجة لسرعة انتشار الفساد الذي عم أنحاء الامبراطورية العثمانية كلها وسرعة سير الدولة في طريق الانهيار (٣) ، وتغلغل التأثيرات الغربية في البلاد في كلا الجانبين العربي والتركي ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الافكار القومية ولتمايز الأجناس ، ولسير كل منهما في طريق الوعي العنصري القومي وازدياد الثقافة الفكرية .

على أن أهم أسباب الكراهية بين العرب والترك هي النتائج التي أسفرت عنها حركة التنظيمات التي شرعت الدولة في تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث - اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ ، ص ٣١ .

(٢) محمد بن أحمد البقيل : تاريخ الخلافة السليمانية أو الجسوب العربي في التاريخ ج ١ ق ٢ ، ص ٥٣٠ .

(٣) Zeine, Z. : Op. cit., p. 36.

عشر والنبي اصطبلت بالصبيعة المركزية . فقد حاولت الدولة أن تتخلص من نظام الالتزام الفاسد في جمع الضرائب ، حيث كان الوالي الملتزم يعد كحاكم فرد في ولايته لا تحد من سلطانه وظيفانه أية سلطة طالما أنه يقدم لخزينة الدولة ما تعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيرادا سنويا للولاية (١) . وأن تستعوض عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وينظام آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها بدلا من أن تترك للطوائف الدينية وللقبائل استقلالها المحلي (٢) .

وعلى الرغم من أن بعض سلاطين آل عثمان قد حاولوا إدخال بعض التنظيمات الجديدة في الدولة - خلال القرن الثامن عشر - ولم يكتب لمحاولاتهم النجاح . فإن محاولة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أخذت طابعا جديا بعد قضائه على الانكشارية واعتماده على الجيش الجديد الذي كان أكثر استجابة للتدريب العسكري الحديث . وقد كثرت في عهده الأقوال حول إصلاحات شاملة في الحقل الديني ، والأداة ، والجيش والقضاء ، والزراعة ، والتجارة ، ويهنا الآن أن نعرف أن هذه الإصلاحات ارتدت الطابع المركزي عندما أقدم السلطان محمود الثاني على اختصار عدد الأيالات أو الباشويات الثماني عشرة ودمجها في أربع حاكميات ، رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم ، وإن حال دون تنفيذ ذلك العجز المالي في الدولة ومحاولة تلافيه . على أن ما عجز عنه السلطان محمود الثاني قام به خلفه وابنه السلطان عبد المجيد في سنة ١٨٥٢ . فألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبي جديد يقضى بتعميم الضريبة حسب مقدرة المكلف ودخله ، وجبايتها بواسطة جباة رسميين . كما أحال الإدارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباب العالي سيطرة تامة ، حتى أصبح الحكام مجرد موظفين مسئولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسئولية تنفيذ أوامرها (٣) .

وقد واجهت الدولة العثمانية في ذلك الوقت حركتين قاهتا في العالم العربي نتج عنهما زيادة تمسكها بتنفيذ السياسة المركزية ، أولاها حركة الوهابيين التي كانت تستند إلى قوة آل سعود ، وثانيها حركة محمد علي في إصلاح ولايته على الطريقة الغربية ، وتوفير أسباب القوة لها ، ومحاولة تكوين إمبراطورية في البلاد العربية ، مما أقض مضجع السلطان محمود الثاني .

(١) Engelhardt : La Turquie et le Tanzimat, Vol. I, pp. 105-108.

(٢) تولى علي برو . العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) .

س . ه .

Engelhardt : Op. cit., Vol. I, p. 108.

(٣)

وقد اتجه هذا السلطان الى منافسة محمد علي في الاصلاح والى اتخاذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمى الى الانفصال مهما كلفه ذلك (١) . فبدأ على الفور بتشديد قبضته على أطراف دولته الواسعة الأرجاء ، وحاول أن يتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية بصفة خاصة . وقد تمكن بسلسلة من التدابير من تصفية المناطق التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وكذلك تشديد قبضة الدولة على البلاد العربية التابعة لها اسمياً . وكانت عودة العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر إحدى حلقات هذه السياسة على النحو الذي سبق أن أوضحناه في الفصل السابق .

قانون الولايات العثمانى سنة ١٨٦٤ وآثاره فى التقسيمات الادارية فى اليمن :

حاولت الدولة العثمانية أن تنظم سياستها المركزية الجديدة فى السيطرة على الولايات التابعة لها فأصدرت فى سنة ١٨٦٤ قانون الولايات فى عهد السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) . وقد نقل هذا القانون نقلاً أميناً عن النظم الادارية الفرنسية من حيث تقسيم السلطنة الى ولايات تتألف من متصرفيات ، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحي (٢) . وفى عهد هذا السلطان عاد العثمانيون الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ وأقاموا حكمهم فى صنعاء فكان طبيعياً أن تتأثر اليمن بقانون الولايات المذكور .

وعلى الرغم من أن قانون الولايات الذى قدم من قبل الوزير العثمانى المصلح على باشا كان يقصد منه تطبيق قاعدة اشتراك السكان فى تدبير مصالحهم العامة ، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملازم لأصول الادارة المركزية التى سارت عليها السياسة الجديدة للدولة العثمانية (٣) ، فإن هذه الادارة بقيت هى الغاية التى تهدف اليها الدولة حتى ان تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الاستانة . وكان البرق الذى لقي اهتماماً خاصاً وعناية كبرى فى ذلك الحين ، إحدى وسائل الدولة لتعزيز خططها المركزية (٤) .

ويضاف الى ذلك أن الهيئات المنتخبة التى أوجدها قانون الولايات الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام

Lammens, S.J. : La Syrie, Précis Historique, Vol. II, p. 172. (١)

Bérard, V. : La Révolution Turque, p. 64. (٢)

Englhardt : Op. cit., Vol. I, p. 193. (٣)

Lammens : Op. cit., p. 191. (٤)

غير المقيد بشروط مالية وإدارية (١) . ولم يكن جميع أعضائها منتخبين انتخاباً . بل إن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالى . أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفى الدولة الذين يعملون الى جانب الوالى أو المتصرف أو القائمقام فى كل وحدة من الوحدات الادارية (٢) . وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الادارى المكون على هذا الشكل ، والذي يجتمع على شكل لجنة انتخابية ، نصيب كبير فى توجيه عمليات الانتخاب الجديدة . إذ كان هذا المجلس ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل أضعاف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ، وترسل القوائم الى الوحدات الأدنى فتتظر فيها المجالس المحلية التى لا يحق لها أن تنتخب سوى ثلثى عدد الأسماء الموجودة فى القوائم ، ثم تعود هذه القوائم الى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين ، وتقدم الجداول الى المتصرفين أو الولاة ، ولا تكون حاوية سوى ضعف عدد الأعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالى ، كل فى دائرة اختصاصه ، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان فى مجالس الادارة (٣) . وفيما عدا كل ذلك ، لم يكن لهذه الهيئات شأن كبير فى الادارة لأن الرأى الأخير هو للوالى الذى يتصرف برأيه ، وقوله هو القول الفصل فى مختلف أمور ولايته (٤) .

وقد قسمت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية اثر تنفيذ قانون الولايات الجديد الى الولايات التالية : حلب ، بيروت ، دمشق ، بغداد ، الموصل ، البصرة ، طرابلس الغرب ، بالإضافة الى المتصرفيات المستقلة التابعة رأساً للباب العالي : جبل لبنان ، القدس ، دير الزور ، بنغازى . وفى جنوب الامبراطورية العثمانية كانت هناك أيضاً ولاية الحجاز ، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقاً تاماً ، كما أنه لم يطبق فى الولايات العربية المذكورة بصورة متساوية .

ويذكر ساطع الحصرى أن الدولة العثمانية قسمت الى ولايات ، والولايات الى ألوية (سناجق) ، والألوية الى أقضية ، والأقضية الى نواح ، وكان على رأس الادارة فى كل لواء « متصرف » ، وفى كل قضاء « قائمقام » ، وفى كل ناحية « مدير ناحية » . وكانت الدولة تنشر كل سنة حولية رسمية ، تسميها « الكتاب السنوى للدولة العلية العثمانية » . وكانت تبين فى الحولية المذكورة تفاصيل التقسيمات الادارية ، وتذكر أسماء رؤساء الموظفين فى جميع

Bérard, V. : Op. cit., p. 66 ; Englehardt : Op. cit., p. 272. (١)

Engelhardt : Op. cit., p. 271. (٢)

Bérard, V. : Op. cit., p. 66, Engelhardt : Op. cit., p. 191. (٣)

(٤) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

الأقضية والألوية والولايات ، فضلا عن العاصمة • وقد تبين الحصرى من الحولية الرسمية المائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية - الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية ، والتي يؤكد أنه لم يطرأ تغيير على التقسيمات الادارية المتعلقة بالبلاد العربية بعد هذا التاريخ ، تبين منها أن ولاية اليمن العثمانية كانت تضم أربعة ألوية هي : صنعاء ، الحديدة ، عسير ، تعز • ويوضح الجدول التالي عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل لواء من هذه الألوية :

أقضية	نواح	قبائل	عزلات	قرى
لواء صنعاء	٨	٢٦	١٠٣	٣٦٧٢
لواء الحديدة	٨	١٦	١٧٢	—
لواء عسير	٦	١	—	—
لواء تعز	٥	١١	—	٢٦٦٧
المجموع	٢٧	٥٤	٢٧٦	٦٣٣٩

وكان يحكم ولاية اليمن وال عثمانى مقره فى صنعاء عاصمة الولاية ويصدر بتعيينه فرمان من الباب العالى ولم يكن الفرمان يحدد مدة ولايته • وكان يتبع هذا الوالى متصرفون فى ألوية اليمن الأربعة ، والمتصرف يمثل الوالى فى حدود اللواء الذى يحكمه ويرجع اليه فى مختلف الأمور • وكان يتبع المتصرفين قائمقامون للأقضية التى تنقسم اليها الألوية ، وبلى هؤلاء المديرون الذين ييسطون نفوذهم على مناطق محدودة داخل الأقضية • ولم يكن النفوذ العثمانى ممثلا فى المناطق اليمنية التى لا يمكنه فيها حماية مثاليه العثمانية ، حتى ان كثيرا من الأتراك المكلفين بمهام ادارية أو دبلوماسية فى المناطق النائية داخل الولاية كانوا يتعرضون لصعاب جمة ولأخطار تكاد تودى بحياتهم (١) • وقد اشتمل كل لواء من ألوية اليمن الأربعة على عدد من المدن الهامة ، فلواء صنعاء كان يضم : حراز - حجة - ذمار - بريم - رداع - عمران • بينما كان يضم لواء الحديدة : زبيد - اللحية - الزيدية - ريمة - بيت الفقيه - باجل - أبى عريشى • أما لواء عسير فقد اشتمل على أبها وقنفذة • ولواء تعز كان يضم : أب - الحجرية - مخا - قعطبة (٢) •

التنظيمات العسكرية العثمانية فى اليمن :

عرضنا فيما سبق التقسيمات الادارية لولاية اليمن العثمانية والوظائف الادارية المناط بها تصريف شئون الادارة هناك تبعا للسياسات المركزية التى

Buray, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 163-164. (١)

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68. (٢)

أصبحت الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها . وسوف نستعرض فيما يلي نظام الإدارة العسكرية في الدولة العثمانية بصفة عامة ليكون الإطار العام الذي يمكننا من خلاله معرفة نظام الإدارة العسكرية العثمانية داخل اليمن وقوة الحماية العثمانية فيها بالنسبة لقوات الدولة .

لقد كانت الممالك العثمانية مقسمة في أوائل القرن التاسع عشر من الناحية العسكرية إلى سبع دوائر كبيرة . في كل واحدة منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية . وكانت الجيوش تسمى - بالنسبة إلى تسلسل هذه الدوائر - بالأول والثاني والثالث إلى نهاية عددها . وكان مركز قيادة الجيش الأول الذي كان يسمى « بالخاصة الهمايونية » في مدينة استانبول ، بينما كان مركز الجيش الثاني في مدينة « أدنة » ، والجيش الثالث في « مناستر » ، والجيش الرابع في « أرزنجان » ، والجيش الخامس في دمشق . الشام ، والجيش السادس في بغداد . وكان الجيش السابع في ولاية اليمن . ويلاحظ أن مراكز قيادة ثلاثة من هذه الجيوش السبعة كانت في البلاد العربية ، هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك ثلاث دوائر عسكرية فرعية تضم بعض القيايق ، دون أن تكون جيشاً كاملاً : هذه الدوائر كانت في طرابلس الغرب ، وكرب ، والحجاز ، أي أن اثنتين من هذه الدوائر الفرعية الثلاث أيضاً كانت في البلاد العربية .

وبالنسبة للخدمة العسكرية في الدولة العثمانية فإنها كانت إجبارية للمسلمين من رعاياها ، لمدة عشرين عاماً ، تبدأ من سن العشرين ، وتستمر حتى الأربعين . وكان الأفراد خلال السنوات الست الأولى من خدمتهم العسكرية يدخلون في عداد « العساكر النظامية » فيقومون بجميع مهام الخدمة الفعلية . ولكن في السنوات الثماني التي تلي ذلك يعتبرون من صنف « العساكر الرديفة » ويدعون إلى الخدمة عند ميسس الحاجة . وأما في السنوات الست الباقية من مدة الخدمة ، فيعتبرون من « العساكر المستحقة » فلا يدعون إلى الخدمة الفعلية إلا عند الحاجة القصوى لخدماتهم (١) .

وكان كل جيش من الجيوش العثمانية يضم بين صفوفه العساكر النظامية مع ضباطهم من جهة ، والضباط الذين تحتاج إليهم العساكر الرديفة والمستحقة - عند اللزوم - من جهة أخرى . وكانت الخدمة العسكرية الإجبارية تنحصر في المسلمين من رعايا الدولة ، أما غير المسلمين فكانوا معفون من الخدمة العسكرية ، غير أنهم مقابل ذلك كانوا مكلفين بضريبة خاصة تسمى « البديل العسكري » يدفعونها عند وصولهم لسن العسكرية أو التجنيد . ومع هذا فإن الأهالي المسلمين في بعض الولايات أيضاً كانوا معفون من الخدمة العسكرية.

(١) ساطع المصري : المصدر السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

كأهالى ولايات استانبول وكريت ، وجزائر البحر الأحمر ، وطرابلس الغرب
والحجار ، كما كان أهالى ولاية اليمن العثمانية من جملة المعقون من الخدمة
العسكرية . وقد أعفى قانون الخدمة العسكرية بعض الأفراد من الخدمة لبعض
الأسباب ، كما أن هذا القانون لم يطبق على العشائر البدوية (١) وكانت كل
فرقة في الجيش العثماني تضم لواءين من المشاة في كل منهما طابور قناصة -
وكل لواء ينقسم الى آلايين ، وكل آلاي كان يتألف من أربعة طوابير ، وتجدر
الإشارة الى أن القوات العسكرية العثمانية كانت تتألف من الوحدات التالية :

١ - المشاة :

٦٩ لواء ، ٣١ منها في الولايات العربية
٢٦٢ آلايا ، ١٢٢ منها في الولايات العربية
١٥ طابور قناصة ، ٧ منها في الولايات العربية

٢ - الخيالة :

٣٩ آلايا ، ٣١ منها في الولايات العربية
١٩٧ بلوكا ، ١٠٢ منها في الولايات العربية

٣ - مدفعية الصحراء :

٣٣ آلايا ، ٩ منها في الولايات العربية
٢٣١ بطارية ، ٧١ منها في الولايات العربية

٤ - مدفعية الاستحكام :

١٨ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية

٥ - الهندسية :

١٩ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية (١) .

وقد أقام الأتراك العثمانيون عددا من المستشفيات العسكرية لمعالجة المرضى
والجرحى من الجنود العثمانيين ، وقد أقيم بعضها في عدد من المدن العربية
كدمشق ، وحلب ، وبيروت - وبغداد ، وحلة ، وكركوك ، وجدة ، وطرابلس
الغرب . وفي ولاية اليمن العثمانية أقام الأتراك مستشفيات عسكرية في صنعاء
والحديدة وعسير كانت تقدم خدماتها الطبية لجنود الجيش السابع العثماني
المعسكر في الولاية .

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .

(٢) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

وجدير بالذكر أن الجيش السابع العثماني المرابط في اليمن كانت تتألف
وحداته من عسكري نظامية على النحو التالي :

ألوية المشاة هناك كانت تحمل الأرقام التالية : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
وأما الآليات ، فكانت تحمل الأرقام التالية :

٢٩ ، ٥٠ (تابعان للواء ٢٥)

٥١ ، ٥٢ (تابعان للواء ٢٦)

٥٣ ، ٥٤ (تابعان للواء ٢٧)

٥٥ ، ٥٦ (تابعان للواء ٢٨)

هذا بالإضافة الى وجود طابورى قناصة ، رقماتها ١٣ ، ١٤ (١) .

تشكيلات الجندارمة من اليمنيين :

وبالإضافة الى التشكيلات العسكرية العثمانية في اليمن التي كان قوامها
جنود الجيش السابع العثماني ، فقد عرفت اليمن أيضا جنود « الضبطية » أو
« الحميدية » أو « الجندارمة » من اليمنيين أنفسهم . إذ حاول الأتراك العثمانيون
في عهد الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة
١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) أن يكونوا من بين صفوف الشعب اليمني تشكيلات
للجندارمة لمساعدتهم في حفظ الأمن في البلاد ، وحفظ النظام في الأسواق
التجارية ، وتبليغ أوامر الإدارة العثمانية الى المعنيين من أفراد الشعب اليمني ،
ونقل الرسائل والبرقيات الحكومية ، وحماية محصل الضرائب ، ومرافقة
المبعوثين والمسافرين الذين تتعهد الإدارة العثمانية بتأمينهم .

وقد تكون هذا التشكيل من اختارتهم الإدارة العثمانية في اليمن من
بين رجال القبائل اليمنية ، وبخاصة القاطنين منهم في المناطق الجبلية لما عرف
عنهم من قوة الشكينة وشدة التحمل . كما ضم العثمانيون الى هذا التشكيل
عددا كبيرا من اليمنيين القاطنين في السهول الرملية في تهامة ، والذين تميزوا
بأن منهم الى جانب العرب اليمنيين كثيرين من السودانيين والأحباش والصوماليين ،
وكان معظم هؤلاء يشتغلون ظهور الجمال التي تعد أنسب وسيلة للانتقال في
سهول تهامة الرملية .

وكل كتيبة من الجندارمة تتكون من أربع فصائل ، وتنتقل أوامرها من
مركز قيادتها بمحاصرة الولاية ، وقد وزعت فصيلتان من هذه الكتيبة في أرجاء
اليمن حيث تقوم كل منهما في المواقع المحددة لها بالمهام الملقاة على عاتقها .

(١) سائح الحصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٦ .

بينما تعسكر الفصيلة الثالثة في صنعاء لتكون على أهبة الاستعداد للتوجه في أي اتجاه تحدده الإدارة العثمانية . أما الفصيلة الرابعة فكانت خدماتها بصفة دائمة تنحصر في مقر الحكومة بمدينة صنعاء عاصمة الولاية (١) .

وفضلا عن الفصائل الأربع سالفة الذكر فإنه قد وجدت فصيلة أخرى من الجندارمة الراكبين في اليمن عرفت باسم « السواري » وكانت تنقسم إلى أربع مجموعات . كانت المجموعة الأولى تقوم بمهمتها في مدينة الحديدة بينما مجموعتان منها موزعتان في أرجاء الولاية ، أما المجموعة الرابعة فكانت تختص بالعمل في مقر حكومة الولاية في صنعاء . ويقوم رجال الضبطية السواري بحراسة الموظفين العثمانيين من ذوي المراكز الهامة في الولاية ، وتأمين مراكز الإدارة العثمانية وتوصيل البريد والمراسلات والبرقيات الحكومية .

أما عن المرتبات الشهرية التي كان يتقاضاها رجال الجندارمة في اليمن فتتضمن في أن الفرد كان يتقاضى اثني عشر ريالاً شهرياً ، ويحصل الأومباشي على ثلاثة عشر ريالاً شهرياً بينما الجاويش كان يحصل على خمسة عشر ريالاً . على أن رجل الجندارمة السواري كان يحصل شهرياً على ثلاثين ريالاً ، وأسباب زيادة مرتبه عن غيره ترجع إلى أنه كان مكلفاً بالحصول على الدابة التي يركبها كما كان يتولى الاتفاق على أطعامها والعناية بها ، وكان ذلك يكلفه مالا يقل عن عشرة ريالات شهرياً ، ويزيد هذا المبلغ بطبيعة الحال في زمن الجذب والمجاعة نظراً للارتفاع المفاجئ في الأسعار في مثل هذه الظروف . وكان الجاويش السواري يتقاضى خمسة وثلاثين ريالاً شهرياً بزيادة خمسة ريالات عما يتقاضاه الرجل السواري العادي . وكان لابد لكل منهما أن يستحضر دابة جديدة إذا ماتت دابته أو أصبحت غير لائقة للخدمة . أما ضابط الجندارمة الملازم فكان يتقاضى ثمانية جنيهات شهرياً ، بينما يتقاضى رئيسه اليوزباشي اثني عشر جنيهاً في الشهر . وكان يرأس كل فصيلة ضابط برتبة بكباشي بينما يرأس الفصائل الأربع ضابط برتبة أميرالاي . على أن مرتبات الجندارمة كثيراً ما كانت تتأخر عن المواعيد المحددة لصرفها بشهور عديدة (٢) .

وكان زي رجال الجندارمة يتكون من عمامة زرقاء داكنة ، وثقبة (جوفلة) ورداء له زرائر فضية . على أن معظم رجال الجندارمة اليمنيين كانوا كثيراً ما يرتدون الثقبة المعتادة لدى قبائلهم والمصنوعة محلياً في اليمن (٣) .

وقد قام جنود الجندارمة اليمنيون بدور هام في إخمد الفتن وحركات التمرد مما ساعد الإدارة العثمانية على إقرار الأمور في الولاية . وكانوا يظهرون

Bury, G.W. : Op. cit., p. 167.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 168.

(٢)

Bury, G.W. : Ibid., p. 169.

(٣)

شجاعة فائقة في إخماد النيران ، فكان الطواير منهم يقوم مقام طواير كثيرة من الأتراك مما جعل المتمردين يخلدون إلى الطاعة إثر ظهور جنود الجندارمة اليمنيين . وكانت جنسيتهم اليمنية تقربهم من رجال القبائل اخوانهم في الوطن والدين ، وتؤدي إلى تصفية حركات التمرد ضد الإدارة العثمانية دون قتال في بعض الأحيان . وقد شاع في ذلك الوقت أن الأتراك يتركون الصلاة ولا يحافظون على الواجبات الدينية وكثيرا ما يرتكبون المعاصي والعجور ويبيحون شرب الخمر ، فاستباح اليمنيون لذلك قبائلهم واستحلوا محاربتهم مما زاد من حدة التوتر بين الأتراك واليمنيين . وعندما استعان الأتراك بطواير الجندارمة اليمنيين في إخماد الثورات ومحاربة التمرد ، هدأت الأحوال نسبيا في البلاد ورغب كثير من اليمنيين في إلحاق أبنائهم بطواير الجندارمة وترقيتهم في مناصبها (١) .

وقد أدت هذه النتيجة المرضية إلى ازكاء الرغبة لدى الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا في استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمنيين على أن يتم ذلك دون إثارة الشك وسوء الظن لدى الأهالي اليمنيين من جهة ، أو لدى السلطان العثماني من جهة أخرى . فكتب الوالي إلى الاستانة يطلب السماح له بذلك . غير أن الباب العالي كان محاطا بمن أولوا مطلب اسماعيل حقي باشا بتأويلات باطلة زاعمين أنه اتفق مع أشرف اليمن على اخراج « العساكر التركية » من هناك واستبدالها « بالعساكر العربية » والاستقلال بالولاية بعد ذلك عن سيادة الدولة . لهذا لم يوافق السلطان على مطلب الوالي وأمر بمنع أي إجراء يتخذ في هذا السبيل . بل إن الأوامر وصلت من الاستانة بعد ذلك بإلغاء الطواير الحميدية بدعوى عدم وجود فائدة من الإبقاء عليها . والأدهى من ذلك أن السلطان العثماني عزل الوالي اسماعيل حقي باشا نفسه بسبب ما أشيع عن اتفاقه في الرأي مع زعماء اليمن . مما اضطر اسماعيل باشا إلى مغادرة اليمن متجهسا إلى مصر حيث توفي بمدينة الاسكندرية (٢) .

ولا شك أن محاولة الأتراك العثمانيين تكوين تشكيلات الجندارمة من اليمنيين أنفسهم هو حادث له أهميته في تاريخ اليمن . إذ كانت هذه التشكيلات رغم بساطتها تمثل نواة لتكوين جيش نظامي من أبناء اليمن ، ولم تكن الإمامة الزيدية تساعد على نجاح هذا التشكيل بل كانت تقف عقبة كأداء في سبيل تقدمه حتى لا يكون سلاحا جديدا في يد الأتراك يدعمون به سيطرتهم على اليمن

(١) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى لدرجة الهرم والحزن في حوادثه وتاريخ

اليمن ، ط ٢ ، ص ٣١٠ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦١ .

على أنه في الوقت الذي تصافت فيه الامامة مع الأتراك العثمانيين عقب الصلح الذي انعقد بينهم في سنة ١٩١١ فقد انخرط في سلك الجيش العثماني في اليمن طوائف واختيارا عدد غير قليل من أبناء الشخصيات الممتازة والأسر المحترمة ، وأبناء المشايخ ورؤساء القبائل اليمنية ، ووصلوا الى أرقى المناصب وتقاضوا أعلى المرتبات (١) .

النظام الضرائبي في اليمن أثناء الحكم العثماني :

بعد أن استعرضنا التنظيمات الادارية والعسكرية في ولاية اليمن العثمانية ، سوف نشير الى النظام الضرائبي الذي فرضه الأتراك على اليمن ، والطريقة التي اتبعوها في جمع الضرائب مما شكل أحد الأسباب الهامة في إثارة الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني .

لقد وجد اليمنيون أنفسهم عدة مرات في تاريخهم الحديث أمام سلطتين كانت كل منهما تدعى لنفسها حق جباية الضرائب . فإثناء خضوع اليمن للحكم العثماني كان الامام الزيدى يطالب الشعب اليمني بالزكاة والعشور تبعا لما تقتضيه الشريعة وفي الوقت نفسه كان الأتراك يطالبون اليمنيين بالضرائب المختلفة كالجمارك وغيرها (٢) . فالامام الزيدى اعتاد ان يأخذ من المسلم اليمني أعشار الأرض عينا ، وكان انتاج الأرض الزراعية من الثمار يقيم ثمنه ويدفع أصحابه العشر نقدا للامام . وهناك أيضا زكاة المواشي والدواب . وزكاة التجارة والمخارن ثم الزكاة الأصلية ومنها الفطر أى زكاة البدن وتدفع في رمضان ، وزكاة الحلي « حلى النساء » من ذهب وقضه . ويضاف الى ذلك كله أعانة الجهاد عند الحاجة اليها أثناء الحروب . كما كان هناك رسم مفروض على يهود اليمن يدفعونه للامام باعتبارهم ذميون عليهم دفع الجزية وهى ثلاث درجات : ثلاثة ريالات في السنة على الغنى ، وريالان على المتوسط ، وريال ونصف على الفقير . وكل هذه الضرائب كانت تدعى في اليمن زكاة ، وكل ما يجمع من العشور والأموال كان يحفظ في بيت المال الذي له فروع في جميع الأقطار . وفي هذه الفروع أو المستودعات كانت توجد دائما كميات من الحبوب والبن وغيرها من لوازم المعيشة ، التي لا يصرف شيئا منها الا بأمر من الامام . على أنه من حسنات بيت المال ، أن يقرض المحتاجين مما فيه ، ويستوفى الدين منهم من الموسم الجديد دون تحصيل فائدة لأنها ممنوعة اطلاقا في اليمن سواء في التجارة أو في المعاملات الأخرى وذلك تبعا لما توجبه الشريعة الاسلامية

(١) اليمن المنهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٢٥ .

(٢) سلفاتور أبوص : ملكة الامام يحيى - رحلة في بلاد المسيرية السميدة - ط ١

وما دون القروض فما كان ينفق من بيت المال سوى القليل لأن الامام الزيدى فى الوقت الذى كان يسيطر فيه على أمور البلاد كان يحصل على خراج آخر هو الجمرى ورسم القوافل . فكل ما كان يدخل الى صنعاء من عدن او من الحديدة كان يدفع رسماً معلوماً على كل جمل وكل دابة محملة . ومن هذه الرسوم كان ينفق الامام على مظاهر حكمه بينما بيت المال ما كان ينفق منه الا القليل وقد كانت هذه الضرائب عامة مفار شكوى اليمنيين وتذمرهم (١) . وعندما خضعت اليمن للحكم العثمانى تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحماية العثمانية فى اليمن ، وأن يقيموا بعض المشروعات والمرافق العامة التى تخدم مصالح الأتراك بصفة خاصة ، ومصصلحة اليمنيين بصفة عامة ، التى اهتم بها بعض الولاة الأتراك المصلحين فبالوا تقدير الشعب اليمنى . على أن كثيرين من الولاة والمتصرفين الأتراك استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية ، واستبدوا فى تحصيلها بشتى الطرق وأصناف الوسائل ، مما أثار حقد اليمنيين واشعل نيران ثورتهم ضد الحكم العثمانى . ويستعرض نزيه مؤيد العظم - الذى قام بزيارة اليمن فى الأربعينات من القرن الحالى - الطريقة التى اتبعها الأتراك فى جمع الضرائب من اليمنيين والمؤامرات التى كان يديرها بعض الولاة لتحريض الباب العالى عليهم مما كان يعمق الهوة بين اليمنيين والأتراك ويولد الحقد والكراهية بينهم ، فيقول :

« كان يخرج المتصرف أو الوالى أو الحاكم العثمانى من محل وظيفته الى الأرياف والجبال ليجمع الأعشار ويحبى الضرائب ، فيأخذ لنفسه جميع ما يمكنه تحصيله من الأهالى الفقراء ويعود الى محل وظيفته دون أن يعطيهم سنداً أو وصلاً ، ويقول لحكومته بأن الأهالى عاصون عليه لا يرغبون فى دفع الضرائب له فتسير الحكومة (أى حكومة الولاية) الجنوش عليهم فتنهبهم وتخرب بيوتهم .. وتكتب الى الباب العالى (فى الاستانة) بأن أهل اليمن عصوا الحكومة ، وأنهم أشقياء يدينون بدين (الزيدية) ولا يطيعون الأوامر الشاهانية ولا يعترفون بالخلافة العثمانية ، ولما كان أولو الأمر والنهى فى القسطنطينية جهالاً لا يفهمون ما هو المذهب الزيدى وما هى حقيقة أخبار اليمن ، كانوا يأخذون بهذه الدعايات الكاذبة ويؤيدون سياسة موظفيهم فى اليمن ويمدونهم بالجند والسلاح والعتاد ويأمروهم باخضاع اليمنيين بالسيف والمفع . ولذلك كانت اليمن فى حرب دائم مع الترك » (٢) .

على أنه بعد عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى فى سنة ١٩١١ ، كان موظفو الترك يجمعون الزكاة باسم الامام الزيدى من أتباعه

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٢) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ص ١٥٤ .

اليمنيين الزيديين الذين يدفعونها لآمامهم ، وكان الأتراك يقدمون ما يجبونه من زكاة للآمام بعد استقطاع اثنين ونصف فى المائة لصالحهم كبديل للجباية .

السياسة المركزية المتطرفة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى :

أشرنا فيما سبق الى أن قانون الولايات الذى أصدرته الدولة العثمانية فى سنة ١٨٦٤ والذى كان جزءا من « التنظيمات » الجديدة بدت آثاره واضحة غسبيا فى بلاد اليمن النى عاد اليها العثمانيون وأخضعوها لحكمهم فى سنة ١٨٧٢ . وان لم يطبق هذا القانون تطبيقا تاما فى تلك الولاية . وكان هذا القانون نتيجة للمحاولات التى قامت بها فئة من رجال الدولة العثمانية انتشرت بينهم روح الإصلاح لانتفاذ دولتهم من الانهيار الداخلى ومن التدخل الأجنبى . وفى الداخل كانت الزراعة فى الدولة فى حالة يرثى لها رغم أنها مهنة الأغلبية من السكان ، وتعرضت البلاد لخطر الفيضانات نتيجة لعدم الاهتمام بتنظيم الرى والصرف ، وأهملت الطرق البرية والنهرية ، كما أهملت الموارد الطبيعية للبلاد . وقد وصلت الدولة العثمانية الى حالة سيئة من التخلف الصناعى لأنها لم تستفد من الانقلاب الصناعى الذى يعد الأساس الحديث للحضارة ول أنها على العكس كانت ضحية له لأن منتجاتها التى أنتجتها بوسائلها القديمة لم تستطع أن تنافس ، حتى فى أسواقها الداخلية ، المنتجات الأوروبية الجيدة الرخيصة (١) .

اما بالنسبة للتدخل الأجنبى فقد تمتع الأجانب بنفوذ خطير فى الدولة العثمانية ، واحتلوا مناصب هامة فى إدارتها ، ومنحوا الامتيازات المعروفة ، ووضعت الميزانية العثمانية برغم ما كانت تعانيه من نقص فى الإيرادات ، وسوء تدبير فى المصروفات - تحت سيطرة « إدارة الدين العام العثمانى » التى تألف مجلسها من ممثل عن كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والامبراطورية النمساوية المجرية وتركيا . بل أن الحكومات الأجنبية لم تقنع بتدخلها هذا ، اذ كانت تسعى الى تحطيم الامبراطورية العثمانية نفسها وتقسيمها فيما بينها . ولم يحل دون ذلك سوى تنافس هذه الحكومات الأجنبية حول وراثة أملاك « الرجل المريض » ، فعملت هذه الحكومات سواء بإرادتها أو برغم أنفها من أجل المحافظة على بقاء الدولة العثمانية أطول مدة ممكنة .

وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك الوضع العام غير المستقر للامبراطورية العثمانية على الواقع الداخلى فى ولاية اليمن التابعة لها . وعلى الرغم من الترابط

(١) Earle : Turkey, The Great Power and Baghdad RailWay, pp. 9-12.

الدينى بين اليمنيين والعثمانيين فى عصر لاق الدين فيه الاتجاهات القومية ، وبخاضة فى بلاد اليمن البعيدة عن التأثيرات الغربية . فقد حدث تنافر سياسى بين الجانبين اليمنى والعثمانى نتيجة لفساد الموظفين العثمانيين العاملين فى اليمن وسوء ادارتهم كانعكاس طبيعى للحالة العامة السيئة فى دولة أصابتها الشيخوخة ، وكاد يلحقها الانهيار (١) . وقد أدى هذا التنافر السياسى الى قيام الثورات اليمنية المتتالية ضد الحكم العثمانى مما كلف العثمانيين الكثير من الأرواح والأموال .

على أن رجال الإصلاح فى الدولة العثمانية رأوا أن يصعوا حدا لنزوات السلاطين واستبدادهم ، وأن يقضوا على فساد رجال الحاشية التى تكونت حولهم ووجدوا أن ذلك لن يكون الا بإصدار « قانون أساسى » يفهم السلطان أن سلطته ليست مطلقة بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور . وقد سعى أحدهم وهو مدحت باشا مع جماعة من زملائه المصلحين الى تحقيق هذه الفكرة ، واستطاع فى آخر الأمر أن يحمل السلطان عبد الحميد الثانى على إصدار « القانون الأساسى » (٢) عقب توليه العرش بعد خلع السلطان عبد العزيز لفساد حكمه والسلطان مراد الخامس لمرضه فى سنة ١٨٧٦ ، أى بعد اقامة الحكم العثمانى فى اليمن بأربع سنوات . وقد وضع « القانون الأساسى » موضع التنفيذ ، وجرت انتخابات عامة ، واجتمع مجلس النواب الذى كان يسمى « مجلس المبعوثان » باعتبار النائب مبعوثا من أهالى دائرته الانتخابية . كما اجتمع مجلس الأعيان « الشيوخ » وقد اشترك فى الانتخابات أهالى الولايات العربية ، وقام البعض من نواب العرب فى المجلس بدور هام خلال المناقشات (٣) .

غير أن الأمر بالحياة الدستورية لم يطل لأن السلطان عبد الحميد لم يعلن الدستور بدافع من الاخلاص العميق له ، فسرعان ما ضاق ذرعا بالحياة النيابية والنواب . وكانت المعارضة فى مجلس المبعوثان - وقد تزعمها فريق من النواب معظمهم من العرب ، الى جانب فريق من النواب الأتراك ، وفريق آخر من النواب الأرمن - شديدة الوطأة على عبد الحميد . على أن معارضة العرب لم تكن دفاعا عن قضاياهم التى لم تكن بعد قد ظهرت للوجود ، بل كانت دفاعا عن مصلحة الدولة العثمانية خاصة حينما تازمت الأحوال فيها نتبحة الحرب التى دارت فى تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية ، وتنازلت الهزائم الجيش العثمانى أمام الجيش الروسى . وإن ما أخرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها الى مهاجمة السلطان نفسه .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) للاطلاع على نص « القانون الأساسى » العثمانى انظر الملحق رقم ١٢ .

(٣) ساطع الحميرى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

وقد عادت الدولة العثمانية الى نظام « الحكم المطلق » بعد أن عطل عبد الحميد أحكام الدستور وفرض على شعبه بالتدريج حكما فرديا مستديدا ، وكانت جميع العناصر والطوائف سواسية كأسنان المشط في التعرض لاستبداده وطفياه (١) . على أنه اتخذ مع العرب أساليب كثيرة في تنوعها للسيطرة عليهم وتقشيد قبضته على بلادهم بطريقة تجمع البراعة والشدة الى المكر والدهاء ، مع محاولة الارضاء ، ولم تخل من الريب والشبهاب وعدم الثقة في كثير من الأحيان . كما أخذ عبد الحميد يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض ويستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيجمع ثور الألبان بالجنود العرب ، ويهم يرغم الأتراك على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، ويهؤلاء يقضى على ثورات العرب . بل ان عبد الحميد اتبع السياسة نفسها في شرب العرب بعضهم ببعض فكان يؤيد فئة ضد أخرى وذلك تاعينا لفرض سيطرته التامة عليهم وتدعيما لمركزية حكمه على أطراف امبراطوريته . وقد حدث هذا على سبيل المثال في أثناء الصراع الذي نشب بين عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل وعبد العزيز بن سعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول على الثاني ويمده بالجيوش والقادة العسكريين ، غير أن ابن سعود تمكن في النهاية من الانتصار على ابن الرشيد واحتلال بلاده عدا منطقة حائل (٢) .

وكان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية التي تعتبر من أغنى المناطق العثمانية فهي تمد خزانة الدولة بالقسط الأوفر من الموارد أو ما يقدر بثلاثي واردات الميزانية (٣) كما تمد الدولة بالعديد الأكبر من الرجال لجيشها ، ولكثر فيها أملاك الأوقاف ، كما توجد بها معظم أملاك السلطان الخاصة (٤) . وكان عبد الحميد يدرك أن اليوم الذي ينقصل فيه العرب عن سلطته سيكون نذيرا بانتهيار امبراطوريته ، لهذا حرص على تشديد المراقبة عليهم ، ومنهم من الاتصال بالعرب المقيمين في الخارج ، ونفى من خشي نشاطه وخطره من زعمائهم ، أو استدعاه الى الأستانة لكي يبقى تحت مراقبته . غير أن عبد الحميد في نفس الوقت لم يتوان عن تعيين بعض العرب في الوظائف الشرفية كما منح المكافآت والمساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية وبذل المال لاصلاح وزخرفة مساجدهم في مكة والمدينة وبيت المقدس (٥) . وكان عبد الحميد بذلك يسلك سبيل

(١) حسين ليب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٨٥ .

(٢) سليمان فيضي : في غمرة النضال ، ص ٣٥ - ٤١ .

(٣) Bérard, V. : Le Sultan, l'Islam et les Puissances, p. 57. (٤)

Jung, E. : La Révolte Arabe t. I, pp. 15-16. (٤)

(٥) جورج انطونيوس : يقظة العرب (ترجمة حيدر الركابي) ص ٦٩ .

المداراة تجاه العرب ، ولا يلجأ الى القوة والعنف الا حينما لا يجدى اللين
والمداراة حتى لا تنفجر في وجهه الثورات القومية (١)

وكانت فكرة الجامعة الاسلامية من اهم الأساليب التي حاول السلطان
عبد الحميد الثاني أن يقترب بها الى نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة . وكان
يهدف من هذه السياسة الى دعم موقفه الداخلي ضد الأحرار المعارضين لحكمه ،
كما أنها تعزز مركزه الخارجي وتكسبه ولاء المسلمين في جميع أنحاء العالم ،
بصفته خليفة لهم (٢) . وبها يستطيع أيضا أن يهدد نفوذ الدول الأجنبية في
مستعمراتها التي يسكنها عشرات الملايين من المسلمين (٣) . وكانت موجة
الشعور الديني تجتاح أرجاء العالم الاسلامي في أواخر القرن التاسع عشر كرد
فعل للحركة الاستعمارية الأوروبية الطاغية . وكان على رأس دعاة هذه الحركة
الدينية جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصطفى الغلاييني ورشيد رضا ، وقد
أخذ السلطان عبد الحميد يستميل الشخصيات الدينية وزعماء العالم الاسلامي
اليه كممثل وواع لفكرة الجامعة الاسلامية .

كما سار السلطان عبد الحميد في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من
الأسلاك البرقية واسعة النطاق . ثم حاول تعزيزها بالخطوط الحديدية لكي
يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت الى الولايات العربية لقمع ما قد
يحدث من ثورات وانتفاضات (٤) . ورأى عبد الحميد أن يتخذ مشروع سكة
حديد الحجاز ويصلها بسكة حديد بغداد التي كانت قيد التأسيس لتيسير السفر
الى الحج وخدمة المسلمين (٥) . وكان يرمى من هذا المشروع الى أغراض مختلفة
كلها تخدم نفوذه ومكانته في العالم الاسلامي عامة وبين العرب خاصة ، وتعزز
سياسته المركزية المتطرفة وحكمه الفردي المستبد . فالمشروع سيسهل الحج
بتقصير مدة الرحلة ويجعله في متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتآلف بين
المسلمين ، الى جانب أنه ييسر نقل الجند بسرعة لقمع الثورات (٦) ، وللدفاع
عن أطراف السلطنة ويساعد على التبادل التجاري وعلى نقل الأفكار وانتشارها
وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سببه ، وعلى توطيد سلطة الخليفة ،
والقضاء على دسائس الانجليز ومؤامراتهم في البحر الأحمر والجزيرة
العربية (٧) .

Mandelstone, A. : La Turquie, p 8.

(١)

(٢) محمد آفيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٣٩ - ٢٤٢ .

Edib, H. : Conflict of East and West in Turkey, p. 79.

(٣)

Zeine, Z. : Op. cit., p. 64.

(٤)

(٥) محمد كرد علي : خطب الشام ، ج ٥ ، ص ١٨٩ .

(٦) جورج انطونيوس : المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٧)

(٧) محمد عيد الله ماضي (دكتور) : التهافت الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ص ١١١ .

Bérard, V. : Op. cit., p. 72.

وجدير بالذكر أن اتجاه السلطان عبد الحميد الى بناء السكك الحديدية في طرفى بلاد العرب الذى جاء فى مستهل القرن العشرين ، أيقظ فى نفس الدول الأوروبية شعور الاستياء التام وعلى رأسها الحكومة الانجليزية . اذ رأت وراء هذه السياسة شبح الأخطبوط الألمانى الذى لم تتورع الدول الأوروبية عن القول بأن الجامعة الاسلامية كانت مطية له (١) ، والذى بدأ يطل برأسه ويظهر كأخطر منافس للنفوذ البريطانى فى البلاد العربية .

على أن سياسة عبد الحميد المركزية التى سار عليها فى حكم الولايات العربية وغيرها كلفتته الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية ، وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب وتجلت هذه النقمة فى الثورات العديدة التى ظهرت بين القبائل العربية ، وهى وإن كانت ذات طابع محلى محدود ، إلا أنها جاءت كرد فعل لتعشيد قبضته على بلادهم مما فجر سخطهم على حكمه المستبد ، وعلى مظالم الحكام والموظفين الترك ، الذين عاثوا فسادا فى البلاد واستنزفوا أموال الأهالى وأساءوا معاملتهم (٢) . وتاريخ اليمن يعكس لنا صورة حية لثورات العرب ضسد الأتراك العثمانيين وسياستهم المركزية المتطرفة فى عهد عبد الحميد .

وتجدر الإشارة الى أن مركزية عبد الحميد لم تكن فى صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى الى بسط حكمه الفردى وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الاسلامية . ولهذا فقد بقيت اللغة التركية هى لغة الدولة الرسمية دون غيرها من اللغات ، كمابقى العنصر التركى هو العنصر المتغلب على شئون ووظائف الدولة . وقد تم ذلك دون منادات بالعنصرية والتعصب العنصرى وبسياسة التتريك جنسا ولغة كما كان الأمر فيما بعد فى عهد الاتحاديين . بل ان اللغة التركية كانت مفروضة دون ضجيج أو جلبة ، اذ كانت معرفة اللغة التركية شرطا لتولى وظائف الدولة والترشيح الى مقاعد مجلس النواب (٣) ، كما نصت على ذلك فى المواد ١٨ ، ٦٧ من الدستور ، ولم يتغير الأمر فى عهد الحكم المطلق الذى فرضه السلطان عبد الحميد .

ويهمنا كثيرا أن نعرف أن عبد الحميد فضل القيادة العسكرية فى الولايات العربية عن السلطة الادارية (٤) خوفا من أن يلجأ الولاة الى الاستقلال ، ولكى تبقى السلطتان رقيبتين بعضهما على بعض (٥) . وكان عبد الحميد يتدخل

(١) Pinon, R. : L'Europe et l'Empire Ottoman, p. 388.

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ص ٤٦ .

(٣) Fesh, P. : Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, p. 268.

(٤) على شريف الأعظمى : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٥) Midhat, A.H. : Midhat Pasha, p. 51.

بنفسه في كل أمور الدولة لعدم ثقته بأعوانه . وإذا كان العرب قد عانوا من سلطان عبد الحميد المطلق وحكمه الفردي المستبد فإن الأتراك أنفسهم تقموا على سياسته وحاول الكثيرون من مصلحيهم اقناعه بالأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية وإعادة الحياة الدستورية ، غير أن محاولاتهم لم تكن تلقى ثنائة منه . وكان رفض السلطان الاستجابة الى توصيات مدحت ، عندما كان واليا على سوريا ، بوجوب الأخذ بالنظام اللامركزي لتكليف الإدارة في الولايات وفقا لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالهم الاجتماعية ، سببا في استقالته من ولاية سوريا (١) .

وجدير بالذكر أن العرب في ذلك الوقت تسبوا وشعروا بروابط صلة الرحم بينهم وبين اخوانهم في الجزيرة العربية ، وما يقيم الدليل على ذلك أن بعض قطاعات الجيش في دمشق وافرادها من العرب رفضوا أن يحاربوا أشقاءهم عرب الجزيرة . بل إن عددا كبيرا من هذه القوات انقضوا الى بنى جنسهم الشائرين بكامل معداتهم وأسلحتهم لمحاربة الأتراك (٢) ، وسنلاحظ هذه الظاهرة أثناء ثورات الشعب اليمني ضد الأتراك العثمانيين في فترة حكمهم لليمن .

ونظرا لأن معظم المراكز الرئيسية في الاستانة أثناء الاستبداد الحميدى انتقلت الى أيدي المرتشين والجشعين ، فقد تحولت بعض العوائل والوزارات الى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف ، والرتب والأوسمة والامتيازات ومن الطبيعي أن هذا الفساد لم يبق مقتصرًا على العاصمة وحدها بل سرى الى الولايات أيضا . كما أن تضخم نفقات القصر والعاصمة كان يؤدي الى الاضرار بالولايات ، لأن الولاة كانوا يضطرون الى تقديم مرتبات العاصمة على كل شيء آخر ، ولذلك كانت الخزائن المحلية تعجز عن دفع رواتب الموظفين في أوقاتها المعينة . وكثيرا ما كانت الرواتب تتأخر وتتراكم مدة شهور عديدة . وكان ذلك يدفع معظم الموظفين في الولايات الى الارتشاء دفعا فيزيد في عوامل الفساد زيادة هائلة ويؤدي الى قيام الثورات ضد الحكم العثماني (٣) .

وهكذا فإن من يتتبع تطور سياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم منذ عهد السلطان محمود الثاني في سنة ١٨٠٨ الى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ لا يسمعه الا أن يلاحظ خلال قرن من الزمان أن اتجاه هذه السياسة سار دائما في خط واحد متصل في جوهره ، لا يتغير ولا يتغير الا في بعض الجزئيات الصغيرة . وكان الهدف دائما هو مركزية الحكم وصهر العناصر في بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى

صديق الدملوجي : مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

Pinon, R. : Op. cit., p. 378.

(٣) ساطع المصري : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

قبله عثمانية ذات مظهر اسلامي ، وركزوها على الناحية الادارية ، ثم أرادها الاتحاديون الذين أطاحوا بحكم عبد الحميد قومية تركية وركزوها على الناحيتين الادارية والسياسية ، بمعنى أنهم أرادوا أن يمحوا كل ما يمت إلى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم الدينية والطائفية وتنظيماتهم بصفة (١) . وقد سلك هؤلاء جميعا من أجل تحقيق المركزية طريقا واحدا هي سياسة الرقبة والتوجس ، والدس والاعراء ، والمكر والدهاء ، حتى اذا فشلت هذه التدابير لجأوا إلى القمع والعنف وتسيير الحملات وسفك الدماء (٢) . وتاريخ اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني يتمثل فيه التطبيق الفعلي لسياسة العثمانيين المركزية بكل السبل التي اتبعوها لتحقيق هذه السياسة ، مما أدى إلى قيام عدة ثورات يمنية عارمة على النحو الذي سنتناوله بالدراسة في الصفحات التالية .

ثانيا - فساد الادارة العثمانية في اليمن وموقف اليمنيين ازاءها :

ذكرنا في الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين بعد دخولهم صنعاء في سنة ١٨٧٢ قاموا بعدة عمليات حربية توسعية لبسط نفوذهم على بقية أجزاء اليمن . وقد حارب الأتراك أمير كوكبان أحمد بن محمد شرف الدين وسيطروا على بلاده الواقعة في شمال غربي صنعاء وعلى المنطقة الخاضعة لإدارته التي كانت تمتد في غرب كوكبان حتى بلاد تهامة . كما أخذ العثمانيون ثورة قبيلة الحدا اليمنية وقتلوا رئيسها . وقد حدث ذلك في عهد الوالي العثماني أحمد مختار باشا في سنة ١٨٧٢ . ونجح الأتراك كذلك في إخضاع ثورة قبيلة خولان في عهد الوالي أحمد أيوب في سنة ١٨٧٣ (١٢٩٠ هـ) . وفي ذلك الوقت ظهر في تهامة رجل يدعى السحر والمعرفة بعلم الكيمياء استطاع أن يجمع حوله العامة من أهالي تهامة ، وبخاصة من قبيلة خولان الثائرة ، ودعاهم إلى مقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد وجه الأتراك قوة من عساكرهم استطاعت أن تجبر هذا الرجل على الهروب وتفرق أتباعه ، وتخضع منطقة تهامة للإدارة العثمانية .

ولم تقف ثورات القبائل عند هذا الحد ، إذ ثارت قبيلتا أرحب وحاشد وتمردتا على الادارة العثمانية في نهاية عهد الوالي أحمد أيوب ، ثم واصلتا حركة التمرد في عهد خلفه الوالي مصطفى عاصم في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) . وقد استطاع الأتراك أن يخضعوا القبيلتين بعد حروب عنيفة ، وبعد أن منى الجانبان

Nicolaides, N. . Une Année de Constitution, p. 51.

(١)

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

بخسائر فادحة . وبلغ من قسوة الأتراك في اخضاعهم للقبيلتين أن أحضروا رعوس القتلى إلى صنعاء يحملها الأسرى من رجال القبيلتين ، ليث الرعب في قلوب اليمنيين . واضطر رؤساء القبيلتين أن يقدموا للوالي العثماني فروض الطاعة والولاء ، فحاول الوالي من جهته أن يستميلهم إلى جانبه ، وأخذ ينعم عليهم بالمنح والعطايا (١) . وقد أراد بذلك أن يخفف من وقع أسلوب العنف والشدّة في نفوسهم بعد أن أعلنوا له طاعتهم ، واعترفهم بالحكم الجديد .

على أن أسلوب العنف والشدّة والقسوة الذي اتبعه الأتراك في اخماد ثورات القبائل اليمنية ضد الحكم العثماني الجديد لم يحجم اليمنيين عن مواصلة الثورة . فقد أعلن أهالي جبل البخاري - الواقع في بلاد المخادر جنوبي صنعاء - ثورتهم على حكم الترك وتمردهم على الإدارة العثمانية . لهذا توجه اليهم قائمقام مدينتي « جبلة » و « اب » على رأس قوة تركية يساندها عدد من رجال قبيلة ذي محمد اليمنية ممن انحازوا للأتراك فسيطروا على جبل البخاري بعد أن قتلوا الكثيرين من أهله ونهبوا أموالهم .

ولم يكتف الأتراك باتباع سياسة العنف والقسوة مع رجال القبائل اليمنية التي تمردت عليهم ، بل إنهم فعلوا ذلك مع عدد كبير من علماء اليمن ، اعتقاداً منهم بأن العلماء يثيرون القبائل اليمنية ضدهم ، ويحرضونهم على التمرد والمصيان . وكان يزكى هذا الاعتقاد أن العثمانيين قربوا اليهم بعض الوصوليين وعينوهم في بعض وظائف الإدارة ، فأخذ هؤلاء يوقعون بينهم وبين علماء اليمن ممن تمسكوا بالثورة ضد الترك وعدم الاذعان لهم . وكان للوالي العثماني مصطفى عاصم نائباً في المحكمة الشرعية بصنعاء يدعى عبد الله الصباغ الطرابلسي ، وكان هذا النائب يتعرض كثيراً للمذاهب ويسبب الوقعة والخلاف العقائدي بين الوالي وأهل اليمن ، ويفرض الوالي على حبس العلماء وتفتيهم ، لبقتر مقاومتهم وتمردهم ، ولتنظيم معنويات الشعب اليمني فيدعن للحكم الجديد . وقد أعد هذا النائب قائمة بأسماء العلماء ، وأمر باحضارهم إلى دائرة الحكومة بصنعاء ، ثم أعد ثلاثة طوابير من الجنود الأتراك بميدان الحكومة أحاطوا بالعلماء عند خروجهم من عند الوالي وساقوهم إلى السجن ، ثم أمر بإرسالهم إلى الحديدة بعد شهرين حيث مكثوا مسجونين فيها مدة عامين كاملين . وقد بلغ عدد هؤلاء العلماء قرابة الأربعين وكان من بينهم محمد حميد الدين والد الإمام يحيى ، ورئيس العلماء أحمد بن محمد الكبسي ، وزيد بن أحمد الكبسي وحسين بن علي غمضان . وقد استشهد بعض هؤلاء العلماء بعيداً عن أهلهم وذويهم أمثال محمد بن محمد المطاع ، وعلي بن محمد الجديري ، ومحمد ابن اسماعيل عشيخ ، وكان الأخير ضريراً معروفاً بفزارة علمه وسعة أفقه ،

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وقد تدخل بعض أهالي صنعاء دون جدوى للإفراج عنه ، ومن بينهم محمد عيقان الذى طلب من الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء أن يلتبس من الوالى الإفراج عنه ، نظرا لأنه لا يقحم نفسه فى إثارة الفتن وليس له علاقة بأمور الدولة . غير أن هذا المسعى لم يشفع لعشيش لدى الوالى ، وانتهى الأمر باستشهاده بعد نفيه فى سجن الحديدة (١) .

وعندما تولى حكم اليمن الوالى العثماني اسماعيل حقي باشا فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) فقد أمر بإطلاق سراح العلماء اليمنيين مستجيبا لوساطة محمد عارف المارديني الذى كان يعمل قاضيا فى الحديدة ، وكان هذا القاضى عالما محبا للعلم وأهله . وقد رأى اسماعيل باشا أن يستجلب اليه قلوب اليمنيين بالإفراج عن علمائهم المسجونين آملا أن يؤدى ذلك الى تهدئة الأمور وإقرار السلام فى الولاية . وقد استبشر اليمنيون خيرا بوصول هذا الوالى وبإفراجه عن العلماء اليمنيين وبالمحاولات التى بذلها لنشر لواء العدل ومحاربة الرشوة والفساد وسوء استغلال السلطة لدى الموظفين الأتراك ، مما أدى الى تهدئة الأمور نسبيا فى البلاد . وقد أنشأ هذا الوالى « مكاتب رشدية » فى اليمن لتعليم أبنائه وتهذيبهم . كما كان أول من شكل طوابع (الحميدية أو الجندرية أو الضبطية) من العرب اليمنيين أنفسهم للاعتماد عليهم فى إقرار الأمن الداخلى والقيام بالخدمات الحكومية فى أرجاء الولاية (٢) . غير أن ذلك كان سببا فى عزله على النحو الذى أوضحناه فى الصفحات السابقة نتيجة لخشية الباب العالى أن يستغنى الوالى بهؤلاء عن الجنود الأتراك ويستقل بالولاية عن سيادة الدولة .

وجدير بالذكر أن العثمانيين بعد أن دخلوا صنعاء فى سنة ١٨٧٢ واضطروا الإمام على بن المهدي الى تسليمهم سجلات الإدارة ، وقيّدوا حريته ورتّبوا له راتبا شهريا يقيم به أوده ، فانهم أخفقوا فى بسط نفوذهم على الجهة الشمالية من اليمن التى بقيت تحت حكم الإمام المتوكل محسن بن أحمد الى أن توفى فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) . وبعد وفاة هذا الإمام بسنة أشهر قام بالدعوة لنفسه فى جبل الأهنوم الإمام الهادي شرف الدين محمد ، وانتقل الى هجرة صعدة وبدأ كفاحه ضد الترك فى هذه الجهات . وقد عاصر الإمام الهادي الوالى العثماني محمد عزت باشا الذى تولى حكم اليمن عقب عزل اسماعيل حقي باشا فى سنة ١٨٨٢ (١٢٩٩ هـ) . وقد بذل عزت باشا جهودا من أجل تأليف العرب اليمنيين مع الأتراك فما ساعد على إقرار الأمور فى الولاية ، غير أن اتعاضار الرشوة والفساد والمكر والخداع بين الموظفين الأتراك ، أوجد كل

(١) الواسع ، المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) الواسع : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

تلك الفرقة وذلك التمساق بينهم وبين اليمينيين . بل ان نزاعا جديدا بين الطرفين نشب على أشده في حولان وقضاء حجة . مما اضطر الوالي العثماني الى التدخل لتهدئة الموقف بعد أن وقعت معارك عنيفة بين العرب والأتراك .

وفي عهد الوالي عثمان باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) أراد محمد ابن الامام الراحل المتوكل محسن أن يحصل على حماية الدولة العثمانية ويقيم في مدينة صنعاء ، وأن تصرف له الدولة راتبا شهريا وقد توسط له في ذلك لدى الدولة أحمد بن محمد الكبسي رئيس العلماء وحسن ابن حسن الأكوع مفتي الولاية ، حتى قبلت الدولة مطالبه وخصصت له ولاخوته راتبا شهريا قدره ألف ريال بأمر من الباب العالي (١) . وعندما عزل الوالي عثمان باشا من منصبه وتولى من بعده الوالي عثمان باشا نوري ، فإن الوالي المعزول أرسل لابن المتوكل يتطهر بعدم التزامه بما تعهد له وبأنه مشفق عليه من الوالي الجديد ، كما نصحه أن يسافر الى حاشد حيث يرسل اليه معاشه بعد أن يقسم اليمين بألا يخون الدولة . وقد تصرف محمد بن المتوكل تبعا لنصيحة عثمان باشا .

ونجدد الإشارة الى أن تاريخ اليمن بصفة عامة مليء بذكر الزلازل وانقطاع الأمطار واغارات الجراد ، مما كان يؤدي الى اصابة البلاد بالجذب وحدث كثير من المجاعات . ولا شك أن الحروب الكثيرة والثورات العديدة التي قام بها رجال القبائل اليمنية ضد الأتراك ومحاوله الأتراك اخمادها وقمعها بشتى وسائل القوة والقسوة والقهر ، أدت الى اهمال الزراعة وهلاك المزروعات ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في كثرة المجاعات وغلاء الأسعار .

وقد عانت اليمن من جراء القحط والجذب الذي أصيبت به نتيجة للعوامل المذكورة ، وخاصة في عهد الوالي العثماني أحمد فيضى الذي كان متصرفا في عسير وتولى أمر الولاية في سنة ١٨٨٥ (١٣٠٢ هـ) . وبلغ من سوء تدبير هذا الوالي أن أرسل جنوده الأتراك الى همدان وبلاد سنجار والبيستان وأمرهم بمهاجمة بيوت الأهالي ومصادرة ما فيها من حبوب . كما بالغ في الاساءة الى رؤساء العشائر أمثال محمد الشويح رئيس « ضلاع » ، وجذبه بيده في ميدان الحكومة على مرأى جمهرة من الناس ، مما أثار حقد الأهالي اليمنيين على هذا الوالي وعلى الإدارة العثمانية كلها .

وقد حدثت اضطرابات عنيفة في منطقة « أرحب » بسبب القحط وسوء تدبير الإدارة العثمانية في معالجة الأمور . وقد رفع عدد من أمراء العشائر العثمانيين شكواياتهم للباب العالي موضحين ما أصابهم من الأهالي اليمنيين نتيجة

(١) الواسعي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

لفساد الأمور في البلاد بعد أن عمها القحط والجذب . وقد أرجعوا كل ذلك الى سوء تدبير الوالى العثماني وفساد سياسته وشدة جرائته وتبجحها في اقتحام بيوت الأهالي ، ومصادرة ما فيها من حبوب أو ثروات دون مراعاة لأية حرمانات . وقد استدعى السلطان العثماني الى العاصمة الوالى أحمد فيضى ووبخه غاية التوبيخ حتى قيل انه غشى على الوالى من شدة ما تعرض له ، وقد أمر السلطان بتعيينه قومنداناً في مكة بعد أن ظل مدة عام يحكم اليمن .

وإذا كانت شكاوى الموظفين الأتراك الذين يعملون في اليمن تصل في معظم الأحيان الى الباب العالى ، فإن الشكاوى العديدة التي كان يرفعها أبناء اليمن كان وزراء الاستانة يحولون دون وصولها الى الباب العالى حتى يخفوا عنه استبداد الوالى والموظفين الأتراك تجنباً لتعرضهم لغضبه .

على أن بعض الولاة المخلصين أمثال عزيز باشا الذى قدم الى اليمن في سنة ١٨٨٦ (١٣٠٣ هـ) بذلوا جهدهم لرفع الظلم ، ومنع بحصيل العساكر للمواد الغذائية من الأهالي ، والقضاء على الرشوة ، ووضع حد لسوء استغلال السلطة ، وإن شق ذلك على الموظفين الأتراك الذين اعتادوا أساليب الادارة التمسفية (١) .

وقد اشرنا فيما سبق عند عرض سياسة الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها في عهد السلطان عبد الحميد الى أنه كان يتدخل في كل أمور دولته لعدم ثقته بصناعاته وأعوانه ، حتى أنه فصل القيادة العسكرية في الولايات عن السلطة الادارية (٢) لكي تبقى كل من السلطتين رقيقة على الأخرى (٣) خوفاً من استقلال الولاة إذا تجمع في يد كل منهم زمام السلطتين معاً ، غير أن الشقاق كثيراً ما كان ينشب بين السلطتين ويؤدي الى اضطراب الأمور في الولايات العثمانية وكان يحدث هذا الشقاق عندما تحاول كل من السلطتين اظهار الأخرى بظهور الضعف أو الخيانة مما يهز مركزها امام السلطان ويظهرها بضعف الولاة والاخلال له فيحقد عليها ويضطهد ممثلها . وقد نشب مثل هذا الشقاق في اليمن بين « المأمورين العسكرية والملكوة » وعندما كتب العسكريون للباب العالى يطالبون أن يأمر الوالى بالهجوم على المناطق الخاضعة لحكم الامام الزيدى حتى يظهروا عجز الوالى أمام السلطان اذا تخاذل عن تنفيذ الأوامر . وقد أشار هؤلاء على السلطان بأن الدولة اذا تأخرت في مهاجمة الامام فإن الأخير سيهاجم المناطق الخاضعة للدولة ويستولى على ولاية اليمن بأسرها وتزول عنها السيادة العثمانية (٤) .

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) على طريف الأعظمي : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٣) Midhat, Ali Haydar : Midhat Pasha, p. 51.

(٤) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وازاء هذا الموقف اضطر الوالى عزيز باشا - اثباتا لحسن نيته وإخلاصه وسلامة موقفه تجاه السلطان - أن يوجه قوة عثمانية كبيرة يقودها القائد العثماني حسين خيرى لمحاربة الامام الزيدى فى شمال اليمن ، حيث نشبت معركة عنيفة فى جبال « عيال يزيد » هزم فيها الاتراك وانسحبوا الى عمران بعد أن هزمت قواتهم بخسائر فادحة . وقد زعم بعض المأمورين العسكريين أن هزيمة الترك ترجع الى أن الشيخ عبد الله بن أحمد الضلعى الذى كان يمثل « ناصحا مع الدولة » - وكان من أعضاء مجلس إدارة الولاية ومنحته الدولة مرتبة باشا - لم يتم بتوجيه النصيح للأتراك بما يساعدهم على إحراز النصر على قوات الامام الزيدى . وكان هدفهم من ذلك أن يوغروا صدر الوالى عزيز باشا ضد هذا الشيخ اليمنى بل ضد اليمنيين جميعهم ليضعفوا من مركز الوالى نفسه بعد أن كان يحظى بشعبية قربنه من اليمنيين وقربتهم اليه . كما أنهم تمكنوا أن يحرضوا خلفه الوالى عثمان باشا الذى تولى أمر اليمن فى سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) على تنحية عبد الله باشا الضلعى عن المهام التى كان يقوم بها فى خدمة الولاية . بل أن الأمر بلغ بهم الى إجبار الوالى على أن يطلب من الباب العالى إقصاء الضلعى عن اليمن ، وقد أرسل الوالى برقية الى السلطان بضرورة إقصاء الضلعى مع تحديد محل المنفى . وجاء أمر السلطان بنفى الضلعى الى عكا دون إجراء تحقيق يظهر براءة مباحته . وقد قام الوالى باستدعاء الشيخ عبد الله الضلعى ووبخه غاية التوبيخ وبالغ فى اهائته ، ثم أمر (بلكا) (١) من العساكر التركية بالقبض عليه وحبسه فى أحد معسكرات الجند ، كما أمرهم بمهاجمة بيته ومصادرة أمواله . فتوجهوا تحت إمرة أحمد رشدى الى بلدة القريب من عمران من جهة الشرق ونهبوا أملاك الضلعى وخربوا دياره ثم رحلوه منفيا الى مدينة عكا (٢) . ولا شك أن هذه الحادثة تعبر عن فساد الأسلوب الذى كان يتبعه بعض المأمورين الأتراك فى معاملة أبناء اليمن مما أوجر صدور اليمنيين ضد الإدارة العثمانية . ومن المعروف أن الدولة العثمانية إبان نهاية عهدها أصيبت بداء الرشوة الذى تغشى بين رجالها فى عاصمة الدولة وفى سائر الولايات التابعة لها . وقد عانت اليمن من هذا الداء فى أثناء خضوعها للحكم العثماني مما كان سببا فى اذكاء روح الكراهية والبغض للأتراك لدى اليمنيين . وإذا كان بعض الولاة العثمانيين أمثال عزيز باشا لم يقبلوا الرشوة ومنعوا الموظفين الأتراك من الارتشاء فإن كثيرين من الولاة الأتراك قبلوا الرشوة وأذعنوا لرغبة الموظفين الترك فى الاستحصال عليها ، لأن هذا الداء كان كامنا فى صدورهم قبل مجيئهم الى اليمن ، حيث تضعف الرقابة عليهم ، ويزداد تسلطهم على رعايا الدولة . وقد سلك هؤلاء الموظفون طرقا ملتوية وأساليب معوجة

(١) (بلكا) يضم الباء وضم اللام . كلمة تركية معناها طائفة من الجند تبلغ نحو ثلاثة .

(٢) الواسع : المصدر السابق . ج ٢ . ص ٤٦٤ .

يكن فيها المكر والدهاء لتحقيق أغراضهم في الارتشاء والاستحواذ على أكبر قدر من الثروة من هذا السبيل .

وقد حدث عقب تولية عثمان باشا ولاية اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥هـ) أن حرضه المأمورون الترك على الكتابة إلى جميع مشايخ البلاد من تمر وعسير والحديدة وسائر الأفضية التابعة للولاية مستدعيا إياهم للحضور إليه في صنعاء . وفي الوقت نفسه أشاع المأمورون أن الوالي أراد استدعاء المشايخ اليمنيين إلى صنعاء لترحيلهم إلى السبأ العالي ضمانا لقرار الأمن في أرجاء الولاية (١) . وما كاد هذا الخبر يصل إلى مسامع المشايخ والرؤساء اليمنيين حتى هلعت قلوبهم خوفا ، ولجأوا إلى وساطة القائمين والمتصرفين وغيرهم من المأمورين الترك لكي يعطوا الوالي قدرا من الدراهم على أن يكف عنهم طلب الاستدعاء . ويعتذر لهم لدى السلطان العثماني . وبهذا الدهاء جمع المأمورون للوالي التركي ألوفاً من الريالات ، وكانت تلك إحدى أساليبهم لاستنزاف أموال الشعب اليمني .

ولا شك أن من بين اليمنيين من لم تنطلي عليه أساليب الترك ودهاؤهم وأصر في شجاعة على عدم الانصياع للأوامر التركية التعسفية . ومن بين هؤلاء القاضي يحيى المجاهد مفتي مدينة تمر الذي تعاون مع المعتدلين من الولاة العثمانيين حتى قال عن نفسه : « لو خدمت الله تعالى بخدمتي للترك كبلغت بها درجة عيسى ابن مريم عليه السلام ، ولكن الدولة لم ترع معروفاً » وقد رفض هذا الشيخ أن يلبي مطلب الوالي بالحضور لمقابلته في صنعاء ، كما أبى أن يقدم رشوة للوالي أو للموظفين الأتراك على غرار ما فعل غيرهم من مشايخ اليمن على الرغم مما كان يمتلكه من ثروة طائلة . بل إنه لم يعبأ بتهديد المتصرف الذي وصل إلى تمر وأشار عليه « أن يدفع إليه مالا جسيماً والا لا يلومن إلا نفسه » (٢) .

وقد بلغ تعسف الأتراك في تصرفهم إزاء هذا اليمني الحر ، الذي أبى أن يدفع الرشوة ولم يعبأ بتهديد الإدارة التركية ، أن أحاط العساكر الترك بمنزله ذات ليلة ، وقبضوا عليه ، وصادروا أمواله ، ثم ألغوا به في غياهب السجن دون مراعاة لخدماته السابقة للدولة ، ولا احتراماً لمكانته بين قومه أصحاب البلاد .

وهلل القاضي يحيى المجاهد في السجن حتى صدر الأمر من عاصمة الولاية بإطلاق سراحه بعد أن تحقق للأتراك الغرض المقصود بسلب أمواله . ولم يكد

(١) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ . ص ٢٦٢ .

(٢) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ . ص ٢٦٣ .

يخرج القاضي يحيى من سجنه حتى أرسل برقية الى السلطان العثماني بوساطة صديق له في عدن - مستغيثا بعدائه - فصدرت « الإرادة السنية » بإرساله الى السلطان ، وعزل متصرف تعز ، واجراء محاكمة لدى الباب العالي لمجازاة المسئول عن اضطهاد القاضي يحيى . وقد أسقط في يد الوالي عندما علم بما حدث وخشى أن يثير القاضي يحيى السلطان العثماني ضده ، فحاول التوسط من جهته بين متصرف تعز والقاضي يحيى بما يرضى الأخير ، لأن الوالي كان في حقيقة الأمر هو الذي أصدر أوامره للمتصرف فكان مسئولاً عن تصرفه . كما أن بعض اليمنيين حاولوا التوسط لتهدئة الموقف ، ومن بينهم رئيس العلماء أحمد بن محمد الكيسى ، وعبد الرحمن بن أحمد المجاهد ، وأخوه علي بن أحمد المجاهد ، وطلبوا جميعاً من القاضي يحيى أن يصفح عن المتصرف وسوف يرد اليه جميع ما أخذ من بيته . غير أن القاضي يحيى امتنع عن قبول وساطتهم وتمسك بالمحاكمة لدى السلطان العثماني (١) .

وإذا تمسك القاضي يحيى المجاهد بحقه في المحاكمة لدى الباب العالي ، فقد رأى الوالي العثماني عثمان باشا بكمه ودهائه أن يجمع أمراء العسكر الأتراك وأوصى اليهم بكتابة مضبطة - صادق عليها مجلس إدارة الولاية - وبعثوا بها الى السلطان ، وقد أوضحوا فيها ضرورة إبعاد القاضي يحيى المجاهد عن اليمن ، وأكدوا أن دعواه ضد متصرف تعز ليس لها أساس من الصحة . وقد فعلت هذه المضبطة فعلها لدى الباب العالي ، حتى أن القاضي يحيى المجاهد ما إن وصل الى استانبول حتى خصص له السلطان ما يكفي معاشه وأبقاء ينتظر اجراء أى تحقيق أو محاكمة مدة ثلاث سنوات كاملة دون جدوى حتى أياسته الماطلة عن أمل الحصول على حقه . بل إن القاضي يحيى عندما طلب من السلطان السماح له بالعودة الى اليمن رفض طلبه ، فبقى مهموماً محسوراً حتى توفي في عاصمة الدولة (٢) .

وهكذا كان أسلوب بعض الولاة والموظفين العثمانيين في معاملة أحرار اليمن وغيرهم من رعايا الولايات العثمانية في ذلك الوقت . ولا شك أن الدولة العثمانية لو أصغت السمع للأحرار أمثال القاضي يحيى المجاهد اليمنى ، الذى أخلص في خدمتها والذى أبى أن تكون الرشوة أسلوباً يتعامل به حكامها ، والذى كان يأمل في عدالة سلطانها ، فانتكس أمره ، ومات منفياً عن أهله ووطنه - أقول لو استمعت الدولة العثمانية لمثل هذا (المجاهد) وحاولت أن تتفادى أخطاء رجالها وسياساتهم الفاسدة في حكم الولايات ، لكان قد قدر لحكمها هناك البقاء

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

والاستقرار . غير أن عوامل الانهيار كانت قد تمكنت من الدولة العثمانية نفسها لتفقدوها إلى نهايتها المحتومة .

وإذا كنا نجد في تاريخ اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني بعض الولاة الأتراك الذين حاولوا إصلاح أمور الولاية ومنعوا الموظفين الأتراك من الظلم والارتشاء ، فإن هؤلاء الولاة المصلحين كانوا قلة ، كما أن الموظفين الأتراك في الولاية حققوا عليهم وحاولوا التخلص منهم لينطلقوا في استغلال اليمنيين واستنزاف أموالهم والتحكم في مقدراتهم ، مما كان لا يتيح للولاة المصلحين فرصة مواصلة الإصلاح .

وكان من بين هؤلاء المصلحين من العثمانيين الوالي عثمان نوري باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) فكثر في عهده الخيرات ، وحدأت الفتن والثورات . وضغط على المأمورين بعدم الارتشاء ، مما كان سبباً في عداوتهم له وحقدهم عليه ، فأخذوا يتآمرون للتخلص منه . وقد انتهوا إلى رفع مضبطة إلى الباب العالي بعدم صلاحية عثمان نوري باشا لمنصب الولاية ، وأن أحوال البلاد قد تدهورت نتيجة لسوء إدارته . وقد استجاب الباب العالي لمطلب المأمورين وأرسل برقية تحمل أوامره بعزل الوالي عثمان نوري باشا عن ولاية اليمن . ورغم المحاولات التي بذلها هذا الوالي للدفاع عن نفسه ، كما أنه أرسل قومندان الحديدة إلى الباب العالي لتبرئة ساحته ودحض مزاعم المأمورين الأتراك وأظهار حقيقة أغراضهم ، فإن السلطان أبي أن يعيد عثمان نوري باشا إلى ولاية اليمن حتى لا تتجدد المشاحنات بينه وبين المأمورين هناك ، وأعاضه عن ذلك بتعيينه والياً في مكة .

وقد استاء اليمنيون من تنحية عثمان نوري باشا الذي قال عنه مؤرخهم الواسعي « لم يأت وال في اليمن مثله » (١) ، وذلك لسيرته الطيبة وحسن إدارته لشئون البلاد . ورغم ما اعتاده الولاة الأتراك في اليمن من الظهور بمظهر الأبهة والعظمة أمام أهالي البلاد حتى يشعروهم بتمييزهم عنهم وعلو مكانتهم ، فكان مركب الوالي من بيته إلى مقر الحكومة يتقدمه عدد من الحيازة بيتاً يركب الوالي عرباً يحيط بها حرسه الخاص ، مما كان يتعدى على أحد من الأهالي الوصول إليه بشكوى أو مظلمة ، فإن بعض الولاة الأتراك أمثال عثمان نوري باشا خرجوا على هذا التقليد ، وتمسكوا بروح التواضع والتقرب من الأهالي . وقد ذكر الواسعي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ من ٣٦٥ .

أن عثمان نورى باشا « كان يتصدق بجميع معاشه وكان يطلع من بئر العزب الى الحكومة ماشيا ومعه جاويش والياور ، ونادرا يركب فوق بغلة » (١) .

وقد خلف عثمان نورى باشا على ولاية اليمن الوالى اسماعيل حقى باشا فى سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) وكان قد تولى هذا المنصب قبل ذلك فى سنة ١٨٧٨ فكان على دراية بشئون الولاية . وقد توفى فى هذه السنة الامام الزيدى الهادى شرف الدين فى مدينة صنعاء وتولى من بعده الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين والد الامام يحيى الذى تم فى عهده خروج الأتراك نهائيا من اليمن . وقد ظل اسماعيل حقى باشا واليا لليمن العثمانية حتى أصابه المرض وتوفى بمدينة صنعاء ودفن فيها بأزاء جامع البكرية (٢) .

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٨٩١ :

حاولت الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر أن تحتفظ بملكاتها فى شبه الجزيرة العربية وخاصة فى الحجاز حيث كان الحجاج يجتمعون سنويا من أرجاء العالم ويسمعون اسم السلطان عبد الحميد يدعى له يوميا فى مكة ويرون الأتراك أمامهم قوة حاكمة ، فكان ذلك يرفع من مكانة الخليفة العثمانى فى العالم الاسلامى كله ، ويضخم من نفوذه أيضا أمام الدول الأوروبية - على أن نفوذ العثمانيين فى الحجاز لم يكن مستقرا تمام الاستقرار - كما كان الحال أيضا فى بقية ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة - فعلى الرغم من المعونات التى كانت تقدمها الحكومة العثمانية للحجاز فاتها كانت تخشى من أشراف مكة الذين ينحدرون من نسل النبی أن يحاولوا تنصيب أحدهم خليفة للمسلمين . وقد يساعدتهم فى ذلك بدو الحجاز لاتحادهم معهم فى العقيدة ، بل قد يساعدتهم فى ذلك العسيريون وأهالى بقية أجزاء اليمن . وقد كان النفوذ العثمانى فى عسير نفوذا اسميا ، وإن كان خروج العسيريين على الحكم العثمانى هناك ليس من الخطورة بحيث يابه له الأتراك مادام ذلك محصورا داخل حدود عسير ولم يصل الى الحجاز (٣) .

أما قيام ثورة ناجحة فى اليمن ضد الحكم العثمانى فانه كان لا يعنى بالنسبة للأتراك فقد الجزء الجنوبى من ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة العربية فحسب ، بل قد يعنى كذلك احتمال فقدهم للحجاز ، وبالتالي سقوط المركز الممتاز الذى يتمتع

(١) الواسعى : المصدر نفسه والمصنفه .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٦ .

Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, pp. 92-93.

به. السلطان العثماني بين مسلمي العالم (١) . ولهذا حرص الأتراك العثمانيون على بقائهم في اليمن وعلى اتباعهم سياسة الحكم المركزي في إدارة شئون هذه الولاية حرصا على احكام قبضتهم على مقدراتها . غير أن هذه السياسة المركزية اصطدمت بطبيعة الشعب اليمني الذي يقوم في أساسه على النظام القبلي ، والذي لم تستطع الامامة الزيدية بتاريخها الطويل أن توجد وحدة سياسية متكاملة بين صفوفه الا في فترات قصيرة متقطعة .

وقد ثار اليمنيون ضد الأتراك عندما فرضوا عليهم سياستهم المركزية وكادوا يفقدونهم استقلالهم القبلي الذي اعتادوه منذ آلاف السنين ، حتى صارت كلمة الاستقلال هي التي تحرك مشاعرهم . وعلى الرغم من أن اليمنيين لم يكرهوا تبعية الدولة العثمانية ، فانهم كانوا يشترطون أن تتركهم الدولة يتمتعون باستقلالهم الذاتي (٢) وخاصة في شئونهم الداخلية .

ولا شك أن سياسة الأتراك المركزية هذه كانت في حاجة الى دولة قوية فنية قادرة على وضع سياستها موضع التنفيذ ، خاصة في أرض اليمن التي كان بعدما عن عاصمة الدولة الى جانب طبيعتها الوعرة ، وما انطبع عليه رجال قبائلها من شدة المراس وقوة التحمل ، لهذا أكبر العقبات التي واجهت الحكم العثماني في اليمن بأسلوبه المركزي الذي لم يعتده اليمنيون فاستنكروه ولفظوه . هذا في الوقت الذي أخذت فيه عوامل الانهيار من فساد واستبداد وتدخل أجنبي ، تفت في عضد الدولة وتجعلها تضعف من أن تدعم قواتها في الولايات التابعة لها ، وخاصة في ولاية اليمن النائية التي تقع في أقصى حدودها الجنوبية . فكان يصعب على الأتراك هناك أن يواجهوا سكان الجبال من اليمنيين الذين اعتادوا العيش فوق قممها الشاهقة ، وانفردوا بمعرفة ممراتها . وبالمقدرة على اختراقها تحت الظروف المناخية المختلفة ، الأمر الذي كان يفرق مقدرة الجيوش النظامية التركية - وحتى في تهامة حيث تقل نسبيا صعوبة التحرك في سهولها القاحلة الى جانب وجود مركز إداري وعسكري منظم للأتراك فيها ، فإن ثورات القبائل اليمنية هناك كانت أشد قسوة وضراوة . هذا فضلا عما تعرض له الأتراك في تهامة من صعوبات أهمها ندرة موارد المياه ، والمناخ الحار القاسي الذي لم يعتده أبناء الأناضول (٣) .

وقد حاول الأئمة الزيديون أن يكتسبوا لأنفسهم تأييدا شعبيا ومكانة سياسية على حساب تمرد القبائل اليمنية ضد الأتراك العثمانيين . فالامام

Harris, w.B. : Ibid., p. 94.

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 73.

Bury, G.W. : Op. Cit., p. 35.

(١)

(٢)

(٣)

المنصور بالله محمد بن يحيى محمد بن اسماعيل حميد الدين الذي بويع بالامامة بعد وفاة سلفه الامام شرف الدين - « بالاجماع لان العلماء لم يجتوا من يصلح للامامة غيره ٠٠٠٠ وكان في صنعاء فخرج منها لانهم (أي العلماء) ذكروا له أن أمر بيعته قد اشتهر ويخشى عليه من الأتراك » (١) - ويبدو أن رجال القبائل اليمنية الذين بايعوه بالامامة في سنة ١٨٩٠ (ذي القعدة ١٣٠٧ هـ) قد « تفرسوا في دعوته الفرج عما قد حل بهم من ولاة العجم (الأتراك) من الموج » (٢) . فاليمينيون النفوا حول هذا الامام الذي سبق أن تعرض لاضطهاد الأتراك عندما اعتقلوه في عهد الرائي مصطفى عاصم باشا مع زمرة من العلماء اليمينيين لانتمائهم حينذاك للامام المتوكل محسن بن أحمد - ذلك لانهم راوا أنه كان يشاركهم كراهيتهم للأتراك ويحثهم على الثورة ضد الإدارة العثمانية .

انتقل الامام المنصور من صنعاء الى صعدة مركز الامامة الزيدية في اليمن حيث اجتمع حوله العلماء والأعيان وبايعوه . وقد استحوذ المنصور على ما كان قد جمعه سلفه الامام شرف الدين « لبيت المال » استعدادا لبدء الحرب ضد الأتراك . وقد انتقل الامام الى جبل الأهنوم في سنة ١٨٩٠ (المحرم سنة ١٣٠٨ هـ) ومن هناك أخذ يوجه دعواته الى أرجاء اليمن لاجتذاب القبائل اليمنية الى محاربة الترك ، وقد أيدته جموع القبائل واستجابت لنداء الحرب . وكان من الطبيعي كما ذكر الجرافى أن يقع خروج الامام المنصور من صنعاء وتحريض القبائل اليمنية على محاربة الأتراك « وقع الصاعقة على رجال الدولة ، وذلك لما له (للامام المنصور) من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم ، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضبط الأتراك لذلك سرعان ما التفت حول الامام ، مما أدى الى اتجاه القبائل الى محاصرة صنعاء في سنة ١٨٩١ (١٣٠٩ هـ) » (٣) ، بعد أن سيطروا على حصن « ظفير حجة ، ومسور والشرف ، ويريم ، وذمار وحفاش ، وملحان والروضة ، وغيرها من جهات صنعاء » .

وقد ذكر الواسعى في تاريخه أن الامام المنصور كان بينه وبين الولاة الأتراك في اليمن أيام امامته « من المعارك والملاحم ما ملأ الدفاتر وانقلب المحابر وما من قبيلة ولا بلاد من الزيدية في اليمن الا وله فيها معركة ، وحاصر صنعاء مرتين وأسر من الأتراك مرارا ، وقصدوه الى محطته المعروفة « بقفلة عذر » من

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المختلط من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) حسين بن أحمد المرعى : بلوغ المرام في شرح مسك الختام ليعن تول ملك الين من ملك وامام ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

بلاد حاشد مرتين في جموع تملأ الغياض والقفار وآلات ترتفع لرؤيتها
الأبصار ، (١) -

وقبل أن يحاصر الامام المنصور مدينة صنعاء . قام بمحاربة الأتراك في
بلاد الشرف في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) حيث تمكن من هزيمتهم ، وقتل قائد
الحامية التركية هناك وكان يدعى محمد عارف . وكان لهذه المعركة أسوأ الأثر
لدى الأتراك العثمانيين في اليمن في ذلك الوقت (٢) .

كما أن قبائل همدان ثارت في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) بزعامة الشيخ
يحيى بن يحيى دوة ضد الأتراك العثمانيين ، فصدرت الأوامر من صنعاء لاختاد
ثورتهم . فتوجه القائد العثماني على باشا يرافقه السيد محمد بن علي الشويح
شيخ قبائل ضلاع الى قاع المنقبة حيث التحموا مع قبائل همدان التي كان يقودها
السيد أحمد بن محمد الشرعي الحسني ومعه جموع كثيرة من القبائل اليمنية .
وقد نشب بين الفريقين قتال عنيف ، وكان ذلك في عهد الوالي العثماني
اسماعيل حقي باشا .

وعقب وفاة الوالي اسماعيل حقي باشا في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) ثارت
القبائل اليمنية ضد الأتراك في معظم أرجاء اليمن ، وبخاصة في بلاد البستان
وهي مخلاف كبير يقع غربي مدينة صنعاء ويجاور آنسي والحيمة وحمدان
وسنحان ، وقام اليمنيون هناك بانتزاع أسلاك البرق وأعمدته ، كما نهبوا
البريد الوارد من الأستانة الى صنعاء عاصمة الولاية (٣) . وقد سبقت هذه
المناوشات عملية محاصرة صنعاء التي تمت بعد أن انهزم الأتراك وتراجعوا أمام
هجمات القبائل اليمنية في المواقع المشار إليها .

وقد اتجهت القبائل اليمنية الى محاصرة صنعاء في أوائل سنة ١٨٩٢
(١٣٠٩ هـ) ونشب قتال عنيف بين جموع القبائل والأتراك في منطقة عصر
الواقعة في غرب صنعاء . وقد تراجع الأتراك مهزومين حتى دخلوا الى باب
« قاع اليهود » في غرب صنعاء ، وأغلقت جميع أبواب المدينة وسيطر الخوف
على أهلها وعلى الأتراك المحصورين فيها . وبعد أيام من محاصرة صنعاء دار قتال
عنيف بين القبائل اليمنية والأتراك بالقرب من جبل تقم . كما حدث قتال آخر
في جنوب صنعاء فوق أماكن القبور . وكانت القبائل اليمنية مسلحة بالبنادق
القديمة قريبة المدى ، وإن كان رصاصها قد أصاب منازل المدينة . وكان الأتراك
قد تحصنوا بالقصر حيث مقر الحكومة العثمانية وحول سور صنعاء ، ومن
هناك أخذوا يطلقون نيران بنادقهم على القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وذكر
الواسعي في تاريخه : « فما تسمع أصوات الرصاص من كثرتها الا كالرعود

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٣) الواسعي : المصدر نفسه والمصلحة .

القاصفة ، ولوامع البارود فى جوف الليل كالبراق الخاطفة . وبهذه المحاصرة لصنعاء عظمت الشدة ، وغلت الأسعار ، وفر الضعفاء من أهل صنعاء « (١) » وقد ازداد تجمع القبائل حول صنعاء يوما بعد الآخر ، كما حاصرت القبائل اليمنية جميع مراكز الترك فى اليمن كذمار ويرييم وعمران وحجة والطويلة وتعز واب وغيرها وسيطر الامام على معظم المعازل التركية ، وهكذا اجتاحت ثورة القبائل أرجاء اليمن .

وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء وتعز واستمر محكما لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها القوات التركية المحصورة فى التخلص من القبائل المحاصرة . وبعد جروب قاسية بين الطرفين خفت وطأة الحصار ، على الرغم من أن بعض الحاميات التركية الضعيفة استسلمت لرجال القبائل (٢) . ولا شك أن حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية واندحار رجال القبائل لكثير من دور الحكومة ، والقائهم القبض على كثير من المديرين وكبار الموظفين الأتراك وارسالهم أسرى الى الامام الزيدى ، ليشكل لنا كل هذا صورة واضحة المعالم لحالة الاضطراب والفوضى التى تعرض لها الحكم العثماني فى اليمن نتيجة للسياسة التى اتبعها العثمانيون هناك ، مما أسقط هيبتهم لدى اليمنيين ، وزلزل دعائم الحكم العثماني فى تلك البلاد .

ويستعرض الواسعي أسباب ثورة شعب اليمن ضد الأتراك العثمانيين ، وهو يعبر بذلك عن رأي عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص فيقول انها كانت ترجع الى « شدة الظلم ، واستحلال الحرمات ، وترك ما أمر الله به من الواجبات وارتكاب المعاصي والفجور ، وظهور البغي وشرب الخمر » (٣) وكانت تصرفات الأتراك هذه مخالفة للقيم الدينية التى اعتادها اليمنيون والتى كان الأئمة الزيديون يستغلونها لاثارة اليمتين ضد الأتراك ليستعيد الأئمة نفوذهم السليب ، ولا شك أن بعض الأتراك كانوا يمارسون هذه الأفعال الشائنة فى المجتمعات الأوربية والتى اكتسبوها نتيجة لجوارهم لتلك المجتمعات ، دون مراعاة لمشاعر اليمنيين ودون اهتمام لما قد يستغله الأئمة لاثار استنكار اليمنيين لأفعالهم .

على أن هناك أسبابا أخرى ذكرها الواسعي وأهمها سوء الادارة التركية فى اليمن فيقول : « وكان القائمقام أو غيره من المأمورين اذا خرج لاي قضاء أو ناحية لأخذ الأهشار أخذ ما قدر على تحصيله لنفسه ولم يساعد على كتب سند ما أخذ منهم ثم يرجع للحكومة ويقول لم يدفعوا شيئا ، ثم تأمر الحكومة بنهبهم وخراب بيوتهم واحراقها ، واذا وصلت العسكر الأتراك الى قرية تعدت

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

على عرض الحريم » (١) . فالواسعي يوضح أسلوب الأتراك في جمع الضرائب بالقوة والضغط الى جانب جشع الموظفين الأتراك ومحاولتهم الاستئثار بأموال الضرائب لأنفسهم وتحريض الحكومة التركية ضد الأهالي . ويؤيد هذا الرأي الكاتب الأوربي هاريس «Harris» الذي قام بزيارة اليمن في أثناء الثورة في سنة ١٨٩٢ بقوله : « ان تفكير الموظف التركي ينصب على كيفية الاثراء خلال شهر أو اثنين ، وعلى أسلوب العمل في ادارته الذي يحقق له هذه الغاية قبل اعتزاله ، كما كان منطقهم « ماذا ستكون نتيجة سياستي . أنا لا يهمنى . . هذا لا يهمنى على الاطلاق » (٢) . فالموظفون الترك لم يكن معظمهم يؤمنون بأنهم يقومون بعمل وطني لصالح دولتهم ، بل كانوا يشعرون أن اليمن منفي لهم وابعاد ، وكان يغذى شعورهم هذا الصعوبات الجمة التي كانوا يواجهونها من الطبيعة اليمنية أو من اليمانيين أنفسهم على السواء .

على أن ثورة اليمن ضد الأتراك لم تكن عملاً مفاجئاً ، بل ان أحداثا كثيرة سبقتها عيسرت للأتراك عن استياء اليمانيين من حكمهم ومن سوء اداوتهم واستبدادهم . وكان من الممكن لدولة أخرى أن تتدارك أخطأها وتعديل عن سياستها لتفادى نشوب الثورة ، غير أن الأتراك لم يتنبهوا لذلك أو لعلمهم لم يهتموا بذلك ، رغم التجاء اليمانيين مرارا للإدارة التركية من صنعاء والأستانة على السواء لتعديل أسلوب الحكم العثماني في اليمن . وعندما أهمل الرجاء لم يجد اليمانيون بدا من مواجهة العنف بالعنف ، والظلم بالانتقام ، فكانت الأمور دائما تنحدر الى ما هو أسوأ . وقد حدث أن نشب نزاع بين حاكم ذمار التركي محمد رشدي باشا وبين أحد رؤساء القبائل اليمنية التي تعيش على مقربة من صفه المدينة ، بشأن الضرائب التي فرضها الحاكم على القبيلة والتي أضرت على تحصيلها . وقد هدد الحاكم شيخ القبيلة مما اضطر الأخير الى الفرار بعد أن أقسم على الانتقام . وبينما كان رشدي باشا في مهمة خارج المدينة هاجمت القبيلة المذكورة منزله وقتلت بنيران بنادقها جميع أفراد أسرته وخدمه البالغ عددهم أحد عشر شخصا (٣) .

وما أن علم رشدي باشا بذلك حتى عاد بأقصى سرعة الى دمار وتمكن بمساعدة القوات التركية في المدينة من إبادة كل أفراد القبيلة التي انتقم منة . وقد أقام رشدي مسجدا وضريحا للذين قتلوا من عائلته وزينه بالسناثر الحربية المعلقة في داخله . وعندما استولى اليمانيون على ذمار في نوفمبر سنة ١٨٩٢ نهوا ذلك الضريح والمسجد وسرقوا ما فيهما من كنوز ، وقد رأها « هاريس » على هذه الحال عندما قام بزيارة المدينة عقب استيلاء الترك عليها في

(١) الراسي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٢ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. 96.

(٢)

Harris, W.B. : Op. cit., p. 96.

(٣)

نهاية شهر يناير سنة ١٨٩٣ فهذه القصة توضح مثالا لما ترتب على سياسة الارهاب والضغط التي اتبعها الأتراك في اليمن لاستنزاف قرواته وبلد حزائن الأستانة ، ثم لدفع نفقات الجند والموظفين ، جانب الاسراف والتبذير والانفاق على ملذات الرسميين من الأتراك الغافلين عن مجريات الأمور في امبراطوريتهم الشاسعة .

بل ان رشدي باشا بعد ذلك اشترك في احدى الحملات المكونة من ٤٠٠ جندي ، للمساعدة في تحصيل الضرائب بالقوة من « بني مروان » القاطنين في شرق مدينة اللحية ، وذلك بناء على طلب حاكم المدينة التركي . غير أن هذه الحملة انتهت بالفشل اذ فاجأها قوة من رجال القبائل اليمنية قبل أن تصل الى قلعة الأمان وكان رشدي باشا نفسه من بين القتلى . وقد أشيع في ذلك الوقت أن قبائل عسير في شمال اليمن قامت بالثورة ضد الأتراك العثمانيين هناك وكان من الطبيعي أن تتسرب أخبار الثورة الى بقية أرجاء اليمن مما شجع القبائل اليمنية الأخرى على التمرد ، والاتفاق حول الامام الزيدى لمواجهة الأتراك ومحاولة طردهم من اليمن (١) . وقد وجد رجال القبائل أنفسهم في عهد الاحتلال التركي تحت ضغط الموظفين ومحلى الضرائب الأتراك ، مما جعلهم يتوقون للمودة لحياة الاستقلال .

ولا شك أن الاختلافات العقائدية كان لها دورها في تعميق الهوة بين الأتراك العثمانيين السنيين وبين اليمنيين من أتباع المذهب الزيدى بصفة خاصة . ويستعرض الواسعي عداء الأتراك المذهبي لأهل اليمن من الزيديين فيقول : « ويتظاهر المأمورون بأن أهل اليمن أشقياء ومذهبيهم زيدية ، ولا كان الأتراك عجباً لا يفهمون ما هو الزيدى ، وأنه مذهب من جملة المذاهب ، بل امام هذا المذهب الامام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن الامام علي بن أبي طالب ، ونحن المأمورون باتباع هديه وعثرته ، ظن الأتراك لجهلهم أنهم خارجون عن الاسلام ، مع أن أكثر الأتراك لا يصلون ، وبعض عقلائهم وقد يرى ما عليه أهل اليمن من الدين والصلاح والمحافظة على الصلوات ، واقامة الجمع والجماعات ، وتدريس العلم ، وهجرهم المعاصي والمنكرات ، يستغرب ما تعاملهم الحكومة من الشدة والقسوة ، وصجرت الحكومة التركية العمل بالشريعة واقامة الحدود ، وركنت على قوانين باطلة وأهواء عاطلة ، واعتمدت على قوة شمسيتها وبأسها » (٢) . ويبدو واضحاً أن الواسعي يمثل وجهة النظر الزيدية التي كان يتزعمها الامام الزيدى بحكم مركزه الروحي ليستعيد نفوذه السليب فكان يحرص على اظهار الأتراك بمظهر الخارجين عن الدين غير المطبقين للشريعة الاسلامية

Harris, W.B. : Ibid., pp. 99-100.

(١)

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٧٢ .

مما كان يثير مشاعر القبائل ضدّهم رغم اعتناق الجانبين للإسلام . على أن عداء الأتراك للزُيَديين لم يكن نابعاً من الوجهة العقائدية بل كان أساسه سياسياً صرفاً ، لأن الإمامة الزيدية وأتباعها في اليمن شكلوا جبهة سياسية معادية للأتراك . فالإمامة كانت التنظيم السياسي الوحيد الذي واجهه الأتراك في اليمن والذي شكل خطراً على وجودهم فيها ، فحرصوا على معاداته وتفتيت قوته ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

وبعد مضي أسبوعين من محاصرة صنعاء في خريف سنة ١٨٩٢ (محرم سنة ١٣٠٩ هـ) نشب قتال عنيف بين اليمنيين والأتراك في قرية (الجرداء) الواقعة في جنوب صنعاء ، بعد أن خدع اليمنيون الأتراك بأن أوقفوا إطلاق نيران بنادقهم وجعلوا القرية تبدو ساكنة هادئة ، فأورسوا للأتراك إن سكانها قد هربوا انبذاً لأرواحهم بعد أن أكثر الترك من رمي القرية بنيران بنادقهم ومدافعهم . وقد وقع الأتراك في هذا الكمين ، وكان يقودهم في هذا الموقع على باشا التركي يعاونه عدد من مشايخ اليمن الذين انحازوا للأتراك أمثال عبد الوهاب بن راجع ورئيس « أرحب » ، ومقبل بن يحيى أبو فارح رئيس « حاشد » ، ومقبل دغيش رئيس « بنى الحارث » ، والسيد محمد الشويح رئيس « ضلاع » ، والشيخ علي بن محمد البليل رئيس صنعاء . وقد رأوا جميعاً أن يهجم الترك على القرية لينتهبوا كل ما فيها بينما كان اليمنيون الثائرون كامنين هنالك بقيادة السيد محمد ابن الامام المتوكل محسن في انتظار وصول الأتراك . وما كاد الترك يصلون إلى القرية حتى انقض اليمنيون عليهم ، وأعملوا فيهم السلاح من السيوف والمسدس والخناجر التي يطلق عليها اليمنيون (الجنابي) . وكانت مذبحة شنيعة قتل فيها عدد كبير من الأتراك ، ولم يتمكن سوى قليل منهم من الفرار إلى صنعاء وقد امتلأت قلوبهم بالخوف والفرح . ثم اتجه اليمنيون بعد ذلك إلى احكام حصارهم حول صنعاء ، وكانت تعج بالجنود العثمانيين الذين قاسوا الأمرين من الحصار المضروب حول المدينة (١) .

وقد حاول الأتراك المحصورون في صنعاء فك هذا الحصار فوجهوا جزءاً من قواتهم إلى المنطقة الواقعة في شمال المدينة ، غير أن القبائل اليمنية تغلبت عليهم فولوا الأدبار إلى صنعاء . بل إن القبائل تبعتهم حتى منطقة شعوب ، واستمر القتال حول المدينة ليلاً ونهاراً . وقد بلغ عدد رجال القبائل المحاصرين لصنعاء سبعين ألف مقاتل من مختلف القبائل اليمنية ، وخاصة قبائل حاشد وبكيل وذى حصه وذى حسين ومرتط ، وقد عرفت جميعها بشدة اليأس وكراهيتها وبغضها للأتراك العثمانيين . وقد قام رجال القبائل المحاصرة بصنع سلال طويلة من شجر الجوز لتمكنهم من تسلق سور صنعاء ، وقد استعملوا

(١) الراسي - المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٣ .

هذه السلالم في محاولات الهجوم على المدينة واقتحامها (١) . هذا في الوقت الذي كانت فيه القوات العثمانية في صنعاء في حالة يرثى لها ، فقد كانت ملابسهم رثة ، وتغذيتهم سيئة ، وقد هزلت أجسامهم من المرض ، وكانت مساكنهم غير صحية ، كما كانوا نادراً ما يتقاضون مرتباتهم (٢) ، فلم يكن عجباً والحالة هذه والحصار مضروب حول المدينة أن تحطمت معنوياتهم ، وضعفت مقاومتهم للقبائل اليمينية الفتية الطامعة في سلب صنعاء ونهب ما فيها من ثروات عندما تستبيحها الامامة للقبائل المناصرة لها ضد الترك .

وقد ذاق أهالي صنعاء اليمينيون الذل والهوان في أثناء محاصرة القبائل اليمينية للمدينة . وإذا كان قد قدر لرجال القبائل أن يدخلوا صنعاء منتصرين ، لكافوا قد انتقموا من سكانها اليمينيين اخوانهم وليس من الأتراك العثمانيين فحسب ، لأن رجال القبائل ظنوا أن سكان المدينة قد تواطأوا مع القوات التركية ضدهم . هذا بينما كان الأتراك يعتقدون أن أهالي صنعاء هم المحرضون لـ اخوانهم رجال القبائل اليمينية المتمردة ، وهكذا وقع أهالي صنعاء بين شقي الرحى . ويذكر الواسعي في تاريخه أن أهالي صنعاء كانوا : « يبتهلون الى الله تعالى بالدعاء في المساجد وتلاوة القرآن ، وقراءة يس بصوت واحد بين العشائين في كل ليلة وفي كل مسجد وعقب صلاة الجمعة . وحصل للناس ضيق شديد بالحصار لعدم الطعام ، فمن كان له طاقة وقدر على السير ومعه ما يقوم بمؤنته هو أوعله قعد في صنعاء مع الخوف . وقد باع الناس أموالهم ومتعتهم بثمن رخيص في قيمة قوت لهم ، ومن لم يقدر على الجلوس في صنعاء خرج هو وأهله ووطن أنه يخرج من الظلمات الى النور ، فإذا خرجوا التقاهم القبائل الذين عاثوا في الأرض فسادا وبغوا على امام الحق (يقصد الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين) بغيا وعنادا فيما أمرهم به من تأمين الطرقات وإغاثة الضعفاء والمساكين وإغاثة الملهوف والمكروب من المسافرين ، ارتكبوا أنواع الفضائح ، وأغضبوا الرب تعالى بفعلهم القبائح ، هتكوا الأنفوس والأعراض وتركوا الواجبات وارتكبوا المحرمات كلفا خرج انسان من صنعاء نهبت القبائل وأخذوا ما معه ، وإن وجدوا امرأة هتكوا عرضها » (٣) .

وهكذا كانت حالة أهالي صنعاء اليمينيين في أثناء حصار القبائل اليمينية للمدينة ، بينما الأتراك في داخل صنعاء كانوا على شك وريب منهم مع ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات . فإذا ما حاول بعض أهالي صنعاء

(١) الواسعي : المصدر نفسه والصفحة .

(٢) Harris : W.B. : Op. cit., pp. 102-103.

(٣)

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

الفرار من تلك الحالة السيئة وقعوا فريسة في أيدي رجال القبائل البدو الذين كانوا أقسى عليهم من الأتراك ، لعدائهم المتواصل لسكان المدينة ، واعتقادهم بتعاون أهلها مع العثمانيين ضدهم .

وفي الوقت الذي حاصرت فيه القبائل اليمنية مدينة صنعاء ، تعرضت كذلك مدينة « عمران » للحصار وهي مدينة كبيرة مسورة ، بينما سقطت جميع المدن غير المحصنة في أيدي رجال القبائل اليمنية دون مقاومة تذكر . على أن مدينة مناخة الواقعة على الطريق من المدينة إلى صنعاء حاولت مقاومة القبائل دون جدوى . وقد قام رجال القبائل اليمنية بسجن العساكر الأتراك الذين نجوا من القتل في أثناء عمليات المقاومة في مناخة ، وذمار ، ويريم . أما مدن اب ، وجبل ، وتعز ، الواقعة في جنوب اليمن فقد أعلنت ولاعها وتأييدها للإمام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين . على أن بعض العساكر الأتراك قد انضموا إلى صفوف القبائل وبعضهم آثر التقاعد بعد أن سلم سلاحه . أما الأمرى الأتراك من الشخصيات الهامة فقد أرسلوا إلى الإمام المنصور الذي أحسن استقبالهم وقربهم إليه ، وكان يهدف من وراء ذلك استمالتهم للوقوف إلى جانبه ليحصل على معاونتهم له في الحرب بما لديهم من معلومات حربية هامة . ويذكر « هاريس » أنه لم يسمح إطلاقاً أن العرب عاملوا الأتراك بقسوة بعد أن انتصروا عليهم إلا في حالات استثنائية ، بل أنه رأى العرب يقدمون الكساء والطعام للهابذين من الأتراك ، كما أمدوهم بالأموال التي تمكنهم من الوصول إلى عدن ، أو الفرار بطرق أخرى من حياة الجندية الصعبة (١) .

وعندما اشتدت وطأة المقاومة على الأتراك في اليمن تدفقت البرقيات على الآستانة من المدينة لطلب المساعدة والامدادات العسكرية اللازمة لاختماد الثورة . وكانت المدينة وغيرها من مدن الساحل اليمنى في مأمن من هجمات القبائل التي سيطرت على معظم مدن اليمن الداخلية فيما عدا صنعاء ، وعمران ، وظفار التي تصدت للحصار بعزم وثبات . ويبدو أن ظهور القوات التركية المنظمة كان يؤدي إلى كبت الشعور العدائي والتمرد في مدن الساحل التي كانت بلا شك موالية للثورة وإن كانت تسكنها طبقة من التجار والمواطنين استطاعوا عن طريق صلاتهم الحسنة بالعثمانيين أن يكونوا في مأمن من عدوانهم . وقد حصلت طبقة التجار في المدينة ومدن الساحل على مركز ممتاز لدى رجال الحكومة التركية في الولاية ، وتمكنوا من شراء حق جباية الضرائب في مناطق معينة من الحكومة ، كما تمتعوا بامتياز إعفاء بضائعهم من

Haréls, W.B. : Op. cit., pp. 104-105.

(١)

الضرائب (١) . لهذا فان أفراد هذه الطبقة شكلوا فئة سلبية بعيدة عن الصراع والمقاومة الشعبية ضد العثمانيين ، حفاظا منهم على مصالحهم الخاصة .

ويهمنا أن نعرض وصفا موجزا لمدينة صنعاء قبيل الحصار الذي قامت به القبائل اليمنية في خريف سنة ١٨٩٢ (١٣٠٩ هـ) . فالمدينة تقع في واد فسيح ، وكانت تشكل مثلثا على قسمة الشرقية قلعة ضخمة تسيطر على المدينة ، وكانت صنعاء مقسمة الى ثلاثة أقسام مميزة يفصل كل قسم عن الآخر سور مرتفع وكانت الأقسام الثلاثة محاطة بسور واحد أكثر ارتفاعا . وفي صنعاء كان يوجد المقر الرئيسى لحكومة الولاية العثمانية ، وكان يعيش في المدينة اليمنيون والعثمانيون جنباً الى جنب ، بينما كان هناك حي خاص يقيم فيه اليهود . على أن وجهاء العثمانيين كانوا يعيشون في حي « بير العزب » الذي شيده الأتراك على طراز حديث فكانت تحيط بمعظم منازل حدائق خاصة ، كما وجدت بعض المحلات والمقاهي على جوانب الشوارع التي أقامها الترك في صنعاء . وكانت إحدى الفرق الموسيقية العثمانية تعزف موسيقاها يوما في كل أسبوع أمام مساكن كبار موظفي العثمانيين في الحي المذكور (٢) .

ووصف الرحالة الانجليزى « هاريس » مدينة صنعاء أثناء حصار القبائل اليمنية في سنة ١٨٩١ بقوله ان رجال القبائل كانوا يطلقون نيران بنادقهم على شوارع المدينة من مراكزهم فوق جبل قمم الذي يسيطر على صنعاء سيطرة تامة . غير أنه لم يكن لدى رجال القبائل المحاصرة لصنعاء مدفعية ضاربة ، كما لم تمكنهم جهودهم من الاستيلاء على منفذ يؤدي بهم الى اقتحام المدينة . وقد أطلقت القوات العثمانية المنحصنة في قلعة صنعاء نيران مدافعها بصفة منتظمة على مواقع رجال القبائل المحاصرين للمدينة ، مما ساعد العثمانيين على الخروج من البوابة الجنوبية والاتجاه شمال صنعاء ، حيث نشبت معركة عنيفة بينهم وبين رجال القبائل اليمنية . وأخيرا رجحت كفة الترك وتمكنوا من طرد رجال القبائل الذين اضطروا الى التقهقر تجاه قرية صغيرة قريبة من أسوار صنعاء . وقد تمكنت القوات التركية بمساعدة بعض المدافع الصغيرة من تدمير منازل تلك القرية تدميرا تاما ، وتمكنت كذلك من رد هجوم مضاد قام به الثوار . وأخيرا اضطر رجال القبائل الى التقهقر بعد أن فركوا آلاف عديدة من القتلى في ميدان المعركة . ورغم انتصار القوات التركية على الثوار في تلك المعركة ، فلم يكن هذا الانتصار كله في صالحهم ، إذ أدى ترك جثث القتلى دون دفنها الى انتشار الأمراض بين سكان صنعاء ، وصارت رائحة الأجسام المتحللة تزكم

Harris, W.B. : Ibid, p. 101.

(١)

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 106-107.

(٢)

الأنوف . ولم تكد القوات التركية تعود الى صنعاء حتى عساد الثوار الى احتلال مواقعهم الأولى فوق الجبل ، غير أن قيامهم بهجوم ناجح على صنعاء أصبح أمر ضعيف الاحتمال بعد الخسائر التي أوهنت من قواهم ومعتوياتهم (١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) توفي ودفن بمدينة صنعاء في العام التالي مباشرة . في الوقت نفسه الذي تحركت فيه القبائل اليمنية للشورة ضد الأتراك ، وبخاصة بعد الالتفاف حول الامام المنصور الذي يبيع بالامامة في السنة المذكورة . وقد عين الباب العالي الوالي حسن أديب ليتولى حكم اليمن ، غير أن هذا الوالي لم يحضر الى اليمن في الوقت الذي كانت الشورة فيه ضد الأتراك متأججة الأوار (٢) . وقد وصلت أنباء الثورة الى الباب العالي وأبرق الأتراك من الحديدة يطلبون النجدة والامدادات . لهذا صدرت أوامر السلطان العثماني لأحمد فيضي باشا ، الحاكم السابق لمكة وقائد الكتيبة العثمانية السابعة عشر ، بالتوجه فورا الى اليمن بعد أن نصبه واليا عليها لاختماد الشورة وإقرار الأمور هناك .

وقد وصل أحمد فيضي باشا الى الحديدة وعلم بتأزم الأمور في الولاية فاتخذ فورا خطوات فعالة للاستيلاء على مناخة ، دون انتظار لاتمام الترتيبات اللازمة لنقل التموين الحربي . فوجه فيضي قواته الى حجيبة عن طريق باجل ، وهي قرية تقع على سفح الجبال التي تعلوها مناخة والتي يمر بها طريق الحديدة - صنعاء . وقد لحقت بقوات فيضي باشا الامدادات والتموين بوساطة الجمال بعد مسيرة ثلاثة أيام . وبعد أن أراح فيضي باشا قواته بدأ في تسليق الطريق الوعر حيث قابلته أولى محاولات المقاومة التي تمكن من القضاء عليها نتيجة لتفوق الأسلحة التركية الحديثة ، وتدريب الجنود الأتراك على أحدث وسائل الحرب . وقد تمكنت القوات التركية - بعد أن تأخرت بعض الوقت - من السيطرة على هذا الطريق والوصول الى مناخة .

وقد منححت الطبيعة مناخة موقعا منيعا فوق جبل يبلغ ارتفاعه سبعة آلاف وستمائة قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتجتثم المدينة على ربوة ضيقة تمتد بين مسيفين جبليين شامخين (٣) . كما يوجد بجوار مناخة وهاد يبلغ عمقها أكثر من ألفي قدم ويمكن الوصول للمدينة من الجهة الغربية عبر طريق واحد يبدأ عند سفح الجبل بينما لا يمكن الاقتراب منها من وجهة الشرق الا عن طريق ممر ضيق يبلغ ارتفاعه ألفين وخمسمائة قدم عن مستوى سطح البحر .

Harris : W. B. : Ibid., p. 108.

(١)

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) حازن حوافرترز : اليمن من الباب الخلفي (ترجمة خيرى حماد) ، ص ١٨٩ .

ويقول أمين الريحاني الذي زار اليمن في سنة ١٩٢٠ « لا أظن أن عسكريا من عساكر العالم يستطيع الاستيلاء عليها (أي على مناخة) من الغرب ، قادمة من المدينة . أو من الشرق قادمة من صنعاء ، إلا إذا نفذت الذخيرة فيها . وعندئذ يتخذ المحاصرون سلاحا آخر من الحجارة يقذفون بها على العدو ، فتفعل ما لا تفعل البنادق » (١) ومناخة بهذا الوصف منيعة للغاية إذ كانت تدافع عنها قوات مديرية ، غير أن المدافعين من اليمنيين عندما سمعوا باستيلاء فيضي باشا في سهولة ويسر على الطريق الممتد من حجيطة فانهم لم يجدوا الشجاعة لكي يقاوموا الترك مقسومة جريئة . ولم يكن في استطاعة اليمنيين بأسلحتهم القديمة من رماح وبنادق بالفتيل أن يقفوا صاعدين أمام مدافع الميدان التركية ، التي تمكن أحمد فيضي باشا من احضارها الى مناخة خلال يوم واحد ، ورفعها جنوده على ارتفاع ستة آلاف قدم في ممر ملئ وعرا للغاية . ولم تكد القوات التركية تطلق نيران مدافعها وبنادقها حتى انسحب رجال القبائل اليمنية من مناخة ، وتمكن الأتراك من السيطرة عليها .

وقد ترك أحمد فيضي باشا حامية كافية في مناخة لحمايتها وللمحافظة على ابقاء طريق المواصلات مفتوحا الى الساحل ، ثم أمر قواته بالتوجه الى صنعاء . وعلى بعد حوالي ٣٠ ميلا من مناخة على الطريق الى صنعاء عند منطقة يطلق عليها « حجرات المهدي » حيث كانت الطريق ضيقة وعرة انحلت القبائل اليمنية مواقعها هناك وحدث بينها وبين القوات التركية قتال استمر اثني عشر يوما استطاع الأتراك بعدها أن يتقدموا في طريقهم تجاه صنعاء بعد أن تشتت شمل الثوار . وقد اتجهت القوات التركية نحو صنعاء بعد أن قصفت في طريقها بعض القرى بمدافعها وعندما وصل الأتراك الى سوق الخميس الواقعة في غرب صنعاء بمسيرة يوم واحد دار قتال عنيف رجحت في نهايته كفة الأتراك وتوالت انتصاراتهم من موقع الى آخر بينما كانت القبائل اليمنية تتراجع أمامهم . وأثر ظهور القوات التركية أمام أعين رجال القبائل اليمنية المحاصرين لصنعاء المحسرين في جبل نقم ، فقد ولت قوات الامام الأدبار ، وتراجعت الى الجبال الواقعة شرق صنعاء ، حيث استحال على القوات التركية ملاحقتهم وادراكهم (٢) . وقد تمكن أحمد فيضي باشا من فك الحصار المضروب حول صنعاء ودخل المدينة منتصرا « وعم الناس السرور والفرح ، وزال عنهم البؤس والترح » على حد تعبير الواسعي (٣) .

وقد بدأ الوالي أحمد باشا فيضي عقب وصوله الى صنعاء في إعادة تنظيم

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) Harris, W.R. : Op. cit., p. 110.

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

أمور الولاية بما يحقق لها الأمن والاستقرار ، فأصدر أوامره بالعفو العام عن كل الخارجين حتى يعود الأهالي إلى مواقعهم وهم آمنون ، ولينصرفوا جميعا إلى مباشرة أعمالهم . وقد أعلنت القبائل المحيطة بصنعاء طاعتها للوالى الجديد وللحكم العثمانى بوجه عام فيما عدا قريتى « جدر » فى الشمال الغربى من صنعاء بمسيرة ساعتين . وقد توجهت إليها طائفة من الضباط والجنود الأتراك يرافقهم الشيخ على البلبلى اليمنى الذى منحه الدولة العثمانية رتبة باشا ، فنهبوا القريتين وأحرقوهما . ويذكر الواسعى أن :

« أهل جدر قد عاثوا فى الأرض فسادا وقطعوا الطرقات وأخافوا السبل ، وهم أول من عصى الأئمة الذين باليمن قبل الأتراك » (١) .

كما وجه فيضى باشا قوة تركية بقيادة اسماعيل باشا للاستيلاء على ذمار ويريم وذلك بعد أن أعلن الأحكام العرفية التى كانت تعنى تعطيل جميع القوانين فى الولاية . كما أعلن الوالى العثمانى منح جائزة لكل من يحمل إليه رأس أحد من الثوار اليمنيين ، وأباح لقواته الاغارة على القرى اليمنية ونهبها إذا ما تمرت وأعلنت الثورة من جديد . وقد توجه اسماعيل باشا إلى جنوبى اليمن فاستولى على ذمار بدون مقاومة ، وترك بها حامية تركية كما تمكن من إخضاع اب ، وجيلة ، وتمز للحكم العثمانى دون أن يلقى مقاومة تذكر (٢) .

وقد ذكر الرحالة الانجليزى هاريس «Harris» أن الأتراك كانوا يتمتعون بمقدرة عجيبة على اخماد الثورات وكانوا يحرسون على عدم معرفة أى شخص أجنبى للطريقة التى يتبعونها فى ذلك . وقد رحل « هاريس » فجأة إلى صنعاء فى أثناء قيام أحمد فيضى باشا بالقضاء على الثوار المحاصرين لها ، غير أن الأتراك قبضوا عليه وعلى خدمه وألقوا بهم فى السجن واعتبروهم جواسيس رغم جوازات السفر التى كانوا يحملونها . ولم يطلق سراحهم الا بعد أن مرض هاريس بالحمى . وقد رأى الأتراك من الأفضل لهم التخلص من « هاريس » وهو على قيد الحياة وذلك خشية الأسئلة العديدة المحتملة التى قد توجه اليهم . لهذا أعدوا فصيلة من الحرس تحركت بسرعة إلى الحديدة وبصحبته الرحالة الانجليزى مع تعليمات بترحيله فورا . ورغم أن علاقة الرحالة بالوالى العثمانى أحمد فيضى باشا لم تكن على خير ما يرام ، الا أنه شهد للوالى العثمانى بنشاطه وحيويته ، وبأنه كان جنديا قديرا على مواجهة الصعاب ، غير أنه وصفه بالقسوة التى كان يتطلبها فيه بعض رؤسائه الأتراك . ولهذا تغير تيار الحوادث فى اليمن منذ تولى أحمد فيضى باشا زمام أمور الولاية وتحولت انتصارات القبائل اليمنية إلى هزائم متتالية . ولا شك أن النتائج كانت ستختلف كثيرا إذا كان

(١) الواسعى : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٧٦ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. III.

(٢)

اليمنيون قد نجحوا في السيطرة على صنعاء ، ولكن محاولاتهم للاستيلاء عليها باءت بالفشل . ويرجع سبب ذلك الى أن الموقف السلبي الذي التزم به الامام الزيدى بعد أن أثار القبائل اليمنية ضد العثمانيين فكان بقاء الامام مصدور معزلا عن الاشتراك في أى عمل جدى في أثناء محاربة الترك من الأسباب التي لم تشجع اليمنيين على مواصلة النضال . ولا شك أن القبائل اذا قدر لها النجاح في السيطرة على صنعاء واقامة حكم مستقر للامام الزيدى ، فقد كان من المحتمل ان يفقد الأتراك نهائيا نفوذهم في اليمن منذ ذلك الحين وهذا ما أوضحه للرحالة « هاريس » كل من الوالى العثماني نفسه وعدد من شيوخ القبائل اليمنية على السواء (١) .

واذا كان الأتراك العثمانيون قد تمكنوا من احداث ثورة انقبائل اليمنية في سنة ١٨٩٢ فان ذلك استدعى وجود أربعة آلاف جندي عثماني في الولاية . وبإلقاء نظرة سريعة على طبيعة اليمن الصعبة فاننا سوف ندرك صعوبة المهمة التي القيت على عاتق هؤلاء الجنود في هذا الميدان الوعر . فوسط اليمن يتكون من هضبة كبيرة تقع عليها المدن الرئيسية الثلاث : صنعاء وذمار ويرييم . وهذه الهضبة محاطة بالأودية والأخاديد والقمم الجبلية والصخرية الشاهقة الارتفاع . وفي هذه البيئة الصعبة استحال على القوات التركية أن تعمل خلالها الا ببذل كل الجهود المضنية . بل ان عددا كبيرا من تلك الجبال يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠٠ - ١٣٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتتصل القمم الشاهقة بالأودية التي تقع أسفلها بواسطة وهاد يبلغ عمقها آلاف الأقدام ، كما أن الطرق الموصلة بينها محفورة في واجهة تلك الوهاد ، ولا يزيد عرضها دائما على ياردة واحدة . وعلى الرغم من سيطرة الأتراك على معظم المدن اليمنية ، فان الطرق الرئيسية التي تربط صنعاء بهذه المدن لم تكن آمنة لمرور الأتراك ، الا اذا عبروها في أعداد كبيرة مسلحة وكثيرا ما كانت تلك القرى الجبلية تعتمد على حصانتها ومنعتها في صد محصلي الضرائب العثمانيين واعادتهم الى العاصمة بخفي حنين (٢) .

وعلى الرغم من أن القوات التركية قد تغلبت على ثورة اليمنيين في سنة ١٨٩٢ فان هيبة الأتراك قد أصيبت بضربة شديدة كما انخفض دخل الدولة من الولاية الى عشر قيمته السابقة بعد أن استقلت عن الحكومة التركية في الولاية قبائل كثيرة في الوقت الذي تضاعفت فيه أعداد الحاميات التركية بما تتطلبه من تكاليف باهظة وقد نتج عن هذه الثورة وطريقة الأتراك في اخضاعها أن اليمن لم تعد مصدرا لملء الخزائن التركية ، واذا أن الباب العالي أنفق أموالا

Harris, W. B. Op. cit., pp. 111-112.

(١)

Harris, W.B. : Ibid., pp. 113-114.

(٢)

طائلة للقضاء على الثورة وفي نفس الوقت فان أية محاولة تركية لتحصيل نفقات الحرب من اليمنيين كانت ستؤدي الى اشتعال نيران ثورة جديدة كان يحتمل أن تصبح أشد خطورة على الحكم العثماني في اليمن من الثورة السابقة .

وتجدر الإشارة الى موقف الأتراك العثمانيين من الانجليز القسايمين في جنوب اليمن في ذلك الوقت وصلة ذلك بالثورة اليمنية في سنة ١٨٩٢ . لقد كان الاعتقاد السائد لدى العثمانيين في ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة ضدهم في اليمن على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التي قد تجنيها بريطانيا من ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقتهم بحكام النواحي اليمنية الواقعة بين عدن والحدود العثمانية عند قعطية ، والج ، والضالع ، وأراضى الحوشبي ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تقوم من جانبها باعطاء السلاطين والأمراء والمشايخ في تلك الجهات اعانات مالية لتضمن وجود علاقات طيبة بينها وبين هؤلاء على نحو ما يفعله البريطانيون وان كان هدف انجلترا من ذلك لم يكن معروفا لدى الرسميين من الأتراك في صنعاء والإستانة . وكانت بريطانيا تهدف الى تأمين قوافل التجارة الصادرة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، ولهذا كانت تدفع مبلغا كبيرا من المال شهريا للحكام الوطنيين كما أن بريطانيا كانت تحرص على إيجاد منطقة مواتية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها في عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية (١) .

ولقد كان الاحتلال العثماني لليمن مقيدا للمصالح البريطانية ، اذ ان الادارة اليمنية قبل مجيء الترك لم تكن لها المقدرة على كبح جماح قبائل القبائل مما كان لا يسمح بمرور القوافل التجارية بين عدن وداخل اليمن وعودتها سالمة . وكان ذلك يرجع الى ضعف الأئمة وتنافسهم فيما بينهم وعدم وجود ادارة موحدة قوية في اليمن . ولكن الأمور تغيرت منذ وصول الأتراك ، فحيثما اعتمد نفوذهم وسلطانهم كان يترتب على ذلك سلامة طرق القوافل وتأمينها . على أن طمع الأتراك ورغبتهم في فرض ضرائب مرتفعة على التصدير والاستيراد في الحديدة وفي موانئ اليمن الأخرى الخاضعة لنفوذهم فقد أدى ذلك الى اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التي كانت ميناء حرا في ذلك الوقت ومن هنا تتضح لنا الفائدة التي مادت على بريطانيا من سيطرة الترك على اليمن ، فاذا ما خرج العثمانيون من اليمن فسيترتب على ذلك تعرضه للفوضى والاضطراب مما يؤثر في مدى رواج تجارة عدن في البن ومختلف الصادرات بصفة عامة وكذلك في البضائع الأوروبية المستوردة وبخاصة التبغ الوارد من بلدان الخليج العربي . ولكن عددا من الأتراك أكدوا للرحالة « هاريس » أن الحكومة

البريطانية في عدن كانت تمد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات لمحاربتهم ولكن « هاريس » أوضح أن الأسلحة كانت تهرب الى اليمن من (أبوك) الميناء الفرنسي المواجه لسواحل اليمن بواسطة التجار والمغامرين (١) .

وقد أشار « هاريس » في كتابه الصادر في سنة ١٨٩٣ في أعقاب الثورة اليمنية ضد الحكم العثماني حينذاك الى صعوبة التكهن بمستقبل السياسة العثمانية في اليمن بقوله :

« فيدون أدنى شك سوف يستتير السلطان عبد الحميد كثيرا من التقرير الذي كتبه رئيس أركان حربه يعقوب بك الذي أرسله الى صنعاء لدراسة الموقف في اليمن . ويساورني الشك في أن الأتراك سوف يتبعون سياسة معتدلة في اليمن ، التي لا يمكن حكمها من القسطنطينية التي تبعد عنها كثيرا ، اذ حالما تهدأ الحالة هناك فإن الموظفين الترك سوف ينتهزون الفرصة من جديد ليشغلوا على الشعب اليمني حتى تمتلئ جيوبهم ، فهل يمكن اقناعهم بأن الاغتصاب ليس هو الطريق الموصل لنظام حكم عادل يحقق لدولتهم ائراء طبيعية ، ويؤمن علاقاتهم باليمنيين عما هي عليه . غير أن النمر لا يمكنه أن يغير لون جلده ، ولهذا فكل ما أتوقعه هو أن النفوذ العثماني ما دام سائدا في اليمن فإن الموظفين الأتراك سوف يعملون دوما على ائراء أنفسهم وافقار الشعب اليمني » (٢) .

وان ما توقعه « هاريس » قد حدث بالفعل في اليمن على أيدي بعض الموظفين الأتراك مما أدى الى قيام الثورات اليمنية المتتالية في عامي ١٩٠٤ - ١٩١٠ ضد الادارة العثمانية وقد ترتب على ذلك ضياع كثير من الجهود التي قام بها بعض المصلحين من الولاة العثمانيين لمحاولة توجيه سياسة الحكم العثماني في الولاية لما فيه مصلحة اليمنيين والارتقاء ببلادهم . وسوف نستعرض في الصفحات التالية موقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني من ثورة اليمن في سنة ١٨٩٢ والسياسة التي اتبعها في تلك الولاية العثمانية لتهدئة الموقف .

المرحلة الأولى من المفاوضات بين العثمانيين واليمنيين لتهدئة الموقف في اليمن :

عندما علم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بثورة القبائل اليمنية ضد الأتراك بزعامة الامام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى ، رأى أن يتبع معهم الأسلوب الدبلوماسي علّه يصل الى حل مرض للقضية اليمنية . فكتب

Harris, W. B. : Op. cit., p. 16.

(١)

Harris, W.B. : Ibid., p. 16-17.

(٢)

السلطان الى الامام يدعو الى الكف عن اراقة الدماء ، ويرعيه من قوة الجنود الأتراك الذين لا قبل لليمنيين بقتالهم لشدة بأسهم وحدائث أسلحتهم ، ثم يفره بأنه سيقدر له راتباً شهرياً وسيمنحه مرتبة عظيمة بين رجال الدولة (١) .

ويذكر الواسمي أن الامام المنصور أجاب على السلطان عيه الحميد بما معناه : « ما خرجنا من صنعاء لطلب الملك والرياسة الا لنصرة شريعة جدنا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنع ظلم الرعية من المأمورين وارتكاب المحرمات وشرب الخمر وظهور الزنا والفجور وترك الحدود التي أمر الله بها من القصاص وقطع يد السارق وجلد الزاني والشارب ، وغير ذلك مما أبطها القانون المخالف للشريعة المطهرة » . ويضيف الواسمي الى ذلك قوله بأن المنصور ذكر في نهاية الرسالة : « أنه قد تحتم الوجوب على الامام بالقيام لظهور تلك المنكرات ، والتنفيذ للشريعة المطهرة ، وإقامة الحدود ، وإنصاف المظلوم من الظالم » . ثم أخذ الامام المنصور يستدع السلطان العثماني لمحافظة على الاسلام والدفاع عن البلاد الاسلامية ، كما أوضح أساليب الحكم الظالمة التي يتبعها الموظفون الأتراك في اليمن وسوء ادارتهم لشئون البلاد ، ثم ذكر أفضال الأئمة وما يجب أن يعاملوا به من تكريم . كما أرفق الامام المنصور برسائله الى السلطان مضبوطة وقع عليها مشايخ صنعاء وأعيانها أوضحوا فيها مظالم الترك وجرائم الفسق والفجور التي كانوا يرتكبونها في اليمن (٢) .

ويبدو واضحاً في رسالة الامام المنصور الى السلطان العثماني تمسكه بالمذهب الزيدي ، وبالأفكار الدينية التي كانت محور تفكير اليمنيين في ذلك الوقت والوتر الحساس الذي يحسوا للامام أن يحركه ليكتسب قلوب عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص ، ويكون لنفسه شعبية بينهم على حساب ثورتهم ضد الأتراك . ولم يؤت خطاب السلطان الى الامام المنصور بالنتيجة المرجوة ، غير أنه كان يمثل بداية مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية حاول فيها الأتراك أن يتصلوا بالامام الزيدي ويتفهموا مطالبه نوطنة لعقد صلح معه يؤدي الى تهدئة الموقف وإقرار الأمور في الولاية الثائرة .

على أن عمليات المقاومة اليمنية استمرت ضد الأتراك العثمانيين ، واتخذت أسلوب حرب العصابات ، كالتخريب ، وقطع المؤن ، وإرهاب الجنود الأتراك بشتى الوسائل . فقد حدث أن خرجت من الحديدة قاصدة صنعاء قافلة عثمانية قوامها مائتا جمل تحمل كميات من الأرض والدقيق والأسلحة والملابس

(١) الواسمي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٧٧

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

المسكينة وغير ذلك من المؤن والامدادات اللازمة للأتراك في عاصمة الولاية .
فما أن وصلت هذه القافلة الى « حجرة ابن المهدي » شرقى مناخة بمسيرة أربع
ساعات حتى هاجمها أهالي الحيمة اليمينيون ، فاستولوا عليها ونهبوا البريد
وقطعوا أسلاك البرق . وقد علم الأتراك في صنعاء بما أحدثه أهل الحيمة
بقافلة المؤن العثمانية ، فاتجهت قوة من الجنود العثمانيين لمعاقبتهم فقتلوا
الكثيرين منهم ، وهدموا وأحرقوا إحدى عشرة قرية يمنية (١) .

ولاحظ الوالي العثماني المشير أحمد فيضي باشا أن معظم حركات المقاومة
توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد في شمال صنعاء ، فقرر إخضاع هذه البلاد ،
وأخذ يعد العدة لذلك . وقد توجه الوالي الى مشارف بلاد حاشد حيث حاول
استمالة القبائل اليمنية للحكم العثماني ، فأرسل الى شيوخهم ورؤسائهم أموالا
وهدايا لكل بقدر ما يليق بمكانته في قومه . غير أن قبائل بني عبدة تصدت
للوالي العثماني ونشب بين الطرفين قتال عنيف ، انتهى بهزيمة بني عبدة . بينما
نهب الأتراك أموالهم وخربوا ديارهم واستمر أحمد فيضي يشق طريقه عنوة
مخاربا القبائل حتى وصل الى « قفلة عذر » مقر الإمام المنصور بالله محمد
ابن يحيى حميد الدين في بلاد حاشد . ولكن الإمام حرص على أن يفوت الفرصة
على الوالي ، فقام بتهديب الأموال والأسلحة والذخائر التي كانت لديه ، وصعد
مع عدد من أتباعه فوق أحد الجبال المرتفعة هناك . فلم يتمكن الوالي من الوصول
الى مراكز الثوار ، فاضطر أن يعود الى صنعاء بخفي حنين بعد أن تكبد الأتراك
خسائر جسيمة في الأموال والذخائر ، وسقط الكثيرون منهم قتل بين ممرات
الجبال اليمنية الشاهقة .

على أن حركات المقاومة لم توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد فحسب ،
بل ان قضاء « آنس » في الجنوب الغربي من صنعاء بمسيرة يوم ونصف قد
اجتاحته حركة تمرد ضد الأتراك بقيادة الشيخ علي المقداد . وعلى الرغم من أن
هذا الشيخ كان فيما سبق عونا وناصرا للحكم العثماني . فان بعض القادة
الأتراك كانوا يسعون لافساد العلاقات بين اليمنيين والعثمانيين حرصا على
مصالحهم الشخصية . وحدث أن استدعى أحد هؤلاء القادة الشيخ علي المقداد ،
ثم أمر الجنود الأتراك بربطه بسجلة مدفع تركي استهزاء به وتنكيلا ، حتى
كسرت يده وأغص عليه . وعندما أفاق هذا الشيخ آل على نفسه أن يعمل بقية
حياته على تخليص بلاده من الأتراك ومن حكمهم الجائر ، وعندما علمت حكومة
الولاية بذلك أصدرت أوامرها بأحراق بيته انتقاما منه وتنكيلا .

وقد ظل الشيخ علي المقداد يحارب العثمانيين ويفوز مراكزهم ويطارد

(١) الواسع . المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

مأموريهم وجنودهم في قضاء آنس ومخاليفة ، وكان يعاونه في ذلك طائفة من الرجال اليمنيين المعروفين بالشجاعة والبسالة والتضحية . لهذا لم ينعم الأتراك بالراحة في قضاء آنس اذ كان الشيخ المقداد ورجاله يفاجئونهم حيثما كانوا ، في مخلاف جبل الشرق . وفي بنى خالد ، وفي بنى قشيب ، وفي ضوران ، وفي جبل عانز . وقد حصت أعوام عديدة بينما الحكومة التركية عاجزة عن القضاء عليه ، حتى أخذت تبطش مسعورة فأحرقت كل القرى اليمنية التي دخلها الشيخ على المقداد بعد نهب ما فيها حتى خربت في البلاد ثلاثمائة قرية بعضها قرى اشتهرت بدراسة العلوم الدينية (١) .

وفي الوقت الذي اتجه فيه الوالي العثماني أحمد فيضي الى بلاد حاشد ، فقد وجه الى قضاء آنس الشيخ علي البليلى أحد اليمنيين الموالين للأتراك على رأس قوة عثمانية لاصماد حركة المقاومة هناك . وقد نشب قتال عنيف في مخلاف « بنى قشيب » شرقي « سوق الجمعة » وأصيب الشيخ علي البليلى هذا برصاصة في رأسه فقتل في الحال ، وحز الثوار رأسه وأرسلوها الى الامام المنصور بالله في حاشد ، باعتباره خائناً للامامة ومعاوناً للأتراك . واذا كان الشيخ البليلى قد عاون الدولة العثمانية فعلا حتى منحته لقب (باشا) فانه كان من جهة أخرى عضداً لأهل صنعاء ومساعداً لهم لدى الأتراك كما كان محباً للعلم وأهله ، ولهذا حزن على مقتله كثير من اليمنيين والأتراك على السواء وقد حل محله أخوه الشيخ محمد البليلى فعمل رئيساً للبلدية في صنعاء والتزم بالجمرك « وبارزاق الدولة » فجمع ثروة طائلة من وراء ذلك ، وقد عسرف بأفضاله الكثيرة وخيراته على أهالي بلده .

وعندما عاد الوالي أحمد فيضي من بلاد حاشد دون أن يتمكن من السيطرة عليها فقد غضب أشد الغضب لمقتل الشيخ علي البليلى في آنس . وقد أمر فيضي باشا بتشبيد عدد من المحصون والقلاع فوق الجبال المحيطة بصنعاء للدفاع عن المدينة أمام حركات المقاومة اليمنية التي لم يخمد أوارها ضد الادارة العثمانية في ولاية اليمن .

وجدير بالذكر أن الوالي أحمد فيضي باشا في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أمر باعتقال جماعة من العلماء والمشايع بتهمة الاتصال بالامام المنصور أمثال يحيى الكبسى ، ومحمد بن حسن دلال ، وسعد الدين الزبيرى ، وغيرهم من آل الايرياني وآل الحرازي ، وبلغ عددهم خمسة وخمسين رجلاً . وقد أرسل الوالي هؤلاء المعتقلين الى الحديدة ، ثم أمر بنفيهم الى جزيرة رودس . وكان أكبر حرم لدى الادارة العثمانية هو الاتصال بالامام الزيدى ، وقد اعتقل كثير

(١) الواسعى . المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

من اليمينيين لاتهامهم بملك الجريمة التي كانت عقوبتها الحبس حتى الموت .

وتجدر الإشارة الى أن السلطان العثماني عبد الحميد رأى أن يستطلع حقيقة الاوضاع في اليمن ، فأرسل الى صنعاء في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد رجال الدولة العثمانية ويدعى « نامق بك » ليحاول التعرف على أسباب ثورة اليمينيين ضد الحكم العثماني . وقد مكث نامق بك مدة في صنعاء ، وعرض عليه كثير من اليمينيين شكواهم من ظلم الوالي والمأمورين الأتراك واستبدادهم مما كان سبباً في تدهور الأمور في البلاد . غير أن شكواهم لم تؤد الا الى زيادة ضغط الوالي أحمد فيضي على اليمينيين عامة بعد عودة نامق بك الى الإسكندرية (١) .

وقد أعادت الدولة العثمانية محاولة استطلاع حقيقة الأمور في اليمن ، وأرسلت في نفس السنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أربعة عشر رجلاً للتفتيش على الوالي والمأمورين الأتراك . وقد مكث هؤلاء فترة في اليمن كان الجذب والقسط أثناءها في مدينة صنعاء وما حولها قد بلغ أشده ، ثم عادوا يحملون هذه الصورة الى عاصمة الدولة ، غير أنه لم يترتب على ذلك أى إجراء يذكر من قبل الدولة العثمانية (٢) .

وبالإضافة الى استبداد الأتراك في معاملة اليمينيين فقد عانت البلاد من الجذب والقسط الذي كان نتيجة للحروب المستمرة والثورات الدائمة . هذا فضلاً عن وجود نظام الالتزام الذي كان سيقاً في يد الملتزمين مسلطاً على رقاب أهالي اليمن . ومن بين الملتزمين الذين ذكرهم الواسعي في تاريخه « الملتزم لرسم التبنك » ، ولا يكون بيعه الا على يده ، فشق على الناس ذلك ، وحصل لهم الضيق لحشره واحتكاره في يد المذكور ، ولا يبيع أحد التجار حتى يشتري منه ، وإذا اشترى من غيره صادرة وأخذ أموالاً كثيرة . فكتب الناس شكية وأرسلوا بها الى السلطان عبد الحميد ، فرجع الجواب بتخليته ، فازداد هذا الملتزم غتوا ونفورا وشدة وفجورا ، واستطال على المسلمين وفتح البيوت للتفتيش ، وجعل له أعواناً على أبواب المدينة وكذا في جميع اليمن (٣) .

كذلك كانت أمور الأوقاف مهملة نتيجة لعدم وفاء القبائل بحاصلات أراضي الوقف . وقد استمرت حالة الأوقاف على ما هي عليه حتى تولى نظارة الوقف الداخلي السيد الجمالي على بن محمد المطاع ، وكان صديقاً لمحمد هاشم ياور الوالي العثماني أحمد فيضي باشا . وقد استطاع ابن محمد المطاع هذا أن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٠ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨١ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

يستفيد من صداقته للياور في ضبط شئون الأوقاف وحبس المتعدين والتنبيه على العمال بإنجاز حسابات الأوقاف ، وقد مكنته كل ذلك من إعادة عمارة كثير من المساجد اليمنية وتجسيصها وتأثيثها ومن بينها الجامع الكبير في صنعاء .

ومن العوامل التي أثارت اليمنيين ضد الأتراك حرص الإدارة العثمانية على صبغ اليمن بالصيغة التركية حتى أن الوالي أحمد فيضي باشا أصدر أوامره في سنة ١٨٩٥ (١٣١٣ هـ) بالزام جميع الموظفين العثمانيين في اليمن بلبس الزي التركي واستبدال العمام بالطربوش (١) . هذا بالإضافة إلى أن الوالي أحمد فيضي باشا نفسه استحصل إعانة من أهالي صنعاء في نفس السنة مقدارها أربعة وعشرون ألف ريال كما تحصل منهم في العام التالي مباشرة إعانة مالية أخرى مقدارها سبعون ألف ريال على الرغم مما كانوا يعانونه من الشدة والضيق . بل إن الأتراك بحثوا وراء الثروة قاموا بتخريب « باب شعوب » و « باب السياخ » ، وأخرجوا من الجدار المحيط بالأبواب الواحاً من الرصاص والنحاس ، ذكر الواسعي أنها : « مكتوب فيها طلسم وضعها الأولون » (٢) . ولم أعتز على ما يشير إلى أن الأتراك راعوا الأهمية التاريخية لهذه الألواح مما يبرهنهم من تهمة تبديد معالم التراث الحضاري اليمني القديم .

وكان من بين المأمورين الأتراك من عملوا على إوهاب اليمنيين والاساءة اليهم ليملاؤا قلوبهم بالرغبة والخوف من الإدارة العثمانية . وكان من أعنف هؤلاء مأمور يدعى « مرزاج » أخذ يحبس الكثيرين من اليمنيين وزعمائهم . ويقوم باهانتهم وتعذيبهم دون تحقيق أو مراعاة لمكانتهم بين ذويهم . وعندما كثرت مظالم المأمورين الأتراك وزاد استبدادهم فقد تصدت لرفع هذا الظلم والاستبداد جماعة خفية من اليمنيين قامت بدور المقاومة السرية . وقد أخذت هذه الجماعة اليمنية السرية تقوم بوضع الغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عرفوا بشدة الظلم والاستبداد ، وذلك لتدمير بيوتهم وإزهاق أرواحهم . وقد تهدم بيت في معبر على كل من فيه من الأتراك ، وبيت آخر في الروضة في شارع السباعي ، بينما تهدمت جدران بيوت أخرى في مناطق متفرقة من العاصمة اليمنية (٣) .

ولا شك أن حركة المقاومة السرية التي قام بها اليمنيون أوقعت الرعب في قلوب الأتراك فاختدوا يبطشون باليمنيين ، ويحبسون أهالي المنطقة التي يحدث فيها التخريب ، ويسومونهم ألوان الإهانة والاساءة . وقد وقع انفجار شديد في المحكمة الشرعية بصنعاء بينما كان فيها القاضي وأعضاء المحكمة

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٣ ، ص ٢٨٢ .

والكتاب وجماعة من المتخصصين . وقد تصدع مبنى المحكمة وفر جميع من فيه تاجين بأنفسهم . وقد أفزع هذا الانفجار الوالى العثماني وأعوانه من الموظفين الترك ، لأن مسكن الوالى ومساكن من فى دائرته كانت جزءا من دار الحكومة المتصلة بالمحكمة الشرعية . لهذا فقد أمر الوالى باعتقال جميع من كانوا فى المحكمة وقت حدوث الانفجار ، ومن بينهم أعضاء المحكمة ، وشهداء الحكم ، والكتاب ، والمتخصصون ، فيما عدا القاضى لأنه كان تركيا . وقد مكث هؤلاء جميعهم فى السجن مدة ثمانية أشهر قاسوا فيها الأمرين . غير أن ذلك لم يوقف حركة المقاومة فى البلاد ، إذ اتبع اليمنيون ذلك بإحداث انفجار شديد آخر فى دائرة البرق والبريد العثماني فى صنعاء (١) .

ويجدر الإشارة الى أنه قد نبذت عدة مراسلات بين الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين وبين الوالى العثماني أحمد فيضى باشا ، دافع فيها الامام عن مقدرة اليمن على حكم نفسه ، وأظهر استياء اليمنيين من ظلم موظفى الدولة وسوء ادارتهم لشئون البلاد ، ومعاملتهم للشعب السمي بالشسدة والعنف . أما الوالى العثماني فقد دافع عن حسن نية السلطان نحو اليمن . وأكد أن الدولة العثمانية لا تضرر سوءا للبلاد اليمنية ولكنها تريد المحافظة على استقلالها وعدم وقوعها فريسة فى أيدي الدول الأوروبية المستعمرة الواقعة للبلاد العربية بالمرصاد (٢) .

وقد أرسل الوالى أحمد فيضى باشا فى سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد علماء اليمن وهو عبد الله بن على الحضورى الى الامام المنصور ومعه رسالة يطالب فيها عقد الصلح بين الامام والدولة العثمانية . غير أن الامام تمسك بأن تترك الدولة العثمانية الحكم بالقانون الوضعى وأن تقوم بالحكم وفق الشريعة الاسلامية ، ولهذا فإن الطرفين لم يصلا الى اتفاق على الصلح لتمسك كل جانب منهما بمطالبه .

وفى سنة ١٨٩٦ (١٣١٤ هـ) وصل الى اليمن من الآستانة السيد محمد الرفاعى الحسنى ومعه رسالة من السلطان العثماني الى الامام المنصور يحثه فيها على عقد الصلح . ويذكر الواسعى أنه لم يعثر على هذه الرسالة غير أن الامام المنصور يستعرض مضمونها وذلك فى الرسالة التى أجاب فيها على مبعوث السلطان التى نشرها الواسعى فى مؤلفه عن تاريخ اليمن (٣) .

وقد أوضح الامام فى رسالته ظلم الموظفين الأتراك للشعب اليمنى بقوله :

(١) الواسعى ، المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١٧ .

(٣) الواسعى ، المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

« رأينا المأمورين لم يؤدوا حقوق الله ، ولا راعوا ما حرمه الله ولا غضبوا يوما على معاصي الله ، ولم يعملوا بشيء من كتاب الله ولا سنة رسول الله ، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ، وارتكبوا المعاصي وورثوا اليها الناس بأطراف النواصي ، وجأهروا الله بشرب الخمر ، وارتكبوا القبحور ، وظلموا كل ضعيف ، وأهانوا كل شريف » .

ثم ذكر الامام المنصور أن الشكوى لتسلطان العثماني لم تمنع عن اليمنيين ظلم الاتراك وقصفهم قائلا : « ولم نزل نتوخي أن السلطنة القاهرة ، أعز الله بها الاسلام اذا ارتفعت اليها تلك القبائح التي لا يختلف في وقوعها اثنان ، أن تأخذها حمة الدين والايمان على تلاقي ما فرط من الاضاعة فيما وجب من الشريعة ، وتستدرك ما فات من حق عبدة رسول الله الذين لا نستحق بدون اتباعهم الشفاعة ، فلم يزدادوا مع طول المدة الا انسلاخا من الدين وتوسعا من تأمر الفجرة المستدين » .

ويعبر الامام المنصور في رسالته عن أمله في أن يعالج السلطان العثماني أزمة اليمن ، ويقترح أن يكون الحل جلاء الترك عن البلاد بقوله : « ولو يعلم السلطان الأعظم حقيقة الحال لسارع الى اعاشتنا في الحال والمآل ورفع جميع المأمورين من الخطأ اليمانية ، وأمرهم بحسب الفرقة الكفرية ، ولنمهم من محاربة العترة النبوية التي هي بضعة من الذات الشريفة المحمدية » .

ثم اختتم الامام المنصور رسالته موضحا أن العودة العثمانية رفعت يدها عن كثير من الممالك الأوروبية ، وكان أولى بها أن تترك اليمن لحكم الأئمة الزيديين أبناء النبي خاصة وأنها دولة الخلافة وحامية حمى الاسلام فقال : « وكان اللائق بحال أركان السلطان الأعظم أن يجعل القطعة اليمانية من جملة الممالك التي بأيدي الكفار ، وقد أضربوا عنها صفحا وطروا عنها كشفا ، وما سارعوا لغير الممالك الا باليمن التي بأيدي أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم - يحكمون فيها بما أنزل الله ويمسحون محارم الله ، فهلا جعلوا آل الرسول كالكفار الذين تركوا لهم ممالكهم » (١) .

غير أن هذه الرسائل المتبادلة لم تنته الى اتفاق ما حتى عزل الوالي أحمد فيضي باشا في سنة ١٨٩٧ (١٣١٥ هـ) وحل محله الوالي حسين حلمي باشا . فاستبشر أهالي اليمن خيرا كثيرا بمقدمه . وقد وعدهم الوالي الجديد بإقامة العدل والمحافظة على الأمن ، وأمر بعزل من أساء التصرف من الموظفين الاتراك ، وقام فعلا بإصلاحات كثيرة . ونظرا لما كان يعانيه معظم أهالي اليمن من فقر نتيجة لتدهور الأحوال في الولاية ، فقد قدم حسين باشا لفقراء صنعاء معونات

(١) التواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٩ .

مالية بلغت أربعة وعشرين ألفا من الريالات المجيدية . كما فعل ذلك مع الفقراء اليمينيين في عدد من مدن الولاية . وقد سارع أهالي صنعاء بتقديم شكوى عديده للوالي حسين باشا ، بلغت ما يقرب من خمسمائة شكوى ضد محمد هاشم ياور الوالي السابق فيضي باشا لتعسفه في معاملتهم وظلمه لهم . وقد أمر حسين باشا بحبس محمد هاشم هذا في معسكر الأوردي غير أنه أحسن معاملته بأن جعل إقامته في غرفة مريحة ، ولم يمنعه من مقابلة كل من شاء زيارته من الرجال والنساء ، وبعد مدة أمر بإبعاده خارج اليمن مع غيره ممن أساءوا معاملة اليمينيين أمثال المأمور موزاح الذي أشرنا اليه فيما سبق (١) .

وقد عرف عن الوالي حسين حلمي باشا أنه كان مهجبا للعلم والعلماء ، ولهذا أسس في اليمن إدارة للمعارف ، وبعض المكاتب ، ودارا للمعلمين ، ومكتبا للصنائع والاعدادية كما أصدر أوامره بأن يكون التعليم اجباريا لجميع اليمنيين ، وكان يقرب اليه دائما علماء اليمن وفقهائه . ولا شك أن تشجيع العلم والعلماء في عهد بعض ولاة الترك كان من مناقب الحكم العثماني في اليمن كما كان نواة طيبة لحركة تعليمية في البلاد كان يجدر بالأئمة أن يعملوا على تنشيطها بعد زوال الحكم العثماني .

أما من الناحية الادارية فان الوالي حسين حلمي باشا لم يكن مستبدا في حكمه لليمن بل انه أوجد الى جواره هيئة من أهل العلم والسياسة يشاورهم فيما يمكن عمله لاصلاح أمور اليمن وأهله . وكان على رأس هذه الهيئة أكثرهم علما واحسنهم رأيا وكان يدعى حسنى بك . ويذكر الواسمى أن حسنى بك هذا جمع من اليمن مكتبة نفيسة من الكتب المخطوطة ، كما استنسخ كثيرا من الكتب التي تعذر شراؤها رغم أنه كان يشتري الكتاب بأضعاف ثمنه (٢) . وعلى الرغم من أن رأى الهيئة التي أوجدها حسين حلمي باشا الى جواره كان استشاريا محضا ولم يكن لرايها صفة الالتزام على الوالي ، فانها كانت بداية طيبة لاتباع أسلوب ديموقراطي في حكم الولاية لم يطبقه الأئمة أنفسهم بعد جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وجدير بالذكر أن الوالي حسين حلمي باشا استصدر من الباب العالي أمرا بأن يلبس الموظفون المدنيون عربا كانوا أم أتراكا العمام بدلا من الطربوش ، وقد فعل ذلك الوالي نفسه وهيئته الاستشارية المشار اليها تقريبا من اليمينيين ومحاولة لكسب ودهم (٣) . وقد سبق الإشارة الى أن الوالي أحمد فيضي باشا

(١) الواسمى : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٩٠ .

(٢) الواسمى : المصدر نفسه . ط ٢ . ص ٢٩١ .

(٣) الواسمى : المصدر نفسه والصفحة .

كان قد ألزم موظفي الإدارة في اليمن بلبس الزي التركي واستبدال الطربوش بالعصائم .

ومن مناقب الوالي العثماني حسين حلمي باشا أنه لم يخش في الحق لومة لائم غير أن ذلك عرضه لغضب المأمورين والموظفين الأتراك في اليمن . فأضمرؤا له الشر وتمنوا الخلاص من حكمه . وكان حسين باشا قد أصدر أوامره في سنة ١٨٩٨ م (١٣١٦ هـ) بمنع الرشوة ومعاقبة كل من تسول له نفسه قبولها . بل أنه اضطر إلى فصل بعض المأمورين الأتراك من وظائفهم عندما لم يجد معهم التوجيه والنصح . وكان من بين هؤلاء قائم مقام طرحة الوالي من وظيفته لقبوله الرشوة وعدم انصياعه للأوامر ، وقد أضمر هذا القائم مقام للوالي شرا وصمم على الانتقام منه . وبعد أن أطلق هذا القائم مقام نيران مسدسه على الوالي أثناء ارتقائه سلالم باب مبنى الحكومة عقب وقت الظهيرة . غير أن رميته لم تكن قاتلة ، بينما أحاط الجنود الأتراك بالقائم مقام وأردوه قتيلا في الحال . وقد شفى الوالي حسين باشا بعد مدة من الجرح الذي أصابه أثناء محاولة اغتياله (١) .

وفي أثناء ولاية حسين حلمي باشا لليمن كان يتولى قيادة الجنود الأتراك في الولاية المشير عبد الله باشا . ولم يكن هذا المشير على وفاق دائم مع الوالي بل كان يحقده عليه ويعمل على أن يحل محله في منصب الولاية فتكون له القيادتان المدنية والعسكرية على السواء . وكانت الدولة العثمانية تتبع سياسة الفصل في ولاياتها بين السلطتين المدنية والعسكرية حتى يظل ممثلو الدولة في كل منها في صراع مستمر مع الجانب الآخر ، مما لا يتيح لأحدهما فرصة تدعيم مركزه وبالتالي الاستقلال بالولاية عن سيادة الدولة . ومن أمثلة هذا الصراع في اليمن أن المشير عبد الله باشا جمع أربعمائة رجل وقرر إرسالهم إلى طرابلس الغرب لتدعيم الحامية العثمانية فيها ، كما أراد أن ينفي المسجونين خارج اليمن ، غير أن الوالي حسين حلمي باشا لم يوافق على ذلك . فكتب المشير عبد الله باشا إلى الباب العالي يطلب موافقته على رأيه ، فوردت إليه موافقة السلطان على مطلبه . ولم ترض هذه الموافقة الوالي حسين باشا بطبيعة الحال ، فكتب هو الآخر إلى السلطان ليحاول اقناعه بأن إرسال هذه القوة إلى طرابلس الغرب عن شأنه أن يضعف الحامية العثمانية في اليمن في الوقت الذي تحتاج فيه إلى تدعيم وتقوية لمواجهة ما قد يفاجئها من ثورات القبائل . كما أن الأمر بنفي المسجونين اليمنيين سيثير التذمر لدى أهالي البلاد مما يؤدي إلى عدم إقرار الأمور في الولاية . غير أن السلطان لم يلق بالألا لمطلب الوالي حسين باشا ووجهة نظرة واكتفى بتأييد مطلب المشير عبد الله باشا (٢) .

(١) الواسعي ، المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩١ .

(٢) الواسعي ، المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩٢ .

وقد أوحى الهدوء النسبي الذي صاحب حكم الوالي حسين حلمي باشا إلى الدولة العثمانية أن ترسل بعض رجالها لمحاولة الاتفاق على الصلح مع الإمام المنصور ، وقد جرت مفاوضات بين الطرفين نتج عنها وضع شروط عامة للصلح أرسلت إلى عاصمة السلطنة لعرضها على الوزارة العثمانية . غير أن الوزارة لم توافق على هذه الشروط وقررت عزل حسين حلمي باشا وعينت بدلا منه المشير عبد الله باشا واليا لليمن وقائدا للقوات العثمانية فيها . وقد أسف اليمنيون أشد الأسف لعزل الوالي حسين حلمي باشا وخاصة أهل العلم منهم ، وكان هذا الوالي من بين الولاة الأتراك القليلين الذين عملوا ما في وسعهم لاصلاح امور اليمن والعمل على تحسين أحواله .

أما الوالي الجديد عبد الله باشا فقد كان مولما بالمعظمة والابوة والتكبر والتجبر ، وكان يتقدم موكبه ثلة من الحياطة ، ويأمر الجنود الأتراك بمنع المارة من الطريق حين يخرج من بيته في بثر العزب إلى أن يصل إلى مقر الحكومة . وقد أمر بتخصيص دوائر الحكومة العسكرية والمدنية مرة كل ثلاثة أشهر كما أمر بتنظيف الشوارع ورشها وكنسها كل يوم . وكان عبد الله باشا مولعا بالملاهي والموسيقى والطرب ، كما أنه كان مشيطا محبا للرفاهية على الرغم من بلوغه سن الشيخوخة (١) .

ومن النواحي المظهرية التي اهتم بها الوالي عبد الله باشا اقامته نصبا تذكارية للحكم العثماني في اليمن ، على هيئة عمود طويل في رأسه هلال من نحاس مطلي بالذهب ، كما احاط بعض أحجار هذا العمود بنحاس مطلي بالذهب أيضا ، وكان موقعه خارج صنعاء أمام باب اليمن . غير أن هذا النصب التذكاري هدم بعد عشر سنوات من تاريخ بنائه (٢) .

كما اهتم عبد الله باشا غاية الاهتمام بمد أسلاك البرق بين عدد من المدن اليمنية الهامة ، كان أهمها الخط البرقي الممتد من العاصمة صنعاء جنوبا إلى مدينة تعز . وعبد الله باشا كجندى كان يدرك عن كثب أهمية البرق في ربط العاصمة اليمنية بأطراف الولاية وفائدة ذلك في احكام السيطرة العثمانية على البلاد .

غير أن اليمن لم ينعم بالاستقرار في عهد الوالي عبد الله باشا إذ استشرى الظلم والفساد واشتد الجذب وارتفعت الأسعار ونشطت القبائل من جديد في محاربة الأتراك ومحاولة التخلص من حكمهم ، وكان أهمها قبيلة الزرائيق في

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩٢ .

المرعي : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٣ .

تهامة التي معظم أسلاك اليرق ونهبت قوافل التجارة ونشبت معارك عنيفة بين رجالها وبين الأتراك . وقد عجزت الحكومة التركية في الولاية عن إخضاع تلك القبيلة ، التي لم تكن تسكن بيوتا مبنية حتى يقصدها الجنود ويخضعونها ، بل كانت تعيش في القفار في عشش مبنية من القش . وقد عرف رجال هذه القبيلة بشدة البأس وقوة التحمل فكانوا يصطادون الغزلان عدوا في صحراء تهامة الشديدة الحرارة (١) .

ونظرا لأن عبد الله باشا لم يتمكن من حماية حدود عدن من عدوان الانجليز الذين كان مخططهم التوسع في جنوب اليمن حيث سيطروا على ناحية « الضالع » في سنة ١٩٠٢ م (١٣٢٠ هـ) . كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما اغضب الباب العالي عليه فامر بعزله وعين خلفا له توفيق باشا واليا على اليمن (٢) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هي عليه من فوضى واضطراب حتى توفي الامام المنصور « بقفلة عذر » في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) (٣) .

وهكذا أوضحنا بهذا العرض صورة عامة لحالة اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني في الوقت الذي كانت تتبع فيه الدولة العثمانية السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها قبيل العهد الدستوري العثماني . وقد نتج عن هذه السياسة في اليمن قيام الثورات والاضطرابات التي تركزت حول العاصمة اليمنية ، والتي كان الأتراك يحاولون اخمادها بأساليب القمع المختلفة . وقد رأينا أن مفاوضات الصلح حتى نهاية عهد الامام المنصور مثل أكبر قوة سياسية في اليمن حتى مطلع سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) والتي دارت بينه وبين ممثلي الدولة العثمانية عن طريق الرسائل أو الاتصال المباشر ، لم تصل الى اتفاق يرضى الطرفين مما ترتب عليه تجدد الثورات وزيادة حدة الاضطرابات ، وقد سقط في أثنائها صرعى كثيرون من العثمانيين واليمنيين على السواء (٤) .

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني في سنة ١٩٠٤ :

عقب وفاة الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ظفر ابنه يحيى بالامامة الزيدية في اليمن (٥) . وكان

(١) الواسي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .

(٢) العرشي : المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٣) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤) Jacoby H.F. : Op. cit., p. 75.

(٥) أمجد الريطاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

يحيى يبلغ من العمر حينذاك خمسة وثلاثين عاما ، اد ولد في شهر يونية سنة ١٨٦٩ (ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ) (١) وان ذهب آخرون الى أنه ولد في سنة ١٨٧٦ (٢) . وقد قضى يحيى هذه المدة من حياته مشاركا لوالده الراحل في أثناء كفاحه ، أولا : للمحافظة على امامته للزيديين ، وثانيا : في مراحل صراعه ضد الأتراك العثمانيين . وقد اكتسب يحيى خلال هذه الفترة من حياته خبرة بحقيقة الأوضاع السائدة في اليمن ، كما قال شعبية بين الزيديين ، مكتنه من الحصول على مبايعة من كان منهم في قفلة عذر حيث كان مقر والده المنصور . وفي غيرها من البلدان المجاورة كذمار ، وصعدة . وحوث (٣) .

وقد لاقى الامام يحيى ، كغيره من الأئمة ، الكثير من الصعاب والمضايقات التي اثارها امامه المنافسون الطامعون في الامة الزيدية مما اضطره الى مواجهتهم تارة بالسياسة والحكمة وتارة أخرى بالقوة ، ويفسر هذا أسباب الحروب الكثيرة التي سجلها التاريخ اليمني للامام يحيى والتي خاضها في هضاب اليمن وسهولها ، بل أن ضعف قوة الامام يحيى من جهة وضعف سيطرة العثمانيين على اجزاء من اليمن المختلفة من جهة أخرى ، كان يتيح الفرصة لشيوخ القبائل ورؤساء القرى أن يعتبروا أنفسهم أحق بالزعامة ، وأولى بطاعة أهالي البلاد . وأجدر استحقاقا لجباية الضرائب وجمع الزكاة من الأئمة الزيديين أو الماهورين الأتراك على السواء . وقد كانت هناك أسرة أخرى في اليمن تنافس أسرة الامام يحيى على الامة هي أسرة شرف الدين التي كانت تعتمد على اثارها لبعض القبائل الشاقعية (٤) .

وقد كانت مبايعة الامام يحيى في قفلة عذر في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) بداية مرحلة جديدة للعلاقات العثمانية اليمنية بدأت بصراع دام عندما كانت الدولة متمسكة بسياساتها المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، ثم أعقبه صلح ومهادنة مع الامام في أثناء العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩١١ م وانتهت هذه المرحلة بتصفية الحكم العثماني في اليمن وجلاء العثمانيين النهائي عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ .

فطبيعة العلاقات بين العثمانيين واليمنيين لم تتغير بتولى الامام يحيى الامة الزيدية في اليمن في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ، بل ظلت هذه العلاقات على ما هي عليه نتيجة لأن الامام يحيى انتهج السياسة نفسها التي اتبعها والده الامام المنصور بالله محمد بن يحيى ومن سبقه من الأئمة . وقد كانت

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ٩٦ .

(٢) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

(٣) الواسطي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

هذه السياسة تقوم على معاداة العثمانيين والجهاد ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بالوضع الخاص للأمة في البلاد ، وحققهم في الاستقلال بإدارة شئونهم في إطار من التبعية لسيادة الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي حاول الأتمة دائما أن يتمسكوا به ويحصلوا عليه أثناء مراسلاتهم أو مفاوضاتهم مع ممثلي الدولة العثمانية . لهذا فإن الامام يحيى عقب إعلان مبايعته «أسرع بأشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه الى مواصلة الحرب للتشكيل بالترك . الذين سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد» كما جاء في منشور اذاعة الامام يحيى في ذلك الوقت (١) . كما ذكر الكاتب الايطالي سلفاتور أبونتي أن «أول عمل قام به (الامام يحيى) هو أنه أعلن الحرب على الأتراك وهاجمهم بعساكره» (٢) .

فتاريخ اليمن في الفترة التي أعقبت عودة الأتراك العثمانيين اليها في سنة ١٨٧٢ والتي شهدت عهد الامام المنصور بالله محمد بن يحيى ، وعهد ابنه الامام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين ، التي اختتمت بعقد الصلح بين الأخير والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، كان مليئا بالحروب المستمرة بين اليمنيين والأتراك . وهذا ما جعل ويفل «Wavell» في مقدمة مؤلفها الذي استعرضت فيه أحداث ثورة اليمنيين ضد الأتراك في سنة ١٩١١ تقول عن هذه الفترة : « وحتى العشرين سنة الأخير (السابقة لسنة ١٩١١) بينما كان العرب والترك يتنازعون حول تقرير المصير ، كان تاريخ اليمن تاريخ الحديده والنار ، فهو تسجيل للمعارك والحصار ، مدافع تؤخذ عنوة ، وحاميات تخضع نتيجة لانتشار المجاعات ، ومذابح وحشية وانتقاما قاسيا » (٣) .

وفد بدأ الامام يحيى بعد توليه الامامة في تنفيذ سياسة مقاومة الأتراك وصمم على محاصرتهم في صنعاء عاصمة الولاية ، فتوجه اليها على رأس عشرين ألف يمني من بينهم الزيدى والشافعي على السواء » (٤) ، ونجح في فرض الحصار عليها . ثم بدأت المدن اليمنية تتساقط الواحدة تلو الأخرى في يد الامام وأتباعه كمدينة « عمران » و « حجة » و « ثلاً » وغيرها . كما انتقل الامام من « قفلة عذر » الى « حسوت » و « خمر » و « عمران » حتى وصل الى « كوكبان » الواقعة في شمال غرب صنعاء .

وعلى الرغم من الامدادات الكثيرة التي وردت للأتراك من مختلف مراكزهم في اليمن ، فانهم لم يستطيعوا أن يرفعوا عن أنفسهم في صنعاء قيد الحصار . بل أن القوة العثمانية التي وصلت الى الحديدة بقيادة رضا باشا ، والتي انضم

(١) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري . ص ٢٧

(٢) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٣) Wavell, A.J.B. : A Modern Pilgrim in Mecca, p. V.

(٤) Brémont, E. : Op. cit., p. 72.

اليها عدد كبير من رجال قبائل يام اليمنية الطامعين في السلب والنهب . فانها في أثناء توجهها الى صنعاء تعرضت لهجوم اتباع الامام في « الحمية » و « بلاد البستان » ، الذين نهبوا كل ما كان مع الأتراك من مؤونة وسلاح . أما رجال قبائل يام المصاحبون للأتراك فقد استسلموا لاتباع الامام وسيقوا الى « كوكبان » حيث أمر الامام بنزع سلاحهم ابقاء على أرواحهم . وقد وصلت فلول القوات التركية الى صنعاء في حالة يرثى لها مما زاد الأحوال سوءا في المدينة أكثر مما كانت عليه قبل مجيئهم (١) .

وقد عرض الواسعي في تاريخه صورة واضحة المعالم لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية في أثناء الحصار الذي فرضه الامام يحيى وأتباعه عليها في سنة ١٩٠٤ م فقال :

« تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضائق على أهلها بما رحبت ، واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء المخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراش ، وكان الثمن في غاية الرخص لعدم المشتري ، حتى أن بعضهم يؤجر الحامل الى السوق ويعجز عن أجرته ثم لا يجد مشتريا ثم يأخذ الحامل نصف ما حمل ، والجوع عم اليمن بسبب الفتن ، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة ، وخلت من اليمن قرى كثيرة مات أهلها من الجوع ، وفي (خولان) كانوا يأكلون التبن بعد طحنه . ومات في قرية (القابل) خارج صنعاء ١٦ مائة (يقصد ١٦٠٠ نسمة) غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء . ووجد في وادي (سهام) على قارعة الطريق موتى ٥١ نفسا . وفي داخل صنعاء أمر المفتي (٢) البيوليس وطائفة من الجند أن يهجموا بيوت التجار ، والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظورا اليه باليسار ، ويأخذوا ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل » (٣) ، كما ذكر أمين الريحاني أن حصار صنعاء في سنة ١٩٠٤ م : « استمر ستة أشهر فاكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير وكذلك الفيران . وكان عدد الأتراك الذين سلموا وفيهم الأهالي لا يقل كما قيل لنا عن ستين ألفا . ولكنهم أعادوا بعد ذلك الكرة على صنعاء فتفقر الامام وجنوده الى « شهارة » فتبعهم العدو الى تلك المضائق الهائلة وخسر هناك كل شيء . تلك هي وقعة شهارة المشهورة ولم يكن مع الامام غير ثلاثة آلاف مقاتل غلبوا ألفا من الأتراك وقد حاربوهم بالصخور أيضا يدرجونها عليهم . وأهل اليمن يحسبون النصر في تلك الرقعة أعجوبة ، بل كرامة من كرامات الامام » (٤) .

(١) الجرائد : المتخلف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٩ .

(٢) كان هذا المفتي معروفا ببيوله نحو الترك ومعاداته للامام .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٩ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٣ .

وأزاء وطأة الحصار الشديدة حول مدينة صنعاء ، وعدم وصول امدادات ذات اثر فعال ، فان عددا غير قليل من الأتراك ومثلهم من كبار أهالي صنعاء اقتنعوا بضرورة التسليم حفاظا على أرواح سكان المدينة وعلى الحامية العثمانية فيها من الغناء . وقد توجه بعض هؤلاء لمقابلة الامام يحيى فى كوكبان للاتفاق على عقد الهدنة وعلى شروط تسليم المدينة . فأرسل الامام اليهم سيف الاسلام أحمد بن قاسم الدين للاتفاق معهم بينما انتقل هو الى قرية « القابل » الواقعة فى الشمال الغربى من صنعاء . وقد تم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء الى « حراز » على أن يتركوا للامام يحيى أموال الحكومة وأسلحتها ، وعلى أن يقوم الامام فى مقابل ذلك بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم (١) .

وهكذا استطاع الامام يحيى أن يدخل صنعاء فى ٢١ أبريل سنة ١٩٠٥ م (٢) . كما أعلنت كثير من البلدان اليمنية اعترافها وطاقعتها لامامته . بينما لم يبق بأيدي الأتراك سوى مدينتى تمر و اب وبلاد حراز والتهائم وقفلة شمر وذلك وفقا لشروط الهدنة المؤقتة التى تم الاتفاق عليها بين العثمانيين والامام يحيى . وعندما علمت الدولة العثمانية باضطراب الأحوال فى ولاية اليمن نتيجة لحركة التمرد التى صاحبت قيام الامام الجديد يحيى عقب وفاة والده الامام المتصور فى سنة ١٩٠٤ فقد رأت أن تقمع ثورة القبائل اليمنية ، وتمرد الامام الزيدى بأسرع ما يمكن حتى لا تتعاقم الأمور وتزداد الى اخراج الأتراك العثمانيين من اليمن ، فيؤثر ذلك بطبيعة الحال اسوأ التأثير على مركزها فى الولايات العربية الأخرى . وقد رأى رجال الدولة أن خير من يقوم بهذا الدور هو أحمد فهمى باشا الذى سبق له أن تولى أمور الولاية مرتين ، فكان خبيرا يشئونها وعلى دراية عميقة بحقيقة الأوضاع فيها ، الى جانب ما عرف عنه من شدة وحزم ومقدرة وخبرة بالشئون العسكرية .

وقد أصدر الباب العالى أوامره لفوضى باشا الذى كان حينذاك مقيما فى شمال نجد ، بسرعة التوجه الى اليمن لاقرار الأمور فى الولاية الثالثة وتولى ادارتها بما يحفظ بقاءها فى يد الدولة العثمانية . ورغم بلوغ فوضى باشا العقد الثامن من عمره ، فقد توجه متمطيا جواده ومتحملا مشقات السفر واختراق الصحراء القاحلة على رأس قوائمه العثمانية حتى وصل الى جدة ، وتوجه منها الى الحديدة التى دخلها فى ٧ يونية سنة ١٩٠٥ م . هذا فى الوقت الذى كان الوضع فيه قد جسد مؤقتا داخل اليمن بين الامام يحيى وبين العثمانيين فى المراكز التى سيطر كل منهم عليها والتى عرضناها فيها سبق . وبعد وصول امدادات كبيرة لفوضى باشا فى الحديدة ، فقد توجه منها الى

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

Brémond, E. : Op. cit., p. 72.

(٢)

«مناخة» حيث انضمت اليه باقي القوات العثمانية في الولاية وخاصة ماكان منها في «حراز» - وقد واصل فيضى باشا زحفه تجاه صنعاء ، مخضعا القبائل اليمنية التي تصدت له ، حتى وصل الى جبل «عصر» المقابل لمدينة صنعاء .

وقد أسقط في يد الامام يحيى عندما علم بوصول قوات عثمانية هائلة مزودة بأسلحة حديثة ويقودها فيضى باشا الذي عرف عنه قوة الشكيمة والخبرة الواسعة بشئون الحرب . فرأى الامام يحيى من الحكمة ألا يترك نفسه في مواجهة هذا العدو الجبار الذي قد يضع حدا لكل آماله وطموحه ، خاصة وأن القبائل اليمنية التي يعتمد عليها الامام لم تكن تملك من الأسلحة والتنظيم ما يؤكد له النصر على قوات الدولة . ولهذا قرر الامام يحيى الانسحاب بقواته من صنعاء والالتجاء الى بلاد حاشد في الجبال الشمالية ، مدعيا أن خوفه على أهالي صنعاء هو الذي حتم عليه اتخاذ هذا الموقف . ولا شك أن الامام يحيى كان يحاول تبرير انسحابه أمام اليمنيين متخذا من ادعاء الخوف على أهالي صنعاء ذريعة لموقفه ، بينما لو كان يشق في مقدرة أتباعه على مقاومة الأتراك لسمح أمامهم وما ترك عاصمة بلده تقع في أيديهم بينما يلوذ هو وأتباعه بالقرار في جبال اليمن العالية . وهكذا دخل فيضى باشا مدينة صنعاء على رأس قواته العثمانية دون أن تواجه مقاومة تستحق الذكر في أوائل سبتمبر ١٩٠٥ م (١) -

غير أن الأمور لم تستقر في ولاية اليمن العثمانية بدخول فيضى باشا مدينة صنعاء ، إذ كان أمامه مهمة صعبة لاقرار الأمور في الولاية الثائرة . فبينما كان الامام يحيى يحرض الزيديين في الهضبة الشمالية على محاربة الأتراك ويتطلع في شوق الى إعادة فرض سيطرته على صنعاء ، فإن القبائل اليمنية في شتى أرجاء الولاية كانت تناوى العثمانيين وتسعى بشتى وسائل العنف والتخريب وحرب العصابات الى التخلص من الحكم التركي في بلادهم . لهذا رأى فيضى باشا ضرورة القيام بعدة عمليات حربية يهدف القضاء على التمرد ، وإيجاد حالة من الأمن والاستقرار لتدعيم الحكم العثماني في اليمن .

وقد خرج فيضى باشا من صنعاء متجها الى الهضبة الشمالية على رأس قوة حربية عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة يحاول اخضاع القبائل اليمنية المتمردة للحكم العثماني ، غير أن القبائل اليمنية كانت تنسحب باستمرار من مواقعها أمام تقدم القوات العثمانية ، فواصل فيضى باشا تتبعهم بغية النيل منهم مما جعله يخوض برجاله بين جبال اليمن الشاهقة الوعرة ذات المسالك المجهولة . وكانت القبائل اليمنية تهدف من انسحابها المتواصل الى ابعاد العثمانيين عن مراكز تموينهم في صنعاء وفي مدن الساحل وتضليلهم في مرتفعات اليمن التي ينحرد اليمنيون بمعرفة ممراتها ، الى جانب انهاك قوى الأتراك في قطع المسافات

(١) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

الشاسعة وتسلق المنحدرات الجبلية الوعرة . وقد انهكت بالفعل قوة الجنود الأتراك ، ونال منهم الإعياء والمرض كل منال . ونفذت منهم المؤن وانقطعت الامدادات ، حتى انهارت معنويات الجنود واضطر فيضى باشا أن يقرر العودة الى صنعاء دون أن يحقق أهدافه ، وكان قد وصل الى « عمران » بعد أن منى جيشه بخسائر فادحة أفقدته نصف القوات التي خرج على رأسها فى بداية الحملة . وقد بذل فيضى باشا وجنوده جهودا مضنية فى أثناء عودتهم الى صنعاء ، وكانت القبائل اليمنية قد حاصرت الحامية التركية فيها من جديد ، فتمكن فيضى باشا من دخول المدينة بعد تفريق القبائل المحاصرة لها (١) .

وإذا كان فيضى باشا لم ينجح فى القضاء على تمرد الامام يحيى والقبائل اليمنية فى الهضبة الشمالية ، فانه قد تمكن من الاستيلاء فيما بعد على عدد من المدن التى كانت خاضعة لسيطرة الامام وأهمها « شبام » ، « كوكبان » و « عمران » و « حجة » ولكنه فشل فى السيطرة على بلاد « شهارة » (٢) .

وجدير بالذكر أن فيضى باشا لم يواجه تمردا من القبائل اليمنية فحسب بل انه واجه أيضا تمردا آخر من بعض ضباط جيشه ، مما أحدث انقساماً داخليا فى صفوفه أدى الى اضعافه عن مواجهة الثورات اليمنية بكامل قوته . فقد تمرد بعض الضباط العثمانيين فى دائرة البرق والبريد بمدينة صنعاء فى سنة ١٩٠٦ م وطلبوا من الوالى تسليمهم معاشاتهم وترحيلهم الى بلادهم بعد أن هددوه باحداث فتنة اذا لم يلب مطالبهم . غير أن الوالى أصدر أوامره لقوة عثمانية بمحاصرة دائرة البرق والبريد من جميع الجهات ومنع المارة من عبور الطرق المؤدية اليها .

وفى نفس الوقت وصل الى صنعاء جنود آخرون من العثمانيين عادوا اليها من « عمران » وطلبوا الترخيص لهم بالعودة الى بلادهم . وكان معظمهم من عرب الشام الذين جندوا رديفا لفترة محدودة انقضى أجلها . وقد عسكر هؤلاء الجند عند مسجد « فروة بن مسيك » فى الشمال الشرقى من صنعاء ونهبوا بيوت الأهالى اليمنيين فى المنطقة عندما امتنع الوالى عن اجابة مطالبهم .

كما طالبت ثلاثة طوابع أخرى من الجنود العثمانيين بالمطالب نفسها التى تلخصت فى صرف معاشهم وترحيلهم الى بلادهم . واقتحم هؤلاء الجند الجامع الكبير بصنعاء ، وأخرجوا من فيه عن آخرهم حتى طلاب العلم والمشايخ ، وأغلقت تسعة من أبوابه بينما أقاموا حراسة مشددة عليها جميعا وعلى الباب العاشر الذى

Jacob, H.F. : Op. cit., p. III.

(١)

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

أبقوه مفتوحا وكذلك على قارعة الطرق المحيطة بالجامع . وقد مكث هؤلاء الجند في الجامع الكبير مدة نصف شهر ، حتى اضطر الرائي إلى اجابة مطالبهم وترحيلهم إلى بلادهم . كما حدث ذلك أيضا مع زملائهم من الجنود « الرديفة » في الحديدة الذين انقضت مدة خدمتهم وأرادوا العودة إلى بلادهم (١) .

ولا شك أن تمرد بعض الضباط في صفوف الجيش العثماني في اليمن بسبب تأخر صرف مرتباتهم ورغبة الجند الرديف العرب والأتراك على السواء في العودة إلى بلادهم بمجرد انقضاء مدة تجنيدهم ، قد أوجد دون شك تخلخلا في صفوف الجيش العثماني في اليمن أضعفه عن مواجهة الثورات المستمرة التي قام بها الشعب اليمني ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الموقف قد جعل الأتراك يفكرون من جديد في مفاوضة الامام الزيدى ومحاولة الوصول إلى حل مرضى يحفظ للدولة العثمانية ماء وجهها ، ولا يؤثر على مركزها في الولايات العربية الأخرى ، كما يضع حدا للثورات اليمنية المتتالية ، ويهيئ لولاية اليمن العثمانية الأمن والاستقرار .

المرحلة الثانية من مفاوضات الصلح بين العثمانيين واليمنيين ومعالم السياسة العثمانية التي اتبعت لحل أزمة اليمن :

لا شك أن قضية اليمن قد شغلت الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين عن كثير من القضايا الكبيرة التي كانت تهتم بها ، كما أن العمليات الحربية التي قامت بها القوات العثمانية بصفة مستمرة في سهول اليمن وفوق جبالها الشاهقة قد كلفت الدولة العثمانية الكثير من الرجال والمال . وكانت الدولة تهدف إلى إيجاد حل لهذه المشكلة المعضلة خاصة بعد أن أثبت أسلوب القوة الحربي فشله الذريع في اقراء الأور في ولاية اليمن النائرة . وكانت الدولة العثمانية تخشى أن تعترف للامام الزيدى بشيء من النفوذ في بلاده لأنها كانت تتوقع أنه سوف يستغل هذا النفوذ تدريجيا ليتمكن في نهاية الأمر من تثبيت أقدامه وتدعيم سلطانه فينقلب على الدولة ويستقل ببلاده عن سيادتها . هذا في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتبع فيه أسلوب السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها وتتمسك بتنفيذه بكل صرامة حرصا على بقاء إمبراطوريتها . وقد بلغ حرص الدولة إلى درجة الشك في أتباعها وموظفيها مما جعلها تضع النظم الخاصة بفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية في ولاياتها حتى لا يؤدي وجود السلطتين في يد واحدة إلى التفكير في الاستقلال والانفصال عن سيادتها على النحو الذي أوضحناه فيما سبق .

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجربة المفاوضات مع الامام يحيى بدرجة أكثر فعالية عما سبق أن دار بينها وبين والده الامام المنصور الراحل من مراسلات ومفاوضات . وكانت الدولة تهدف بذلك الى ايجاد حل للقضية اليمنية يضمن لها تحقيق مصالحها وتوفير ما تبدله بصفة مستمرة من جهسد ورجال ومال في قمع انتورات واخماد الاضطرابات منذ عودة قواتها الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . لهذا أرسلت الحكومة العثمانية وفدا الى الامام يحيى لمفاوضته في شروط الصلح .

وقد رحب الامام يحيى بطبيعة الحال بمبدأ المفاوضات من أجل الاتفاق على شروط الصلح ، لأنه اذا كان قد انتفع بالحرب التي شنها ضد الأتراك في اجتذاب القبائل اليمنية اليه واكتساب شعبية وتأيبه لشخصه على حساب زعامته لتمررد هذه القبائل وثورتها ضد الأتراك ، فانه كان لا يرغب في استمرار هذه الحرب حتى لا يتعرض لنقمة الدولة العثمانية وانتقامها اذا تخلت عنه القبائل اليمنية يوما لسبب من الأسباب . كما كان يسعد الامام كثيرا أن يكتسب عن طريق هذه المفاوضات مع الدولة العثمانية اعترافا منها بكيانه كزعيم ديني في شعبه الى جانب منحه قدرا معيناً من السلطة الزمنية بين أتباعه، ولا مانع لديه بعد ذلك من أن تخضع البلاد للسيادة العثمانية فهذا سوف يحمل الدولة مسئولية الدفاع عن اليمن ضد أي عدوان أجنبي قد لا تستطيع قوته الامامية المحدودة أن تتصدى له لهذا كله قدم الامام الشروط التالية للوفد العثماني الذي جاء الى اليمن للاتفاق على الصلح وبدأها بما يلي :

« واخفت مستمدا بعون الله على شرط الصلح ما بيني وبين مأمور سلطان الاسلام الذي ادعوا الله أن يؤيد ملكه لاطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل القوضى والعداوة بالصدقة ، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقق الدماء ، وتزول المحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الاخاء التي لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم من بينهم :

- ١ - أن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الاسلامية الفراء .
- ٢ - أن يعود الى الامام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .
- ٣ - أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالامام .
- ٤ - أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كي لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الارتشاء .
- ٥ - أن تحال الأوقاف الى عهدة الامام لاهياء المعارف في البلاد .
- ٦ - اقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والاسرائيليين

كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم التي أبطلها المأمورون الترك
كانما لم تكن شيئا مذكورا .

٧ - يؤخذ العشر من المزروعات التي تسقى بماء السماء ، وأما التي تسقى
بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة .
وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التي وضعها عبد الله بن رواحة في
« الخرص » ويؤخذ عن البقر والغنم والأبل النصاب الشرعى . وأما
الأراضي التي تغل مرتين أو ثلاثا فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ورقع
ما سوى ذلك من التكاليف .

٨ - جباية الأموال المسار ذكرها تكون بوساطة مشايخ البلاد تحت نظارة
مأمورى الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها
فمزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام - ولا يكون للإمام علاقة بقبض
الأموال الأميرية .

٩ - تعفى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب من التكاليف .

١٠ - يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه .

١١ - إعلان العفو العام فى البلاد كى لا يسأل أحد عن ماضيه .

١٢ - ألا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

١٣ - أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعا وتعز وملحقاتها .

١٤ - ألا تتدخل الحكومة فى شئون « أنسى » ولا تعارض الإمام فى تعيين
المأمورين لهذا القضاء لفقير سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولما يخشى من وقوع
محظور فى مخالفة مأمورى الحكومة لهم .

١٥ - أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة
العلية .

ثم يختتم الإمام يحيى شروطه هذه لعقد الصلح بين الدولة باظهار مميزات
الصلح فى اقرار الأمور فى اليمن قائلا : « ان تنفيذ هذه الشروط فى البلاد
اليمنية يكون سببا لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وحياتها ، فيظهر الأمر
بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة
سوق العساكر إلى البلاد اليمنية ، إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ،
ولعلمهم لا يرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر
إلى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان
سلطاني يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كى يطمئن اليمانيون وترواح

قلوبهم ، ولا يعترضنى المأمورون فى اجراء الاحكام التى تخولنيها الشروط واحالة
ادارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد « آنس » الى عهدتى » .

مؤرخ فى ١٣ من صفر ١٣٢٤ هـ (أبريل سنة ١٩٠٦) (١) .

هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لعقد الصلح مع الدولة العثمانية فى
شهر أبريل سنة ١٩٠٦ (١٣ من صفر سنة ١٣٢٤ هـ) تبين لنا بايجال ما يلى :

١ - ان الامام يحيى يعترف بكل صراحة ووضوح بالسيادة العثمانية على
اليمن ، وهو يحذو بذلك حذو الأئمة السابقين الذين ثاروا ضد أسلوب
الحكم العثماني وفسد الجهاز التنفيذى لهذا الحكم عندما كان يسيء
الادارة ، ولكنهم لم يعترضوا على تبعيتهم للدولة أو خضوعهم لسيادتها .

٢ - يوضح الامام مطالبه التى تلخص فى الاعتراف بزعامته الدينية فى شعبه
مع منحه قدرا من السلطة الزمنية بين أتباعه وهى الأهداف التى حارب
الامام من أجل الحصول عليها .

٣ - غلف الامام مطالبه الشخصية بالصيغة الدينية التى تمثل الأساس الذى
تقوم عليه زعامته فى شعبه وبغيرها يفقد كيانه وبالتالي يفقد حقه فى
مطالبه .

٤ - طلب الامام فى البند الخامس أن تحال الأوقاف الى عهدته بحجة احياء
المعارف فى البلاد . ولا شك أن الأوقاف كانت ستشكل سندا ماديا
للإمام يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه .

٥ - تقرب الامام الى عشائر حاشه وخولان والحداد وأرحب بطلب اعفائهم من
التكاليف فى البند التاسع ، كما تقرب الى أهالى قضاء « آنس » بأن
طلب عدم تدخل الدولة فى شئونهم والا تعارض فى تعيين مأمورى هذا
القضاء بحجة فقر سكانه وقلة حاصلاتهم وما يخشى من سوء ادارة مأمورى
الحكومة لشئونهم ، وفى هذا محاولة من الامام لاكتساب شعبية أعمق
لدى هذه العشائر ونفوذ زمنى أكبر فى قضاء « آنس » مما يحقق له
الكثير من الأهداف التى يرجوها .

٦ - أظهر الامام يحيى حسن نيته تجاه الدولة لكسب ودها حتى تسجيب الى
مطالبه الأخرى فأبدى اقتراحاته لتحسين أسلوب الادارة العثمانية فى
اليمن فى البند الثامن بأن تكون جباية الأموال المشار إليها فى البند
السابع بواسطة مشايخ البلاد وتحت اشراف مأمورى الدولة . وإذا

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدده له جزء رادعا على أن لا يكون للإمام أى علاقة بتحصيل الأموال الحكومية . كما عرض الامام اقتراحه بمنع الحكام والموظفين رواتب كافية حتى لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الاختلاس أو الارتشاء . وقد أوضحت اقتراحات الامام هذه أن أسباب الثورة ضد الأتراك ترجع الى سوء الإدارة واستغلال الموظفين للأهالى ، وأنها لا تهدف الى التخلص من السيادة تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدده العثمانية على الين .

٧ - سلم الامام يحيى بحق الدولة العثمانية فى رعاية الشئون الخارجية للولايات وبحقها فى الدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى ، وكان ذلك اعترافا منه بسيادة الدولة العثمانية على بلاده .

غير أن الدولة العثمانية لم توافق على هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لأنها لم تكن حتى ذلك الوقت لتقبل الاعتراف بكيان الامام الزيدى ومشاركته لها فى جزء من السلطة الزمنية فى ولاية اليمن العثمانية . كما أن السلطان عبد الحميد ما كان ليقبل أن تقسم إحدى ولاياته بينه وبين شخص آخر لم يعترف به الا متمردا على سلطة الدولة ومحاربا ضد نفوذها وخارجا عن طاعتها . هذا بالإضافة الى أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تتبع سياسة الحكم المركزى الذى لا يمنح فرصة كافية لسكان الولايات لتقرير مصيرهم وإدارة دفة الحكم فى بلادهم مما جعل الدولة ترفض بشدة مقترحات الامام يحيى وشروطه لعقد الصلح . ويبدو أن الموظفين الأتراك الذين أنيط بهم مفاوضة الامام لم يخلصوا فى القيام بمهمتهم ولم يوضحوا للباب العالى حقيقة الأوضاع القائمة فى اليمن تقربا منهم للوالى وللمأمرين العثمانيين بإظهار الجهود التى يقومون بها فى حكم البلاد بصورة ترضى عنهم الباب العالى . كما أنهم تجنبوا توضيح مدى الضعف الذى آلت اليه حالة القوات التركية وعدم مقدرتها على مقاومة الثورة اليمنية مما لا يتناسب مع عظمة السلطان العثمانى حتى لا يستثيروا غضبه .

وقد ترتب على فشل مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى أن اشتعلت من جديد نيران الثورة ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، فنشبت معارك عنيفة بين الجانبين فى «خولان» و «البعضاء» و «سنحان» و «رجام» و «ذمار» و «حجة» و «آنس» وغيرها من البلاد اليمنية (١) .

وإزاء تجدد الثورة فى اليمن وتفاقم الأمور فيها رأت الحكومة العثمانية أن تعيد الكرة من جديد محاولة الاتصال الشخصى بالامام يحيى ، ومفاوضته

(١) نزيه مؤيد المظم ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

لايجاد حل مرض للقضية اليمنية . وكان يدفع الدولة العثمانية الى ذلك رغبته
فى استتباب الأمور فى اليمن حتى تتجنب الحسائر الكبيرة المستمرة التى تنوء
بحملها ميزانيتها المجهدة . وكان السلطان العثماني عبد الحميد يبغى معرفة
الأسباب الحقيقية للثورة اليمنية محاولا ايجاد حل لهذه القضية المزمنة . وكانت
وسيلة السلطان فى ذلك الوفود التى كان يرسلها لاستطلاع الموقف فى اليمن
ومحاولة ايجاد نقطة التقاء بين مصالح دولته ومطالب الثوار اليمنيين .

لهذا رأى السلطان العثماني أن يرسل وفدا من كبار علماء مكة مكون من
عبد الله بن عباس وتسعة من رفقاته العلماء فى منتصف عام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ)
تكون مهمته حث الامام يحيى على وقف القتال ضد الأتراك العثمانيين وتشجيعه
على عقد الصلح مع الدولة العثمانية . وقد وصل أعضاء الوفد الى مدينة صنعاء
وارسلوا الى الامام يحيى كتابا «معناه النصيحة وترك القتال والحث على
الصلح» (١) . فأجابهم الامام يحيى بخطاب طويل عرض فيه وجهة نظره فى
القضية اليمنية وشرح مطالبه وأهدافه . وقدم بعض الاقتراحات للوصول الى حل
مرض للقضية (٢) .

وسوف نتتبع بايجاز معالم العلاقات العثمانية اليمنية فى مفهوم الامام
يحيى كما وردت فى خطابه لعلماء مكة الذين أوفدهم اليه السلطان العثماني
للتفاوض معه فى شروط الصلح . لقد ذكر الامام فى خطابه أن الاسلام كان
سببا فى رفع شأن العرب واعلاء كلمتهم ، غير أنهم بانصرافهم عن الدين
تخاذلوا وضعفت شوكتهم وتفرقت كلمتهم حتى قامت الدولة العثمانية للدفاع
عن الاسلام واعلاء كلمته « ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين وحفظ
حوزته من الكفرة المعتدين » فالامام يحيى كغيره من اليمنيين بل معظم العرب
المسلمين فى عصره كانوا يقدررون أهمية الدور الذى تقوم به الدولة العثمانية
فى الذود عن الاسلام والدفاع عن بلاده باعتبارها دولة الاسلام الكبرى . فكان
الامام يحيى يعترف بوضوح بمكانة السلطان العثماني على بلاده .

ثم استعرض الامام يحيى فى خطابه دور أسلافه من الأئمة الزيديين الذين
حكموا اليمن منذ القرن الثالث الهجرى مؤكدا أنهم كانوا مدعمين برغبة أهل
اليمن فى أن « يحكمهم ساداتهم وأولاد نبيهم رضى الله عنهم » . والامام يحيى
يظهر لوفد السلطان تمسك اليمنيين بحكم الأئمة الزيديين سلالة النبی وأن

(١) الواسع : السفر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ .

(٢) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٨٩ - ٤٩٤ .

(للاطلاع على نص خطاب الامام يحيى لوفد علماء مكة انظر الملحق رقم ١٢)

هذا الحكم ليس أمراً مستحدثاً بل له جذور تاريخية عميقة ترجع الى ما يقرب من عشرة قرون مضت .

ويتحدث الامام يحيى عن موقف الأئمة من الأتراك العثمانيين الذين عادوا الى اليمن في سنة ١٨٧٢ فيقول : « لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية الى اليمن ، وكان قائماً في ذلك الوقت الامام محسن بن أحمد وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعده الامام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام الى عام ، وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهراً وبلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا (الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين) رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجرانه ، وتطاردت أفراس شهواتهم في سلبة الفجور وميدانه ، فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله ، فانتصبنا (الامام يحيى) لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام ، ولم نقم والله لدرهم ولا لدينار علو ولا فخار » .

فالامام يحيى أشار الى موقف أسلافه الأئمة من الأتراك العثمانيين الذي تبسّلور في ثوراتهم الدائمة ضد مفاسد الولاة وظلمهم وسوء ادارتهم لشئون البلاد . ثم ذكر أن موقفه هذا هو استمرار لمواقف أسلافه من درء ظلم الأتراك عن الشعب اليمني .

وقد أوضح الامام يحيى في خطابه لمبعوثي السلطان من علماء مكة محاولاته للوصول الى اتفاق مع الوالي العثماني أحمد فيضي باشا ، الذي كان ينقض عهوده ويبدد الاستقرار بمحاربة الامام وأتباعه ، مما كان يؤدي الى اراقة الدماء وانفاق الأموال دون جدوى . بل ان الوالي حرص القائد التركي يوسف باشا على مهاجمة بلاد حاشد ، ومحاولة اختراق المنطقة التي يقيم فيها الامام وتهديد أتباعه هناك ، مما اضطر الامام أن يصمد عن نفسه عدوان الأتراك ، فاشتعلت من جديد نيران الحرب بين الجانبين .

وقد أشار الامام يحيى الى تأمر المأمورين الأتراك لاثارة غضب السلطان على أهل اليمن وعلى الامام الزيدى خاصة فذكر انهم : « ما زالوا يثيرون غضب السلطان على أهل اليمن ويستنجدون منه الأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفى . وينسبوننا عندهم الى الخوارج والرافضة ، وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية ، ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وانا لنبرأ الى الله من الخوارج والروافض وأهل البدع المستحدثين والمأمورين يعرفون ذلك منا ، لكنه حداهم على ذلك ما بجبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسلق لأخذها من

غير الوجه الحلال ، ولم يتم لهم ذلك الا باستمرار القتال والتنقل من حال الى حال ، فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات ، على أنهم كثيرا ما يفتصبونها ولا يعطون أهلها شيئا ، (١) .

ثم يصف الامام يحيى للوفد في خطابه التصرفات الشخصية للولاة والتي تجعلهم بطبيعة الحال في متاعى عن الاهتمام بشئون الحكم فيقول ان هؤلاء الولاة كانوا : « على اللذات والشهوات عاكفون ، وعلى الفتن في الفجور يتنافسون منهم المتنافسون ، فتشكرهم المساجد والجوامع ، ويجهدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع ، وتعرفهم الكثوس والأقداح ، وتصافيهم ربوات القديوح الملاح وكل هذا بين واضح سترونه عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب (٢) » . ويقصده الامام يحيى في العبارة الأخيرة من هذه الفقرة في خطابه للوفد السلطان أن بعض الولاة الأتراك كانوا يعتمدون اخفاء الحقائق في داخل البلاد عن الوفود والرسل التي كان يرسلها الباب العالي لاستطلاع حقيقة الأوضاع هناك ، وكانوا يحولون دون وصول هذه الحقائق الى السلطان العثماني مما يحملهم مسئولية تصرفاتهم الظالمة واستهتارهم وسوء ادارتهم وانشغالهم بمملذاتهم الشخصية عن شئون الولاية ، فكانوا « كلما خرج أحد منهم (من مبعوثي السلطان) تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بسرهم وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بامضائه » (٣) . ثم ينبه الامام يحيى مبعوثي السلطان الى تجنب أساليب المأمورين الأتراك في تمويه الحقائق ، حتى ينقلوا للباب العالي صورة صحيحة عن الأوضاع القائمة في اليمن ، خاصة وأن المأمورين نجحوا في منع وصول رسائل الامام واتباعه الى السلطان العثماني فيقول : « وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان حتى لقد أرسلنا كتبنا عديدة الى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب » (٤) .

وقبل أن يختتم الامام يحيى اجابته على علماء مكة مبعوثي السلطان يؤكد لهم تمنياته بتجاحهم في مهمتهم مبتهلا الى الله : « أن يجعل على أيديكم (أعضاء وفد مكة) جبر كسر اليمن الميمون وأن يقذف في قلوب سلطان الاسلام الرافة والرحمة » .

ويعود الامام يحيى فيحذر مبعوثي السلطان من دسائس المأمورين بقوله :

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٧

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ .

(٣) (٤) المصدر نفسه والصفحة .

« وانا نحذركم من دسائس المأمورين فان لهم طرقا الى جلب أمثالكم الى اتباع مقاصدهم » (١) مظهرا أن ذلك ليس قاصرا عليهم وهم ليسوا بطبيعة الحال من أهل اليمن ، بل ان المأمورين خدعوا بعض أهالي اليمن وضللوهم بأن « انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن وجعلوهم آلة لهم في كل مكان ، حتى بلغ بهم الحال أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم . كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش ، فهم يمرون عليه في كل يوم بأماكن الأمراء ويدلسون بأقوال لا يعبثون ولا يسألون بظهور الكذب فيبسا والافتراء » ثم يوصيهم بأن : « ابحثوا عن العلة الباعثة فان من عرف الداء عرف الدواء » (٢) .

كانت هذه اجابة الامام يحيى على مبعوثي السلطان من علماء مكة ، وبرغم النقاط الهامة التي تعرض لها الخطاب فانه لم يترتب عليه أى تغيير بذكر في صالح القضية اليمنية . ولا شك أن سبب ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت لم تكن لتقبل أن تعترف للامام يحيى بوضع خاص في اليمن ، يضمن له ممارسة قدر من السلطة الزمنية على أتباعه الزيديين الى جانب زعامته الروحية لهم ، هذا على الرغم من اعتراف الامام الزيدى واليمنيين عامة بالسيادة العثمانية على بلادهم .

وقد ظلت الأوضاع في اليمن على ما هي عليه ، فالامام والأتراك يحتفظ كل منهما بما تحت يديه من الأراضي مع استمرار المناوشات بين الطرفين ، ولم يتمكن الأتراك من السيطرة على الموقف تماما في اليمن . ولم تقم الدولة العثمانية بعمل ايجابى لاقراء الأمور في اليمن بعد محاولاتها لاستطلاع حقيقة الموقف سوى عزلها للوالى أحمد فيضى باشا لموقفه العدائى من اليمنيين ، وأرسلت بدلا منه حسين تحسين باشا ليتولى أمور الولاية . وقد أرادت الدولة أن تطلق من حدة موقفها العدائى من الزيديين وامامهم ، فاختارت تحسين باشا لما عرف عنه من الحكمة والاعتزان ليعمل على تهدئة الموقف في الولاية النائرة . وقد « صلحت في أيامه (تحسين باشا) أحوال اليمن ، وسكنت الفتن ، ولم يتعرض الامام وشيعته وأعدائه بأذيتهم ، وحبس من ظفر به مثل من كان قبله (فيضى باشا) وحصل بينه (تحسين باشا) وبين الامام صلح ، والا يتعدى أحد على الآخر كل أحد فوجته ، والامام يقيم الشرع في جبهته كما يجب » (٣) .

ولا شك أن سياسة تحسين باشا في حكم اليمن جاءت في التوقيت المناسب لأن أحوال الولاية كانت في أشد الحاجة الى التهدئة والتسكين بعد أن

(١) المصدر السابق ... نفس الصفحة .

(٢) المقتل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ من ٥٣٧ .

(٣) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ من ٣٠٩ .

تفاخمت الأمور في عهد الوالي أحمد فيضي باشا - وقد رأى الوالي حسين تحسين باشا أن يعترف للامام يحيى بوضعه الخاص داخل الولاية ، وأن يسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه في المنطقة التي تدين له بالولاء ، واتفق مع الامام ألا يتعدى أحد الجانبين على الآخر ، وكانت هذه السياسة اعترافا بالأمر الواقع ، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تستطع أن تخضع لنقودها سكان المرتفعات الشمالية المتكزين حول مدينة صعدة مركز الإمامة الزيدية - ولم يكن هذا الاتفاق صلحا بمعنى الكلمة بل كان بمثابة مهادنة اقتضتها حاجة الدولة لأقرار الأمور في اليمن حتى لا تتعرض لمزيد من الخسائر والتضحيات في سبيل إبقائها ولاية تابعة لسيادتها .

وعندما رأت الدولة العثمانية النجاح النسبي لسياسة التهدئة والتسكين التي اتبعتها الوالي حسين تحسين باشا ، فقد آملت أن تحقق الاستقرار الكامل في الولاية عن طريق التفاهم مع اليمانيين أنفسهم في شئون بلدهم - لهذا طلب السلطان العثماني في سنة ١٩٠٨ وفدا من كبار رجال صنعاء على أن يكونوا من ساداتها وعلمائها وأعيانها « ليتكلموا فيما يصلح اليمن » ففرح الناس بذلك « (١) » . وقد وصل الوفد إلى الأستانة عاصمة الدولة وأقاموا في « محل الضيافة » مدة طويلة حتى استطاعوا مقابلة السلطان عبد الحميد . غير أن المقابلة لم تدم الا حوالي عشر دقائق وأذن لهم بالانصراف . ويرجع ذلك إلى فشل الوفد اليمني في عرض قضية بلاده على السلطان العثماني ، إذ كان أعضاء الوفد مختلفين فيما بينهم حول نقاط عديدة . وعلى سبيل المثال فإن أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين على كيفية إيجاد حل للقضية اليمنية ، حتى ان بعضهم اعتقد في حتمية استعمال القوة لطرد الأتراك من اليمن ، بينما البعض الآخر كان يؤمن بالطرق السلمية والرجوع إلى الشريعة الإسلامية وسيلة لتهدئة الأحوال في الولاية . كما اختلف الأعضاء أيضا حول الغرض من مجيئهم إلى عاصمة الدولة العثمانية . وكان بينهم قليل من الأعضاء يقدرون أهمية الدور الذي يقومون به ، وما سيترتب على ذلك من نتائج خطيرة تؤثر على مستقبل بلدهم . بينما كان العدد الأكبر من أعضاء الوفد قد وجدوا أن المثول بين يدي السلطان العثماني فرصة لا تعوز لتحقيق مآربهم الشخصية ، كطلب تقليدهم ووظائف معينة في الولاية أو عرض شكائاتهم الشخصية على الباب العالي . وقد أدت كل هذه الأسباب إلى اخفاق وفد رجال صنعاء في عرض قضية بلاده على الباب العالي ، حتى أن السلطان أمر على الفور بإعادتهم إلى اليمن ، فأضاعوا بذلك فرصة ذهبية لاطلاع أعلى سلطة في الدولة على حقيقة الأوضاع القائمة في بلادهم ، والتي كان بعض الولاة يسهون معاملتها حفاظا على مصالحهم الشخصية .

(١) الراسمي : المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

على أن السلطان العثماني كانت لديه رغبة في إيجاد حل للقضية اليمنية بما يحفظ للدولة العثمانية مصالحها في الولاية ويبقيها تابعة للسيادة العثمانية . لهذا طلب السلطان من والي اليمن استقدام وفد آخر من رجال الامام يحيى على وجه الخصوص ، وليس من أهالي صنعاء كما كان الحال في المرة الأولى ، وذلك على أن يصل معهم الى حل حاسم للقضية . فأرسل الامام يحيى الى الآستانة جماعة من خاصته من بينهم العلامة عبيد الله بن ابراهيم . وقد أحسن السلطان استقبالهم ودارت بعض المناقشات حول القضية اليمنية « بما يزيل الشقاق والشقاق ويصلح البلاد ، ويرضى به الفريقان » . غير أن وفد رجال الامام يحيى عاد الى اليمن أيضا بخفي حنين بعد أن مكث مدة طويلة في عاصمة الدولة . وقد فشلت محادثاتهم في نهاية الأمر لعدة أسباب كان من بينها ما أبداه بعض رجال الدولة العثمانية من أن « إقامة الحدود في اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسي في جميع الولايات العثمانية » (١) .

وتجدر الإشارة الى الدور الذي لعبته الصحافة العربية والعثمانية في قضية اليمن في أوائل القرن العشرين فقد ذكر الواسعي أن جريدة المؤيد المصرية قد وصلت الى اليمن في سنة ١٩٠٩ (شهر ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ) وأنها كانت أول جريدة مصرية يطلق عليها هناك - وقد كتب على بن يوسف صاحب جريدة المؤيد مقالا ينصح فيه الامام يحيى الى عقد الصلح مع الدولة العثمانية ، كوسيلة لحل القضية اليمنية بما يرضى الجانبين اليمني والعثماني ، ويؤدي الى حقن الدماء ، وتوفير الأموال الطائلة والجهود المضنية التي تبذلها الدولة العثمانية دون جدوى في محاولة اخماد الثورات المستمرة . وقد أرسل الامام يحيى خطابا الى صاحب جريدة المؤيد يجيب فيه على نداء الصلح الذي وجهته جريدته ويوضح موقفه بأنه لم يدخر وسعا للوصول الى عقد صلح مع الدولة بقوله : « لأجل ذلك بعثنا وفدا الى الأبواب السلطانية يرفع عنا ما أودعناه من الأخبار ويقص على ذلك الجمع ما ياليمين الميمون من الدواهي الكبار وما اعتورها من مواقع الفتن التي تخللت الديار ومشيت الى كل دار » . غير أن هذا الوفد الذي تحدث عنه الامام يحيى لم يتمكن من الاتفاق على عقد الصلح على الرغم من المفاوضات التي دارت بين أعضائه وبين رجال الدولة في العاصمة العثمانية على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

ثم أبدى الامام يحيى في خطابه تعجبه من موقف الدولة في حرصها على السيطرة الكاملة على اليمن وأوضح أن الدولة اذا كانت تعمل ذلك بأنها تقوم بحماية اليمن من العدوان الأجنبي فإن اليمنيين أولى بالدفاع عن بلادهم خاصة وأنهم لم يرتضوا الخضوع يوما لمسلم غشوم فكيف يرضيهم أن يخضعوا ساعة

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٠ .

واحدة للجاسب . وإذا كانت الدولة تعطل موقفها هذا من اليمن بحاجة الحزينة العثمانية الى الأموال التي تجمع من هناك فالامام يحيى يجب على ذلك بأن ما يجمع من الأموال لا يكاد يكفي بنفقات العسكريين والمدنيين من العثمانيين العاملين في الولاية ، الا في حالة ابتزاز الأموال من أهالي اليمن بشتى الطرق والأساليب التعسفية . ثم يشير الامام يحيى الى أن توجيه الجيوش العثمانية المسلحة بأحدث الأسلحة في عصرها الى اليمن ليجهد الميزانية العثمانية ويحملها الكثير من الأعباء . ويضيف الامام يحيى الى كل ذلك تسجبه أيضا من حرص الدولة على البقاء في اليمن الولاية النائية الصغيرة بالنسبة لأملاك الدولة الواسعة ، بينما يوجد فيها الأئمة الذين يمكنهم القيام بحكم البلاد على أفضل وجه مع اعترافهم بالسيادة العثمانية . ثم يذكر الامام يحيى في نهاية خطابه لصاحب جريدة المؤيد المصرية أنه اذا تراسى له نشر هذه الاجابة في جريدته « فذلك من الخير الموافق للمقصد » (١) . وكان الامام يحيى يقصد من ذلك بطبيعة الحال استمالة الرأي العام في الدولة العثمانية الى جانبه للوصول الى حل المتضمية اليمنية يحقق له اعتراف الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

وقد ذكر الواسعي أن جريدة « طنين » العثمانية نشرت في نهاية سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) في أحد أعدادها مقالا نقل من التركية الى العربية جاء فيه : « أن اليمنيين معروفون بالذكاء والصبر على الشدائد ، وان من كانت فيه مثل هذه الصفات لخليق بأن يكون سريعا تمدينه قريبا تفهيمه وسائل الإصلاح ، ولكن لا يد قبل كل شيء من انتداب المأمورين الأكفاء النشطين الذين يوقفون كل ما أوتوا من المعرفة والاختبار على تنظيم تلك الديار . فلنرسل اذن الى تلك الولاية واليا معاوننا من أصحاب الكفاية ومديرين مجربين عارفين الزراعة والتجارة والمعارف ، ثم نصحبهم بمهندسين بارعين ومفتشين صالحين ، وحينئذ نأمن الفتن وسفك الدماء ، ولا بأس من التكرار وهو أن كل هذه الأمور لا سبيل اليها الا بأمر واحد الا وهو أن يكون لليمن ادارة خصوصية تلائم أخلاق اليمنيين وعاداتهم » (٢) .

ولا شك أن الرأي الذي نادى به جريدة « طنين » العثمانية في مقالها المشار اليه منتصف غاية الانصاف لقضية اليمن ولليمنيين . ويوضح لنا مثل هذا المقال وغيره الدور الهام الذي بدأت تلعبه الصحافة العربية والعثمانية في عرض قضية اليمن على الرأي العام في الدولة العثمانية وفي الولايات العربية التابعة لها . وقد أبرزت الصحافة أخطاء الحكم العثماني في اليمن حتى يمكن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣١٣ .

تجنبها ، كما اقترحت الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى اقرار الأمور وحفظ الأمن والسلام في اليمن .

استمرت أحوال اليمن هادئة نسبياً في عهد الوالي العثماني حسين تحسين باشا نتيجة للسياسة التي اتبعها للتفاهم مع الامام وحرصه على رفع ظلم المأمورين الأتراك عن أهالي اليمن حتى وردت الأوامر من الآستانة بعزله عن الولاية . وقد حزن أهالي اليمن كثيراً على عزل هذا الوالي ، وتوجه وفد منهم إلى الآستانة برئاسة السيد محمد علي الأمدلي للمطالبة باوجاع تحسين باشا إلى منصبه في اليمن (١) ، غير أن الحكومة العثمانية لم تستجب لمطلب الوفد اليمني وأصدرت الأوامر بتعيين كامل بك متصرف تعز في ذلك الحين والياً على اليمن ، فوصل إلى صنعاء في شهر مارس سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) غير أن كامل بك لم يستمر في منصب الولاية أكثر من ثلاثة أشهر وعزل في يونية سنة ١٩١٠ م (جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ هـ) . وقد تولى من بعده ولاية اليمن محمد علي باشا (٢) وهو أحد رجالات الاتحاديين الذين عرقوا بتمسكهم بالسياسة المركزية وبمبدأ تترك شعوب الامبراطورية .

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الهدوء النسبي التي وجدت في عهد الوالي حسين تحسين باشا لم تكن ترجع إلى سياسته القائمة على التفاهم مع الامام والعدل مع الأهالي فحسب ، بل كانت ترجع أيضاً إلى حالة عامة من الهدوء النسبي شملت معظم أرجاء الامبراطورية العثمانية ولم تكن مقصورة على اليمن وحدها . وكان السبب في ذلك يرجع إلى قيام ثورة سنة ١٩٠٨ التي أعلنت الدستور ، ورغبت في تطبيق مبادئ جديدة تتبلور في محاولة الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل كافة المشكلات المعلقة . وقد علم أهالي اليمن بنياً خلع السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) وتنصيب أخيه محمد رشاد في مكانه وتسلمت أعضاء جمعية الاتحاد والترقي على سياسة الدولة وعلى رأسهم طلعت ، وأنور ، وجمال . وقد توقع اليمنيون إصلاحاً عاماً في ديارهم نتيجة لهذا الانقلاب كما عجبوا من سرعة خلع الولاية وتنصيب غيره في مكانهم (٣) . غير أن هذه الفترة سرعان ما انتهت عندما اتضح ميل الاتحاديين إلى تطبيق « المركزية » وإلى « تترك » عناصر دولتهم ، فنشبت من جديد المنازعات بين العرب والأتراك ولكنها كانت أعنف وأقسى عما كانت عليه من قبل ، خاصة وأن النزاع بين العرب والسلطان عبد الحميد قبل الانقلاب الدستوري في سنة ١٩٠٨ م كان يدور حول مفاسد الحكومة العثمانية وتعسف

(١) الامرام : المجلد ١٧٢٣ الصادر في ١٩١٠/٣/٩ (٢٦ صفر سنة ١٣٢٨ هـ) ص ٢

(٢) الرشدي : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) الرشدي : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

ولاقتها وسوء إدارتهم ، فتحول هذا النزاع بين الجانبين العربى والتركى بعد الانقلاب الى مبدأ أهم وأخطر فى حياة العرب وهو مبدأ « تقرير المصير » (١) .

وقد تمسك العرب بحقوقهم فى الحكم الذاتى والقومى الخاصة . بينما حارب الأتراك هذه الاتجاهات التحررية بكل عنف وشدة . وعملوا على اذابة العناصر العثمانية المختلفة فى بوتقة الجنسية التركية المتزمتة . وقد عين الاتحاديون محمد على باشا فى يونيه سنة ١٩١٠ م (جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ هـ) والياً على اليمن لتنعيد سياستهم هذه فى تلك البلاد . لهذا اتجه هذا الوالى مند وصوله الى اليمن الى مقاومته كل نمرد ، واحماد أية حركة ثورية يقوم بها الامام يحيى فى المرتفعات الشمالية ، أو محمد الاديسى الذى ظهر نفوذه وشكل خطراً كبيراً على الدولة فى عسير . وقد عرف عن الوالى العثمانى محمد على باشا أنه « كان خشن الطباع ، عامل الناس بخلفه وشدة ، كما كان يفعل فيضى باشا بل كان يحبس كل من يكون له أدنى علاقة بالامام . فثارت أعماله هذه الضغائن والسخائم ، فاستقرت نار الحرب فى « شعوب » ، فحوصرت جميع المدن . وفى جبلتها « يريم » . فهجم العرب على من فيها ، وخربوها ، وفعلوا الأفاعيل الغريبة » (٢) . على أن السياسة التى اتبعها الوالى محمد على باشا والتى اتسمت بالعنف والشدة والقمع العسكرى ، قد أدت الى تجدد الثورات . واشمال الحروب فى اليمن (٣) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هى عليه من فوضى واضطراب حتى عزل هذا الوالى ، وتم عقد صلح « دعان » فى سنة ١٩١١ بين الدولة العثمانية والامام يحيى على يد الوالى الجديد أحمد عزت باشا فبدأت بذلك صفحة جديدة من تاريخ العلاقات العثمانية اليمنية اختلفت الى حد كبير عن الصفحات السابقة .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ٧٨ . ٧٩ .

(٢) العرقى : المصدر السابق . ص ٨٧ .

(٣) الواسمى : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٣٦٤ .

الفصل الرابع

السياسة العثمانية في اليمن

في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

- أولا - سياسة العثمانيين في حكم الولايات،
التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري *
- ثانيا : موقف الأدارسة من الحكم العثماني
في اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١) *
- ثالثا - موقف العثمانيين من بقية اليمن في
مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١) *
- رابعا - نضال الشعب اليمني ضد الحكم
العثماني في مطلع العهد الدستوري *

الفصل الرابع

السياسة العثمانية في اليمن في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

أولاً - سياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري

عرضنا في بداية الفصل السابق معالم السياسة المركزية التي اتبعها العثمانيون في حكم الولايات التابعة لهم ، وما آلت إليه هذه السياسة من تطرف في عهد الاستبداد الحميدي مما كان له أسوأ الأثر لدى وعايا الامبراطورية العثمانية . وقد رأينا نتائج اتباع هذه السياسة المركزية في ولاية اليمن منذ عودة العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ ، وتمثلت في قيام حركات التمرد والثورات المستمرة ضد الحكم العثماني ، كان آخرها الثورة التي أشعلها الإمام يحيى اثر توليه الامامة في سنة ١٩٠٤ م ، وتحملت الدولة العثمانية في سبيل اخمادها الكثير من الأرواح والأموال . وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري بعد الاطاحة بحكم السلطان عبد الحميد الثاني لتعرف الى أي مدى أثرت تلك السياسة على مجريات الأحداث في ولاية اليمن العثمانية .

الثورة ضد الاستبداد الحميدي وقيام العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨

بدأ في سنة ١٨٨٩ م تأليف الجمعيات المنظمة سواء كانت سرية في داخل البلاد العثمانية ، أو علنية في خارجها ، لمحاربة الاستبداد الحميدي وحمل الناس على استنكار الحكم المطلق ، وطلب الحكم الدستوري عن طريق إعادة العمل « بالقانون الأساسي » الذي صدر في عهد « المشروطة الأولى » في سنة ١٨٧٦

وعطله السلطان عبد الحميد الثاني في فجر صدوره (١) . نال طائفة من طلاب « الطبية العسكرية » جمعية سرية في استامبول في سنة ١٨٨٩ م غايتها محاربة الاستبداد والعمل على إعادة انحياء الدستورية الى البلاد . كما حصل أحمد رضا - الذي كان يعمل مديرا للمعارف في بروسة - على رخصة المسافر الى باريس لزيارة معرضها الدولي العام ، ثم قرر البقاء في باريس للعمل في سبيل حرية بلاده ، وأصدر جريدة سماها « مشورت » بمعنى « المشورة » ، وقد ألّف حوله جماعة من الشبان الموجودين في باريس واتصلوا بشباب الجمعية الأولى في استامبول لتوحيد العمل تحت اسم « جمهورية الاتحاد والترقي العثمانية » (٢) . وقد نصت هذه الجمعية وتقرعت داخل البلاد وخارجها ، وحقت غايتها الأصلية بإعلان « المشروطية » في سنة ١٩٠٨ ، وبخلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩ ، كما التخب أحمد رضا هذا رئيسا لأول مجلس نيابي اجتمع في عهد « المشروطية الثانية » .

على أن هذا النجاح لم يكن نتيجة لجهود جمعية الاتحاد والترقي فحسب ، بل ساهم فيه عدد غير قليل من الجمعيات ، وعدد كبير من الأشخاص . فقد عقدت الجمعيات التي تالفت خارج البلاد العثمانية مؤتمرات في مدينة باريس في عامي ١٩-٢ ، ١٩٠٧ ، واشترك فيهما الى جانب الأتراك والعرب ممثلون عن بعض الشعوب المسيحية التابعة للإمبراطورية العثمانية أيضا . وتتلخص قرارات المؤتمر الأخير في اجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش وتبديل الإدارة من أساسها ، وتأسيس أصول المشروطية والمشورة . وقد تهيأ لجمعية الاتحاد والترقي بعد سنة ١٩٠٥ م مجال واسع للعمل في الولايات الثلاث : مناستر ، وقوصوة ، وسلانيك التي كانت ادارتها قد تأسست في أوائل هذا القرن تحت مراقبة خمس من الدول الأوربية العظمى هي : إنجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، وذلك في النواحي المالية وشئون الأمن . واجتمع في هذه الولايات عدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين ممن يمتازون بالثقافة والاقدام ، نمت بينهم فكرة اصلاح أحوال الدولة العامة بانتهاء الاستبداد وإعادة الدستور (٣) .

وبعد انقضاء بعض الأحداث ، انهالت على عاصمة الدولة العثمانية صباح يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٠٨ أعداد هائلة من البرقيات الصادرة من جميع الوحدات الإدارية الموجودة في الولايات المذكورة تطلب إعلان المشروطية ، وتلتها على الفور برقيات أخرى تعلم بأن البلاد أخذت تحتفل بإعلان المشروطية . مع

(١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٤٥ .

(٢) سامح المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية - ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) سامح المصري : المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

إطلاق المدافع ابتهاجا ببدء العهد الجديد . وقد فوجئ السلطان عبد الحميد بهذا الانفجار العام . واضطر الى الرضوخ للأمر الواقع ، وأصدر أمره بإعادة الدستور وإجراء الانتخابات ، وبذلك انتهى عهد الاستبداد الحميدى وبدا عهد « المشروطية الثانية » وأطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفعت القيود التى كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين (١) .

وقد قوبل إعلان المشروطية بتأييد تام فى جميع أنحاء الممالك العثمانية ، وصار سببا لإقامة المهرجانات الشعبية التى اشترك فيها جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية . وقد جرت فى هذا الجو الانتخابات النيابية واجتمع المجلس النيابى - الذى كان يسمى « مجلس مبعوثان » - بين مظاهر الأعياد والأفراح . وكان عدد النواب فى هذا المجلس ٢٧٦ ، عدد الأتراك بينهم ١٤٢ ، وعدد العرب ٦٠ ، الألبان ٢٥ ، الأروام ٢٤ ، الأرمن ١٢ ، اليهود ٥ ، البلغار ٤ ، الصرب ٣ ، الفلاح ١ . غير أن الجو المغمم بالحبور والابتهاج لم يلبث أن تليد بغيوم كثيفة ، وتعرض العهد الجديد الى عدة صدمات عنيفة ، وجابه كثيرا من المشاكل الداخلية والخارجية .

على أن أخطر الصدمات التى هزت كيان العهد الجديد ، كانت ثورة الرجعية التى قامت فى نهاية شهر مارس سنة ١٩٠٩ فى عاصمة السلطنة قبل أن تتم المشروطية شهرها التاسع ، وكان قوامها الجنود والدراويش الذين ثاروا بتحريض من الموترين من العهد الجديد ، ومن بينهم عدد كبير من رجال عبد الحميد السابقين . على أن هؤلاء الجنود الثائرين كانوا من الجيش المحتشد فى العاصمة وحدها ، أما جيوش الولايات ، وخاصة جيوش الولايات الثلاث التى كانت مهد المشروطية الثانية فقد ظلت على ولائها للعهد الجديد . لذلك وجهت جمعية الاتحاد والترقى جيشا نحو العاصمة لتأديب العصاة ، والتضاء على الرجعية . وقد وصل هذا الجيش « لجيش الحركة » الى أبواب العاصمة ، وتمكن من احتلالها بعد بضعة حروب وصادمات مع شرادم العصاة . وقد اجتمع « المبعوثون » مع أعضاء مجلس الأعيان فى « آيا ستفانوس » - الذى كان قد أصبح مقرا « لجيش الحركة » - وعقدوا جلسة رسمية ، قرروا خلالها خلع السلطان عبد الحميد واجلاس ولي العهد محمد رشاد على العرش باسم « السلطان محمد الخامس » (٢) . وبذلك طويت صحائف تاريخ الساطان عبد الحميد ، وتوطدت أركان العهد الدستورى العثمانى الجديد .

وقد أوقع الانقلاب الأخير رجال السياسة الأوربية فى حيرة وارتباك ، ذلك

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) ساطع الحصرى - المصدر نفسه ، ص ١١٠ - ١١٢ .

لأن الحركة الانقلابية كانت بمثابة « حركة انفاس ترمي الى تخليص الرجل المريض من حالة الاحتصار مع تجديد قواه واصلاح احواله » فكان من شأنها أن تسلب الدول الكبرى ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية ، وحينئذ التدخل في شئونها » (١) . وقد سارعت بعض الدول الأوروبية لتعجيل في حل مسائلها المتعلقة مع الدولة قبل فوات الأوان . وكان من ذلك نزوع النمسا الى تحويل الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك الى وضع قانوني يلحقها بالامبراطورية رسميا ، مما سيسبب هياجا شديدا في العالم السلافي وخاصة في صربيا ، ويؤزم الأحوال بين النمسا والصرب ، ويشعل نار الحرب العالمية الأولى . كما أن أطماع الدول الأوروبية التقت بالرغبات الجادة في الاستقلال في وقت واحد ، فأعلنت بلغاريا استقلالها وانفصالها عن الدولة العثمانية ، كما أنزلت إيطاليا جيوشها في طرابلس الغرب سنة ١٩١١ م ، معتمدة على الاتفاقيات السرية الموقعة بينها وبين فرنسا وانجلترا من جهة ، وبين النمسا وألمانيا من جهة أخرى . بل إن دول البلقان رأت في انشغال الدولة العثمانية بالحرب الإيطالية فرصة لاشهار الحرب عليها وتحقيق استقلالها . وخلال هذه الزوبعة تحركت فرنسا وطالبت الدولة العثمانية بضمان مصالحها في سوريا ، ودارت مباحثات بين الجانبين لهذا الغرض ، في حين أعلنت حكومة فرنسا عن وجوب احترام الدول لمصالحها التقليدية في سوريا ولبنان (٢) . وعلى الرغم من أن المباحثات مع الدولة العثمانية لم تتقدم بالسرعة المطلوبة فانها انتهت بما يرضى فرنسا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهكذا ورت رجال جمعية الاتحاد والترقي تركة مثقلة وواجهوا بداية صعبة فقدت في أثناءها الدولة العثمانية جميع ممتلكاتها الأوروبية - ما عدا تراقيا الشرقية - الى جانب طرابلس وكريت وجزر الدوديكان . وقد تحملت الدولة في أثناء السلسلة من الحروب الكثيرة والنفقات الباهظة ما ناءت بها خزائنها المجعدة (٣) .

صدى اعلان الدستور العثماني ونتائجه في الولايات العربية :

سبب اعلان الدستور العثماني وانهاء الاستبداد الحميدى وقيام عهد المشروطية موجة طاغية من السرور والابتهاج في جميع الولايات العربية ، وقويت آراء الذين يقولون بوجوب « اصلاح الأحوال وضمان التقدم » عن طريق التآزر

(١) ساطع الحصري : يوم ميلون ، ص ٢٨ .

(٢) Poincaré, R. : Au service de la France, Vol. V, p. 404.

(٣) جورج ملويوس : يقظة العرب (ترجمة علي حيدر الركابي) ، ص ١١٣ .

مع أحرار الترك . وكان يحلو للجميع أمل قوى فى تحقيق « الحرية ، والعدالة ، والمساواة » وفق الشعار الذى صارت تردده السنة الجميع فى كل الجهات ، ما دام سيكون هناك مجلس تمثيلى يراقب أعمال الحكومة ويوجهها ، وما دام سيكون فى المجلس المذكور ممثلون عن البلاد العربية ، فسيكون من السهل القضاء على عوامل الفساد واستكمال وسائل النهوض والرخاء . غير أن السياسة التى أخذت تسير عليها جمعية الاتحاد والترقى وحكوماتها ، بعد إعلان المشروطية ، خيبت هذه الآمال ، واضطرت مفكرى العرب وسياستهم الى تغيير آرائهم واتجاهاتهم على ضوء التجارب والأحداث (١) . اذ تمسكت الجمعية والحكومة بنظام المركزية وأصررت على أن تكون اللغة التركية هى اللغة الرسمية دون أكثر من يلحق بالعرب من أضرار فادحة من جراء ذلك . وقد توالى سلسلة طويلة من الاختلافات والنزاعات بين العرب والترك داخل المجلس النيابى وخارجه واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

لقد أراد الاتحاديون فى بداية حكمهم على حد ما ذكر بجريدة الأهرام « أن يقلبوا البلاد التى كانت تتمتع سابقا ببعض الامتيازات فى مدى ثلاث سنين قليا سحرىا فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين الى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكافت النتيجة أن الذين لم يألوا دفع الأموال الأميرية تدمروا من دفعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، سمعت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها بدعة (٢) ، والذين كانوا فى بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحهم أمرا اذا (٣) . ومن جهة أخرى راينا الذين تعلموا فى أوربا وعرفوا نظامها ومدنيتها وعمرانها يتمجلون (٤) رجال الحكومة فى الإصلاح ويريدون من حكومة بنت سنين أن تكون حكومة بنت مئات السنين فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من إصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس فى يدها مال ودخل فلم تر الا البنوك تطرق أبوابها . وأراد الأتراك نشر لغتهم التى لم تتعلمها الطوائف والأمم التى حكموها سبعمئة سنة فتسرعوا باكرام الناس على تعلمها فایقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب الى خلق لغة وآداب (٥) ، والذين لهم لغة على الصياح فى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) كمثال أهل اليمن من الزيديين الذين كانوا يلجأون الى المحاكم الشرعية التى كان يقيمها الامام يحيى .

(٣) كمثال البكرات فى البانيا .

(٤) كمثال المثقفين فى تركيا نفسها وفى سوريا .

(٥) كمثال الألبان والأرمن . . الخ .

وجه الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فافضى الى الشكرى من كل جانب » (١) .

لقد كان مدحت باشا واضع دستور سنة ١٨٧٦ من انصار « نوسيج المأذونية » الادارية الواسعة ، القرية من « اللامركزية » (٢) . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التي ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة في القطاع الأوربي ، خلال المدة التي مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستوري ، فأرادوا أن يحكموا الدولة في العقد الثاني من القرن العشرين وكانهم لا يزالون يعيشون في منتصف القرن التاسع عشر . وفضلا عن ذلك أردوا أن يحكموا البدوي والحضري على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التي تطبق في الدولة الأوربية . وكانوا يرون في النظام اللامركزي تفكيكا ودمارا للمملكة العثمانية . في حين أن العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة الدولة ، من حيث أنه يعطى سكان المناطق مجال التشيبت الشخصي ويهيئ لهم امكانية تطوير مناطقهم التي هم أعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية الدفاع عن حدودها وترقيسة اقتصادها ومعارفها وأمورها الناقصة ، فضلا على كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا في دولة تحترم ارادتهم فيزيد اخلاصهم (٣) .

وقد أوضح أحمد أمين حقيقة الاتحاديين في كتابه عن « تركيا في الحرب العالمية » عندما ذكر أنهم فئة « ... لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب المثالية الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جدا عند أعضائها إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم يتمكنوا أن يروا أن التبديلات الجوهرية لأسلوب الحكم يجب أن تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبي وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشكلات التي كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التي كانت تواجههم كان همهم الاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسي ، واجبار مختلف عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم كانوا متمسكين بالتعصب القومي في سياستهم الخارجية فقد أظفروا التصلب والتزمت وتعادوا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة التي قضت باكرام مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر قد لاقت معارضة قوية ، وسببت مشكلات داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت على حكومتهم أن تتخذ

(١) جريدة الأهرام ، العدد ١٠١٥٠ ، في ١/٨/١٩١١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

خطة الاستبعاد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر ، ولم يستمر الفاؤد سوى فترة جد ضئيلة ولم يكن القرف بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه مسحة المدنية الغربية « (١) » .

وهكذا كانت سياسة الاتحاديين عقب الانقلاب الدستوري تلتخص في تمييز العنصر التركي على باقي العناصر المختلفة في الإمبراطورية العثمانية ، مع محاولة « تتركيز » جميع العثمانيين مستعملين في ذلك مختلف الطرق من ضغط وإرهاب ، إلى صبح جميع الإدارات والمصالح والمدارس بالصيغة التركية ، وإحلال اللغة التركية محل اللغات الأخرى ، مما أشعل نار الصراع بين القومية التركية الصاعدة وبين القوميات الأخرى في الإمبراطورية ، وخاصة العربية التي كانت تلمس طريقها إلى الوجود ، والتي ساعدها ودفعها إلى تطوير نفسها ذلك الاحتكاك والصراع بينها وبين القومية التركية واستبعاد الأتراك ضد العرب . وسيؤدي هذا الصراع في النهاية إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى لتصبح تركيا دولة محدودة المساحة يسودها العنصر التركي وحده . كما تمسك الاتحاديون بفكرة المركزية متأثرين بأفكار الثورة الفرنسية رغم الفرق الشاسع بين فرنسا أيام ثورتها في سنة ١٧٨٩ م والسلطنة العثمانية في سنة ١٩٠٨ م . إذ أن تمرکز الإدارة في باريس ، كان استثمارا لتطور تاريخي طويل ، جعل باريس مركزا ثقافيا واقتصاديا ، وأدى إلى توحيد فرنسا سياسيا وإداريا . لكن الوضع كان على نقيض ذلك تماما في الدولة العثمانية ، لأن القوى التي ولدها اليقظة القومية ، كانت تعمل باتجاه مآكس ، متنافر مع المركز المتمثل في القسطنطينية ، ولأن المناهج التي تفضي القوى المذكورة ما زالت قائمة على فوارق اللغة والعادات والأفكار (٢) ، وسيبدو ذلك جليا في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية .

ولما كان الاتحاديون يعتقدون أن المركزية وسيادة قومية واحدة يطبعون بها جميع رعايا الدولة هي سبيلهم لانقاذ إمبراطوريتهم وإعادة أمجادها . فقد كان من أول أعمالهم عقب عودتهم إلى الحكم بعد انقلاب الرجعية في أبريل سنة ١٩٠٩ م ، إلغاء الجمعيات التي أسستها العناصر غير التركية ، ومن بينها جمعية الأخاء العربي العثماني ، وذلك قبل أن تنقضي ثمانية أشهر على إفتتاحها . وقد نتج عن ذلك ارتياح العرب في نيات الاتحاديين تحوهم ، وبدأوا جديا في العمل السري إلى جانب الجمعيات العربية العلنية التي سمح لها بممارسة نشاطها علنا في المناطق غير الخاضعة للنفوذ العثماني كما كان الحال في مصر في أثناء

Amun, A. : Turkey in the World War, pp, 44-45.

(١)

(٢) جورج أنطونيوس : المصدر السابق ، ص ١١٥ .

الاحتلال البريطاني . وكان العرب يهدفون من ذلك الى حماية قوميتهم النامية
التي أراد الاتحاديون الأتراك القضاء عليها .

الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

إذا ألقينا نظرة عامة على الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع
العهد الدستوري العثماني فاننا نجد أن عرب الجزيرة قد شاركوا باقى اخوانهم
العثمانيين عامة والعرب خاصة فرحتهم وايتهاجم بنجاح ثورتى ٢٠ من يولية
سنة ١٩٠٨ م ١٣ - ٢٦ من أبريل سنة ١٩٠٩ م ، وتمنوا الخير الكثير على
يد رجال جمعية الاتحاد والترقى . غير أن شعورهم هذا وما ترقب عليه من
مواقف عملية اختلف اختلافا بينا في الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة عنه
في باقى العالم العربى . ويرجع سبب ذلك الى أن الجزيرة العربية كانت
متخلفة حضاريا وثقافيا عن باقى الجماعات العربية التي في خارجها ، وذلك
تبعاً للظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فيها . فالجزيرة العربية تتميز
بأنها وحدة سكانية وحضارية واجتماعية واحدة ، بالرغم من وجود بعض
الاختلافات بين مناطقها . وقد أدى هذا الوضع الجغرافى والاقتصادى الى تحديد
أوضاع اجتماعية خاصة بالجزيرة بوجه عام وأوضاع اجتماعية معينة مقصورة
على بعض مناطقها . على أن الوحدة الاجتماعية السائدة في الجزيرة كلها هي
القبيلة بكل ما لها من صفات فكرية ونفسية وأوضاع اقتصادية واجتماعية ،
تؤدى كلها الى سلوك ومواقف تختلف تماما عما في العراق والشام ومصر (١) .
وأدى هذا الوضع الاجتماعى بالثالى الى تشكيلات سياسية خاصة أيضا ، فكانت
الوحدة السياسية في الجزيرة تتمثل في الإمارة أو المشيخة المحددة المساحة
التي تعتمد على النفوذ الأسرى القطاعى المظهر ، أو الإمامة التي تقوم على الفكر
الدينى المذهبى وتفرض سلطانها على منطقة يسكنها الأتباع والمريدون الى جانب
غيرهم كما كان الحال بالنسبة للإمامة الزيدية في اليمن (٢) .

والى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة والى أدت الى التفتت السياسى
لهيكلتها فان الاستعمار الأوروبى وخاصة الانجليزى كان من العوامل المؤكدة لهذا
التفتت . ذلك لأن بريطانيا أدركت الأهمية الكامنة في استراتيجية الجزيرة
العربية لتأمين طريقها الى الهند فاحتلت عدن في سنة ١٨٣٩ وبدأت تتوسع
ليسيطر نفوذها في السواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية ، كما زادت
رغبتها في ذلك بعد افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ فأصبحت « الشريان

Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 76.

(١) .

(٢) السيد مصطفى سالم : اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤١ .

الامبراطورى ، لمستعمراتها الآسيوية (١) . وقد أدى التدخل البريطانى فى الجزيرة العربية الى تفتيت وحدتها السياسية الى جانب ما أصيبت به من عوامل تفتيت داخلية . وكان كل ذلك مؤديا بالتالى الى تغيير أفكار وواقف أهل الجزيرة العربية عن باقى أجزاء العالم العربى العثمانى .

ظهر الاختلاف أساسا فى نوع الأفكار « القومية » وأساليب العمل الإيجابى لتحقيق المطالب القومية ، وذلك بين عرب الجزيرة عن بقية العالم العربى العثمانى . ومن التجاوز حقيقة أن توصف أفكار أهل الجزيرة بأنها أفكار « قومية » فى العشرينات من القرن العشرين ، إذ أنهم لم ينادوا بصورة حديدة للحكم فى بلادهم ، أو بمطالب معينة مثل « اللامركزية » بالصورة التى عرضها حزب اللامركزية العثمانى ، الذى اتخذ القاهرة مقرا له ، أو تحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية ثنائية ، كما نادى بها الجمعية القحطانية . لكن الأوضاع الخاصة لأهل الجزيرة جعلت أفكارهم تتبلور حول مطلب واحد نمسكوا به ازاء الاتحاديين ، وهو أن يتركوهم وشأنهم يدبرون أمرهم بأنفسهم دون تدخل حكومى . مهما كان نوع هذه الحكومة وجنسياتها - هذا مع رضائهم واعترافهم بالسيادة العثمانية . وكان ذلك استجابة لمقائدهم الدينية المتحكمة . ونظريتهم المقدسة للخلافة الإسلامية التى كان عبد الحميد قد أحيا شأنها ، اعتمادا على أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده اللذين كانا من دعاةها . هذا الى جانب تميز وسائل أهل الجزيرة فى تحقيق مطالبهم عن غيرهم من سكان البلاد العربية الشمالية كالعراق والشام ومصر ، فبينما كان أسلوب القوميين العرب يتمثل أساسا فى تكوين الجمعيات ، والأحزاب السياسية ، وعقد المؤتمرات ، والاتجاه الى التشكيلات السرية ، والاعتماد على المنشورات فى نشر دعوتهم . إذا لم يتمكنوا من الاعتماد على الصحف والمجلات ، فإن عرب الجزيرة عبروا عن عدم رضائهم من حكم الاتحاديين وموقفهم من العرب بالثورات المستمرة ضد الحاميات العثمانية الموجودة فى أراضيهم ، أى أن الأساليب السلمية فى التعبير عن المطالب القومية كانت مجهولة لديهم ، لهذا كانوا يلجأون الى طريقتهم الخاصة ، التى ألفوها حتى فى منازعاتهم الشخصية ، وهى القتال والكر والفر ، والاتجاه الى الجبال والقلوات أو الهجوم المباغت الى غير ذلك من أساليب القتال الشائعة بين رجال القبائل العربية (٢) . وقد كانت حياة عرب الجزيرة ببساطتها الأولية توحى اليهم بنسوع التفكير وأسلوب العمل الذى سنرى أمثلة كثيرة لتطبيقاته عند عرضنا للأحداث التى شهدتها جبال اليمن وسهولها فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى فى مطلع العهد الدستورى .

(١) د. جمال حمدان (دكتور) : دراسات فى العالم العربى ، ص ٢٧ .

(٢) السيد مصطفى سالم : الميسر السابق ، ص ٤٣ .

وقد بدأت علاقة الاتحاديين بالجزيرة العربية يعملين لهما أهميتهما بالنسبة لتطور الأحداث في اليمن في تلك الفترة ، أولهما : افتتاح سكة حديد الحجاز رسميا في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ م وكان الخط قد بلغ المدينة . وثانيهما : تعيين الشريف حسين بن علي أميرا على مكة . وترجع أهمية هذين العاملين الى النتائج العملية التي ترتبت عليهما . فوصول خط سكة حديد الحجاز الى المدينة ، معناه تأكيد سيادة ونفوذ الدولة العثمانية في الحجاز ، لأنه ضمن لها وسيلة فعالة لنقل البضود والمعدات في أسرع وقت وأسلم طريق . وهذا ما حدث فعلا . اذ أصبح الحجاز مركزا تنطلق منه الوسائل التنفيذية لاختضاع المتمردين في جهات الجزيرة المختلفة وخاصة في بلاد اليمن . كما أن تعيين الشريف حسين كان له أهميته وخطوره كذلك . اذ أن الاتحاديين عينوه ، بالرغم من ارادة السلطان عبد الحميد ، وكانوا يطمعون كثيرا في أن يكون أداة طيعة في أيديهم . واذا كان الشريف حسين سيساعدهم حريبا ضد الادريسي ، سيساعدهم بنصائحه واتصالاته بالامام يحيى مسعيا وراء الصلح بينه وبين السلطان . فان الخلاف سرعان ما دب بين الاتحاديين وبين الحسين نتيجة لشخصيته التي كانت تتصف بالطموح والعناد . اذ عمل الحسين منذ وصوله مكة على جذب القبائل حوله وحول الأشراف ، بعد أن كانوا قد أهملوا في أثناء حكم الأشراف الذين سبقوه . لهذا خشي الاتحاديون من شخصية الحسين الذي يريد أن يشبث وجوده في بقعة هامة داخل امبراطوريتهم ، يرفضوا وساطته بعد ذلك بينهم وبين الادريسي والامام يحيى (١) على النحو الذي سنعرضه في حينه .

وقد أدى وجود زعامات محلية بالجزيرة العربية الى تحديد الخطوط العامة لخريطتها . وقد استطاع هؤلاء الزعماء أن يستمدوا كياناتهم وسلطتهم من ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم . فكان هناك الشريف حسين في مكة ، وعبد العزيز آل سعود في الرياض ، والادريسي في صبيا في عسير ، والامام يحيى فوق الجبال الشمالية في اليمن ، وآل الرشيد في حائل في شمال الجزيرة ، والصباح في الكويت . والى جانب هؤلاء كانت هناك مشيخات وامارات على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية .

وقد كان العثمانيون والانجليز يمثلون القوتين الفعالتين في أحداث الجزيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكان نفوذ العثمانيين يختلف قوة وضعفا من مكان الى آخر في هذه البقاع ، تبعا لصلتهم بالزعماء المحليين وتبعا لقوة الحماية العثمانية التي تمثلهم في المنطقة . فبينما كان الشريف حسين في الحجاز ، والدولة ترقب تصرفاته بحذر ، وكانت لها حامية

عثمانية دائمة في المدينة ، فقد كان أمراء آل الرشيد في حائل يعترفون بسيادة العثمانيين عليهم . وكثيرا ما كانوا يستنجسون بالأتراك ضد عدوهم عبد العزيز آل سعود .

أما عبد العزيز آل سعود فقد كان في حصار مع الترك لأنهم كانوا يساعدون آل الرشيد ضده في القصيم ، لذلك قويت علاقته مع الكويت التي كانت تخضع خضوعا غير مباشر للحماية البريطانية ، إذ كان الشيخ مبارك الصباح يعتمد على مساندة بريطانيا له وخاصة منذ سنة ١٩٠٣ م . وقد تعاون الصباح مع ابن سعود على مهاجمة عشائر المنتفق في العراق ، وكان الأتراك كثيرا ما يعتمدون عليهم ضد ابن سعود . كما هاجم كلا الأميرين - الصباح وابن السعود - جبل شمر أيضا ، خاصة أن الأمير سعود بن الرشيد الذي تولي الإمارة سنة ١٩٠٨ م كان طفلا صغيرا وتولى الوصاية عليه أبناء عمومته . وكان للعثمانيين السيادة العسكرية في الأحساء إلا أن هذه السيادة لم تدم طويلا . ففي ربيع سنة ١٩١٣ م ، انقض عبد العزيز آل سعود على « الأحساء » وأخذ « الهفوف » ثم بعد فترة قصيرة استولى على « القاطف » ، وأخرج الترك - سواء العسكريين أو المدنيين - من هذه المنطقة ، بعد أن مكثوا بها أكثر من أربعين عاما . وهنا بدأ ابن سعود محاولاته للاتصال بالانجليز والاستعانة بهم ، وكان لأمير الكويت دور في التقريب بين الطرفين .

أما في جنوب غرب الجزيرة فقد كان الامام يحيى والادريسي يتمتع كل منهما بوضع خاص في اليمن وعسير وينأويان الحكم العثماني هناك وسيستمر الصراع دائرا بينهما وبين الدولة العثمانية حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م مع الامام يحيى ، بينما واصل الادريسي ثورته ضد الأتراك حتى بعد قيام الحرب العالمية الأولى . أما نفوذ العثمانيين في الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية فقد كاد يكون معدوما ، إذ كان الانجليز هم أصحاب النفوذ الفعلي المباشر في هذه الجهات عن طريق الاحتلال والسيطرة الفعلية ، أو عن طريق المعاهدات والاتفاقيات مع الزعماء العرب المحليين (١) .

الاتجاهات السياسية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات السياسية العربية قبل الانقلاب الدستوري العثماني الذي حدث في سنة ١٩٠٨ م وتطورها في أثناء العهد

Hogarth, D.G. : Op. cit., pp. 123-124.

الدستورى وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، حتى يمكننا معرفة موقف العرب عامة واليهود خاصة من الأتراك العثمانيين في تلك الفترة . وتتلخص هذه الاتجاهات في خمسة تيارات رئيسية يبينها كالآتي :

- ١ - السعى لحياء الخلافة العربية لتحل محل الخلافة العثمانية .
- ٢ - الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بأجراء اصلاحات عامة تشمل الولايات العثمانية كلها .
- ٣ - المطالبة بحق البلاد العربية في اصلاحات خاصة بها .
- ٤ - السعى لانفصال البلاد الغربية عن الدولة العثمانية لانشاء دولة عربية موحدة .
- ٥ - طلب الحماية من دولة أوروبية .

وقد كان التيار الأول خاصا ببعض جماعات المسلمين ، والتيار الأخير كان يضم بعض جماعات المسيحيين ، والتيارات الثلاثة الباقية كان ينتظم فيها المسلمون والمسيحيون على السواء . وكان هذا بالنسبة لأقطار الهلال الخصيب التي ركز الترك فيها حكمهم ونفوذهم وأحكموا ربطها بامبراطوريتهم المتداعية اداريا واقتصاديا وثقافيا (١) . أما أقطار الجزيرة العربية فقد انقسمت النفوذ فيها خمس اسر حاكمة ، كانت كل منها تعمل لتوسيع رقعة سلطانها على اراضي جاراتها ، كما أنها كانت غير خاضعة للاستانة مباشرة لان قبضة الترك لم تكن قوية عليها . فكان الامام يحيى في اليمن يجمع الزيديين من حوله ويقيم نفوذهم على عصبيتهم . وقد رأينا أن مساعي رجال تركيا لم تغلج في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الكاملة على جميع اجزاء اليمن وإقرار الحكم العثماني هناك . وفي عسير ظهر السيد محمد الادريسي في سنة ١٩٠٧ م وأعلن تورته ضد الأتراك واتصل بالايطاليين قبل الحرب العالمية الأولى فدعموه حتى استطاع أن يفصل فقلبا عن سلطان الدولة العثمانية . وفي نجد استرجع سلطانها عبد العزيز آل سعود عاصمته من أعدائه آل الرشيد وما زال يتوسع فيما حوله حتى احتل الأحساء في سنة ١٩١٣ م وكانت تابعة لنفوذ والي بغداد العثماني . وبينما كان آل الرشيد يحكمون شمال نجد من عاصمتهم حائل وسيطرون على جبل شمر ، وكان الحجاز ولاية عثمانية يديرها الى جانب والي العثماني في المدينة المنورة شريف مكة المكرمة . وكان الشريف الجديد الذي اختاره الاتحاديون في سنة ١٩٠٨ م هو الحسين بن علي بن عون ، وكان طموحا

(١) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ص ١٧٦ .

جلدا يعمل من أجل تثبيت دعائم حكمه في الحجاز وفي نفوذه على سائر الجزيرة العربية (١).

وفي الوقت الذي أخذت تنمو قوة البقعة العربية في يدالة العهد الدستوري العثماني بدأت تنشط عند الأتراك عصبية تركية ترمي إلى صلب الامبراطورية العثمانية بصيغة تركية . واعتقد معظم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بعد إسقاط عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ م أن سياسة التتريك ستصهر بقية عناصر الامبراطورية العثمانية في بوتقة تركية واحدة . وعندما قام العرب بتأسيس جمعيات علنية ونواد مركزها في الأستانة ، ودمشق ، وبيروت ، مع قزوغ لها في الولايات العربية الأخرى ، سارعت السلطة التركية لاضمار نشاطها وإغلاق أبوابها مع أن بعضها كان يدعو إلى الإخاء العربي العثماني . كما تمسك الترك بأسلوب الإدارة المركزية الشديدة بدلا من العمل على تخفيف وطأتها . وعندئذ قام نوع من التفاهم السري بين نفر من رجال الإصلاح العرب المتذمرين ، ومن ضباط الجيش ، كما حدثت أيضا محاولات من جانب بعض الزعماء العرب للاتصال ببعض الدول الأوروبية (٢).

على أن التمسك في المركزية في العهد الدستوري العثماني . في دولة تحالف من قوميات عديدة . مثل الدولة العثمانية ، كان لابد أن يثير مشكلات كثيرة وخطيرة ، وتوالى هذه المشكلات . كان لابد أيضا أن يحمل الكثيرين من النواب على المطالبة براه اللامركزية . ولقد اقتضت فكرة اللامركزية المجلس النيابي العثماني اقتضاها ، وذلك في منهاج حزب (المعارضة) الذي سمي بـ (حزب الحرية والائتلاف) . وأخذ هؤلاء الأقاليم غير التركية . وينفصلون شيئا فشيئا عن حزب الاتحاد والترقي . وينضمون إلى حزب الجزيرة والائتلاف . وقد بقي حزب الاتحاد والترقي قابضا على زمام الحكم حتى أدت الأحداث التي أعقبت الثورة الألبانية في سنة ١٩١٢ إلى إسقاط الحكومة الاتحادية الأولى وانتقال السلطة للحكم إلى حزب الحرية والائتلاف . وفي اتجاه الوزارة التي فيها الحزب الأخير إلى تطبيق مبدأ اللامركزية . ودعت إلى المجالس (المسؤولية) في الولايات . إلى الاجتماع . لا يفتقد الحاجات القومية . وتقديرا لقرارين عمليين : أمن . إصلاحات . ولكن عمر هذه الوزارة لم يطل كثيرا إذ أن زعماء الاتحاد والترقي باغتهوها خلال اجتماعها في الباب العالي ، وقتلوا وزير الحرية مع مرافقه ، قاضطروا رئيس الوزراء إلى الاستقالة . وقد أصدرت الوزارة التي ألغوها بعد هذه الحادثة أمرا بإبطال الخطوات التي كانت بخطتها « وزارة الحرية والائتلاف » في سبيل

(١) أحمد طرين : الوحدة العربية ١٩١٣ - ١٩٤٥ م . ص ١٧ .

(٢) أحمد طرين : المصدر السابق . ص ١٨ .

اللامركزية ، وهكذا عادت فكرة المركزية الى الحكم والسلطان . وقد أحدث هذا رد فعل شديد في البلاد العربية مما أدى الى نتائج خطيرة (١) . إذ أخذت سياسة العرب وشبابهم يتوسعون في تكوين الجمعيات السرية في كل الجهات . كما أقدم جماعة منهم على عقد مؤتمر علني خارج البلاد العثمانية ليعلنوا مطالب العرب على رؤوس الأستهاد . فانعقد المؤتمر العربي في باريس في ١٧ - ٢٣ من يونية سنة ١٩١٣ م واشترك فيه ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في العالم العربي ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٢) . وتلقى المؤتمر برقيات تهنئة وتأييد كثيرة من المدن التي لم تستطع أن ترسل ممثلين . وألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت حولها مناقشات انتهت جميعها الى اتخاذ عدة قرارات توضح مطالب العرب . وكان هذا أول صدام علني وصريح بين العرب والترك (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة العثمانية لم تكثر في بادئ الأمر بما حدث في المؤتمر العربي في باريس ، وحاولت أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الاصلاحيين بوجه عام وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تعرض على تحرير المقالات وارسال البرقيات لهذا الغرض . غير أنها رأت في آخر الأمر ، أنه من الأصلح لها أن تتصل بزعماء المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شئون الاصلاحات وأوفدت لباريس - لهذا الغرض - أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ، الذي اتصل هناك بزعماء الحركة الاصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب . وعندما رأى هذا العضو تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد الى استامبول ، ورفقته عبد الكريم خليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة ، وذلك لاتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه - الذي كان إذ ذاك وزيراً للداخلية - وهذه المفاوضات انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت بك باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم خليل باسم الشبيبة العربية . وقد رأينا أن نورد فيما يلي نص هذه الاتفاقية ، كما نشره مساطع الحصري (٤) - نظراً لأهميتها في تفسير تطور العلاقات العثمانية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

(١) مساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) مساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) مساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية : »

المادة ١ - يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالي أيضا بلغة الاكثرية .
وانما يكون تعليم اللغة العثمانية اجباريا في المدارس الاعدادية .

المادة ٢ - يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية .
وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، الا أن الحكام وعماموي العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أي بإرادة ملكية) سيعينون من المركز .
وأما الولاية فمستثنون من القيد السابق الذكر .

المادة ٣ - أن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروطة صرفها الى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك الى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تعاد من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ - الأمور النافعة ستترك الى الادارة المحلية .

المادة ٥ - أن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية - في وقت السلم - داخل البلاد العربية ، في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون اليها .
الا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) الى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ - أن المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ - سيقبل كمبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مائل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين ، وسيعتبر من الاسس المقررة : أن يكون في كل لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الاسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضا من العرب .

المادة ٨ - سيكون في الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) خمسة ولاية وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المقصوديات التي قد تكون خلقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلوية الذين لم يرفعوا بالنسبة الى سائر زملائهم .
أما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ - سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ - سيعين في كل ولاية ، مفتشون مختصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج الى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على القوائم الانتدابية والإصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ - التقص الموجود حاليا في ميزانيات الدوائر التي تركت إدارتها الى الولايات ، سيسند عن طريق إضافة اللوارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسققات الى الإدارات المحلية على أن تصرف لأموال المعارف .

« وفي وقت رأت الدولة العثمانية أن تبني هذه الاتفاقية سرية ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع واصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادئ المقررة شيئا فشيئا ، بالأساليب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة احوال العناصر العثمانية الأخرى . وبعد هذا الاتفاق ، أقام « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مائدة عشاء - باسم هيئة الشبيبة العربية - تكريما لوزير الداخلية طلعت بك . ولبعض أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وألقيت خلال هذه المائدة خطبة جديدة . وكان مما قاله طلعت بك في هذه المناسبة : « أود أن أصرح للبلاد بأن موقفنا من نظام الامركزية كان مبنيا على أوضاع الشعوب الهلالية . اننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها . وكنا نخشى أن يؤدي نظام الامركزية الى تسهيل وتسريع انفصالها عنا . . . ولكن الآن . . . وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى لها مصروفيا الاستمرار في سياستها المركزية التي كنا نتمناها قديما - لاننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم الى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . لاننا نعتد على اخوتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصحيحة ، على سياسة جديدة » (١) .

وقد ظهر واضحا من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت في سنة ١٩١٣ على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التقاض والتعاضد بين العرب والأتراك . غير أن الحوادث التي توالى بعد ذلك ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي نشبت قبل أن تقطع الحكومة شوطا كبيرا في تنفيذ أحكام الاتفاقية . . . غيرت مجرى الأمور تغييرا كبيرا . والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى الى اختلاف الأتراك أنفسهم في هذه القضايا . وعدم اطمئنان الكثيرين منهم على نظام الامركزية . فبينما آمنت جماعة منهم بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الادارة

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق - ص ١٣٦ .

اللامركزية . غير أن كثيرين منهم كانوا على العكس من ذلك بدعوى مسكنة بمقتضىهم
الأصلي ، مستسدين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستعراذ في حكم
البلاد العربية ، بالقوة والقسر . ولهذه الأسباب لم تظهر الحكومة العثمانية في
تنفيذ المبادئ المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة إصلاحية جسيمة .
فصارت تماطل وتسوف ، ولا تغير الأوضاع الا شيئا فشيئا وببطء كبير جدا .
بل إن أعمال التنفيذ التي كانت تسير بطيئة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ،
توقفت تماما بعد إعلان التعبئة العامة ، ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة
رسمية .

غير أن تصرفات الحكومة في الشؤون العربية لم تتوقف عند حد تأجيل
الإصلاحات التي كان قد تم الاتفاق عليها سابقا ، بل تعدت ذلك إلى « الانتقام من
الحملات الحركية التي ألت إلى هذا الاتفاق » . حتى أن جمال باشا الذي كان قد عين
قائدا عاما على جبهة القتال ، مع سلطات فوق العادة ، لحكم سوريا بأجمعها ، كان
من المتشبعين بالنزعة الطورانية . فالتزم سياسة الإرهاب وأخذ يعتقل ويحاكم
ويغلي ، ويشنق الكثيرين من زعماء العرب ، وتعرض لذلك زعماء « التفاهم »
أمثال عبد الحميد الزهراوي الذي رأس المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس ،
والذي كان قد عين بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان ، فكان من جملة الذين
أعدموا شسقا بقرار من الديوان العرفي الذي ألفه جمال باشا . وكذلك عبد الكريم
الخليل الذي وقع على اتفاقية « التفاهم » والذي أقام المادة المشهورة تكريما
لأعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي بمناسبة عقد تلك الاتفاقية ، كان
هو أيضا ممن لفظوا أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشائق التي نصبها جمال باشا
في بيروت وفي دمشق (١) . وقد كانت هذه الأعمال الإرهابية والانتقامية التي
أقيمت عليها جمال باشا من أهم العوامل التي أدت إلى انقطاع العلاقات بين البلاد
العربية وبين الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ومهدت لقيام التوزع
العربية في سنة ١٩١٦ ، وسأعرض لذلك جريشا من التفصيلات في الفصل
القادم عند عرضي موضوع الحكم العثماني في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (٢)

ثانيا - موقف الإدارة من الحكم العثماني

في اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١)

بعد أن استعرضنا الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين في حكم الولايات
التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري في الفترة بين ١٩٠٨ - ١٩١٢ ، يجدر بنا
قبل دراسة أحداث اليمن في تلك الفترة أن نبين الظروف التي استجشت على

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

مسرح الواقع اليمني ، وخاصة ظهور الأدارسة في عسير والمخلاف السليماني
بشمال اليمن ، تمهيدا لعرض الدور الذي قاموا به في مقاومة الحكم العثماني
هناك .

بداية ظهور الأدارسة في عسير :

يرجع تاريخ الأدارسة في عسير الى وصول كبير بيتهم ومؤسس ملكهم
السيد أحمد الادريسي الى مدينة (صيبا) في مطلع القرن التاسع عشر . وقد
ولد أحمد هذا في بلدة المرائش التي كانت من أعمال فاس ببلاد المغرب في سنة
١٧٥٨ م (١١٧٢ هـ) . وبلاد المغرب تعد هي وايران القطبين الرئيسيين للموردين
للسوفية في العالم (١) الاسلامي . وقد أخذ السيد أحمد العلوم الدينية عن
شيوخ عهده وأهمهم عبد الوهاب النازي ، ثم توجه من وطنه بطريق البحر الى
مكة في سنة ١٧٩٩ م (١٢١٤ هـ) وكرس نفسه للعبادة والاشتغال بعلوم
الدين (٢) . وفي أثناء اقامته في مكة كانت « تجرى بينه وبين علمائها المناظرة ،
وكان ملحوظا بعين الاحترام من أمرائها ، ويحيا حياة طيبة من سعة العيش »
تبعا لما أوضحه تلميذه حسن بن أحمد عاكش في ترجمة لحياته ضمنها كتابه
« حدائق الزهر في ذكر أشياخ أعيان الدهر » . وقد ذكر مؤلف الكتاب أن
السيد الادريسي كان يقول « نحن ضيوف الله في أرضه والضيوف بوجه مضيفهم ،
ومن حمل الزاد الى منزل الكريم أو سأل شيئا منه وهو في منزله عد لؤما » .
غير أن هذه النزعة الصوفية لا تنطبق بطبيعة الحال وجوهر الدين الاسلامي
الذي يبحث على الكسب المشروع والعمل المثمر (٣) .

وعلى أية حال فقد التقى السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل مفتي زبيد
في ذلك الوقت بالسيد أحمد الادريسي في مكة ووجد أنه « كالعافية للسقيم
وكالشفاء للمجروح الأليم » ، كما أورد ذلك في ترجمته للسيد الادريسي ضمنها
كتابه « النفس اليماني والروح الريحاني » . ولما عاد الأهدل الى زبيد تحدث عن
الادريسي وأثنى عليه كثيرا (٤) . وكان مبهدا لاستقباله في اليمن .

وقد توجه أحمد الادريسي من مكة الى اليمن فمر بمدينة (جيزان) في
طريقه الى (الحديدة) وكان منتهى سيره الى (زبيد) فاستقبله السيد الأهدل

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٢) شرف عبد الحسن البركاني ، الرحلة اليمنية للشيخ حسن ، بائسا ، أمير مكة
المكرمة ، ص ٣ - ٤ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العفيل : المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ،
ج ١ ق ٢ ، ص ٦٥٠ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .

عبد الرحمن (١) . وقد أخذ الادريسي يشير بعقيدته ويدعو الى طريقته . وكان حيثما نزل محترماً ميجلاً حتى نظم في مدحه القصائد شعراء زييد وبيت الفقيه وتعز ووصاب ، والتف حوله العلماء والمشايخ وتهاافت عليه عامة الناس وخاصتهم . وكان زييد مركز نشاطه يطوف في تهامة ثم يعود اليها حتى أخذ الناس يتسابقون الى اعتناق دعوته ونشر طريقته . وقد أجاز الادريسي طريقته للسيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل هو وأولاده اجازة عامة ، فتسلسلت زعامتها بعد ذلك في بيت الأهدل (٢) . وقد سمي السيد أحمد طريقته « أحدية » نسبة الى اسمه ، وهي تدعى كذلك في تهامة وعسير ، أما عنوانها فعنوان الطريقة الشاذلية لأن أتباعها يسلكون بالتهليل والأدعية مسلك الشاذليين .

ويذكر أمين الريحاني أنه ما كان يوجد في تهامة كلها في ذلك الوقت شاعراً واحداً ينظم باللغة العربية الفصحى على الرغم من كثرة الشعراء والعلماء في مدن تهامة وقراها قبل ذلك بمائة عام (٣) . وكان هذا نتيجة لخضوع البلاد للحكم التركي ، أو لانتشار التصوف الذي تحول فيما بعد عند أهالي المنطقة فصار طرقاً وحلقات . على أن السيد الادريسي أتجه بعد ذلك شمالاً فقام بزيارة الحديدة ومرأغة وباجل ثم توجه الى صبيبا التي كانت تابعة لحكم أشراف أبي قريش فاستقر فيها واستوطنها (٤) . وكانت اقامته هناك خاتمة لرسائله الصوفية ، وفاتحة لطريقته الأحدية ، واعتبر ولياً من الأولياء المحليين عند وفاته في سنة ١٨٣٧ م (١٢٥٣ هـ) . وقد خلف السيد أحمد الادريسي لأوده ثروة مادية ومعنوية هائلة . اذ عاشت أسرته من بعده تتمتع بنفوذ كبير وسلطان عريض يمتد أساساً على قبره اعتبر مزاراً من بعده ، فظلت أسرته يحفظها هذا الاجلال الديني العميق مما أكسبها مكانة خاصة (٥) اعتمد عليها حفيده محمد بن علي ابن الأحمد الادريسي الذي أسس فيما بعد حكومة الإدارة في عسير وشكل خطراً كبيراً على النفوذ العشائري في اليمن .

واذا كان يذكر عن السيد أحمد الادريسي أنه قال : « واجعلني يا الهى لك عبداً محضاً عبودية خالصة لا راتحة ربوبية فيها على أحد من خلقك » أى ان الرجل كان صالحاً لا يرغب في غير العبودية لله الخالصة المجردة من الربوبية على أحد من خلق الله فيرفع الى مقام الأولياء ، فان ضريحه أخذ منه حجر الزاوية للملك عيسى بن عبد الله ، وكانت تهامة وعسير تنعم بالاستقرار النسبي في ظل الإدارة المصرية على

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

Hogarth, E.G. : Op. cit., p. 120.

(٤)

(٥) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرون المشربة ص ٤٢ .

الرغم من قتل بعض سكان المنطقة بالتمرد والثورة بين حين وآخر (١) ضد الحكم العثماني الذي جعل المصريين لواء في اليمن. يتكليف من الباب العالي . وترجع أسباب ثورة هؤلاء إلى أن كثيرين منهم - اقتداء بزعيمهم أبي نقطة - اعتنقوا المذهب الوهابي وكانوا من أنصار الأمير سعود الكبير الذي استولى على معظم أجزاء الجزيرة العربية . وقد كان انتشار الوهابية في تهامة أحد الأسباب في نجاح الطريقة الأحمدية ، فبالقوة - على حد قول أمين الريحاني - تظهر القوى الكامنة في المذاهب وفي الجماعات . ولكن السيادة الروحية المغربية فازت نهائياً على السيادة الوهابية - لأن « توحيب الناس » يومئذ في تهامة لم يكن غالباً عن اعتقاد ، بل كرها للحكم الشريف في المحل الذي اعتبروه حكماً ظالماً ساجراً .

وعندما قررت الدولة العثمانية أن تسحب جنودها من تهامة وعسير في سنة ١٨٤٤ ، كان يطمح بالسيادة فيها ثلاثة من أمراء العرب ، هم الشريف محمد بن عون في مكة ، والشريف حسين بن علي بن جيدر من أشراف أبي عريش في شمال اليمن ، والأمام الزيدى في صنعاء . وكان أقرب الثلاثة وأدهمهم هو الشريف حسين قد تسلم زمام الحكم في تهامة ، بعد جلاء المصريين عنها ، على أن يدفع سنوياً للدولة قيمة من المال . غير أن طموح الحسين وزعيمته في الاستيلاء على اليمن بأكمله أدت إلى نشوب الحرب بينه وبين امام صنعاء واستمرت بضعة سنين تناوبت فيها الهزيمة والنصر ، فوقع مرة في يد الزيديين أسيراً وبسط بمقدرة سيادته على منطقة تهامة كلها حتى المأ (٢) ثم ناء الحسين بعبد الحكم بعد أن واجهته مشكلات كثيرة مما جعله يستنجد بالدولة العثمانية التي عادت فاستولت قواتها على تهامة وعسير بقيادة توفيق باشا في سنة ١٨٤٩ . وقد استقر توفيق باشا في المدينة بينما قنع الشريف حسين بالعودة إلى مقره الأول في أبي عريش .

وقد عرضنا في الفصل الأول الظروف التي أحاطت بمحاولة الترشح للسيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ بقيادة توفيق باشا وما آلت إليه حملتهم من فشل . ففي ذلك الوقت عادت تهامة إلى ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يكن يحكمها فعلاً إلا الترك ، ولا أشراف أبي عريش . فجاء ابن إدريس يشيد بين ظلال السيادة المتدهمتين حكماً روحياً ومادياً ، كما أخذ يثبت دعائمه في شمال البلاد وجنوبها لتوسيع نطاق ملكه الجديد .

وإذا كان أحمد بن إدريس قد وُجِدَ السبيل مهيئاً لإنشائها طريقته وبشبيت مركزه الروحي ، فقد تفرق بعد موته معظم أصحابه ومريدته ، ولم يكن أبنته في

(١) (٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

قوة شخصية، وألغى قباض على حشائب ذلك التراث الصوفي الموثوث . ولم تكن الملة التي عاشها السيد أحمد بن إدريس بكافية لربسوخ جذور طريقته في نفسية الشعب اليمني في عسير ، إذ كان تأثيرها القوي في مدينة صيبا وضواحيها ، ولم يكن تأثيرها بقوة إيمان في نفوس مريديه ، وإنما عن اعتقاده في صلاح وتقوى شخصيته ، وفرقا واضحا بين العقيدة والاعتقاد . وقد توجه ابنه محمد ابن أحمد بن إدريس - خليفته في طريقته - إلى الحديدة واستقر بها ، ولم يعد إلى صيبا إلا قبل وفاته بثمانية أيام ، وخلفه ابنه علي بن محمد بن أحمد ابن إدريس الذي كان قليل الاختلاط بالناس وقد توفي في سنة ١٩٠٦ م (١٣٢٤ هـ) . وكان علي هذا قد أنجب أربعة أبناء هم : محمد والحسن وأحمد والحميد . وقد توفي الأخير في أول الحركة التي قام بها أخوها الأول محمد ابن علي بن أحمد بن إدريس ، والتي سنستعرض تفاصيلها فيما يلي بعد توضيح معالم شخصيته (١) .

الدور الذي قام به محمد بن إدريس في تأسيس ملك الأداسة في عسير منذ سنة ١٩٠٧ :

ولد السيد محمد بن علي بن أحمد بن إدريس في صيبا في سنة ١٨٧٦ م (١٢٩٣ هـ) ، وتلقى تعليمه على يد أساتذة الأزهر في مصر ، وفي مدينة الكفرة مقر السنوسيين في برقة بالمغرب . وجاء منها إلى السودان فقام في أرجو ، بدقلة حيث تزوج بأبنة الشيخ صارون العلويل شيخ الطريقة الأحمدية . ثم عاد السيد محمد إلى عسير مسقط رأسه في أوائل القرن العشرين حيث كانت اليلة ثمانى من الفوضى والاضطراب . وكان الترك في عسير يحكمون المناطق التي يستطيعون فيها حماية أنفسهم ، كما كانوا يستميلون رؤساء العشائر بمشاهرات لا يدفعون منها بأية البشير مما أدى إلى انقلاب أصحاب الديون عليهم . وقد نجح الإدريس في أن يستميل إلى جانبه رؤساء العشائر في عسير (٢) ، كما استغل فرصة النزاع القائم بين مشايخ البلاذ فاعان بعضهم على بعض حتى كانت له السيادة عليهم . فآخذ منهم الرجائن ليأمن منهم الردة والحياة على نحو ما كان يفعل معهم أمام صنماء . ثم عد الإدريس سيادته شمالا وشرقا في الجبال المحيطة بعسير فجمع عنة أفخاذ ويطون من العشائر تحت لوائه الذي رفع فترة من الوقت عنهم حصن أبها وعلى حدود حاشد ويكيل (٣) . وعلى أية حال فقد أصبح

(١) : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ .

(٢) : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٣) : أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

الادريسي في سنة ١٩٠٧ شخصية قوية لها خطورتها في عسير وشمال اليمن (١) .

وهكذا استطاع الادريسي عقب عودته الى صبيبا أن يستغل ثقافته الواسعة ومقدرته الادارية والسياسية حتى استطاع أن يجتلب من حوله قبائل المنطقة مما زاد من قوته وخطورته . أما باقي القوى الأخرى في اليمن وأهملها العثمانيون فانهم لم يهتموا بأمره عند بداية ظهوره إذ اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذين سرعان ما تنطفئ نجومهم . بينما تجاهله الشريف حسين أمير مكة واعتبره « حديث نعمة » سينتهي أمره سريعا ، إذ كان الشريف يتمتع ببعض النفوذ الاسمي على قبائل المنطقة . أما الامام يحيى فكان أكثر ادراكا لعظيمة محمد الادريسي وخطورة حركته ، وكان الامام يحيى يعتبر عسير جزءا لا يتجزأ من اليمن (٢) . فعندما رأى الامام يحيى أن الادريسي نجح فعلا في نشر دعوته خارج المخلاف السليمانى ، وبسط نفوذه شمالا وجنوبا حتى أن بعض القبائل المنتشرة حول صنعاء - مركز الزيدية في اليمن - اعتنقت تعاليمه وأبدت ولاءها لسيادته ، فقد رأى الامام يحيى مضطرا أن يرحب بالتحالف مع الادريسي ، حتى يحيى مؤخرته عندما يخوض معركة ضد الأتراك في صنعاء وتجبره خطة الحرب أن يزحف جنوبا من معاقله في شمال الهضبة اليمنية . وسيؤدي هذا لفترة محدودة الى تحالف الامام يحيى مع الادريسي في أثناء صراعهما المشترك ضد الأتراك العثمانيين في اليمن (٣) .

ويوضح أمين الريحاني صفات الادريسي وسياسته بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حكيما ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستمع على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشقايات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الأشراف ، وبالانكليز على الجميع . وكان له عون كبير في إزاحة الروحي ضاعف نفوذه الشخصى وزاد ذكاؤه الفطرى لمعانا » (٤) .

ثم يذكر الريحاني « أن نجم السيد محمد لم يعل ويتلألأ في سماء آل ادريس الا خلال حربين بين الدولة العثمانية ودول الافرنج ، أى حربها سنة ١٩١٢ مع إيطاليا ثم اشتراكها في الحرب العظمى على الأحلاف . فقد كان في العربيين خصم الترك اللدود ، والحلف الذي لا ينقض الدهود . وأخذ من الإيطاليين سلاحا فاستخدمها نارا وسياسة على عدوها وعدوه . وأخذ من الانكليز مالا وسلاحا فخدم الأحلاف في الجزيرة خدمة ، وإن صغرت ، لا تشوبها الأطماع ، ولا يفسدها الخداع . وقد كان لا يزال له غير الأتراك

Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 70.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨١ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 181.

(٣)

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٢ .

عدوا . محارب هذا العدو كذلك بما جاء من الحليفتين . ولكن انتصاره على الزيديين في ذلك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك (١) .

ويواصل الريحاني حديثه عن الادريسي فيقول : « وما يجهله الافرنج والعرب أن السيد محمد كان أول من انضم إلى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل في البلاد العربية على دولة الترك خليفة الألمان » (٢) . على النحو الذي سوف نوضحه فيما بعد .

وقبل أن يعود محمد الادريسي إلى وطنه ومسقط رأسه في صبيا كان على اتصال بمحمد على علوى مترجم السفارة الإيطالية بالقاهرة في سنة ١٩٠٥ (١٣٢٣ هـ) (٣) وهو الوقت الذي كانت إيطاليا في أنسائها تعد العدة لغزو طرابلس الغرب التي كانت تابعة للدولة العثمانية حينذاك . وقد أرادت إيطاليا أن تشغل الدولة العثمانية بأشغال ناز حرب في جهة من الجهات التابعة لها لأحداث خلخلة في الجبهة العثمانية في طرابلس الغرب مما يتيح لإيطاليا فرصة السيطرة عليها دون جهد كبير . وكانت إيطاليا في ذلك الوقت تستعمر أريتريا في شرق أفريقيا ، كما كان لها قاعدة حربية في مدينة مصوع الواقعة على الضفة الغربية للبحر الأحمر المواجهة لتهامة . فكان طبيعيا أن يكون لديها معلومات تامة ودراية كاملة بأحوال عسير والمخلاف السليماني وما للأدارة هناك من نفوذ روحي . وقد رأت إيطاليا أن تعتمد على الادريسي وتقدم له العون المادي والحربي في سبيل مناوئته للدولة العثمانية ، وفتح جبهة حربية تستنفذ الدولة فيها مجهودات كبيرة ، مما يسهل على إيطاليا مهمة تحقيق مخططاتها الاستعمارية بالسيطرة على طرابلس الغرب .

وقد التفت رغبة إيطاليا في تحريض الادريسي على محاربة الأتراك في اليمن مع رغبته الشخصية في بناء ملك عريض في عسير والمخلاف السليماني ، مستفيدا من مكانة أسرته ، وبروز شخصيته ، وما تحلى به من العلم والتقوى والخبرة بأحوال مسقط رأسه ، وبطبايع القبائل اليمنية هناك ، فضلا عن اطلاعه على مجريات السياسة العالمية . وقد ألهمته مشاهداته في السودان وما خلفته ثورة المهدي من شهرة مدوية ، ومشاهداته في مصر ، وما أبقاه محمد على لأسرته من ملك موروث بعد أن كادت جيوشه تسيطر على الآستانة لولا وقوف الدول الكبرى في وجهه حفاظا على مصالحها الاستعمارية في أراضي الدولة العثمانية ، ألهمته هذه المشاهدات على أن يحاول بدوره أن يحقق أهدافه بالاستعداد لمحاربة العثمانيين في اليمن . وقد رأى الادريسي أن يستعين باتفاقه مع إيطاليا التي شاركت في عداوته للترك في أثناء هجومها على طرابلس الغرب ،

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) البركاني : المصدر السابق ص ٤ .

وإن يفتنون لرحمة أعمال الحكومة التركية للشئون الداخلية في عسير والمخلاف
السليمانى حتى شامت الفتى بين القبائل اليمنية هناك وانعلم للامن وبساده
القوضى (١) .

وكانت اليمنى ما فيها عسير والمخلاف السليمانى تمنى من قوضى شاملة
واضطراب مستمر فى الوقت نفسه الذى ظهر فيه الادريسى على مسرح الأحداث
اليمنية فى سنة ١٩٠٧ . وكانت أسباب الاضطراب ترجع إلى عوامل خاصة
باليمن مثل جغرافيته وأحواله الاجتماعية ، وعوامل أخرى خاصة بطبيعة الحكم
العثمانى مثل ضعف القوات العثمانية وقصورها عن القيام بالمهام الملقاة على
عاتقها . وعدم تمكن الأتراك بالتحالى من احكام قبضتهم على إمام الأمور فى أرجاء
البلاد وقبيل يمينى موطى الإدارة العثمانية . وكان كل ذلك يهيئ الفرصة
للإمام يحيى وللإدريسى للاتصال بالقبائل اليمنية وإثارتها وتحريضها ضد
الترك . وقد استمرت أحوال اليمن بصفة عامة فى قوضى واضطراب حتى بعد
بداية العهد الدستورى العثمانى فى سنة ١٩٠٨ ، وخاصة بعد أن أصبح
الاتحاديون عن حقيقة مقاصدهم وأوضحوا معالم سياستهم إزاء الولايات التابعة
للدولة التى شكلت صورة متطورة لسياسة عبد الحميد فى لوب جديد .
وقد نشرت جريدة الأهرام فى ١٣ من مايو سنة ١٩٠٩ خطاباً عبر فيه أحد
أشراف اليمن عن حالة القوضى والاضطراب هناك جاء فيه :

« اليمن الآن ليس دار توطن بل دار حرب وفتال بين هيتين تديران
أمورها ، وأما لينا ضياع بين الهيتين لا يتركون إلى أية حكومة يرتكبن ،
حكومة الامام أو الدولة العلية . كلا الحكومتين تقبض الطوائف الشوقية والعرقية
فتراهن فتراهن خائفين . قوضى كل قضية وناحية طوائف أو بخلكم . كل هذه الامام
ايضا عامل وعاكم . وللدولة مخلصون للفتال يطوفون القرى للتخصيل ، وللإمام
قباضون فى كل قرية . »

وقد أجد هذا الشريف اليمنى بعدد غمى خطايه يسوء حالة الولاة والمواطنين
الأتراك وأنه يجب على الدولة تغييرهم حتى تستقيم الأمور فى البلاد . كما عبر
عن أسفه لأن يور الدستور العثمانى لم يصل حتى ذلك الوقت إلى اليمن ، على
أن هذا الشريف لم يكن على الرغم من ذلك يحقد على الترك حقداً يمتدحه من
أنفسه . بل : أنه لم ينس أن يحتتم خطايه بوصفهم بالطبيعة . وجب التحيز
للميمنين (٢) . ولعله كان يقصد بذلك ألا يخل ذلك بكون بعض الولاة المصلحين منهم

(١) القليل : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٤٧٠ ، الخميس ١٤ مايو ١٩٠٩ ، (٢٢ من ربيع الثانى ١٣٢٧ هـ) .

الذين كانوا لا يجدون تعاضدا في الحفاظ على مصالح دولهم ورعاية شئون
السميين في وقت واحد .

بل انه الادريسي نفسه عبر عن حالة الفوضى التي كانت تصبى في
خطاب أرسله في يوليو سنة ١٩٠٩ (٩ من رجب سنة ١٣٢٧ هـ) الى أحد
أصدقائه في مصر ، مبرئا نفسه من تهمة ادعائه المهدية ، مؤكدا حرصه على
« ائتلاف العرب والدولة » ، ومحاولة اقرار الأمور ووضع حد للفوضى التي
بلغت على حد تعبيره « الى درجة أن الانسان لا يولع سراج بيته بالليل مخافة
من عدو يراقبه فيبصره على النور فيضربه بالرصاص » . كما أشار الادريسي
في خطابه الى أن « القبائل تطاولت على الحكومة نفسها وعلى القوات العثمانية »
وأنه رأى من واجبه بذل كل الجهود الممكنة لاصلاح احوال القبائل وتحكيم
الشريعة الاسلامية في معاملاتها . وعبر الادريسي عن احساسه أحيانا باليأس
والقنوط لصعوبة مهمته ، مما كان يدفعه الى التفكير في الخروج للحج والبروب
الى مصر وعدم العودة الى عسير . غير أن احساسه بتعلق الناس به والتفافهم
حوله شجعه على البقاء بينهم فكانوا على حد قوله : « يسمعون الى بابى اقواجا .
لتلقين الذكر ، والتزام الطاعة الواجبة ، والتوبة بما هم عليه ، والامتثال لما
يقرهم من الله » .

وأرجع الادريسي أسباب الفوضى في اليمن الى وجود أتاس وصفهم في
خطابه المذكور بأنهم « لا يرتاحون إلا اذا كانت فيه فتنة بين الدولة والعرب
لاجل جمع تجهيزات الدولة . يتكسبون مالا بخدمة العساكر ، والأمر الثاني
أن بعضا ممن يريدون بخاذلة رعية الدولة حتى يستولوا على البلاد بسياساتهم
التي تخفى عليهم (أى على صديقه) ومع حالتها هذه انتظمت البلاد وقات
الفرس . ثم ان هؤلاء الوشاة لم يقف بهم الحال حتى يتهموني (أى الادريسي)
بدعوة المهدية للاستخفاف بنا ولغتصاب الدولة . على أن الادريسي اختتم خطابه
هذبا مبدئا بتمنياته أن يدرك الدولة العثمانية المنسحب من المصلح ويتحقق صدقها
من عدوها (١) .

ويعلق العقيلي عن حالة الفوضى التي كانت تعم المخلاف السليماني في ذلك
الوقت الذي ظهر فيه الادريسي هناك بقوله أن « الأتراك في مركز جازان »
لا يتعدى حكمهم أول السبخة ، بل القبائل تغزو جازان ذاتها وتستأق جمال
الماء بين فينة وأخرى . وكان قيل ذلك لهم حاكم صوري في صيدا قابعا في
قلعتها لا يعهد نفوذ حكمه أسوارها ، ثم رفع واكتفى بهيكل جازان التي اذا
غربت الشمس مسك الأتراك النوب (مبنى مستدير على هيئة حصن صغير)

(١) الامرام : العدد ٩٥٥٦ ، السبت ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (٥ من شعبان ١٣٢٧ هـ) ص ١

والقلاع ومن خرج لافى حتفه » . كما استعرض العقيل قصصا مختلفة فى كتابه
توضح حالة الفوضى والاضطراب التى عانت منها البلاد فى أثناء خضوعها للحكم
العثمانى ، وكلها تبرز ضعف الحكومة العثمانية عن تركيز سلطتها واحكام
قبضتها على زمام الأمور فى اليمن (١) .

ومن الصعوبات التى تواجهها معرفة حقيقة الأوضاع القائمة فى اليمن فى
تلك الفترة أن الحكومة العثمانية كانت لا تسمح بتسرب أخبار الولاية الشائرة
الى الخارج ، كما أنها لم تسمح بوجود مراسلين يوافقون صحفهم بأنباء الثورات
اليمنية مما جعل الصحف لا تبرز الا القليل عن حقيقة الأحداث الدامية هناك .
وكافت الأقباء التى تتسرب من اليمن ترد الى الصحف متناقضة للغاية بحيث
أن من يلقى نظرة على البرقيات الواردة اليها يجسد نفسه أمام سلسلة من
الانتصارات تغلوها سلسلة أخرى من الاندحارات . فما ان تقرأ يوما أن قوات
الحكومة العثمانية انتصرت ، وطلب الثوار الصلح حتى تجد فى اليوم التالى
نبا آخر يعلن تكذيب النبا السابق ، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم الى آخر .
بل ان الحكومة العثمانية كانت تعتمد الى التصريحات الرسمية لتطمس بها
الحقائق والى بث الاشاعات الكاذبة لتزور بها الوقائع . ولم يصاحب الجيوش
العثمانية باليمن مراسلون حربيون ، وكان الأتراك يفعلون ذلك عمدا ، وبناء
على سياسة مرسومة ليبقى الراى العام فى الدولة العثمانية وخارجها لا يدرك
شيئا عن أخبار الثورات اليمنية ضد الأتراك لتكون لهم حسرية التصرف فى اليمن
كما يريدون (٢) . ولا أدل على ذلك مما ذكرته جريدة الأهرام بأنه لا يمكن
الاعتماد على الأنباء الواردة من اليمن لاضطرابها وتناقضها (٣) . على أن بعض
الدول الأجنبية وخاصة ايطاليا كانت تعرص على معرفة حقيقة الأمور فى اليمن
لاتصال ذلك بمصالحها وبأطماعها الاستعمارية . ومما يؤكد ذلك من جهة ويؤكد
حالة الفوضى والاضطراب فى اليمن من جهة أخرى ، تلك المذكرة التى أرسلتها
حكومة ايطاليا الى الباب المالى تطلب منه اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لحماية
وعاياها فى الحديدة وسائر أرجاء اليمن (٤) .

وعلى اية حال فقد أدت هذه الفوضى الى تهيئة أرض خصبة ينمى فيها
الادريسي ملكة الجديد ، فبدأ بالدعوة أمرا بالمروق ناهيا عن المنكر حتى خلب

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ - ٦٤ .

(٢) Wavell, A. J. B. : A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa. (٢)
p. V, (The Preface).

(٣) الأهرام : العدد ٧٩١٠ ، الثلاثاء ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من سفر ١٣٢٨ هـ) .

ص ٩ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ ، الخميس ٢ من سبتمبر ١٩٠٦ (١٧ من شعبان ١٣٢٧ هـ) .

ص ٩ .

الباب الجماهير ببلاغة لفظه وسحر بيانه وقوة منطقته وتبررات صوته الجمهوري ، والجماهير أشد تأثرا وأسرع انقيادا . وقد اثاثت عليه الوفود من البلاد المجاورة وأخذوا يروجون له في ظهور الكرامات ووقوع المعجزات في عهد سادت فيه الجهالة وراجت البدع . وكان الناس ينظرون الى الدين من خلال شخصيات لها من الصلاح يزعم ما روج لها بين العامة واستحكم في عقول بعض الخاصة في كثير من البلاد ، من قدرة على التصرف واحداث المعجزات ، ما شئت لهم أوحاهم أن تخلق في دنياهم . التي بعثت حينذاك عن حقيقة الدين وحقائق العسلوم . وقد استغل الادريسي بذكائه الوقاد وعقله النير سذاجة الميول واستخدمها في انجاز مهمته التاريخية (١) .

وبعد هذا التمهيد الأول الذي قام على أساس نشر الدعوة لجأ الادريسي الى دور آخر هو دور التطبيق والتجربة العملية . فبدأ بأن حض الناس على ختان السنة فاتبعوه ، كما أمرهم يقتل الكلاب المنمرة فأفنى ذلك النوع في وقت قصير . وقد لمس الادريسي من خلال طاعة الناس لأوامره أن سلطانه قد تغلغل في النفوس وأن جذوره أخذت في التشبث بتجربة الحياة ، فاتجه بعد ذلك الى المرحلة الثالثة بالنهي عن العمل للثورة ، ووجد أنه لا بد من الاستعداد قبل اعلانها باستقدام مؤن وعناد عن طريق مفتوحة له السلطان المباشر عليها . لهذا عمل الادريسي على عقد الصلح بين أهل صبيا وبين قبائل الجعافرة التي تسيطر على (قوز الجعافرة) المرسي الطبيعي لصبيا ، حتى يأمن على وصول السلاح الذي ينزل في ساحلهم الى مدينة صبيا . وقد ترتب على نجاحه في عقد هذا الصلح ان امتدت سيادته على أهالي صبيا والمخلاف السليمانى والجعافرة وحلفائهم ، فأصبح نفوذه يمتد من « بيثى » شمالا الى « سبعة بندر جيزان » ، كما افتتحت طريق مواصلاته بحرا مع « مصوع » حيث أمكنه الحصول على مساعدات حليفته ايطاليا في أثناء صراعه ضد الترك في اليمن (٢) .

وقد توالى بعد ذلك اعلان قبائل المخلاف السليمانى طاعتها للادريسي قبيلة بعد أخرى ، كما قام باخضاع المعارضة التي اعترضت طريقه . وقد تمكن الادريسي من تشكيل حكومة جعل له فيها أربعة وزراء وذلك في سنة ١٩٠٨ م (ذى الحجة سنة ١٣٢٦ هـ) ، كما أقام محكمة شرعية عليا شكلها من خمسة قضاة شرعيين للنظر في القضايا ، والبت في الخصومات ، ولتقرير الأحكام بالوجه الشرعى . وعلى أثر ذلك تدفقت عليه وقود القبائل من رجال « المع » و « حل بن يعقوب » و « قنا والبحر » و « القحمة » و « الشقيق » وغيرها ، وعاهدته جميعها على الطاعة والولاء (٣) .

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٥٩ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٣) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

وقد قال أمين الريحاني أن الادريسي كان « يسافر في الحرب الفبائل بوساطة المشايخ والمقدمين ، فيلبية ثلاثون ألف مقاتل ويزيد . وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البسدر ، فتجىء كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيهما الادريسي ما يحتاجون اليه زيادة ، ويمدهم بالخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية . ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها ، لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يندق على المشايخ والزعماء فهو الفار على زملائه في السياسة ، والمتنصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الادريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أي الكرم . فقد كان يحسن كذلك إلى السباهنة والمشايخ الذين يؤمنون صبيبا من بلاد المغرب ومن مصر » (١) .

ومن بين أصوات المعارضة التي واجهت محمد الادريسي كان صوت أحمد شريف سليل أسرة الأمراء الخواجيين الذين أسسوا مدينة صبيبا ، والذين انتهى على أيديهم حكم أمراء « آل خيرات » ، وإن أصبح الخواجيون وقت ظهور الادريسي مجرد عشيرة من عشائر صبيبا المعروفة . وقد برزت شخصية أحمد شريف هذا ، واتصل بالأتراك العثمانيين في اليمن حتى اختير ليمثل « صبيبا » في مجلس المبعوثان العثماني : فكان أحد ثلاثة أشخاص اختيروا ليمثلوا المخلاف السليمانى في الآستانة وهم :

- ١ - أحمد شريف الخواجى عن صبيبا .
- ٢ - ومنصور الصعدي عن أبى عريش .
- ٣ - وعلى سويدي الانصارى عن جيزان .

وقد مكث أحمد شريف مع زميليه في الآستانة حتى انقضى المجلس والغى ، فعاد إلى صبيبا وقد انطبعت في نفسه عظمة تركيا وخلافتها (٢) . وقد اشتغل أحمد شريف بالأعمال التجارية ، وعقد صفقات تجارية مع أشهر بيوت التجارة في مصوع وعدن والحديدة ، ومهد له الحصول على تلك الصفقات مركزه كعضو سابق في مجلس المبعوثان .

لم يكن أحمد شريف صاحب فكرة اجتماعية أو مبدأ سياسى أو دعوة دينية أو حتى سيادة قبلية قوية لها من الخطورة والقوة بحيث تفرض وجودها ، أو تملأ أرواحها على مدينة « صبيبا » بأسرها فضلا عن المخلاف . ولكن تصرفاته الجريئة ومعارضته للادريسي كانت مستمدة من شجاعته قبل كل شيء ، واستعائنه

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤ .

بعاشية تسيرهم إرادته القوية في الإيعاز الخفي بما يريد . ثم مكانته عند الأتراك ، ثم عشيرته المعروفة المكائنة في صيبيا وإن لم تكن تشاركه في معارضته للادريسي . ولقد أحس أحمد شريف أنه أضعف من أن يقاوم الادريسي وليس لديه القوة لكي يعلن معارضته المسلحة العلنية فاضطر أن يلزم بيته حائقا متفوها بعبارات الإهانة للادريسي كقوله الذي أورده العقيلي في تاريخه : « يا أهل صيبيا أنتم خبلان مثل هذا العبد (يقصد محمد الادريسي) يقاوم الدولة العثمانية ، كأي بالدولة قد قادته مكتونا وحرقوا بيوتكم وشردوا عيالكم » . غير أن الادريسي كان قد أصبح ذا سلطان شرعي يحوطه ولاء الحماهير في المخلاف السليماني . لهذا صرح الادريسي بأن أحمد شريف « ممن يسعون في الأرض فسادا وأنه جاسوس للأتراك المشركين ومثل ذلك ، فتحاماه الكثير ، وأصبحت حركاته وسكناته تلاحظ بكل دقة ، وتفسر على أشد تفسير (١) » .

وقد انتهز الادريسي حادثة شراء أحمد شريف الذي كان يتاجر في الرقيق لامة باعها لأحد التجار في صيبيا . . وحضر شقيقها مستنجدا بالادريسي ومحكمته لتخليص أخته الحرة التي سرقته واستولى عليها أحمد شريف وباعها . وقد رفض التاجر تسليم الامة لشقيقها إلا بعد استرداد قيمتها من أحمد شريف ، وأحمد شريف لا يرى بدوره إلا أن جارية دخلت في حوزته وباعها فقل المشتري إذا لم يرغب الجارية أن يعيدها إليه وهو يدبر له أمر القيمة ، ولا يعترف بالمحكمة وحكمها ولا بالادريسي نفسه . وقد استدعى أحمد شريف للمحكمة فاستنح فأخذت الدعاية تروج عدم اذعانه للادريسي برفضه للشرع ، وأن هذا تعطيل لحكم الشريعة إذا لم تنفذ عليه مثل غيره . وكان امتناع أحمد شريف في داره نقطة تحول ضده ، فزوبت حركاته وأصبح شبه محصور حتى تعذر عليه الخروج بينما الادريسي كان يلهب المشاعر ويهيئ الرأي العام ضده (٢) . وأخيرا رأى الادريسي أن يتصيد أحمد شريف بأقرب الناس إليه من عشيرته حتى لا يثير غضبهم إذا هاجمه غريب واقتاده إليه ، كما يصبحون شهودا على شريف إذا امتنع عن مصاحبتهم لمقابلته . وقد ألحوا على أحمد شريف حتى رافقهم ووصلوا به إلى الادريسي الذي أمر بحبسه تمهيدا لمحاكمته وانتهت المحاكمة بقطع يديه وكان لهذا الحادث وقع شديد من الرعب حسم كل معارضة أو خلاف . على أن اقبال أحمد شريف على التضحية المحتملة بهدوء الصابر ورزانة التجمل جعلته يصبح مثالا من أمثلة البطولة قصار « أنه ذكرنا وأبعد صيتا » (٣) .

(١) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨١ .

(٣) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

وهكذا أقام الادريسي ملكه الجديد في عسير والمخلاف السليماني ، وأخذ يبذل جهوده لتدعيم نفوذه على قبائل المنطقة ، مما سيؤدي الى تصادمه مع الأتراك العثمانيين أولا ، يسانده في ذلك حليفه الامام يحيى ، كما سيصطدم بعد ذلك للمرة الثانية معهم ومع الامام يحيى أيضا عقب الصلح الذي سيعقد بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ ، ثم يواصل الادريسي نضاله ضد الأتراك العثمانيين في اليمن حتى يتم جلاؤهم عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

علاقة الادارسة بالترك في اليمن في مطلع العهد الدستوري العثماني :

سوف نستعرض فيما يلي علاقة الادريسي بالترك في عسير والمخلاف السليماني في الفترة التي أعقبت ظهوره . وسوف نوضح بإيجاز محاولات الادريسي لتدعيم حكمه في عسير والمخلاف ونجاحه في ذلك مما ساعده في مفاوضاته مع الدولة العثمانية التي انتهت بعقد اتفاقية الحفاثر بينهما واعترفت فيها الدولة ضمينا بوضعه الخاص في عسير . غير أن تطور نفوذ الادريسي وتزايد خطورته سيؤدي الى انقلاب الدولة عليه ، كما سيجعل حليفه الامام يحيى الذي شاركه الجهاد ضد الترك يخشى امتداد نفوذه في بقية اليمن فيتحول منافسا له وعدوا . ولهذا سينقلب الامام عليه بالتالي ويتصافى مع الأتراك مما يضع الادريسي أخيرا في مواجهة عدوين في وقت واحد تمثلان في الدولة العثمانية والامام يحيى ، ولهذا سوف يضطر الادريسي الى الاستعانة بإيطاليا أولا ثم بانجلترا ثانيا حفاظا على كيانه حتى تم جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

بعد أن قضى الادريسي على مناقسيه وأقر حكمه في المخلاف السليماني رأى أن سهول تهامة سهلة الاكتساح متى اتجهت اليها قوة الأتراك العثمانيين . ففتطلع الى جبال « هروب » في الناحية الشمالية الشرقية من « صبيا » وأخذ في شراء بعض الأراضي الزراعية ، كما أسس حصنا لحماية هذه الأراضي هناك . غير أنه شعر أن جبال المنطقة الشمالية للمخلاف ليست من المناعة والخصوبة بحيث تصلح للاعتصام في حرب قد يطول أمدها . لهذا اتجه الى جبال الناحية الجنوبية الشرقية من المخلاف والتي كانت من المناعة والخصوبة ، وكثرة السكان والسداجة الفطرية ، وتخل الأتراك عنها ، وبعدها عن النفوذ الروحي للامام يحيى آنذاك ، بحيث كان يتسنى لنفوذه أن يتغلغل فيها ثم يحكم سيطرته عليها . فبعث الادريسي دعاة هناك فاستجابت قبائل المنطقة وطلبت دخولها في طاعته . وقد أرسل البعض رعايهم كما هي العادة في القسم الجبل ، وأبدوا استعدادهم لأداء الزكاة ، فوجه الادريسي اليهم من يتسلمها مع مراعاة

التساهل في عدم الزيادة ، كما أمر بأن يوزع نصفها على المؤلفات قلوبهم بالنسبة لاتباعه وخاصة ذوي النفوذ والحاجة فيهم (١) .

وفي ذلك الوقت علم الادريسي بأن الأتراك جادون في الاستعداد للقضاء عليه خاصة بعد أن تمكنت قواتهم بمساعدة أمير مكة من الزحف إلى قم السراء لفك الحصار المضروب حول مدينة أبيها ، فأخذ الادريسي يتطلع إلى ميدان جديد ومنطقة غير منطقة عسير يعمق فيها خط دفاعه شرقا ليتمكن من الصمود في وجه الترك فيما لو حاولوا غزو المخلاف السليماني . وقد قام الادريسي باستدعاء كبار رؤساء قبائله وزعماء الأسر ذات المكانة في المنطقة الجنوبية الشرقية من عسير ، فوفد إليه معظم شيوخ « رازح » وقدموا إليه الرهائن . عند ذلك أمر بتعيين عمال له في تلك الجهات . فكان عبد الله بن حسين نجم الدين عاملا لرازح ومركزه جبل « النضير » ومظهر بن عبد الله عاملا لجبل « شذا » . كما قام الادريسي بجولة تفقد فيها المنطقة واستقبل هناك بمظاهرات رائعة وحماسة ملتجة وخاصة في جبل شذا وقرية الضيعة (٢) وفي جبل النضير أوقدت النيران ليلا في كل مرتفع وثنية في الجبل فأمسى يتوهج في حلة من النيران ابتهاجا بمقدم الادريسي .

وكان لجولة الادريسي هذه رد فعل شديد لدى الامام يحيى - من جهة - الذي اعتبر المنطقة الجبلية في الجنوب الشرقي لعسير مجال نفوذه الروحي ، ولدى الأتراك العثمانيين - من جهة أخرى - الذين قابلوا أبناء نجاح الادريسي بالفيظ والتحفظ . وقد اتفقت جهود الطرفين على مقاومة الادريسي وتصفية نفوذه الذي وصل في المنطقة الجبلية إلى حدود « فلة عذر » شرقا ، وامتد من « الظاهر » جنوبا إلى بلاد « سحار » شمالا . وقد بعث الامام يحيى بقوة من رجال قبائل حاشد وحمدان بقيادة محمد الهادي أبو نيب للتنكيل بقبائل خولان التي والت الادريسي ورضخت لطاعته (٣) . وقد استطاعت هذه القوة الامامية إلى جانب الامدادات التي وإلى الامام يحيى ارسالها إلى صنعاء وتواحيها أن توقف الزحف الادريسي المساعد الذي كاد أن يستولى على صنعاء مركز الامامة الزيدية في اليمن .

أما الأتراك العثمانيون فلم يكن يدور في خلد ولاتهم أن الادريسي سوف يحصل على ما حصل عليه من نجاح ، على الرغم من أن مخابراتهم علمت باتصاله بحكومة إيطاليا فراقبته في أثناء وجوده في الحديدة غير أن الادريسي استطاع بمسلكه الديني وعزلته الصوفية أن يبديد شكوكهم بانفراده بمسجلهم للعبادة

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ - ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

والعزله وبعده عن كل ما يمت الى السياسة بسبب ، حتى توجه الى صيبا حيث قام بدوره كاملا . وكان رجال الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد شغلوا بالصراع الحزبي بين حزب (الاتحاد والترقي) وحزب (الائتلاف) وبالتنافس على كراسي الحكم ، ولم تكن عسير والمخلاف السليماني من الأهمية بالقدر الذي يشغل بالهم . حتى برز خطر الادريسي ورفعت المذكرات للدولة عن نشاطه المتزايد ، فاستفاقت الحكومة العثمانية حينذاك وتمخضت كل اجراءاتها عن ارسال وفد الى جيزان ترافقه قوة تكون على استعداد لمباشرة أعمالها اذا رأى الوفد ذلك (١) .

على أن مهمة هذا الوفد العثماني كانت تتلخص في دراسة الحالة في المخلاف السليماني بصفة عامة من جهة ، واستطلاع حركات الادريسي ومعرفة حقيقة مقاصده والوقوف على نواياه من جهة أخرى . وقد تكون هذا الوفد برئاسة سعيد باشا وعضوية توفيق الأرناؤوطي شيخ الطريقة الأحمدية في الأستانة . وقد وصل الوفد الى جيزان في أوائل سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) ومنها بعث الى الادريسي وفدا فرعيا برئاسة توفيق الأرناؤوطي لاستطلاع حقيقة أمره ودراسة الحالة في مستقرها .

وصل الوفد العثماني الفرعي الى مدينة صيبا فاستقبله الادريسي بحنكته السياسية ودعائه المعروف . وذكر لهم أنه رجل من رعايا الدولة ليس له مطمح في إمارة أو ملك ولم يدفعه الى ما قام به سوى غيرته الدينية (٢) ، فرائده دائما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الأمر الذي اشتهرت بمباشرته أسرته منذ وصول جدّه الأول (أحمد بن ادريس) . وأوضح الادريسي للوفد أن الدولة العثمانية أهملت المخلاف السليماني اهملالا نتج عنه قيام الفتن والحروب بين القبائل ، وأنه رأى من واجبه أن يصلح بينهم ويرشدكم لحقيقة الدين ، وأنه بذلك قدم خدمة كبيرة لدولته العثمانية باقرار الأمن وتصفية الضغائن والأحقاد وإحياء معالم الشريعة الإسلامية . وكان طبيعيا أن يكون تأثير الادريسي على رئيس الوفد بالغاً اذ كان الأرناؤوطي شيخ الطريقة الأحمدية الادريسية في الأستانة فقام بزيارة ضريح شيخه وتمسح بالاعتاب وتبرك بحفيده ، وعاد بعد ذلك مقتنعا راضيا بمهمل السبيل للاجتماع المقبل بين محمد الادريسي وسعيد باشا .

وقد تقرر موعد الاجتماع بين الادريسي ورئيس الوفد العثماني وتحديد مكانه قرية « الحفائر » . فبعث الادريسي الى جميع رؤساء المخلاف للحضور على مقربة من مكان الاجتماع زيادة في الحيلة ، وحضر سعيد باشا من جيزان

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٢) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٥ ، ٦ .

واجتمع الجانبان في قرية الحفائر . وقد أكد الادريسي ما سبق أن أوضحه لتوفيق الأرناؤوطي من قبل وتمكن بلباقته من اقناع سعيد باشا بحسن نواياه تجاه الدولة . وانتهت المفاوضات بالاتفاق على ما يأتي (١) :

١ - أن يعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلّاف السليماني .

٢ - أن يمنح الادريسي رتبة قائمقام ويقوم كموظف عثماني يشئون صيبا وما يتبعها أي من سامطة جنوبا الى حل شمالا .

٣ - يتعهد الادريسي بمد السلك (أسلاك البرق) عبر المخلّاف السليماني بين اليمن والحجاز .

٤ - أن يسمح الادريسي للدولة بمراكز جمركية في موانئ المخلّاف يديرها مأمورون من قبل الدولة .

٥ - تتعهد الحكومة بالناء الضرائب - بناء على اقتراح الادريسي - وتكتفي بحاصلات الزكاة الشرعية للحبوب والمواشي ، وينوب الادريسي عنها في الاستحصال مقابل أن يكون له الثلث ، لنفقائه ولنفقات جيش وطني لاقرار الأمن الذي تعهد باستقراره في المخلّاف .

وهكذا كانت الاتفاقية المرنة في صالح الادريسي ، إذ حصل بموجبها على اعتراف الدولة العثمانية ضمنيا بكيانه ، كما اعترفت بسلطته الشرعية على المنطقة التي يحكمها من « سامطة » جنوبا الى « حل بن يعقوب » شمالا . ما عدا مدينة جيزان الأمر الذي لم تكن قد اعترفت به الدولة من قبل ، بل ان الدولة فوضت الادريسي في تأليف جيش وطني للمحافظة على الأمن في المخلّاف السليماني ، كما سمحت له بأن ينوب عنها في تحصيل الزكاة الشرعية للحبوب والمواشي مقابل أن يكون له الثلث الذي كان يمثل مصدرا ماليا هاما لتدعيم مركزه وتغطية مصروفاته . وفي مقابل كل ذلك اعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلّاف السليماني واعتبر كموظف عثماني برتبة قائمقام ، وتعهّد بمد أسلاك البرق (٢) عبر المخلّاف السليماني بين اليمن والحجاز ، والسماح للدولة بمراكز جمركية في موانئ المخلّاف يديرها مأمورون من قبل الدولة . ولم يكن هذا كله ليضير الادريسي في شيء وهو السياسي الذي يعرف كيف يصرف أموره ، ولهذا اعتبرت الاتفاقية كسبا له ومغتما .

وقد سلم سعيد باشا لتصرف عسير العثماني نسخة من هذه الاتفاقية

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) الركائز : المصدر السابق ، ص ٧ .

والزّمة المتصرف على ضوئها ، مع مراعاة تبعية قبائل ألمع لمنطقة حكم الادريسي .
وقد عمل الادريسي لساعته على تنفيذ بنود الاتفاقية وبدأ أولى خطواته بتوزيع
نوابه (١) في أرجاء المنطقة التي يحكمها .

وقد رأى متصرف عسير العثماني أن الادريسي بناء على اتفاقية الحفائر
بينه وبين الدولة العثمانية قد أصبح أشد خطرا وأكثر قوة وأثبت مركزا ،
خاصة بعد أن اعترفت الدولة بمكانته . وقد أخذ هذا المتصرف يرفع للمستولين
في الدولة من آن لآخر ما يلفت نظرهم لخطورة الادريسي وقوته المتزايدة .
غير أن الادريسي لم يعر تصرفات متصرف عسير أدنى اهتمام لثقتة بنفسه وبقوة
مركزه . أما الموظفون الذين أرسلتهم الدولة للمراكز الجمركية بغية حجز
الادريسي في داخلية البلاد وقطع وصول المؤن والامدادات اليه من إيطاليا ، فقد
أعادهم الادريسي بكل سهولة من حيث أتوا بعد أن أثار عليهم ثائرة رجال
القبائل وجعلهم في شبه عزلة مما اضطر بعضهم الى الانحياز بنواب الادريسي ،
بينما لاذ بعضهم بالفراق تاجيا بنفسه . وقد كتب الادريسي للدولة العثمانية عن
هؤلاء المأمورين ، بأنهم لم يتمسكوا بأهداب الدين وأنهم ارتكبوا كثيرا من المعاصي
أعلم أعين أهالي البلاد الذين نفروا منهم وثاروا عليهم (٢) .

ولما رأى متصرف عسير أن مذكراته للدولة لتحذيرها من خطورة الادريسي
لم تأت بالنتيجة المرجوة ، بل وجد أن اتفاقية الحفائر بدأت تشيخ على حرارة
الدهاء الادريسي . فإن هذا المتصرف توجه من السراة باليمن مارا بصبيا لدراسة
الموقف والوقوف على مجريات الأمور ، فراعاه قواعد الدولة التي أشادها الادريسي ،
والامكانيات الضعيفة التي تنهال عليه وتزيد من قوته ، فتوجه الى جيزان ومنها
الى كمران حيث اتصل بالآستانة عن طريق البرق البحري ، ثم ذهب الى
الحديدة . ولم تفلح محاولات متصرف عسير لاثارة الدولة العثمانية ضد
الادريسي ، أو لتدبيره الأمر مع ولاية الأتراك في اليمن للتخلص منه . فرأى
أخيرا أن يفاوض الادريسي حول التصريح للدولة بإقامة معسكر في أبي عريش ،
غير أن هذه المحاولة المكشوفة لم تطل على دهاء الادريسي الذي أجابه بقوله :
« أن هذا يخالف نصوص الاتفاقية ، ولم يكن داع هناك لما يوجب ذلك ، فقد
أمننا المقاطعة ، وتعهّدنا باستحصان الزكاة وتوريدها للدولة ، ومد السلك ،
وكفينا الدولة أمر سوق المعسكر والحساسة في الأموال والأرواح ، ولا تسمح
بأحداث أي شيء ، والتبعة على من أخل بتعهده » (٣) .

فأسقط في يد المتصرف وعاد الى عسير ، ورأى أن يجرب اللعب بآخر ورقة

(١) العقبلي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) العقبلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(٣) العقبلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

فى يده بأسلوب يستر غرضه ليأمن عاقبته اذا لم يحالفه التوفيق . موجه كتيبة من الجنود العثمانيين من السراة على هيئة بدل غيار للحامية العسكرية فى جيزان ، وكان هدفه الحقيقى أن تقوم هذه الكتيبة بالدخول الى صبيبا ومفاجأة أهلها والقبض على الادريسي . وكان يغذى اقتناعه بنجاح هذه الخطة تأكده فى أثناء مروره بصبيبا من عدم وجود معسكرات نظامية أو مراكز حراسة ثابتة بالقرب من مقر الادريسي . وتنفيذا للخطة فقد توجهت الكتيبة العثمانية وقوامها خمسمائة جندي تقريبا مسلحة بالحراپ والمسدسات دون أن يحس الادريسي ونوابه بتحركاتها حتى اشرفت على قرية الملحا على مسافة ساعتين من صبيبا . وقد أحس بوصول الكتيبة العثمانية أهالى القرى القريبة من الطريق ، فأخطروا شيخ المخلاف الشامى الذى استصرخ أهل الملحا وقراها ، فاستنجفوا بأهالى المحلة وغيرها . وقد ضربت كل هذه القبائل نطاق الحصار حول الكتيبة العثمانية وأوقفوا تقدمها ، وأخطروا الادريسي بشأنها . وقد أدرك الادريسي بطبيعة الحال الخطة المقصودة فأرسل قوة من قبيله لمرافق الكتيبة العثمانية ، بعد أن أمر قبائل المخلاف بفك الحصار عنها . وقد وصلت الكتيبة العثمانية الى جيزان لتكون فقط بدل غيار لحاميتها ودون أن تحقق الغرض المقصود منها وذلك تحت حراسة ومراقبة رجال الادريسي (١) .

والى جانب محاولات متصرف عسير لمحاربة نفوذ الادريسي ، فهناك دور آخر فى هذا السبيل قام به خصمه السابق أحمد شريف الذى تمرد عليه فى صبيبا . وقد سبق الإشارة الى أن الادريسي استطاع أن يقضى على تمرد أحمد شريف وقدمه للمحاكمة التى قضت بقطع يديه ، فمكث فى دارة بصبيبا حتى شفى من جروحه . غير أن هذا الحادث لم يمنع أحمد شريف من مكاتبة الأتراك حتى واثته فرصة الوكيل سرا من صبيبا الى عائلته فى أبى عريش ، وتوجه منها الى حرض ثم الى اللحية ، فأقله طراد عثمانى الى المدينة حيث استقبل استقبالاً حافلاً ، وبعد أن مكث فترة أبحر الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية . وقد أوضح أحمد شريف لرجال الدولة فى العاصمة ما أصابه نتيجة اخلاصه لدولته ، وأظهر ما بلغه أمر الادريسي وتفاصيل علاقته بإيطاليا . فصدرت أوامر الدولة بطلب حضور الادريسي الى العاصمة العثمانية بصفته أحد موظفيها للتحقيق معه فى قضية أحمد شريف ومحاكمته (٢) . ولما كان الادريسي يعلم

(١) العقبى : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٢) العقبى : المصدر السابق ، ج ٢ ، هامش ص ٩٥ - ٩٦ .

وبعد امتناع الادريسي عن التوجه الى الآستانة جردت الدولة عليه حملتها والجمعت معه فى موقعة الحفائر بأعاد جيشها على الاعتاقب . وقد اضطر أحمد شريف الى العودة الى الآستانة ، وظل بها حتى عين محبى الدين باشا لولاية عسير ، فعزلت الدولة أحمد شريف الى أبها ، غير أن خصومة ظلوا يلاحقونه بوساياتهم حتى اشتد الخلاف واحتدمت الخصومة بينه وبين هذا الوالى .

ما وراء طلب استدعائه من حظيرة فقد امتنع عن تلبية الأمر ، خاصة وأنه قد أصبح من القوة بحيث يستطيع أن يقاوم الحكومة العثمانية ولو إلى حين ثم ينسحب إلى الجبال حيث يمكنه المقاومة حتى يحصل على صالح يحقق له بعض ما يريد حتى يبلغ كل ما يريد . على أن الدولة العثمانية لم تكن بطبيعة الحال من الغفلة بحيث نطن أن الأدرسي سوف يسارع إلى تلبية أوامرها ، وإنما أرادت في حالة رفضه أن تقيم عليه الحجة وتعلن عصيانه الذي يبرر تجريد حملة لأرغامه على الانصياع لأوامرها ، وإن اعتقد الكثيرون أن الدولة مع بنزها بعدم إجابته إلا أنها ما كانت تمتد أنه أصبح من القوة بالقدر الذي بلغه .

وقد جردت الدولة العثمانية حملة قوية بقيادة محمد راجب وخولته أن يبدأ مراسلة ومفاوضة الأدرسي عسى أن تلين قناته تحت تأثير تجريد هذه الحملة ، فإذا لم يفد ذلك شيئا فليزحف على صبيها . وقد وصلت الحملة إلى جيزان وأخذ قائدها في مراسلة الأدرسي طبقاً للتعليمات ، غير أنه وجد أمامه شخصية داهية في السياسة وغاية في الشجاعة . وقد قال البعض ممن أدركوا ذلك المهد أن الأدرسي استطاع أن يشتري ضمير هذا القائد العثماني الذي فر بعد هزيمته ولجأ إلى الأدرسي . وقد كان الأدرسي على علم تام بهذه الحملة ، فما كادت تصل إلى جيزان حتى أصدر أوامره لاستدعاء رجال القبائل من « حلي » إلى « بني شميل » ، كما استنعى قائده في المنطقة الشمالية وهو حمود سرداب الذي عاد على رأس قوائمه فانضم إليه رجال القبائل فمروا بقرية الحفائر وحاصروا جيزان على شكل نصف دائرة تبدأ من تل التجارة إلى رأس السويس في الجنوب . بينما خرج الأدرسي بنفسه من صبيها وربط بجيش احتياطي في قرية « الغراء » وأناط قيادة الميدان بمحمد طاهر رضوان أحد رجاله المخلصين من أهالي صبيها (١) .

وعندما أخفق أسلوب المراسلة صدرت الأوامر للقائد التركي بالزحف فبدأ يستعد لذلك ، بينما أخذ الجيش الأدرسي يشدد نطاق الحصار ويمنع الماء عن جيزان وكل ما يرد إليها برا . وقد ضاقت الأتراك ذرعاً بهذا الحصار وإن عملت البواخر التركية على تزويد المحصورين بالماء من جزيرة فرسان ورحل السكان إلى هذه الجزيرة وغيرها بحراً . وقد هاجم الجيش التركي مدينة جيزان بينما كانت تحميه نيران المدافع من القلاع والبواخر التركية . وقد تم الهجوم وقت عتمة الفجر في ثلاثة اتجاهات ، الجناح الأيمن اتجه عبر طرق المضاي في

« وعندما أعلن الشريف حسين ثورته على الأتراك وقطعت المواصلات بين أجزاء الامبراطورية العثمانية يقال أن أحمد شريف اتصل بالشريف حسين . وإن الوالي التركي قبض على مكاتبة بينه وبين الشريف تدينه . فألقى الوالي القبض على أحمد شريف وحاكمه محاكمة عسكرية انتهت بقتله . (١) المقبل . المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٩٧ .

الجنوب ، وقلب الجيش اتجه الى قرية الحفائر حيث آبار الماء ، بينما الجناح الأيسر كان اتجأه نحو منطقة المنجارة الواقعة بطريق صبيا . وعندما انحسر الظلام كانت مقدمات الأتراك قد بلغت نهاية منطقة السبخ التي كانت أرضا مكشوفة ، فتقدمت قواتهم في بسالة وهم يطلقون نيران رشاشاتهم وبنادقهم على جنود الادريسي المختبئين خلف الروابي المحيطة بمنطقة السبخ المكشوفة . وكان قائد الأدارسة قد أمر جنوده بعدم اطلاق نيرانهم حتى يقترب الأتراك من مواقعهم . وقد زاد ذلك في جراحة الأتراك فواصلوا السير يتقدمهم ضابط عثماني يدعى « مشرم » حتى بلغت المسافة بينهم وبين الأدارسة ستين مترا تقريبا فاطلق الأدارسة نيرانهم بشدة وعنف فقتلوا « مشرم » هذا وتمكنوا من هزيمة الأتراك ، وقد أصدر القائد العثماني أوامره بالتراجع ، فانطلق النفيح يبلغ الجنود أمر التراجع السريع ، مما جعل رجال القبائل يحملون على الأتراك بالسلاح الأبيض ويتعقبون فلولهم المتراجعة في أرض مكشوفة ، فنالوا من الأتراك كل منال حتى غطيت المنطقة بجثث قتلاهم التي قيل أن عددها بلغ ألف قتيل . وقد تمكنت فلول الأتراك من دخول جيزان تحت حماية نيران مدفعية القلاع والبواخر ، وتحصنوا في جبالها واستحكاماتها وعززت بمدد عن طريق البحر . غير أن الجيش الادريسي بقي في مراكزه يوالى الغارات الليلية على مواقع الأتراك (١) .

على أن حصار الأدارسة للأتراك في جيزان لم يستمر مدة طويلة إذ وصلت أوامر الدولة العثمانية بجلاء الأتراك عن جيزان الى القنفذة نظرا لأن الأسطول الايطالي قام في ذلك الوقت بحصار وضرب المراكز الساحلية ، فخشى على حامية جيزان التركية من الابداء . وقد رحلت الحامية التركية بحرا بعد أن حملت معها من الذخيرة والعتاد والمؤن ما خف حملة ، وأضرمت النار في بعض ما تبقى منها عند رحيل آخر دفعة من الجنود الأتراك . وقد رأى الجيش الادريسي الدخان يتصاعد من جيزان وعلم بجلاء الترك عنها ، فدخل المدينة واستولى على كل ما وجدته فيها ، وقد وصل الى جيزان الادريسي نفسه بعد ذلك .

وعقب انسحاب الأتراك من جيزان وصلت اليها القطع الحربية الايطالية ،

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

اعتمد العقيل في تقدير قتلى الأتراك في المعركة المذكورة على القصيدة التسمية لمجد الله السلام . وإن كان في الشعر شيء من المبالغة فقد رآه مصدرا يمكن الرجوع اليه ، على أن الكثيرين من الرواة يبالغون في كثرة خسائر الأتراك قاليبض يقدرها بألف وخمسمائة والبعض بالالفين ، وإن كان الادريسي نفسه يقدرهم في أحد رسائله الموجهة الى قائده في الشمال - ونشرها العقيل في كتابه - بالفي عقيل ، إلا أن العقيل يذكر أن هذه الرسالة تعتبر كمنشور للتعاية لذلك .

وعلمت برحيل الترك الى قنفذة ، فتوجهت بسرعة اليها ، وضربت بها بقذائفها ، وحطمت ثلاثة طرادات تركية راسية في ميناء القنفذة ، كما حطمت غيرها من القطع البحرية العثمانية . وكانت القوات الادريسية في منطقة « حلى بن يعقوب » على أهبة الاستعداد لمهاجمة القنفذة برا في نفس الوقت الذي كانت فيه قطع الأسطول الايطالى ترميها بقذائفها من البحر ، وكان ذلك التنسيق في الحركات الحربية قد اتفق عليه بين الادريسي وبين القيادة الايطالية في البحر الأحمر (١) .

وقد سبق أن أشرنا الى أن الادريسي بعد توقيع اتفاقية الحقائق بينه وبين سعيد باشا قد بعث نوابه الى الجهات الشمالية والجبال الشرقية في المخلاف السليمانى وعسير في بداية سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هـ) . وقد ظل نواب الادريسي في مراكزهم حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١٢ فانضمت القوات الادريسية الى جانب ايطاليا لتنفيذ خطة الحروب المشتركة ضد الأتراك (٢) .

وقد أصدر الادريسي أوامره بمهاجمة الأتراك فتحركت قواته وتمكنت من تطويق أبها وجبل عسير تطويقا كاملا وذلك في سنة ١٩١٠ (ذى القعدة ١٣٢٨ هـ) . واستمر الحصار مدة اشهر فيهما وطائنه على الأتراك حتى اضطرتهم المجاعة الى اكل القلط ، وقد استسلمت العامية العثمانية في عقبة شععار ، واستحوذ قادة الادريسي على المدافع والمؤن الموجودة في ذلك المركز الممتاز .

على أن الدولة العثمانية أرسلت بعض قواتها بحرا الى القنفذة لنجدة حاميتها المحاصرة في عسير . وقد توالت الامدادات على الأتراك في الوقت الذي ظلت فيه قواتهم مرابطة في عسير تنتظر بقية الامدادات التي كانت في طريقها اليهم بحرا . كما كان الأتراك يترقبون تحرك قوات شريف مكة الحسين ابن علي الذي عرض على الدولة خدماته للاشتراك في فك حصار أبها ومحاربة القوات الادريسية (٣) . وكان الحسين يهدف من تصرفاته هذا تبديد الاشاعات التي بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب إثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها (٤) .

وقد سار الحسين على رأس جيش من العربان والجنود الأتراك النظاميين. ويرافقه أبناؤه فيصل وعبد الله . وبدنوه من حدود القنفذة فقد تحرك الجيش.

(١) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٢) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٣) البركاتى . المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

العثماني المرباط بها بقيادة نشأت باشا ، والتقى بها في « وادي حل » وتقدموا إلى منطقة « قوز أبي العير » . وقد التحم الجيشان مع طليعة الجيش الادريسي في منطقة « القنع » فدحروه ووالوا تقدمهم . كما التحم الجيش العثماني مع الجيش الادريسي في وادي « عجلائ » فانهزم الأدارسة بعد أن أبلوا بلاء حسنا ، وتراجعوا إلى قاعدتهم في منطقة « القوز » بعد أن قتل منهم خمسمائة مقاتل تقريبا . وقد تقدم جيش أمير مكة والأتراك تجاه « قوز أبي العير » يساندنهم طرادان تركيان قصفا بمدافعهما الموانئ الادريسية وهي « البرك » و « القحمة » و « الشقيق » (١) .

وقد استولى الأتراك على منطقة « القوز » وتقدموا إلى وادي مشرف وكان يربط فيه جيش ادريس بقيادة يحيى بن عرار النعمي فأرغمه الأتراك على التراجع إلى « بارق » وتعقبوه حتى استولوا عليها . كما نجح الأتراك في استمالة قبائل بني شهر اليهم ، وتمكنوا أخيرا من دخول أبها بعد أن فكوا عنها حصار الأدارسة . وقدم إلى أبها في ذلك الوقت الشريف حسين شريف مكة لمساندة القوات العثمانية التي كانت قد سيطرت على المدينة (٢) .

وقد تراجعت الجيوش الادريسية إلى مواقعها الأولى حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ وذلك بعد أن أخفقت في التوغل داخل طرابلس الغرب . وقد قامت إيطاليا بضرب الموانئ التابعة للدولة العثمانية مما ساعد القوات الادريسية على استعادة منطقة وادي « حل » وبدأت في مهاجمة القنفذة في الوقت الذي كان الأسطول الايطالي في البحر يرميها بقذائمه (٣) . وسوف يؤدي اتفاق الصلح الذي سيعقد بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ م والذي ستعترف الدولة للامام فيه بوضعه الخاص في اليمن دون أن يكون لديها قابلية لعقد اتفاق مماثل مع الادريسي ، سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى انفراد الادريسي بالنصال ضد الترك ، بل وضد الامام يحيى صديقه بالأمس الذي حالهم . وسوف نوضح ذلك مفصلا عند تعرضنا لموقف العثمانيين في اليمن عقب الصلح مع الامام يحيى في ثانيا الفصل التالي .

ثالثا : موقف العثمانيين من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

علمنا في بداية الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين منذ عودتهم إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ حتى مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨

(١) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٦ .

(٢) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

كانوا يتبعون السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لهم ، وقد تمكنوا من اخضاع الثورة اليمنية المتتالية واستعمل بعض الولاة الأتراك مع الشوار اليمنيين مختلف أساليب العنف والشدّة والقمع . وقد استتبشّر اليمنيون بإعلان الدستور في سنة ١٩٠٨ وقيام العهد الجديد ، فأطلق الامام يحيى الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين للتعبير عن حسن نيته تجاه الدولة العثمانية ، كما شرع في مخابرة الباب العالي للوصول الى اتفاق حول الصلح والاصلاح .

غير أن العهد الجديد على النحو الذي أوضحناه في بداية هذا الفصل لم يختلف في سياسته المركزية عن العهد السابق ، بل يالغ الاتحاديون في تنفيذ المركزية والتتريك مما كان له أسوأ الأثر في الولايات العثمانية . فالاصلاح الذي كان يتشده اليمنيون من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التي كانوا يتوقعونها ، واليمنيون كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساويء الحكم العثماني واستبداد عبد الحميد ، واعتقدوا أن أثر إعلان الدستور سيكون له فعل السحر في ازالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيرا أن الحال في بلادهم لم يتبدل فزالت من نفوسهم هيبة الحكم الجديد ، وعادوا الى الشغب وإعلان الثورة . وقد بدأت في ذلك الوقت بعض الدول الأجنبية تتدخل في بعض المناطق كما فعلت إيطاليا عند تحريضها للدريسي في عسير ومساعدتها له لمحاربة النفوذ العثماني في اليمن . وسوف نستعرض فيما يلي موقف الرأي العام العثماني من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ وذلك قبل أن نتتبّع أحداث اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني في ذلك العهد .

موقف الرأي العام العثماني من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري :

كان موقف الأتراك من قضية العرب بصفة عامة ، وقضية اليمن بصفة خاصة موقفا عدائيا صريحا . إذ توهم الاتحاديون أن سياسة المركزية والتتريك هي أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لحل قضاياهم . ورأى الاتحاديون أن الشدّة وحدها ، أو بالأحرى الانخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، هو الذي يتوجب عليهم القيام به . بل وصل تفكير الأتراك الى درجة متطرفة فاعتبروا الولايات العربية بما فيها اليمن مستعمرات يمكن مقارقتها بالمستعمرات الانجليزية والفرنسية . وقد قال أحد غلاتهم في مقال نشرته جريدة « سنجان » التركية وترجمته الأهرام الى العربية ان « الانجليز والفرنسيين والهولنديين يحتلون بلادا اسلامية واسعة ، وأن عساكرهم في هذه الولايات من أهالي البلاد

أنفسهم وأنهم يحكمون هذه المناطق بكل راحة ويربحون منها ويدخلون إليها أسباب المدنية » ثم يتساءل هذا المتطرف عما فعله العثمانيون في ولاياتهم ويجيب على نفسه قائلا : « ان باليمن أربعة ملايين مسلم ، ومع ذلك قد خسرت الدولة عليهم مئات الألوف من الرجال والملايين من النقود دون أن تستفيد منهم شيئا » . وبعد أن يذكر الثورات العديدة والخسائر الفادحة التي نواجهها وتحملها الدولة في الولايات يتساءل قائلا لماذا اعمالنا تخيب وأعمال الأوروبيين تنجح ، ولماذا يقوم الأهالي وهم مسلمون ويشبهون في وجه عساكرنا السلاح . ولماذا لا يفعل ذلك المسلمون في الأراضي والبقاع التي يتولاها الأجانب » . ثم يتدارك هذا التركي ما أغفلت حكومته عن استعماله من وسائل يستخدمها الأجانب لتحقيق أهدافهم فيقول : « فيعتبر اليمانيون وغيرهم أن الرحمة بهم ضعف ، أما الأجانب فيتخذون في أحكامهم طرقا عملية حكيمة ، فيدرسون حالة البلاد وطبيعتها ، وعادات أهلها وأخلاقهم وتمطي عساكرهم المرسله إليها كل التعاليم اللازمة حتى لا يكون وجودهم في البلاد وصمة عليها وعلى أهلها » . غير أن نزعته المركزية المتطرفة تعود فتتغلب عليه فيطالب دولته بأن ترسل فرقا عسكرية الى العواصم العربية مثل بغداد والبصرة واليمن لاختداد العناصر المتمردة وذلك بأن : « يحتلوا نقطا حربية ويعلنوا الادارة انعرفية ، ويهتسوا في ضبط أحوال القبائل والعشائر حتى تخضع خضوعا تاما » (١) .

وهكذا كانت النزعة المركزية والعنصرية المتطرفة المسيطرة على كاتب هذا المقال هي السائدة عند معظم الأتراك وخاصة الاتحاديين في أثناء العهد الدستوري العثماني . كما كان الاتجاه القومي قد غمر الأتراك وكاد يفقدهم فكرة الوحدة الاسلامية (٢) . بل ان المثقفين من الأتراك عارضوا فكرة الجامعة الاسلامية لأنهم شعروا أن هذه النزعة تباعد بينهم وبين العناصر غير الاسلامية وخاصة في البلقان (٣) .

وكان هذا الاتجاه الحديث في الدولة العثمانية نتيجة للاحتكاك السياسي والفكري بأوروبا . غير أنه كان يخالف الأسس التاريخية التي قامت عليها الامبراطورية العثمانية ، ويناقض الأسباب الحقيقية لاستمرار بقائها بأطرافها المترامية على مر القرون ، ويحطم الأسس الواقعية للعلاقات العربية التركية طوال هذه الفترة . إذ أن الفتح العثماني للبلاد العربية لم يكن فتحا بالمعنى السياسي المعروف ، الذي يتبعه انتصار وسيادة لغة ، وثقافة ، وتقاليده ، ونظم ، وادارة الدولة المنتصرة على الشعب المغلوب ، بل كان الفتح العثماني

(١) الأوامر : العدد ١٥١١ ، الأربعاء ٣٠ من يولييه ١٢٩٩ ، (١١ من جمادى الثانية

١٣٢٧ هـ) ، ص ١ .

(٢) محمد آليس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٣) السيد مصطفى سالم . المصدر السابق ، ص ٨٦ .

انتصارا حربيا لقوة عسكرية اسلامية على قوة عسكرية اسلامية أخرى ، او بالأحرى انتصار السلطان العثماني على سلطان مصر والشام المملوكي وصاحب السيادة والنفوذ في الجزيرة العربية .

على أن الشعب العربي صاحب التقاليد والثقافة والتراث القديم لم يتأثر بهذا الانتصار أو بتلك الهزيمة ، بل أكد العثمانيون بقاء هذه الأوضاع المتوارثة فلم يغيروا شيئا من مظاهر المجتمع العربي ، وتركوه كما هو ، ولم يشعر العرب الا بتغير الادارة والأجهزة المملوكية بأخرى عثمانية . ثم صارت الحياة العربية كما هي وعاد العرب الى حياتهم السالفة تحت اللواء العثماني ، بعد أن اختفى اللواء المملوكي . ولكن عند الانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ كان التطور السياسي والفكري داخل الامبراطورية ، الذي سار هادئا مترددا ، قد وضحت معالمه وبرزت آثاره (١) . وقد أكد ساطع الحصري ذلك بقوله : « ان استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا كثيرة ، لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد وانما استلزم محاربة الدول المسيطرة عليها فقط » (٢) .

وقد تغلبت على تفكير الترك بشكل واضح نعمة الاخضاع بالقوة في أثناء العهد الدستوري العثماني وانعكست هذه النعمة في مقال كتبه أحد الضباط الأتراك الذين خدموا في اليمن مدة طويلة — وقد نشرته جريدة « زمان » التركية ونقلته بعد ترجمته جريدة « الأهرام » — وقد عرض فيه أحوال اليمن والطريقة التي يراها لمعالجة أزمته فقال : « ان الزعيم السيد يحيى قد عرف أن يستفيد من الاغلاط العديدة التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، وهكذا توصل (الامام يحيى) الى جرأة كبيرة حتى انه ليس من الحكمة أن تتفق الحكومة الحاضرة معه على الشروط التي كانت قد وضعت منذ مدة . على أنه يكفي ارسال فرقتين من الجنود النظامية تحت قيادة ضابط نشيط لاختداد هذه الثورة . ولكن يجب العمل بحكمة وسرعة ، لأن الحامية موزعة في تلك البلاد من باب المتهدد حتى تخوم الحجاز ، وعليه فليس بالإمكان الاستفادة منها في أول الأمر . ولذلك ينبغي أن تكون الفرقتان المشار اليهما ، بمثابة قوة نقالة (متنقلة) لاعادة الأمن ، وبعد ذلك تعمد الجنود في نقطة مركزية يمكنها تأييد الشروط التي توافق الدولة . وأهمها أن يسلم الامام يحيى كل السلاح والخيرة ، وأن يحل اللجنة التي يرأسها ، وهي أشبه بالعصابات المقدونية ، ثم تجرى عاجلا ما تحتاج اليه البلاد من الاصلاحات الادارية ، والا فما دام الامام يحيى زعيم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٥٨ .

عصايات تامة العدد فان تلك البلاد تبقى مهددة للأمن والنظام العام (١) .

وتبدو واضحة من هذا المقال الروح العسكرية ونمرة الاخضاع بالقوة التي تعبر عن موقف الرأي العام التركي ازاء قضية اليمن . كما أن هذا المقال تضمن بعض المتناقضات فمثلا يرجع كانبه أسباب الثورات المستمرة في اليمن الى أخطاء الحكومة السابقة ، على الرغم من أن حكومة الاتحاديين التركية في ذلك الوقت كانت ترتكب نفس الأخطاء السابقة الناتجة عن عدم فهمها لحقيقة الأوضاع في اليمن (٢) . كما أن كاتب المقال يشبه الامام يحيى وأتباعه الزيديين « بالعصايات المقدونية » ولعله كان يقصد التشابه بينهما في النزعة الثورية اذ من الواضح الفارق الشاسع بين الفريقين . ويؤكد كاتب المقال أيضا نعمة الاخضاع بالقوة التي تسلمت على أفكار الرأي العام التركي في ذلك الوقت فينصح دولته باستخدام القوة في اخماد ثورات اليمنيين وبعد ذلك يمكنها اجراء بعض الاصلاحات الادارية . وكان أولى به أن ينصح دولته بمحاولة الاتصال بالشعب اليمني (٣) والتقرب اليه عن كثب لمعرفة الأسباب الحقيقية للثورة ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة المجدية لمعالجة قضية اليمن .

موقف الحكومة العثمانية والاعواسط الرسمية من لقضية اليمن :

كان هذا هو موقف الرأي العام التركي من قضية اليمن ، وكان هذا الموقف مطابقا للاتجاهات السائدة في الاعواسط الحكومية الرسمية . والحكومة العثمانية - أمام ضغط الثورات اليمنية المستمرة - كان عليها أن تجد حلا للقضية اليمنية - فوضعت لجنة « مجلس المبعوثان » لائحة تخول الامام يحيى ادارة شئون بعض الأقضية الداخلية في جبال اليمن مدة عشر سنوات تحت رقابة حاكم يمينه الباب العالي ، وقوات عسكرية عثمانية تمسك في تلك الأقضية ، فيكون شأن الامام يحيى في اليمن كشأن أمير مكة في الحجاز من بعض الوجوه ، غير أن « مجلس المبعوثان » لم ينته من دراسة هذا المشروع الى النتائج المرجوة (٤) . وترجع أسباب ذلك الى عدم استقرار الحكومة العثمانية على رأي معين ازاء قضية اليمن بوجه عام ، وعدم رضائها واطمئنانها الى هذا المشروع ، الذي سيترتب عليه الاعتراف بوضع خاص للامام الزيدى ، وبمركز

(١) الأهرام : العدد ٩٥٧٥ ، الصادر في ١٣ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢٨ من شعبان

١٣٢٢ هـ) . ص ١ .

Revue du Monde Musulman, Vol. XV, 1909, p. 279.

(٢)

(٣) السيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ٨٩ .

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ٨٩ .

معين له في إحدى بقاع الامبراطورية . مما يشجع غيره من الزعماء المحليين بالمطالبة بأوضاع خاصة في بلادهم ، الأمر الذي لا يتفق مع النزعة المركزية المسيطرة على تفكير الأتراك في ذلك الوقت . كما يرجع هذا أيضا الى قيام ثورة العناصر الرجعية ضد حكم الاتحاديين في أبريل سنة ١٩٠٩ (١) فتعطلت أعمال المجلس ، حتى تمكن « جيش الحركة » من اخماد ثورة الرجعية ، فعاد الاتحاديون الى كراسي الحكم وأنفوا عهد عبد الحميد وبدعوا يعملون على توطيد دعائم العهد الدستوري العثماني الجديد .

وقد استلمت طلعت بك وزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين عقب اخماد الثورة الرجعية المضادة ، وصرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر الثورة في اليمن وعسير والبنيا والعراق ونجد وحوران ، اما لأسباب محلية ، أو لعدم تحسن أحوال بلادهم كما توقعوها في العهد الجديد ، أو لسقوط هيبة الحكومة التركية عند قيام ثورة الرجعية ، أو لتشجيع بعض الدول الأجنبية للشوار في بعض مناطق الامبراطورية أو لكل هذه الأسباب مجتمعة . ولما كان الأتراك يؤمنون في ذلك الوقت بسياسة الشدة والاضعاع قبل الإصلاح . لا العكس ، فقد وجه طلعت بك منشورا الى الولاة بالماء مسئولية الأمن في الولايات على عاتقهم ، وألزمهم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيجيله الى المحاكم المختصة ، وأنه سيعرض قريبا على مجلس النظار مشروعا يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو الصلاحية أو « للماذونية » للولايات (٢) . وقد عرف عن طلعت بك هذا أنه من أشد الاتحاديين نفوذا وإخلاصا لجمعيتهم ، وأكثرهم شدة وصلابة ونظرفا ، كما كانت تصرفاته سببا في كثير من المتاعب لرعايا الدولة العثمانية العرب بصفة خاصة .

وقبل استلام طلعت بك لوزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين كانت وزارة حليمي باشا قد أعدت مشروعا حكيمًا وأفيا للإصلاح في اليمن ، غير أن طلعت بك بعد توليه وزارة الداخلية قضى على هذا المشروع .

وقد سبق أن أشرنا الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون استبشروا بإعلان الدستور وقيام العهد الجديد ، وتجدد الأمل لدى الامام يحيى في الاتفاق على الصلح مع الدولة العثمانية واتجاه الأتراك الى اصلاح أمور اليمن ، فاطلق

(١) الامراء ، العدد ٩٨٩٤ ، ٣٩ من سبتمبر ١٩١٠ .

(٢) الامراء : العدد ٩٥٠٨ ، السبت ٢٦ من يوليو ١٩٠٩ ، ٨ جمادى الثانية

١٣٢٨ هـ ، ص ١ .

الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين لإثبات حسن نيته تجاه الدولة ، وشرع في مخابرة الباب العالي لحل قضية اليمن . وقد طلبت الحكومة العثمانية الجديدة من الامام يحيى ارسال وفد من قبله الى الآستانة للمفاوضة والاتفاق على عقد الصلح (١) . وقد استجاب الامام يحيى لطلب الحكومة العثمانية ، ووصل وفد الامام يحيى الى الآستانة برئاسة عبد الله بن ابراهيم السياسي المحنك حيث بدأت المفاوضات . وعمل البكباشي عزيز على المصري وعزت باشا الأرناؤوطي وكان رئيسا عاما لأركان الجيش العثماني ، على انجاح المفاوضات وكاد الجانبان يتفقا على الصلح لولا قيام ثورة أبريل المضادة . وبعد أن قمت هذه الثورة انتخب مجلس مبعوثان لجنة من النواب لاصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندي مبعوث الآستانة ، وسكرتيره المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندي (قسطنطيني) عبد القادر أفندي الهاشمي (المدينة المنورة) ، محمد عبد الرحمن أفندي (اليمن) ، رضا بك الصلح (بيروت) ، مصطفى أفندي الصنابلي (حلب) ، طاهر أفندي رجب (اليمن) ، علي بن حسن (البسير) ، الشيخ علي المطاوع (صنعاء) . الشيخ علي الحلال (صنعاء) ، أحمد ضياء (أرضروم) . الشيخ محمد المعجني (اليمن) ، علي بن حسني (اليمن) ، سليمان أفندي البستاني (بيروت) .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا ، وفي ٧ من أغسطس سنة ١٩٠٩ م (٢) أقرت مشروعا من ست مواد :

المادة الأولى : تقسم اليمن الى ولايتين ساحلية وجبلية . على أن تضم الولاية الساحلية تهامة والسهيل الساحلي ، وتضم الولاية الجبلية أفضية عمران والحجة وطويلة وجبور وذمار ويزيم وأنيس .

المادة الثانية : تفوض الولاية الجبلية الى الامام يحيى حميد الدين ، والولاية الساحلية الى أحد ذوي الكفاية والاعتبار .

المادة الثالثة : يفرض متولو زمام الادارية في الولاية تفويضا تاما بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين ونفسا للأحكام الشرعية ، وانتخاب رجال الدرك (الجندرية) من الأهلين ، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين علي مركز السلطنة .

المادة الرابعة : تفوض الولاياتان بالإتفاق من الأموال التي تجبئها ، فإن بقي رصيد يرسل الى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه في سبيل الترقيات المحلية .

(١) المؤيد : المجلد ٦٠٣٧ في ١٣ من أبريل ١٩١٠ ، والمجلد ٦٥٩٥ في ١٦ من يناير ١٩١٤ .

(٢) المؤيد - المجلد ٥٨٤٣ في ١٥ من أغسطس ١٩٠٩ .

المادة الخامسة : يكون قضاء (مناخه) مركزا للجيش مع ابقاء قوة كافية في صنعاء تحت امره. أحد القواد المقتدرين للمناظرة على الأمن العام ، ولكن لا يترك جند في القصبة التي يتخذها الامام مركزا له - بل توضع قوة من الجند في تهامة (لتوطيد) الأمن العام .

المادة السادسة : يتطلب من الذوات (الأشخاص) الذين يعينون في الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين فيها الايرادات والنققات فصلا فصلا (١) .

ومن الملاحظ أن واضعي هذا المشروع أثبتوا درايتهم الشامة بحقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في ذلك الحين ، حيث كان الامام يحيى يتمتع بنفوذ كبير لدى اليمنيين الزيديين الذين كانوا يعتقدون أن الامامة هي حق لا منازع فيه للامام يحيى باعتبار أنها يجب ألا تكون لأحد من غير قريش (٢) . وكان بإمكان هذا المشروع أن يخلص اليمن من الفوضى والاضطراب اذا كان قد قدر له التنفيذ . وكانت الأحوال في اليمن قد ساءت للغاية كما اتضح ذلك من مقال كتبه السيد مقبول مصلح الحسيني (اليمني) في « المؤيد » ذكر فيه أن اليمن كان يعاني ضروبا من الاستبداد والجور والتعسف في عهد الحرية والدستور والمساواة ، « التي لم يجن أهل اليمن من ثمارها غير ازهاق الأرواح وسلب الأموال ، وفقدان الأمن في أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة » . ثم يذكر هذا اليمني في مقاله عدم جدوى ما رفعه أهالي اليمن من تظلمات الى الاستانة لاتخاذهم من ظلم الموظفين الأتراك فيقول : « ان أهالي اليمن ملوا من التشكي من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة الى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة واذلالها » (٣) .

القضية اليمنية في « مجلس المبعوثان » :

أقر مجلس الوزراء العثماني المشروع المقدم من اللجنة التي انتخبها « مجلس المبعوثان » من بين نوابه لحل قضية اليمن واصلاح شئونهم ، ثم حول الى « مجلس المبعوثان » الذي عرضه بدوره على لجنة خاصة قامت بدراسته وأدخلت عليه بعض التعديلات . وبعد المصادقة على هذا المشروع تم طبعه . ووزعت نسخه على أعضاء « مجلس المبعوثان » ، وأعلنت في الجرائد نصوصه

(١) الامرام . العدد ١٥٦٠ في ٢٦ من أغسطس ١٩٠٦ .

(٢) توفيق يرو : المصدر السابق . ص ١٥١ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ في ٢٢ من سبتمبر ١٩٠٦ . ص ٩ .

التي أوضحتها . غير أن طلعت بك ما كاد يستلم منصبه كوزير للداخلية في حكومة الاتحاديين حتى طلب في « مجلس المبعوثان » استرداد المشروع . واقتراح على النواب أن يهدوا اليه بإيجاد حل لقضية اليمن في أقرب وقت ، فأجابوه الى طلبه (١) ، ولكن طلعت بك أهمل المشروع لمدة سنة أشهر ووقف بعدها في « مجلس المبعوثان » يشرح للنواب قضية اليمن في إحدى جلسات المجلس في فبراير سنة ١٩١٠ . وقد قال طلعت بك بعد أن أوضح أنه كان أحد أعضاء اللجنة التي كلفت بإصلاح اليمن : « ثم استدعيت الى الوزارة ، فلم أترك أحدا من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيته لبيتي ، واستوضحت ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثي في نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بفترة في اليمن اذ وردت لي رسالتان برقيتان ، الأولى تنبئني بهجوم أشياخ الادريسي على قافلة ، واستشهاد ١٢ عسكريا ، والثانية تتضمن استشهاد أحد القائلين ، وتهديد المدينة من قبل العصاة ، الأمر الذي اضطرني الى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة » (٢) .

وهكذا أثرت قضية اليمن في « مجلس المبعوثان » ، وفرضت القضية نفسها عليه ، فكانت مشار مناقشات عديدة جادة بين النواب العرب وبين الوزارة الاتحادية وخاصة مع طلعت بك وزير الداخلية حينذاك . فقد حدث أن قام السيد محمد عبد الله مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » وأعلن أن مطالب منتخبيه حقة عادلة ، فهم لا يطلبون شيئا لا يسع الحكومة أن تمنحهم اياه ، اذ يريدون أن تفتح لهم مدارس وأن تكون الأحكام بموجب الشريعة الغراء ، وأن تنشأ مجالس صلح تراعى عادات البلاد وتقاليدها . كما يريدون أن تجبى الضرائب عندهم حسب الطريقة الجارية في سائر ولايات السلطنة ، وأن تضمن الحكومة للمشايخ والأعيان المكلفين بذلك رواتب كافية ، وأن تعهد بمناصب الوالي والقائمقام والمدير الى أعيان اليمن في النواحي التي ليس لهم فيها أملاك ، وأن تنشأ جندرية محلية وتفتح الطرق وسبل المواصلات ، ثم أعرب عن وجوب تعيين راتب مقرر من الحكومة للسلادة من سلالة النبي ، لأن فقرهم الحالي يضطرهم الى طلب المساعدة من القبائل . وقد قوبل حديثه بالتصفيق الحاد عندما قال ان اليمنيين لا يريدون الانفصال عن الدولة بل هم يقفرون أن يعيشوا في سلام مع اخوانهم العثمانيين تحت راية واحدة .

وقد كان طلعت بك حينئذ مجبرا على الاجابة على مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » فقام بشرح خطة الحكومة في بلاد العرب عامة وفي اليمن

(١) المؤيد : العدد ٦٠٣٧ في ١٣/٤/١٩١٠ ، ص ١ .

(٢) المؤيد : العدد ٥٩٩٤ في ٢١/٢/١٩١٠ ، ص ١ .

خاصة ، وذكر أن المجلس كان مهتما بدراسة مشروع اصلاحى خاص باليمن عندما انفجر بركان الثورة هناك ، فهوجمت القوات العثمانية واجتاحت القوافل البلاد نهبا وسلبا مستجيبة لتخريض « الشيخ يحيى والمهدى الاديسى » - على حد تعبيره - مما اضطره الى سحب المشروع من المجلس حتى يتمكن من الدفاع عن أجزاء السلطنة ، ووجه حملة عسكرية الى اليمن . كما أعلن طلعت بك أن المجلس وافق على هذه « التحولات » وأن الجنود العثمانيين استطاعوا اخضاع القبائل الثائرة . وأن الحالة هادئة فى اليمن الآن . وقد اختتم طلعت بك حديثه قائلا بأن مقترحات السيد محمد عبد الله محل اعتبار الحكومة ، غير أن الحكومة فى حاجة الى فترة من الزمن لا يمكن تحديد مداها لتنفيذ برنامج اصلاحى فى اليمن . وكادت المناقشة تنتهى عند هذا الحد خاصة بعد أن صفق أغلب من فى المجلس حتى المعارضين منهم لطلعت بك ، إلا أن السيد عبد الحميد الزهراوى - وهو نائب عربى من رجالات حزب اللامركزية - قد تابع الحملة ضد طلعت بك وأعرب عن أسفه لارسال حملة عسكرية الى اليمن ، واتهم طلعت بك ناظر الداخلية بجهله بالأمور ومحاولة اخفاء الحقيقة . وهنا ثار طلعت بك ونهض صارخا ، وقال أنه لو سلم بجهله بحقيقة الأمور ودقائقها فى اليمن ، إلا أنه لا يسمح باتهامه بالكذب مطلقا - ويعنى بذلك اتهامه بأنه يعتمد اخفاء الحقائق وتشويهها - ثم قال مدافعا عن نفسه : « أما الكذب فانا لا أعرفه البتة ، بل أعيده الى من حاول الصاقه بى » . فصفق الجميع لطلعت بك وأجبروا الزهراوى على أن يكف عن حملته (١) .

وجدير بالملاحظة أن الاتحاديين عموما يلجأون الى التهريج الخطابى فى « مجلس المبعوثان » وتعمد احراج المعارضين لهم فى كثير من الأحيان . وكانت تشكيلات البرلمان العثمانى تساعدهم على كسب هذه المواقف ، والفوز بتأييده مشروعاتهم وقوانينهم فى هذه المجالس النيابية ، التى حرصوا على ضمان أغلبيتها الى جانبهم . فبرغم أن الأتراك لم يكونوا أكبر عنصر فى الامبراطورية العثمانية عددا ، وكان العرب متفوقين عليهم فى هذه الناحية اذ كانوا يشكلون أكبر عنصر داخل الامبراطورية ، إلا أن الترك بما كان لهم من سيادة وتسلط حرصوا على أن تكون أغلبية « مجلس المبعوثان » من الأتراك . فعندما التأم المجلس فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ وهو أول مجلس نيابى بعد الانقلاب ، كان يضم ٢٤٥ عضوا منتخبا كان منهم ١٥٠ من الأتراك ، ٦٠ من العرب ، أى رجحت كفة الترك بنسبة ٥ الى ٢ . أما باقى الأعضاء فكانوا من الأقليات التى يمكن التأثير عليها وضم أصواتها الى جانب الأتراك . بينما لوحظ فى مجلس

(١) الأهرام : العدد ٩٧١٠ فى ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من سفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١٠ .

الأعيان (الشيخ) الذي كان يضم أربعين عضوا يعينهم السلطان أن عدد العرب من بينهم بلغ ثلاثة أعضاء فقط (١) .

وقد كرر طلعت بك تصريحاته السابقة في جلسة تالية مجيبا على سؤال يتمنى بمطالب اليمنيين فقال : « اني توليت نظارة الداخلية والحكومة مشغولة في ذلك العهد بمشروع ينظم شئون اليمن وادارتها » ولكن علمت بعد أيام أن قبيلتين يمانيتين هاجمتا قافلة وسلبتاها ستة آلاف ليرة ، وقتلتا ١٦ عسكريا ، وأن الثوار احتلوا عشرة دواع هناك واضرموا نار الثورة في نهاية وعسير وأن ادريس يتهدد الحديدة . فرجوكم على اثر ذلك كله أن نؤجل كل اصلاح في تلك البلاد الى ما بعد توطيد الأمن في ربوعها ، وبلاد مثلها تعاقبت فيها الثورات لا يمكن اخمادها في أشهر » . ثم اشار الى أنه أرسل إحدى عشرة أورطة الى هناك وأنها استطاعت تهدئة الحالة نسبيا ، وأنه لا يمكن الاصلاح الا بعد نشر الأمن » ولكن لا يمكن تحديد الزمن الذي يكفي للبدء في الاصلاحات ، وقد حدث ان حاز طلعت بك ثقة المجلس بخصوص هذه القضية وأقرت اثنائية المجلس الحكومة في خطتها (٢)

وتجدر الاشارة الى أن النواب العرب في « مجلس المبعوثان » احتجاجوا على موقف الحكومة العثمانية من قضية اليمن ، وأعلن بعضهم في المجلس ذلك الاحتجاج ، وناقشوا طلعت بك ناظر الداخلية الذي سحب مشروع اصلاح اليمن ، واحتدت المناقشة بينه وبين بعضهم دون جدوى . وقد لجا طاهر وجب — أحد نواب اليمن في « مجلس المبعوثان » والوحيد الذي يعرف التركية — الى تقديم استقالته من المجلس للأسباب التالية :

١ — أن الحكومة لا تعمل شيئا لليمن .

٢ — أنه يئس من زملائه النواب اليمنيين لأنهم يجهلون التركية ، فهم لا يستطيعون الاعراب عن أمانيتهم وآرائهم (لأن اللغات التركية كانت اللغة المسموح بها في المجلس) .

٣ — أن أعماله في اليمن معطلة فهو لا يستطيع البقاء في الأستانة وإهمال تلك الأعمال .

وقد قبل « مجلس المبعوثان » استقالة النائب اليمني بعد بحثها ووافق عليها بناء على السبب الثالث فقط (٣) ، وتنصل من الاعتراف بالسببين الأولين

(١) جورج الطوفانوس : المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٧٢٥ في ٢٨ من فبراير ١٩١٠ (١٧ من صفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١ .

(٣) الأهرام : العدد ١٦٧٣ في ١٠ من يناير ١٩١٠ (٨ من ذي الحجة ١٣٢٧) ، ص ١ .

لما فيها من مساس بموقف الحكومة العثمانية ازاء قضية اليمن ، ويتعصب الأتراك العنصرى الذى جعل مناقشات « مجلس المبعوثان » حكرا للغة التركية دون غيرها .

ولا شك أن استعمال القوة لم يكن هو الحل الصحيح لقضية اليمن .

وهكذا دقن الاتحاديون مشروع اليمن الاصلاحى لانهم اعتبروه شبه تقسيم للدولة (١) ، وكانت سياستهم تقضى بالآى تمنحوا امتيازا لولاية ما دون أخرى ، بدعوى أنهم كانوا جادين فى سن قانون عام للولايات يطبق فى جميع مناطق الدولة على السواء بناء على قاعدة توسيع المأذونية . كما تذرع الاتحاديون فى الفائهم لهذا المشروع الى ما نسبوه لمحمد الاديسى من الأعمال العدائية للدولة فى عسير وتهامة ، على الرغم من أن هذه الأعمال كانت ناتجة عن الدسائس التى كان يحركها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدة ، والسيد أحمد شراعى باشا رئيس البلدية فيها وعضو « مجلس المبعوثان » . والشيخ عبد الله البونى باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذى طغى ظلمه على القبائل الأخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل . وقد رفع رجال القبائل شكواهم الى والى اليمن العثمانى ومتصرف الحديدة فلم ينصفاهم حتى يتسوا من عدالة رجال الدولة فلبأوا الى منطق القوة ووقفوا الى جانب الاديسى . ورغم تدخل الشراعى باشا الذى كان يشترك مع القبائل فى معاداته للشيخ عبد الله البونى ، فإن محاولاته فشلت فى تهدئة الموقف بل زاد تأزم الأمور بين رجال القبائل وموظفى الدولة فى اليمن (٢) .

ويبدو أن الاديسى الذى كان من زمن على وفاق مع الامام يحيى ووقف الى جانبه فى ثورته ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، قد شعر بأن الدولة ستنبيل الامام يحيى من الحقوق ما لا ترضيه له هو مما جعل الاديسى يعمل لحسابه الخاص ، فأظهر الجفاء للدولة بعد ما كان بينه وبينها من علاقة نظمتها اتفاقية الحفائر التى سبق الإشارة اليها ، وبدأ يتحرش بجندها وقتل رجاله منهم الكثيرين (٣) . وقد كان ذلك ذريعة لتصرف طلعت بك بسحب المشروع الاصلاحى فى اليمن لأنه رأى أن أحداث عسير من شأنها أن تؤخر الترتيبات الخاصة باليمن . وقد أيدته فى ذلك أكثر الاتحاديين تعقلا كخليل بك ، نائب مفتشه ، ورئيس الحزب البرلمانى لجمعية الاتحاد والترقى ، والذى سيخلف

(١) الأهرام : العدد ٦٩٩٧ فى أول فبراير ١٩١١ .

(٢) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم مقبول محمد صالح الجسولى)

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٨٢ فى ٣٠ من سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم طاهر الهنارى) .

Revue du Monde Musulman, Vol. X, Janvier 1910, No. I, p. 110.

طلعت بك في وزارة الداخلية ، اذ قال : « كان قد وضع لليمن نظام خاص .. ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة ، ووطنية صادقة ، ولو أنه نفذ لما عرفنا حد الصعاب التي كانت تتجهم عنه » (١) . وكان يعنى خليل بك بالصعاب التي ذكرها هو خوف الاتحاديين من أن يقوم السيد محمد الإدريسي ، بعد هنيئ اليمن الامتيازات التي وردت في المشروع الاصلاحى ، وقد علق توفيق برو على موقف طلعت بك من القضية اليمنية بقوله : « لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات في اليمن داء مزمن . كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها ، وأن التدابير القائمة لا تجدى نفعا في القضاء عليها ، وطالما أن الدولة لم ترسل الى هذه المنطقة الا كل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الأموال ، ولا تعين إليها الموظفين الشرفاء ، فسيظل هذا الداء ينخر في العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضائها ، فستظل الثورات قائمة (٢) » .

ويدهشنا أن « جريدة الأهرام » نشرت تعليقا أرجعت فيه أسباب عدم تنفيذ المشروع الاصلاحى في اليمن الى الاضطرابات الناتجة عن « الطبيعة القبلية لأهل هذه الجهات ، وما طبع عليه العرب والقبائل من حب للقتال ، واخذ الثأر والحروب المستمرة » ، وذلك دون أن تشير الى فساد الادارة العشائية في اليمن أو الى موقف الاتحاديين بنزعتهم المركزية ، ونعسرتهم الى اخماد الثورات بالقوة ، وإلى الاخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، على النحو الذى سبق أن أوضحناه . وفي هذا اغفال من « الأهرام » للحقيقة ، وان أسرع فتداركت في مقال تال - ذكرت فيه أن الضرائب المتعددة وسوء الادارة التركية ولدت ثورات اليمنيين ، غير أنها دافعت عن حكومة الاتحاديين وحشت العرب على الهدوء . بل ان المقال كاد يهجم العرب في صورة اسداء النصيحة اليهم عندما ذكر فيه أن « حكومة اليوم » (العثمانية) عامدة الى استئصال جرثومة الثورات » ، كما عدت الاستعدادات « التحولات » التي صرح طلعت بك وزير الداخلية الاتحادى باتخاذها ، ثم توهمت عن القوات والفرق التي كانت الحكومة العثمانية بصدد ارسالها لخماد الثورة اليمنية ، وحاولت « الأهرام » في مقالها هذا أن تنصح الشوار العرب بأنه من الأفضل لهم الخلود الى السكينة ومسألة الحكم العثمانى في بلادهم فتقول : « ولو فكر العرب في هذه الأمور حق التفكير لترددوا كثيرا قبل مجاهرتهم بشق عصا الطاعة ، والهجوم على جنود عازمة على مقاتلتهم لا على الانضمام اليهم كما كان يحدث سابقا » (٣) . ولعلنا نلتبس العذر للأهرام عندما نذكر عدم وجود مراسلين للصحف المختلفة في اليمن ينقلون الى الراى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٩٢ فى ٢٥ من مايو ١٩١١ .

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٦٥٢ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٥٦٩ فى ٦ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢١ من شعبان سنة ١٣٢٧) ، ص ١

العام في الدولة العثمانية وخارجها حقيقة الموقف ، الذي صممت حكومة الاتحاديين على طمس معالمه ، وأصدرت البلاغات الرسمية لاختفائه (١) ، حتى لا تشجع الولايات الأخرى التابعة لها على التمرد والثورة وحتى تحفظ ماء وجهها وكيانها أمام الدول الأجنبية التي كانت تنرصدها .

فيطالب هو الآخر بسئل ما ناله الامام يحيى . والحقيقة أن الاتحاديين توجسوا من أن تحذو سائر الولايات العربية حذو اليمن (٢) فتثور مثلها مطالبة بنفس الامتيازات أو أكثر منها .

وقد اشتعلت نيران الثورة من جديد في اليمن نتيجة لرفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى هناك ، واشترك فيها الامام يحيى في جبال اليمن ومعه الادريسي في عسير والمخلاف السليمانى . وكان الادريسي قد بلغ من النفوذ في تلك المنطقة ، بفضل دعائه المخلصين والحزم والعدل الذي برهن عنهما في معاملة السكان ، ميلفا جمع حوله كافة أهالى تلك البلاد وقبائلها . وعلى النحو الذي سبق أن أوضحناه كانت الأمور في عسير فوضى ، والأمن مضطربا ، نتيجة لتعدى رجال القبائل بعضهم على بعض (٣) . فعند الادريسي الى مقاتلة المعتدين ، حتى فاءوا الى الهدوء والسكينة وأصبح السيد المطاع في تلك المنطقة . غير أن الاتحاديين توجسوا من خطورة الادريسي وأنصتوا لوشايات الحاقدين عليه ممن شوهوا حركته وصوروها للمسئولين بأنها دعوة الى ما يشبه النبوة وبأنه ادعى « المهديوية » ، الأمر الذي أنكره الادريسي تمام الانكار في رسائله الى أصدقائه وإلى المسئولين في الدولة العثمانية ، مظهرا ولاء لها وتعلقه بها . وقد فاضلت الدولة الادريسي أحيانا وقاطلته أحيانا أخرى ، حتى عقدت اتفاقية الحفائر التي كانت بمثابة اتفاق مبدئى بينهما . وما لبثت الدولة أن نقضت هذا الاتفاق بعد رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى في اليمن ، واتجاههم الى المركزية المتطرفة والاختضاع قبل الاصلاح ، حتى لا تتيح الفرصة للولايات الأخرى بالمطالبة بأية امتيازات مماثلة . هذا على الرغم من أن مطلب الادريسي الذي أوضحه في كتابه الى الامام يحيى في سنة ١٩١١ م (١٦) من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) جاء فيه « هو أن نكون في جهاتنا آمينين بالمعروف ، ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكزهم (أى مراكز العثمانيين) ، واليهم تساقى الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة . . . وألا يحدثوا زيادة من الفرقة في البلاد . . . وهذه . . . لبساطتها ، لا تكاد أن تكون مطلب ،

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) توفيق يرد . المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٣) الأمراء : العدد ٦٤٧٦ في ٢٤ من مايو ١٩٠٩ .

العدد ٩٥٥٦ في ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (من كتاب الادريسي الى أحد أصدقائه في القلوة) .

ولكن أدانا الى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد » . ثم يشير الادريسي الى تناقض سياسة الأتراك وسرعة تغيرها فيقول : « كلما أرادوا عقد ذلك نقضوه ، وكفى بما كان في هذه المسألة الأخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربعاً بعد وصول رسلهم اليها ، فاذا أجبتنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا تيتها وكبرا واحتقاراً لنا » (١) .

وهكذا أحدث رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى فى اليمن رد فعل شديد لدى اليمنيين ، وكانت الشكوى فى اليمن عامة عن استهتار الموظفين الترك وقضائهم بأمور الشرع الاسلامى ، وعدم حكمهم بموجبه ، وهو الأمر الذى يقوم على أساسه حكم الامام يحيى الديسى فى اليمن وزعامته لاتبذعه الزيديين وقد أركى نيران الثورة وأغضب اليمنيين كثيراً تمسك الحكام الأتراك فى جباية الضرائب حتى فى سننى القحط ونضوب موارد الأرض (٢) . كما أدى جنوح الاتحاديين الى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها فى البوتقة العثمانية ذات الطابع التركى الصرف ، والتلويح من وقت لآخر لليمنيين باستعمال القوة والتهديد بالضغط الحربى ، والاستعدادات العسكرية الهائلة ، وإرسال الجيوش وحشدتها فى اليمن ، أدى كل ذلك الى حماسة اليمنيين وتقائهم فى الحروب ضد القوات العثمانية التى أرسلتها الدولة لاختضاعهم . وقد صرحت الحكومة العثمانية على سبيل المثال بأنها أدرجت فى ميزانية عام ١٩١٠ م مبلغاً كبيراً من المال لشراء ٢٤ زورقاً عسكرياً « لخفر سواحل اليمن » (٣) . كما وعدت بإرسال ٤٨ زورقاً حربياً أخرى ، الى تلك الجهات ، لمنع تهريب السلاح (٤) . وكانت الحكومة العثمانية تخشى تماماً من تهريب السلاح الى القبائل اليمنية وتبذل كل جهدها لمنع ، وكانت تشك دائماً فى أن إنجلترا وإيطاليا تسلان على تهريب الأسلحة الى تلك الجهات ، وإلى رجال القبائل الأشداء المتمردين . كما لجأت الحكومة العثمانية الى وسيلة أخرى ضمنها مخططها لتدعيم قواتها فى اليمن لتقوى على مواجهة الثورات اليمنية العنيفة من رفع الروح المعنوية لدى أفراد قواتها المتوجهة الى اليمن بشتى الأساليب الممكنة « فكانت ترفع رتب الضباط اغراء لهم على السفر الى اليمن ، وتعهد الى ترقيةهم ، قبل ترحيلهم الى هناك » (٥) حتى تضمن حسن قيامهم بواجبهم ، وحتى لا تعلم رجالاً يعفدون أوامرهم ويخلصون الولاء لها فى هذه الولاية القائرة النائية .

(١) المنار : مجلد ١٦ ، ج ٤ ، فى ٧ من ابريل ١٩١٣ ، ص ٣٠٠ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. I, Janvier 1908, p. 96.

(٣) الأهرام : العدد ٩٦٥٠ فى ١٠ من ديسمبر ١٩٠٩ (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٧) ، ص ١ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٦٥٢ فى ١٣ من ديسمبر ١٩٠٩ (٣٠ من ذى القعدة ١٣٢٧) ، ص ١ .

(٥) الأهرام : العدد ٩٧٢٢ فى ٨ من مارس ١٩١٠ (٢٥ من صفر ١٣٢٨) ، ص ١ .

حملات الصحافة التركية ضد قضية اليمن وتصدى الصحافة العربية للدفاع عنها :

لم تقتصر سياسة الاتحاديين على ارسال الحملات العسكرية الى اليمن لاختداد ثورتها بل عبأوا صحفهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها لشن حملة دعائية مركزة على العرب بصفة عامة وعلى اليمن على وجه الخصوص . فتفتت جريدة (طين) الاتحادية حطتها على اليمن ، واقترحت له مشروعا استعماريًا أرادت أن يطبق فيه . وكان صاحب هذه الجريدة ومدير تحريرها قد نسي أنه كان سكرتيرًا للجنة البرلمانية التي وضعت المشروع الاصلاحى الخاص باليمن والذي سحبته طلعت بك من « مجلس المبعوثان » . فأعلنت الجريدة أنه : « لا وسيلة لاصلاح اليمن غير اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى ، انه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعا وأقل نجاحا . ان ثلث فيلق ، تام الأهبة ، مدربا تدريبًا حسنًا ، اذا اقترن بانتداب المأمورين الإداريين الكفاة ، كان كافيًا لتنفيذ الاصلاحات الموافقة لحالة البلاد . . » . على أنه يجب انتقاء المأمورين الملكيين من قوم نزهاء مثقفين أقوياء عارفين بالعربية واقفين على أساليب الاستعمار الإدارى الانجليزى ، وبغير ذلك لا يرجى اصلاح » (١) .

والأدهى من ذلك أن الصحافة التركية لم تكتف بالهعوة الى اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى فى اليمن بل هاجمت جريدة « اقدام » فى أحد أيام شهر فبراير سنة ١٩١٠ أهالى اليمن فى مقال بثوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحد الضباط ، نشرته تحت عنوان « رسائل من اليمن » جاء فيه : « أن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم فى سبيل المال يضحون بكل شيء حتى بأعراض نسائهم » (٢) . غير أن هذا الهجوم البذئ فجر غيرة العرب الموجودين فى الآستانة من ضباط ونواب وطلاب وشباب والهب حميتهم ، وقام الطلاب العرب بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا الى ادارة جريدة « اقدام » وحطلوا مكتبها ، وحرقوا صاحبها وأهانوه ، كما ثارت ثائرة المبعوثين العرب ، وذهب وفد منهم الى الصدر الأعظم حقى باشا ، وكان قد استلم الصدارة العظمى عقب استقالة حلمى باشا ، وطلبوا ايقاف تلك الجريدة ومحاكمة صاحبها أمام المجلس العرفى العسكرى ، فأخذ حقى باشا يلطف من حديثهم وأحال أحسنه جودت مدير جريدة « اقدام » الى ديوان الحرب العرفى . وقد حكم الديوان بتعطيل

(١) الأهرام : العدد ٩٥٢٨ فى ٣١ من يولية ١٩٠٩ (من مقال منقول عن جريدة طين بمصر : المسألة اليمنية) .
(٢) سائح الحبرى بشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ . المنار : ح ٣ ، مجلد ١٣ .
من الأهرام : العدد ٩٧٣٠ فى ١٧ من مارس ١٩١٠ .

الجريدة الى أجل غير مسمى ، مع فرض مائة ليرة جزاء نقديا (١) .

وما لبث خبر هذا التهجم أن امتد الى الولايات العربية فعقد الشباب العربي في بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة « اقدم » . كما اندفعت الصحافة العربية ترد الهجوم فكتبت إحدى الصحف السورية تقول « في عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى « اقدم » ما زالت تنفث سم الشقاق بين الترك والعرب ، وتعزى الى العرب أنواع الرذائل .. وقد بلغت القحة ببعض ممن يكتب بها .. أن نسب الى العرب تلك النسبة الشنعاء .. خست لا أبالك ما أصدق المثل العربي القائل : رمثني بدائها وانسلت .. » .

كما كتبت جريدة « الرقيب » البغدادية تصف كاتب المقال بالجهل المطبق فتقول : « ان الكاتب لابد وأنه يجهل العرب وأحوالهم كل الجهل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شيء يمكن بيعه بأبخس ثمن » (٢) .

وتصلت الأهرام ترد على جريدة « اقدم » في مقال كتبه وصفي بستوان «العرب والترك وأقدم والأهرام» جاء فيه : « ماذا عسى أن تخاطب « اقدم » وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا انهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاعوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا في تعبيراتهم وتوجيه الانتقادات الى من ليسوا عنه براضين ، الا « كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا » (٣) .

كما أسهم الشعر العربي بدوره في رد اهانة جريدة « اقدم » وغرما للشعب اليمني ، وراح شعراء العرب يهجون سفاهة الاتحاديين ، فمثلا جاء في قصيدة للشاعر يوسف افندي حيدر البعلبكي هذه الأبيات ضد الترك ، بعد أن صال وجال في تكريم الأخلاق العربية :

فقل للجهازول زاح يلثم عرضهم	ولم يدو أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيورا	عليهم وكل الأرض من فعلهم غبرا
ولم يبعث الرحمن فيكم محمدا	وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
خلافكم كانت بقايا فخارهم	ونلتهم هدى الايمان من فضلهم طرا

(١) المنار ، ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢٢٠ .

Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٢) أحمد عزت الأعشى : القضية العربية ، ج ١ ، ص ١١٥ - ١٠٦ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٥ في ٢٣ من مارس ١٩١٠ .

كما عرض بدوره بأعراض الترك قائلا :

هم القوم (١) ما كانوا مماليك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للملا تجرا (٢)

وهكذا كان لهذه الحادثة أسوأ الأثر في العلاقة بين الترك والعرب ، وأخذت الحرب الصحفية تتزايد بين الأمنين باستمرار ، بالرغم من أن صاحب جريدة « اقدام » أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه في جريدة « طنين » محاولا أن يوهم العرب أن المقال المشنوم كتب في غفلة منه (٣) . غير أنه لم يكن حكيما في محاولته اقناع قرائه من الأتراك بأن العرب يتهمونه بالاندفاع والتحيز ضدهم بدافع من حسنيته التركية ، وبأن العرب يعتبرون الترك أعداء لهم (٤) ، وأن اتهام جريدة اقدام بالتعصب الجنسي التركي ، مما دفعها الى كتابة هذا المقال . لئلا اتهام للترك بأجمعهم . ثم أقحم صاحب جريدة « اقدام » نفسه بالخوض في قضية الديين قائلا بأن « الترك ضبحوا في اليمن وغيرها بمئات الألوف من أولادهم من أجل ألا يفترقوا عن العرب ، وأنهم خلصوا جزيرة العرب من الاحتلال الأجنبي أيام الصليبيين . فكيف يكونون خصما للعرب سالكين سبيل الحاكمية العنصرية ؟ ، فهل هذه التهم هي مكافأة على الدماء التي أراقها الترك في سبيل العرب » (٥) . فكان قوله هذا يظهر تمننه على العرب متبجحا بفضيل الأتراك عليهم ، مما أثار مشاعر العرب ونفرهم من تصرفات الأتراك .

كما أن مقال أحمد جودت هذا في جريدة طنين أثار نفوس الشباب التركي عندما صور اهانة الطلاب العرب له في جريدته اهانة للأمة التركية بأجمعها قائلا إنها « اهانة لم يسمح بأن ملة من الملل أهينت بمثلها ، ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية اهانة لعنصر آخر بمثل ذلك » . وقد أوضحت ذلك مجلة المنار عندما ذكرت أن أحمد جودت صاحب اقدام كبر الدعوى وهول فيها : « وأشار بالنقاط الى ما طواه ، فوق ما قاله تصریحا وتلمیحا » (٦) .

كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشباب العربي وهي وغيرها من الحوادث التي ستتوالى فيما بعد ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربي الجديد ، الذي اتخذت أفكاره السياسية طريقا تمليه ظروف العلاقات العربية -

(١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا مماليك لغيرهم تباع وتشترى أعراضهم ، أي سواهم معهم ، كما كان شأن المماليك الترك .

(٢) أحمد عزت الأعطى : المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٠ في ١٧ من مارس ١٩١٠ .

(٤) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٣٠ .

(٥) أحمد عزت الأعطى : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٦) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .

التركية ، بعد اعلان الدستور يوما بيوم ، كما ذكر ذلك توفيق على برو (١) .
 اذ أن صاحب جريدة اقدام لجأ الى القضاء للانتقام بواسطته من الاهانة التي
 لحقته على أيدي الطلاب العرب في الآستانة ، حتى لاحقهم ديوان الحرب العرفي ،
 وصار يستدعى شبابهم ورجالاتهم للتحقيق في هذه المسألة التي ألبسها ثوب
 التعصب الجنسي . كما أن بعض الصحف العربية لم تحجم بدورها عن إثارة
 شكوك العرب وتحذيرهم من تصرفات الترك المنطوية على التعصب العنصري .
 وتأيدا لذلك أشارت مجلة المسار الى طلب ديوان الحرب العرفي للطلاب
 العرب بقولها : « اذا كانت نتيجتها عقاب كثير من الطلاب بالحبس أو غير
 الحبس ، أو يتوسل بها الى اقفال « المنندي الأدبي » الذي يجتمع فيه جمهور
 أولئك الطلاب للمدارسة والمذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، ليسعوا
 من أسباب الترقى ... ويكتفى من معاقبة جريدة اقدام بإضافة لفظة « ينى » (٢)
 (أى جلده) الى اسم جريدته ، فلا يعلم الا الله ماذا يكون لذلك من سوء
 التأثير عند الأمة العربية » (٣) .

على أن صاحب جريدة « اقدام » ادعى بأن مقاله الذي انطوى على اهانة
 للعرب قد نشر في جريدته سهوا منه بغير قصد ، وأن جريدته ليست داعية
 للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ويكرهم . واعترف بأن التوفيق جانبه
 في نشر مقال اعتذاره في جريدة « طنين » العنصرية المعادية للعرب ، والتي
 كانت تدعو الى استعمار أراضيهم ومن بينها اليمن بصفة خاصة ، مما أتاح
 لصاحب « طنين » حسين جاهد ، عدو العرب اللدود ، أن يعلق على الاعتذار ،
 ويخرج به عواطف العرب ويتحدى شعورهم . وقد حدث ذلك قبل أن يمضي
 وقت طويل على الحملات الصحفية التي شنتها جريدة « طنين » على شخصية
 دينية من العرب هو السيد محمد المهدي السنوسي ، فقد جعلت الجريدة من هذا
 الرجل الصالح « مجرما من كبار المجرمين » هو وعبد الحميد سواء بسواء ،
 عندما اتهمته بالتآمر مع السنوسية ، وقالت عن محمد المهدي بأنه أتى بالكثير
 من الأعمال التي تحط من شأن الاسلام وجعلته عدوا للدين ، وأن هذين

(١) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) كان الديوان الحربي العرفي قد حكم بتعطيل جريدة اقدام الى أجل غير مسمى عقب
 الأرة التي أحدثتها ، مع مائة كيرة حرة ، نقديا . فلم يلتصق صاحبها أن يسعدها بعدئذ من جديد
 مضيفا الى اسمها كلمة « ينكي » (ونلفظ ين) فأصبحت « ينكي اقدام » أى (اقدام الجديدة) ،
 وكان يحمل لها رخصة اضافية ، كما كان يفعل كثير من أصحاب الصحف ، حتى أن البعض كان
 لديهم ونص لشريين جريدة ، فإذا ما عطلت واحدة أصدر أخرى بدلا منها باسم جديد أو بالاسم
 الأصلي مضمينا كلمة « ينكى » حسبما تتضمن الرخصة .
 Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٣) النوار : مجلد ١٤ ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

« المجرمين الكبيرين » كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران في نفس الاتجاه (١) .

وقد صاحبت الحرب الصحفية بين العرب والأتراك أمور أخرى ولدت سخط الشعب العربي ضد الحكم العثماني في العهد الدستوري ، كهضم حقوق العرب في الوظائف ، وتجاهل الاتحاديين إياهم في سياسة الدولة وأدائها ، ومحاربتهم لمبعوثي العرب المحررين تحت قبة البرلمان العثماني ، وأرسالهم الحملات العسكرية المتتالية لأحكام قبضتهم على الولايات العربية عامة واليمن خاصة . فكان طبيعيا أن يزداد انطلاق أقلام كتاب العرب وينشط صحافتهم في مهاجمة الاستبداد التركي العنصري ، وسوف تستمر هذه الحرب الصحفية بين العرب والأتراك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وحى عام ١٩١٠ - ١٩١١ ، لم يكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت مجراها القوى بين الاصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثر لها في بداية العهد الدستوري ، غير أنها جويت كما لم تحارب أية فكرة أخرى ضارة في نظر من حاربوها من الأتراك . أما الفكرة القومية العربية فقد كان سرانها محدودا بين فئات الشباب العربي الناشئ ، وخاصة من طلاب المدارس العالية ، الذين ألقوا « المنتدى الأدبي » في الأستانة بعد أن ألقى الترك جمعية الاخاء العربي العثماني ، بدعوى أن أعضائها كان لهم ضلع في الثورة المضادة . غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدما إلى الأمام جنباً إلى جنب ، وتتغلغل في نفوس السواد الأعظم من الاصلاحيين العرب شيئا فشيئا ، تبعا لتطورات الحوادث التي دارت بين العرب والترك . على أن الاصلاحيين العرب لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التي نتحدث عنها في هذا الفصل وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤ م) . وكانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في « مجلس المبعوثان » ، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لانجاح المطالب العربية . فكانت بعض القضايا تثار أحيانا من قبل قلائل من النواب العرب ، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بنى جسمهم فيه ، غير أن القائمين على شئون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول . وكانت الصحف العربية تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال انتقاد الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية . وكانت بعض صحف القاهرة خاصة ، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتد أحيانا في انتقاد حكم الاتحاديين ، فتثور نائرة

الجرائد التركية فيسند بدورها في طعنها متحدة شعور العرب وكرامتهم القومية (١) .

والى ما قبل حملات جريدتي « طنين » و « اقدام » المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما ، حتى اثارها مقال « اقدام » التي طعنت اعراض العرب كما سبق أن اوضحت ، وعند ذلك ردت الصحف العربية هجوما بهجوم ، وتحركت اقسام الصحفيين العرب في باريس ومن بينهم شكري غانم وهو مسيحي من لبنان . وقد احدثت مقالاته ضجة كبرى في الاوساط الصحفية العثمانية ، وخاصة ما نشر منها في جريدة (الطان) الفرنسية ، ففي ٥ أبريل سنة ١٩١٠ م كتب يقول : « لم يهتم الترك منذ أن استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها ولا سيما العنصر العربي . وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به ، وكيف أن المراكز التي جعلت للعرب في الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم ، مع أن ما نالهم من الاجحاف في مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمى الى القضاء عليهم » . ثم بين شكري غانم بالأرقام حق العرب المهضوم في مجلس الأعيان والنواب والمناصب الادارية الكبرى والصغرى وختم مقاله بقوله : « كان الترك يخافون مسا ، ومن عدونا ، ومن فسكرتنا الاستقلالية » (٢) . كما لم ينس شكري غانم الدفاع عن اللغة العربية فقال : « ان لغتنا لغة عبقرية ، انها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الافريقية تقريبا ، فضلا عن كونها لغة القرآن ، ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة اقليمية ، في حين أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، هذه اللغة الضعيفة التي تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلما اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس في ذلك انكار مردوج لحقوق العرب » (٣) .

ولم تكف صحافة الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم في جريدة « الطان » الفرنسية حتى اندفعت مهاجم الكاتيب والجريدة الغربية معا . فكتب احمد اغايف الداعية الطوراني ، القوقازي الأصل ، مهاجما الغربيين بقوله :

« انكم تأخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لي أن أقول لكم . . انكم لا ترون الخشبة في أعينكم ، وتنظرون الى القشة في أعيننا ، وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا ايرلندا ، وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل

(١) توفيق عل يرو : المصدر السابق ، ص ١١٣ - ١٦٤ .

(٢) خير الله خير الله : مضلة الشرق : الاقطار العربية المحررة ، (ترجمة عارف التكدى) ،

ص ٤٠ .

Correspondance d'Orient, 15-4-1910, pp. 315-316.

Correspondance d'Orient, Ibid., p. 318.

(٣)

الا تقيموا من انفسكم اساتذة للفضائل .. » ثم اضاف الى ذلك قوله ان اللغة العربية تلقى ما تستحق من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة ، « لكنها بالاضافة الى ذلك لغة ممتة » (١) . واما التهم التي كبلت لشكري غانم فاقبل ما فيها وصعبه بأنه « دساس ، انتهازي ، طامع في وظيفة » .. الى غير ذلك مما يظهر حقد الأتراك عليه .

وقد تلقت الصحافة العربية مقال لشكري غانم الذي دافع فيه عن حقوق العرب بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتهليل والحماس . على أن لشكري غانم نفسه انبرى يرد على حملات الصحف التركية التي هاجمته وافترت عليه شتى الافتراءات وذلك في خطاب أرسله اليها ورفضت أن تنشره فأرسل نسفا منه الى أشهر الجرائد الفرنسية والمصرية (٢) والسورية . وكان هذا الجواب أكثر اعتدالا وتعقلا ، اذ أوضح فيه كيف سرح الموظفون العرب من وزارة الخارجية ، وكيف خلت مقاعدة مجلس الأعيان منهم الا من أربعة أو خمسة قائلا : « ولا أرغب في الحديث عن مجلس المبعوثان هذا المجلس المنتخب انتخبا من قبل الشعب ، مع أنه في الامكان مناقشة هذه الكلمة (الانتخاب) والطريقة التي تمت بها هذه العملية ، غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهي تجري لأول مرة ، غير ما تم وقد أفهم العرب ذلك ، ويروح من الولاء الهادي أثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .. وأخيرا جاء دور إعادة تنظيم الدوائر ، وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تركي لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربي . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل السولة وخارجها في الأمريكتين ، ترفع صوتها بالاحتجاج » .

« هل تسمحون لي (مخاطبا مدير طنين) بأن أذكركم بهذا الجواب الذي قيل لنوابنا في مجلس المبعوثان ؟ : « اذا لم يكن في الوزارة أعضاء من العرب فإن ذلك يعود الى أنه لا يوجد بين نوابهم رجال أكفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة لملء هذه المناصب » . اني أقدم اذا بكل خشوع الى اعتابكم طالبا العفو والمغفرة ، فلم أكن في الواقع أظن أن الجنس العربي قد وصل الى هذا الحد من الفقر في الرجال والانهطاط عن باقي أحتاس السلطنة ، فمن البديهي اذا ، من باب الأدب ، في هذه الحالة ، ألا يجلس ، في مجلس الوزراء ، الصيصان مع التسود وأقراخ النسور .. » .

« لقد قالت (طنين) أيضا : أيستطاع أن يؤتى بمجرد انسان «Premioveru»

Corresp. d'Orient.

(١) نشر هذا الخطاب في الأهرام ، والمؤيد ، ومجلة

(٢) المؤيد : العدد ٦٠٧٧ في ٢٦ من مايو ١٩٦٠ بعنوان « الترك والعرب » .

فيولى ولاية ؟ .. مجرد انسان ؟ - نعم بلا شك وهذا بالطبع في نظر جريدة طنين التي استمرت في التفتن بمداواة اخوانها العرب ، ولكن ألم تقل هي ذاتها في معرض آخر انه يوجد في صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللامعين ؟ اذا لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه واليا على غرار الجنرال حسنى باشا والى دمشق مثلا ، أو الأميرالاي جمال بك والى أطنه ، أو الأميرالاي محمود مختار بك والى أزمير ؟ ..

ثم يتطرق شكري غانم في رده على الصحافة التركية الى موضوع اللغة العربية فيقول : « في الواقع أن حكومة برلمانية ليست جديدة بهذه التسمية الا اذا سارت بقدر المستطاع ، وفقا للقوانين التي أعلنتها هي نفسها ، والتي تعمل منها حكومة نيابية حقة - انسا لا ننكر أن اصدقاءنا الأتراك يريدون جاهدين أن يكونوا دستوريين ، ولكن فقط ضمن الحدود التي يسمح لهم بها طبع التسلسل المتغلب عليهم من كونهم فاتحي البلاد ، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك .. انهم لا يريدون أن يفهموا أنهم ، منذ اللحظة الأولى التي أعلنوا فيها الحكم الدستوري ذا النظام البرلماني ، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التي تكلمت عنها في جريدة « الطان » غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هي اللغة الرسمية ، وهانحن نرى هذه الأشياء الغريبة : موظفون وحكام في ولايات يجهلون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم ، وتشاهد أكثر من هذا مسرحيات في منتهى الهزلية ، ذلك أن ثمة قضية من الترك تجري المرافعات أمامهم بلغة يجهلون ، ومع ذلك يصدر عن في النهاية أحكامهم وفق ما فهموه . فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصي بالتلفت حولنا لنرى ما عملته في هذا الشأن الدول المشابهة في هذا الوضع ؟ .. اننا اذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات دسائس وانتهازيين ، (١) ..

وقد أخذ شكري غانم يعدد اللغات المستعملة في مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فقال ان في النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية وفي سويسرا ثلاثا وفي بلجيكا لغتين . ثم تعرض لصعوبة تعلم التركية ، كى يستطيع العربي اجادتها حتى يصبح موظفا ، وأشار الى أنه لابد من مضي ربع قرن حتى يمكن ايصال جيل من العرب يتقن التركية ، وانتهى الى أن معنى ذلك حرمان العرب طوال هذه المدة من المشاركة في حياة الدولة العامة (٢) .

(١) Correspondance d'Orient, 3ème Année, 15-6-1910, pp. 287-291.

(من جمال شكري غانم رد ، على مجلة جريدة طنين عليه)

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

وتأكيدا لما ذكره شكري غانم عن خلل الأحكام التي تصدر عن القضاة الأتراك الذين تجرى المرافعات أمامهم بلغة يجهلونها أسوق مثالين لذلك ، فقد جاء في جريدة « العصر الجديد » بدسحق أنه في أثناء إحدى المرافعات باللغة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهم بها ، فاستدعى المترجمان لكي يكون وسيطا ، وأخذت الأسئلة والأجوبة تجتمع لدى المترجمان ، وبهذه الطريقة كان كثير من دقات الدعوى تضيع على القضاة (١) .

كما جاء في جريدة « اقدام » من حديث بين مندوبها وبين مستشرق نمسوي ، ان هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع بأذنه مرة شكاية لأحد اليمانيين ذكرها للوالى التركى بوساطة المترجم فعكسها المترجم عكسا حتى « جعل العنظل عسلا » (٢) . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لتمسك الأتراك باللغة التركية كلغة رسمية فى الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية مما أثار ثائرة الرعايا العرب ضد الأتراك واللغة التركية وحملهم يتمسكون بلغتهم ويعملون على النهوض بآدابهم العريقة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعا بالصحافة العربية فى مصر وبجريدة « المؤيد » بصفة خاصة ، لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يناجمون حكمهم ، وكذلك بمجلة « المنار » التى كان يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضى المملكة العثمانية أيضا ، إذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى مطلع العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم اخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة المتأسر بالديمقراطية .

وحاول الأتراك أن يجابهوا هذه الصحف العربية بصحف أخرى عربية الاسم والمظهر تركية الترجية ، فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشيخ عبد العزيز جاويش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية . وقد حملت عليه مجلة « المنار » وجريدة « المؤيد » حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين (٣) . على أن محمد فريد بك وعبد العزيز

(١) الأهرام : العدد ٩٦٠١ فى ١٢ من أكتوبر ١٩٠٩ .

(٢) دليق (بك) العظيم : الجامعة العثمانية والعصبة التركية ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣) المنار : مجلد ١٦ ، ج ١ ، فى ٨ من يناير ١٩١٣ .

المؤيد : العدد ٦٩٥٠ ، فى ٢ من إبريل ١٩١٣ .

جاويش كان يحركهما في هذا الاتجاه على عكس غيرهما ايمانها بفكرة الجامعة الاسلامية ووجوب مساعدة الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تزعمها الأعصار الداخلية ، أما الخطر الأجنبي ودسائس الانجليز الذين كان الشعب العربي في مصر حربا عليهم . وعلى الرغم من ذلك لم يتورع بعض الأعضاء الرسميين في جمعية الاتحاد والترقي من القاء بصريحات ضد الحزب الوطني المصري كما فعل سليمان نظيف بك الاتحادي والى البصرة الذي عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، اذ طعن في هذا الحزب لاحدى الجرائد في أثناء مروره في مصر وهو في طريقه الى مقر عمله الجديد . كما صرح هذا الاتحادي بتهديد للعرب عامة كقوله في معرض الحديث عن الثورات المشتعلة في الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فان لديها سبعة فيالق من الأبطال (١) . غير أن هذا التهديد وغيره كان من شأنه أن يزيد ثورة العرب اشتعالا ضد الأتراك على النحو الذي بدا واضحا في بلاد اليمن في ذلك الحين .

رابعاً : نضال الشعب اليمني ضد الحكم

العثماني في مطلع العهد الدستوري

انفجار ثورة اليمن ضد الحكم

العثماني في سنة ١٩١٠ :

نتج عن سياسة الحزم والعنف التي اتبعتها طلعت بك الاتحادي المتطرف في أثناء توليه وزارة الداخلية العثمانية ، وسحبها لمشروع اصلاحات اليمن أن أصبحت البلاد اليمنية مسرحاً لحروب وثورات عنيفة . وقد تزعم الامام يحيى الجهاد ضد الأتراك في جبال اليمن وأصدر نداءه للقبائل اليمنية بالانضمام اليه ، كما شاركه السيد محمد الادريسي في محاربة الأتراك في عسير وإعلان الثورة عليهم وقد بدأ الفوار اليمنيون يفتكون بعساكر الأتراك فتكا ذريماً بين الحديدية وصنعاء ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التي كانت في أيديهم وذلك ليتخلصوا من دفع الضرائب لحكومة الولاية ، ومن الادارة التركية على شكلها الراهن حينذاك ، وطالبوا بحكام وطنيين (٢) ، وبالحكم بموجب الشرع الاسلامي . وكان اليمنيون يهتمون بتطبيق الشريعة ويركزون عليها أهمية خاصة الى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن

(١) المنار : مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد يناير ١٩١٠ ، ص ٩٦٧ .

توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ في ٢ من سبتمبر ١٩٠٩ .

يتقدم اليها أحد انما كان السكان ينجون الى القضاء الذي كان الامام يقيمه هو بوساطة قضاة يعتمدون لذلك . وجدير بالذكر أن اليمينيين وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلطين آل عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب ألا تكون الا لقرشى ، وأن أجدر من يتولاها هو الامام يحيى الذى ينتسب الى بيت النبوة ، وقد كان الخاتم الذى يستعمله الامام يحيى يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميد الدين أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله (١) » ، دليلا على نمسكه بالخلافة . وكان يختم به مراسلاته الى أصدقائه وإلى بعض الصحف المصرية .

ولقد كانت صدور اليمينيين ممثلة بالنزعة الى الاستقلال والفخر بالجنسية ، وبالنفور من غير الترك الذين كانوا يطلقون عليهم اسم « الروم » (٢) وإن أبدى اليمينيون استعدادهم مرارا للاعتراف بالسلطان العثماني في حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة لولايتهم . وكان الموقع الجغرافي لليمن مهيئا لثوار اليمينيين الحصول على السلام بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحرا . وقد عبر عن ذلك كاتب انجليزي في جريدة « التايمز » البريطانية بقوله ان الثوار اليمينيين « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة القنك ، وأن السلاح في الجزيرة العربية أرخص منه في أوروبا ، وأن السلاح والذخيرة متوفرة لديهم » (٣) .

وقد دارت المعارك الدامية بين الثوار اليمينيين والعساكر العثمانية وتفاقمت الأمور بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشا من البانيا كانت قد استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندي منها من طرابلس الغرب لقمع ثورة الألبانيين (٤) . ونظرا لأن هذه النجدة لم تكف فإن الدولة اضطرت الى استقدام البقية الباقية من جندها في طرابلس الغرب ، ثم ضمت اليهم ثلاثة أفواج من الأستانة علاوة على الاحتياطي ، الذي دعت له لخدمة من ولاية اسكوب في ألبانيا ، أي ما مجموعه (٣٥) طابورا أزمعت إرسالها الى اليمن (٥) . كما أن الاتحاديين لجأوا بالإضافة الى استخدام القوة — الى أسلوب الدسائس وإيقاع زعماء العرب بعضهم ببعض ، فكثفوا الشريف حسين أمير مكة الذي عينه الأتراك

(١) المؤيد : العدد ٥٧٢٧ في ٢٩ من مارس ١٩٠٩ . النار : مجلد ١٥ ، ج ٢ . ص ١٨ من فبراير ١٩١٢ . ص ١٥٤ (من حديث صحفي عن حليج اليمن للأميرالاي احسان بك رئيس أركان حرب فيلق اليمن) .

(٢) الأهرام : العدد ٦٦٥٩ في ٦ من سبتمبر ١٩١٢ .
Correspondance d'Orient, 4ème Année, 15-1-1911, p. 155.

(٣) النار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، في ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤) Revue du Monde Musulman, V. XXI, Décembre 1912, p. 187.

(٥) Correspondance d'Orient, 4ème Année, 1-2-1911, p. 135.

في سنة ١٩٠٨ م بالسير مع عشائره في جهتين : الأولى نحو نجد لتفصال ابن السعود وإرغامه على طاعة السلطان العثماني ، والثانية في اتجاه العسير لقتال السيد محمد الإدريسي حليف الامام يحيى . وكان ابن السعود في ذلك الوقت قد قام بعدة حركات مريبة في المنطقة منذ شهر مارس ١٩٠٩ م ، اذ بلغ الدولة انه قام على رأس أربعين ألفا من البدو المسلحين يحرص العرب على الثورة وعدم دفع الضرائب (١) ، وأثيرت القضية في مجلس المبعوثان فبادر عبد العزيز بن سعود الى اعلام وكيله في المدينة المنورة يبين له ان ما قام به من حركات ليست الا مسائل قبلية بينه وبين بعض القبائل ، ثم ابلغ الدولة ما يطمئنها ، معلنا اخلاصه لها هو وجيشه وأنه رهن أوامرها (٢) .

وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها في التصادف الثاني من عام ١٩٠٩ م ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ م ، أمام ثورات ضارية نشبت في كل مكان من الولايات (الآسيوية - العربية - والأوروبية - الألمانية) ، بحيث أرسلت الى ألمانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا الى العراق ، واللواء سامي باشا الفاروقي الى حوران ، أما بالنسبة لليمن فقد قررت الدولة ارسال عزت باشا الأرناؤوطي اليها ثم أوقفت ارساله ، وأخيرا عادت وقررت ارسال الفريق محمد علي باشا واليا جديدا لليمن وقومندان الفيلق السابع لاختضاع الامام يحيى وزميله محمد الإدريسي ، والقيام بالاصلاحيات الواجب ادخالها في تلك البلاد وفي الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة في العزل والتعيين ، فاختر عددًا من الضباط البارعين ليرافقوه (٣) .

وقد وصل الوالي الجديد محمد علي باشا الى اليمن في مايو ١٩١٠ م (١٢ من جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ) (٤) في الوقت الذي تجددت فيه الاضطرابات والفوضى بعنف وقسوة . ومحمد علي هذا باعتباره أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تمثل أفكار الاتحاديين العنصرية وسياستهم المركزية المتطرفة كان يؤمن بسياسة خاصة في الحكم تقوم على العنف والشدّة في قمع كل اضطراب يحدث في اليمن ، والقضاء معنويا وماديا على نفوذ الامام يحيى ومحمد الإدريسي واستقرار الأمور في البلاد مهما كلفهم ذلك ، وعليه أخيرا أن يقوم ببعض الاصلاحيات الضرورية اذا سمحت له الظروف بذلك . وقد وضعت سياسة محمد علي باشا هذه تدريجيا عقب وصوله الى اليمن ، فقد مال الى استخدام العنف والشدّة ، وبالح في الشك والارتياح وايداع كل من اشتبه

-
- (١) الأوامر : العدد ٩٤٢٥ في ١٨ من مارس ١٩٠٩ ، ٩٤٢٠ في ٢٤ من مارس ١٩٠٩ .
 (٢) الأوامر : العدد ٩٤٩٨ في ١٥ من يونيو ١٩٠٩ ، ٩٦٧٨ في ١٥ من يناير ١٩١٠ .
 (٣) الأوامر : العدد ٩٧٧٠ في ٦ من مايو ١٩١٠ .
 (٤) التواصي : العدد السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ .

في تصرفاته المعادية في السجن . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اشاعة الخوف والرهبة لدى اليمنيين ليضمن استسلامهم للادارة العثمانية ، وقد أوضح الواسعي معالم السياسة التي اتبعها الوالي العثماني محمد علي باشا في اليمن فقال : « وكان فكره ألا يصلح اليمن الا الشدة والقسوة فما زال يحبس هذا ويضرب هذا من دون سبب مع تسليمهم (اليمنيين) لحقوق الدولة ، وخضوعهم للأوامر والنواهي ، ورجع الى ما كان عليه الوالي فيضي باشا في حبس من كان بينه وبين الامام علاقة ولو ادعاء بلا صحة ، وفرج بعض المأمورين (الأتراك) بهذا للسعي لمن بينهم وبينه أدنى خصومة ، ألقوا الى الوالي هذه الفكرة أن هذا الشخص يحب الامام يحيى فعند ذلك يؤتى بذلك الشخص ويضرب ثم يحبس ، وكانت هذه الدعوى مصدقة من دون بينة بل قولاً كذباً . فلما كثر الظلم والفساد ، وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل في جميع مراكز اليمن ، فقام (فقامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء وغيرها حصاراً شديداً ، وما زال الوالي في صنعاء يخيف الناس ويسمهم من الخروج وشدد عليهم وأغلق أبواب المدينة وأمر البوليس بدورون في الأزقة ، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معاً ضرباً وحبساً ، وإذا وجد البوليس في الليل مكاناً مرتفعاً مضيئاً بالمصباح في أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، يزعم الوالي أنهم في الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة . وما زال الناس في الخوف والوجل من الوالي هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتلاء السجن محابيس ظلماً ، وأراد الوالي من جرأته أن يعلم خمسين رجلاً من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ، وختم تصديقاً له بعض المأمورين الا نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندي فلم يساعده على هذه « الرزية » وقال : « لم ترضى ذمتي بأهراق دم مسلم واحد دون حكم شرعي » (١) .

وإذا تساءلنا عن الأسباب التي أدت الى تجدد اضطراب الأمور في اليمن وعودة الفوضى اليها بعد الهدوء النسبي الذي نعمت به في عهد الوالي حسين تحسين باشا ، بل نعمت به أيضاً معظم بئدان الامبراطورية العثمانية وخاصة البلاد العربية في مطلع العهد الدستوري نتيجة لاعلان الدستور ومحاولة الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل المشكلات المعلقة ، فإن الاجابة تتمثل في تسلط أفكار المركزية ، والنتريك ، والقهر والاضطاع قبل الاصلاح على عقلية الاتحاديين تسلطاً كاملاً طبع سلوكهم السياسي وأعمالهم العسكرية والادارية . كما أن العامل الدولي لعب دوراً هاماً في تشجيعهم على اعتناق هذه الأفكار

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

ووضعها موضع التنفيذ . إذ كانت الهزائم السياسية والحربية التي أصابت الامبراطورية في هذه الفترة في ولاياتها الأوربية ، ثم قيام العلاقات الألمانية العثمانية السلمية ، وتغلغل ألمانيا في السياسة والادارة العثمانية من العوامل التي أوحى الى رجال الأستانة وأقنعتهم بأن قوتهم وسر بقاء امبراطوريتهم احكام سيطرتهم على الولايات العربية ومن بينها اليمن فعملوا على اخماد كل ثورة ، والقضاء على كل مناصرة أو تمرد (١) . ويؤكد هذا الرأي ما نقلته الأهرام عن جريدة « الديلى ميل » من مقال كتبه « وليم مكسويل » عن بلاد العرب جاء فيه « والسبب في هذه الثورة الأخيرة (في اليمن) بسيط . فان الجنرال فون دوجولتز (٢) ولم يكن أول الذين أوضحوا السبب وأشاروا على الترك بأن قوتهم الحقيقية هي في آسيا الصغرى وبلاد العرب أكثر مما هي في أوروبا » (٣) .

على أن الصراع بين العناصر المحلية في اليمن وعسیر التي تزعمها الامام يحيى والادريسي وبين الوالى العثماني محمد على باشا قد تدرج من التراشق بالتهمة ثم تحول تدريجيا الى نشوب المعارك العنيفة التي خسر فيها الجانبان كثيرا من الأموال والأرواح . وقد بدأ الوالى يتهم الامام الادريسي بالخروج على الدولة وبالتمرد على الدين الاسلامي نفسه . بينما كان الامام والادريسي يتهمان الدولة بعدم وفائها بالعهد الكثيرة التي اخذتها على نفسها ، ويشكوان دائما ظلم الوالى العثماني وفساد الموظفين الترك . ودليلنا على ذلك ما جاء بالخطاب الوارد من صنعاء الى أحد التجار اليمنيين في مصر ونشرته « المؤيد » : « ان الوالى اشاع أنه أرسل الكتيب الى الامام يأمره فيها بجمع السلاح من قومه وارساله الى صنعاء والا اعتبره حارجا على الدولة العلية وجرّد عنيّه حملة تسحقه سحقاً » (٤) . كما جاء في مقال طويل كتبه « الطان » الفرنسية في عددا الصادر في ٢٤ من يناير ١٩١١ م ونقلته عنها « المؤيد » : « ان السلطان أبلغ الصحف تأكيده في بدء الاصلاحات وذكر أن الامام يحيى والسيد الادريسي قد مالا الى العصيان على الرغم من دلائل الرغبة للاصلاح من جانب الحكومة » (٥) .

على أن الامام يحيى والادريسي لم يكونا متصلبين في آرائهما أو راغبين

(١) السيد مصطفى مالم : المصدر السابق . ص ٩٨ .

(٢) الجنرال فون دوجولتز كان يدرب الجيش العثماني الحديث حينذاك .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦ من ديسمبر ١٩١١ (الاثنين ٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ ، السبت ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

(٥) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من ديسمبر ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

في مقابلة الدولة على خط مستقيم . بل كانا مستعدين للمصافحة والصلح إذا توافر حسن النية لدى المسؤولين العثمانيين ، واعترفت الدولة لكل منهما بوضعه الخاص في منطقته . غير أن أهل الدس والوقية كانوا يلعبون دورهم في تعزيز الجور بين الأتراك واليمنيين (١) ، مما أدى الى تجدد الصراع الدموي العنيف بين الجانبين بعد فترة الهدوء النسبي التي صاحبت بداية العهد الدستوري . ويؤيد هذا الرأي ما ورد برسالة أرسلها الامام يحيى الى أحد علماء الأستانة ممن انبروا يكيلون للامام التهم ويسبون مذهب الزيدية - فتصدى الامام للاجابة عليه قائلا : « .. أما مسلكنا فهو السعى لاعلان كلمة الله . والعمل بما في كتاب الله وسنة رسوله ، ونصرة الضعيف ، وإغاثة اللهيء . والأخذ على يد الظالم .. وقد علم هذا اخوان الدين وجماعة الموحدين ، كما علموا بالتبعية كذب ما ينسب اليانا من الرفض والخروج والبغى والعدوان ، وأنه اعتدى علينا وبغى علينا فعزبت بغير حق ديارنا ، وقتلت ظلما وعدوانا رجالنا . وانتهيت بأيدي الجور أموالنا . واغتصبت حقوقنا ، وقد وقف كثير من علماء الأمصار على كتب مذهبنا في الأصول والفروع ، فتيقنوا افتراء الطاعنين في مذهبنا ، وأمرهم الى الله هو أعلم بمن ضل عن سبيله » . ثم يشير الامام يحيى الى موقف الدولة العثمانية : وتمسكها باستعمال أساليب العنف ضد اليمنيين فيقول انها : « لا ترسل لهم الا آلات الحرب والجنود التي تحمل راية الموت والدمار » . ويستطرد الامام يحيى مبرئا نفسه من التهم التي توجه اليه ومدافعا عن منهجه فيقول : « .. على أنه لا ذنب لنا الا ما نبيته من وجوب اتباع الشريعة ، وندعوا اليه من السلوك في مناهجها الوسيعة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .. » . ويختتم الامام يحيى رسالته بتوضيح محاولاته السلمية لعقد الصلح مع الدولة العثمانية وعرض قضية بلاده أمام الباب العالي ، ولكن دون جدوى غير أنه يؤكد في نهاية خطابه أن المسلمين أخوة ، ويجب عليهم أن يتحملوا ويتآزرروا (٢) .

كما أن الادريسي أوضح - في إحدى الرسائل التي بعث بها الى أحد أصدقائه في مصر - تفاصيل قضيته مع الدولة وتطور أحداثها . وذكر أن الدولة العثمانية تقضت عهودها نتيجة لعدم ثبات موقعها من القضية العربية بوجه عام ولهذا أعلن ثورته من جديد عليها وبرأ نفسه من اتهامها له بالتمرد وبشرىض بلاده لسيطرة النفوذ الأجنبي . وقد أشار الادريسي الى فترة الصلح والتوافق بينه وبين الدولة عندما كان سعيد باشا متصرفا على عسير وأن الدولة تبكنت في ظل الهدوء والسلام التام في أثنائها من جباية الضرائب ومد أسلاك البرق بين المراكز المختلفة وأنشاء المحطات التلغرافية . وذكر الادريسي أنه عمل على

(١) توفيق على برو المصدر السابق . ص ٢٢٩ .

(٢) المؤيد العدد ٦٢٨٩ . الاثنين ١٣ من فبراير ١٩٩١ (١٤ من صفر ١٣٢٩) . ص ١ .

تهدة القبايل وساعد الدولة في تنفيذ أوامرها بما له من نفوذ وتأثير وسلطان وأوضح الإدريسي أن سعيد باشا كان يستيه دائما على لسان الباب العالي بالإصلاح والاعتراف بوضعه الخاص في عسير حتى عزل سعيد باشا وعين بدلا منه سليمان باشا ، « . الذي غير طريقة المصالحة واتبع طريقة العنف ، وعدم ملاحظة عادات البسلاد ولفتها » ، وأنكر على الأهالي ما سبق أن وعدهم به سعيد باشا عندما سعى مأجورو السوء للافساد والوقية بين الجانبين ، فتغيرت سياسة الدولة وحولت مكاتب التلغراف الى « قشلاقات عساكر » بدلا من كونها مكاتب للموظفين . وقد أبرز الإدريسي خطورة ذلك لوقوع المكاتب بين الأهالي وداخل جماعاتهم ، فكانت فرق الجنود تخرج الى القرى وتحرقها وتؤذى الأهالي بالضرب والسجن ، لهذا تمرد الأهالي اليمينيون الذين ألفوا الحرب بطبيعتهم القبلية ضد الأتراك العثمانيين حفاظا على حريتهم ودرءا لهذا العدوان الفاشم . وهكذا تتفاقم الأمور « وتحشد القوات من ناحية الدولة ، ورجال القبائل من ناحية أخرى لتصبح حركة » ، وذكر الإدريسي أن من العوامل التي أدت الى ثورة اليمينيين ضد الأتراك فداحة ما تفرضه الإدارة العثمانية من ضرائب وعدم ملامتها لحالة البلاد . واختتم رسالته بتأكيد مقدرة اليمينيين على حماية أنفسهم وعدم تأثرهم بأي نفوذ أجنبي بقوله : « ان البلد الذين لم يألفوا الترك لما يرونه من ضعف الدين في بعضهم ، كيف يمكن أن يألفوا الفرنج وهم على غير دينهم » (١) .

كما سبق أن أشار الإدريسي الى ذلك أيضا في كتاب آخر أرسلته الى صديق له في القاهرة ونشرته جريدة الأهرام في ٢٤ من مايو ١٩١٠ . ففي هذا الكتاب لا يبدو تحذير الإدريسي للدولة من خطر استفادها لجميع قواها في الجزيرة العربية ، بينما تراقب الموقف قوى أخرى غير الترك والعرب للوثوب على ممالكها . كما أظهر الإدريسي عدم ارتياحه لمبعوثي اليمن والحجاز والوالي حسين تحسين باشا الذي صار سببا في هذه الفتنة حتى انها لم تسكن نوعا ما الا بعد عزله . واستشهد الإدريسي على اخلاصه للدولة مستندا الى كتاب صدر من رئيس أركان حرب جيش اليمن ونشر في « الأهرام » وفي جرائد الأستانة ، اتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض والمصالح الخاصة ونوء بجهود الإدريسي ومساعاه الجاد لوضع حد للفساد غيرة منه على الدين (٢) . كما أبدى الإدريسي استعدادا للاتفاق على شروط الصلح مع ممثلي الدولة العثمانية .

ولقد شارك الامام يحيى زميله الإدريسي في الاعراب عن رغبته في الاتفاق

(١) المؤيد : العدد ٦٣٢٤ ، الاثنين في ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩) .

ص ٢ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ في ٢٤ من مايو ١٩١٠ (من نصوص الكتابين المتروكتين) .

على شروط الصلح مع الدولة وضرورة التصاميم معها وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، كما يبدو ذلك من خطاب بعث به الامام يحيى الى الادريسي ونشرته جريدة « الأهرام » في ٢٧ من مايو ١٩١٠ . وقد اختتم الامام يحيى خطابه هذا بحمد الله أن الحكومة العثمانية قد وفقت في ذلك الوقت الى « حسن المسالك » واستعمال أسباب المواصلات » (١) .

وإذا كان يتضح من كل هذا أن جميع الأطراف المعنية واعدة في الصلح لأسباب مختلفة تخص كلا منهم ، فإن الشك والريبة والتوجس كانت تسيطر على أفكار كل طرف اذاء الآخر ، ويبدو ذلك من كتاب مرسل من قبل الادريسي الى الامام يحيى في سنة ١٩١٢ م ذكر فيه أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم يكن الا خديعة لكي يعطيهم طريقا يمررون بها من الساحل الى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجعلوا منه تابعا لامارة مكة (٢) .

على أن التفكير في الصلح بالنسبة للأتراك كان مقرونا بمحافظتهم على مصالحهم الخاصة في اليمن بما لا يمس مركزهم العام في الامبراطورية العثمانية وخارجها ، وكانت رغبتهم الملحة في الاخضاع التام للحركات الثورية تطفئ على تفكيرهم في عقد الصلح كوسيلة لاقرار الأمور في اليمن ، لهذا كانت الحكومة العثمانية تتبع وسائل ملتوية من حرب ومهاجمة الى سلام ومراوغة ، دون أن تستجيب في النهاية لمطالب اليمنيين . وقد نقلت « المؤيد » نصيحة صادرة عن جريدة « جون ترك » الى حكومتها العثمانية لمحاولة الوصول الى نقطة التقاء مع المطالب اليسنية حفاظا على النفوذ العثماني في اليمن . والجريدة التركية تعبر بذلك عن موقف الرأي العام العثماني أو جانب منه على الأقل اذاء القضية اليمنية ، فقالت الجريدة العثمانية : « .. ان الحكومة اذا دامت على اصرارها ، وعدم اجابتها للمطلب الامام فانها لا شك تكون قد أضاعت كل نفوذها .. وعلى كل فعواقب الاحوال وخيمة لأن أكثر موظفي الحكومة هناك غير أكفاء فهم لا يزالون يسيئون استعمال وظائفهم .. » (٣) كما صرح أيضا أحد المبعوثين في الأستانة لمحرر جريدة اجنبية بأن أهم أسباب ثورة اليمنيين ضد الأتراك هو صدور وعود كثيرة من الحكومة العثمانية لليمنيين دون أن تحقق الدولة أيا من هذه الوعود (٤) .

(١) الأهرام : العدد ٩٧٨٨ في ٢٧ من مايو ١٩١٠ (منصوص كتاب الامام يحيى) .

(٢) أسعد داهر : ثورة العرب ، ص ١١٧ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٣) المؤيد . العدد ٦٢٥٩ في ٨ من يناير ١٩١١ (٧ محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ في ١٤ من فبراير ١٩١١ (١٥ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

موقف الراى العام اليمنى والعربى والاجنبى من قضية اليمن فى مطلع العهد الدستورى العثمانى :

أما الراى العام اليمنى فقد عبر عن موقفه ازاء قضية بلاده التى جاهد من أجلها بمختلف الطرق والوسائل الممكنة . فقد تناول القضية بالبحث والمناقشة والاصلام كثير من الكتاب والمحدثين اليمينيين ، بعضهم من رجال الامام يحيى أو الادريسى ، أو من الطبقة التى كانت تطمع فى الحكم فى ظل الهدوء والسلام وفى نطاق الاستقلال الداخلى تحت السيادة العثمانية ، أو من رجال القبائل التى تمسكت بالاستقلالية حفاظا على مذاهبها المختلفة وعصاليها الخاصة . وفى مقال لعبد المحسن الحسينى الرصاصى اليمنى المقيم بمصر فى ذلك الوقت نشرته جريدة « المؤيد » ردا على مقال آخر نشرته جريدة « العلم » التى رفضت نشر مقاله لديها - دافع فيه عن الامام يحيى ضد ما اتهمته به « العلم » من الخروج والعصبية الجاهلية - فقال فى نهايته : « نحن كتبنا غير مرة فى مسألة اليمن واقترحنا على دولتنا العلية حفظها الله من كيد الأعداء بمعانيته الربانية أنها لو جعلت ولاية اليمن تحت أحكام الامام كما سبق - والقوة العثمانية تكون منفذة لأحكام الامام الشرعية ، ويكون مركزها الحديدية ، وبهذه الطريقة تضارع ولاية اليمن ولاية الحجاز فى السلطة والقوة ، وبهذا تنحسم الاشتكالات وتحافظ على هذين العضوين المهابين فى الاسلام ، الترك والعرب ، وتستغل باسترجاع ملحقاتها بقوة الرجال من الترك والعرب فتتمز وترقى . وذلك لا يكون الا بجمع كلمة الأمة ولم شعئها ، أو ألا تشغل مركزها وكتابها الحريصين عليها بمسألة اليمانيين المساكين المسترحمين خليفتهم ورجال الدستور العادلين . » (١) .

كما وردت لجريدة « المؤيد » المصرية خطابات كثيرة من أهالى عمان يشكون فيها من اهمال الدولة العثمانية لشئون بلادهم ، وتقاعسها عن حمايتهم ضد العدوان البريطانى على سواحل عمان . فكتبت الجريدة مقالا قارنت فيه بين سياسة الدولة العثمانية وسياسة بريطانيا فى الجزيرة العربية ، وأوضحت موقف الحكومة العثمانية المضطرب المتناقض فى هذه الجهات ، وذكرت بأن المسئولين فى الدولة لا يرسلون العرب الا السيف والنار لاختضاعهم بدلا من أن يقدموا لهم يد المعونة والمساعدة المادية والمعنوية . وقالت المؤيد : « أما القائمون بادارة الدولة العلية فى هذه الأيام فانهم - شاءهم الله - لا يسمعون عن العرب الا كلمة السوء فتراهم اذا أرسل لهم امام اليمن مثلا وقد لا ليتفاهم معهم ويناقشهم فى الحل المعقول الذى يمكن أن ينفع المسألة اليمنية يضعون أصابعهم فى آذانهم ويتملقونه بالكلام الفارغ الى أن يعييه الانتظار فيقفل راجعا

(١) المؤيد : العدد : ٦٢٧٤ فى ٢٦ من يناير ١٩١١ (٢٥ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

من حيث أنى . وإذا كثر الضغط وساعت الإدارة في أرض الجزيرة وتهدد والى اليمن أمامها لجمع السلاح من قبائله التي لم تطل الدولة أرضهم في زمن من الأزمان ، عندئذ تصل كلمة السوء عن العرب الى آذان الدولة على أجنحة البرق، فتجيش الجيوش من العثمانيين لآبادة اخوانهم في الوطن والدين كما فعلت في هذه الأيام ، اذ جهزت عشرين طابورا ، وستتبعها بثلاثين أخرى متفق عليها - من المال الذي رهننت مستقبل الدولة عند استقراضه . . . فانظر سامحهم الله . . . وكيف لا يحسنون استعمال رابطة الوطن ورابطة الدين التي بين جزيرة العرب، وبين الآستانة ، وكيف يعملون على اامة ذلك الحب الذي تأصل في قلوب الأمة العربية نحوهم ويقطعون أوصاله من حيث لا يشعرون . هذا في الوقت الذي تستميلهم البوارج الانجليزية (المقصود هنا أهل عمان) بالدين والحيلة والهدايا لقبول راية ترفع أو يريد يؤسس فلا يقبلون فتسلط نارها الحامية على ثمرهم من غير حق » (١) .

كما وردت لعبد المحسن الحسيني الرصاصي اليمني بمصر السابق ذكره رسالة وجهها عبد الله يحيى البدرى من بلاد حاشد باليمن الى علماء المسلمين مؤرخة في (٢٨ من ذى الحجة ١٣٢٨ هـ) يناير سنة ١٩١٠ م . وقد شرح لهم فيها قضية اليمن واستتحت الهمم للدفاع عنها ودعا علماء المسلمين الى « الوساطة بين السلطان وبين هذين الرجلين » ويقصد بهما الامام يحيى والادريس بطبيعة الحال (٢) .

ولم يقتصر بحث القضية اليمنية والادلاء بالرأى عنها على اليمنيين والعرب من جهة والأتراك العثمانيين من جهة أخرى فحسب ، بل ان الأجانب هم الآخرون اهتموا اهتماما كبيرا بمصير الامبراطورية العثمانية وبدقائق أحداث الولايات التابعة لها ومن بينها اليمن بطبيعة الحال . وكان هذا الاهتمام من الأجانب تحفزا لالتهام أجزاء من الامبراطورية العجوز أو (الرجل المريض) على حد تعبيرهم من ناحية ، وتحفزا من كل منهم أمام الآخر للمحافظة على التوازن الدولي من ناحية أخرى . وكانت انجلترا في اثناء القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالى من أكبر الدول اهتماما بالجزيرة العربية ، فضلا عما كانت تسيطر عليه من أجزاء الجزيرة بواسطة الاحتلال الفعلى أو المعاهدات والاتفاقيات . في تلك الفترة ، فانها كانت تحرص على بسط نفوذها وسيادتها على أجزاء أخرى . وسوف أعرض فيما يلى مثالين لآراء الأجانب حول قضية اليمن . يوضحان الى حد ما وجهة نظر الرأي العام الأجنبى ازاء هذه القضية .

(١) التزيد : العدد ٦٢٧٣ في الارباء ٢٥ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩ هـ) ص ١٠١ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

فقد نقلت « المؤيد » عن جريدة « الطان » الفرنسية في عددها الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩١١ م رأى أحد الأساتذة بجامعة فيينا وهو من المهتمين بالمسائل العربية ، ان الامام يحيى صاحب النفوذ العظيم في البلاد الجنوبية تحت أمره على الأقل ٥٠٠٠٠ رجل وأن السيد الادريسي جمع في أول يناير (١٩١١ م) ٤٠٠٠٠ من الفرسان ، وأن جميع هؤلاء الرجال مسلحون بالبنادق الحديثة بالرغم من المجهودات التي تتخذها الحكومة في السهر على منع تهريب الأسلحة . وقد وهنت عزيمة الدولة نظرا لشدة بأس العرب وصعوبة بلادهم ، وأن الجنود التركية تفر من الحرب فرقا فرقا ، وأن تلك الفرق الفارة يتراوح عدد أفرادها بين العشرين والخمسين تاركين سلاحهم وذخائرهم الحربية للشائرين » (١) . كما نقلت « المؤيد » أيضا ما كتبه « السير وليام مكسويل » عن بلاد العرب في « الديلي ميل » حيث قال عن اليمن : « .. وبسبب خصوبة أرضها تختلف أخلاق أهلها عن أهالي باقي بلاد العرب فانهم سكنوا الدور .. وهم يحقدون على ساداتهم الأتراك الذين لم يأتوا الى اليمن للعمل لما فيه فائدتهم ونفعهم ، ولكن لاستنزاف ما في أيديهم . واليمنى ككل عربى يخفى في نفسه احتقاره للتركي . وينظر اليه كالهمجى حيث جرد بلاده من مدينتها . وإذا جلست الى جانب اليماني يذكر لك عن بلاد العرب أنها كانت مركزا للعلوم ، والمعارف كما هي اليوم للدين .. وقد جرى أكثر من جيلين وهما في تنازع وما سمعت أوربا بأعمالهما الا ميسا ، ولم تحول نظرهما التفاتا حتى في هذا الوقت الذي أرسلت فيه الحكومة العثمانية ثلاثين طابورا وتتساوم فيه مع ألمانيا على أجرة نقله » (٢) .

وعلى الرغم من المبالغة في حقيقة العدد الذي ورد في المقال الأول من جنود كل من الامام يحيى والادريسي ، ثم المبالغة والتعميم في وصف مشاعر العرب نحو الأتراك العثمانيين في المقال الثاني ، فإن هذين المقالين يعبران عن الرأي العام الأجنبي في قضية اليمن ويوضحان جوانب عديدة من أحداث اليمن في أثناء هذه الفترة (٣) .

وجدير بالملاحظة أن الصحافة المصرية كانت مرآة انعكست فيها أحداث اليمن ، وقامت بدور هام وخطير في الاعلام بقضيته ، كما فتحت صفحاتها لنشر مقالات ورسائل العرب بصفة عامة واليمنيين بصفة خاصة ، بل ترجمت ونشرت

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

ويتضح من هذا العرض لمساعي الشريف حسين الدور الذي قام به للتقريب بين الجانبين العثمانيين واليمنيين لعقد الصلح بينهما . فقد استعمل الشريف حسين مع الامام يحيى أسلوب التهريب عندما ذكره بضخامة القوات التركية ومناعتها ، كما استعمل معه أسلوب الترغيب عندما ذكره برسائله الدينية السامية وبأهمية الوحدة الاسلامية وضرورتها (١) .

أما العامل الثاني الذي كان ذا أثر فعال في الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ الى جانب تدخل المعنيين بالأمر للوساطة بين الجانبين ، هو هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وانزلت جنودها الى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١١ م ، ثم احتلت معظم مدينتها في خلال عشرين يوما . وكانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الانجليز وبين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلات بينها وبين سائر اقسام الممالك العثمانية لا تتم الا بالطرق البحرية الطويلة والمكلفة ، ولم تكن الدولة قد استطاعت أن تؤسس خطا ملاحيا واحدا يضمن هذه المواصلات ولو في الشهر مرة واحدة . وكانت ايطاليا تطمح في امتلاك واستعمار طرابلس الغرب منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، غير أنها كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية لمنعها عن تحقيق غايتها . وأخيرا استطاعت ايطاليا بواسطة عقد بعض الاتفاقيات مع هذه الدول أن تحصل على الاعتراف بحقها في طرابلس من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضايق . كما حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تعويض معين ، ولكنه في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية . بل ان طائفة من هذه الاتفاقيات ضمنتها التأييد والمساعدة عند الاقتضاء (٢) . كما سمحت ايطاليا من جهة أخرى الى بسط نفوذها على تلك البلاد عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها . وكانت القوة العثمانية المربطة في طرابلس الغرب عبادة عن بضعة آلاف من الجنود العثمانيين ، بل ان بعض الكتاب يقولون انها كانت أقل من ثلاثة آلاف . ذلك لأن الحكومة كانت قد سحبت قسما من القوات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها الى اليمن ، بقية محاربة الامام يحيى وادغامه على الاستسلام . وهكذا كان الجيش المربط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ١٧٧ .

امكان الدولة أن ترسل اليها قوة عسكرية جديدة ، لحرمانها من أسطول يستحق الذكر ، فوُضعت طرابلس الغرب فريسة في يد إيطاليا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية تطبقا لحظتها الاستعمارية في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ والتي كانت تهدف منها الى تقسيم أملاك « الرجل المريض » فيما بينها ، لم تفر الاحتجاجات التقليدية ضد إيطاليا عند هجومها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ ، كالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية او المحافظة على توازن القوى الدولية وغيرها ، بل ان إيطاليا ضمنت الى جانبها موقف هذه الدول الأوروبية بناء على الاتفاقات التي سبق الاشارة اليها . وقد أوضحت جريدة « اللواء » المصرية هذا السكوت غير الحيادي من جانب الانجليز على أعمال إيطاليا الحربية بطرابلس الغرب بمولها انه « في أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت إنجلترا تحتل مصر ، أعلنت إنجلترا أن مصر تبقى على الحياد » . وكانت إنجلترا تقصد من ذلك أن تحول دون اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول الى طرابلس حتى تؤمن جانب الطليان من ناحية مصر . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الانجليز في أثناءه « يسمحون للطليان بشراء الجمال من عدن على يد وكيل لهم فيها ، وهذا الوكيل يبتاع الجمال من العرب ، دون أن يعلم العرب الى أين ترسل تلك الجمال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تفض النظر عن شراء الطليان الجمال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يعد هذا خرقا للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ؟ ثم تسكت الحكومة الانجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن » (٢) . وعلى أية حال فقد كان اتفاق الدول الأوروبية على تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها من العوامل التي لم تساعد الأتراك على انقاذ مركزهم في طرابلس الغرب .

وقد أدى انهزام الجيوش العثمانية في طرابلس الغرب ووقوعها في أيدي الايطاليين الى زيادة نفمة العرب على الحكومة العثمانية . وتقدم نواب طرابلس الى « مجلس المبعوثان » بتقرير مفصل ذكروا فيه براهمين عديدة على تهاون الحكومة العثمانية في اعداد وسائل الدفاع عن بلادهم في الوقت الذي كانت فيه الاطماع الايطالية معلومة للجميع . كما أوضح النواب العرب في المجلس أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شئون اليمن بالقوة أدت الى اضماف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب وسهلت بذلك للطليان سبيل الاستيلاء على القطر المذكور . كما أكد النواب العرب خطل سياسة

(١) ساطع المصري : المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ في ٥ من مارس ١٩١٢ (١٦ من ربيع الاول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

٧ - يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى « مجلس مصالح القبائل » ويؤلف من رؤساء العشائر وأشرف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ، ويكون قائد الجندرية عضوا في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ أحكامه .

٨ - تؤلف طوابير عسكرية من الأهالي والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يشق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ ٠٠٠ - وإلى جانب هذه المواد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدي حتى اليمن (١) .

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أى اقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملزمة لليمن ، فكانت نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد إحالتها إلى لجنة الإصلاح اليمنية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة (٢) . بل وأنه حدث في إحدى جلسات « مجلس المبعوثان » ، خلال شهر فبراير ١٩١١ م أن قدم كل من الأمير أمين أرسلان « اللاذقية » ، ولطفى فكرى بك « درسيم » ، وأحمد المقضي « صنعاء » تقريراً إلى المجلس طلبوا فيه استجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، ولكن حزب الاتحاد والترقي عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شيء ، والاكتفاء بما يقوله وزير الداخلية في ذلك (٣) .

على أن المعارضة في ذلك الوقت من مبعوثي العرب بصفة خاصة ، كانت قد اشتعلت على الاتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت المواقف المثيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية في أثناء اجتماع عقده مجلس المنظار في منزل حقي باشا للتداول في بعض الشئون وأهمها المسألة اليمنية فقبلها المصدر الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشه ، ورئيس حزب الاتحاد والترقي البرلماني ، مكانه ناظراً للداخلية (٤) ، وذلك في ١١ من فبراير سنة ١٩١١ . وقد أوضح طلعت بك في كتاب استقالته أنه أصبح « عرضة لمهاجمات وانتقادات متواصلة من كل طرف ، وكانت كل أعماله تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك

(١) المؤيد : العدد ٦٠٣٧ في ١٣ من أبريل ١٩١٠ ، (من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثي اليمن إلى المستولين) .

(٢) توفيق على يرو : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ في ١٤ من فبراير ١٩١١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ في ٢٣ من فبراير ١٩١١ .

باعثا على كسر شوكة حزب الاتحاد والترقي وجميعته ، حتى أنني اضطررت لطلب الثقة في أقل المسائل أهمية » (١) .

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التي بنى طلعت بك مجده الورارى عليها ، هي التي جرفته وسببت استقالته (٢) ، وكان للمعارضة العربية خاصة وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جميعته أكبر الأثر في هذه الاستقالة . وسوف تحل القضية اليمنية بعد ذهاب طلعت بك ، غير أن هذا لا يعنى أن خلفه قد أبدى من حسن النية ما سهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة العثمانية على الدوام ، ولم يضع حدا لأعمال العنف والقمع الا ما أظهره اليمنيون من البسالة في المقاومة مما عرض الجيش العثماني المقاتل في اليمن لكثير من الهزائم الرهيبة (٣) .

على أن موقف طلعت بك من قضية اليمن لم يتغير حتى بعد استقالته من وزارة الداخلية إذ أصبح رئيسا لحزب الاتحاد والترقي . وقد حدث أن أجاب طلعت بك في إحدى الجلسات على ثلاثة من نواب اليمن - طلبوا وضع مشروع معين موضع التطبيق وتعيين حلمى باشا واليا على اليمن مع أوسع الصلاحيات ، وإذا رفض فتعيين لجنة برئاسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة في نظارة الحربية - أجابهم طلعت بك بعد استقالته وبعد أن أصبح رئيسا للحزب ، بقوله

(١) التزيد : العدد ٦٤٠٢ في ٢٨ من فبراير ١٩١١ .

فيجدد الإشارة الى أن المعارضة اشتمت على طلعت بك اشتدادا لم يشهد له من قبل ، بطل سياسته تجاه العناصر غير التركية ولدناء لسانه فان أخف كلمة يواجه بها النائب الذى ينتقده هو كذاب أو « جورنالجي » . وفى إحدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له : كلامك كذب . فأجابه النائب : أنت الذى تنطق بالكذب ، ولا قال له : أنت رجل مملوم الحال ، أجابه النائب : « تم لا شك فى ذلك وليس بين العثمانيين من لا يعرفنى ، أنا الذى تعلم أن ناصيتى بيضاء وصحيفتى بيضاء ، أما أنت فرديل نصاب ، قليل الأدب ، يوما تحتقر هذا ويوما تشتم ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ وما معنى هذه الأعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل ما زلنا راسخين فى قيود الأسر وسلاسل التحكم مادام فى مناصبتنا أمثالك من السفهاء » . فعلت الضوضاء واضطر الرئيس الى فسخ الجلسة . وفى جلسة أخرى انهم طلعت بك مبهوتا يكونه « جورنالجي » فأجابه : « عليك أن تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصنى منها فإن وجدت واحدا منها أنا مستعد أن أستقيل من المبعوثية وأهجر السياسة ، أما إذا لم تجد شيئا فأنت أردل من وجد على وجه الأرض واسط مخلوقاتك اطلالا » .

التزيد : العدد ٦٤٠٧ في ٥ من يناير ١٩١١ .

الأهرام : العدد ١٠٢٩٢ في ١٥ من يناير ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠٠١٥ في ٢٤ من فبراير ١٩١١ .

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

انه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيل المشروع الى لجنة
الاصلاح اليمينية التى سبق الاشارة اليها (١) .

وقد حاول خليل بك أن يحدو حذو سلفه طلعت بك فى مواصلة استعمال
القوة ، فأرسل عزت باشا الأرناؤوطى قائدا للجيش المقاتلة فى اليمن بصلاحيات
واسعة يولى ويعزل ويجرى الاصلاح اللازم . وكان عزت باشا قبل اعلان
الدستور فريقا على الفرقة الرابعة عشرة فى الحديدة ، وله صلة وثيقة باليمنيين ،
واكتسب محبتهم فى أثناء اقامته بين ظهرانيهم (٢) مدة خمسة عشر عاما تقريبا ،
وقد عينته الدولة على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبد الله باشا .

وفى ذلك الوقت قدم الى عسير من الحجاز الشريف حسين شريف مكة
الذى عينه العثمانيون هناك يرافقه فى رحلته أولاده وسبعة آلاف مسلم بعد أن
ألقي خطابا فى أعيان وأشراف مكة ، قائلا انه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر
جلالة السلطان ، للتضحية بنفسه فى سبيل بلاده ووطنه وسلطانه الذى نذر
نفسه لخدمتهم (٣) . على أن الشريف حسين كان يهدف من تصرفه هذا الى
تبديد الاشاعات التى بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب
اثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها على النحو الذى سبق
أن أوضحته (٤) . وقد اصطحب الشريف مكة فى حملته أحمالا من كساء الجوخ
الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوى الشأن ، وكميات كبيرة من الريالات « ماركة
أبو طاقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس لاجتذابهم اليه ، وأطلق مناديه
بين القبائل ينادى بأن من يطع السلطان يتبرأ من الادريسي . وكان فى طريقه
اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التى تحمل الأسلحة للثوار اليمنيين (٥) .

وقد استعد الادريسي لمواجهة هذه الجيوش فى عسير وحاول الوقوف حائلا
دون مرورها الى اليمن ، وازدادت حدة مقاومته وشدة اجراءاته ضد الترك ،
اذ لقي القبض على عدد من الضباط العثمانيين وقطع أسلاك التلغراف وقبض
على مديري الجمارك ، واعتقل سويدي أفندي مبعوث العسير ونفاه الى جبل
النضير (٦) . وصمد الادريسي أمام قوات الشريف حسين الذى أتى يقواته
وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكريا ومعنويا ، مما اضطر الادريسي بعد مقاومة
عنيفة أن يفك الحصار عن بلدة (أبها) عاصمة عسير ، والتجأ الادريسي الى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ فى ٨ من مايو ١٩١١ .

(٢) المؤيد . العدد ٦٣٩٨ فى ٢٤ من يونيو ١٩١١ .

(٣) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ فى ٨ من مايو ١٩١١ .

(٤) العقيل . المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٥) توفيق على يرو : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٦٢ فى ٢١ من إبريل ١٩١١ .

الجبال المجاورة واعتصم فيها (١) . على أن شريف مكة لم يكن دوما حليف
الثوبيق في حربه مع الادريسي ، بل كانت أكثر وقائع فاشلة هزم فيها وجرح
أحد أولاده في واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع (٢) .

وهكذا أوقع الترك بين الادريسي وأمير مكة ، كما استخدموا شتى الوسائل
لايقاع الفرقة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم . إذ حرض
الأتراك أحمد شريف ضد خصمه الادريسي ، وقد سبق أن أشرت إلى معارضة
أحمد شريف هذا للادريسي حتى أمر الأخير بقطع يديه وأحمد معارضته ، فهرب
إلى الحديدة ومنها إلى الآستانة (٣) . وهناك طلب أحمد شريف ثمانية طوابير
من الدولة لينتقم من خصمه (٤) فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاوته له ،
ومساعدته في اجتذاب القبائل الموالية للادريسي ودعوتهم للالتفاف حوله (٥) ،
كما اتفقت مع المدعو صالح الضحيجاني وهو من عائلة منافسة للامام يحيى ،
ونظمت بالاتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه في
الإمامة (٦) .

حصار الامام يحيى والقبائل

اليمنية لمدينة صنعاء في سنة ١٩١١

تجددت ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني بصورة عنيفة قاسية اثر تولية
الوالي العثماني محمد علي باشا حكم ولاية اليمن في شهر مايو سنة ١٩١٠
(١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٨) وذلك بعد فترة الهدوء النسبي الذي نعمت
به البلاد في عهد سلفه الوالي حسين تحسين باشا . وقد سبق أن أشرنا إلى
أن سياسة محمد علي باشا كانت نموذجاً لحكم الاتحاديين الاستبدادي بنزعاته
المركزية والعنصرية المتطرفة ، مما أثار مشاعر الشعب اليمني ضد الحكم العثماني
فانضوى تحت قيادة الامام يحيى فوق جبال اليمن وفي سهول تهامة من جهة ،
ومحمد الادريسي في عسير والمخلاف السلیماني من جهة أخرى لمحاربة الأتراك
العثمانيين . وقد نقلت جريدة المؤيد عن وكالة رويتر أن : « الامام يحيى أشهر
الحرب على الأتراك ، وقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة ، وينتظر

(١) المنار : مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ في ٢٤ مايو ١٩١٠ (من كتاب الادريسي الى صديقه) .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٤) الأهرام : العدد ١٠٠٧٨ في ٩ من مايو ١٩١١ .

(٥) أحمد عزت الاعظمي . المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٩٣ في ٢٦ من مايو ١٩١١ .

أن تنور اليمن ثورة عمومية » ، وأصبح المتصرف والجنود فيها كمسجونين من أول ديسمبر الماضي (سنة ١٩١٠) ، والعصابات (هكذا) الثائرة تتحرك في كل جهة من جهات اليمن ، وأن متصرف عسير الجديد لا يزال مقيما في الحديدة ، لأنه عاجز عن متابعة سفره الى مقر منصرفية عسير . كما ذكرت جريدة المؤيد أن جريدة « طنين » التركية المتطرفة في بحيزها للعنصر التركي كتبت تعليقا على هذه الأخبار الواردة من اليمن جاء فيه « أن السلطنة ستُرسل لهم (دشا) باردا كالذي أرسلته الى الألبان في مقدونيا » (١) . هذا فضلا على أن تقارير قناصل الدول الأجنبية في الحديدة أيدت نداء الأنباء القائلة بأن « الامام يحيى قد زحف برجاله نحو صنعاء ، وهو الآن (في يناير سنة ١٩١١ م) أوشك أن يصل الى صنعاء ، وقد وقعت بينه وبين العساكر عدة مصادمات ، ولم يعرف حتى الآن مقدار القتلى والجرحين منها » (٢) .

على أن الدولة العثمانية لم تقف مكتوفة الأيدي ازاء هذه الحركات الثورية التي هزت دعائم حكمها في اليمن ، فاستجابت فورا لمطلب واليها العثماني هناك بسرعة امداده بالجنود والمعدات ، وتتابعت امدادات الدولة لنجدة واليها ليقوى على مجابهة الثورات الضارية والعمل على اخمادها . وقد تقلت « المؤيد » عن جريدة (الطان) الفرنسية في عددها الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩١١ وهو الشهر الذي اشتدت فيه وطأة الثوار على الادارة العثمانية في اليمن ما يوضح « أن حكومة الباب العالي قررت أخيرا أن ترسل الى اليمن ٣١ أورطة ، ٨ بطاريات مدفعية ، مصممة على استعمال الشدة في قمع الثورة التي تاججت نيرانها في هذه الأيام » . كما علقت الجريدة على خطورة هذا المشروع الحربي الذي تنوي الحكومة العثمانية اتخاذه فقالت : « وهذا مشروع خطير يحتاج الى المال الوفير ، بل هو مشروع من الصعوبة بمكان ، ولا تقوم به تركيا الحديثة الا بمشقات جسيمة وضحايا وافرة » (٣) .

والى جانب هذه العمليات الحربية التي قامت بها الحكومة العثمانية لخماد ثورة اليمنيين ، كان هناك جانب سلمي تمثل في الاجتماعات التي عقدت لدى الباب العالي لمناقشة الموقف في الولاية الثائرة ، كما شكلت لجنة خاصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين والأمراء العسكريين لهذا الغرض . وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة « المؤيد » في الأستانة في ٢ من فبراير سنة ١٩١١ بقوله : « انه ما زالت تتوالى الجلسات في الباب العالي للمذاكرة بشأن المسألة اليمنية كل يوم ، كما أنه عينت لجنة مخصوصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين ، والأمراء العسكريين للبحث في شأن المسألة ، وقد بلغت من مصدر يوثق به

(١) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ في ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٤ .

(٢) المؤيد ، العدد ٦٢٧٣ في ٢٤ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٢ .

(٣) المؤيد ، العدد ٦٢٨٣ في ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .

أن الحكومة قررت نهائيا قبول مطالبه الامام جميعها ، وأن ما يرسل من الجيش الى اليمن انما هو للمحافظة على القسم الساحلى ، واطهار هيبة الحكومة فى اليمن تجاه الأجانب ليس الا ، وهذا ما كنت نوهت به فى الرسائل الماضية بقولى ان المقصود من سوق الجيش هو عمل استعراض لا حرب ، والمستقبل كشف الحقائق ، (١) .

أما بالنسبة لأحداث الثورة فان القبائل اليمنية زحفت الى المدن تحاصرها وتخربها ، وتنهب كل ما تصل اليه أيديهم . وقد نشر مقال فى التيمز نقلته عنها جريدة « المقطم » وكتبه شاهد عيان انجليزى أتاحت له فرصة مشاهدة حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء فى يناير سنة ١٩١١ م جاء فيه : « قد أتيت لى أن أكون فى صنعاء لما كان الامام محاصرا لها ، وظل الحصار من يناير الى آخر أبريل من العام الماضى سنة ١٩١١ . وكان عدد المحاصرين يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل (هذا العدد تقريبي بطبيعة الحال) ، ولو هجم الثوار على المدينة بغتة لتيسر لهم فتحها عنوة لأن حاميتها - كانت مؤلفة من خمسة آلاف من المشاة وبعض العرسان ونحو ٣٠ مدفعا - لم يكن فى استطاعتها الدفاع عن السور الذى يبلغ محيطه اثني عشر كيلو مترا ، بل إن عددا من الجنود العثمانيين - ويرجع أن معظمهم من رعايا البلاد العربية المجندين بالجيش العثمانى - هربوا من طوابيرهم وانضموا الى الثوار اليمنيين كما يوضح ذلك كاتب المقال المذكور بقوله : « وحدث أنه لما عصفت ربيع الثورة خرج بعض الجنود المحليين من الحرب من المدينة ، وانضموا الى الثوار ، فشهد ولاية الأمور على من تخلف من هؤلاء الجنود فى المدينة واعتقلوهم هم وسائر الذين اشتبهوا فيهم من الأهالى ، الى أن انتهى الحصار ، ولم يشهدوا الا فى هذا الأمر ، وتجاوزوا عن سعى الذين سعوا فى تسف الشكتات . ويؤول تسامحهم هذا بخوفهم من قيام الحرب عليهم اذا سقطت صنعاء وانتقامهم منهم ، وحرصهم على حياة الجنود الكثيرين الذين أسرههم العرب » (٢) .

ويعرض الواسعى فى تاريخه صورة واضحة المعالم لثورة اليمنيين ضد الأتراك فى سنة ١٩١١ بقيادة الامام يحيى الذى اكتسب شعبية كبيرة على حساب التمرد الشعبى ضد الحكم فى اليمن كما يتصور حالة صنعاء فى أثناء الحصار فيقول : « فلما كثر الظلم والفساد وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل فى جميع مراكز اليمن فقام (أى قامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٤ فى ٧ من فبراير ١٩١١ (٨ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، الصادر فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ (اول صفر ١٣٣٠ هـ) ،

ص ١٠٦ - ١٠٧ .

وغيرها حصارا شديدا ، وما زال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج ، وشدد عليهم ، وأغلق أبواب المدينة ، وأمر البوليس يدورون فى الأزقة ، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معا ضربا وحسبا ، وإذا وجد البوليس فى الليل مكانا مرتفعا مضيئا بالمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، ويرغم الوالى أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة وما زال الناس فى الخوف من الوالى ، هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق ، وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتلأ السجن محابيس ظلما ٠٠ « (١) » . ثم يشير الواسعى الى محاولة الوالى العثمانى اعدام خمسين رجلا من سادات وتجار وعلماء صنعاء من ذوى المكانة فى قومهم ليشيح الذعر والارهاب بين أهالى المدينة لمنع أى تمرد قد يدبرونه ضد الادارة العثمانية ، غير أن نائب المحكمة الشرعية عارض الوالى فى هذا الأمر ورفض التصديق عليه على الرغم من أن بعض المأمورين أيدوا الوالى فى ذلك ، اذ يقول الواسعى : « وأراد الوالى من جرأته أن يعدم خمسين رجلا من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ، وختم تصديقا له بعض المأمورين الا أن نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندى ، لم يساعده على هذه الرزية وقال : لم نرض ذمتى بأهراق دم مسلم واحد من دون حكم شرعى » (٢) .

وإزاء شدة وطأة الحصار على مدينة صنعاء فقد تعطلت أعمال المناسبات اليومية على أشكالها العادية ولجأوا الى المساجد يقضون فيها يومهم كما يقول الواسعى « من الصباح الى ما بعد صلاة العشاء يلزمون درس القرآن والذكر لأنه لم يبق لهم شغل الا ذلك . وصارت أبواب المدينة مغلقة والأسواق مغلقة الا نادرا والبوليس يمسكون من أرادوا ، فلم يجدوا راحة وأمانا الا المساجد » ، ولهذا كانت محاصرة صنعاء فى سنة ١٩١١ على حد قول الواسعى « أشد محاصرة مضت باعتبار مضايقة الوالى وسوء معاملته لأهل صنعاء ومنعهم من الخروج » (٣) .

بل ان الوالى العثمانى غرض على أهالى صنعاء على الرغم مما يعانون من الشدة والفقر معونة مالية قدرها سبعون ألف ريال ، استحصلها منهم لينفق على جنوده المحصورين فى المدينة ، وليغطي نفقات استعداداته لمقاومة الحصار . وكان من بين هذه الاستعدادات قيام الوالى بتخريب البيوت المحيطة بمدينة صنعاء فى « شعوب » و « الصافية » كما خرب المساجد وقلع الأشجار وبث حول صنعاء حقا من الألغام لإبادة القبائل المهاجرة وقد تحدث الواسعى عن هذه الألغام بقوله : « ووضع (الوالى) حول صنعاء دقائن من البارود تسمى

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣١٥ .

«ديناميت» ، وأهلكت من أهل صنعاء نفوسا كثيرة لم يكونوا يعلمون بها ، إذا وضع أحد رجله عليها صنعت به ، وصيرته قطعاً ، إنما فعل هذا الوالي خشية من العرب إذا هجموا على صنعاء . وفي آخر مدة من الحصار قرب العرب الى حول صنعاء ، وعرفوا الدفائن وكانوا يحفرون التراب حفراً لطيفاً ويستخرجون تلك الدفائن ويأخذونها فندم الوالي وحزن على ذلك ، (١) .

وقد استمرت المناوشات بين القبائل اليمنية المحاصرة وبين الأتراك المحصورين في صنعاء من أواخر سنة ١٩١٠ م حتى أوائل سنة ١٩١١ م (من أواخر شهر ذي الحجة حتى شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هـ) ، وكان يخرج في اثنتائها الوالي من صنعاء من وقت لآخر للقاء رجال القبائل المحاصرين للمدينة . وكثيراً ما كان يحدث التشابك بين الجانبين وجها لوجه بعد أن يتبادلوا إطلاق نيران بنادقهم ، وقد بلغت هذه المعارك درجة من العنف والوحشية حتى كان بعض الجنود يحضرون معهم عند عودتهم رؤوس بعض القتلى العرب الى المدينة « (٢) لبيثوا الارهاب والفزع في قلوب أهالي صنعاء .

على أن مدينة صنعاء لم تكن وحدها فريسة لهذه الحياة الرهيبة التي تسبب في خلقها الحكم العثماني في اليمن. والصراع الدامي بين القبائل اليمنية ، إذ تعرضت كثير من المدن اليمنية المحاصرة للقبائل للحاميات التركية فيها ، كما حدث في مدينة « يريم » حيث طوقت الحامية التركية فيها جموع من رجال قبائل ذي مجند وذو حسين (٣) . وهي من أقوى القبائل اليمنية وأكثرها عداوة للأتراك . وعلى الرغم من أن « المتقدمي » زعيم هذه القبائل أمرهم بالاكْتفاء بمحاصرة « يريم » ، وحذرهم من النهب والقتل والهجوم على المدينة ، وأمن كل من يخرج من المحصورين فيها من العرب أو الشرك على السواء ، فإن رجال هذه القبائل العنيفة « لم يسمعوا بل هجموا على هذه المدينة ، وحصل منهم الأفعال المشنعة من النهب والقتل ثم الخراب » (٤) .

حملة الترك بقيادة عزت باشا لإخماد ثورة اليمن في سنة ١٩١١ :

أشرنا فيما سبق الى أن نيران الثورة اشتعلت ضد الحكم العثماني في اليمن في سنة ١٩١١ ، واجتاح تيارها العنيف معظم أرجاء البلاد ، فكان الادريسي

(١) الواسي : المصدر نفسه ، ص ٣٩٥ .

(٢) Wavell, A.J.B : Op cit., p. 277.

(٣) وصا فرعان من قبيلة بكيل ، وكانا من اتباع الامام يحيى .

(٤) الواسي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

يقود أتباعه في عسير ضد الأتراك ، بينما كان الامام يحيى يحرض جموع رجال القبائل ضدهم في جبال اليمن ، فحاصروا الحاميات التركية في صنعاء ويريم ومعظم المدن اليمنية . وإزاء تفاقم الأمور في الولاية النائرة فإن الدولة العثمانية قامت باستعدادات حربية هائلة لاختاد الثورة اليمنية . وكان يدمع الدولة الى ذلك نزعة القمع والاختضاع التي سيطرت على عقلية الاتحاديين دعاة العنصرية التركية والمركزية الادارية ، هذا فضلا على حرص الدولة على المحافظة على مركزها في اليمن حتى لا تنتقل عداوة الثورة الى الولايات المجاورة ، في وقت شعرت فيه الدولة بأن مستقبلها في الولايات العربية بعد النكسات المتتالية التي منيت بها في ولاياتها الأوربية . على أن سياسة القمع والاختضاع هذه ما كانت تناسب الدولة العثمانية في ذلك الوقت الذي أصيبت فيه بضعف عام اعترافها في أواخر أيامها . كما كان طاقها الحربية المتمثلة في قواتها الموزعة في ولاياتها النائية محدودة للغاية ، فكان سحب أى قوات عثمانية من إحدى الولايات الى ولاية أخرى يعنى بالضرورة خلق فجوة جديدة في الولاية الأولى مما يترتب عليها ضعف النفوذ العثماني هناك . وكان من الأفضل للدولة العثمانية بدلا من سوق آلاف الجنود العثمانيين بمعداتهم الحربية لاختاد الثورة اليمنية أن تحاول الالتقاء مع رغبات اليمنيين في عقد الصلح مكتفية باعترافهم بسيادتها على أراضيهم . فاتباع الامام الزيدى من اليسيين الذين حاربوا الأتراك كافوا على استمداد للتصافى مع الدولة اذا اعترفت لامامهم بوضعه الخاص وتركتم لهم حرية تطبيق الشريعة الاسلامية في مناطقهم ، كما أن القبائل الشافعية التي ثارت ضد الأتراك كانت تثور ضد أوضاعهم الفاسدة وادارتهم المستبدة ، وهى أمور يمكن تلاقيها اذا حرص الأتراك على تعديل وتنسيق علاقاتهم مع الشعب اليمنى .

وقد حاول خليل بك وزير الداخلية العثمانية في ذلك الوقت أن يحدو حذو سلفه طلعت بك في مواصلة استعمال القوة (١) فصمم على ارسال حملة عسكرية ضخمة الى اليمن لاختاد ثورتها دون مبالاة لما ستكلفه خزينة الدولة العثمانية المجهدة من أعباء كبيرة . وقد توجهت هذه الحملة العثمانية الى اليمن بقيادة المشير عبد الله باشا الذي توفي وهو في طريقه من الحجاز الى اليمن نتيجة لما « كان يعتريه من النزلات الصدرية » (٢) ، فعين الباب العالي عزت باشا الذي كان رئيسا عاما لأركان حرب الجيش العثماني لقيادة هذه الحملة بدلا من زميله الراحل . كما منح صلاحية واسعة يولى ويعزل ويحاكم ويجرى الاصلاحات اللازمة . وقد تميز عزت باشا القائد الجديد عن غيره من القادة العثمانيين بحنكته السياسية وبفصاحته وحذقه وكريم أخلاقه وكان لجهوده

(١) توفيق على . ديو . المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ١١١ .

المتصرة أكبر الأثر في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى .
 وشخصية عثمانية لها هذا الدور الخطير في العلاقات العثمانية اليمنية لجديرة
 بالتعريف والتقدير ، لهذا قالت جريدة « المؤيد » المصرية أن عزت باشا كان
 من أعلى بيوت المجد والشرف في البانيا ، وقد تربى تربية عسكرية عالية في
 ألمانيا حتى أن الامبراطور غليوم كان يفخر بأن المدارس الألمانية أنجبت مثله
 من العثمانيين . وكان السلطان عبد الحميد قد ففاه في سوريا في أثناء حكمه
 لمدة طويلة ، اذ كان يخشى الشخصيات القوية المستقلة ، ولما زار غليوم سوريا
 قال في حديث له الى والى بيروت اذ ذاك : اذا كان الجيش العثماني يستغنى عن
 عزت باشا فان الجيش الألماني في حاجة اليه ، فاضطر السلطان عبد الحميد
 أن يرفق رتبته بعد ذلك ، وأن يرسله الى اليمن فريقا على الفرقة الرابعة عشر
 المقيمة بالمدينة . وقد سار سيرة حسنة في بلاد اليمن ، وأحب أهلها حبا
 شديدا ، ولكنه لم يلبث أن أعيد الى منفاه في سوريا قبل اعلان الدستور بزمان
 قليل . ولما أعلن الدستور عين على الفور رئيسا عاما لأركان حرب الجيش
 العثماني باجماع رجال الدولة ، على أنه ليس هناك أكفا منه لهذه الوظيفة
 العالية » (١) .

كما ذكر أمين الريحاني في حديثه عن الصلح الذي عقد بين الأتراك والامام
 يحيى في سنة ١٩١١ م أن عزت باشا سعى « بما كان له من حنكة وفصاحة
 وكرم أخلاق الى مصالحة الامام . . . وقد كان عزت كريما وجوادا . . . وإسهامات
 الامام بصفاحته » (٢) .

بل إن الواسعي وهو من اليمنيين الزيديين أظهر تقديره لعزت باشا عند
 حديثه عن دور هذا الرجل في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى
 بقوله : « وتوفى هذا الدواء (يقصد الصلح) الرجل المشهور الفيور عزت
 باشا (٣) » . فكان الواسعي بذلك منصفاً في حكمه على أحد قادة العثمانيين
 الذين أسهموا بقدر ما سمحت به طاقتهم لايجاد حل للقضية اليمنية .

وقد أبدى عزت بك على المصري وكان حينئذ برتبة بكباشى ، رغبته في
 مرافقة هذه الحملة المتوجهة الى اليمن بقيادة عزت باشا فأجيب الى طلبه (٤) .
 وقد تكونت هذه الحملة من عشرات الطواير تنقلها البواخر ومعها نسافة
 وطراة . وقد سبق أن أشرت الى أن محمد الادريسي تصدى للأتراك في عسير

-
- (١) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ ، الخميس ٢٣ من فبراير ١٩١١ (٢٤ من سبتمبر ١٣٢٩ م) .
 ص ٢ .
 (٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٦ .
 (٣) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
 (٤) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٨ ، الإهرام العدد ١٠٠٩٣ من فبراير ١٩١١ .

وحاول منع مرور حملتهم الى اليمن بل ان مقاومته ازدادت حدتها ضد الترك ، اذ القى القبض على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري الجمارك واعتقل سويدي أفندي مبعوث العسير ونفاه الى جبل النضير . كما صمد الادريسي أمام قوات الشريف حسين المشتركة مع قوات الدولة في الهجوم على اليمن لاحاد تورثها ضد الحكم العثماني والتي جعلت مدينة « الميث » نقطة التقائها وانطلاقها . فواجه الادريسي حربا عسكريا وممنوية اضطرته الى فك الحصار عن مدينة ابها عاصمة عسير والتجأ الى الجبال المجاورة واعتصم فيها . وقد اشتبك عزت باشا في معارك عنيفة مع قوات الادريسي التي عرقلت طريقه الى اليمن وعملت في كثير من الأحيان الى قطع مياه الشرب عن المدن والقرى التي نزلت فيها القوات العثمانية ، فسببت لها متاعب ومشاكل كثيرة عرقلت سرعة تقدمها (١) . على أن أروع الوقائع واشهرها ، تلك الموقعة التي جرت عند مضيق « جيزان » بمنطقة العسير ، التي تكبدت فيها جيوش الدولة من الخسائر ما ضعف كيانها ، ومما أدى الى استجواب خليل بك ، ناظر الداخلية ، من قبل النواب في مجلس المبعوثان ، عن سبب الانكسار الذي حل بالجنود العثمانيين فيها ، فأجاب بكلام مختصر يقيد أنهم وقعوا في كمين نصبه لهم ثوار اليمن (٢) . والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر في مفاوضات الصلح بين الطرفين اذ بلغت خسائر الجيش العثماني فيها ما يقارب ٢٨ ألف جندي بين قتل وجريح وأسير (٣) .

على أن الادريسي صمم على استخلاص عسير من الأتراك واجبارهم على الاعتراف بوضعه الخاص أو باستقلاله الذاتي هناك حتى « يمكنه من اسعاد أهلها ، ورفع الظلم عنهم » (٤) . وقد شجع الادريسي على مواصلة الحرب ضد الأتراك ذلك التقارب الذي حدث بينه وبين الامام يحيى خاصة بعد أن أعلن الأخير ثورته ضد الحكم العثماني وبدأ زحفه لمحاصرة الحامية التركية في صنعاء (٥) . على أن العلاقة التي توفقت بين الادريسي والامام يحيى في أثناء كفاحهما المشترك ضد الأتراك العثمانيين في اليمن سوف تنقسم عراها عندما يتصافى الامام يحيى مع الأتراك بعقد الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م . وعند ذلك سينفرد الادريسي بمحاربة الترك في اليمن مستعينا بالاطاليين أحيانا وبالبريطانيين أحيانا أخرى ، بل وبعض القوى العربية التي ستتمرد على الترك

(١) الأهرام : العدد ١٠٩٥٠ في ١ من أغسطس ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠٩٢٧ في ٥ من يولية ١٩١١ .

(٣) محمد المهدي النسيور : تاريخ القضية المراقية ، ص ٢٦ .

(٤) حافظ ومبه . المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٤٢ .

Hogarth, D.G. : Op, cit., p. 121.

(٥)

أمثال ابن سعود من جهة ، والشريف حسين بعد اعلان الثورة العربية في سنة ١٩١٦ م من جهة أخرى .

بعد أن تجمعت القوات العثمانية بقيادة عزت باشا في الحديدة فقد زحفت الى داخل اليمن قاصدة صنعاء لفلح حصارها ولطرد القبائل اليمنية التي تجمعت حولها . ولم يكن الطريق بين الحديدة وصنعاء سهلا مفتوحا أمام القوات العثمانية ، بل واجه الأتراك عبره مقاومة مستمرة من القبائل اليمنية التي تقع مراكزها على طول الطريق . وقد أشار الواسعي الى بعض المعارك التي واجهها عزت باشا قبل وصوله الى صنعاء بقوله : « وخرج عزت باشا من الحديدة والحرب في طريقه لم يزل منها في حرب الى « مفتح » ثم حرب عظيم في « بيت السلام » و « قملان » وذهبت نفوس كثيرة وكان العرب المقاتلون هنالك عشرة آلاف ، ثم في قرية شعبان مقابل محطة متنة التي يسميها الأتراك « سنان باشا » - حرب عظيم حتى اختلط العرب والترك ووقع الضرب بالسيوف والمضى - وفي ذلك يقول عزت باشا : لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها ، ثم لم يزل الحرب في الطريق الى « رأس عصر » مقابل مدينة صنعاء وجلست (يقصد ظلت) الطرقات أياما متتنة ، من القتل بعد دفن ما دفن منها » (١) . ويتضح من قول الواسعي ان الأتراك واجهوا في طريقهم بين الحديدة وصنعاء مقاومة عنيفة من رجال القبائل اليمنية حتى أن عزت باشا امتدح شجاعتهم ومقدرتهم على القتال . كما أن الجانبين اليمني والعثماني منيا بخسائر فادحة في أثناء هذه المعارك ، ولا يخفى ملاحظة ما كانت تسببه هذه المعارك ، ولا يخفى ملاحظة ما كانت تسببه هذه الحروب وما تخلف عنها من القتل - التي كان يتمذر دفنها لكثرتها ولانشغال المقاتلين بالدفاع عن أنفسهم وسرعة التقدم تجاه أهدافهم - من أمراض وأوبئة أنهكت قوى الجانبين ، وأضعفت معنوياتهم لمواصلة التضال وزادت من رغبتهم في الهدوء والسلام .

على أن كثيرا من القبائل اليمنية عند ما كانت تحس بضعفها أمام القوات العثمانية المتقدمة الى صنعاء كانت تفضل الانسحاب الى معاقلها في الهضبة اليمنية ، وخاصة في الشمال . وقد أدى هذا الى أن البعض اعتقدوا أن عزت باشا في زحفه تجاه صنعاء « لم يلق المقاومة التي كان يتوقعها ، فرغم أنه حارب كثيرا في طريقه الا أن الثوار لم يداخعو عن معقل من معاقلهم العديدة بين الحديدة وصنعاء مدافعة تستحق الذكر » . ثم يتدارك أصحاب هذا الرأي فيقولون عليه بأنه لم يكن سلبية من الامام وأتباعه بل كان خطة حربية حكيمة

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

اتبعوها ليستنفقوا قوى الأتراك الذين لم يتمكنوا من التقدم خطوة فيما وراء العاصمة اليمنية ، ولهذا قالوا : « وقد دلت النتائج على أن تقاعدهم (أى اليمنيين) عن مقاومة الجيش (العثماني) كانت حكمة من الامام وليس جبنا منه ومن رجاله ، اذ لما بلغ الجيش صنعاء رأى أنه لا يستطيع أن يخطر الى ما وراءها (١) » .

غير أن هذا الاعتقاد وتدبره لا يثير الشك في أن الأتراك لا قوا مقاومة عنيفة في أثناء تقدمهم من الحديدة تجاه صنعاء ، ويؤكد ذلك أن جزءا كبيرا من القبائل اليمنية الثائرة التي كانت تحاصر صنعاء حينذاك توجهت في حوالى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١١ م للقاء قوات عزت باشا المتقدمة من الحديدة وكعضيد حركات المقاومة اليمنية التي اعتوزت طريق الأتراك ، هذا في الوقت الذي ظل الجزء الأكبر من القبائل اليمنية محاصرا صنعاء للبقاء على النظامية التركية المحصورة في المدينة تحت رحمتهم (٢) . بل ان رجال الامام يحيى المحاصرين لصنعاء هاجموا في النصف الثاني من شهر فبراير سنة ١٩١١ م قافلة عثمانية « مؤلفة من ثمانين جملا تحمل أرزاقا ومؤونة الى الجند (العثمانيين المحصورين في صنعاء) من حامية مدينة حجة . وقد قتل اليمنيون خمسين نفرا من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة ونهزم الباقون » . هذا فضلا عن أنه جاء في تلغراف رسمى من متصرف الحديدة الى الباب العالي بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩١١ م أن الأميرالاي رضا بك قاد ستة طوابير الموجودة في « عبّال » الى مناخة (٣) . لهذا كله فإن زحف الأتراك من الحديدة الى صنعاء كان يحقه من كل جانب وعلى طول الطريق معارك وحروب ومناوشات عديدة استمرت حتى قرب نهاية شهر مارس سنة ١٩١١ م .

وقد نجحت القوات العثمانية في طرد القبائل اليمنية الثائرة من «مناخة» بعد أن تكبد الجانبان خسائر فادحة ، كما وصلت مقدمة الجيش العثماني الى « سوق الحميس » ، وقد كان هذا يعني اقتراب موعد دخول الأتراك الى مدينة صنعاء بعد طرد القبائل المحاصرة لها . وقد حاول الوالى محمد علي باشا المحصور داخل صنعاء أن يقوم بدوره في معاونة جيش النجدة العثماني الذى يقوه عزت باشا ، فأظهر نشاطا مفاجئا داخل المدينة وعند الأسوار تسهيلا لتقدم العثمانيين في الوقت الذى اشتدت فيه وطأة القتال بين جيش النجدة وجموع القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وفى صباح ٥ من أبريل سنة

(١) المنار . المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٠٧ (الصادر في أول سفر ١٣٣٠ هـ) ، ١٨ من

فبراير ١٩١٢ .

Wavell, A.J.B. : Op. cit., p. 269.

(٢)

(٣) المزيد : العدد ٦٣٠٤ الحميس ٢ من مارس ١٩١١ ، (أول ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) .

١٩١١ م تركت القبائل اليمنية الشائرة مراكزها حول صنعاء (١) وانسحبت نحو الشمال بعد أن اقتنعت بعدم جدوى المقاومة ازاء قوة الجيش العثماني المزود بأحدث الأسلحة ، والمدرّب على أحدث أساليب الحرب ، والذي كان يقوده عزت باشا الذي تميّز بمهارته الفائقة في وضع الخطط الحربية الناجحة ، وقيادة جنده الذين توفرت لديهم كافة الامكانيات العسكرية للفوز بالنصر . وهكذا تمكن عزت باشا من دخول صنعاء على رأس جيشه العثماني في مساء نفس اليوم . وفي صباح اليوم التالي أقيم استعراض كبير للحامية والجيش النجدة العثماني في الميدان القسيح الواقع أمام مبنى مقر حكومة الولاية ، وذلك احتفالاً بالنصر وابتهاجا بانتهاء الحصار . وقد شهد هذا الاستعراض جموع أهالي المدينة الذين استمعوا الى خطاب ألقاه عزت باشا في هذه المناسبة . وقد استقبلت مدينة صنعاء القائده المنتصر بالفرح والابتهاج ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر تعبيرا عن ذلك ، كما خرج أهالي المدينة وقد لبسوا أحسن ملابسهم لتحية القائد العثماني الذي خلصهم ما عانوه في أثناء الحصار ، ولم يستعهم مطول الأمطار في ذلك اليوم من التعبير عن فرحتهم بزوال الحصار (٢) . ومن الطبيعي أن يفعل ذلك أهالي مدينة صنعاء ولم يكن هذا ضعفا في وطنيتهم واخلاصهم لقضية بلادهم لأنهم كانوا يخشون مقبة نجاح القبائل اليمنية في دخول المدينة إذ كان ذلك سيعرضهم لانتقام القبائل الذين اعتقدوا في تعاونهم مع الأتراك ، كما أنه سيعرضهم أيضا للسلب والنهب والتخريب الذي اعتادته القبائل اثر كل هجوم . بل ان الأئمة أنفسهم كانوا يسمحون للقبائل التي عاونتهم على استرجاع صنعاء باستباحة كل شيء في المدينة فترة من الوقت كانت تتعرض في أثناءها للخراب والدمار .

على أن وصول عزت باشا الى صنعاء وانهايته لحصار القبائل الذي كان مضروبا حولها لم يكن سوى خطوة أولى في سبيل ايجاد حل للقضية اليمنية ، حتى تستقر أحوال الولاية الشائرة وترتاح الدولة من ضرورة ارسال حملات عسكرية مستمرة لاختاد الحركات الثورية ضمانا لبقاء الولاية تابعة لسيادتها الفعلية . وإذا كان عزت باشا قد استطاع أن يؤكد نفوذ الدولة في ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر ، وخاصة في مدينة الحديدة من جهة ، كما تمكن من السيطرة على المدن والمراكز اليمنية الواقعة في الطريق من الحديدة الى صنعاء من جهة أخرى ، فان هذا لم يكن يعنى خضوع اليمن بأكمله للحكم العثماني . إذ ظل الامام يحيى يتمتع بنفوذ كبير في معظم مدن الهضبة ويتزعم قبائلها وخاصة في المنطقة الشمالية حول مدينة صنعاء مركز الامامة الزيدية في اليمن . كما كان الادريسي معتصما في جبال عسير المجاورة لعاصمتها ، أيها ، التي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

Wavell, A.J.B. : Op cit., pp. 275-278

(٢)

اضطره الأتراك الى رفع حصاره عنها . وكان بطبيعة الحال يتحين الفرص ويعد العدة للانتقام من الأتراك في عسير ويضع حدا للحكم العثماني هناك . لهذا لم يكن الأمر هينا أمام عزت باشا بعد وصوله الى صنعاء ، ومن حوله أكثر من عدو يتربصون به شرا وانتقاما ، وقد جمعهم جميعا هدف واحد هو كراهيتهم للحكم العثماني في اليمن وحرصهم على التخلص منه . ويبدو أن هؤلاء جميعا قد نسوا أو تناسوا خلافاتهم المذهبية والقبلية في شمرة كراهيتهم للأتراك العثمانيين ، فتعاون الامام الزيدى مع الإدريسي السنى . وانضمت اليهما القبائل الشافعية في الهضبة وفي عسير وفي المنطقة الساحلية كقبيلتي « الزرانيق » و « القحرا » (١) المعروفتين بشدة البأس وقوة الشكينة وحرصهما على الاستقلال حتى عن نفوذ الامام الزيدى .

وقد كان السيد الادريسي يتمتع بفهم عميق لطبيعة الروح القبلية مما جعله يدرك أن قبائل عسير والمخلاف السليمانى التى يتزعمها لن تستمر بصفة دائمة على ولائها وتحمسها لفكرة دينية جامدة ، كما أنه لم يهنع باستجابتهم الطبيعية لخوض غمار الحروب في أى وقت من أجل هدف عارض يتعلقون به ، بل انه أراد أن يحدد هدفا ثابتا له صفة الواقعية وطابعها لحركته الدينية ، فصبغها بصيغة وطنية شعارها « عسير للعسيريين » ، وأخذ يدعمها بما طبعته عليه حياة البدو من تعلق بالنار ، والحرية الذاتية ، والاستحواذ على الغنائم ، والرغبة في القتال (٢) . ومن هنا أحس الأتراك بخطورة الادريسي وكانوا يترقبونه ويخشونه ويبذلون جهودهم لكسر شوكرته بعد أن طغت في النماء في غفلة منهم .

اما قبائل الهضبة اليمنية فمنهم الزيدون أتباع الامام يحيى الذين جمعهم حول الامام اخلاصهم المذهبي وفقرهم فكانوا لذلك رهن إشارة الامام في خوض الحروب من أجل العطايا والغنائم . اما قبائل الهضبة من غير الزيديين فكان يدفعهم الى محاربة الأتراك والثورة عليهم سوء الادارة العثمانية ، ومظالم الموظفين الأتراك ، والضرائب المرتفعة التى لم يعتادوها ، ثم رغبتهم في الحرية والاستقلال . على أن الامام الزيدى استطاع أن يجتذب قبائل الهضبة عامة لمحاربة الأتراك عن طريق اغرائهم بما سوف يستحوذون عليه من غنائم وأسلاب ، مما جعل يرى Bury يؤكد هذا المعنى بقوله : ان الامام الزيدى « استطاع أن يكسب الى جانبه سكان شرق اليمن السنيين بواسطة اغرائهم بالغنائم ضد الأتراك السنيين » (٣) اخوانهم في المذهب والعقيدة ، ولكن الحركات الثورية التى كانت تقوم في صنعاء ما كانت تنتشر في ريف الهضبة

(١) القحرا . أو القحراء ، أو القحوى .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 36.

Bury, G.W. : Op. cit., p. 33.

بسهولة ، لأن رجال التلال شغلوا في حوث الأرض وتتبع تغير فصول السنة وسقوط الأمطار والأعمال المرتبطة بالزراعة التي كان عليهم إنجازها يوميا ، وكانت بطبيعة الحال لا تحتل الأهمال أو الإهمال بل تتطلب دأمة رعاية ويقظة بصفة دائمة . وهكذا ارتبطت حياتهم بالأرض الزراعية فكانوا لا يعيرون الحركات الثورية أدنى اهتمام الا اذا مستهم بصفة شخصية (١) . فعداء هؤلاء الأتراك كان ينبجم عن سوء الادارة العثمانية في الولاية وارتفاع الضرائب وتدخل الأتراك المستمر في شئونهم ، فاذا تلافي الأتراك ما يفضيهم ويشيرهم فقد ضمنوا بذلك ولاهم للحكم العثماني .

وهكذا كانت مهمة عزت باشا تستلزم معاملة الأطراف اليمنية ، الامام يحيى والادريسي والقبائل ، كل يقدر وبأسلوب يحفظ للحكم العثماني في اليمن بقاءه واستقراره . واذا كان ثمة طريقان أمام الأتراك لاختيار أحدهما وسيلة لحل القضية اليمنية ، أولهما مواصلة الحرب لاضعاع اليمنيين بالقوة ، رغم ما كان يستلزمه ذلك من نفقات باهظة تنوء بحملها الدولة في وقت قصرت فيه امكانياتها عن تغطية الالتزامات الضرورية ، ورغم فشل هذا الأسلوب الذي تمسكت به الدولة منذ عودتها لليمن في سنة ١٨٧٢ حتى وصول عزت باشا الى صنعاء في سنة ١٩١١ م . أما الطريق الأخرى فهي أكثر واقعية وأدعى للسلم والاستقرار فهي توفر على الدولة ما تنفقه من أموال وما تضحي به من أرواح وما تبذله من جهد ضائع ، ألا وهي المفاوضة والاتفاق على الصلح مع الامام يحيى باعتباره رأس المقاومة (٢) ومحاولة تحقيق مطالب الشعب اليمني بصفة عامة .

وهكذا ستفضل الدولة العثمانية ، بل انها ستضطر الى أن تسلك طريق الصلح والاتفاق مع الامام يحيى ، الذي التجأ الى جبال « شهبارة » المنبعا عقب دخول عزت باشا مدينة صنعاء في أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ م ، ولم يخلد بطبيعة الحال الى الهدوء حتى أن الكماقن التي كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال اليمنية كانت تقض مضاجع العثمانيين، وتغنى ملائعهم في بعض الأحيان عن آخرها . وقد أدرك الأتراك أنهم سيذوقون الأمرين دائما استمرار العداء بينهم وبين اليمنيين ما سيجعلهم يلجأون الى الصلح لتفادي هذه المقاومة الضارية . ولقد قال توفيق علي برو : « وقد حدثني عزيز باشا المصري ، خلال مقابلي له في القاهرة ، عن ضراوة اليمنيين في القتال واستبسالهم وفتكهم بالجند العثماني ، حديثا طويلا ، وألح بصورة خاصة

Bury, G. W. : Ibid., p. 34.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١١٧ .

على قضية قطع المياه عنهم اذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش » (١) ،
ول زاد من اقتناع الأتراك العثمانيين بحاجتهم الى الصلح والمهادنة مع الثوار
اليمنيين ذلك الفشل الدريع الذي منيت به حملتهم التي قادها والي اليمن
العثماني محمد علي باشا - بعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء - لمحاربة الامام
يحيى في المنطقة الشمالية ، واضطر الأتراك بعد هزيمتهم أن يعودوا الى صنعاء
دون أن يحققوا أية نتائج تستحق الذكر (٢) . وقد تجمعت كل هذه الأسباب
الى جانب عوامل أخرى سنخوضها فيما بعد لتدفع الدولة الى التفكير جدياً في
عقد الصلح مع الامام يحيى كوسيلة لحل القضية اليمنية ولاقرار الأمور في
الولاية الشاذلة .

(١) توفيق على بركي المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) Wavell, A.J.B. : Op. cit., p 285.

الفصل الخامس

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

أولا - الصلح بين الدولة العثمانية والامام
يحيى في سنة ١٩١١ .

ثانيا - موقف القوى المحلية في اليمن من
العثمانيين في أعقاب الصلح مع الامام يحيى
في سنة ١٩١١ .

ثالثا - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية
وبريطانيا في جنوب اليمن .

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

أولا - الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١

تبينا في نهاية الفصل السابق أن الدولة العثمانية اضطرت في سنة ١٩١١ الى اختيار طريق الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين بعد أن تأكدت من خطل سياسة القهر والقمع والاضطاع الحربي كوسيلة لاقرار الأمور في اليمن . خاصة بعد أن ذاق جنودها الأمرين في أثناء الحروب والمعارك العنيفة التي التحموا فيها مع رجال القبائل اليمنية العاقية . وقد ساعد الدولة على أن تنحو هذا الاتجاه السلمي عدد من خبرة الرجال العثمانيين الذين اخلصوا في أداء واجبهم نحو « دولتهم العلية » من جهة ، ونحو رعاياهم واخوانهم أبناء العروبة من جهة أخرى . وكان على رأس هؤلاء وأكثرهم فاعلية القائد العثماني احمد عزت باشا الذي ساعدته مقدرته العسكرية والادارية وذكاءه الفطري وفصاحته وبلاغته واخلاصه في أداء واجبه على أن يختار طريق الصلح وسيلة لاقرار الأمن والسلام في ربوع ولاية اليمن العثمانية . وقد بذل عزت باشا جهودا المثمرة لاقتناع المسؤولين في الآستانة من جهة (١) ، والامام يحيى وأتباعه من جهة أخرى ، بضرورة عقد الصلح بين العثمانيين واليمنيين ، ضمانا لصلحة الجانبين (٢) ، وإبقاء على العلاقات التاريخية والاسلامية ذات الجذور العميقة بينهما . وسوف نعرض فيما يلي المراحل التمهيدية لعقد الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ قبل أن تقوم بدراسة وثيقة الصلح ذاتها والنتائج التي ترقبت عليها .

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 16.

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 121.

العوامل المهمة لعقد الصلح بين العثمانيين والامام يحيى :

كانت الدولة العثمانية قد منحت قائدها فى اليمن أحمد عزت باشا صلاحيات وسلطات واسعة لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاقرار الامور فى الولاية . قرأى عزت باشا بما تحلت به أخلاقه من شجاعة أدبية ضرورة الاجتماع مع الامام الزيدى للتفاوض فى الامور المتعلقة بعقد الصلح ، وقد توجه عزت باشا وبرفقته حاشية صغيرة قاصدا الامام يحيى فى قرية « دعان » التى احاط بها آلاف من الجنود الزيديين الذين كانوا يهتفون بحياة امامهم فى مظاهرة عسكرية متمردة لظهار قوتهم امام ممثلى الدولة العثمانية . وقد اختيرت قرية دعان هذه ، وهى قرية صغير تقع على قمة جبل فى الشمال الغربى من عمران ، لتكون مقرا للاجتماع بين الامام يحيى وعزت باشا لتوسطها بين منطقتى نفوذ الامام فى الشمال فيما حول صنعاء ونفوذ الأتراك فى الجنوب فيما حول صنعاء . وقد أعد الامام يحيى منزلا بالقرية المذكورة لاقامته ، كما جهز منزلا آخر لاقامة عزت باشا فى اثناء المفاوضات . ويعرض الواسعى صورة واضحة المعالم لهذا اللقاء الدبلوماسى بين ممثلى الجانبين اليمنى والعثمانى فى قرية « دعان » اليمنية فيقول : « وقد جمع الامام بعض قواده ورجاله الى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر ، وخرج عزت باشا ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضى العلامة عبد الله بن حسين العمري - ولما وصل عزت باشا ومن معه الى عمران ، أطلقت المدافع من القلعة قرحا لاستقباله لهذا السعى العظيم الذى فيه حياة أمتين ، عربية وتركية . وكان الامام قد وصل الى دعان قبل وصول عزت باشا ، وقد أرسل الامام لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ ، ولما كان بينهم وبين دعان ساعة ونصف ، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم فى القضاء ، وهى علامة التحية ، وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح للامام وللدولة وللوطن ، وتسمى يعرف اليمن « الزامل » ، والشجاعة تلوح على وجوههم ، وقد عم الناس الفرح والسرور لما رأوا فى الصلح من حقن للدماء وحفظ للأموال وتأمين السبل ودفع الأهوال ، (١) .

ويستطرد الواسعى قائلا انه عقب وصول عزت باشا الى دعان وكان يوم وصوله يوافق يوم الجمعة فقد « خطب الخطيب خطبة بليغة تليق بهذا المعنى ، فيها الثناء على الله ورسوله والشكر على الاتفاقى وجمع الكلمة ، وحث الناس على الاتفاق وعدم الافتراق ، وذكر الآيات والأحاديث فى ذلك » . ثم يضيف

(١) الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرقة الهرم والمزق فى حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢

الواسعى موضعاً أحداث ذلك اليوم التاريخى الذى عقد فيه الصلح قائلاً : « وبمذ ساعتين قصده عزت باشا المنزل الذى نزل فيه الامام ، وحول الباب ثلة من العساكر وقوفا حاملين السلاح ، ثم بعد السلام وتبادل التحية وطيب الكلام وقع الامضاء من الطرفين على شروط (الصلح) » (١) .

وكان للقائد العثمانى عزت باشا ممثل الدولة فى مفاوضات الصلح مع الامام يحيى هيئة اركان حرب مؤلفة من عدد من الرجال المخلصين الممتازين . وعلى الرغم من أن هؤلاء جميعاً كانوا من رجال السلوك العسكرى العثمانى ، فقد كانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى المجالين الادارى والسياسى مما ساعدتهم على النجاح فى أداء مهمتهم على خير وجه . وكان على رأس هذه الهيئة عصمت باشا الذى سيسلط نجه عندما يصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية التركية . كما كانت الهيئة تضم عضوين من خبرة ضباط العرب فى الجيش العثمانى هما عزيز على المصرى وسليم الجزائرى اللذين لعبا دوراً خطيراً فى انجاح المفاوضات التى انتهت بعقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية (٢) . ويلقى لنا ضوءاً على الدور الذى قام به عزيز المصرى خاصة ذلك الحديث الذى دار بين أحد الضباط الأتراك وبين مندوب جريدة « المقيد » البيروتية والذى نقلته « المنار » ، فقد قال الضابط التركى : « التحق عزيز بك المصرى بحملة اليمن وفى النية ان يوفق بين عزت باشا والامام يحيى حقناً للدماء . وهذه العاطفة التى وجدها عزيز بك فى قلب عزت باشا سهلت عليه سبيل الاتفاق مع الامام . وعزيز بك هو بطل هذا الاتفاق ، وأؤكد لكم أن هذا البطل هو من أصدق الرجال الذين خدموا الدولة والأمة معاً ، فان خوفه على دولته من الانقراض لاشتغالها عن الأمور الخارجية بتجريد الحملات على أبنائها ، وحبه بقاء العرب ذخراً للدولة نستصرخهم عند الحاجة ، حملاً على عقد الاتفاق . وقد تمكن بطلاقة لسانه من اقناع الامام بأن القتال اذا استمر بينه وبين الدولة فان الأجانب الذين يتربصون بنا الدوائر سوف يستولون على هذه البلاد ، وعلى هذه الفكرة بنى أساس الاتفاق بين عزت باشا والامام يحيى » (٣) .

على أن ما ذكره هذا الضابط التركى لمندوب جريدة « المقيد » البيروتية كان يعبر عن الروح التى سادت هيئة اركان حرب عزت باشا ، وليس تعبيراً عن دور العضوين المذكورين فحسب ، مما سيؤدى فى نهاية المفاوضات الى عقد الصلح بين الجانبين العثمانى واليمنى . كما كان من بين مرافقى عزت باشا

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، ص ٣١ .

(٣) المنار : المجلد ١٥ - ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ (أول صفر ١٣٣٠ هـ) ، ص ١٥٣ .

شخصية هامة ذات أثر فعال في تاريخ اليمن الحديث لم يقتصر على الفترة التي خضعت فيها اليمن للحكم العثماني ، بل استمر بعد استقلال اليمن في عهد الامام يحيى ، تلك هي شخصية محمود نديم بك السورى الأصل والذي كان يجيد اللغة العربية بطبيعة الحال . وقد اعتمد عليه عزت باشا كل الاعتماد في أثناء مفاوضاته مع الامام يحيى ، كما كلفه بإدارة اليمن نيابة عنه (١) في أثناء ذهابه الى استامبول لعرض شروط الصلح على الباب العالي والحصول على موافقته ، فقام نديم بمهمته في الولاية في أثناء غياب عزت باشا على خير وجه .

والى جانب الدور الذى قام به عزت باشا ورجاله للاتفاق مع الامام يحيى على شروط الصلح كانت هناك مجهودات تبذل خارج ولاية اليمن وفى عاصمة الدولة العثمانية ذاتها من أجل حل القضية اليمنية . وإذا كان فريق من العثمانيين قد آمنوا بمنطق القوة وسيلة لاقرار الأمور فى اليمن ، فقد كان فريق آخر ينادى باتباع الوسائل السلمية وبذل الجهود للاتفاق مع الامام ، والالتقاء مع مطالب الشعب اليمنى . وقد تمثل هذان الاتجاهان فى الصراع الحزبى الدائر فى « مجلس المبعوثان » العثماني ، فأثيرت المناقشات وقدمت المشروعات تبعا لاختلاف كل فريق بفكرته وسياسته لحل المسألة اليمنية . وتتلخص اتجاهات احزاب المجلس الثلاثة فيما يلى :

١ - حزب الاتحاد والترقى ، الذى كان يمثل أغلبية المجلس وبالتالي كان يتمتع بأكبر قدر من النفوذ نتيجة لتحسكه فى انتخاب أعضاء الوزارة ورجال الدولة . وسبق أن عرضنا موقف هذا الحزب من قضية اليمن وتمسكه بسياسة الاختضاع قبل الإصلاح ، فوجهت فى عهده الحملات المتتالية لاختعاد ثورة اليمن ، مما كلف الدولة - دون جدوى - كثيرا من الأرواح والأموال .

٢ - الحزب الحر الائتلافى ، وكان معظمه من العرب والألبان ، فكان ينادى بالحرية والمساواة للعناصر المختلفة فى الامبراطورية العثمانية ، كما كان يؤمن باللامركزية الادارية . وكان يفتقر هذا الحزب للنظام المحكم مما حال دون تزايد أعضائه وبلوغه المكانة التى يقتضيها برنامجها الثورى وتستحقه خطته التقدمية . وعلى الرغم من أن هذا الحزب لم يصرح برأيه مفصلا عن المسألة اليمنية ، فقد كان يفهم اتجاهه الاصلاحى من مجمل برنامجها السياسى العام الذى نشر عند تأسيس الحزب . على أن موقفه كان يتضح جليا فى معارضته للحكومة فى المجلس ومساءلتها عن أحوال اليمن ومناقشتها فى المشروعات الخاصة بحل القضية اليمنية .

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

٣ - حزب الأهالي . الذي كانت أغلبيته من الأتراك الاتحاديين الذين انفصلوا عن حزب الأكثرية في عام ١٩١٠ ، وكان يعضدهم بعض الأتراك الذين تمسكوا بحيادهم . وكان هذا الحزب منظما فعلا يضم أعضاء تفرسوا عمليا على الأساليب البرلمانية والجدل السياسي مما جعله أكثر فاعلية من الحزب الثاني ، وإن اتجه الحزبان بصفة عامة الى المعارضة . فقد كان لحزب الأهالي مواقف عملية بالنسبة لقضية اليمن . وكثيرا ما تقدم بمشروعات ايجابية مدروسة لحل القضية . وقد نشر لطفى بك فكرى أحد رجال هذا الحزب البارزين في جريدة « اقدام » التركية ، بياناً عن المسألة اليمنية ، نقلته عنها جريدة « المؤيد » المصرية ، تضمن لائحة بقانون أراد عرضها على « مجلس المبعوثان » لتكون أساساً يبنى عليه شكل الإدارة في اليمن . وكان رأيه أن الدولة تتبع وسائل التخدير والحلول الوقتية في حل هذه المسألة . ولكنه نصح بأن « يحرك تنظيم التشريعات القانونية لولاية اليمن نفسها » ، ويقول : « إن هذا أجدى لأنه يلزم واقع ويتجاوب معه باستمرار عن كذب » .

ثم أخذ لطفى بك فكرى يشرح النظام الإداري الذي رآه مناسباً لليمن فقال : « والطريقة الإدارية التي استحسنها في هذا القانون تدور حول تعيين وال على اليمن من الأستانة تكون له سلطة واسعة ، وهو يناظر على مجلس عمومي يعقد في مركز الولاية مؤلفاً من سادات القبائل ومشايخها وفقائها ، ومن مندوبي البلاد اليمنية ، ويمهد الى هذا المجلس العمومي بسن تلك القوانين الخاصة بالولاية ، وأوجه جباية الأموال اللازمة للحكومة ، وعلى مركز السلطنة أن يسد عجز ميزانيتها إذا كان ثمة عجز ، أو يأخذ زيادة وإرادتها إذا توافرت الزيادة . واشترط لأجل الاطمئنان على عثمانية الولاية أن تصدر إرادة سنوية سلطانية مصدقة على قانون يختص باليمن . وأرى أن هذا القانون إذا أحسن تطبيقه والعمل به لا يلبث بضع سنين حتى يأتي بالثمرات المطلوبة » . ثم سرد لطفى بك فكرى عضو حزب الأهالي المعارض التنظيمات المختلفة التي اقترحها بشأن إدارة الولاية والمجلس العمومي والشئون المالية والمعارف والأمن والعدل (١) ، وكلها تتجه الى تطبيق سياسة اللامركزية الإدارية وتمثل جميعها مشروعاً تدمياً لحل قضية اليمن بالطرق السلمية .

تلك كانت اتجاهات الأحزاب العثمانية الثلاثة في « مجلس المبعوثان » ومواقفها المتباينة إزاء القضية اليمنية . أما عن موقف الحكومة العثمانية نفسها فقد تبلور أخيراً في تشكيل « لجنة إصلاح اليمن » بعد إخفاق أسلوب استخدام القوة وحسبها لحل القضية اليمنية . إذ قرر مجلس النظار العثماني تأليف لجنة

(١) المؤيد : العدد ٨-٦٣ ، السلاط ، ٧ من مارس ١٩١١ (ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) .

لدراسة مسألة اليمن ، وتقديم الاقتراحات أو التوصيات والمشروعات لحل هذه القضية . وقد عهد برياسة هذه اللجنة الى توفيق بك رئيس دائرة المالية في شورى الدولة ، وكان قبل ذلك واليا على اليمن عندما سقطت صنعاء في يد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، أما أعضاء اللجنة « فهم سماحة الشيخ محمود أسعد أفندي ناظر الدفتر الخاقاني ، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة ، واسماعيل حقي رئيس دائرة اللوازم العسكرية ، وغالب بك مدير الأمن العام ، وعبد المجيد بك محاسب صندوق التقاعد العسكري » . وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثي اليمن عند الحاجة لأخذ معلوماتهم عن اليمن والحالة فيها ، وعقد أول اجتماع لهذه اللجنة يوم الأحد ١٩ من مارس سنة ١٩١١ ، وكان عليها أن تقدم ما تصل اليه الى وزارة الداخلية (١) .

وقد انضم الى هذه اللجنة بعد ذلك بعض الأعضاء الجدد مثل الفريق يوسف باشا . وكان يعمل من قبل قائدا في اليمن فكانت لديه خبرة عن أحوال الولاية . وقد عبر الشيخ محمود أسعد « أفندي » أحد أعضاء اللجنة النقابية عن هدفها والمنهج الذي تتبعه لدراسة القضية اليمنية وذلك في التصريح الذي أدلى به الى محرر جريدة استامبول الفرنسية - ونقلته عنها جريدة المؤيد - بقوله : « ان الإدارة التي تضع الآن خطة للجري عليها في اليمن ليست من قبيل الاستقلال الإداري ، وان كانت ذات سلطة واستقلال أوسع من سائر الولايات واستقلالها » . ثم أضاف قائلا : « ان اللجنة ستطلع على جميع المستندات والتقارير المقدمة سابقا ، مثل تقرير حسين حلمي باشا الصدر الأعظم السابق ، وبعض الآراء المفيدة مثل رأى فيضي باشا الذي مكث طويلا في اليمن . وان اللجنة ستبدأ المداولة في هذا الشأن في ٢٧ من مارس ١٩١١ » (٢) .

وجدير بالملاحظة أن هذه اللجنة شكلت وبدأت أولى جلساتها وشرعت في العمل لحل القضية اليمنية بالطرق السلمية في الوقت الذي اتجهت فيه حملة عزت باشا الى اليمن لاحتصاد ثورتها بالقوة والقمع العربي . فقد وصل عزت باشا الى الحديدة في شهر فبراير سنة ١٩١١ ، ثم زحف الى صنعاء وفك حصارها في أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ ، بينما عقدت « لجنة اصلاح اليمن » أولى اجتماعاتها في الأستانة في ١٩ من مارس ١٩١١ . وهذا يعني أن الدولة العثمانية أرادت أن تستعمل في وقت واحد أسلوبين متناقضين لحل أزمة اليمن ، الأسلوب الحربي والآخر السلمي ، وقد سار كلا الأسلوبين جنبا الى جنب ، بل كان كل

(١) المؤيد : المجلد ٦٣٢٤ ، الاثنين ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩ هـ) . ص ٤ .

(٢) المؤيد : المجلد ٦٣٢٤ ، الاثنين ٢ من أبريل ١٩١١ (٤ من ربيع الثاني ١٣٢٩ هـ) . ص ٢ .

منهما مكبلا للآخر . فما كان عزت باشا بإمكانه أن يحصل على موافقة الباب العالي على الصلح الا اذا كان في العاصمة تفكير واستعداد لعقد هذا الصلح (١) فالصلح كان التقاء بين أهداف الحملة العسكرية الموجهة الى اليمن وبين المجهودات السلمية التي تبذل لحل القضية اليمنية في العاصمة العثمانية . ويؤيد هذا الرأي القائل بأن ارسال الجيوش العثمانية الى اليمن كان بغرض الارهاب والتخويف واطهار هيبة الدولة فحسب ، حتى يمكنها عقد صلح مشرف مع الكثرار اليمنيين ، لا يترتب عليه اهتزاز مركزها في ولاياتها العربية الأخرى .

واذا نظرنا الى موقف الجانب اليمنى من الصلح في سنة ١٩١١ ، نجد أن أكبر ممثل للمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني وهو الامام يحيى كان يبذل كل الجهود الحربية والسلمية على السواء للوصول الى عقده الصلح مع الدولة والتصافى معها . وقد عرضنا فيما سبق الحروب التي خاضها الامام يحيى ضد الأتراك في اليمن مستعيناً بالقبائل الزيدية والشافعية على السواء التي استطاع أن يجندبها الى جانبه ويكتسب بينها زعامة وشعبية على حساب ثورتها ضد الادارة العثمانية ، بعد أن أساء بعض موظفيها الى تقاليد اليمن وعاداته ونظمه الموروثة وتدخلوا في شئون القبائل اليمنية بطريقة أثارت استنكارهم وثورتهم . على أن مطالب الامام يحيى تبلورت أساساً حول « مطالبته برفع ظلم الموظفين الأتراك في اليمن ، وتخفيض الضرائب التي يبالغون في فرضها ويشتهون في تحصيلها حتى في سني القحط ونضوب موارد الأرض ، واقامة الشريعة ، وتغيير الموظفين العاسدين » (٢) . غير أن الامام يحيى كانت له مطالب شخصية أخفاها وراء مطالبته بحقوق الشعب اليمني ورفع الظلم والضرائب الواقعة على كاهله وتحكيم الشريعة الاسلامية في معاملاته ، وكانت هذه المطالب الشخصية تتلخص في اجبار العثمانيين على الاعتراف بوضعه الخاص كامام لليمن له سلطات زمنية الى جانب ما يتمتع به من زعامة دينية على أتباعه الزيديين . ولا يضير الامام يحيى بعد ذلك أن يعلن ولاءه للسلطان العثماني وتبعية الدولة العثمانية وتعلقه وشعبه اليمني بالخلافة واعترافهم بها ما دامت الدولة تضمن لهم امتيازاتهم الخاصة في بلادهم (٣) . ذلك ما أفصح عنه الامام يحيى في الشروط التي عرضها على والي اليمن العثماني فيضى باشا لعقد الصلح في سنة ١٩٠٦ دون جدوى ، وهي نفس المطالب التي حواها كتابه المستفيض الى وفد مكة ولم يترتب عليه أي تقدم في علاقاته مع الدولة .

أما في سنة ١٩١١ فالامام كان يحاول عن طريق الحرب أن يكسب انتصارات متتالية أمام الأتراك ليجبرهم على النظر الى الصلح نظرة جدية

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٢٨

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. 1, Janvier 1902, p. 96.

(٣) Correspondance d'Orient, 4ème Année, 15-2-1911, p. 155.

يعترفون فيها بمركزه الخاص في اليمن وبحقوق شعبه ومطالبه . فالحرب لم تكن هدفا في حد ذاتها من وجهة نظر الامام ، بل كانت وسيلة لتحقيق مطالبه . وكان يفضل أن يوفر جهوده في محاربة الدولة اذا حققت له مطالبه ، وتوجيهها ضد منافسيه من مدعى الامة الزيدية الذين اعترضوا على امامته وثاروا عليه في فترات مختلفة ، بدأت منذ توليه الامة واستمرت حتى بعد توصله الى عقد الصلح مع الدولة في سنة ١٩١١ م . وكان من مصلحة الامام الا يحارب عدوين ويجابه جبهتين في وقت واحد ، فكانت رغبته في مصلحة الأتراك أكيدة حتى يتفرغ للقضاء على منافسيه في الامة . هذا فضلا عن أن احساس الامام بقوة الترك الذين كانوا يفوقون قواته عددا وعدة وتدريباً وخبرة ويمثلون إحدى الدول الكبرى حينذاك ، هذا الاحساس الذي لم يقلل من عمقه انتصاراته المتواصلة على الأتراك بين حين وآخر ، أو تمكنه من دخول صنعاء في سنة ١٩٠٥ م ، ثم نجاحه في حصارها لمدة أشهر في سنة ١٩١١ م ، فقد كان ذلك انتصارا على حاميات مجاهدة لا تمثل القوة الحقيقية لجنود دولة الخلافة التي كان سرعان ما ينسحب امامهم الى معاقله الجبلية في الشمال عندما كانت تتوالى على ولاية اليمن النجيدات القوية (١) . وإذا كان هذا الانسحاب يعتبر خطة حربية تناسب الموقف ، فإن خوف الامام واحساسه بقوة الترك ، هما أمران لا يمكن اغفالهما عند توضيح موقف الامام يحيى في ذلك الوقت . لهذا كان الامام يحيى يعمل من جانبه من أجل مصلحة الدولة العثمانية القوية ، متبعا في ذلك الطرق الحربية والسلمية على السواء ، مع حرصه على أن تمشرف له الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

ويمكننا أن نضيف الى ما تقدم بالنسبة لموقف الامام يحيى من الصلح مع الدولة العثمانية أن الوضع القليل للمجتمع اليمني كان يدفع الإمام الى عقد هذا الصلح في أقرب فرصة ممكنة . ذلك لأن الامام كان يجهد نفسه في استرضاء القبائل الزيدية المختلفة حتى لا تتخلى عنه وتلتف حول غيره من مدعى الامة ، كما كان يبذل كل طاقته لاجتذاب القبائل السنية الى جانبه واغرائهم بالهدايا والاسلاب ليقوى بمساندتهم له على محاربة الأتراك ، وما كان فعل الغنائم بطبيعة الحال دائم التأثير ، بل كان أثرها مؤقتا تكاد تذووه الرياح . ومن هنا ، كان الإمام يفضل أن يصل الى عقد صلح مع الدولة يجنبه استعطاف هؤلاء وأولئك ، خاصة وأن الترك - بناء على شروط الصلح - كان عليهم أن يدفعوا لهذه القبائل وشيوخها رواتب شهرية متفق عليها ، كان الامام مضطرا من قبل الى توغيرها لهم مهما كلفه ذلك (٢) ، ضمانا لولائهم الذي لم يستمر على حال واحد فترة من الوقت غير قصيرة .

(١) السيد مصطفى مالم : المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 70.

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى موقف الدولة العثمانية من جهة ، وموقف الامام يحيى من جهة أخرى ، بالنسبة لرغبة الجانبين فى عقد الصلح واقرار السلام فى ربوع اليمن ، فقد كان ثمة عوامل أخرى ذات تأثير فعال لدى الجانبين لعبت دورها فى حملتهما على الاسراع بعقد الصلح فى سنة ١٩١١ .

أول هذه العوامل هو تدخل بعض المعنيين بالأمر كوسطاء لتقريب وجهات نظر الجانبين اليمنى والعثمانى ، مثل الشريف حسين أمير مكة ، وأحمد العبدلى سلطان لحج ، فقد قام الاثنان بمجهود يذكر فى هذا السبيل . فقد كتب الشريف حسين الى السلطان أحمد فى مارس سنة ١٩١١ يخبره أن عزت باشا وصل على رأس قوات ضخمة لاعادة النظام فى اليمن ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية طلبت منه أن يلعب دورا معينا ضد تمرد الادريسي فى عسير . ثم طلب الشريف حسين من السلطان أحمد أن يكتب للامام يحيى بالآ يتحدى فى عدائه للترك ، لأن هذا سيعود بالضرر عليه مما قد يعطيه نهائيا فى وقت قريب ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية ستتهم بشئون الاصلاح فى اليمن . وكتب الشريف حسين أيضا وبصفة مباشرة الى الامام يحيى يحدثه عن ضخامة القوات العثمانية التى يقودها عزت باشا ، غير أنه ذكره برسائله الثانية كامام دينى وحاول أن يقنعه بأهمية اتحاد المسلمين وخطورة انقسامهم على أنفسهم فى ذلك الوقت الحرج ، وأنه من واجب كل مسلم أن يعضد خليفة الاسلام « ولو يقال بعيره ، وأنه من الجرم أن تبعثر قوى الخليفة فى ميادين جانبية ، وأن هذا ضد العاملين من أجل الدين ، كما أشار الى أن اراقة الدماء تفضب الجدد الأعظم وهو النبى عليه السلام . ثم أضاف الشريف حسين فى نهاية خطابه ، أنه هو نفسه على وشك التوجه الى عسير لاختتام ثورة الادريسي . وكان الادريسي فى ذلك الوقت يتلقى المعون الحربى من إيطاليا عدوة الدولة العثمانية فى أثناء حروبه ضد الأتراك فى عسير والمخلاف السليمانى بشمال اليمن .

وفد أجاب السلطان أحمد على رسالة الشريف حسين ، ووعده بأنه سيكتب الى الامام يحيى ، وعبر عن فرحه واستبشاره بدخول جيش الباب العالي صنعاء منتصرا وأبدى رأيه فى بقاء القائد التركى العام فى صنعاء حتى لايتجدد القتال بين اليمنيين والأتراك . كما أظهر السلطان أحمد خطورة تقدم الترك الى الشمال تجاه أقاليم الامام يحيى ، لأن ذلك سيثير ضدهم بطبيعة الحال القبائل الزيدية ويحدث تصادما عنيفا بينها فتشتعل من جديد نيران الحرب ويسود الاضطراب فى اليمن . وقد حرص السلطان أحمد فى خطابه الى الشريف حسين على أن يشير الى خصائص الزيديين ، وأن المتاعب التى يشيرونها لن تنتهى الا اذا زالت هذه الأسرة . كما عبر عن اعتقاده بأن الشريف حسين هو خير وسيط بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى (١) .

ويتضح من هذا العرض لساعي الشريف حسين الدور الذي قام به للتقريب بين الجانبين العثماني واليميني لعقد الصلح بينهما . فقد استعمل الشريف حسين مع الامام يحيى أسلوب التهريب عندما ذكره بضخامة القوات التركية ومناعتها ، كما استعمل معه أسلوب الترغيب عندما ذكره برسائله الدينية السامية وبأهمية الوحدة الاسلامية وضرورتها (١) .

اما العامل الثاني الذي كان ذا أثر فعال في الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ الى جانب تدخل المنيين بالأمر للوساطة بين الجانبين . هو هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وأقزلت جنودها الى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١١ م ، ثم احتلت معظم مدنها في خلال عشرين يوما . وكانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الانجليز وبين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلات بينها وبين سائر أقسام الممالك العثمانية لا تتم الا بالطرق البحرية الطويلة والمكلفة ، ولم تكن الدولة قد استطاعت أن تؤسس خطا ملاحيا واحدا يضمن هذه المواصلات ولو في الشهر مرة واحدة . وكانت ايطاليا تطمح في امتلاك واستعمار طرابلس الغرب منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، غير أنها كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية لمنعها عن تحقيق غايتها . وأخيرا استطاعت ايطاليا بواسطة عقد بعض الاتفاقيات مع هذه الدول أن تحصل على الاعتراف بحقها في طرابلس من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضائق ، كما حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تمويض معين ، ولكنه في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية . بل ان طائفة من هذه الاتفاقيات ضمننت لها التأييد والمساعدة عند الاقتضاء (٢) . كما سعت ايطاليا من جهة أخرى الى بسط نفوذها على تلك البلاد عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها . وكانت القوة العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب عبارة عن بضعة آلاف من الجنود العثمانيين ، بل ان بعض الكتاب يقولون انها كانت أقل من ثلاثة آلاف . ذلك لان الحكومة كانت قد سحبت قسما من القوات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها الى اليمن ، بغية محاربة الامام يحيى وإرغامه على الاستسلام . وهكذا كان الجيش المربط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ١٧٧ .

امكان الدولة أن ترسل اليها قوة عسكرية جديدة ، لحرمانها من أسطول يستحق الذكر ، فوقعت طرابلس الغرب فريسة في يد ايطاليا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية تطبقا لخططها الاستعمارية في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ والتي كانت تهدف منها الى تقسيم املاك « الرجل المريض » فيما بينها ، لم تثر الاحتجاجات التقليدية ضد ايطاليا عند هجومها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ ، كالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية أو المحافظة على توازن القوى الدولية وغيرها ، بل ان ايطاليا ضمنت الى جانبها موقف هذه الدول الأوروبية بناء على الاتفاقات التي سبق الاشارة اليها . وقد اوضحت جريدة « اللواء » المصرية هذا السكوت غير الحياذلي من جانب الانجليز على أعمال ايطاليا الحربية بطرابلس الغرب بقولها انه « في أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت انجلترا تحتل مصر ، أعلنت انجلترا أن مصر تبقى على الحياد » . وكانت انجلترا تقصد من ذلك أن تحول دون اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول الى طرابلس حتى تؤمن جانب الطليان من ناحية مصر . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الانجليز في أثناءه « يسمحون للطليان بشراء الجمال من عدن على يد وكيل لهم فيها ، وهذا الوكيل يبتاع الجمال من العرب ، دون أن يعلم العرب الى أين ترسل تلك الجمال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تنفض النظر عن شراء الطليان الجمال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يمد هذا خرقا للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ؟ ثم تسكت الحكومة الانجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن » (٢) . وعلى أية حال فقد كان اتفاق الدول الأوروبية على تقسيم املاك الدولة العثمانية فيما بينها من العوامل التي لم تساعد الأتراك على انقاذ مركزهم في طرابلس الغرب .

وقد أدى انهزام الجيوش العثمانية في طرابلس الغرب ووقوعها في ايدي الايطاليين الى زيادة نفمة العرب على الحكومة العثمانية . وتقدم نواب طرابلس الى « مجلس المبعوثان » بتقرير مفصل ذكروا فيه براهمين عديدة على تهاون الحكومة العثمانية في اعداد وسائل الدفاع عن بلادهم في الوقت الذي كانت فيه الاطماع الايطالية معلومة للجميع . كما أوضح النواب العرب في المجلس أن الخطة التي البعتها الحكومة في معالجة شئون اليمن بالقوة أدت الى اضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب وسهلت بذلك للطليان مسهل الاستيلاء على القطر المذكور . كما أكد النواب العرب خطل سياسة

(١) سامع المصري : المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ في ٥ من مارس ١٩١٢ (١٦ من ربيع الاول ١٣٣٠ م) ، ص ٤ .

المركزية التي اتبعتها الحكومة المشانية في حكم ولاياتها مما جعلها ترفض من قبل اقتراحا بتشكيل حرس وطني في طرابلس الغرب بعد أن زعمت بأن تكوين جيش محلي هناك قد يؤدي الى انفصال الولاية واستقلالها عن الدولة (١) .

حصلت هذا كله في الوقت الذي بدأت فيه الحركات العسكرية من جديد في اليمن لا تؤدي الى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة . مما جعلها تدرك في آخر الأمر ضرورة الاتفاق مع الامام لتسوية قضايا اليمن . لهذا اسرع الباب العالي فوافق على الاتفاق الذي عرضه الامام يحيى بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ، وقد اتسارت « المؤيد » الى ذلك بقولها : « أعاد الباب العالي لعزت باشا قائد الحملة اليمنية متن مطالب الاتفاق التي عرضها الامام يحيى . بعد أن عدل الباب العالي فيها بعض التعديل » (٢) .

وهكذا كانت حرب طرابلس الغرب في أواخر سنة ١٩١١ (١٣٢٩ هـ) من العوامل التي ساعدت على اسراع الباب العالي بالموافقة النهائية على اتفاق الصلح الذي عقد بين الامام يحيى وعزت باشا ممثل الدولة العثمانية في اليمن .

وبالاضافة الى العوامل التي أوضحناها والتي ساعدت على تقريب وجهات نظر الجانبين اليمني والعثماني الى عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فإننا لا يمكن أن نغفل الدور الهام الذي قام به القائد العثماني عزت باشا في هذا المجال . ولقد نجح هذا القائد عقب وصوله الى اليمن في احراز الانتصارات العسكرية المتتالية على الثوار اليمنيين حتى اضطر الامام يحيى والقبائل الملتفة حوله من انها حصارهم لمدينة صنعاء ورحيلهم الى المنطقة الجبلية الشمالية المحيطة بمدينة صعدة معقل الامامة الزيدية في اليمن على النحو الذي سبقنا الاشارة اليه . وكان يهدف عزت باشا من ذلك أن يؤكد للامام يحيى قوة الأتراك العثمانيين في اليمن ، ومقدرتهم على مواصلة الحرب ضد الثوار ، واستعداداتهم الهائلة لتدعيم الحكم العثماني في الولاية والقضاء على كل تمرد . كما كان يريد أن يشعر الامام أنه على الرغم من سيطرة العثمانيين على زمام الموقف فإنهم على استعداد للتفاهم من أجل الاتفاق على شروط الصلح بما يحقق للولاية الأمن والسلام . وعزت باشا بتصرفه هذا كان يحفظ للدولة العثمانية كرامتها وعلو مكانتها في إحدى ولاياتها الثائرة ، مظهرا أن الدولة لم تلجأ الى الصلح مع الامام ضعفا منها واستسلاما . بل فعلت ذلك وهي مسيطرة على زمام الأمور في الولاية ، راغبة في المحافظة على الأمن والسلام . وكان يقصد عزت باشا ألا يؤدي هذا الصلح الى اهتزاز مركز دولته في اليمن أو في ولاياتها الأخرى على السواء التي كانت تطالب في الوقت نفسه بالأخذ بمبدأ اللامركزية .

(١) سائح الحمري : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٤٦٨ ، الخميس ١٤ من سبتمبر ١٩١١ (٢٦ من رمضان ١٣٢٩) ، ص ٢ .

وإذا كان عزت باشا قد أكد بانتصاراته العسكرية قوة العثمانيين ليحصل على اتفاق مشرف مع الامام يحيى يحفظ للدولة مكانتها في اليمن ويهيئ الأمن والسلام للولاية ، فإنه لجأ بعد ذلك الى طريق سلمي قوامه المفاوضات والاتصالات الشخصية التي قام بها بنفسه ، وساعده فيها هيئة أركان حربه التي كانت تضم نخبة من الرجال الممتازين المتخصصين الذين أزالوا كل العقبات ومحووا الخلافات ، فكان للجهود التي بذلها عزيز بك المصري في التقريب بين وجهات نظر الامام والدولة ، ولحسن تفهم عزت باشا للوضع القائم ، ولوثوق اليمنيين بهذا القائد العثماني أثره الكبير في الوصول الى عقد الصلح (١) . ويذكر توفيق على برو في هذا المجال : « ولقد استنتجت من حديثي مع الفريق عزيز باشا المصري أن سيادته تمكن من اقناع الامام ، بعد مقابلات كثيرة معه ، بوجود عقد الصلح ، من خلال التأثير عليه بالماطقة الدينيسة التي استشارها في نفسه » (٢) .

وقضلا عن اظهار القوة العسكرية العثمانية واستعراضها في اليمن من جهة ، واستعمال أسلوب المفاوضات والاتصالات الشخصية من جهة أخرى فقد استخدم عزت باشا وسيلة ثالثة كانت تناسب الموقف الى حد كبير ، وكان قوامها الهدايا التي قدمها الى الامام الزيدى وأتباعه من أجل الوصول الى عقد صلح مشرف للدولة يحفظ لها مصالحها في الولاية وسمعتها ومركزها العام في الخارج . ولقد ذكر « جاكوب Jacob » الذي كان من أهم الشخصيات الانجليزية في حكومة عدن الذين عاصروا هذه الفترة ودرسوا أحداث المنطقة وكتبوا عنها - أن كثرة ما أنفقه عزت باشا على الهدايا من أجل الوصول الى عقد الصلح دعا رؤسائه في الأستانة الى اتهامه بالاسراف والتبذير . ثم يرد جاكوب تصرف عزت باشا بأنه كان مناسباً في مجتمع كان من مثله العليسا « تهادوا تحابوا » ، وإن عزت باشا استطاع عن طريق الهدايا التي قدمها الى الامام وأتباعه أن يقرب كثيراً من وجهات النظر المتباينة (٣) . كما أكد ذلك أيضاً الصحفي والأديب العربي الرحالة أمين الريحاني بقوله : « وقد كان عزت باشا كريماً جواداً فاستغوى العرب بالمال » (٤) . وكانت الحروب المستمرة وما ترتب عليها من خراب ودمار وقحط وفاقة وغلاء للأسعار الى جانب ما يتحمله الأمالي من غرائب مرتفعة ، ازدوجت أحياناً عندما كان يحصلها الترك من جهة والامام من جهة أخرى ، من الأسباب التي أدت الى تأثر اليمنيين بمن يلوح لهم ببريق المال ، بينما كانوا في أشد الحاجة اليه كحاجتهم الى الأمن

(١) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، في ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٣ .

(٢) توفيق على برو : العرب والترك في العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، ص ١٥٣ .

(٣) Jacob, H.P. : Op. cit., p. 121.

(٤) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٣١ .

والسلام . وقد أجسدت عزت باشا إستغلال عامل الهدايا للتأثير على الامام يحيى وأتباعه للوصول الى تحقيق غايته بعقد الصلح في نطاق الشروط التي قبلتها الدولة . وذلك للحفاظ على مكانتها في اليمن وعلى مركزها أمام الرأي العام في أرجاء الامبراطورية العثمانية وخارجها .

اتفاقية الصلح بين العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ :

بعد انقضاء تلك المراحل التمهيدية التي اشترت اليها فيما سبق فقد تم عقد الصلح في قرية « دعان » اليمنية بين القائد العثماني عزت باشا وبين الامام يحيى في ٩ من أكتوبر سنة ١٩١١ وذلك لاقرار الأمن والسلام وانتظام الأمور في بلاد صنعاء ، عمران ، حجة ، كوكبان ، حجور ، آنس ، ذمار ، يريم ، رداع ، حراز ، تعز ، التي يقطنها الزيديون الذين هم تحت ادارة الدولة « على حد تعبير الراسمى » (١) وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية :

- ١ - ينتخب الامام حكاما للذهب الزيدية وتبلغ الولاية ذلك وهذه تخبرر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .
- ٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الامام .
- ٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء وينتخب الامام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة .
- ٤ - يرسل الحكم بالقصاص الى الآستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الارادة السنية به وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضي ولا يفلح ولا يتخذ الحكم الا بعد التصديق عليه وصدور الارادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر .
- ٥ - اذا إساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للامام أن يبين ذلك للولاية .
- ٦ - فيحق للحكومة أن تعين حاكما للشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها الدين يتمذهبون بالذهب الشافعي والختفى .
- ٧ - تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .
- ٨ - تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السيارة التي

(١) الراسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، من ٢٧٥ - ٢٧٦ .

- تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعا للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والاياب الى مراكز الحكومة .
- ٩ - تكون مسائل الأوقاف والموصايا منوطة بالامام .
- ١٠ - الحكومة بنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .
- ١١ - صدور أمر عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت .
- ١٢ - عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و « خولان » ، لمقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .
- ١٣ - تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .
- ١٤ - اذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق وتنفيذ الحكم الذي يحكم به عليهم .
- ١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا للامام اما توا واما بوساطة مشايخ الدولة أو الحكام .
- ١٦ - على الامام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .
- ١٧ - عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق) (١) لمدة عشر سنوات .
- ١٨ - يخل الامام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما جاورها وحران وعمران .
- ١٩ - يمكن للماموري الحكومة وأتباع الامام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن .
- ٢٠ - يجب على الفريقين ألا يتمديا الحدود الميمنة لهما بعد صدور فرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط .
- وبناء على هذه الاتفاقية عين الامام يحيى حكاما وكتابا للمراكز والنواحي ونظارا للوقف الداخلي والخارجي والموصايا (٢) .
- وعقب عودة عزت باشا والوقد العثماني المرافق له الى صنعاء أمر بان يجتمع سكان المدينة في الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية وأذيع

(١) (جبل الشرق) هو مخلاف من مخاليف (أنس) وقد عانى أهله من الفقر بعد أن خربت منازلهم نتيجة للجريمة الكبيرة .

(٢) الراسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٠ .

عليهم نبي عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك . وقد ألقى مفتي الولاية الشيخ علي بن حسين المغربي خطابا هاما في جموع الأهلين من سكان المدينة الذين احتشدوا في الميدان ، أشاد فيه باتفاق الامام يحيى مع عزت باشا على الصلح بناء على رغبة السلطان العثماني وبالجهد المشكورة التي بذلها كل منهما حتى تم توقيع الاتفاق ورحب بالاتحاد بين اليمينيين وإخوانهم العثمانيين ودعا الى نبذ الشقاق والأحقاد وقال : « هذا ، وأنه بحمد الله تعالى قد قام بنصيحة الاسلام والمسلمين وبذل سميه في رضا رب العالمين ، حضرة صاحب الدولة الأفخم وملاذ العز الشامخ الأتم (أحمد عزت باشا) أناله الله من الخير ما يشاء . وقابل سميه الحميد بالقبول مولانا الامام (يحيى) المتوكل على الله رب العالمين نجم آل الرسول لا يرح بدرأ لا يعتريه أقول فوقهما الله لما فيه صلاح العباد وهو ان شاء الله تعالى نهج بين السداد . فعند ذلك زالت عن قطر اليمن المحن وقرت عيون طالما نقر عنها الوسن ، فيا لها من نعمة بها الاسلام كل يوم في ازدياد . ومنه انتظم بها شمل الاتحاد - وتم ذلك بالارادة السنية من مولانا سلطان العرب والعجم سلطان الملة الأحمدية وحامي حرم الله والشرعية المحمدية أعزه الله بعزة الاسلام وأهلك به الكفرة الطغام . فله الحمد على هذه النعم وله الشكر على دفع النقم (١) .

وجدير بالذكر أن أهالي صنعاء استقبلوا خيبر الصلح بالفرح والابتهاج وعبروا عن فرحهم هذا عندما أذيع فرمان السلطاني عقب صدوره في سبتمبر سنة ١٩١٣ معلنا تحالف الامام يحيى مع الدولة العثمانية ، « فسار الأهالي في الشوارع مهللين يطلقون نيران بنادقهم ابتهاجا بهذا فرمان (٢) » .

وقبل أن نقيم اتفاق « دعان » لنعرف مدى فائدته وأهميته للامام يحيى من جهة وللعثمانيين من جهة أخرى ، فاقنا سنقارن بينه وبين مشروع الصلح الذي سحبته طلعت بك من « مجلس المبعوثان » ، فلعل ذلك يلقي مزيدا من الضوء على قيمته لكل من الجانبين اليمنى والعثمانى . وقد أوضحت لنا المقارنة الأمور التالية :

١ - تضمن المشروع السابق تفويض الولاية الى الامام (المادة الثانية) ، وأغفل الاتفاق الحالي الإشارة الى ذلك ، بل يستدل من ثنايا سطره أن الوالى يظل تركيا .

٢ - أشار المشروع السابق (٣) الى تفويض متولى زمام الادارة في الولاية (أى الامام) تفويضا تاما بتعيين القضاة ، بالإضافة الى العمال والمأمورين

(١) الواسمى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(٣) (٢٢٠ ص)

وتعيين رجال الدرك . . بينما المشروع الجديد لا يفرضه الا بتعيين
الحكام لتطبيق احكام الشرع اى القضاة فقط .

٣ - ظهرت افضلية المشروع السابق بوضوح عندما فوض الولاية بالاتفاق
من الاموال التي تجب عليها ، برغم اشتراطه ارسال الرصيد الفنى قد يبقى
الى مركز السلطنة ، بعد ان يبذل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية
(المادة الرابعة) . ولكن الاتفاق الجديد ليس فيه شئ من ذلك الا ان
الامام يدفع عشر حاصلاته للحكومة .

وهكذا يتضح ان الاتفاق الجديد منسوب على ناحية القضاء الشرعى فقط
دون ان يشير الى شئ يتعلق بالادارة المدنية . بل انه ترك التصرف فى هذه
الناحية لمشيشة الامام فيما يخص الزيديين دون غيرهم ، كما انه قيد تصرفه
فى الوقت نفسه بسلطة الاستانة وتصديقها دون ان يحدد مدى هذه السلطة .
بل ان نصوص الاتفاق حوت غموضا عميقا يمكن معه استغلالها الى مدى بعيد ،
هذا علاوة على ما فى الاتفاق من ازدواج سلطة الوالى والامام مما لا يمكن معه
تجنب نشوب الخلاف . وفى بعض مواد الاتفاق لم يعط الامام اكثر من دور
الشاكى . بينما اعطى الحق فى الكلمة الاخيرة لكل من الولاية فيما يخص
المأمورين والحكام المسيئين (المادة السادسة) ، وللمحكمة العليا التي يعين
الامام رئيسها واعضاؤها ، وللحكومة فيما يختص بالشكاوى المرفوعة من قبل
الامام . وليس فى الاتفاق اى نص يحدد موقف الامام ولا حقوقه وصلاحياته
فيما اذا رفضت الولاية او الحكومة تأييد وجهة نظره التي قد تكون محقة كل
الحق فلا تأخذ بها لأرب ما او غاية فى نفسها (١) او لأمر تقتضيه مصالحها
الخاصة يتعارض مع مصالح الامام واتباعه .

ويهمنا ان نستعرض بعض التعليقات التي نشرت عقب توقيع هذا الاتفاق
لما تلقى من الضوء على مواده المختلفة . فقد نقلت جريدة « المقطم » عن جريدة
« التيمس » مقالا نشرته عنها جريدة (المنار) جاء فيه : « عقد الحكومة العثمانية
صلحا غير مجيد مع الامام يحيى بعدما رشحت زعماء الشيعة بالاموال
العائلة ، ووعدتهم بالاصلاح ، فنال الامام بذلك اكثر مما كان يطمح فيه .
وثبت فى مركزه حاكما على القبائل الزيدية ، ولم يتغير الحال فيما سوى ذلك
عما كانت عليه قبل بدء القتال . فالأتراك يملكون صنعاء ، وقد استرجعوا معظم
المراكز التي كانوا يحتلونها فى الماضى . والامام يملك « شهبارة » وسائر المعازل
التي كانت له . وقد أطلق الامام أخيرا سراح خمسمائة أسير من الجنود ، ولكنه

(١) توقيع على يده : الجديد السابق ، ص ١٤٢ .

لم يمد المدافع التي ضمتها في هذه الثورة ، أو في ثوراتها السابقة ، واضطرت الحكومة أن ترسل خمسين ألف عسكري بقيادة عزت باشا ، وهو من أكبر قوادها ، للحصول على هذه النتائج (١) .

كما علق جريدة اللواء المصرية على هذا الاتفاق بقولها : « ... فيستدل من هذا الاتفاق ، أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد الواقعة تحت سلطته ، وأنها تكفلت له بإصلاح حال الزيدانيين المقيمين في بلادها . وقد كتب جلال نوري بك مقالة في « الجون ترك » انتقد فيها هذا الاتفاق ، وقال انه لا قوة بعد الآن تمنع الامام من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق الذي عقدته الحكومة العثمانية معه » (٢) .

وفي هذين التعليقين مبالغة واضحة تبعد عن الحقيقة . فقدم ذكرت « التيمس » في المقال الأول أن الصلح الذي عقد بين الامام والدولة كان « غير مجيد » بينما نراه محاولة للانتقام مع الواقع اليميني تنصف بالاعتدال ولا تقلل من مكانة الأتراك أو ترفع من شأن الامام الا بالقدر الذي يخفف من حدة التوتر بين الجانبين . كما نظرت الجريدة الى الأموال التي أعطيت للامام على أنها رشوة ، بينما كانت وسيلة لظهار الود وتلطيف النفوس ، بعد أن لوح الأتراك للامام بمظاهر القوة التي قادها عزت باشا والتي بلغت خمسين ألف عسكري على حد قول الجريدة ، بل ان بعض الانجليز ممن خيروا عادات أهالي المنطقة أشاروا الى أن تبادل الأموال وإلهادها كان وسيلة متبعة لربط أواصر المحبة بين الأهالي الذين ذاقوا الفاقة والفقر نتيجة للحروب الكثيرة وما كان يصحبها من خراب ودمار ، وقد سبق أن أشرت الى أن « جاكوب » الانجليزى ذكر في كتابه أن العرب كانوا يعتزون بسبأ « تهادوا تحابوا » حتى تصلح أمورهم .

كما وضحت المبالغة في تعليق جريدة « اللواء » في المثال الثاني عندما ذكرت أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد التي تحت سلطته ، بينما يؤكد الاتفاق بوضوح خضوع الامام وبلاد له للسيادة العثمانية ، وبضرورة الرجوع الى الاستانة حتى في الموافقة على تعيين حكام المناطق الزيدية بعد أن يختارهم الامام . ولهذا كان تعليق جريدة « جون ترك » مجافيا تماما للواقع عندما ذكر جلال نوري بك كاتيب المقال أن الامام لا تمنعه أية قوة من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق .

وإذا كان هذان التعليقان قد بعدا عن الواقع نسبيا فقد اقتررب من الحقيقة

(١) اللواء : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، العدد الصادر في أول شهر ربيع الأول ١٣٣٤ هـ ، ١٨/٤/١٩١٤ ، ص ١٠٦ .

(٢) اللواء : العدد ٢٧٧٩ الصادر من ٧ من يناير ١٩١٢ (١٣٣٠ هـ من المحرم ١٣٣٢ هـ) ص ١ .

تعليق ثالث صدر من داخل اليمن على لسان ضابط عثماني شهد بنفسه هول الحرب وتلمس بوادر السلم بعد عقد اتفاق « دعان » بين الامام والدولة ، فأورد خواطره في رسالة بعث بها الى جريدة « الحقيقة » اللبنانية - وقفلتها جريدة « المنار » - جاء فيها : « ان قرية دعان الواقعة على مسافة خمس ساعات من الشمال الغربي من قضاء عمران سيكون لها شأن في التاريخ حيث عقد فيها الاتفاق ، وتم توقيع شروط الصلح بين الامام يحيى حميد الدين وقائد الحملة عزت باشا فالتصم بذلك الخلف ٠٠٠ وقد نظر عزت باشا الى المصلحة العامة قبل كل شيء ، ولولا ذلك لما تسنى له الحصول على وفاق ووثام بين طائفتين من المسلمين تقتتلان ، فهما للجيش العثماني عضدا قويا يبلغ عدده ثلاثة ملايين لأن الإلهام يحكم على هذا العدد ، ويمكنه أن يكون محاربا مع الجيش العثماني جنبا لجانب اذا مست الحاجة . ولا يستبعد القاري هذا ، فالمثال حسي ظاهر ، وهو أنه لما بلغ الامام اعلان إيطاليا الحرب على الدولة ، أرسل نبا برقا الى مقام الخلافة العظمى يقول انه مستعد لتقديم مائة ألف مقاتل كاملي العدة والعدد ٠٠ (١) »

ويبدو جليا أن الفرحة والبشر تصدران هذه الرسالة ، كما انها توحى بأن الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية كان من الأعمال العظيمة التي سبكرها التاريخ . وقد أشار كاتب الرسالة الى أن الصلح قد وضع حدا لحروب ضارية بين فئتين من المسلمين تقتتلان ، كما أنه سيمهد للقيام بكثير من الإصلاحات في اليمن . هذا فضلا عن أنه سيضم الدولة قوة الامام الزيدي وأتباعه التي كانت من قبل تنخر في عظامها وتحول اليمن الى مقبرة لجنودها ، حتى عقد هذا الصلح الذي ضمن انحياز الامام نسيبا الى جانب الدولة ضد أعدائها - كما سنتحدث عن ذلك في حينه - ولا شك أن انحياز الامام الى جانب الدولة كان يعني اكتسابها لقوة مادية كبيرة . غير أننا يجب أن ندرك أن ذلك لا يعنى مطلقا انحياز الشعب اليمني بأجمعه الى جانب الترك . فسلطان الامام كان على بعض الزيديين الذين كان يمكنه أن يجند منهم للاشتراك في حروبه ، بينما لم يكن يتمتع الامام بمثل نفوذه على ثلاثة ملايين من الشعب اليمني ، فان هذا التصور قد يرجع الى أن الثورة ضد الأتراك شملت معظم أرجاء اليمن ، ولما كان الامام يتزعمها فقد اعتقد هذا الضابط أن عناصر هذه الثورة جميعها تدين بالولاء للامام وأنها زهن اشارته (٢) . ولا شك أن ذلك يجانب الصواب لأن الظروف والأحداث التي كانت تعيشها هذه العناصير في تلك الفترة هي التي دفعتها الى الثورة تحت قيادة الامام الذي حاول بدوره أن يكتسب زعامة شعبية على حساب الثورة اليمنية ضد الحكم العثماني .

(١) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، العدد الصادر في ١٨ من فبراير ١٩١٧ ، أدل - ص ١٣٣٠

(٢) ص ١٣٨ - ١٣٩

(٣) السيد مصطفى مهدي : المصير المبين ، ص ١٣٩

والى جانب ما نشرته الصحف من تعليقات عن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م فقد أشار اليه أيضا عدد من الكتاب والرحالة ممن قاموا بزيارة اليمن وذلك في مؤلفاتهم التي يمكننا أن نستخلص منها بعض المعلومات الهامة . فقد كتب أمين الريحاني في سنة ١٩٢٤ م يقول : « ... فمقدت معاهدة سنة ١٩١١ م لمدة عشر سنوات ، وكان من شروطها أن يعترف الامام بالسيادة التركية ، وتقبل الدولة ألا يكون في البلاد غير المحاكم الشرعية التي يعين الامام قضاتها . وقد تعهدت الدولة أن تدفع للامام ولرجاله السادة ومشايخ (ساجد) و (بكيل) مشاهرات مالية مقدارها ألفان وخمسمائة ليرة ذهبيا . وبما أن الزيديين بموجب مذهبهم لا يتوجب عليهم دفع الزكاة لغير الامام امامهم ، كان موظفو الترك يجمعونها باسمه ويقدمونها له بعد خصم اثنين ونصف في المائة بدل الجباية » (١) .

وهكذا أشار الريحاني الى جوهر الصلح الذي تبلور في اعتراف الامام بسيادة الدولة واعتراف الدولة بوضع الامام الخاص بين أتباعه الزيديين ، كما أوضح الريحاني الناحية المالية في الاتفاق والمشاهرات التي تعهدت الدولة بدفعها للامام وأتباعه وبلغ مقدارها ٢٥٠٠ ليرة ذهبية . هذا فضلا عما أوضحه الريحاني من أن الموظفين الأتراك كانوا يجمعون الضرائب باسم الامام نظرا لان مذهب الزيديين كان يشترط عليهم دفع الزكاة لامامهم دون غيره ، وأن الموظفين كانوا يقدمونها للامام بعد خصم ٢٥٪ نظير أتماب التحصيل .

أما الرحالة الألماني « هانز هلفرتر » فقد ذكر أن هذا الصلح كان لمدة عشر سنوات بصفة مبدئية وأنه كان نتيجة طلبية للأعداء التي سبقته ، كما أشار بصفة خاصة الى أن اليمنيين والأتراك كان لابد لهم أن يتضامنوا بعد أن هدد الاسلام نفسه بهجوم إيطاليا على طرابلس الغرب ، فقال : « ... إذ تم عقده (اتفاق الصلح) عنسدا هدد الاسلام نفسه ، عند هجوم إيطاليا على طرابلس » (٢) .

وكتب الرحالة الإيطالي « سلفاتور أبونتي » الذي عاش في اليمن فترة من الوقت اطلع فيها على شئونه ، تعليقا على هذا الاتفاق ركزه على الجانب الإداري في شروط الصلح جاء فيه : « ... وأخيرا اضطر الباب العالي الى الصلح مع الامام ، وأمضى معه اتفاقا في سنة ١٩١٢ م ، تركت للإدارة التركية بمقتضاه مدينة صنعاء ومعظم الأراضي الساحلية ، أما المناطق الأخرى أو الأقاليم الزيدية ، فإنها تركت تحت إدارة الامام وسلطته الدينية والإدارية ، وعندئذ استبدل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ج ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) H. H. Wolf: The Yemen, in: Oriental Journal, p. 124.

بالقانون التركي الذي كان معمولاً به في البلاد الشريعة الإسلامية ، و لكل بإدارة
القضاء موظفون كان يعينهم الإمام . . . (١) .

ومن الملاحظ أن « سلفاتور أبونتي » قد جانبه الصواب عندما حدد تاريخ
الاتفاق في سنة ١٩١٢ اذ أجمعت المصادر على أن الاتفاق تم عقده في سنة
١٩١١ م . كما أن تحديد المناطق نفوذ العثمانيين والإمام لم يكن تحديدا دقيقا
لأن العثمانيين احتفظوا لأنفسهم بالسلطات الإدارية في سائر أرجاء الولاية
بما فيها المناطق التي يسكنها الزيديون بدليل أنهم كانوا يجمعون الضرائب
في أرجاء الولاية بما فيها المناطق الزيدية ، وإن فعلوا ذلك هناك باسم الإمام
الزيدي على أن يقدموها إليه بعد خصم نسبة « بدل الجباية » التي سبق أن أشرت
إليها . أما نفوذ الإمام فقد كان دينيا يحثا في المناطق الزيدية دون غيرها ، وإذا
كان له قدر ضئيل من السلطات الإدارية فقد كان ذلك ضمنيا فقط ، بدليل
أن اختياره حتى لموظفي القضاء في المناطق المذكورة كان مقرونا دائما بموافقة
الدولة وتصديقها طبقا لنصوص الاتفاق .

ولعل كل ما تقدم من تعليقات وتفسيرات يجعلنا نميل بشيء من التحفظ
إلى رأي توفيق على برو عند تقييمه لاتفاق الصلح بين الإمام يحيى وعزت باشا
في سنة ١٩١١ فيقول إن هذا الاتفاق ليس فيه كسب يذكر للإمام ، وأنه يعد
إلى حد ما انتصارا لفكرة الدولة ، ولا ينطبق على فكرة اللامركزية في الحكم ،
حتى ولا على أصول توسيع المأذونية الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة
للزيديين ، وهي نقطة يعلق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . ثم يشير توفيق على برو
إلى أن المادتين التاسعة والعاشر في إنشاء المحاكم السيارة وقيام الإمام بأعمال
الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يعتد بهما في هذا الاتفاق وتعطيانه بعض
القيمة من حيث توسيع الإدارة المحلية في ناحية واحدة فقط ، أما الإدارة المالية
والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شيء عنها البتة .
ومن هنا ينتهي برو إلى أن هذا الاتفاق لم يكن ليحل مشكلات اليمن حلا
حاسما (٢) ، وأن حكومة الاتحاديين وافقت على ما جاء به مرغبة بعد أن علمت
بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل
أمام استبسال اليمنيين ، ولأنها تعرضت لحملات شديدة من المعارضة ، كما
فوجئت بهجوم إيطاليا على طرابلس الغرب . فكانت الدولة بهذا الاتفاق تهدف
إلى تسكين الثورة اليمنية دون أن تقصص القيسام بمحاولة أكيدة وحاسمة لحل
قضية اليمن .

أما رأي السيد مصطفى سالم في اتفاق الصلح بين الإمام يحيى والدولة

(١) سلفاتور أبونتي ، مشكلة الإمام يحيى ، (ترجمة طه فوزي) ، ص ٤٦ .

(٢) توفيق على برو ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

العثمانية في سنة ١٩١١ فانه يمثل تحفظنا على رأى توفيق على برو - فقد ذهب الأول الى أن هذا الصلح يعتبر استجابة منطقية للواقع العثماني واليمنى فى آن واحد ، فالى جانب الظروف الصعبة التى تعرضت لها الدولة واضطرتها الى عقد الصلح فقد رأت أنه لا يضرها كثيرا أن تعترف بوضع الامام الخاص ، لما للامامة الزيدية من جذور تاريخية عميقة فى أرض اليمن قبل مجىء العثمانيين اليها بتاريخ طويل . كما يوضح السيد سالم أن بعض مواد الاتفاق عبثت عن الرغبة فى اصلاح الأمور فى اليمن فأخضعت قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية ، كما تحدت الحاكمة والعقوبة على من أساء جنحها من موظفى الحكومة . وقد أعفيت بعض مناطق معينة من الضرائب لفقرها ولاضطراب أحوالها وذلك لمدة عشر سنوات ، كما ضمر عفواً عام من الضرائب المتأخرة وعن مرتكبى الجرائم السياسية فيما قبل الاتفاق ، واشترط على الامام اخلاء سبيل من لديه من الزمائن ، وسمح للأمورى الحكومة وأتباع الامام بالتجول فى أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن فى الولاية . ولا شك أن هذه كلها نتائج محدودة ترتبت على عقد هذا الاتفاق وأدت الى وجود فترة من الهدوء النسبى والسلام المؤقت ، بما يترتب على ذلك من القسما ببعض الاصلاحات فى المنطقة التى يسكنها أتباع الامام الزيدى ، فضلا عن المناطق التى انفردت بحكمها الدولة . ولا يعنى هذا أن اليمن قسمت الى قسمين ، قسم يخضع للعثمانيين وآخر يتبع الامام ، فهذا التقسيم لم يحدث سواء من الناحية الادارية أو غيرها . بل ان الزيديين الذين ينظمون حياتهم طبقا لمذهبهم وفى الوقت نفسه يعترفون بالسيادة العثمانية أرادوا أن تعترف الدولة بوضعهم الخاص وتترك لهم حرية ممارسة حياتهم بطريقتهم فى نطاق تبعيتهم للدولة . وهذا يشبه الى حد كبير وضع الاشراف فى مكة ، فهم يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتى أو بوضع خاص فى بلدتهم بينما يخضعون للسيادة العثمانية ، فكانت توجد قوة عثمانية فى المدينة فى الوقت الذى يقوم فيه شريف مكة بخدمات جليلة لتأكيد السيادة العثمانية فى هذه الجبهات .

ويستطرد السيد سالم قائلا ان هذا الاتفاق قد أكسب الامام بعض الحقوق، مثل منحه حق انتخاب حكام المذهب الزيدى ، وانتخاب رئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية بصنعاء . كما أصبح للامام حق الاشراف والمراقبة على الأسلوب الادارى للمأمورين وموظفيهم فكان عليه أن يعرض على والى مظاهر اساءات الموظفين وكيفية استغلالهم لنفوذهم اذا فعلوا ذلك . وقد جعل الاتفاق المسائل المتصلة بالنسواحى الشرعية كالأوقاف والصايا منوطة بالامام . كما سمح للزيديين بتقديم هداياهم لامامهم - مباشرة أو عن طريق مهابيخ الدولة وحكامها فى الولاية - وذلك تعبيرا عن ولائهم المذهبى ، وهدية الهدايا تشبه الى حد ما الاشتراكات ، التى يدفعها أعضاء الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة

تمويل عمليات تنفيذ برامجها ومخططاتها . وقد رأت الدولة أن يقر هذا الوضع حتى لا يتم سرّياً مما يخفى عليها حقيقة المركز المالي للإمام وامكانياته المادية (١) . ويمكن أن ينظر الى بنود هذا الاتفاق على أنها تنظيمات تؤدي الى اقرار الأمور في الولاية ، لأن الدولة التي منحت هذه الحقوق للإمام وأتباعه لتضع حداً لثوراتهم المتتالية ، احتفظت لنفسها بالتصديق على ترشيح الإمام للحكام والقضاة الزيديين ، والتصديق على أحكام القصاص ، وتعيين حكام الشافعية والحنفية ، الى غير ذلك من الأمور التي تضمن استمرار تبعية اليمن وخضوعه للسيادة العثمانية .

النتائج المترتبة على الصلح بين العثمانيين والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م :

تمتع اليمن بفترة قصيرة من الهدوء النسبي عقب عقد اتفاق الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م . وقد حرص كلا الجانبين العثماني واليمني على الاستفادة من اتفاق الصلح الى أبعد مدى ممكن ، وكان يمثل الجانب اليمني في هذا الاتجاه الإمام يحيى على وجه الخصوص . وقد أراد الترك أن يمحوا ذكرى الحروب والمعارك السابقة التي دارت بينهم وبين الشوارب اليمنيين ، وأن يبدأوا صفحة جديدة في تاريخ حكمهم لليمن تتسم بطابع الأمن والاستقرار والسلام . وتصميماً منهم على ذلك فقد عزلوا الوالي العثماني المستبد محمد علي باشا وعينوا بدلاً منه محمود نديم بك والذي قام بدور هام في التقريب بين وجهتي النظر العثمانية واليمنية في أثناء المفاوضات التي انتهت بعقد الصلح .

وإذا كان الواسعي قد اعتاد أن يذكر في حواريته أخبار الحروب والمعارك التي دارت بين اليمنيين والأتراك قبل عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فإن ما نقرأه في حواريته بعد عقد الصلح يبين لنا أن أحوال اليمن قد صلحت وأن الفتن قد زالت وأن الإمام كان يقيم حدود الشرع على مرتكبي الجرائم المختلفة . كما أشار الواسعي الى أن الجنود العثمانيين كانوا يبذلون جهودهم لحفظ الأمن في اليمن والقبض على المشايخين ، الى جانب توضيحه لما أعقب الحروب السابقة من ارتفاع في أسعار السلع وانتشار الأمراض وتفشي الفقر . وسأعرض فيما يلي بعض الفقرات التي اخترتها من حواريات الواسعي توضح أحوال اليمن عقب عقد الصلح تبعاً لما أشرت اليه .

فقد ذكر الواسعي أنه : « في مطلع جفادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ (مايو

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٥ .

سنة ١٩١٢ م) عزل الوالي محمد علي باشا وعين وكيله له رجب أفندي الذي كان
مكتوبجي ، وفي شهر ذي القعدة عين محمود تديم بك واليا في اليمن ، (١) .

« ثم بعد حصول الصلح بين الامام يحيى - آية الله - والتوك صلحت
اليمن وزالت الفتن ، وكان بعض الزارعين من القبائل لا يصلحهم الا الجور ولم
يراعوا هذه النعمة ، صار القتال بين القبائل بعضهم بعضا لأجل الحدود في الكلا
والمرعى للمواشي ، أول فتنة حدثت بين « الحداة » و « خولان » ، وكل قبيلة
تجارب من بازائها » (٢) .

« ثم حصلت فتنة في صنعاء من بني الحارث وحصل جرحى من الطرفين ،
وسبب ذلك أن رجلا من بني الحارث ، وهي قبيلة شمال صنعاء شعوب وما وراها
الى بلاد أرحب مسافة يوم ، تخصصم ذلك الرجل مع رجل حداد من أهل صنعاء
وحصل من كل واحد جناية على الآخر ، وحصل بينهما الصلح وصفح كل منهما
عن الآخر ، فخرج القبيل من صنعاء وهو مضمر للشر ، فاستغاث بقبيلته فوعده
الى يوم معلوم . فلما كان ذلك اليوم دخل بني الحارث نحو ألف رجل متفرقين
وعزموا على الفتك في صنعاء يقتل من وجدوه ، والناس على حين غفلة بعد صلاة
الظهر . فشرع (رجال) القبائل في سوق الحدادين والتجارين وسوق الخطب
فحصلت جنايات من أشخاص معلومين ، فقام الناس قومة رجل واحد ، وخرج
الحدادون والتجارون بالآلات الحديد من قدوم وغيره ، وضربوا من وجدوا من
القبائل ، فتفرقت القبائل هربا شديدا مذرا في الأزقة والخرابات ، وحصل في
صنعاء صولة عظيمة ، وخرجت المسكر والضباط والبوليس في الأزقة والشوارع
وأمسكوا من وجدوا ، فأمسكوا خمسين رجلا وأودعهم في السجن ، وحرب
البقية وفيهم جراح كثيرة ، وبعد ثلاثة أشهر أخذت الدولة منهم أدبا ألف ريال
لتعديهم بالقتل في وسط صنعاء غدرا والناس غافلون ، ثم أدخل القبائل ثلاث
بقرات وعقروها في صنعاء ، أرضاء لأهل صنعاء ، واعتزافا باسمائهم ، فذهبوا
رأس بقرة في سوق الحدادين والتجارين ، ورأسين في دار الجامع » (٣) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣١ هـ (ديسمبر سنة ١٩١٢ م) وأجوال اليمن صالحة
ما خلا ما بين القبائل من الحدود ، ونزغ الشيطان بينهم . وكانت الأمطار في
هذه الأيام قليلة والأسعار غالية » (٤) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣٢ هـ (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩١٣ م) والجند

(١) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٣) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٥ .

والقحط عن اليمن وحصل مرض في الأطفال والاكثر من الجندى ، ومات كثير من الأطفال ، وفي هذه السنة قلت الأمطار ، وغلت الأشجار ، وأغاث الله الناس بخروج الدقيق والقمح من الهند والعيش والسمودان . وقبض على سارق وقد هجم على بيت فاجر بما سرق فقطعت يده حدا بعد الحكم عليه . ورفع الى الحاكم رجل شرب خمرًا وأقر بما شرب اقرارا شرعيا ، وبعد الثبوت أقيم عليه الحد . وأقيم على زان الحد الشرعى بعد ثبوته عليه بالإقرار واستيفاء الشروط . وحضر قاتل للقصاص ، وحضر خلق كثير خارج صنعاء في باب اليمن وأحضرت العدة لأولياء المقتول ليغفوا عن القاتل ، وتشفع الحكام وجمع من الناس لأولياء المقتول بقبض الذية ليسقطوا القصاص ، فبعد جهد جهيد قبلوا ذلك ، وأقيمت هذه الحدود جميعها في شهر صفر في السنة المذكورة ، (١) .

وهكذا تخلو حويلات الواسعى عقب الصلح من ذكر أنباء الحروب والمعارك بين الترك وأتباع الامام ، وتنصب كلها حول توضيح الأحوال العامة في اليمن التي تميزت بالهدوء النسبي ، سوى ما كانت تشهده مشاغبات القبائل فيما بينها ، وهجومها على الأمن في مدينة صنعاء . ولقد أظهر الواسعى الدور الذي كان يقوم به الترك في حفظ الأمن والقبض على المشاغبين ومعاقبتهم بالغرامات المالية وغيرها . كما أوضح الواسعى أن اليمن كان يعاني في ذلك الوقت مما يعقب الحروب عادة من تفشى الفقر ، وانتشار الأمراض ، وارتفاع الأسعار . وأضاف الواسعى الى ذلك كله أن أحكام الشريعة كانت تطبق في اليمن وبخاصة في معاقبة المذنبين في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بصفة خاصة مظهرا أن نفوذ الامام الدينى أصبح أكثر فاعلية عن ذي قبل بموجب هذا الاتفاق . ومما تلاحظه أن تحكيم الشريعة في ذلك الوقت في اليمن تمثل بدرجة كبيرة في تنفيذ العقوبات دون أن يصاحبها الاهتمام بالإصلاحات الضرورية ، التي تلزم الشريعة العادلة بها الحاكم قبل أن تعاقب المحكومين .

ويلقى لنا كثيرا من الضوء على النتائج التي ترتبت على عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م ذلك التصريح الذي أدلى به أمير الآلاى احسان بك ، الذى كان رئيسا لأركان حرب القيلق اليمنى ، لصحيفة « المفيد » البيروتية ، أثناء وجوده في بيروت عائدا من اليمن - ونقلته مجلة « المنار » - عندما سأله مندوب « المفيد » عن قوائد هذا الاتفاق ، فقال : « ان الامام وزع منشورا على جميع القبائل الموالية له يحذرهم من الخروج على الدولة والتعدى على الجنود النظامية ، والانصراف عن مناوأة الدولة الى الاهتمام بزراعة الأرض فكان من ذلك ان الجندى النظامى أصبح يروح ويغدو بسلاحه الكامل في أنحاء اليمن دون أن يعارضه معارض » . فمعنى ذلك أن الامام أخذ يحث

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٣ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

أتباعه على طاعة الدولة، ويجذروهم من مغبة التعدي على جنودها ويدعوهم إلى الإهتمام بزراعة الأرض للنهوض باقتصاديات اليمن ، وأن الجنود العثمانيين يدهوا يتجولون في أرجاء اليمن مطمئنين إلى اخوانهم اليمنيين .

ويستطرد إحسان بك في تصريحه قائلا : « أما الرسوم الأميرية فتجبي بوساطة رجال الامام الذين يصبحون « الجندرية » (الشرطة) ، ولم نسمع بعد عقد الاتفاق بشيء مما كان يقع بين الحجة وبين العربان ، الأمر الذي كان يفضي إلى امتشاق الحسام وسفك الدماء بين الفريقين » . فهذا يوضح لنا مدى التعاون الذي وجد بين رجال الامام ورجال الادارة العثمانية في اليمن عقب الاتفاق ، بل يفسر أيضا مدى استجابة الأهالي إلى دفع الضرائب ، الأمر الذي ما كان يتم من قبل الا بعد صراع دموي عنيف بين رجال الحكومة ورجال القبائل اليمنية .

كما أشار إحسان بك في تصريحه إلى أن بلاد اليمن أصبحت بعد اتفاق الصلح من أكثر بلاد الدولة استقرارا ، غير أنها في حاجة إلى مشروعات عمرانية كثيرة تتناسب مع ثرواتها الطبيعية الممتازة ، وقد أوضح أن الدولة تبذل جهودها في هذا السبيل لاستثمار كنوز اليمن وخيراتة فقال : « أكثر بلاد الدولة أمانا اليوم هو القطر اليمني ، غير أن اليمن هي اليوم في حالة البداوة ، وأن في خصب أرضه وتربته ما يساعد الدولة على نقله من حال إلى حال . والدولة تمد اليوم خطا حديديا من « الحديدية » إلى « جميلة » وما مدته إلى الآن يقدر بثلاثة كيلو مترات ، الا أنها ساعية بتسوية الأرض وبسط الطريق ، ولكن مد السكة الحديد لا يجدي الأهالي نفعا ، إذا لم تكن البلاد غنية ، وإذا أتيح لهذه البلاد أن تفتي ، فأرضها ستكون كنز هذه الثروة » (١) . ولا شك أن تصريح إحسان بك هذا يعبر لنا عن النتائج الهامة لعقد الصلح بين الامام والدولة وعن حالة الأمن والسلام التي أعقبت ، وعن التفكير في اصلاح الولاية الذي وجد عنده الامام والأتراك ، بل بعض الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل كمشروع مد السكك الحديدية لأول مرة في بلاد اليمن . وقد أشار إلى هذا المشروع إحسان بك في ختام تصريحه كما أوضح ما يجب أن تفعله الدولة لاستثمار خيرات اليمن بقوله : « ... ان الخط الحديدي يسهل نقل الجنود ، الا أن الدولة إذا جرت على سياسة عزت باشا ، أصبح هذا الخط اقتصاديا أكثر منه عسكريا ، فإن اليمنيين متى قعدوا عن قتال الدولة وتماهدوا معها ، انصرفوا إلى الزراعة والصناعة . وأن ذكاء هؤلاء القوم يساعد كثيرا على انتشار المدنية في »

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ، ص ١٩١٢ . (من حديث لإحسان بك إلى جريدة المنبر البيروتية) .

تلك الربوع ، وإن من مصلحة الدولة أن يساهم هؤلاء سياسة الحكم ، لا سياسة العنف والشنعة ، ففي بعض أنحاء اليمن ، تنبت الأرض أربع مرات في السنة ، وبعضها تنبت مرتين ، فإذا عنيّت الدولة بزراعة البلاد اليمنية ، كان لها مورد جديد يزيد في ماليتها . وإنه ليؤسفني أن أصرح لكم بأن الحكومة أرسلت كثيراً من الأدوات الزراعية ، ولكنها لم ترسل معلمين زراعيين حتى الآن ، وهذا الإهمال كان السبب في تعطيل هذه الأدوات ، (١) . وهكذا كان من نتائج عقد الصلح بين الإمام والدولة ، ونهضة جو مستقر نسبياً في ولاية اليمن ولو لفترة قصيرة كانت من أكبر المكاسب التي ترتبت على الاتفاق بالنسبة للجانبين اليمنيين والعثمانيين على السواء . وكان هذا الاستقرار والسلام كفيلاً يثبّج الطاقات العمرانية في اليمن ، ودافعا إلى الإصلاح والتعمير في الولاية دون أن يكون ذلك نتيجة لنصوص مكتوبة أو اتفاقات معقودة (٢) ، خاصة وأن الجانبين اليمنيين والعثمانيين كانا في حاجة إلى النهوض باقتصاديات اليمن التي أثرت فيها وعطلتها عن التقدم حالة الفوضى والاضطراب والحروب والثورات المستمرة التي سبقت عقد اتفاق الصلح في سنة ١٩١١ م .

ثانياً : موقف القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح مع الإمام يحيى في سنة ١٩١١

اتخذت القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح الذي عقده مع الإمام يحيى في سنة ١٩١١ م عدة مواقف متباينة تبعاً لما كانت تقتضيه المصالح الذاتية لكل منها ، وكان على رأس تلك القوى اليمنية الإمام يحيى الذي شكل الطرف الثاني لاتفاق الصلح مع العثمانيين فنال بذلك بعض المكاسب التي كان يسعى للحصول عليها . بينما كان يليه من ناحية المكانة بين القوى اليمنية محمد الدريسي في عسير الذي سيزيد عداؤه للدولة العثمانية كما سينقلب على حليفه بالأمس الإمام يحيى بعد مصالحته للعثمانيين واتفاقه معهم . وسوف نرى بين القوى المحلية اليمنية طبقة التجار اليمنيين التي استثمرت خيراً من الصلح آمله في الاستقرار الذي يروج تجارتها . ويزيد من أرباحها . بينما كانت هناك القبائل اليمنية التي اعتادت الحرب واتخذتها مهنة وعملاً وكادت تفقد معاشها بعد أن خبت الأعمال الحربية . للإمام يحيى في أعقاب الصلح ، فبدأت تلك القبائل تبحث عن مقاتل آخر يقودها للحرب والمغامر ، فالتفت حول الدريسي الذي بقي على عداوته للعثمانيين وواصل الحرب ضدهم لاجلهم عن البلاد على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

(١) المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨٠ ، من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

موقف الامام يحيى من العثمانيين في اعقاب الصلح :

عبر « سلفاتور أبونتى » عن موقف الامام يحيى عقب اتفاق الصلح بينه وبين الدولة العثمانية بقوله : « ... أما الامام يحيى فانه بعد أن ضمن اعانة سنوية لشخصه وكبار موظفيه من خزانة الدولة العثمانية ، اتخذ لنفسه مقرا في « خم » حيث أخذ يباشر سلطته وينشر نفوذه وييسطه في الاراضى التى خصصت له بمقتضى الاتفاق وفى العاصمة نفسها (صنعاء) ، بينما كانت عيونه وجواسيسه يتوغلون فى محميات عدن وفى حضرموت . ومن ذلك الوقت أصبح الامام يحيى هو الملك الحقيقى فى البلاد » (١) . وإذا كانت المبالغة تبدو واضحة فى قول « سلفاتور أبونتى » عن الامام يحيى بأنه أصبح الملك الحقيقى فى اليمن ، ذلك لأن الامام لم يكن قد بلغ بعد هذا الملك ، ولكنه كان يطمح فى الوصول اليه ، لهذا وضع برنامجا للعمل فى شتى المجالات ومختلف الطرق لتحقيق اهدافه . ولقد بدأ الامام الصلح فى تنفيذه مخططة فانتهاز فرصة اتفاه مع الدولة لتثبيت نفوذه فى اليمن ، والقضاء على منافسيه المحليين . وقد أرسل الامام دعااته ومبعوثيه الى أرجاء البلاد لكسب ود القبائل ، وجمع شملها حول دعائمه وان كان الادريسى فى عسير يعوق نشاطه ويبدد جهود أتباعه (٢) . ويصل هو الآخر بجهد كبير وخطة محكمة لتدعيم كيانه ، حتى يقوى على مجابهة الأتراك بعد أن تحالف معهم صديقه بالأمس يحيى . هذا فى الوقت الذى ادخر فيه الامام أمواله ورجاله بعد أن ساسم الأتراك ورضى من الغنيمة باعترافهم بوضعه الخاص ، وكان يتلقى منهم هو وأتباعه « المشاهرات » المالية التى كانت تزيد من امكاناته ، الى جانب الهدايا التى كان يقدمها اليه الزيدون تعبيرا عن ولائهم المذهبى . وحرص الامام على ألا يضطدم بجيرانه الآخرين مثل الاتجليز فى الجنوب اليمنى أو بالشريف حسين وعدوه ابن سعود على الحدود الشمالية لليمن ، بل ان الامام يحيى كان يرقب الصراع الدموى بين صديقه بالأمس الادريسى وبين خلفائه الأتراك وقلبه مغمور بالفرح ، لأن الامام كان يبنى القضاء على كل منافسيه المحليين مما جعله يضطدم مع بعضهم وجها لوجه كما حدث مع « الضحيانى » ، أو عن طريق غير مباشر كما كان الحال فعلا مع الادريسى . وكان يهم الامام أن يسبق خروج الترك من اليمن ابادتهم لمنافسه الادريسى حتى يكتفه وحده أن يرث نفوذهم فى اليمن . ويؤيد « جاكوب » هذا الرأى بقوله : كان هدف الامام هو أن يرث نفوذ الترك فى اليمن ، وقد وضع ذلك نصب عينيه فائسا ، بل كان يؤمن أنه سيصل الى ذلك فى يوم من الأيام » (٣) . ويعبر « جاكوب » عن منطق الامام بقوله : « اذا كان الترك اقوياء بدرجة تكفى لايادة

(١) سلفاتور أبونتى : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 133.

(٢)

Jacob, H.F. : Ibid., p. 137.

(٣)

الادريسي والقضاء عليه فلا اختصاص لي في هذه الملحمة ، أما اذا لم يستطيعوا وتعشروا في ذلك فعلى أن أساندهم » (١) . ثم استطرد « جاكوب » موضعاً موقف الامام عقب الصلح مع الدولة بقوله : « لم يكن عند الامام رغبة في التصادم حينذاك مع بريطانيا في الجنوب ، بل اكتفى بزعامته الدينية تحت السيادة العثمانية ، وكان عدد كبير من الشوافع ، حتى من الذين كانوا يتقاضون المرتبات الشهرية من الانجليز (في النواحي الجنوبية من اليمن) كثيراً ما كانوا يقتربون الى الامام ، يسألونه أن يفصل في منازعاتهم الشخصية ، خاصة وقد ألهمت الحرب الإيطالية التركية الشعور الديني لديهم ، فكان رأى هؤلاء الشوافع أن العرب العرب ، لأن هذه الحروب قد هددت وجود الاسلام ذاته » (٢) . وهكذا كانت سياسة الامام يحيى عقب الصلح تتركز حول تجنب الصدام بالقوى التي تفوقه أو يمكنها أن تضعفه ، ولا مانع لديه من مساعدة أحدها على الأخرى بقدر معين وبقصد إبادة منافسيه ، هذا إلى جانب محاولاته المستمرة وحرصه على اكتساب مزيد من النفوذ المادى والروحي داخل اليمن وخارجه . ليساعده كل ذلك على أن يرث الحكم العثماني في اليمن عندما تحين الفرصة المناسبة .

وجدير بالذكر أن إيطاليا بعد أن استولت على طرابلس الغرب في أكتوبر سنة ١٩١١ م قامت بمحاصرة سواحل اليمن الواقعة على البحر الأحمر . وقد ترتب على ذلك كساد التجارة في ميناء المدينة ، بل إن الإيطاليين قصفوا هذا الميناء بمدافعهم حتى يشغلوا الدولة عن توجيه حملة عثمانية لاسترداد طرابلس الغرب ، وقد أخطر عزت باشا الذي كان مقيماً في صنعاء في ذلك الوقت تلغرافياً بأبناء ضرب الإيطاليين لميناء المدينة اليمني ، وقد فر سكانه العزل في أرجاء تهامة حرصاً على حياتهم . وقد رأى الامام يحيى بعد أن عقد الصلح مع الدولة وأصبح حليفها الجديد أن يبرهن على ولائه لها وعن استعداده لمساندتها ضد أعدائها الإيطاليين ، فبعث برسالة الى العالي يبرر فيها عن استعداده لارسال « مائة ألف من العرب كاملة العدة والعدد » (٣) للاشتراك مع اخوانهم العثمانيين في طرد الإيطاليين من طرابلس الغرب . وقد ورد للامام يحيى خطاب من الباب العالي يشكره على ما أبداه من استعداد لمساعدة الدولة ومساندتها ضد أعدائها الإيطاليين .

على أن هذا الموقف الإيجابي المظهر من الامام كان مشكوكاً فيه ، إذ كانت سلطة الامام الفعلية لا تمتد الا على بعض القبائل الزيدية التي يشك في تحمسها للحرب خارج اليمن ويشك كذلك في مقدرة الامام على توجيهها هذه الوجهة ،

Jacob, H.F. : Ibid., p. 134.

(١)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 136.

(٢)

(٣) الفواصي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٣ .

هذا فضلا عن أن بعض قطع الأسطول الإيطالي كانت تحاصر الشواطئ اليمنية وحطمت فعلا بعض قطع الأسطول العثماني الهزيلة التي كانت تخفر هذه السواحل ، مما كان يحول دون خروج أية قوات من اليمن لتحرير طرابلس الغرب ، هذا الى جانب عدم توفر الامكانيات لدى الدولة لنقل أية قوات يمنية بحرا الى هناك ، بل ان الدولة العثمانية نفسها كانت تعتمد على بعض قطع الاساطيل الأجنبية لنقل جنودها الى اليمن . ويؤكد ذلك الرأي كاتب انجليزى شهد بنفسه حصار صنعاء والأحداث التي تبعت ذلك وأوضحها في مقال نشر في جريدة التيمس عقب عودته الى انجلترا ونقلتها عن التيمس جريدة « النار » جاء فيه : « ولا يستطيع الواقف على حقيقة أحوال اليمن ، أن يقابل الأنباء التي وردت من الآستانة عن استعداد الامام لتقديم مائة ألف مقاتل ليحاربوا الإيطاليين في طرابلس الغرب الا بالابتسام ، وذلك لأن سلطة الامام اسمية أكثر مما هي فعلية ، ولأن الحكومة العثمانية تعجز عن نقل هؤلاء المتطوعين الى ساحة الحرب » (١) .

وقد ترتب على الموقف الجديد للامام يحيى من الدولة العثمانية وتضامنه معها عقب اتفاق الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م اهتزاز مركزه كزعيم للمقاومة الشعبية في نظر أتباعه الزيديين ، وبخاصة أهالي اليمن بوجه عام . فقد ذكرنا من قبل أن الامام يحيى اكتسب زعامة شعبية لدى معظم اليمنيين على اختلاف مذاهبهم على حساب ثورتهم الشعبية ضد الأتراك ومظالم العثمانيين في اليمن ، ولقد بدأ يفقد زعامته هذه والتفاف القبائل اليمنية من حوله بعد أن اتفق مع الأتراك الذين قاد بالأمس الثورة ضدهم واستشهد في سبيل ذلك كثير من رجال القبائل اليمنية النائرة ، وقد ترتب على ذلك أن أصبح مركز الامام يحيى أقل قوة وسلطانا على اليمنيين على اختلاف مذاهبهم بعد اتفاقه مع الدولة العثمانية مما كان عليه حاله من قبل في أثناء ثورته عليها وصراعه ضدها . وقد أراد معظم اليمنيين أن يكون امامهم زعيما للثورة وقائدا لها ضد الحكم العثماني في اليمن ، بدلا من أن يتحول الى مولى للحكومة العثمانية وتايما لها ، كما انتهى أمره الى ذلك فعلا من وجهة نظرهم بعد اتفاق الصلح (٢) . فالامام وأتباعه المقربون فضلا عن تحالفهم مع الأتراك العثمانيين ، قد تقاضوا منهم راتبا شهريا بلغ « ألفا ومائة ليرة عثمانية مشاهرة (للامام) وكان لمشايخ الحريان (أتباع الامام) رواتب مقننة أيضا » (٣) فاتفق الصلح بذلك قد أحدث رد فعل مخالف أثر في مركز الامام برغم أنه كان اعترافا من الدولة بوضعه الخاص في اليمن . ولا شك أن تاريخ الإمامة الزيدية الطويل في اليمن يؤكد دائما صراعا

(١) النار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) Buyr, G.W. : Op. cit., p. 134.

(٣) النار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ .

المستمر ضده القوى الدخيلة على البلاد باعتبار الامامة كانت تمثل أكبر قوة سياسية يتجمع اليمنيون حولها ويتحركون تحت قيادتها . ولقد مر بنا تاريخ الصراع الطويل بين الامامة الزيدية وبين الأتراك العثمانيين منذ بداية وصولهم الى اليمن في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وفي أثناء الحكم العثماني الأول الذي استمر قرابة قرن من الزمان اضطر الأتراك بعده الى الرحيل عن اليمن . ولم يهادن اليمنيون تحت زعامة الامامة الأتراك العثمانيين الذين عادوا الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر ، بل ان بعض الأئمة خاب أملهم في التحالف مع الترك الذين كانوا ينفون السيطرة على البلاد ، مما أكد ضرورة الثورة والتباعد عن الحكم العثماني . ولقد قاد الثورة اليمنية ضد الأتراك الامام المنصور على النحو الذي سبق أن أوضحناه ، وورث الامام يحيى زعامة اليمنيين في أثناء صراعه المستمر ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الصلح بين الامام يحيى والأتراك أحدث تناقضا فكريا لدى كثير من اليمنيين الذين اعتادوا الصراع المستمر والثورة الدائمة ضد الحكم العثماني ، فكان لابد أن يؤثر ذلك في نظرهم للامام ويؤدي ذلك الى اهتزاز مركزه أمامهم . وكان على اليمنيين أن يبحثوا بعد ذلك عن زعيم جديد يؤمن باستمرار الثورة وبضرورة الصراع ضد الأتراك . فالامام يحيى لم يعد بعد « أميرا متفيا » اغتصب الأتراك حقه الشرعي بل انه أصبح حليفا لمن اعتبرهم اليمنيون دخلاء على البلاد . ولم تكن نظرة أتباع الامام فحسب بل ان العسيرين في شمال اليمن لم ينسوا تعاون الامام مع الطواير العثمانية لاختصاصهم كما لم ينس أهالي شرق اليمن موتاهم الذين استشهدوا في أحوال « مناخة » العبوس القاسية (١) تحت قيادة الامام الذي تنكر لذكراهم في النهاية بعقده الصلح مع من قتلوه بالأمس ، بل بدعوته الى مهادنتهم مما سيحول دون حصول قبائل المشرق على الفنائم التي كانوا يخوضون هذه الحروب من أجل الاستحصال عليها . هذا بينما انصرف سكان اليمن الأوسط عن الامام بعد أن حقق لهم الاتفاق بغيتهم الكبرى في تحكيم الشريعة الاسلام بينهم ، كما تخلت عن الامام كذلك القبائل الشافعية التي ناصرتة في ثوراته السابقة ضد الحكم العثماني ، بل ان بعض القبائل الزيدية انسلخت من تبعيتها للامام بعد أن ضعف مركزه العام في اليمن (٢) .

وهكذا أدى الصلح بين الامام والدولة الى أن أصبح الامام في مركز لا يحسد عليه مما اضطره الى اتخاذ سياسة ذات وجهين (٣) : فهو كزعيم للزيديين عليه أن يظهر دائما غيرته على تطبيق الشريعة ومحاربتها للفساد ومعارضته لظالم

(١) Burry, G.W. : Op. Cit., pp. 37-38.

(٢) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 76.

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ١٥٣ .

الموظفين الأتراك وسوء إدارتهم في اليمن ، وهو كحليف للمترك يحرص على اعتراقتهم بوضعه الخاص وينقاضي هو وأتباعه منهم رواتب شهرية كان عليه أن يهادنهم وأن يتعاون مع قواتهم لأخماد كل تمرد حتى لو اقتضاه الأمر أن يحارب أصدقاءه بالأمس ، كالادريسي في عسير ، وأن التقى هذا مع هواء ومخططة حتى يكون هو الوريث الوحيد للمترك إذا ما اضطرتهم الظروف إلى الجلاء عن اليمن .

ويؤكد ما وصلنا إليه ذلك التصريح الذي أدلى به أحد الأتراك الرسميين - وكان قد شغل من قبل منصب قائمقام لمدينة (أب) - لجاكوب الانجليزى ، عندما تقابلا معا في يناير سنة ١٩١٣ م موضحا أهداف الامام يحيى من عقد الصلح مع الدولة بقوله : « ان الامام كان يتصرف لدى كبير تبعاء لخطه في ذهنه ، وكان يعمل هذا ما دام خصمه الادريسي موجودا دون أن يقهر ، ولكن بعد أن ينهار الادريسي فإن الأمور ينبغي أن تتغير ، ما دام كل من الترك والامام لا يثق كل منهما بالآخر ، فكلاهما - على أى حال - كانا متفقين تحت ضغط ضرورة القضاء على البيت الادريسي » (١) . وبين هذين الاتجسامين المتضادين كان موقف الامام حرجا ومركزه مهتزا ، غير أنه وجد في اتخاذ الموقف السلبي من القوى المتصارعة في اليمن وسيلة لادخار جهوده وامكانياته للفادة منها في وقت مناسب يتضح فيه الموقف فيحقق أهدافه إلى أبعد مدى ممكن .

أما التوار اليمنيون قد أخذوا يبحثون عن بديل للامام يكون أكثر ايجابية منه واستمرارا على المبدأ يقود ثورتهم ضد الأتراك ، وبحنت القبائل اليمنية الطامعة في السلب والنهب والغنائم إلى من يتزعمها في حروب تحقق أغراضها ، وتمسك المتعصبون من رجال القبائل بمحاربة فساد الترك « وفجورهم » وبلغت حساسيتهم إلى أن اعتبروا ارتداءهم للرى الأوربي أحد مظاهر هذا « الفجور » (٢) . فاندفعوا في مواصلة التمرد ضد الترك والالتفاف حول كل من يحاربهم . وقد التقى اتجاه هؤلاء وأولئك مع تصميم الادريسي في عسير على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن ، فالتفوا حوله وشاركوه جهاده ضد الأتراك ، واستفاد الادريسي من جهودهم لتدعيم مركزه ومواصلة نضاله ، بعد أن تغلغل عنه حليفه بالأمس الامام يحيى باتفاقه مع الدولة وعقد الصلح معها في سنة ١٩١١م .

وهكذا لم يكن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة في سنة ١٩١١ ليحل مشكلات اليمن حلا حاسما إذ ما لبثت هذه المشكلات أن قامت من جديد ، وبخاصة بعد ازدواج السلطة التي حددها الاتفاق (٣) . فقد تدمر أهالي صنعاء وضواحيها وأرسلوا إلى حكومة الأستانة في يونيو سنة ١٩١٤ برقيات احتجاج

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 150.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(٢)

(٣) توفيق على يرو : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

طلبوا فيها أحد أمرين : إما أن تجبى الحكومة الضرائب وتدفع للامام ما يترتب دفعه اليه ، أو أن تترك للامام أن يقوم بالجباية ويتدير أمره مع الحكومة ، لأن الأهالي لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين (١) . وفى ذلك الوقت كان الأهالي قد فقدوا ثقتهم بالامام ، وبدؤوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، بل انهم مالوا الى الادريسي الذى اصر على مواصلة الثورة ، فانضمت اليه بعض القبائل حتى من الزيديين الذين كانوا يشكلون قوة الامام الرئيسية ، مما دعم المركز العام للادريسي وساعده على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن .

موقف الادريسي من العثمانيين في اعقاب الصلح الذى عقده مع الامام يحيى :

اوضحنا فيما سبق ان اتفاق الصلح الذى ترتب عليه مهادنة الامام يحيى للترك وتحالفه معهم قد أدى الى اهتزاز مركز الامام أمام عامة اليمنيين بل أمام بعض أتباعه من الزيديين ، بينما أدى فى الوقت نفسه الى تدعيم مركز الادريسي الذى واصل الثورة على الترك فى عسير وحمل لواء النضال ضدهم ، وبخاصة بعد أن علم باتفاق حليفه السابق معهم . وقد دعم مركز الادريسي انسلاخ كثير من القبائل التابعة للامام وانضوائها تحت لوائه (٢) ، بل أن بعض أتباع الامام بدءوا فى عام ١٩١٣ م يتصلون بالادريسي ويبدون رغبتهم فى مبايعته وذلك بعد أن اصطدم رجاله بقوات الامام يحيى وتغلبوا عليها واستولوا على ثلاثة حصون هدمتها مدافعهم ، وبدأ نفوذ الادريسي يزحف من عسير الى داخل اليمن ، هذا فضلا عن أن قبيلة حاشد التى كان الامام يحيى يعتمد عليها فى أثناء جهاده ضد الترك تحولت عنه وبايعت الادريسي ، وأرسل شيخها «منصور بخيت» عددا من أبناء زعماء القبيلة الى جيزان عاصمة الادريسي ليكونوا لديه رهينة وتأكيدا لمبايعتهم له (٣) .

ولقد اشتعل حماس الادريسي فى محاربة الترك منذ اللحظات الاولى لعقد الصلح بينهم وبين الامام يحيى . ويبدو أنه أحس بانفراده فى ميدان الجهاد الذى آمن به بعد أن رفض الترك الاستجابة لمطالبه ، بل انه أحس بالظعنة التى وجهت اليه من حليفه السابق الامام يحيى الذى اعترفت له الدولة بوضعه الخاص فى اليمن . وإذا كان اتفاق الصلح قد عقد فى أوائل مايو سنة ١٩١١ م فإن الادريسي فى اليوم الثالث عشر من هذا الشهر قام بقطع خطوط البرق التى كان يعتمد عليها الترك ، وحاصرت قواته بقيادة السيد مصطفى عاصمة عسير «أبها»

Correspondence d'Orient, 1-8-1914, p. 521.

(١)

(٢) الامام : العدد ١٠٦٦٦ فى ٣ من ابريل ١٩١٣ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢١/٤/١٩١٣ .

التي اتخذها العثمانيون مركزا لهم . وقد تمكن الادريسي من أسر عدد كبير من الأتراك كما غنم كميات من الأسلحة العثمانية (١) .

ولا شك أن أمل الادريسي قد خاب في صديقه بالأمس الامام يحيى ، وأحس أن الامام كان يصادقه فقط ليحسى ظهوره في أثناء هجومه على المراكز التركية في وسط اليمن ، وفي أثناء حصاره للحامية العثمانية في صنعاء عاصمة الولاية . على أنه لا ضير لدى الادريسي من ذلك في الوقت الذي كان فيه هدف الصديقين واحدا وهو محاربة الحكم العثماني في اليمن . أما وقد فوجئ الادريسي بالامام وقد تخلى عن مبدئيهما المشترك باتفاقه على الصلح مع الأتراك ، فقد جعله ذلك يشعر بتخلي صديقه الامام عنه ، وبأن الدولة قد أعطت الامام من الحقوق ما لم ترتضه له هو ، فكان طبيعيا أن يتحرش الادريسي بجنود الدولة (٢) ويظهر في الوقت نفسه جفاءه لصديقه بالأمس الامام الذي تنكر لجهادهما المشترك ضد الترك .

ولا شك أن الأتراك العثمانيين والامام يحيى كانوا يتوجسون خوفا من تطور نفوذ الادريسي في عسير ونموه المستمر مما شكل خطرا على كيان كل منهما في اليمن . فقد نجح الادريسي نجاحا ساحقا في اجتذاب القبائل اليمنية في عسير الى جانبه ، وبخاصة وأن البيت الادريسي الذي اشتهر اهله بالتقوى والصلاح كان موضع اجلال اليمنيين واحترامهم . وكان الادريسي « يخاطب الناس بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، ويحثهم على اتباع قواعد الدين ، والرجوع الى الاسلام في أصوله وبساطته ، كما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، ومنع الغزو ، وأزال الشقاق والخلافات القديمة بين القبائل والعشائر ، وطبق العدالة والمساواة بين الجميع ، ولم يستملهم ، كما اتهمه البعض باستعمال الفسفور ، والكهرباء وغير ذلك من الاختراعات العصرية الجديدة ، التي لم ترها عربان اليمن بقصد اقناعهم بولايتهم أو نبوته ، وكانوا يحبونه لدرجة العبادة والتقديس وينفذون أوامره بكل طاعة وارتياح ، والسعيد منهم هو الذي يتشرف بمقابلته ويتبرك بتقبيل يده وركبته » (٣) . وهكذا كان تقدير القبائل اليمنية في عسير للادريسي يرجع الى تمسكه بأهداف الدين والفضيلة ، وتعمقه في فهم مشكلات مجتمعهم ، وقيامه بمجهودات قوية لوضع حد للفوضى التي كانت تسود المنطقة والتقريب بين قبائلها وتدعيم الأمن والسلام بينهم ، بل انه تمكن من اقامة حكم قسوى على أساس من الشريعة ، وكان حازما في تطبيق أحكامها ومقرباتها على المخالفين من رجال القبائل فأعدم حوالي المائتين قصاصا ، وقطع

(١) Brémont, E. : Op. cit., p. 77 ; Jacob, H.F. : Op. cit., p. 121.

(٢) Revue du Monde Musulman, V. IX, Sept, 1909, p. 173.

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ٥ من يونيو سنة ١٩١٣ (٣٠ من جمادى الآخرة ١٣٣١ هـ) .

ص ٤٦٥ - ٤٦٦ .

أياد كثيرة اقامة لحد السرقة ، واحل الأمن والاستقرار مكان القوضى والاضراب . كما اتجه الى ما هو أعمق من ذلك وأدعى الى بناء ملك مستقر وذلك بتنظيم حياة البدو اليمنيين من النواحي الادارية والقضائية والاقتصادية ، فوضع على كل قبيلة عسيرية قاضيا وأميرا من قبله ، ينظر الأول في انشئون القانونية ، ويتولى الثاني الشسئون الادارية والحربية ويجمع الزكاة الشرعية باسمه ، وقد حرص الادريسي على دوام الصلة بينه وبين القبائل المختلفة وثيقة منتظمة مهما بعدت المسافة بين مراكزها وعاصمته . بل انه نظم الموائى التى كان يحتلها ، وجعل فى كل ميناء جمركا يديره « عمال » وموظفون من قبله يحصلون الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وكان يحرص على أن تكون الرسوم التى يتقاضاها أقل من الرسوم التى تجبها الدولة ليظهر عدائته وتميزه عنها ، وقد أدى هذا الاستقرار والتنظيم الى رواج التجارة بين موائى الأدراسة . ميدى ، وشفيق ، وحبل ، وبركة ، والغور وبين مينائى عدن ومصوع ، فكانت السفن الشراعية - التى كانت تسمى سنابك - تحمل البضائع المختلفة بين هذه الثغور المتقاربة . ولكى يستكمل الادريسي الملكة الجديد مظهر الدولة فقد جعل لنفسه وكيلا يسمى « يحيى زكريا » كان بمثابة « رئيس الحجاب » أو « الصدر الأعظم » ، كما عين « محمد يحيى » أمينا لمبيت المال وكان بمثابة وزير المالية . هذا فضلا عن تنصيبه لعدد من القواد على قواته الادريسية كانوا يحملون شارات خاصة كل واحد حسب رتبته (١) . وقد أدى هذا التنظيم المحكم الذى وضعه الادريسي للملكة الجديد فى عسير الى انزعاج كل من الأتراك العثمانيين والامام يحيى ، وجعلهما يتفقان معا على بذل الجهود لتحطيم دولته الفتية لما لهما فى ذلك من مصلحة مشتركة وبخاصة بعد أن عقد اتفاق الصلح بينهما فى سنة ١٩١١ م . وعندما رأى الادريسي حليفه بالأمس الامام يحيى يصادق الأتراك وينقلب عليه مشتركا مع قواتهم العثمانية فى محاربته ، فقد أخذ يعد نفسه لمواجهة قواتهما المشتركة . وقد استعان الادريسي بأهالى عسير الذين التفوا حوله وحاربوا معه بكل ما لديهم من قوة ، كما أيدته فى جهاده ووقفت الى جانبه كثير من القبائل اليمنية - كان بعضها من الزيديين الذين تضامنوا مع الامام فى أثناء صراعه ضد الترك ثم تخلوا عنه بعد اتفائه معهم حفاظا على رغبتهم فى الغنائم واستنكارا منهم لتحويله عن مبدئه ومصالحته الأتراك وتقديرا منهم للادريسي الذى أصر على مواصلة النضال ضد الحكم العثمانى فى اليمن .

ولقد جرب الادريسي حظه مع العثمانيين دون جدوى وقاسى الأمرين منهم ، فكلما كان يحاول الاتفاق معهم لتسوية الخلافات فانهم كانوا سرعان ما ينقضون وعودهم ويعلنون من جديد الحرب عليه ، لأنهم كانوا يؤمنون فى أعماقهم بالحكم المركزى الذى لا يسمح للقوى المحلية بأن ترفع رأسها وتتمتع بكيانها الخاص

(١) المار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ص ٥ من يونيو ١٩١٣ . ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

ولو تمت سيادة الدولة ، وإذا كانت الدولة قد قبلت تحت ضغط ظروف قاهرة أن تتفاوض مع الادريسي وللامام في شأن الوصول إلى حل لقضية الين ، فإنها سرعان ما كانت تضع على عينيها غشاوة تخفي عنها الواقع والحقيقة وتجعلها تركب رأسها متمسكة بسياسة « المركزية والتتريك » . وإذا كانت الدولة تحت ضغط الظروف القاهرة وبتأثير من بعض المخلصين من رجالها عقدت الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ م حتى توفر على نفسها الخسائر الباهظة في الأرواح والأموال التي كانت تتحملها في أثناء اخماد الثورات اليمينية المستمرة ، فقد حاولت الدولة أن تجعل الامام يرسل الادريسي ويحاول التأثير عليه ليقبل الصلح مع الدولة والتراضي معها من أجل « خدمة الاسلام » ، وليبحثه على عدم التعاون مع الايطاليين « أعداء الدين » ، وبخاصة بعد أن احتلت قواتهم طرابلس الغرب وانتزعتها من دولة الخلافة .

وقد أجاب الادريسي في خطاب طويل على الامام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ) أي بعد أن عقد الصلح بين الامام والدولة مؤكدا له قديم رغبته في عقد الصلح مع الدولة ، غير أن الأتراك لم يصدقوا معه في وعودهم التي قطعوها على أنفسهم بقوله : « أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة ، فمن أول يوم وما ندعو اليه هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك تقضوه . وكفى بما كان في المئة الأخيرة ، فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربع مرات ، بعد وصول رسالهم إلينا ، فإذا أجبتنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا ثيها وكيدا واحتقارا لنا . فأولى المرات بوساطة محمد توفيق (١) في مجيئه الأخير . فأجبناهم ذاكرين مواد بسيطة ، لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء . وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا آمريين بالمعروف ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بناء مراكزهم ، وإليه تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما ينزج من معاش القضاة والمتدربين في مصالح البريات ، ألا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد وأن يفك أمير مكة صالح بن حسن ، وصاحبه من الحجاج . وهذه المواد بما يضحك منها ، لأنها لبساطتها لا تكاد أن تكون مطالب ، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد . فما كان الجواب إلا ينقيض ذلك ، فساقوا تلك القوة التي يقدمها محمد راغب بك ، ومحمد علي باشا في « جيزان » وملثوه بالآلاف ، وازدادوا عدوانا على طلب الحجاج لحبسهم ، كما وقع في الحبس بعض رجال « الملح » في

(١) كان محمد توفيق الادريسي الأصلي ، من عشائر الترك وقد تعرف على السيد محمد الادريسي في أثناء دراستهما في الأزهر الشريف في مصر . وللهذا اختاره الاتحاديون للتفاوض مع الادريسي أكثر من مرة . وكان محمد توفيق يرى أن الادريسي مخلص للدولة يفي بالتفاسق منها ، غير أن الاتحاديين أصموا رايه هذا ولم يأخذوا به ، مما أدى إلى استمرار العداء والحروب بين الادريسي والدولة العثمانية .

حج هذا العام ، واشعروا أن العسيري تابع لامارة حسين بن عوف (أمير مكة) ، وأرسلوا اليها بطريق مصر في حين وصول القوة العامة برفق عزت (باشا) ، أنى ان أردت السلامة أفتح لهم الطريق الى الأمام التى تمر على طرف البلاد التى بيدنا ففوضنا الأمور الى الله ، واستعنا به فى مدافعتهم ، وبحمد الله قد كان ما كان .

واستطرد الادريسي فى خطابه الى الامام يحيى موضحا تطور علاقته بالأتراك فى عسير وعدم استجابتهم مرارا لرغبته فى عقد الصلح حتى تستقر الأمور فى عسير والمخلاف السليمانى فقال : « ثانى المرات بوساطتكم (يقصد الامام يحيى) عندما وصل اليكم عزيز (يقصد عزيز المصرى) ، ووافقنا لكم ، فكان منهم الجواب بالتعليق على ما هو فى حكم المستحيل ، وهو اجابتنا لحضور الآستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض مع أنكم قد بذلتهم الجهد ، كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما كررتموه من المراجعة فيما هنالك . ومنع عزت ، وأخذ فى تجهيز نحو تسعة وثلاثين طابورا ، الى أن حال بيننا وبينهم الله ، بما تداركنا من رحمته ، فكشف عما الغمة ، ونجانا كما هى سنته مع عباده المؤمنين ، وعكس عليهم القضية » .

« ثالثها (أى ثالث هذه المفاوضات بين الادريسي وممثلى النولة) كان بوساطة السيد « الشراعى » مع بعض اخواننا ، فاجبنا ، فكان الجواب منهم بالسكوت » .

« رابعها مع سليمان (باشا) متصرف عسير » (١) .

وهكذا استمرض الادريسي فى خطابه للامام يحيى استجابته المستمرة لمحاولات العثمانيين التى أشار اليها للاتفاق على الصلح ، غير أنه كان يصدى دائما بمراوغتهم أحيانا ورفضهم لشروطه العادلة أحيانا أخرى ، وصمتهم السلبي عندما يتذكرون ما انطبعوا عليه وتمسكوا به من سياسة المركزية فى الحكم والادارة ، مما جعلهم لا يعترفون للعناصر المحلية بوضع خاص الا اذا اضطروا الى ذلك اضطارا وضغطت عليهم الظروف الصعبة من كل جانب كما حدث مع الامام يحيى فى سنة ١٩١١ م

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي لم يكن يعتبر اتفاق الامام يحيى مع الترك كسبا مما جعله يقول فى خطابه للامام : « أما ما أشرت اليه أن لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم ، فاعلم أيها الأخ الامام أنى عندما أتلو ذلك ، أجد خاطرى ينكسر مما هنالك ، لأنه حين أرادوا أن يفتنموا الفرصة فى ، وإن كنتم جزاكم الله خيرا ، كررتم التوسط فى الصلح ، لكن لا على طريق الشرطية ، بخلاف الآن (مارس سنة ١٩١٢ م - ١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) . لما كان

(١) المناو : المجلد ١٦ . ج ٤ . ص ٣٠٠ - ٣٠٣ (من كتاب الادريسي للامام يحيى) .

الصلح لصلحتهم أوفق ، آثر نموهم على مع أتى الصاحب القديم ، والخل الذي هو على العهد الى المبات مقيم ، (١) . فالادريسي لم يكن ليقبل الصلح بمثل الشروط التي تمت مع الامام يحيى ، وبخاصة بعد أن اتسعت سلطته وقوى نفوذه .

على أن موقف الترك من الادريسي لم يكن قد بلغ بعد ما يجبرهم على عقد الصلح معه على غرار ما حدث مع الامام يحيى - زعيم الزيدية في اليمن بما كان لها من ترات تاريخي قديم لا يخفى على الترك معرفته وتقدير كيانه . ويوضح حقيقة موقف الأتراك من الادريسي ذلك التصريح الذي أدلى به الاميرالاي العثماني احسان بك لمدوب جريدة المفيد البيروتية ، والذي نقلته عنها جريدة المنار المصرية ، موضحا فيه سياسة القائد العثماني عزت باشا مع الادريسي بعد عقد الصلح مع الامام يحيى بقوله : « ان في عزم عزت باشا أن يجرّد عليه (على الادريسي) قوة من الجيش اليمنى (أى الجيش العثماني في اليمن) ويستبدأ عما قريب الحركات العسكرية في عسير . ومن رأى عزت باشا أن الادريسي قد ادعى « المهديّة » حديثا ، أما الامام يحيى ، فنسبه ثابت والامامة وراثية في عائلته ، فاذا عقد القائد معه (مع الادريسي) فانه يخشى من ظهور مئات أمثال الادريسي ، (٢) . وهكذا كانت الدولة العثمانية ترى أنه طالما كان في امكانها حربيا أن تخضع الادريسي وتقضى على حركته « المهديّة الحديثة » التي تقتدر الى الجذور العميقة والتراث التاريخي القديم بعكس ما كان عليه الحال مع امام الزيدية . فانه يجب عليها التمسك باخماد حركته حتى لا يحذو حذوه ويتمثل به كثيرون غيره ممن لهم بعض النفوذ على قبائلهم ومناطقهم في أرجاء الامبراطورية الفسيحة ، فيطالبون الدولة بالاعتراف بأوضاعهم الخاصة مما يقضى على وحدتها وتأسسها ، على أنه كانت في امكان الدولة أن تعين الزعماء المحليين الذين يعترفون بسيادتها عليهم كولاة لها في مناطقهم أو كموظفين تابعين لادارتها ، فهم أكثر خبرة بطبيعة أحوال البلاد وأقرب الى قلوب أهلها وأقدر على احكام قبضتهم عليها من الولاة والموظفين الأتراك الذين كانت تصر الدولة على ارسالهم لحكم هذه البلاد الغريبة عنهم في لغتها وعاداتها وتقاليدها ، الى جانب شعورهم بأنهم منفيون في الولايات البعيدة عن عاصمة الدولة ، مما جعلهم لا يقبلون على فهم مطالب الأهالي وحاجاتهم ، بل انصرفوا عن كل ذلك الى مصالحهم الخاصة وانشغلوا باللهو عن أمور الولاية حتى يضيعوا الملل من نفوسهم ، وكان ذلك يؤدي بطبيعة الحال الى كراهية الأهالي وحقدهم وفوراتهم المستمرة على الحكم العثماني . غير أن الدولة ما كانت لتقبل هذا الرأي لتمسكها بسياسة المركزية

(١) اسعد داغر : ثورة العرب - ص ١٢٢ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٦ (من حديث الاميرالاي احسان بك لجريدة المفيد

البيروتية) .

والتشريك وحرصها على إخضاع عناصر الامبراطورية بالقمع والاستبداد جرحاً منها على كيانها ووحدتها ، غير أن هذه السياسة أدت في النهاية الى انهيار الحكم العثماني في اليمن .

واذا كان الادريسي قد تعاون مع الامام يحيى في الفترة من ١٩٠٧ م (١٣٢٤ - ١٣٢٩ هـ) عندما وجدت الغاية المشتركة بينهما وهي مقاومة الحكم العثماني في اليمن ، فقد افرق الصديقان واختلعا عندما عقد الامام يحيى الصلح مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) وهي السنة نفسها التي حدثت فيها معركة الحفائر التي هزم فيها الأتراك هزيمة ساحقة في جيزان أمام القوات الادريسية . اذ أسف الادريسي لتحويل صديقه الامام يحيى عن مشاركته في محاربة الترك ، بل انه أصبح حليفا لهم بعد أن عقد معهم اتفاق الصلح ، فشكل بذلك خطراً جديداً على الادريسي بعد أن كان عوناً له وسنداً ، واذا كان الترك قد سعوا لدى الامام يحيى لكي يحث الادريسي على الاتفاق مع الدولة خاصة بعد أن لقيت دعوته في عسير رواجاً وتوفيقاً وأصبح يهدد نفوذ الأتراك في المنطقة بعد أن انتصرت قواته عليهم في جيزان ، فإن الامام يحيى بالتالي كان يأمل أن يكون الادريسي تابعاً لنفوذه ، لا سيما بعد أن توصل الامام قبل صاحبه الى الحصول على اعتراف من الدولة يوضعه الخاص في اليمن . ولكن الادريسي كان من سعة الأفق وبعد المطمح والحنكة السياسية بحيث أصر وأثبت فعلاً وجوده مستقلاً وغير تابع لأي من الامام يحيى أو الدولة العثمانية على السواء (١) . واذا كان الادريسي قد رحب من قبل بالاتفاق مع سعيد باشا مبعوث الدولة اليه في سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) على أن يبقى حاكماً على المخلاف السليمانى باسم « قائمقام » وكموظف عثماني تابع للدولة ، فإن الادريسي قد قبل ذلك بصفة مبدئية أو مؤقتة كاعتراف ضمني من الدولة بنفوذه حتى يمكنه عندما تتاح له الفرصة في المستقبل أن يجبر الدولة على قبول مطالبه جميعها دون قيد أو شرط . وقد تطور فعلاً نفوذ الادريسي وامتد تدريجاً الى منطقة نفوذ الامام يحيى حتى « صعدة » وأرسلت القبايل اليمنية في المنطقة رهائن الى الادريسي في صبيبا معبرة عن ولائها لسيادته . وكان في تلك المنطقة عدد من المراكز التركية وعدد آخر من المراكز التابعة للامام يحيى ، وقد ثار معظم أهلها وانضموا الى الادريسي ، فاضطلم منذ ذلك الوقت النفوذ الادريسي بالنفوذ الاماني ، كما اتفقت مصلحة الترك ومصلحة الامام في صد تيار النفوذ الادريسي ووضع حد لتوسعه . وقد نشب قتال عنيف بين الجانبين في « رازح » رجحت في نهايته كفة الادريسي (٢) ، فأنى للادريسي بعد ذلك أن يقبل تبعيته

(١) المقيبل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) المقيبل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

ويعلمون ولائه لأى من الجانبين الامامى أو التركى بمسد هزيمتهما أمام قواته المنتصرة .

وبعد هذا الانتصار الذى أحرزته القوات الادريسية على القوات الامامية والعثمانية فى رازح فان العداء أخذ يشتد بين المنتصر والمهزومين وبخاصة بعد أن عقد الصلح بين الامام والأتراك فى سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) ، وهى نفس السنة التى هزم فيها الترك فى معركة الحفائر فى جيزان . ولم يخدع الادريسي أو يفتر بانتصاره على أعدائه ، بل كان يعلم حقيقة قوتهم التى كان يمكن أن تصل اليها الامدادات من أرجاء الدولة العثمانية . وإذا كان الادريسي قد رأى صديقه بالأمس الامام يحيى يحالف الأتراك ويستعين بهم فى محاربته ، فإنه رأى — والموقف أصبح أشد خطورة أمام تضامن أعدائه — أن يوطد صلته بالايطاليين أعداء الدولة العثمانية ، بل وبالانجليز فيما بعد محالفا إياهم من أجل تحقيق غايته وهى محاربة الأتراك واجلائهم عن اليمن على ألا يمس ذلك استقلال بلاده فى المستقبل (١) . وهكذا كان الادريسي أول من انضم الى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل فى البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان (٢) فى الحرب العالمية الأولى كما سنوضح ذلك عند دراستنا لموقف العثمانيين فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى فى الفصل التالى .

وهكذا اتجه الادريسي الى محاربة الأتراك العثمانيين فى اليمن بكل ما لديه من قوة . فقام السيد مصطفى عم الادريسي بحاصرة مدينة أبها التى كانت مركزا لتجمع القوات التركية فى عسير وذلك بعد أن تم الصلح بين الامام يحيى والدولة فى سنة ١٩١١ م . واستمر الأدارة فى تشديد الحصار حتى تمكنوا من احتلال أبها التى كانت فيها حامية تركية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي وثلاث بطاريات ، وعدة مدافع كبيرة . كما هزم شريف مكة الذى تعاون مع الأتراك وأسرع لاتخاذ حاميتهم فى أبها (٣) . ولقد هاجم العسيريون مقدمة الجيش التركى التى كانت تمسك على بعد ثلاثة أميال من جيزان . وكانت مقدمة الجيش هذه مؤلفة من أربع بطاريات ، وأربعة مدافع ، فقتلوا منها الكثير بعد أن اشتبك الطرفان وجها لوجه . وقد هربت قلوب الجيش التركى فى حالة ذعر واضراب الى جيزان فتتبعهم الأدارة وقد استولوا على عدد من البنادق والمدافع العثمانية ، بالإضافة الى كثير من الذخائر والمهمات . وازدادت الأمور سوءا عندما ظهرت الكوليرا فى هذه المنطقة ، وأصيب بها حوالى الثمانين وتوفى فعلا أربعة وثلاثون . كما انتشر الوباء أيضا فى طوابير الجيش العثمانى المرابط فى

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٢ .

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٣٨٠ السبت ٣ من يوليو ١٩١٦ (٦ من جمادى الثانية ١٣٢٩ هـ) .

Brémont, E. : Op. cit., p. 77.

ص ٦ .

مدينة قنفذة (١) . ولكن الامدادات بدأت تتوالى على عسير من خارج اليمن . وفى اليوم العشرين من شهر يوليو سنة ١٩١١ م ، استطاع الأتراك بمعاونة بعض القبائل اليمنية الموالية لهم زحزحة ستة آلاف من البدو اليمنيين من أتباع الادريسي كانوا معسكرين حول اللحية ، ولكن الثوار الأدارسة كانوا لا يزالون يحملون آبار جيزان مما كان يجبر الجنود الأتراك على جلب مياه الشرب اللازمة لهم من عدن (٢) فى أقصى الجنوب فكان ذلك يحملهم عناء كبيرا ونصبا . وأخيرا استطاعت القوات العثمانية أن تسترجع مدينة أبها واضطر الادريسي أن يتراجع الى المرتفعات الجنوبية فى عسير (٣) .

أما الدولة العثمانية فقد حاولت فى سنة ١٩١٢ م أن تطوق الادريسي من الجنوب ومن الشمال وذلك بأن تأتي من الشمال بقوة من الحجاز تحت قيادة فيصل ابن شريف مكة - الحسين ، وتطبق عليه من الجنوب قوتان عثمانيتان تخرج احدهما من صنعاء والثانية من اللحية ، غير أن هذه العمليات الحربية المشتركة ضد الادريسي منيت بالفشل الذريع ، ويرجع هذا الى ضعف اقدام القوة الشريفة وانعدام الحافز لديها . وفى تلك السنة رابطت قوات عثمانية على طول ساحل عسير الممتد من اللحية الى زهران وذلك لتأمين الحديدية من اغارات القوات الادريسية التى كانت ايطاليا تساعدها من البحر . كما كان الترك يهدفون من وجود هذه القوات أن يمنعوا أى اتصال محتمل بين الأدارسة فى عسير وبين قبيلة الزرانيق فى تهامة ، تلك القبيلة التى تميزت بقوتها وشدة بأسها وتمسدها على الأتراك (٤) ، وقد أرادوا بذلك ألا يزيدوا من متاعبهم ومشكلاتهم فى المنطقة . أما ما دفع فيصل بن الحسين الى الاشتراك فى الصراع الدائر بين الأدارسة والأتراك فى اليمن ، فقد كان نتيجة لوقوعه تحت اغراء الأتراك ، بعد أن وعدوه بأنهم سيولونه حكم امانة عسير اذا تمكن من القضاء على الادريسي . غير أن فيصل ورغم محاولته استنفار القبائل ضد الادريسي ومحاربته . فإن قواته منيت بالفشل وعاد الى الحجاز فى أوائل سنة ١٩١٣ م بخفى حنين (٥) .

وجدير بالذكر أن ايطاليا بعد احتلالها لطرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ م خشيت من سريان نار الحرب ضدها الى باقى العالم العربى تلبية لدعوة الخلافة العثمانية . لهذا أسرع ايطاليا الى فتح جبهة حربية أخرى فى اليمن وعسير

(١) المؤيد : العدد ٦٣٩٨ فى ٢٤ من يوليو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٤٢٢ فى ٢٧ من يوليو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٤٤٠ فى ١٢ من أغسطس ١٩١١ ، ص ٦ .

(٤) Bury, G.W. : Op. cit., pp. 35-36.

(٥)

(٥) المؤيد . العدد ٦٩٦٦ فى ١٩١٣/٤/٢٦ ، ص ٦ .

لاشغال الدولة العثمانية واضماف مقاومتها بتشتيت مجهوداتها الحربية ، واقتضى ذلك أن تحاصر بعض قطع الأسطول الايطالى الموانئ اليمنية ماعدا تلك التى فى قبضة الادريسي وضربتها من البحر فخربت المدينة وفر أهلها فى أرجاء تهامة ، كما ضربت مدينة الشيخ سعيد المقابلة لبريم بقليل من القنابل غير أنها لم تحدث خسائر كبيرة (١) ، كما ذكر الادريسي فى خطابه للإمام يحيى الذى سبق أن اشترت اليه أن الايطاليين أغرقوا بعض القطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل ، بل إن إيطاليا فى الوقت نفسه قصفت بمدافع أسطولها ميناء بيروت ، وذلك بحجة وجود سفينتين حربيتين صغيرتين فى الميناء ، وأغرقتهما فعلا ، وإن كانت الدول الأوروبية كلها قد احتجت على مهاجمة ميناء بيروت خاصة لأهميته التجارية الدولية (٢) .

على أن هدف إيطاليا من محاربة الأتراك فى اليمن ومساندة الادريسي ضدهم لم يكن يقصد منه فقط فتح جبهة حربية جديدة تشغل العثمانيين عن استرداد طرابلس الغرب ، بل إن إيطاليا كانت تهدف أيضا الى بسط نفوذهما على البلاد اليمنية : ويرجع ذلك الى أن الادريسي بعد أن نشر الأمن فى عسير ونظم موانئها وشجع تجارتها ، فقد راجت هذه التجارة وانتظمت بين موانئ اليمن وبين عصب ومصبوع الميناءين الايطاليين على الشاطئ الأفريقي المواجه لعسير . ولهذا لم يكن غريبا حينذاك أن تتطلع إيطاليا فى لهفة الى الوثوب على الشواطئ اليمنية المواجهة لمستعمراتها فى أريتريا على الساحل الأفريقي . وقد ذكر جاكوب أن كاتيا ألمانيا قد عبر عن هذه الرغبات الإيطالية فى سنة ١٩١٣ م بقوله : « منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم أسيادا فى عدن . . . والآن ترمى إيطاليا نظراتها المتطلعة الى شاطئ العربية الأخضر » (٣) . ولهذا فإن رغبة إيطاليا فى احتلال شواطئ اليمن كانت رغبة قديمة رأت أن الظروف قد سنحت لتحقيقها بظهور الادريسي فى عسير فحاولت التقرب اليه للاستفادة من موانئه ومن منتجات بلاده . وكانت إيطاليا بسياستها هذه تحافظ على تجارتها من الضياع إذا ما وقعت موانئ عسير فى أيدي الأتراك . غير أن هدف إيطاليا الحربى كان أهم بكثير من هدفها التجارى إذ كانت تخشى من استيلاء تركيا على هذه الموانئ وتستخدمها فى إثارة المتاعب ضدها فى مستعمراتها الأفريقية فى أريتريا . وهكذا حرصت إيطاليا على توطيد علاقتها بالادريسي ومساندته ضد الأتراك لهذه الأسباب جميعها .

أما الادريسي فقد رأى أن الموقف يحتم عليه ضرورة الاتصال بإيطاليا والاستجابة لرغبتها فى توطيد التعاون بينهما وبخاصة بعد أن تركته الدولة

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 126.

(١)

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ فى ١٦/٢/١٩١٢ (١٦ ربيع الاول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

Jacob, HF. : Op. cit., p. 127.

(٣)

العثمانية « خارج الحلقة الاسلامية » (١) وتخلي عنه حليفه بالأمس الامام يحيى . بل ان الدولة قبلت أن تعقد صلحا مع الامام تعترف بوضعه الخاص في اليمن في سنة ١٩١١ م ، بينما رفضت أن تفعل ذلك مع الادريسي رغم ما كان يتمتع به من مكانة ونفوذ بين قبائل عسير والمخلاف السليمانى . هذا فضلا عن أن الدولة تعاونت مع الامام يحيى في سبيل القضاء على الادريسي نهائيا مما يؤكد أن المفاوضات أو التقارب الذى كان يحدث بين الدولة والادريسي لم تكن الدولة تقصد به الا كسبا للوقت ، أو تمييزا للثورات العنيفة التى كان الادريسي يثيرها ضاربة ضد الترك (٢) . ووجد الادريسي نفسه يواجه عدوين متعاونين هما الدولة والامام في وقت اتحدت فيه أهدافهما للقضاء عليه . ومما زاد الأمر سوءا تعاون الشريف حسين معهما لمحاربة الادريسي فكانت القوات الشريفية تعاود على الادريسي من الشمال المرة تلو الأخرى ، لا سيما بعد أن أغرت الدولة الحسين بتولية ابنه فيصل أميرا على عسير اذا نجح في القضاء على الادريسي (٣) . لهذا واجه الادريسي موقفا صعبا وأعداء متعاونين في وقت واحد مما جعله لا يجد حرجا — رغم اتجاهاته الاسلامية — فى الاستعانة بالايطاليين لفض الحصار المضروب حوله من جميع الجهات . وهذا ما دفع جاكوب الى القول بأن الادريسي « كان يتحين الفرصة للحصول على مساعدة ايطاليا » (٤) ، بل ان ايطاليا فى الوقت نفسه كانت تمد يدها للادريسي لتتعاون معه تحقيقا لمصالحها الاستعمارية التى سبق أن أشرت اليها .

وقد أوضح أمين الريحانى معالم السياسة التى اتبناها الادريسي فى الاستعانة بالأجانب لمحاربة الترك وحلفائهم بقوله أن الادريسي « أخذ من الايطاليين سلاحا استخدمه نارا وسياسة على عدوها (عدو ايطاليا) وعدوه (ويقصد به الترك وحلفاءهم) . . . ولكن انتصاره على الزيديين فى ذاك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك » . ثم يستطرد الريحانى قائلا : « ان من فضائل السيد محمد (الادريسي) ثباته منذ بداية أمره على مبدأ واحد . فقد كان عربيا صميما ، جسورا فى سبيل ما يبغيه ، يحالف أية دولة كانت على أعدائه الترك ومن كان خلفهم من أمراء العرب عليه . فما تذبذب فى مبدئه ، ولا تحول عن عزمه . حارب الأتراك وحليفهم الشريف ، وصديقهم الامام ، فكان فى الغالب منتصرا ودائما عزيزا . ولا أنكر أن الأحوال كانت حليفته ، ولكنه سلحها من لدنه بالعزم والمضاء » (٥) .

(١) Jacob, H.F. : Ibid., p. 125.

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢٩ من ابريل ١٩١٣ ، ص ٦ .

(٤) Jacob, H. F. . Op. Cit., p. 127.

(٥) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

ويواصل الريحاني عرضه لسياسة الادريسي بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حسيفا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشسقات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشسوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الأشراف ، وبالأنكليز على الجميع . وكان له عون كبير في ارضه الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاه الفطري لمعانا » .

ويجيب الريحاني على ما يبدو من تناقض في سياسة الادريسي ، ان كيف له كزعيم ديني مسلم أن يتعاون مع الايطاليين في سنة ١٩١١م . ومع الانجليز في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الترك اخوانه في الدين فيقول : « ولا تستغرب سياسته (أي سياسة الادريسي) الروحية والمدنيية واستعانتة بالانجليز (وينطبق ذلك على الايطاليين أيضا) وهو (أي الادريسي) ، في تجهيز العساكر والدفاع عن نفسه في بلد يمسد فيه دخيلا ، يحتاج دائما الى المال والسلاح ، فخراج عسيرا لا يتجاوز المائة ألف ريال أي اثني عشر ألف جنيه شهريا ، منها ثلاثون ألف ريال من الحديد (١) (التي استولى عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى) . أما جنده فلا يتجاوزون في أيام السلم الخمسمائة نفر وهم يقسمون اذ ذلك مقام الشرطة في البلاد » .

واخيرا يوضح الريحاني مصدر القوة المحلية التي كان يستعين بها الادريسي في حروبه بقوله : « ولكن الادريسي يستنفر في الحرب القبائل بواسطة المشايخ والمقدمين قبلييه ثلاثون ألف مقاتل ويزيد ، وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البدو . فتجيء كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيههم الادريسي ما يحتاجون اليه زيادة ، ويمدهم بالذخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية ، ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها . لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يصدق على المشايخ والزعماء فهو الفائز على زملائه في السياسة ، والمنتهصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الادريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أي الكرم . فقلبه كان يحسن كذلك الى الكثيرين من السباعلة والمشايخ الذين يؤمنون صبيا من بلاد المغرب ومن مصر » (٢) .

على أن الادريسي نفسه يبرر سياسته في التعاون مع الأجانب لمحاربة الأتراك وذلك في كتابه الى الامام يحيى - الذي سبق أن أشرنا اليه - ردا على خطاب الامام الذي كان يدعو فيه الى الاتفاق مع الدولة وعدم التعاون مع الأجانب . وقد أشرنا الى أن الادريسي أوضح في كتابه للامام المحاولات الأربع

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق . ج ١ ، هامش من ٢٧٤ ، (أي أن خواجه السنوي نحو مائة وخمسين ألف جنيه منها ١٥ في المائة عشور أي سيوب وغيره و ٨٥ في المائة ذهب وفضة) .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه . ج ١ ، من ٢٧٤ .

التي سعى فيها من أجل الاتصال بالدولة والاتفاق معها دون جدوى ، بل ان الدولة كانت تصده دائما وتحاول أن توقع به في شركها . ثم يبرر الادريسي موقفه بعرض تطورات علاقته بالترك مما جعله يضطر في النهاية الى التعاون مع الايطاليين ضدهم بقوله :

« ثم في هذه المادة (في سنة ١٩١١) مع ما رأينا من فتك الطليان لهم (يقصد بالترك) ، أخذنا العطف فامسكنا كل حركة ، وكتبنا لمن في مفرزة « ميدى » (١) ان دهمكم شيء فلکم منا عون ، فكان منهم أن محمد علي (والي اليمن العثماني) مر بطريق « القنفذة » .. وأخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت السادات العلماء ، لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين ، لأن ما قاله من شرف في الآستانة (كان) بسبب شتمه لعالم في « أطنة » أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك . ولما قدم « جيزان » بالمساكر لم يختر لهم « خسته خانه » الا جامع تلك البلدة ، ولا يهمه أن تلوث بالنجاسة ، وتعطلت إقامة الجمعة فيه ، وكأنه يظن أن هذه الأسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب « من رزق من شيء فليلزمه » ، وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند الى الشام (٢) ، لأجل مدافعة هذا الطغيان ، والمحافظة على مراكز أهل الدين والايمان . »

ثم يستعرض الادريسي في خطابه ما دار بينه وبين مبعوثي الامام يحيى الذين حملوا اليه خطاب الدعوة الى مهادة الترك بقوله : « وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الاخوان (٣) في هذه الأحوال ، الى أن ساء بنا الكلام الى مفرزة « ميدى » ، وأخبرناهم أن الطليان قد ضرب (هكذا) قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب الى جدة ، وهد (هكذا أيضا) تلك الحصون بمدافعه ولم يبق الا هذه القلعة ، مع أن شيخ البلد التي فيها قد سبقت له جناية من الطليان بوساطة شهادة سنبلوك (سفينة شراعية) طال الخلاف بين الترك والطليان فيه ، وتوقف الأمر على شهادة هذا الشيخ وتهديته الدولة بالشهادة لها فشهد ، فاذا قصد الطليان هذه المفرزة ، لا يقتصر عليها بل يتعداها الى تلك البلد لما جناها شيخها عليهم ، وسابقا قد ضربوا هذه البلدة كما عرفت ، ومن المشاهد أن هذه المساكر ، كحملة من في كل موضع ، اذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك الى محلات العامة ، ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد . وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر ، وخرجوا منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس

(١) « مفرزة » تعني حامية صغيرة ، أما « ميدى » فهو ميناء يقع على حدود اليمن الشمالية الآن

(٢) « الشام » تعني الشمال ، ويقصد بها هنا الحدود الشمالية لسيبر .

(٣) يقصد الادريسي بمبعوثي الامام الذين حملوا الرسالة اليه وتحادث معهم في موقفه

من الترك .

في العجب ، فان الدولة كما عجزت عن اصلاح الداخلية كما يرجى منها ، عجزت عن حفظ الخارجية . والقيام بالدفاع على الرعايا من قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فما بقي لهم الا أن يسعوا الناس بحسن الخلق لو كانوا يعقلون ، .

والادريسي يوضح بذلك أن الدولة العثمانية عجزت عن القيام بمسؤولياتها ازاء البلاد اليمنية التابعة لها ، فهي فضلا عن أنها لم تقم باصلاح الشئون الداخلية في هذه البلاد فانها لم تكن من القوة بحيث يمكنها حمايتها من العدوان الخارجي . وهذا التفسير يظهر عدم جدوى تبعية اليمن للسيادة العثمانية طالما بلغت الدولة من المعجز ما بلغت في ذلك الوقت ، وأنه أولى بالترك أن يتركوا اليمن لأهله (يدفعون عنه العدوان) بدلا من أن يعرضوه للمخاطر نتيجة وجودهم فيه . ويؤكد الادريسي هذا المعنى مستشهدا بما حدث في طرابلس الغرب فيقول : « ثم انه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة الى حالة يخشى معها أن تحتل الحديدة ، فتكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بأن في بقائهم بها ضررنا على الاسلام والمسلمين لأن الحديدة اذا احتلت يتبعها ملحقاتها ، من ذلك هذه القلعة ومن المعلوم حسب أصولهم انه اذا احتلت الحديدة ، وجاء المحتلون ببوابيرهم لاستلام هذه النقطة تمعا للمركز ، ومعهم الاذن بالتسليم من كبراء الترك ، فان من هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى المسلمين ، ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالا يعملون الترتيب اللازم في التسليم الى المحتلين ، ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع ، وتضرب البوابير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ، ويدفعوا لهم موقع الحرب ويسلموا أهل الوطن الى الأسر ، كما فعلوا في بني غازي إحدى متصرفيات طرابلس فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا « بوابير » الطليان بالساحل أسرعوا الى مركز الحكومة ليستمدوا للقتال ويدعوا أهاليهم وأموالهم في مكان أمين فمنعهم الأتراك ، وألزمهم العثمانيون فرجعوا الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية بأجمعها صارت عساكر طليانية فقاموا للدفاع ، ولم يكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء والذرية . وهم الآن تحت قبضة الطليان ، واشتهر أن هذه المعاملة من العساكر بأسباب ما أخذ كبرائهم من الطليان خفية ، وبأسباب ذلك استقال الصدر (يقصد رئيس الوزراء العثماني) فتبين أن نقاهم حثث في المواقع الحربية ، لا للدفاع وحماية الثغور ، كما هو الملام لمن يتول اماره المسلمين ، بل للأغراض القافية ، وبيع البلاد للمصلحة الشخصية فمن يمنع الاسلام فليعه من الترك . فلما خاطبناهم في النزول معا ليقبوا مع العساكر العربية جنبا الى جنب . حتى اذا احتلت « الحديدة » ويكون موقع المفرزة « الميدية » بأيدي المسلمين ، يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم . وإن امتنعوا فلا الزام . وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلهم ذلك ، فأبوا هذا وهذا « ولا يحق المكر السيء الا بأهله » .

وهنا يدحض الادريسي الاتهام الذي تدرع به الترك بادعائهم أن الإدارة شكلوا خطراً عليهم من الداخل . بينما كان الإيطاليون يحاربونهم من جهة البحر . وأن ذلك كان سبباً في انسحابهم من مناء « ميدى » حتى لا يصلون بنارين في وقت واحد . فيقول : « والعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب في تركهم للمدافعة . كما روى عنهم السادة الواصفون ، فليت شعري من أى وجه . وأى قرب بيننا وبينهم في المسافة أن يقولوا نخشى أن تصل بنارين . إذ في الأقل بيننا وبين « الحديدة » ثمانية أيام . ولو سلم هذا فما يكون جرابهم في احتلال العتليان لطرابلس وما المانع من المدافعة هناك ، مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة ، بل هم قائمون بالقتال للمحتلين من (حتى) الآن . ومن العجائب أن الحكومة قبل أن يحتل المحلون ، رفعت الأسلحة والوالى والعسكر الا شيئاً قليلاً . وبعد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نفر ٠٠ » (١) .

وهكذا أوضح كتاب الادريسي بجلاء محاولاته المتصلة للاتفاق مع الأتراك ولكنه كان يصطدم دائماً بعدم استجابتهم لكل هذه المحاولات . كما هاجم الادريسي بشدة سياسة الترك الملتوية مع زعماء اليمن ، وعدم قيامهم باصلاح شئون البلاد في الداخل الى جانب عجزهم عن دفع العدوان الأجنبي عن البلاد التابعة لهم . كما بين الادريسي أن وجود الترك في اليمن كان يعرض البلاد لهجوم أعدائهم الأجانب فلا يتمكن اليمنيون وحدهم لسلبية الترك في الدفاع وجنبتهم عن مواجهة هذا العدوان الأجنبي بأن يصدوه عن البلاد . وحاول الادريسي في ثانياً خطابه أن يبرر اتصاله بالإيطاليين بعد أن ظهر جلياً عداء الترك له وتخاذلهم عن حماية البلاد التي يدعون سيادتهم عليها ، مؤكداً أن بقاءهم في البلاد لم يكن « للدفاع وحماية الثغور » كما هو اللازم لمن يتولى إمارة المسلمين ، بل للأغراض الفانية . وبيع البلاد للمصلحة الشخصية ٠٠ فمن ينزع الاسلام فلينبه من الترك ٠ وقد دعم الادريسي أقواله هذه بالأدلة القاطعة والبراهين الواضحة التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك لباقتة وذكاء وسعة اطلاعه ونبوغه السياسي .

ويهمنا أن نعرف رأى الامام يحيى في موقف الادريسي هذا من الأتراك وعلاقته بالإيطاليين ، تلك العلاقة التي كانت تحرك الادريسي - الى جانب رغبته في تحقيق أهدافه - لمحاربة الأتراك العثمانيين خاصة بعد أن عقدوا الصلح مع الامام يحيى . ولا شك أن المؤرخ الواسعى اليمنى الزيدى المذهب يعبر عن وجهة نظر الامام في هذا الموضوع قنجهه يقول : « عند اقامته (ينصه الادريسي) بمصر كان له صلة بمحمد علوى بك ، مترجم ايطاليا في دار المفوضية الإيطالية بالقاهرة ، وهذه الصلة والصداقة كانت هى السبب في ظهور نجمه في عالم

(١) التار . المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٦ (من رسالة الادريسي الى الامام يحيى) .

السياسة . وفي هذا التاريخ ١٣٢٣ هـ (وصحته سنة ١٣٢٩ هـ أى سنة ١٩١١ م) كانت الدولة العثمانية مشتبكة بحرب مع إيطاليا لأجل طرابلس الغرب ، ولما كانت حكومة إيطاليا أرادت اشغال الدولة عنها ، رغبت فى اشغال نار جديدة فى جهة من الجهات التابعة للدولة ، فسعى رئيس وزرائها فى اضرار نار فى تهامة ، وقام محمد على علوى بك بمذاكرة السيد محمد الادريسي فقبل تنفيذ هذا المشروع ، خصوصا وأن تهامة تخضع لهذه العائلة (الادريسية) ، لما لجده السيد احمد من الاعتقاد المشهور لديهم ، ومع كون أهل تلك البلاد نافرة غاضبة على المأمورين من الدولة العثمانية من الظلم والجور والفسق وارتكاب المنكرات وترك الواجبات ، فمن هنا عرف السيد محمد سنوح هذه الفرصة ، فوافق على القيام بمناجزة الدولة فى تهامة ، بعد أن كفلت له الحكومة الإيطالية كل ما يحتاجه من مال وذخيرة وسلاح ومؤازرة ومناصرة فى البر والبحر . وكانت تملئه من « مصوع » بوساطة بعض مسلميها كالشيخ سالم مدير الجمرى ، والشيخ طاهر الشنيتى الخبير باليمن ، والصديق الحميم للأدارسة . . ونشب (هكذا) القتال فاختد « ميدى » و « جيزان » وكانت الحكومة الإيطالية تساعد من البحر برعى القنابل والرصاص ، وهو يحاصر العساكر العثمانية من البر حتى استولى على تهامة ، والأكثر من سواحلها ، وجرت حروب كثيرة ، (١) .

ولا شك أن الواسعى فى كتاباته يتميز بدافع من زيديته ضد الادريسي ويحاول أن يظهره بمظهر الخارج المتشرد على الجماعة الإسلامية كما يحاول أن يصوره كأداة فى يد الإيطاليين يستخرونها لمحاربة الترك حتى يشغلوهم فى جهة جديدة لا تمكنهم من استعادة طرابلس الغرب . وهذا التحيز يستوجب منا التحفظ عند تناولنا لكتابات الواسعى بالدراسة والتحليل . لأن الواسعى يعبر بذلك الى حد كبير عن ادعاءات الامام يحيى حول منافسة الادريسي وبخاصة بعد اتفاق الامام مع الدولة العثمانية . ولكن هذا التحيز لا يجعلنا نفغل الدور الايجابى الذى قام به الادريسي فى أثناء تأسيسه لدعائم حكمه فى عسير والمخلاف السليمانى فى أثناء صراعه ضد الأتراك العثمانيين وحليفهم الامام يحيى فيما بعد . كما أنه لا يجعلنا نعتقد أن الادريسي كان متواكلا ومعتمدا كل الاعتماد على إيطاليا كما توحي بذلك كتابات الواسعى ، بل ان الادريسي كان يعرف خطورة المهمة التى حددتها لنفسه ، وازاء تجمع أعدائه رأى أن يستفيد من التنافس القائم بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك بالحصول على المساعدات الإيطالية الممكنة التى تقويه وتسانده لتحقيق أهدافه فى طرد الترك من اليمن وعندما تخاذلت عنه إيطاليا بدأ يبحث عن حليف جديد وتمثل له ذلك فى انجلترا فى أثناء الحرب العالمية الأولى . فقد كانت إيطاليا وانجلترا سواء عند

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ١١٦ .

الادريسي طالما أنه كان يحصل على مساعدتهما لتحقيق أهدافه بنصفية النفوذ التركي في اليمن . ويؤكد « جاكوب » الانجليزى ما وصلنا اليه بقوله أن الادريسي لم يساعد الايطاليين مساعدة فعالة لانه كان مشغولا بمحاربة العثمانيين في أبها عاصمة عسير حيث كان يحاصر حاميتها ، وأن القوات المكية والعثمانية التي أتت لرفع هذا الحصار وجدت عند وصولها الى حالي (الواقعة بالقرب من أبها) كميات كبيرة من الأسلحة كان الادريسي قد حصل عليها من ايطاليا وانجلترا أو من « الحكومات التي يهملها انهيار الحكومة التركية » كما قال المكيون حينذاك (١) . وهكذا كان هدف الادريسي هو هزيمة الترك بأى ثمن وهذا جعله مستعدا للتعاون مع أى حليف بالدرجة التي تساعد فقط على تخليص اليمن من الحكم العثماني . وإذا كان يفهم من قول « جاكوب » ما يقلل الدور الذى قام به الادريسي فى مساعدة الايطاليين . فان حسب ايطاليا من المساعدة تلك الهزائم التي أوقعها الادريسي بالقوات التركية فى عسير فقد كانت بالقدر الكافى الذى شغل العثمانيين عن توجيه قواتهم هناك لطرد الايطاليين من طرابلس الغرب .

أما الامام يحيى فلم يكن فى صالحه كما لم يكن فى امكانه أن يستعين بايطاليا أو بانجلترا لتحقيق أهدافه فى الاستحواذ على الزعامة والسلطة فى اليمن على النحو الذى كان يفعله الادريسي . والسبب فى ذلك يرجع الى أن الامام كان يعرف أن ايطاليا وانجلترا كانتا أقوى وأكثر تنظيما وحيوية من الدولة العثمانية ، ولهذا كان يخشى أن يؤدى تحالفه مع أحدهما ومناصرتها على الدولة العثمانية الى سيطرة هذه القوى الأجنبية عليه بالتالى ، مما لا يتيح له الفرصة لتحقيق أهدافه التوسعية الاستقلالية فى اليمن والتي رأى أنه فى امكانه أن يحققها فى ظل الدولة العثمانية الآيلة للسقوط . هذا من جهة تعارض هذا الاتصال مع مصلحة الامام يحيى ، أما من جهة عدم يمكنه من الاتصال بهذه القوى الأجنبية فانه لم تتوفر للامام صلة الصداقة مع الماملين لدى هذه القوى على النحو الذى حدث مع الادريسي نتيجة صداقته مع محمد علي على المترجم بدار المفوضية الايطالية بالقاهرة مما سهل له الاتصال والاتفاق على تلقي المساعدة ، وفضلا على ذلك فان الامام كان يخشى أن يؤدى اتصاله بهذه القوى الأجنبية وتحالفه معها الى اضعاف مركزه فى اليمن بين أتباعه الزيديين الذين كانوا يعترفون بزعامته الدينية ويأنفون من التعاون مع الأجانب غير المسلمين ضد دولة الخلافة الاسلامية . كما رأى الامام يحيى وخاصة بعد أن عقد الصلح بينه وبين الترك فى سنة ١٩١١ م. أن مصالحه الخاصة وكل امكانيات تحقيقها كانت تتمثل فى نقائه الى جانب الدولة العثمانية . فالدولة قبلت أن تدفع له

مرتبا شهريا عاليا يساعده على مواجهة اعبائه المتزايدة ، كما اعترفت بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين وكانت تقوم في نفس الوقت بمحاربة منافسه الادريسي في عسير . لهذا فان الامام فضل أن يتضامن مع الترك بعد اتفائه معهم في سنة ١٩١١ م ، ولم يكن في حاجة حينذاك الى التعاون مع أية قوى أجنبية إيطالية كانت أو انجليزية . طالما كانت أهدافه في طريقها الى التحقيق تدريجا ليرت الحكم العثماني في اليمن الذي كان مسجها الى نهايه المحتومة .

أما عن موقف الادريسي من الامام يحيى والعثمانيين بعد الصلح في سنة ١٩١١ م فقد تبلور في حقد الادريسي على الترك الذين اعترفوا بوضع الامام الخاص في اليمن دون أن يمنحوه نفس هذه الحقوق برغم ما كان له من مكانة بين سكان عسير والمخلاف السليماني . كما حقد الادريسي أيضا على حليفه بالأمس الامام يحيى الذي تخلى عنه وافق مع الترك واصبح حليفا لهم ، واشترك بقواته معهم في مهاجمة قوات الادارة التي انفردت بمقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد أسرع الادريسي بإعلان الثورة على الترك في نفس الشهر الذي عقد فيه الامام يحيى الصلح معهم . ونجح الادريسي في احتلال (أبها) عاصمة العثمانيين في عسير ، وإن تمكنوا من استعادتها بعد ذلك بمعونة الشريف حسين . وقد تعددت الحروب واشتدت بين الادريسي والترك الذين نجحوا في اخراجه من (أبها) فاضطر الى أن يلجأ في أغسطس سنة ١٩١١ م (شعبان ١٣٢٩ هـ) الى جبال عسير الجنوبية واتخذها حصنا لقواته . ولم يطرأ على الموقف أى تغيير يستحق الذكر حتى اشتعلت نيران الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس الغرب في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩١١ م (٦ من شوال ١٣٢٩ هـ) فبدأت إيطاليا أعمالها الحربية على سواحل اليمن وعسير لتفتح على الدولة العثمانية جبهة حربية أخرى تشغلها عن المقاومة والدفاع عن طرابلس الغرب . وفي ذلك الوقت رأت الدولة العثمانية أن تهدى الأمور في اليمن حتى لا تفقد مركزها هناك ، لا سيما إذا تعاون الثوار اليمنيون مع إيطاليا التي كانت تقوم بامدادهم بالأسلحة الأوربية الحديثة ليحاربوا بها الترك ويخرجوهم من البلاد . وإذا كانت الدولة قد تصافت مع الامام يحيى بعقد الصلح فقد ضمنت بذلك أحد قطبي المعارضة والمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وقد أرادت في نفس الوقت أن تضمن الى جانبها ، أو على الأقل تحصل على مهادنة القطب المعارض الآخر وهو الادريسي ، الذي ظهرت خطورته بتقبله للمساعدات الإيطالية على أوسع نطاق لمحاربة الترك في اليمن . ولهذا أرسل سليمان باشا متصرف عسير وممثل الدولة العثمانية فيها . خطابا طويلا الى الادريسي في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩١١ م (٢١ من شوال ١٣٢٩ هـ) يدعو فيه الى « التصالح مع الدولة العثمانية ضد أعداء الدين » يقصد الإيطاليين بطبيعة الحال ، . وقد بدأ سليمان باشا خطابه هذا للادريسي بالبسملة ، وبتوجيه بعض الألقاب وعبارات

التحية لتكريمه . وبعض الآيات القرآنية التي تحض على الاتفاق ونيل الشقاق ،
ثم خاطب الادريسي في الموضوع بقوله :

« ولا تزيدكم علما بهذه المعجزة . فانتم لستم كغيركم بل انتم بدرجة من
العلم . فهل أيها الأخ في الدين ، تسعى بما فيه صلاح المسلمين ، وقد بانها
ما حل باخواننا المسلمين في الجهات ، فواجب علينا معشر الاسلام ، الذب عن
الوطن ، الذب عن العرض ، عن النفس ، عن الدين » .

« ويعفو الله عما سلف ، قبادر لندفع هذه البلية ، ونكون يدا واحدة على
حفظ حقوق المسلمين . ان الأمة الاسلامية في أقطار الدنيا ناظرة اليها ، وعندها
الظن الجميل بتعاوننا وتناصرنا ، وما أنا آنظر منك الجواب الشاق الذي
يكون فيه حفظ شرف الاسلام ، فان أجبت فأرسل لنا بسرعة هيئة تعتمدون
عليها للتخابر معها بما يصلح ، وان شئت بين لنا معاكم لدفع أعداء الدين ،
فيجتمع الرأي المصوب بما فيه الصلاح ان شاء الله . واني عازم بحول الله على
مدافعة أعداء الدين ، والجهاد أمام المسلمين مع ما لدى من قوة تزيد عن عشرين
ألفا . ونحن بهذا العزم ، ولو فنى منا الصغير والكبير ، وعلى الله توكلنا واليه
المصير ، فاسرعوا اليها بالجواب وفقنا وإياكم للصواب ، والسلام ، (١) .

ويلاحظ في خطاب سليمان باشا الى الادريسي التنويه الدائم عن الناحية
الدينية وما تدعو اليه من تعاون واتحاد للذود عن الاسلام والمسلمين . وكان
سليمان باشا يدرك أنه عندما يذكر الادريسي بالناحية الدينية فإنه يلمس بذلك
الوتر الحساس لديه ولدى أتباعه الأدارسة ، فيلتفون حول دولة الخلافة ويلفظون
إيطاليا ومساعداتها ، في وقت تعرض فيه الاسلام للخطر بهجوم إيطاليا على
بلادها مبتدئة بطرابلس الغرب ثم بضرب الموانئ اليمنية الواقعة على البحر
الأحمر .

وقد أجاب الادريسي دون توان على خطاب سليمان باشا متصرف عسير في
نفس الشهر (أكتوبر سنة ١٩١١ م - شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وبدأ خطاب
الادريسي بداية دينية تحمل عبارات الود الأخوي لسليمان باشا ، ثم أعرب
الادريسي عن حزنه واسفه لتنازع المسلمين فيما بينهم وأورد كثيرا من الآيات
القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو الى التآخي والتآزر بين المسلمين ، وطرق
موضوع الاتفاق بينهما بقوله : « .. وبينما النفوس في قلق والأنفاس تتصاعد
بنيران الأرق ، مما فعل المسلمون بأنفسهم ، اذ ورد كتابكم الكريم ، مسفرا
عما تحلوا اليه الرغائب من الدعوة للاتحاد فأنشرح البال وأسرعت الى داعيك ..
وما ذكرتم من الهيثة ، فقد أرسلنا اليكم أخانا محمدا بن يحيى ، ومعه جماعة

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ (من كتاب متصرف عسير للادريسي) .

يتوجهون الى « رجال الملح » ولا تطمئن نفسه بالدخول الى « أبها » ، فيتفق بجانبكم بأطراف « الملح الشام » ، وتحصل المذاكرة (أى المفاوضة على الصلح) . وان شرفتم بالقدوم فأحلا وسهلا ، وغيرنا وغيركم لا يكاد يهتد المقاصد أن يقوم ، ولعلنا أن نكون السبب في كشف هذه المشاكل من جميع الوجوه في أقرب وقت عاجل ، فترتاح الدولة لا في هذه الديار بل في جميع الأقطار والأمصار ، والأمور وان تشعبت فان مرجعها الى الله وبيده الحركة والسكون . . » (١) .

وهكذا وجد نوع من التقارب بين الادريسي والدولة عبرت عنه هذه المكاتبات وذلك عقب تعدى ايطاليا على أراضي دولة الخلافة . وهذا التقارب الذي قام من أجل « خدمة الدين والاتحاد ضد أعداء الاسلام » كان يمكن أن ينمو ويتردد في صالح الدولة العثمانية اذا كانت قد حاولت مخلصه الوصول به الى غايته المنشودة . كما أن هذا التقارب كان يعنى بالتالى أن الحرب الطرابلسية كانت - عند قيامها على الأقل - دائما لتتلاقى الطرفين الادريسي والعثماني للمفاوضة والصلح لمواجهة هذا الخطر الايطالي (٢) .

ويدعم هذه الرغبة في التقارب والاتفاق على الصلح بين الإدارسية والعثمانيين ويؤكدها في ذلك الوقت تلك الرسالة التي أرسلها الادريسي الى قائد حامية « ميدى » العثمانية يقدم فيها عروض الصداقة والتعاون في نفس الشهر الذي تبودلت فيه الرسائل بين الادريسي ومتصرف عسير سليمان باشا أى فى أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وقد أجاب القائد العثماني على الادريسي بخطاب أوضح فيه أنه أرسل صورة من كتاب الادريسي المشار اليه الى الآستانة ، وأنه سيخطر برأيها عقب وصوله اليه . واختتم القائد العثماني كتابه الى الادريسي بقوله : « وربنا يؤلف بين القلوب ويصلح ذات البين ويعيد الاسلام » (٣) .

غير أن هذا التقارب بين الادريسي والعثمانيين والرغبة التي عبر عنها الجانبان للاتفاق على الصلح عقب عدوان ايطاليا على الأراضي العثمانية والتي ظهرت واضحة في المراسلات التي تبودلت بين الادريسي وكل من متصرف عسير سليمان باشا من جهة ، وقائد حامية « ميدى » العثماني من جهة أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) ، لم تحاول الدولة مخلصه أن تصل - بهذا التقارب وبذلك الرغبة في الصلح - الى غايتها المنشودة . ولم تحاول الدولة العثمانية جادة الاتفاق مع الادريسي لتمسكها حينذاك بالسياسة المركزية التي جعلتها تتفادى دائما الاعتراف بالقوى المحلية وبالأوضاع

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٩ - ٣٩١ .

(٢) السيد مصطفى سالم : الصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٩١ .

الخاصة للزعماء المحليين الا اذا أجبرتها الظروف على ذلك قسرا ، كما حدث مع الامام يحيى الزيدية التي أذاقت قبائلها الأذرين للترك في وقت تعرضت فيه طرابلس الغرب للهجوم الايطالي مما اضطر الدولة الى الاتفاق مع الامام والاعتراف بوضعه الخاص في اليمن بين أتباعه الزيديين .

وقد أشار الادريسي الى تخاذل الدولة عن الاتفاق معه وذلك في كتابه الى الامام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ) الذي سبق أن عرضته (*) عندما ذكرت محاولة الامام يحيى التأثير على الادريسي ودعونه لعقد الصلح مع الدولة ، اذ قال الادريسي في كتابه هذا :

« ورايمها (أى رابع المحاولات للتفاوض من أجل الصلح) مع سليمان متصرف عسير لما اناجا جوابه بعد أن قامت عليهم فتنة الطليان يدعوننا فيه الى الوفاق ، وأن نكون اخوانا ونهجر الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل فأرسلنا بعض خلص أصحابنا ، فكان يساجل الى أن تمكن من أرزاق ومعاشر (١) ، لان في ذلك الوقت كان عادما . فلما رأى أنه استغنى تكبر ، وأجاب بالغلظة واعداد الطواير للمخالفين ، فرجع صاحبنا بذلك » (٢) . ومعنى هذا أن العثمانيين كانوا يقصدون من مفاوضاتهم مع الادريسي كسب الوقت وتمييع الموقف (٣) ، حتى يؤجلوا قيامه بأية حركة عدائية ضدهم وذلك الى أن تصل الامدادات اللازمة الى متصرف عسير العثماني .

ويستطرد الادريسي في خطابه الى الامام يحيى موضحا تطورات علاقته بالترك وعدم استجابتهم للاتفاق على الصلح بقوله : « فلما جاء جواب سليمان (متصرف عسير) لذلك الأخ (يقصد مندوبه) بالتهديد واعداد الطواير للثريبة ، تعجبنا من ذلك ، وما زلنا نتوقف عن عمل أية حركة رجاء أن يهتدوا الى الصواب . فما كان الا مرور محمد علي (والى اليمن العثماني) في شهر ذي الحجة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) يحرق بيسوت السادات والعلماء وأفاضل الناس ، كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب ، فليت شعري ما نصنع بعد هذا . وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف . حتى من كان لنا بالأمس عدوا لدودا أصبحنا نتقرب اليه بالود ، لا شيء بل كان حبا للصلاح مزيدا ، وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمى بأنفسنا اليه ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا واصدق القائلين يقول : «ولاتهنوا والاتحزوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين» (٤) .

(*) من ٣٦٠ .

(١) يقصد وصول الامدادات الى سليمان باشا .

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٤) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٩ ، ص ٣٠٧ .

وبهذا يؤكد الادريسي للامام يحيى نيات الترك العدائية نحوه وعدم جدوى محاولاته للاتفاق معهم ، كما يبين للامام أن الدين - وهو الذي تقوم عليه زعامتهما في اليمن - لا يرتضى مهادنة المعتدين والثقة فيهم بينما تصرفاتهم ليست من الدين في شيء .

ولا شك أن اصرار الدولة العثمانية على عدم الاعتراف للادريسي بوضعه الخاص في اليمن على النحو الذي اعترفت به للامام يحيى في سنة ١٩١١ م هو الذي دفع الادريسي الى توطيد علاقته بإيطاليا وهوصلته السيرة في تلقي المساعدات منها لمحاربة العثمانيين . وقد يكون الادريسي قد تردد كثيرا قبل أن يتحدى في تلقي المساعدات الإيطالية . غير أنه ازاء مباطلة الترك في الاتفاق معه ، وازاء غدرهم به وإعتدائهم على قواته ، فإنه آثر - مدفوعا بحرصه على الدفاع عن نفسه - أن يتعاون مع إيطاليا ضد أعدائه العثمانيين في اليمن ، بل وضد حليفهم الامام يحيى بعد أن عقد الصلح معهم في سنة ١٩١١ م . وقد تمثلت المساعدات الإيطالية للادريسي في امداده بالأسلحة الصغيرة (البنادق) ، وبأنواع من الذخيرة الحربية ، وبكميات من الذهب (١) . كما أدت تحركات الأسطول الإيطالي أمام سواحل اليمن وقصفه لبعض الموانئ اليمنية بمدفعه ، الى حصول الادريسي على كميات من الأسلحة والذخائر العثمانية التي تركتها قوات الدولة خلفها في أثناء هروبها من المناطق الساحلية التي تعرضت لقذائف الإيطاليين . وقد حدث هذا مع حامية جيزان العثمانية التي لاذت بالفرار الى المدينة عقب اعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م . وقد تركت هذه الحامية وراءها كميات من السلاح والمؤنة والذخائر الحربية والخيام وغيرها في جيزان . بعد أن حال دون نقلها « ضيق الوقت وقلة وسائل النقل » (٢) . وقد استولى الادريسي على هذه الغنائم عقب دخوله مدينة جيزان ، وكانت من أهم العوامل التي زادت من قوته وشجعته على مهاجمة الحاميات العثمانية في تهامة وعسير ، وفوزه بالنصر عليها في كثير من المواقع .

وكان الادريسي مقتنعا تمام الاقتناع بعدالة موقفه العدائي من الدولة العثمانية بعد أن استنفد كافة الأساليب السلمية للوصول الى عقد الصلح معها دون جدوى . ولهذا يوضح الادريسي في خطابه الى الامام يحيى أن الدولة تهاونت كثيرا في أيامها الأخيرة في رعاية شؤون البلاد التابعة لها ، فكانت بذلك مسئولة عن ضياع ممتلكاتها وعن طمع الأجانب في بسط نفوذهم على ولايتها . وأضاف الادريسي يقول في كتابه للامام يحيى : « قد عرفتمناكم بمشأ هذه الأحوال ، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد الإسلامية والاضحلال . فهم (أي

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 125.

(١)

(٢) انظر : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٧ .

الأتراك العثمانيون الأحق بالمسألة والتفريع والتوبيخ وسلب الكرامة .
 ويا ليت شعري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم إليها ، فإن كان المقصد
 التسكين المجرد الى أن توافق معهم الأمور ثم ينبتوا كان لم يكن بيننا وبينهم
 صداقة كما كان بالعام الماضي ، إذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للمسلك (يقصد
 أعمدة التلغراف) وأما لهم الطرق وتعهدها لهم بالإصلاح حتى صاروا دولة
 حقيقه ، بروحون ويغلون بكل شرف ، فما كان منهم الا تدبير الحيلة في الهجوم
 للقبض علينا فنجانا الله ، وآل الأمر الى ما هم فيه من الإهانة والحيرة ، ولا حول
 ولا قوة الا بالله ، (١) . وهنا يؤكد الادريسي للامام يحيى عدم صدق الترك في
 وعودهم ، ويستدل بذلك على فترة السلم بينه وبين الدولة ، عندما كان سعيد
 باشا متصرفا لعسير ، وكيف قدم الادريسي مساعداته للترك في انشاء خط
 البرق الذي كانت أهميته بالغة في تقريب المسافات بين الحاميات العثمانية وفي
 ربط اليمن بعاصمة الدولة ، هذا فضلا عن تأمين الطرق للموظفين الترك والقيام
 ببعض الإصلاحات . وفي سبيل ذلك كان يتلقى الادريسي من سعيد باشا على
 لسان الباب العالي وعودا لم يكن في نية الترك تحقيقها ، مما أدى بالادريسي في
 نهاية الأمر الى نيز الدولة العثمانية التي تنكرت له ، واقباله على تلقي المساعدات
 الإيطالية للدفاع عن كيانه ضد مؤامرات الترك وأهوانهم في اليمن .

ولقد تحولت صداقة الادريسي للامام يحيى تدريجيا الى عدااء سافر بعد
 اتفاق الامام مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، ومحاولاته الضغط على الادريسي
 عن طريق المراسلات أولا ثم الصدام الحربي ثانيا ليدفعه الى مهادنة الترك وقبول
 صلح غير مشرف معهم . فوجد الادريسي نفسه يواجه عدوين في وقت واحد :
 هما الأتراك العثمانيون يعاونهم الشريف حسين بقواته الملكية من جانب ، ثم
 الامام يحيى الذي كان يساند الترك بعد الاتفاق معهم ويطمح في السيطرة على ملك
 الإدارة في عسير والخلاف السليمانى من جانب آخر . وكان عدااء الامام يحيى
 للادريسي وتحالفه مع الترك الدخلاء سببا في أحداث ثقرة في جبهة المقاومة
 اليمنية ضد الأتراك العثمانيين في اليمن مما كان يحز كثيرا في نفس الادريسي ،
 ويجعله يحس بأن الامام خان قضية اليمن وسدد خنجرا من الخلف للشوكة
 اليمنية التي قادها أجداده ضد الترك منذ مطلع العصور الحديثة . لهذا حرر
 الادريسي رسالة أمر بنشرها وتوزيعها على القسم الجبلي من اليمن أوضح فيها
 تطور علاقته بالامام وكيف انتهت بتحول الامام عنه ومساندته للأتراك المعتدين
 وتخاذله عن الكفاح من أجل تحرير اليمن ، وذلك عقب احتلال جيش الإدارة
 لمدينة (ميدى) . ووصول الادريسي نفسه اليها من (حرض) في سنة ١٩١٢ م

(١) التاريخ المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(١٣٣٠ هـ) • ويعد هذا المنشور الادريسي (١) سجلا تاريخيا هاما ، تم توزيعه على رؤساء وقادة الرأي في القسم الجبلي من اليمن ، وقد أوضح فيه الادريسي تطور العلاقات بينه وبين الامام يحيى • وبرغم ما تضمنه المنشور من دعاية للادريسي وتبرير لاستعانته بالأجانب خاصة بعد تحالف الامام مع الترك ، فقد عبر عن مدى العداء الذي أصبح يكنه الادريسي لحليفه بالأمس الامام يحيى • وفي هذا المنشور خاطب الادريسي سكان القسم الجبلي من اليمن باللغة التي يفهمونها والتي تستند الى الناحية الدينية وكانت تمثل الوتر الحساس لديهم ، فبدأ المنشور بالبسملة والشهادتين وبعض الآيات القرآنية ثم أوضح مدى الصلة الطيبة والتعاون الذي كان بينه وبين الامام يحيى من قبل بقوله :

« اعلموا هداانا الله واياكم أن ابن حميد الدين (الامام يحيى) لما رأى الدولة التركية بصدده وأخذت تهتم باستئصاله وقصدته ، التفتنا اليها برسالة (أحمد بن يحيى عامر) و (حسين العرشي) للتفاهم معنا • بأن الدولة التركية لا بد أن تقبض على ابن حميد الدين وعلينا ، ويرغب في أن نكون يدا واحدة ، وأن تشايعة في مقاومتهم بالحرب ، فوافقناهم على ذلك الصنع مع الشروط المضروبة وقواعد مقررة لا يتخطاها أحد منا ولا منه • ثم أشار الادريسي في هذا المنشور الى وقوع الامام يحيى تحت تأثير الترك واغرائهم له بالأموال ليحرلوه عن مشاركته في الجهاد ضدهم ، وأن الامام قبل ذلك تنكر لأبناء بلده الذين استشهدوا في أثناء الكفاح ضد الترك ، ونسى الجهود والأموال اليمينية التي بذلت في هذا السبيل ، كما تناسى ما كان ينادى به والده وأئمة اليمن السابقون بضرورة قتال الترك وطردهم من اليمن ، فأخذ يرسل الأتراك ويتعاون معهم للقضاء على مقاومة الادارسة للحكم العثماني في اليمن ، فيقول : « فلما وقعت ما بيننا وبين الأتراك واقعة (الحفائر) استماله الأتراك وجعلوا له ثلاثين ألفا من الريالات وغير ذلك العشرين والنصابين المكلف بأدائهما الأهالي في جهة (صنعاء) وما والاها فوافقهم على ذلك ليكون ضدنا ، ومع أن تلك المواد مضادة للدين وهي (العفرين والنصابين) ، مع أن هذا الدين الحق ما زال يخفف في مقادير الزكاة حتى أدنى من العشر والى ربع العشر •

« ويا ليت شعري بماذا يجيب اذا سئل عني وعن أولئك ، لما حركنا للجهاد حتى ذهب في ذلك الألوف من الرجال في كل موطن من مواطن الحروب ، وما لا يحصى من الأموال ، واشتداد العداوة بين العرب والعجم واستغلال الشأن بين الفريقين لولا أن الله قد وعد لينصرن من ينصره ، وقد قال صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) و (من عمل عملا أظهره الله عليه) • «
« ويا ليتنا اقتصر على غشيه ، ووقف موقف الفاشين فقط ، بل قام باعانة العدو علينا ، حتى أخرج في الأيام الماضية أحد نواظره (محمد بن شريف الدين)

(١) العقيلي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٧ - ١٤٠ .

(للاطلاع على النص الكامل لمنشور الادريسي المشار اليه انظر ملحق رقم ١٤) .

يجية (الشام) أما في الطاهر فيقصد ذلك الرجل المكين (القاسمي) (١) في (أم ليل) ، وأما في الياطن فليفتح الحرب على أصحابنا في (الشام) في جهة الجبال مع القواعد المضروبة بيننا وبينه ، آخرها بخط العلامة صفي الاسلام (أحمد بن يحيى عامر) وأنه يجتنب ألا يعقد اتفاق ضدنا مع العدو ، كما بينت تلك الجوابات التي تروح وتجيء بينه وبين الأتراك ، وقد ضبطنا بعضها والله الحمد ، وحيثما أراد بعضهم الإنكار للاعتداء الزمناهم بحجة قوية أن الاعتداء كان منهم في بلادنا ووسط أهل طاعتنا ، خصوصاً حين أن « انضاف اليه محابيس من أهل طاعتنا كصنو (عمير بن مغيث) الموثوق بالسلاسل ، وقد جرف أنه من أهل طاعتنا » .

« ولطالما كان يكاتبنا الناظر لنا هناك بالالتفاف اليه بأعداد القوة لأنه كان يرى من جاره الخيانة وان تظاهر لدينا بالأمانة فما كنا نلتفت اليه ، لأن المسلم أخو المسلم ولا يجوز أن يستعد له بسلاح ، حتى وقع منهم الواقع قاجم اخوان الحق وكان نصر الله والفتح » . وكان (ابن حميد الدين) وأصحابه لم يتذكروا قريباً ، وهم ينادون بتكفير الأتراك ووجوب قتالهم ، كما كانت تنادى بذلك رسائل والده ، الموجودة عندنا ، وعند غيرنا . كما كان أئمة الجبال من قبل على ذلك إلى أيام الامام (القاسم بن محمد) ، ولعل لديكم شيئاً من نصوص تلك الرسائل » .

وينتقل الإدريسي في منشوره لسكان القسم الجبلي من اليمن إلى تبرئة نفسه من موالاة الأجناب الذين وصفهم (بالنصارى) موضحاً أن هدفه انحصر أساساً في التعاون مع الامام يحيى ليكونا معاً يدا واحدة على من سواهم « من أعداء الدين » وليقوموا « بجهادهم ان أرادوا الدخول إلى هذه الديار الاسلامية سواء كانوا تركاً أو طلياناً أو انكليزاً أو غيرهم » فيقول : « ومن العجائب أننا وقعنا على جملة من رسائله يكفروننا فيها ويتسبون إلينا موالاة النصارى حتى اننا نستبدل (الجمعة) بـ (الأحد) ومن أين لهم هذا مع أن باب التكفير والتفسيق لا بد فيه من البيان والدليل القطعي حتى يتبين الأمر والا عاد على «مفتريه ، لأن من كفر مسلماً فقد كفر » .

« انكم على يقين أننا في العام الماضي نجاهد نحن وابن حميد الدين ، لا لدسياسة نصرانية ، بل لما ترابطنا عليه من اعلاء كلمة الله ، مع أنه في ذلك الوقت كان (الأتراك والانكليز والطيالان والفرس) وغيرهم اخواناً لم تحدث بينهم الحوادث الا بعد أن مضى لنا في الجهاد ثلاثة أعوام » .

« على أن هذه الأوهام قد حسنها شبهتها أيام حضر لدينا السادة (محمد

(١) يقصد القاسمي الذي دعا الناس لامامته في ناحية « أم ليل » المجاورة لصعدة .

الشراعي الحوثي) و (أحمد بن يحيى عامر) ورفقاؤهم الأفاضل ، كل ذلك لو أراد (ابن حميد الدين) أن تكون يدا واحدة على من سوانا من أعداء الدين .
ونقوم بجهادهم ان أرادوا الدخول الى هذه الديار الاسلامية سواء كانوا تركا أو
طليانا أو انكليزا أو غيرهم ، ولو يعلم أعداء الدين بهذا الاجتماع لم يظهر منهم
أدنى نزاع ، ولا أجراهم على العمل الا حين ظهر لهم منا معاشر أهل الدين
النزاع والقتال .

« فما كان من ابن حميد الدين الا الجواب بإعانة (الأنراك) ونشر تلك
الرسائل المشحونة بالهزم والقمع كما هو شأن (. . .) متغاضيا عن الصواب ،
كأن يظن أن شمس الحق يضرمها لفلل الباطل وهيئات هيهات ، وقد وعد الله
بأن يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون » .

وأخيرا أشار الادريسي في منشوره هذا الى أن تسليح قواته بمختلف
الأسلحة استعدادا لمواجهة أي عدوان أمر يقتضيه الدين الاسلامي ويحث عليه .
وأن الدين لا يمنع استخدام الأسلحة من الأجانب للمسلمين خاصة لو انفردوا
بصنعها ، هذا فضلا عن أن المذهب الزيدي لا يعارض ذلك . فكان الادريسي
يعجب من الامام يحيى الذي عاب عليه طريقته هذه في التسليح كما يبدو ذلك
في قوله : « وربما تسألون جميعا عما بأيدينا من (المدافع) والأسلحة ، فهذه
هي القوة التي أمرنا الله بتحصيلها يقول تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من
قوة) وفي الحديث : (ألا ان القوة الرمي) » .

ويجب تحصيلها شرعا ولو من غير أهل (الملة) ، مع امكان تحصيلها من
أهل (الملة) ، فكيف لو انحصرت في غير أهل الملة ، كما هو الآن فانك لا تجد
(معبرا) صحيحا سويا يعمل (مسلم) فضلا عما أكبر منه .

« على أن مذهب (الزيدية) الذين هو منهم يجوزون أبعد من ذلك
بمراحل . وهو الاستعانة بالكفار في الجهاد ، كما حكاه كتاب (البحر) عن
العترة ، وأبى حنيفة كما صرح أن (قزمان) خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم أحد وقتل ثلاثة من بني (عبد الدار) حملة لواء المشركين حتى
قال صلى الله عليه وسلم : (ان الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر) . وقد
جمع بين هذه الأحاديث وأحاديث المنع من الاستعانة بالمشركون بأمور منها أن
الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها ، قال ابن حجر وهذا أقوىها وعليه
نص الشافعي » .

« وبسبب هذه (كمكينات) ضرب الفلوس و (اليقش) التي استعملها
من (الانكليز) ابن حميد الدين من طريق (عدن) مع أن أي ضرورة في الدين
الى هذه (المكينات) والتذلل في طلبها » .

« وقد عاش أئمتنا على هذه النقود المقصودة ولنا أسوة بالسلف الصالح

وهل كان الرسول والخلفاء الراشدون كذلك ، اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه والباطل باطلا وارزقنا احتشانه ٠٠٠ » (١) .

هكذا كان منشور الادريسي الذي أمر بتوزيعه على سكان القسم الجبلي من اليمن موضحا به تطور علاقاته مع الامام يحيى ، والمنشور منطقي في معظم ما أورده ، غير أن ملاحظته الأخيرة التي استنكر فيها الادريسي استعانة الامام « بماكينات ضرب النقود » التي استوردها من الانجليز في عدن تعد ملاحظة غير مقبولة من وجهة نظرنا خاصة وقد حاول الادريسي أن يستدل بالدين الاسلامي مدعيا أنه للتسكك بما كان يتبعه السلف الصالح بشكل جامد لا يساعد على التطور التقدمي ، الأمر الذي لم تقصده الشريعة بطبيعة الحال - غير أن الادريسي كما سبق أن أوضحنا كان يخاطب سكان القسم الجبلي بالقدر الذي كانوا يفهمونه وبالتزمت الذي كان يسيطر على مفاهيمهم الدينية في ذلك الحين .

ولقد عظم الادريسي وقوى مركزه في عسير نتيجة لحنكه السياسية وسرعة تحسده لموقفه ازاء أطراف الصراع المحيطة به ، ولاقتناعه بضرورة الاستعداد الحربي للدفاع عن كيانه ، فاعد للأمر عدته من أسلحة وذخائر ومدافع ، كما درب جنده على وسائل الحرب الحديثة التي تمكنهم من مواجهة قوات العثمانيين والتغلب عليها . ولقد عبر أحد اليمنيين عن الزيادة المطردة في قوات الادارسة بقوله : « ولقد تمكن السيد الادريسي منذ نشبت الحرب بين الحكومة العثمانية وايطاليا الى الآن (نشر المقال في ٧ مايو سنة ١٩١٣ م) من جلب أكثر من مائة ألف بندقية وخمسين مدفعا ، لأن الطليان كانوا أغرقوا وأسروا بواخر خفر السواحل العثمانية كلها ، فخلا للسيد الجو ، وانتسز الفرصة الثمينة واستعد استعدادا عظيما . ولديه الآن أكثر من عشرين مدفعا من المدافع الكبيرة (مرماها يتراوح بين ١٢ - ١٤ كجم) وهي موضوعة في الحصون التي أنشأها في السواحل ، والشغور التي بيده . وقد تعلمت الجنود الحربية استعمال المدافع واستخدموها في الحروب . ولا يزال عند السيد عشرات من أسرى العثمانيين ، أو الذين التجئوا اليه ، ومعظمهم من المدفعية » (٢) . وهكذا كان الادريسي يعزل جاعدا على تدعيم قوائمه بأحدث الأسلحة الحربية الخفيفة والثقيلة ، كما كان يستفيد من أسراه العثمانيين وخاصة ممن كان لديهم خبرة في المدفعية لتدريب جوده ورفع كفاءتهم الحربية هذا فضلا عن الحصون والقلاع التي أنشأها في السواحل والنفوس الخاضعة لنفوذه ، وبذلك كان الادريسي يعد نفسه دائما لمواصلة الحرب ضد العثمانية وحلفائهم في اليمن . وإلى جانب هذا الاستعداد الحربي حرص الادريسي على الاهتمام بشؤون عسير

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(٢) النصار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

وبإصلاح الأمور فيها ، فنظمها إداريا ، واهتم بموائمتها التابعة لنفوذهم . كما بذل جهودا لتنشيط الحركة التجارية هناك .

وعندما علمت الدولة باستعدادات الأدريسى الحربية وتنظيمه لشئون عسير وخطورة تعاونه مع إيطاليا ونجاحه المستمر في تدعيم حكمه ، حاولت أن تعاود الاتصال به للاتفاق على عقد الصلح ، وبخاصة بعد أن عين محمود نديم بك واليا لليمن في مايو سنة ١٩١٢ م (حمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ) وكان يعرف هذا الوالى باتزانة وحكمته وحرصه على مصلحة الجانبين العثماني واليمني على السواء . وقد بدأت محاولة الدولة لفتح باب المفاوضات بينها وبين الأدريسى عندما أرسل قائمقام « لحية » إبراهيم بك حليل كتابا للأدريسى بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩١٣ يطلب فيه أن يأذن له بمقابلته . وعندما تقابلا أوضح القائمقام العثماني للأدريسى بأن والى اليمن محمود نديم بك تلقى من الباب العالي أوامره بالتفاوض معه لعقد الصلح ، « وحسم المشاكل وفرض الاختلافات التي بينه وبين الدولة » . وقد رأى الأدريسى أن لا مانع لديه من فتح باب المفاوضات من جديد ، فأسرع القائمقام إلى « لحية » وأبرق إلى محمود نديم بك الذي غادر صنعاء ، وبصحبه سعيد باشا ، ووصلا إلى « لحية » في ٢٧ من مارس سنة ١٩١٣ . وقد أرسل كتابا إلى الأدريسى يطلبان فيه حضوره لشهر « ميدى » ليقترب منها ، فأرسل الأدريسى هيئة من رجاله على رأسها أمينه « محمد يحيى » وقد حمله رسالة من قبله إلى الوالى محمود نديم بك طالبا فيها إبلاغ أمينه بكل المطالب العثمانية ، وسوف يوصلها إليه ، وعبر الأدريسى عن ذلك بقوله : « حتى أعلم ما تريدون » (١) .

وقد أشار الواسمى في تاريخه إلى هذا اللقاء بين الجانبين العثماني والأدريسى بقوله : « وفي هذا الشهر (مارس سنة ١٩١٣ - ربيع الأول سنة ١٣٣١ هـ) ، عزم المذكورون إلى السيد محمد الأدريسى لنصحه وإجراء الصلح بينه وبين الامام ، ويكون (الأدريسى) رئيسا على تلك الجهات ، بماهية كافية شهرية ، ويكون تحت طاعة الامام يحيى ، وكان الامام قد أرسل مع هذا الوفد رسولا من « السود » - شمال صنعاء - التي كان يقيم بها حينئذ ، فلما وصلوا إلى « جيزان » اعتذر الأدريسى عن مقابلتهم ، ثم لما لم يجد بدا من مقابلتهم قابلهم ، ولم يساعد بالصلح » (٢) . ومن الملاحظ أن الواسمى يعبر عن وجهة نظر الامام يحيى ويحاول أن يظهر وضع الامام الخاص ودوره في هذه المفاوضات وذلك عندما أشار إلى أن الامام أرسل من قبله رسولا من « السود » ليرافق الوفد العثماني المتجه لمفاوضة الأدريسى ، ثم أضاف إلى ذلك قوله بأن شروط

(١) المنار : المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ .

(٢) الواسمى : المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

الصلح التي عرضها الترك كانت تفرض تبعية الادريسي وطاعته للامام يحيى ،
واخيرا أكد أن الادريسي لم يساعد على نجاح مفاوضات الصلح ليوحى بذلك الى
أن الادريسي كان متمردا على الدولة فاكرا لفضلها بعد أن قدمت له عروضاً
مجبرة .

ولكن الادريسي لم يكن ليقبل مثل هذه الشروط التي عرضتها الدولة كما
لم يرض أن يكون تابعا للامام يحيى وذلك لأنه أصبح في سنة ١٩١٣ م في وضع
اختلف كثيرا عما كان عليه من قبل بعامين أو ثلاثة على الأكثر ، عندما كانت
ترضيه هذه الشروط أو أقل منها في وقت لم يكن عوده قد اشتد بعد . ومركزه
لم يكن قد دعم من الداخل أو من الخارج . أما في سنة ١٩١٣ م فقد أصبح
الادريسي يحتل مكانة مرموقة ومركزا ممتازا بين قبائل عسير والمخلاف
السليمانى فضلا عن انضمام كثير من قبائل اليمن الى جانبه وكان من بينها
بعض القبائل الزيدية التي تخلت عن الامام يحيى بعد مهادنته للترك ، وراث
في الادريسي زعيما للمقاومة وقائدا للنضال . وقد أولى الادريسي حكمة اهتماما
وجهدا ورعاية وتنظيما مما جعله نفوذه خلال هذه المدة انتشر بين القبائل
انتشارا هائلا واحواله انتظمت ، ورجاله تسلمت ، وقبائله استعادت « (١) » .
فكيف وقد أصبح للادريسي كل هذا النفوذ حيثذاك أن يقبل تبعيته للامام يحيى
أو يقتنع بصلح مع الترك لا يرقى الى طموحه وآماله ؟ ولماذا يضع الادريسي نفسه
في قوقعة تفرضها شروط الصلح عليه بعد أن أصبح في امكانه أن يمل هو
شروطه على الدولة العثمانية ؟ فالى جانب مركز الادريسي المدعم بين القبائل
اليمنية ، ومساندة ايطاليا له في عداوته للترك فإن الدولة العثمانية نفسها كانت
تعانى من ظروف قاسية حرجية في أثناء اشتغالها بحرب البلقان بين عامي ١٩١٢
و ١٩١٣ م . ولهذا لم يكن غريبا أن يدلى أحد كبار رجال الادريسي بتصريح
أوضح فيه الشروط التي كان يعلم أن الادريسي سيتمسك بها في مفاوضاته مع
الترك في ذلك الوقت ، والتي عرضها أحد اليمنيين في مقال كتبه في «مصور»
ونشرته « المنار » المصرية ، وتعرض شروط الادريسي هذه فيما يلي :

- ١ - الاستقلال الادارى التام تحت سيادة الدولة .
- ٢ - ألا تتدخل الدولة في شئون موظفى البلاد التي في قبضة يده ، والتي
سببين حدودها في المعاهدة .
- ٣ - أن تكون الراية والهِلال والنجم مع كلمة التوحيد من جهة ، ومحمد
رسول الله من الجهة الأخرى .
- ٤ - أن تكون الجنود محلية ، وعددها كاف لحماية البلاد في زمن السلم
والجرب .

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٧٠ .

٥ - أن تكون الجمارك في النفود راجعة الى الامارة الادريسية ، والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضا .

٦ - أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء ، واللغة الرسمية هي اللغة العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء والادارة ، وفي المخابرات الرسمية مع الأستانة .

٧ - كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف في جهات عسير ، يجب أن تكون لمنفعة الامارة ، وخاصة بها وخاضعة لها .

٨ - أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطاني ، قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثماني ، يؤتى به من الأستانة على يد مندوب عال ، وعلى سفينة حربية ، ويقرا باحتفال عام في المكان الذي يختاره الأمير الادريسي .

هذا فضلا عما كان هناك من مسائل أخرى خصوصية وفرعية » (١) .

وقد أوردت مجلة المنار تمليقا على هذه الشروط التي تمسك بها الادريسي في مفاوضاته مع الترك في سنة ١٩١٣ م جاء فيه : « لم يبق للدولة مع هذه المطالب الا اسم السيادة ، فلا يعقل أن تقبلها ، فان كانت تعجز عنه (أي عن الادريسي) الآن ، فانها تفضل السكوت على اعطائه فرمانا تقيد نفسها به . والمعقول أن يكون للدولة مع الاستقلال الاداري بعض الحقوق العامة . كاشتراط موافقتها على العهود التجارية مع الدول ، واخذ شيء مما يزيد على نفقات البلاد من دخلها (٢) . ولا شك أن هذا التعليق منطقي ومعقول ، فالدولة العثمانية لم تكن لتقبل هذه الشروط القاسية التي ستفقد نفوذها الفعلي بكل مظاهره في عسير فضلا عن جزء كبير من نفوذها الاسمي هناك . فاشتراط الادريسي الاستقلال الاداري التام عن الدولة ، وعدم تدخلها في شئون موظفي البلاد . وتميز علمها عن علم الدولة ، والاكتفاء بالجند المحليين لحماية البلاد في زمن السلم والحرب ، ورجوع دخل البلاد من الجمارك وغيرها الى الادريسي فضلا عن تبعية كل ما ينشأ من المنافع والمشروعات العامة كالسكك الحديدية والبرق لادارته ، كل هذا يفقد الدولة سلطانها الحقيقي في البلاد . والأقصى من ذلك بالنسبة للدولة عدم الرجوع اليها في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى مما كاد ينفي تبعية الادريسي الاسمية للسيادة العثمانية ولا يبقى للدولة أي سلطان عليه ، الأمر الذي لم تكن الدولة لتقبله على الإطلاق ، مما سيؤدي الى فشل مفاوضات الصلح بين الجانبين الادريسي والعثماني ، واستمرار العداء

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.

قائما بينهما مع انقطاع الأمل في عقد الصلح لتمسك كلا الطرفين بمطالبه (١) .
وواضح أن الادريسي كان يبنى استقلالا كاملا لبلاده ، وتصفية للنفوذ العثماني
هناك ، وتطبيقا للشريعة الاسلامية في الحكم . وتمسكا واعتزازا باللغة العربية
بحيث تصبغ اللغة الرسمية للبلاد ، ولا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء
والادارة ، وحتى في المخابرات الرسمية مع الأستانة ، مما يجعلنا ننظر الى
مطالب الادريسي جميعها بالتقدير والاعجاب .

وهكذا كان طبيعيا أن تفشل مقاضات الصلح بين الادارسة والعثمانيين
في اليمن لتمسك كل جانب منهما بمطالبه وعدم محاولته الالتقاء مع مطالب
الجانب الآخر . وقد انقض الاجتماع الذي تم بين الادريسي من ناحية ، وبين الوالي
العثماني محمود نديم بك ورجاله ومعهم مندوب الامام يحيى من ناحية ثانية ،
وذلك دون أن يتم اتفاق ما بين الجانبين . بل كانت هذه آخر محاولة للالتقاء
بينهما من أجل التوصل الى عقد الصلح . بينما استمرت بعدها الحروب
والمناوشات بين الادريسي من جهة ، والأتراك يساندتهم الامام من جهة أخرى .
وقد اصطدم الادريسي باتباع الامام يحيى في بلاد « حجور » و « خولان الشام »
و « رازح » وغيرها (٢) . وقد استمر هذا الصراع بين الادريسي والعثمانيين في
اليمن حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م . بسما انحصر بعد ذلك الصراع
بين الادارسة والامام يحيى هناك ، واستمر في عنفوانه حتى بعد انهيار الدولة
العثمانية نفسها .

وعلى أية حال فقد كان الادريسي في وضع ملائم جعله لا يخشى مواجهة
ما ترسله الدولة من جيوش لمحاربته لأنه أصبح قادرا على مقاومتها . واستمر
الحلاف ناشيا والحروب مستمرة بين الادارسة والترك في اليمن حتى أعلن شريف
مكة ثورته على الحكم العثماني في صيف عام ١٩١٦ م . فمتدثد نشاط الادريسي
في محاربة قوات الدولة واحتل القنفذة وأسر حاميتها التي هرب من عسكرها
ثمانية ضباط ومائة وخمسون جنديا بطريق البحر بعد أن رجحت كفة الادارسة ،
وكان طبيعيا أن ينشأ التقارب بين الثائرين الادريسي والشريف حسين (٣) في
أثناء اشتعال الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ضد الحكم العثماني مما دعم
مركزهما . على أن أسباب القوة التي كان الادريسي قد حصل عليها بفضل حنكته
السياسية الفائقة هي التي عصمته من تسلط الاتحاديين الترك واستيادهم .
خاصة بعد أن تصافى معهم الامام يحيى منذ عام ١٩١١ م وتحول عنهم الى معاداة
الادريسي . وقد أحدث هذا العداء بين الامام يحيى والادريسي تصدعا في جبهة
المقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وحمل الادريسي وحده عبء النضال ضد

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) Correspondance d'Orient, 25-7-1916, p. 179.

(٣) توفيق يرو : المصدر السابق ، هامش ص ٢٥٠ .

الأتراك العثمانيين في اليمن (١) حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، على النحو الذي سوف نستعرضه في الفصل التالي .

ثالثا - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية وبريطانيا في جنوب اليمن

معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن :

سبق أن أوضحنا أنه من بين الأسباب التي أدت الى عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر هو محاولتهم ملء الفراغ الذي خلفه جلاء القوات المصرية عن الجزيرة العربية ليحولوا دون توسع نفوذ البريطانيين الذين سيطروا على عدن في سنة ١٨٣٩ م واعتبروها مكافأة لهم على مساعدتهم للباب العالي ضد أطماع محمد علي (٢) . غير أن الانجليز لم يقتنعوا بسيطرتهم على عدن بل اتبعوا ذلك بعقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ليربطوهم بعلاقات ودية مع بريطانيا فيكونوا لها منطقة نفوذ حول عدن لا يسمح لغيرها بالتدخل فيها أو السيطرة عليها . ولهذا عقد الكابتن هينس Capt. Haines أول وكيل سياسي لبريطانيا في عدن معاهدة مع سلطان الحجة أعقبها عدة اتفاقيات مع رؤساء قبائل « الصبيحة » و « الفضلي » و « يافع السفلي » و « الحوشبي » .

وكانت هذه الاتفاقيات التي عقدها البريطانيون مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة لعدن في جنوب اليمن بمثابة النواة التي نمت حولها بالتدريج ما يسمى « بحماية عدن البريطانية » ، أما معاهدات الحماية الرسمية فلم يبدأ عقدها الا في سنة ١٨٨٦ م وكان أولها مع سلطان « سقطرة » . وكانت بريطانيا تهدف من توسعها حول عدن الى تأمين هذه المدينة لتضمن بواسطتها سلامة خطوطها البحرية الى الهند والشرق الأقصى .

ومن الملاحظ أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام الامارات المجاورة لعدن تتخذ معظمها في جوهر واحد ، ينحصر في تحمل بريطانيا مسئولية حماية الامارة وحاكمها ضد أي عدوان خارجي ، مقابل تعهده بعدم اقامة أية علاقات مع دولة أخرى غيرها . وقد استمرت هذه الحماية قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وفي أثناء هجوم الترك على الحجة دون أن تتصدى لهم أية فرق عسكرية

(١) محمد حبيب بيوم . قوافل العروبة ومواكبها ، ج ٢ . ص ٢٢٢ .

(٢) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

بريطانية نظرا لانتمثال الانجليز عن هذا الميدان المحلى بالمبايدين الحربية العالمية .
وقد ترتب على عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها نحو « الامارات المحمية » فقدان
هذه الحماية لفعاليتها (١) .

اما من حيث ثقل تلك الحماية ومدى تحقق النفوذ البريطاني فان ذلك
اختلف من امارة لأخرى ، وتبعاً لذلك اختلفت نسبة المشاهرات التى تدفعها
بريطانيا لحكام تلك الامارات وشيوخها . وهذه المشاهرات فى حد ذاتها ليست
ذات بال الا أنها فى نظر هؤلاء الشيوخ كانت بمثابة تقدير لهم ، بينما كانت
للانجليز ابلغ وسيلة لوضع يدهم على تلك الربوع وأربابها من باب الحماية على
الرغم من أنهم لم يتخذوا فيها وسائل دفاع عسكرية تدرك عنها أى عدوان
خارجي .

ويوضح الواسعى تاريخ تلك الامارات واتجاه السياسة البريطانية فيها
معبراً عن وجهة النظر اليمنية بقوله : « وهذه الامارات التسع كانت سابقا بيد
الدولة العثمانية ، وأئمة اليمن اعتبرها (اعتبروها) ولا تزال تعتبرها نواحي ،
من حيث تقسيماتها الادارية ، وقد اشترطت فى المعاهدة التى عقدت بين بعض
النواحي وبين الانكليز شرطان مشهوران وهما :

الأول : أن يقيد رئيس تلك الناحية بالانكليز ، دون سواهم من الدول ،
ولا يحق له أن يفاوض دولة ، أو يرأسها ، أو يعاينها ، أو يقبل مساعدات
مالية منها ، بدون اطلاع الدولة البريطانية العظمى عليها ، أو اجازتها .

الثاني : لا يحق لذلك الرئيس أن يبيع أو يؤجر أو يهب أو يرهن شيئاً من
أرضه أو ملكه ، لغير الحكومة البريطانية ، وإذا أخل المعاهد بأحد هذين الشرطين ،
فان الراتب يقطع عنه ، ذلك الراتب الذى شرع يدفع له منذ ذلك الحين . وفى
بعض تلك المعاهدات لبعض النواحي ، زيادة عن هذين الشرطين ، « وأن يدعى
لما توجبه السياسة الانكليزية » (٢) .

وعلى الرغم من أن معالم السياسة البريطانية فى جنوب اليمن مع الأمراء
المحليين كانت تتغير من آن لآخر تبعاً لتغير حكام عدن البريطانيين أنفسهم . فان
هذه السياسة كانت تتميز بأنها تلتزم « أقل ما يمكن من التدخل » (٣) . كما
كانت هذه السياسة البريطانية تتصف بالرونة النسبية وضحت فى المعاهدات
الولائية ، والمشاهرات المالية ، ومداقع الترحيب والتوديع احتفاء بزيارة السلاطين
لعدن ورجيلهم عنها ، وتقليدهم الألقاب والنياشين ، ومساندتهم لبيت طامع فى

(١) Reilly, B. : Aden and the Yemen, pp. 15-17.

(٢) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٨ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 252.

الملك ضد بيت مالك ، حتى تكون لهم السيادة عن طريق التفريق بين الأمراء والسلطين وتعميق الهوة بينهم ، وتحريض بعضهم على البعض الآخر ومحاولة استغلال كل أمير على حدة متبعين سياسة « فرق تسد » . فالحكومة البريطانية أو بالأحرى إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية اتبعت منذ البداية مع القائد هينز «Capt. Haines» أول حاكم بريطاني لعدن التقليل من امداده بما يحتاج اليه من الجنود لحماية عدن ، فكان اذا قامت على الانجليز قبيلة من القبائل يثير الحاكم الانجليزى قبيلة أخرى عليها ، لان التعليمات التى كانت ترد اليه من الشركة المذكورة كان مضمونها : « حرص القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تضطر (تحتاج) الى جنود بريطانية » . . . « واذا كان هدر الدماء أمرا يؤسف له فمثل هذه السياسة تفيد الانجليز فى عدن لانها توسع التلمة بين القبائل » (١) .

ويؤكد أمين الريحاني أن الانجليز فى عدن ونواحيها ما كانوا يبغون غيرهم من الأوربيين هناك ، وقد وجدوا بعض أمراء العرب الذين قبلوا أن يعاهدوا على ذلك لقاء مشاهرات يقبضونها ذهباً وفضة وحماية عند اللزوم بما لدى الانجليز من جند وسلاح . ويضيف الريحاني الى ذلك قوله ان كلمة الانجليز وعهدهم يتلخص فى « سنساعدك يا حضرة الأمير لتحفظ استقلالك قندفع عنك كل صائل من الداخل ومن الخارج » . وكان هدف بريطانيا من هذه الحماية واضحا فى جميع المعاهدات وهو على حد قول الريحاني أيضا : « لا يحق للأمير أو السلطان ، أو الشيخ أن يفاوض ، أو يرأس دولة أخرى ، أو يعاهدها ، أو يقبل مساعدات مالية منها بدون معرفة بريطانيا العظمى واجازتها كما لا يحق لهذا المتعاقد معهم أو ذاك أن يبيع أو يؤجر ، أو يهب أو يرهن شيئا من أرضه أو ملكه لغير الحكومة البريطانية » (٢) .

على أن هذا التقييد الذى فرضته الحماية البريطانية على النواحي التسع فى جنوب اليمن لم يكن ليضيق أهالى تلك النواحي من ناحية مصالحهم القريبة والمباشرة ، ما دامت بريطانيا تغريهم وتقدم لهم المشاهرات المالية ، ومظاهر التبجيل والاحترام ، وتظهر لهم استعدادها لحمايتهم من أى عدوان خارجى (٣) . وكانت العشائر القبلية التى تقطن هذه النواحي تتصف بحرصها الشديد على الاستقلال الذاتى ، وتمسكها بالتفكير المحلى المحدود ، والخضوع المطلق لرئيس القبيلة أو شيخها والتمرد على حياة القفر والقناعة بالقليل . وقد أدركت بريطانيا طبيعة سكان تلك النواحي فتركتهم يتمتعون بحريتهم الذاتية المحدودة ومنحتهم المال ومظاهر الاحترام ، ولم تطالبهم الا بعدم الارتباط بغيرهم ، ولم يكن هذا

Jacob, H.F. : Ibid., p. 45.

(١)

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

(٣) الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

ليسوءهم لدرجة كبيرة لا سيما وأن علاقاتهم الخارجية كادت تكون معدومة . بل إن بريطانيا حرصت من جانبها على إبقاء تلك النزعة المحلية الاستقلالية التي تفصل كل ناحية عن الأخرى ، حتى تتمكن من تحقيق مآملها وأهدافها الاستعمارية من خلال هذا التفتيت السياسي في جنوب اليمن (١) .

وتلقى لنا بعض الضوء على موقف الحكام المحليين في النواحي التسع من البريطانيين في جنوب اليمن تلك المناقشة التي دارت بين أمين الريحاني الذي زار اليمن في العشرينات من القرن الحالي وبين السلطان علي بن مانع الحوشبي أحد حكام تلك النواحي . وبرغم أن هذه الزيارة تمت بعد جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م وتغير ظروف الموقف هناك في ذلك الوقت ، إلا أن هذا الحديث يفسر أيضا ما كانت عليه علاقة الحكام المحليين بالانجليز في أثناء وجود الترك هناك ، لأن هذه العلاقة لم تتغير طبيعتها عما كانت عليه من قبل ، كما تفسر هذه المناقشة علاقة السلاطين بعضهم ببعض وموقفهم من الإمام يحيى في جبال اليمن . فقد قال سلطان الحواشب للريحاني : « أنا بين أربعة يا أمين ، والأربعة يقصرون حياتي ، هذا ابني وهذه لحيتي البيضاء ، هو ابني الوحيد يا أمين ولكنني أذبحه والله ولا أسلمه رهينة لأحد . أما الأربعة فالواحد منهم فوق (يقصد الإمام يحيى) يشهر علينا الحرب لأننا هادئون ساكتون لا نعتدى على أحد ، والآخر تحت (يقصد شيخ قبيلة الصبيحة وهي إحدى قبائل النواحي التسع) يغزونا لأنه يظن أننا أغنياء وأن خزافة الانجليز تحت أمرنا ، والثالث هناك (يقصد شيخ قبيلة الضالع في إحدى تلك النواحي وهي تقع شرقي الحواشب) ، والرابع (سلطان لحج) عدونا اليوم صديقنا غدا لا نعرف والله متى ينقلب ولم ينقلب ، وعلينا أن نحاربهم كلهم ، وإننا والله نحاربهم يا أمين حتى نفتيهم أو يفتونا . لا والله لا نأخذ من القوافل إلا مجيديا واحدا على كل جمل ، والإمام يأخذ مجيدين ، وصاحب لحج يأخذ ثلاثة » .

ثم سأل الريحاني سلطان الحواشب عن مقدار المشاهرة التي يأخذها من الانجليز ، فنظر السلطان علي بن مانع الحوشبي إليه ، بينما وضع يده على لحيته ورفع ثلاث أصابع من اليد الأخرى وقال : « ثلاثمائة روبية . . وهي والله غير كاملة يدفعونها كل ستة أشهر . . ونحن علينا أن نوّمن للقوافل الطرق ، وأن نطعم أهلنا ورجالنا » . ثم أضاف إلى ذلك : « الانجليز ضرورة يا أمين » . وقد سأل الريحاني عما إذا دفع له الإمام مشاهرة على النحو الذي يفعله الانجليز فهل يتركهم ويواليه . فأجاب الحوشبي على الفور بقوله : « لا والله أنا متعاهد والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما . الانجليز يا أمين يعقلون ، عندهم حكمة كما عندهم مال ، نعلم أنهم غير مسلمين ، والمسلمون اخوان » .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

ولكن القلب يعرف الاخ يا أمين ، والسياسة لا تعرف غير الضرورة » (١) .

ونلاحظ في هذه المناقشة أن روح المنافسة والعداء كانت سائدة بين حكام النواحي التسع في جنوب اليمن وأن للحاكم منهم كان يحاول السيطرة على النواحي الخاضعة لجيرانه من الحكام الآخرين . كما يتضح أيضا عداؤهم للامام يحيى وعدم رغبتهم في الانضمام تحت لوائه واستنفارهم من التبعية له ورفضهم تسليمه الرهائن للتعبير عن ولائهم . وجدير بالذكر أن هذه المناقشة حدثت في الوقت الذي كان فيه الامام يدبر زحفه على هذه النواحي لضمها الى ملكه الذي ورثه عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م . ويهمني في هذه المناقشة أن تشير الى أن حكام هذه النواحي اعتبروا البريطانيين ضرورة كما أكد ذلك سلطان الحواشب الذي كان يتقاضى منهم هو وجيرانه مشاهرات مالية تخفف من حدة الفقر الذي كان يعاني منه سكان تلك الجهات نتيجة لقلة مواردها ، واعتمادهم فقط على جباية الأموال من القوافل العابرة التي لم تكن لتفي بحاجاتهم . كما أنه يبدو أن مظاهر الاحترام والتبجيل التي أظهرها البريطانيون لهؤلاء الحكام جعلتهم يفضلونهم على الامام يحيى الذي كان يفرض عليهم نظام الرهائن البغيض . كما أن تمسك الانجليز والتزامهم بأقل قدر من التدخل في الشئون الداخلية لتلك النواحي جعل الحكام المحليين يتمسكون بصداقتهم للانجليز بينما كانوا يخشون سيطرة الامام واستحواده على مقدراتهم مما جعلهم يرفضون صداقته رغم ما بينهم وبينه من روابط الدين والوطن . وقد عبر الحواشبي عن صداقته للبريطانيين بقوله : « أنا متعاهد والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما » ، وبرر موقفه هذا منهم بقوله ان « السياسة لا تعرف غير الضرورة » .

كما يوضح لنا موقف العبادلة حكام لحج من البريطانيين في جنوب اليمن ذلك الحديث الذي دار بين نزيه مؤيد العظم وبين السلطان محسن بن علي بن مانع نجل سلطان لحج الذي عاصر هجوم العثمانيين على بلاده في سنة ١٩١٥ ، ومات برصاص الانجليز الذي أطلق عليه خطأ في أثناء فراره الى عدن ظنا من القوات البريطانية هناك أنه ورجاله يمثلون طلائع الترك . وقد تولى السلطان محسن أمور السلطنة بعد وفاة أبيه وعاد اليها بعد جلاء العثمانيين عن لحج في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ . وقد دار بين نزيه العظم والسلطان محسن هذا الحديث على النحو التالي :

نزيه العظم : كيف أنتم والانجليز ؟

السلطان محسن : الانجليز أصحاب أبينا من قبلنا ، ونحن واياهم أصحاب ،

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .

وصم يدفعون لنا معاشا كل شهر ، وإذا ذهبنا الى عدن يطلقون المدافع حين وصولنا ، وذلك للترحيب بنا .

نزيه العظم : كيف حالكم والامام ؟

السلطان محسن : حالنا حسنة لا اخذ ولا عطاء ، نحن في أرضنا وعمال الامام في أرضه فاذا تجاوزوا على حدودنا ، نحاربهم والله ، نحاربهم حتى نفنى جميعا .

نزيه العظم : هل يجوز لكم وانتم مسلمون أن تحاربوا اخوانكم المسلمين ؟ ألا تخافون الله ومن يوم الله ؟

السلطان محسن : والله نخاف من الله ومن يومه ، ولكن عمال الامام قوم ظلام ، ونحن لا نريد أن نعاملهم بشيء .

نزيه العظم : ألا تفضلون عمال العرب المسلمين على الأجانب الانجليز ؟

السلطان محسن : نحن لا نفرص واحدا على واحد ، وقد عقد آباؤنا مع الانجليز اتفاقات وما دام الانجليز محافظين على هذه الاتفاقات فنحن معهم .

نزيه العظم : وإذا اتفق الامام معكم ، ألا ترغبون أن تتفقوا معه ، وهو أفضل من الانجليز ؟

السلطان محسن : والله نتفق معه ونحارب الانجليز أيضا ، لأنفسنا لستنا قبيلة أحد ، وليس علينا سلطان ، فمن يملأ كفتنا قروشا فهو سلطاننا الحقيقي (١) .

ويتضح من بداية هذا الحديث علاقة البريطانيين بحكام لحج الذين كانوا يتقاضون منهم معاشا شهريا ، كما كانوا يتلقون مظاهر الاحترام والتسجيل عندما كانوا يزورون عدن . هذا بينما كانت علاقة حكام لحج بالامام يحيى علاقة جوار لا يربطها تحالف مما جعلها عرضة للانهايار اذا اعتدى أحدهم على الآخر . وقد كان الامام يتمسك بملكية أجداده للنواحي التسع في جنوب اليمن مما كان يؤدي به الى الاعتقاد بتبعية هذه النواحي لسيادته وكان ذلك يؤدي بالتالى الى إثارة المشاكل بين حين وآخر . على أن الأمور سويت تقريبا بعد أن أخرج الانجليز الامام يحيى من النواحي التي سيطر عليها بعد جلاء العثمانيين عن اليمن ، وعقد الامام مع البريطانيين معاهدة في سنة ١٩٣٤ م (٢) ترتب عليها اقرار الأمور نسبيا في المنطقة . ومن الملاحظ أن حكام لحج الذين

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of Yemen, White paper, Cmd. 4752, 1934.

كانوا يسمون من الفقر ويهدفون الى الحصول على المساعدات المالية كانوا لا يفرقون بين جهة وأخرى تقدم لهم هذه المساعدات سواء كانت بريطانيا أم الامام الزيدى ، وبخاصة بعد أن كلف الامام عن مطالبتهم بالتبعية لسيادته حين اضطره البريطانيون الى ترك النواحي التابعة لحمايتهم . وقد أشار السلطان محسن فى حديثه مع نزيه العظم الى أن آباءه عقدوا مع البريطانيين اتفاقات يحافظون عليها وعلى وجود العلاقات الودية مع بريطانيا طالما بقيت على الوفاء والالتزام بمهردهما ، وأن هذه الاتفاقات والمشاهرات المالية ومظاهر الود والاحترام هى التى جعلت حكام لحج يقفون الى جانب الانجليز فى جنوب اليمن ويحاولون صد العثمانيين عن بلادهم فى أثناء زحفهم تجاه عدن فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٥ .

اتفاقات الحدود بين العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن :

برزت الى الوجود مشكلة الحدود فى جنوب اليمن بين منطقتى نفوذ العثمانيين والبريطانيين بعد أن استقر الجانبان فى أواسط القرن التاسع عشر ، فقد سيطر الانجليز على عدن فى سنة ١٨٣٩ م بينما احتل الترك تهامة اليمن فى سنة ١٨٤٩ م وتمكنوا من السيطرة على صنعاء فى سنة ١٨٧٢ م وجعلوا اليمن ولاية عثمانية . وفى أثناء الفترة التى امتدت منذ سنة ١٨٧٣ م حتى مطلع سنة ١٩٠٢ م كانت الحدود تتذبذب من آن لآخر بين منطقتى نفوذ العثمانيين فى جنوب اليمن (١) . غير أنه فى الفترة الممتدة من يناير سنة ١٩٠٢ م حتى مايو سنة ١٩٠٤ م تم تحديد خط الحدود بواسطة لجنة مختلطة «انجلو - تركية» . وقد اتفق نهائيا على ارساء تلك الحدود فى الاتفاقية البريطانية العثمانية التى عقدت فى شهر مارس سنة ١٩١٤ م . وهكذا كانت الجزيرة العربية فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى بعض أجزائها مقسمة بين قوتين غير عربيتين ، هما بريطانيا والنبوة العثمانية . غير أن هذا التقسيم النظرى تجاهل الحقيقة وهى أن الجزء الأعظم فى مجالى النفوذ البريطانى والعثمانى فى الجزيرة العربية كان فى يد الحكام العرب والقبائل العربية . وفى جنوب اليمن كان نفوذ السلطات البريطانية لا يمتد أبعد من عشرة أميال من مدينة عدن نفسها ، أى أنه كانت توجد منطقة تبلغ مساحتها ٤٢٠٠ ميل مربع تقريبا - خارج منطقة مساحتها ٨٠ ميلا مربعا هى مساحة عدن المحتلة نفسها - مقسمة بين عدد من الزعامات القبلية المحلية ، وإن ارتبطت هذه الزعامات مع بريطانيا بمعاهدات حماية مقابل مساعدات معينة . ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للعثمانيين ، فلم يكن لهم

نفوذ فعلي في كل ممتلكاتهم ، بل انحصر نفوذهم في المناطق التي لهم فيها حاميات مقيمة ، وان اعترفت بريطانيا بمجال نفوذهم في تلك الممتلكات العثمانية (١) .

وعلى الرغم من أن اتفاقية الحدود البريطانية العثمانية التي وقعت في لندن سنة ١٩١٤ م قد أقرت تسوية مشاكل الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية في الجزيرة العربية (٢) فإن العثمانيين كانوا يمسكون بالسيادة النظرية على الجزيرة العربية بأكملها ، وأن كانوا يعترفون من الناحية العملية بخضوع تسع قبائل متاخمة لعدن « للحماية البريطانية » ، حتى عرفت المناطق التي تسكنها تلك القبائل في المعاملات الدبلوماسية « بالمحميات التسع » . وقد ظل هذا التعريف متداولاً لمدة طويلة برغم أن مجموع القبائل التي أصبح لها علاقات مع الحكومة البريطانية في جنوب اليمن قد زاد بمرور الوقت كثيراً عن القبائل التسع الأصلية (٣) . وهكذا ارتضى الجانبان العثماني والبريطاني حدوداً معينة تنظمها معاهدة متفق عليها ومعترف بها ، وأن أغفل فيها جانب اليمانيين أصحاب البلاد الذين لم يعترفوا بتلك الاتفاقية باعتبارها عقدت بين مفتصبين للأراضي اليمنية .

وترجع أسباب الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا على الحدود بين منطقتي نفوذهما إلى أن الدولة العثمانية كانت قد تعرضت في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بينها وبين الامام يحيى في سنة ١٩١١ م لازمات عصيبة متتالية ، كان أولها الحرب الطرابلسية التي رجحت في نهايتها كفة إيطاليا وانحسر النفوذ العثماني دون رجعة عن طرابلس الغرب ، وكان ثانيها الحرب البلقانية في سنة ١٩١٢ التي انتهت بخروج الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة بعد أن تكبد الترك خسائر فادحة . أما ثالث هذه الازمات فقد تبسّلور في اقتناع الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بضرورة اتساع سياسة جديدة لحل « المسألة الشرقية » ، وذلك بالاتفاق على تحديد مناطق نفوذ كل منها في البلاد العثمانية استعداداً واحتساباً لليسوم الذي يصبح فيه اقتسام الإمبراطورية العثمانية المنهارة أمراً محتسوماً ، حتى لا يتعرض الجميع فجأة لكارثة خطيرة إذا نشبت المنافسة بينهم . وكانت كل دولة من الدول الأوروبية الكبيرة تطمح في امتلاك بعض الأقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض وتتصادم في معظم تلك الأقطار ، وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكاً شديداً ، فلا تتنازل عن شيء من مطامعها ترضية لمنافساتها . ومع ذلك ، لم تكن هذه الدول تجد لزوماً للتعجيل في حل الأمور ، بل كانت تكتفي بالعمل على توسيع نفوذها ،

(١) Survey of International Affairs, 1928, pp. 309-310.

(٢) -ان حاك برين - جزيرة العرب - (ترجمة نعمة ماسر وسعيد الخز) - ص ١٢٧ .

(٣) Sir Bernard Reilly, : Aden and Yemen, p. 16.

انتظارا لحلول الفرص المواتية لتحقيق مطامعها بكاملها ، وكانت انجلترا من أولى الدول التي تؤمن بذلك وتحرص على تمامية الدولة العثمانية .

فلما انتهكت الحروب الطرابلسية والبلقانية قوى الدولة العثمانية رأى سياسة أوروبا ومن بينهم سياسة الانجليز وجوب التعجيل بالاتفاق على تقسيم ممتلكات الدولة بعد أن اعتقدوا أن عمرها لن يطول كثيرا . كما أن خروج الولايات الأوروبية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلى تغييرا جذريا جعل من المستحيل عليها أن تبقى على حالتها السابقة طويلا ، فقد زادت النسبة بين العرب وبين مجموع سكان السلطنة زيادة كبيرة ، كما أن نسبة الأرض الى المجموع أيضا زادت زيادة محسوسة ، فكان لابد أن ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة قد تؤدي احداها الى انهيار السلطنة بصورة فجائية تثير حربا كبرى بين الدول الأوروبية التي تنتظر سقوط « الرجل المريض » لتتقض على أملاكه . بل أن رجال الحكومة العثمانية أيضا أدركوا وجوب تسوية المسائل المتعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوروبية حتى يصورتوا بلادهم من خطر الاضمحلال . وكان حقى باشا - الذى أحرز مناصب وزارة الخارجية فالصدارة العظمى - على رأس القائلين بذلك والمداعين الى اتباع « سياسة الترميم » للوصول الى اتفاق مع الدول الأوروبية ، وعلى الأخص مع بريطانيا (١) .

ولقد بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا من جهة ، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية . كما تقدمت إيطاليا بعد ذلك ببعض المطالب ودخلت فى المفاوضات التى جرت فى جو ملائم للتسوية وانتهت بالتوقيع على عدة اتفاقيات . وقد كانت هذه الاتفاقيات جميعها سرية فلم تلغ حين عقدها ، بل أن الأتراك أنفسهم لم يذيعوها إلا فى سنة ١٩٥١ م عندما خصص « يوسف حكمت بابور » أحد مجلدات كتابه « تاريخ الانقلاب التركى » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ، مستندا الى محفوظات وزارة الخارجية . وقد نشر هذا المجلد فى السنة المذكورة ، بين مطبوعات « لجنة التاريخ التركى » ويقع فى ٥١٢ صفحة من القطع الكبير . وقد تولى حقى باشا المفاوضات مع البريطانيين فى لندن ومثل بلاده هناك . وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها فى تواريخ مختلفة فى عامى ١٩١٣ م ، ١٩١٤ م ، ويصفا منها بشكل مباشر اتفاقية المحميات وحضرموت ، وهى الاتفاقية التى عقدت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين المنطقة التى يدعى الانجليز حمايتها وحدود الممتلكات العثمانية التى اغتصبها الترك فى اليمن . وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من حقى باشا عن الدولة

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

العثمانية و « السير ادوارد غراي » عن بريطانيا في ٩ من مارس سنة ١٩١٤م (١)، وهي تتضمن الأمور التالية :

١ - تم تعيين الحدود بين ولاية اليمن ، وبين عدن والنسواحي التسع « المحمية » .

٢ - منطقة « جبل فسان » (وتشمل ٥٥٠ ميلا مربعا) بقيت داخل حدود السلطنة العثمانية . غير أن الحكومة العثمانية تعهدت بأن لا تترك المنطقة المذكورة الى دولة أخرى .

٣ - تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت (٢) .

وهذا يعني أن الدولة العثمانية اعترفت بحماية بريطانيا على جنوب الجزيرة العربية وتخلت عن المطالب المتعلقة بحضرموت ، كما وافقت على تحديد الحدود بين ولاية اليمن وبين « المحميات البريطانية » . وجدير بالذكر أن اليمنيين لا يعترفون بهذه الاتفاقية التي استغل فيها الانجليز كعادتهم ضعف الدولة العثمانية عقب الحربين التي خاضتها مع ايطاليا في سنة ١٩١١ ، ومع دول البلقان في سنة ١٩١٢ م فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت فيها عن حقوق الشعب اليمني التي اغتصبها في أثناء فترة الحكم العثماني في اليمن . بل ان الأتراك أنفسهم شعروا بما في هذه المفاوضات والاتفاقيات من مساس بحقوق السيادة العثمانية غير أنهم حاولوا أن يعالجوا الأمر بصورة غريبة عندما كتب الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في إحدى رسائله الرسمية : « ان المفاوضات التي تجرى بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا اخلا لا كليا ، ولذلك يجب علينا أن لا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات . بل يجب علينا أن نتجاهلها تماما » . غير أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لهذه المفاوضات لم يكن ليغير شيئا من حقائق الأمور لأن مفاوضات الدول الأوروبية فيما بينها كانت توجه المفاوضات التي تجرى بين الدول العثمانية وبين كل واحدة من تلك الدول . وقد ذكر « يوسف

(١) سيتون وليز ، م - ق . بريطانيا والدول العربية ، عرض للمعاهدات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٢٨) ، ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور ، تم التصديق عليها في لندن في ١ من يونيو سنة ١٩١٤ ، وكانت قد سبقها عدة بروتوكولات لتحديد الحدود في جنوب اليمن وقعت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٣ - ١٩٠٥ .

Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, p. 42.

(٢) امين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ، ص ١٥٤ - ١٥٩ . (للاطلاع على النص المترجم للاتفاقية انظر الملحق رقم ١٥) .

حكمت بابور ، في مؤلفه المشار اليه ان تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه « عمل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال وتتوهم أنها خفيت عن الأبصار » .

وقد وضعت هذه الاتفاقيات « أسس اقتسام آسيا العثمانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية ، مما جعل ساطع الحمري يقول : « ان أسس اقتسام البلاد العربية - التابعة للدولة العثمانية - كانت قد تقرر قبل الحرب العالمية الأولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها » (١) .

وجدير بالذكر أنه في أعقاب جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى كتب الامام يحيى الى السلطات البريطانية في عدن بأنه لم يعترف باحتلال العثمانيين لليمن وأنه بالتالي لا يعترف ولن يلتزم بالمصادقات التي عقدها مع بريطانيا . وقد أكد الامام أن كل هذه الأقاليم التي اغتصبها العثمانيون والبريطانيون في اليمن هي ملك لأسلافه الذين كانوا يحكمونها قبل مجيء الأجانب اليها وأنه الوريث الشرعي لكل تلك المناطق . وقد اعتبر الامام الاحتلال العثماني والبريطسائي لبعض مناطق اليمن في القرن التاسع عشر اغتصبا غير شرعي لهذه المناطق ، وأن الحدود تم تخطيطها بين جانبين منتصبين لا يملكان الصلاحية القانونية ، وأن احتلاله لبعض مناطق النفوذ البريطاني في جنوب اليمن إنما هو استرجاع لأماكنه السليبة .

غير أن بريطانيا كانت لها وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر اليمنية التي أبدتها الامام يحيى كما أنها قدمت حججا مقابل الحجج التي أوضحها ، اذ رأت بريطانيا أن أملاك الأئمة الزيديين قبل القرن السابع عشر كانت محصورة في المنطقة المحيطة « بصعدة » في مرتفعات اليمن الشمالية . كما أنها رأت أن نفوذ الأئمة وسلطتهم لم تكن فعالة على الاطلاق عندما كان ميدان اليمن كله خاليا أمامهم في اثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر . هذا فضلا عن أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت عوامل الانهيار قد اعترتها قبل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث اليمنية بشكل واضح منذ احتلالها لعدن في سنة ١٨٣٩ م ، وقبل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٩٤٩ بناء على استنجد بعض الزعماء اليمنيين الذين كانوا يأملون في استقرار الامور على ايدي العثمانيين بعد أن عمت الفوضى في أرجاء البلاد نتيجة لتنافس الأئمة وتصارعهم طمعا في الاستئثار بالامامة . وأخيرا كان البريطانيون يحتجون بأن المذهب الزيدي الذي يقبل اتساعه حكم الأئمة الزيديين ليس سائدا في كل أرجاء اليمن ، وأن ثمة مذاهب أخرى عديدة يؤمن بها جزء كبير من الشعب اليمني ولا يرتضون الخضوع

(١) ساطع الحمري : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٢٧ .
Jacob, H.F. : Op. cit., p. 242.

لحكم الأتمة الزيديين ولا يقبلون ذلك الا كرها (١) . ونعل رأي « السير برنارد رايلى » أحد حكام عدن في الفترة المتسدة ما بين عامى ١٩٣١ م الى ١٩٤٠ م يكمل وجهة نظر بريطانيا في هذا الموضوع . فهو يعتبر أن الامام يحيى بصفته وريثا للامبراطورية العثمانية في اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق العثماني البريطاني بخصوص تحديد حدود « المحميات » . وذلك طبقا للقانون الدولى . ولهذا يعتبر الامام من وجهة نظره البريطانية في موقف المعتدى عندما هاجم « الضالع » في سنة ١٩٢٠ م . و « البيضاء » في سنة ١٩٢٣ م . و « العوذلى العليا » في سنة ١٩٢٤ م ، و « العوذلى السفلى » في سنة ١٩٢٦ م (٢) بعد أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ م .

وقد حاولت بريطانيا دائما أن تتخذ من المعاهدة التى عقدت بينها وبين الدولة العثمانية بشأن تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ كل منهما في جنوب اليمن سندا تتمسك به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها على ما هى عليه لأنها كانت تحرص كل الحرص على جعل المنطقة الخلفية لعدن خالية من كل نفوذ أجنبي يهدد حاميتها في عدن نفسها (٣) ، التى كانت تعتبر مركزا للتنوير والتأمين لطريقها البحرى الهام الى الهند والشرق الأقصى . وقد بلغ الأمر ببريطانيا أن اعتبرت أن أى نفوذ عرمى يستد من اليمن نفوذا أجنبيا يستحق المقاومة وبخاصة بعد المحاولات العربية لاجراح البريطانيين من عدن في الفترة التى أعقبت سيطرتهم عليها في سنة ١٨٣٩ م ، وبعد التجربة المريرة التى مرت بها بريطانيا في سنة ١٩١٥ م عندما هاجم العثمانيون النواحي الخاضعة لحمايتها في جنوب اليمن وسيطروا على لحج وطرقوا أبواب عدن نفسها في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مشغولة في الميادين الأخرى العديدة في أثناء الحرب العالمية الأولى كما ستوضحه في الفصل التالى .

Survey of International Affairs, 1928 p. 311.

(١)

Sir Bernard Reilly : Op. cit., p. 17.

(٢)

(٣) السيد مصطفي سالم : المصدر السابق . ص ٢٨٢ .

الفصل السادس

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

- أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى .
- ثانيا - السياسة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى .
- ثالثا - التحركات العسكرية العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى .
- رابعا - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى

قبل أن تجف الدماء العثمانية التي أريقَت في حرب البلقان ، كان التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية قد بلغ أوجه وبخاصة عندما عقدت الحكومة العثمانية مع ألمانيا معاهدة دفاعية سرية في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ م ، وهو نفس اليوم الذي أشهرت فيه ألمانيا الحرب على روسيا . وقد تعهدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة بمساعدة الألمان ضد الروس ، كما تظاهرت بالحيدة فترة من الزمن ، حتى بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها لضرب في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود . وقد ردت روسيا على هذا الاعتداء العثماني بإشهار الحرب على الدولة العثمانية ، وهكذا أقحم العثمانيون أنفسهم في الحرب العالمية الأولى .

وكانت إنجلترا قد اوتأبت في الاستعدادات الحربية التي أجراها العثمانيون في الجزيرة العربية في مطلع سنة ١٩١٤ م بعد التقارب الذي تم بينهم وبين الألمان مما جعلها تحس بخطورة التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها ومواصلاتها إلى الهند . ولما كانت المصالح البريطانية متضاربة مع المصالح العثمانية في الجزيرة العربية مما أثار الاحتكاك والنزاع الدائمين بين الجانبين فإن ميدان الحرب كان سيصل حتما إلى هناك ، لا سيما وأنه كان واضحا منذ البداية انحياز الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء . وعندما أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الامبراطورية العثمانية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م أثر هجوم الأسطول العثماني على الموانئ الروسية ، فإن الدولة العثمانية أعلنت بدورها الحرب على الدولتين في ١١ من

نوفمبر سنة ١٩١٤ م (٢٢ من ذى الحجة ١٣٣٢ هـ) (١) وأشهرت انضمامها الى ألمانيا ، فأصبح العداء صريحا بينها وبين الحلفاء . فكانت الامبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية في جانب وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان والبلجيكا وصربيا والجبل الأسود في الجانب الآخر ، وشملت الحرب في فترة لم تزد على أشهر ثلاثة من ٢٨ من يوليو الى أكتوبر سنة ١٩١٤ خمساً من قارات العالم . ومنذ بداية هذه الحرب حرص الجانبان المتصارعتان على اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب المعركة ، فكانت الجزيرة العربية أحصد ميادينها ، وان انحصر الصراع فيها بين العثمانيين والبريطانيين نظرا لما كان لهما هناك من نفوذ ومصالح عديدة .

على أن كسب معركة العالم العربي كله وليس الجزيرة العربية وحدها أصبح هدف الجانبين المتصارعين في الحرب العالمية الأولى ، إذ إن موقف العرب ازدادت أهميته في ترجيح كفة الحلفاء على أعدائهم ، وأصبح أمرا ذا أهمية مباشرة للحلفاء عامة وللمصالح البريطانية بصفة خاصة . وكانت تركيا في مركز تستطيع معه أن تهدد مصالح بريطانيا في نقطتين هامتين بفضل استيلائها على الشام والعراق ، فكانت تسيطر على قناة السويس من جانب ، وعلى رأس الخليج العربي من جانب آخر ... حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة الانجليزية الفارسية . وكانت بريطانيا تدرك الخطر الذي يهددها في الجزيرة العربية نفسها ، إذ كان التترك يستطيعون اتخاذ مراكز عديدة على طول ساحل البحر الأحمر لبث الألفام التي تدمر البواخر البريطانية كما كان يمكنهم أن يبعثوا برسولهم من هناك الى مصر والسودان وداخل افريقيا لامتداد أهالي البلاد بالسلاح وإثارة مشاعرهم ضد الحلفاء . هذا فضلا عن وجود الحامية العثمانية في اليمن التي كانت مؤلفة من فرقتين وكان يخشى تهديدها للبريطانيين في عدن . وثمة أمر خطير كان الحلفاء يهتمون به ويتوجسون من نتائجه لتعلقه بالدعاية السياسية ضدهم وهو : « الخليفة السلطان إذا أعلن الجهاد ، ونال تأييد شريف مكة له ، تمكن من تحويل الحجاز الى مركز لبث الدعاية المهيجة ، لا لتغير البلاد العربية فحسب ، بل لتحرك كذلك الاقوام الكثيرة الاسلامية وغير العربية التي تعيش تحت حكم الحلفاء ، أو على أطراف المناطق التابعة لهم » (٢) . ومن هذا كانت الجزيرة العربية مسرحا للمنافسة في المجالين الحربي والدبلوماسي على السواء في أثناء الحرب العالمية الأولى وخاصة بين العثمانيين والبريطانيين مما جعل كلا الجانبين يستميتان في محاولات كسب ود الأمراء والزعماء المحليين على اختلاف درجات قوتهم وأهميتهم . وكان يزيد من عنف هذه المنافسة اعتماد التترك على ما لخلافتهم من نفوذ معنوي في الجزيرة ، وساميات عثمانية موزعة

Brémont : Yémen et Saoudia, p. 78.

(١)

جورج انطونيوس : بقطة العرب (ترجمة حيدر الركابي) ص ١٤٨ - ١٤٩ .

في أرجائها ، واستناد بريطانيا الى مناطق نفوذها ومستعمراتها الواقعة على بعض سواحل الجزيرة ، الى جانب سلسلة من المعاهدات والاتفاقات التي عقدها مع بعض الزعماء المحليين أمثال آل العبادلة في لحج .

على أن النفوذ العثماني في الجزيرة العربية كان يمتد على مساحات أوسع وأبعد مدى من النفوذ البريطاني ، فقد كانت بريطانيا تختار النقاط الاستراتيجية التي يهملها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا ما فعلته عند سيطرتها على عدن . وقد كان هذا الفارق المساحي يعتمد على أساس تاريخي فضلا عما كان يصاحبه من نفوذ متسوى للخليفة العثماني في الجزيرة ، ولهذا كانت الجزيرة خاضعة للنفوذ العثماني أساسا ، بينما كان النفوذ البريطاني لا يمثل الا منافسا زاحفا يحتل نقطا معينة لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية (١) .

غير أن النفوذ الفعلي للعثمانيين في الجزيرة العربية كان ضعيفا بوجه عام ، ولم يكن يبدو واضحا الا حيث وجدت القوات العثمانية . وكانت الحماية التركية الموجودة حينذاك في الجزيرة مؤلفة من أربع فرق موزعة بين الحجاز وعسير واليمن . وكانت سلطة الحسين شريف مكة على القبائل في الحجاز كافية لتشكيل قوة كبيرة من ييسها يمكنها الاشتراك في الهجوم على مصر اذا اراد الحسين ذلك . بل كان باستطاعته أن يجند من البدو ما لا يقل عن الأربعين الفا ببنادقهم ، بينما كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا الى اثارة البدو بدون مساعدته . وكانت الحماية التركية في الحجاز وعسير مؤلفة من فرقتين ، ولكن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدا لم يتجرأ معه الترك على التوغل في داخل البلاد بل ظلوا محصنين في قلاعهم ومراكزهم البعيدة . وقد فرض هذا الوضع على الأتراك ضرورة الحصول على مؤازرة الحسين اذا أرادوا أن يتوصلوا الى تجنيد العشائر العربية . وكان تأييد الحسين للترك سيمكنهم من توجيهه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا ، كما سيساعدتهم على تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التي تتألف منها الحملة الموجهة الى قناة السويس حينذاك لمحاربة البريطانيين في مصر والسيطرة على القناة .

أما نفوذ الادريسي في عسير فلم يكن له قيمة عسكرية في مطلع الحرب العالمية الأولى الا في نطاق حدوده المحلية . فقد كان باستطاعته أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك اذا هاجموا عدن . على أن فائدة الادريسي الكبرى للحلفاء انحصرت في سيطرته على المنطقة الساحلية مما جعله يتمكن من الحيلولة دون استعمال الترك لشواطئ عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادية .

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى ، ص ١٩٠ .

وكان موقف الامام يحيى بالنسبة لطرفي النزاع في الحرب العالمية الاولى يعد من أخطر المسائل التي أثارت اهتمام البريطانيين في عدن . ذلك لأنه بدأ واضحا أن الصلات الظاهرية للحامية العثمانية في اليمن - التي كانت تتألف من فرقتين كاملتين - مع الأهالي اليمنيين كانت ودية وبخاصة في الفترة التي أعقبت الصلح بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ م مما كان يخالف تماما طبيعة العلاقة التي كانت بين حكام الحجاز العثمانيين وأهله والتي كانت تكتنفها البغضاء والكراهية . ولما كان هجوم الأتراك على عدن أمرا محتمل الوقوع ، فإن الأمل في نجاح هذا الهجوم سيقوى ويتحقق اذا وقف الامام من الترك موقفا مؤيدا أو اشترك معهم أتباعه في هذا الهجوم .

أما في الجهات المتاخمة للخليج العربي فإن موقف ابن الرشيد في شمر وابن سعود في نجد ، كان يتوقف بالدرجة الأولى على النزاع القائم بينهما ، وكان من المسلم به أن ابن الرشيد سيقف في صف الترك حالما تعلن الحرب . ولهذا عندما انضمت الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا في الحرب ، أسرع انجلترا تفاوض أمراء الغرب للوقوف الى جانبها أو لتضمن على الأقل حيادهم وعدم الحيازهم للدولة العثمانية وحلفائها . واستمرت المفاوضات في سنة ١٩١٥ م بين انجلترا وكل من الادريسي والشريف حسين ، وعبد العزيز آل سعود . وكان هدف بريطانيا من هذه المفاوضات مع الأمراء العرب هو محاربة الترك في الجزيرة العربية نفسها ، وصدهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها في وجه النفوذ البريطاني أو يقطعون على بريطانيا الطريق الى الهند (١) .

ولقد كان محمد الادريسي أول من لبى دعوة الانجليز فحالفهم في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتلاه في ذلك ابن سعود فعقد مع الانجليز معاهدة بعد ستة أشهر تقريبا أي في ديسمبر سنة ١٩١٥ . وكان الشريف حسين ثالث الأمراء العرب الذين تحالفوا مع الانجليز في مطلع الحرب العالمية الأولى فحالفهم في يناير سنة ١٩١٦ وأعلن الثورة العربية ضد الحكم العثماني (٢) . وقد اختلقت هذه الاتفاقات بعضها عن البعض الآخر ، وإن اتحدت معاهدة الانجليز مع الادريسي وابن سعود في الغرض الذي طمحت اليه بريطانيا ، إذ لم يكن في وسع الأميرين العربيين القيام بدور أكبر من طاقتهم العسكرية والروحية ضد الأتراك العثمانيين . ولهذا كانت القيمة الفعلية لهاتين الاتفاقيتين مبنية بالدرجة الأولى على نتائجها السلبية ، إذ قضيا نهائيا على أي أمل في التحالف بين هذين الأميرين والدولة العثمانية . ولا يعني هذا التقليل من أهمية العمليات الحربية التي قام بها الادريسي ضد الأتراك العثمانيين في اليمن وبخاصة في منطقتي عسير

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ط ٢ ، ص ٢٢٩ .

وتهامة . ولكننا نهدف الى القول بأن تحالف الانجليز مع الشريف حسين كان أكثر فعالية واكبر أهمية بالنسبة لبريطانيا تبما لما كان يتطلع به الحسين من مركز كبير ومكانة دينية مرموقة بين أمراء العرب في ذلك الحين ، جعلته يعتقد في نفسه وجعلت كثيرين من العرب يعتبرونه زعيما للنضال العربي ضد الاستبداد العثماني .

وإذا كانت بريطانيا قد بذلت جهودها لجذب الأمراء العرب للموقف الى جانبها أو لضمان حيادهم على الأقل في مطلع الحرب العالمية الأولى ، فإن الأتراك العثمانيين قاموا بدورهم بالمجهودات الضرورية للحصول على تعهد العرب بمساندتهم ضد بريطانيا وحلفائها في الحرب المذكورة . ولهذا بعثوا برسلهم في أرجاء الجزيرة يحملون الهدايا والمباركات المسولة الى أمراء العرب وزعمائهم . وكان طبيعيا أن أثمرت مفاوضاتهم فورا مع ابن الرشيد الذي كان تواقا الى محالفة الترك ، وإن لم يؤد ذلك الى نتيجة ذات فائدة كبيرة سوى تأييدهم له ضد ابن سعود الذي كان يخشى بأسه . ولم ينتفع الترك كثيرا من الامام يحيى الذي فضل البقاء على الحياد في هذا الصراع الدائر بين القوتين الكبيرتين . وكما ينسب الترك من الادريسي قبل نشوب الحرب ، بل أصبح عدوهم اللدود بعد تحالفه مع الانجليز في أبريل سنة ١٩١٥ ، فانهم يتسوا كذلك من الشيخ مبارك بن الصباح أمير الكويت الذي كان مرتبطا بمعاهدة مع بريطانيا في سنة ١٨٩٩ (١) ، وعقد معها معاهدة ثانية عندما قامت الحرب ، تقضى بقيام التحالف الفعلي بين الطرفين وذلك في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٤ .

ولم يفز رسل الترك أيضا الذين زاروا ابن سعود بأي وعد قاطع منه للموقف الى جانبهم ، وكانت حجته في ذلك ادعاؤه الخوف من هجوم بريطانيا على سواحله في الخليج العربي ، بل إن ابن سعود في ذلك الحين كان يتفاوض مع حكومة الهند الانجليزية ، وانتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بينهما في أبريل سنة ١٩١٥ م . وكان الترك يأملون حتى بداية الحرب العالمية الأولى في انضمام الحسين الى جانبهم وكانوا يعرفون أهمية مركزه بين الأمراء العرب في ذلك الحين ، غير أن علاقة الحسين بالترك كانت تتحدد دائما برغبته الشخصية في الاستقلال ، وانتهت اتصالاته السرية مع الانجليز في القاهرة الى اعلانه الثورة ضد الترك في يناير سنة ١٩١٦ .

كان هذا هو موقف كبار أمراء العرب الستة في الجزيرة العربية في مطلع الحرب العالمية الأولى من القوى المتصاعدة ، وبخاصة الامبراطوريتين العثمانية من جهة والبريطانية من جهة أخرى لما لهما من حاميات ومناطق نفوذ ومطامع واسعة في الجزيرة . وقد رأينا ابن الرشيد وقد انحاز الى تركيا ،

Hurewicz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, (١)
p. 210.

وابن الصباح وقد انحاز الى بريطانيا ، بينما وقف الامام يحيى على الحياد وان وضع تقربه للترك وتضامه معهم ، هذا في الوقت الذي كان الشريف حسين وابن السعود والادريسي يميلون على مخالفة بريطانيا وينتظرون أن تحقق لهم وعودها المخزية ثمن نودتهم وحروجهم على الدولة العثمانية (١) .

وسنحصر بحثنا فيما يلي على تتبع العلاقات بين الأتراك العثمانيين وبين زعماء اليمن وقادته الذين تمثلوا في سلطان لحج في جنوب اليمن ، والامام يحيى في جبال اليمن ، والادريسي في عسير والمخلاف السليماني في شمال اليمن ، مع توضيح موقف هؤلاء جميعا من الصراع الدائر بين الترك والانجليز في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وحتى تخلص اليمن نهائيا من الحكم العثماني .

ثانيا - السياسة العثمانية في اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بعدة أشهر كان الأتراك العثمانيون قد بدءوا يستعدون لخوض غمار هذه الحرب منذ فبراير سنة ١٩١٤ على وجه التحديد وقبل أن تعلن دولتهم انضمامها لدول وسط أوروبا . ونشبت عمليات الاستعداد لدى الحامية العثمانية المرابطة في اليمن في ذلك الوقت ضمن خطة الاسماء ذات العسامة في الدولة . فاشترى الترك هناك كميات من الأسلحة والنشيرة من ميناء جيبوتي في شرق إفريقيا ، وتمكن وكيلهم في عدن من نقل هذه الكميات الى الحديدة على إحدى السفن المحلية ، فضمت الى كميات الأسلحة والعتاد التي اكتظت بها اليمن في ذلك الوقت نتيجة للحروب الكثيرة التي خاضها الترك لتدعيم حكمهم في البلاد (٢) .

وقد قدرت قوة الجيش العثماني في اليمن في أبريل سنة ١٩١٤ بحوالي خمسة آلاف جندي وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها الى ميادين الحروب الأخرى التي خاضتها الدولة العثمانية في أوروبا وآسيا الصغرى ، لا سيما بعد عقد صلح دعان مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ م . أما عن توزيع القوة العثمانية المرابطة في اليمن فقد كان يتغير من وقت لآخر حسبما تقتضيه طبيعة الأحوال السياسية وتطورات الأحداث المحلية . وبصفة عامة كان يعسكر في صنعاء العاصمة جزء كبير من القوة العثمانية ، بينما كانت القوات العثمانية المرابطة في الحديدة تقل عن سابقتها تبعا لوقوع الحديدة في المرتبة الثانية من ناحية أهمية مركزها الحربي . وكانت تخرج من الحديدة فرق عثمانية منتظمة للمحافظة على « اللحية » وعلى المراكز الواقعة بين « اللحية » و « زهران » التي

(١) - دوح الطونيوس ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 154.

(٢)

تمتد على طول الحدود العسيرية ، أما في « مناخة » التي كانت تمتاز بمناعتها الطبيعية فقد كان يعسكر فيها طابور عثمانى موزع بين القلاع والمراكز التي عرفت بحصانتها ، التي كانت تخرج منها السرايا الى كل من منطقة « حراز » و « حجيله » لضبط الأمن واخماد حركات التمرد ومراقبة محصيل الضرائب وتدعيم الادارة العثمانية هناك . هذا بينما وضعت باقى الفرق العثمانية في المدن اليمنية الرئيسية سواء كانت في تهامة أو في وسط الهضبة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك مركز تركي قوى في « الشيخ سعيد » ، كما كان هناك خط دفاع يمتد من « مخا » عبر « تعز » و « مأوية » ويصل الى « قعطية » وكان الترك يعسكرون فيه وتعتبر دورياتهم بصفة دائمة في طرق مهدة تربط هذه المراكز بعضها ببعض (١) .

ولقد زادت هذه القوة العثمانية المرباطة في اليمن عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى مما جعل « جاكوب » معاون الأول لحاكم عدن البريطاني يذكر على لسان أحد الضباط الأتراك أنه كان يعسكر باليمن خمسة وثلاثون طابورا عثمانيا يقدرون بحوالي أربعة عشر ألفا من الرجال كان أغلبهم من السوريين المجدين في جيش الدولة (٢) . وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا عقب اعلان الحرب فوفد كثير من الضباط الأتراك الى الحديدة ومعهم جميع المعدات الحربية اللازمة . كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية في اليمن يرافقهم بعض مشايخ البلاد بالطواف على الحدود الممتدة والمتاخمة لمطقة نفوذ بريطانيا في جنوب اليمن لاستطلاع حقيقة الموقف هناك ومعرفة كل جديد ، بل ان الأتراك أرسلوا رسلاهم الى داخل لحج لمعرفة آخر الأنباء ، كما قاموا بنقل عدد من المدافع من صنعاء الى تعز لتدعيم قواتهم في الجنوب (٣) . هذا فضلا عن أن الترك استحصلوا على تعهد من بعض المشايخ اليمنيين وهم أحمد نعمان وحمد ناصر والسيد أحمد باشا بحماية الحدود الجنوبية لليمن من أي عدوان بريطاني ولم يطلبوا من الدولة من أجل ذلك الا امدادهم بالأسلحة والذخيرة . ويبدو واضحا أن تعهد هؤلاء المشايخ اليمنيين كان مرجعه الى عدم رغبتهم في أن ترسل اليهم الدولة جنودا من الترك يمشون فسادا ويحيلونها ميدانا للحرب والدمار .

ولم يكتف الترك بهذه الاستعدادات الحربية في اليمن وبهذه التعهدات من بعض المشايخ اليمنيين لحماية حدودهم وذلك لمواجهة الموقف في مطلع الحرب العالمية الأولى ، بل قاموا بمحاولات سلمية لجذب سلطان لحج الى جانبهم بشتى الوسائل والدعابات الممكنة . فأوعز الوالي العثماني محمود نديم بك الى الامام

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 178-179, (١)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 168, (٢)

(٣) أحمد فضل العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

يحيى أن يسعى لاستيالة سلطان لحج الى دولة الخلافة ، وأن يكفل لأهالى لحج وفاء الترك بالوعود والتعهدات التى سيقطعونها لسلطاتهم على بن أحمد العبدلى . وكان السلطان على هذا قد بعث كتابا الى الامام يحيى من قبل يخبره فيه بأن العولة العثمانية خاطرت بكيانها عندما قبلت الدخول فى هذه الحرب ، كما أشار الى «أن معظم أهل الاسلام يكرهون ذلك ، لأن مصالح المسلمين والاسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها وعلى الأقل فليس للمسلمين فى هذه الحرب ناقة ولا جمل » . ووضح من خطاب السلطان على اتحيازه للجانب الانجليز نتيجة للمعاهدات المعقودة بينه وبينهم ، وعدم رضائه عن دخول الدولة فى حرب ضدهم لاقتناعه بعدم جدواها للاسلام والمسلمين . وعلى أية حال فقد قام الامام يحيى بمراسلة السلطان على بناء على مطلب الوالى محمود نديم بك واسترضاء لخاطره وحمل مندوبه السيد محمد على الشريف كتابا الى سلطان لحج ، كما كلفه بأن «يكتشف الأحوال فى هذه الجهة» (١) . وكانت هذه هى المحاولة الاولى التى قام بها الترك لاجتذاب سلطان لحج الى جانبهم واستعانوا فيها بصديقهم الامام يحيى الذى افحصت سياسته حينذاك فى التأنى والتمسك بالحياد المشرب بالعطف والميل الى حكومة محمود بك نديم والى اليمن دون أن يعرض نفسه لعداء بريطانيا وحلفائها . وكان الامام يحيى بسياسته هذه ينتظر الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغيير الأحوال ومساعدة الظروف .

موقف العثمانيين من سلطان لحج فى جنوب اليمن فى مطلع الحرب العالمية الاولى :

على أن سلطان لحج على بن أحمد بن على حاول من جهته أن يجنب أهالى اليمن مصائب هذه الحرب التى ليس لهم فيها أية مصلحة خاصة . وكان اتجاهه هذا نابعا من اقتناعه الشخصى بعدم جدوى هذه الحرب لشعب اليمن ، ومن اطمئنانه للانجليز فى عدن وكان قد ارتبط معهم بمعاهدات واتفاقات تعهدوا له فيها بحمايته من أى عدوان تتعرض له بلاده . كما أن «الجنرال شو» حاكم عدن البريطانى كان قد أبلغ السلطان على فى سنة ١٩١٤ م (ذى القعدة سنة ١٣٣٢ هـ) بأنه «من سوء الحظ أن أصبحت دولة بريطانيا العظمى فى حالة حرب مع دولة تركيا » ، كما أصدرت حكومة عدن منشورا وعدت فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها وذلك محاولة منها لاكتسابهم الى جانبها . ويتضح مما ذكره العبدلى من أن دعاية بريطانيا انطلت على سلطان لحج وأوقع نبا نشوب الحرب الاستياء فى نفسه اذ يقول : « واستاء السلطان السير على بن أحمد بن على لهذا النبا » وتعجب من مسلك الأتراك ، كما سره وعد

(١) العبدلى . المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

بريطانيا العظمى باحترام حرية الحرمين الشريفين والمحافظة على كرامة البلاد المقدسة ، وأن ذلك مما يزيد ويؤكد إخلاصه للدولة البريطانية العظمى » (١) .

ولهذا فاتح سلطان لحج مشايخ اليمس المتصلين بالتوك في أمر تجنب هذه الحرب ونخابر بصفة خاصة مع محمد ناصر باشا قائمقام « القماعة » وتمت بعد ذلك مقابلة بين مندوب سلطان لحج وهو السيد علي بن محمد الجفري ، وبين الحاج علي الكمراني مندوب محمد ناصر باشا وذلك في بلدة المسيير في أوائل سنة ١٩١٥ (محرم سنة ١٣٣٣ هـ) . وقد أوضح الجفري مندوب سلطان لحج نتيجة هذا اللقاء بقوله : « وبعد أن تخابرت مع الحاج علي الكمراني اتفقنا جميعا على أن ضرر نزول الأتراك لمحاربة عدن سيكون ضررا عائدا على أهل بر اليمن بسبب الحصار البحري الذي تضربه بريطانيا العظمى على سواحل اليمن . والأولى أن يسعى مشايخ اليمن في تسكين حركات الأتراك ويقنع السلطان حكومة عدن ألا تحاصر سواحل اليمن ، وتعتبر ولاية اليمن أرضا عربية محايدة . وختمنا المقابلة باستصواب هذا التدبير ووجوب نزول الباشا محمد ناصر إلى لحج لمقابلة السلطان علي وانعام هذه المكرمة . وبعد مدة جاء الحاج علي إلى لحج ومعه مندوب الباشا محمد ناصر وأشاروا على سلطان لحج أن تظهر حكومة عدن نفسها بمظهر القوة لكي يتمكنوا من اقناع الأتراك » (٢) ومعنى ذلك أنه قد وجد اتجاه لدى بعض اليمنيين لتجنب الدخول في حرب ضد بريطانيا وتفضيل حياد اليمن حتى لا تتعرض سواحلها للحصار البريطاني البحري بما يسببه من مشاكل اقتصادية . غير أن ضغط الترك على هؤلاء الشيوخ اليمنيين لمشاوكتهم في محاربة الانجليز كان يؤدي بالكثيرين منهم إلى السير في ركب الترك حيثما يذهبون ، ولعل ذلك هو ما دفع الحاج علي الكمراني والسيد علي الجفري أن يشيرا على سلطان لحج بأن تظهر حكومة عدن البريطانية نفسها بمظهر القوة ، حتى يمكنهما اقناع الترك عن طريق إرهابهم بقسوة الانجليز أن يخلدوا إلى السكينة ، فيبقى اليمن محايدا لطرفي النزاع في هذه الحرب الكبرى .

غير أن الأتراك عاودوا محاولتهم للمرة الثانية لاجتذاب سلطان لحج إلى جانبهم لمهاجمة الانجليز في جنوب اليمن ، وذلك بأن أرسلوا إليه عددا من المشايخ اليمنيين أمثال محمد ناصر باشا والقاضي عبد الرحمن ، والشيخ أحمد نسان ، والشيخ فايد صالح الطيري باشا ، فوصلوا إلى « جول مدرم » الواقعة في أرض « الحواشيب » وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو مندوبه فقابلهم الصنو محسن فضل نيابة عن السلطان علي بن أحمد ، وكان هدفهم : « استمالة سلطان لحج بالوعد والوعيد وتشويقه إلى أن يشترك معهم في الحرب ضد حكومة

(١) السجل : المصدر السابق ، ٢٠٧

(٢) السجل : المصدر السابق ، ص ٢٠٩

بريطانيا العظمى وحلفائها . بل ان الولى العثماني حمل هؤلاء الشيوخ اليمينيين رسالة من قبله الى سلطان لحج حاول فيها اجتذابه الى جانب الترك وذلك بمخاطبته بعبارات الود والاخاء ودعوته « لنصرة الدين الحنيف » وذلك بالتفاوض مع وفد المشايخ اليمينيين بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واحاد الكلمة (١) .

والى جانب محاولة الترك اثارة الحمية الدينية لدى سلطان لحج ليقتب الى جانب العقولة فى حربها ضد الانجليز فى جنوب اليمن ، فان بعض أعضاء الوفد وعدوا الصنو محسن بتسليم عدن لسلطان لحج بعد فتحها وطرد الحامية البريطانية منها . كما لوح البعض الآخر بقوة الترك بصفة عامة وحلفائهم الألمان عندما أدركوا أن الحامية العثمانية فى اليمن لا تقوى على مهاجمة حصن عدن الحصين . ولم ينطل هذا الوعد والوعيد على سلطان لحج مما جعل الصنو محسن يقول انهم : « حاولوا أن يجربوا مغالطات لا أعلم هل كانوا يعتقدونها حقا أم كانوا يموهون بها على البسطاء فقالوا ان الأسطول الألمانى سيهاجم عدن من البحر يوم يهاجمها الأتراك من البر ، وقالوا ان أسرابا من الطيارات تصل يومئذ من برلين الى عدن وتجعلها رمادا ، وأن فيالق عديدة شاهانية زاحفة برا الى اليمن ، وأن مدافع حصن الشيخ سعيد العظيمة ستترسل مقذوفاتها الجهنمية فتحرق حصون عدن » . ولذلك كانت روح المبالغة والدعاية واضحة فى كل ما عرضوه . بل قد بين للعضو محسن عندما التقى بأعضاء الوفد أفرادا أن مشايخ اليمن الشافعيين حينذاك لم يقبلوا طوعا على الاشتراك مع الترك نى حربهم ضد بريطانيا فى الجنوب اليمنى . ولكن الترك دفعوهم الى ذلك بعد أن وصلتهم الأوامر مشددة من أنور باشا لاشغال الانبياز فى عدن واحبارهم على توجيه جزء كبير من قواتهم اليها ، وخاصة من الامدادات التى ظنوا أن حكومة الهند البريطانية ستترسلها الى السويس لصد حملة أحمد جمال باشا عن مصر .

كما أخبر بعض أعضاء الوفد الصنو محسن بأن على سعيد باشا هو الذى اشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل القيلق العثماني الموجود باليمن فى فترة الحرب التى لا يعرف مداها مما قد يؤدى الى عدم كفاية حاصلات اليمن المحصورة لحاجة جنوده فيتعرضون بذلك للمجاعة ، لهذا رأى « أن يستولى على لحج المشهورة بكثره حبوبها وأرزاقها فى اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة القيلق وعائلات الضباط » (٢) . وتوضح المكاتبات التى تبودلت بين القائفة العثماني على سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق وبين الرالى محمود نديم بك أن الأتراك - على الرغم مما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأى وجه كان من حاصلات وأملاك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن غيرها

(١) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ (انظر الملحق رقم ١٦) .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

من بلدان اليمن والنواحي التوسع في أثناء الحرب العالمية الأولى - كانوا في صائقة شديدة في اليمن ، كما يفهم ذلك من النزاع الذي قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين « الفرق العسكرية والملكية » (١) .

وهكذا كان هدف الترك في اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى أن يجتذبوا إلى جانبهم سلطان لحج ليحولوه عن تحالفه مع بريطانيا ، وليكونوا عن طريق تضامنه معه - إلى جانب غيره من شيوخ القبائل اليمنية - جبهة عثمانية تحارب الانجليز في عدن وتناوئهم وتشغلهم عن توجيه قواتهم ضد تركيا وحلفائها في الميادين الحربية الأخرى ، وبخاصة حكومة الهند البريطانية التي كان من المتوقع أن تصد حملة الترك على السويس . كما أراد الترك أن يضمنوا استحواذهم على خيرات لحج مما يجنبهم المجاعة إذا ما ضعف انتساج ما تحت أيديهم من أراضي اليمن عن سد حاجات الحامية العثمانية أثناء تعرض اليمن للحصار في فترة الحرب التي قد يطول أمدها . وقد استعملوا مع سلطان لحج مختلف الأساليب من وعد ووعد واغراء وتهديد ودعايات وإشاعات أظهروها في رسائلهم وحملوها رسلهم ، غير أنها لم تجد نفعاً مع السلطان علي بن أحمد الذي سعى من الاتفاق معهم ثقته في الانجليز ، وارتباطه معهم بعهود - واطمئنانه لقوتهم ومقدرتهم على حمايته ، هذا فضلاً عن معرفته بأطماع الترك ، ورغبتهم في السيطرة على بلاده ، واستنزاف خيراتها ، والتحكم في مقدراتها . وسيؤدي عدم الاتفاق بين الترك وسلطان لحج بالإضافة إلى ما فرضته استراتيجية الحرب العثمانية في ذلك الوقت ، إلى هجوم الترك على لحج وفرض سيطرتهم عليها في مطلع سنة ١٩١٥ (١٣٣٣ هـ) ، على النحو الذي سنوضحه عند عرضنا للعمليات الحربية في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين من الامام يحيى في جبال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

والى جانب الاستعدادات الحربية التي قام بها الترك لتعزيز حاميتهم باليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى ، واستحصلاتهم على تعهد بعض المشايخ اليمنيين بحماية الحدود الجنوبية من أي عدوان بريطاني نظير تزويدهم بالأسلحة والذخائر اللازمة ، وفضلاً عن المحاولات المتعددة التي قاموا بها لاجتذاب سلطان لحج للوقوف إلى جانبهم دون جدوى ، فإن الأتراك العثمانيين كانوا من قبل كل هذه الخطوات ، وفي أثناء القيام بها ، قد آمنوا جانب الامام يحيى زعيم أكبر قوة مناهضة لهم في اليمن قبل عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ ، وأرضوه بكل ما أراد ليبقى على العلاقات الطيبة التي تولدت بينهم وبينه عقب اتفاق الصلح ،

(١) السبيل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وحتى لا يتنكر لهم وينقلب عليهم في وقت تكاثر فيه أعداؤهم ، وكانوا أخرج ما يكونون الى استقرار الأمور داخل اليمن حتى لا يستبد اليهم خنجرا في القلب . ولهذا « فازوا بأن يركنوا اليه في ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من انهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهي خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم ، وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد » (١) .

على أن الامام يحيى لم يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية في معترك الحرب العالمية الأولى ليضرب ضربته للتخلص من الحكم العثماني في اليمن ، كما أنه في نفس الوقت لم يناسب منافسيها الانجليز العداء ، بل تميز موقفه من الجانبين المتصارعين بالتزام الحياد ، دون أن يقوم بعمل ايجابي واضح لمساعدة احدي القوتين على الأخرى ، وإنما تصرف بكل حذر ودقة تبعا لما أملت عليه مصالحه الخاصة ، على النحو الذي ستوضحه فيما يلي .

هناك رأى لا يخلو من المبالغة يصور الامام شخصية تجمع بين المثالية والتعصب لمبادئه ، وقد ذكره سلفاتور أبوتشي بقوله : « وفي أثناء الحرب العظمى الأولى ، رفض الامام يحيى بشم واثاء ، كل محاولة اقترحها عليه الانجليز ، وبرغم أنه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده ، إلا أنه أثر أن تقطع رقبته ورقاب أولاده على أن يحالف الكفار » . (٢) . ولكن الامام يحيى لم يكن من المثالية والتعصب كما وصفه هذا الرأي ، بل كان يتصرف من وحى الدوافع المادية للابقاء على كيانه ، وللاستفادة بأكبر قدر من الفائدة التي كان يتوقع أن تتمخض عنها نتائج هذه الحرب الكبرى ، التي تورطت فيها الدولة العثمانية نفسها باعتراف كبار ساستها ومن بينهم طلعت باشا ، فقد عبر عن ذلك في مذكراته التي نشرت بعد مقتله وجاء فيها : « لما صدقنا على تلك المعاهدة (معاهدة التحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا في أول أغسطس سنة ١٩١٤) لم يكن منتظرا قط وقوع الحرب ، ولكن عندما وقعت تلك الحوادث الهائلة علمنا أن ألمانيا لم تطلب الاتفاق معنا إلا لأنها ظنت أن الساعة قد دنت ، وأنها نظرت الى المستقبل بعين تخترق حجب الغيب . ولم تمض بضعة شهور حتى رأينا بوق الحرب يتفج في دول أوربا فيهب . وللحال شعرنا بحرج موقفنا ، لأنه بمقتضى المحاولة التي عقدناها قبل وقوع الحرب كان يجب علينا أن ننضم الى أحد الفريقين المتحاربين فكان يزورنا في كل يوم سفيرا ألمانيا والنمسا ليسألانا : « متى تخوضون غمار الحرب معنا ، فتبرهنون بذلك على اخلاصكم وتوفون بوعدهم » ، لو شئنا لكان في امكاننا أن نجيب أن حكومة إيطاليا أحد أعضاء

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) سلفاتور أبوتشي : مملكة الامام يحيى ، (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٧ .

المحالة الثلاثية لم تشهر الحرب على أعدائكم ، والمانيا أيضا لم تحترم اعضاءها في المعاهدة التي تقضى ببقاء البلجيكيك على الحياد ، ولكن كنا نتحاشى جوابا مثل هذا لانه بمثابة رفض بات لمعاهدتنا الجديدة ، (١) .

فالامام يحيى كان يربطه بالدولة العثمانية صلح دعان المتعقد في سنة ١٩١١ ، الذي كان يقضى بأن يدفع الترك مرتبسا شهريا له ولبعض كبار رجال قبائله . ولقد حافظ الترك على دفع هذه المرتبات حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي أدت الى عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الامام ورجاله ، مما كان يعنى اخلال الترك بشروط الهدنة ، ويمنع الفرصة للامام - اذا اراد - للتوصل من اتفاق الصلح - غير أن الامام يحيى لم ينقلب على الترك ولم يعلن من جديد ثورته عليهم ، برغم أن فرصة دخولهم الحرب كانت ستترجح كفته ، لانشغال قوات الدولة في ميادين القتال الأخرى ، ولتعذر وصول الامدادات الى الحامية العثمانية في اليمن في زمن الحرب ولما قد تتعرض له من هجمات الأساطيل المعادية . ولم يحاول الامام يحيى أن يساعد الانجليز ضد الترك ، كما لم يحاول أن يساعد الترك ضد الانجليز ، بل اقتصرت المفاوضات التي حدثت بينه وبين سلطان لحج والتي كانت تعتبر مفاوضات مع الانجليز أنفسهم بطريق غير رسمي لأنها تمت بواسطة حليفهم سلطان لحج وفي داخل بلاده وليس في عدن (٢) ، اقتصرت هذه المفاوضات فقط على جس نبض الانجليز ومعرفة نياتهم حتى يساعد ذلك في تقرير موقفه من القوى المتصارعة بما يحقق له مصالحه الخاصة .

وعندما حاول العثمانيون تسويش الامام يحيى عن عدم وفائهم له ولا اتباعه بالمرتبات الشهرية حرصا منهم على ارضائه حتى ينحاز الى جانبهم ، وذلك بأن اقترحوا عليه أن يخلوا له صنعاء وضواحيها ، وأن ينقلوا مركزهم الى تعز في الجنوب ، فإن الامام يحيى رفض هذا العرض الذي قدمه له الترك برغم اغرائه . ويرجع سبب ذلك الى أن الامام كان يرى أن انتقاله الى صنعاء تاركا « شهارة » مركزه المذهبي الحصين حيث كان يتجمع من حوله أتباعه الزيديون بقبائلهم المعاتية ، كان سيؤدي الى اضعاف مركزه نتيجة لابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له التي كانت تدعم نفوذه ، كما كان يمكن أن يؤدي ذلك الى خروج تلك القبائل عن طاعته ، ويفقده ولاءها وتأييدها ، بل ان الامام كان يخشى الى مدى بعيد هذا الانتقال الذي عرضه الترك لانه كان يرى أنهم كانوا يدفعون « المشاهرات » الى هذه القبائل مباشرة ، ولم يكن ذلك يتم عن طريقه مما أدى الى تعلق هذه القبائل بالترك ، وفي الوقت نفسه كان ذلك « يبعدهم عن سيدهم

(١) الببلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) امين الريحاني : ملوك العرب ط ٣ ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

الأصل » (١) . هذا فضلا عن أن الامام لم يكن يشره كثيرا أن يحصل على صماء كمنحة من الترك وتعويض مما لا يليق بمكانته وبتضال أحداته الأكمة ضد الحكم العثماني . غير أنه كان يخشى بالدرجة الأولى أن يؤدي انتقاله الى صنعاء الى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم وتدخلهم في كل شئونه وفرض سيطرتهم وارادتهم عليه ، في الوقت الذي يكون فيه بعيدا عن المراكز الحصينة للامامة الريدية في جبال اليمن الشمالية . على أن رفض الامام يحيى الانتقال من شهارة الى صنعاء لم يكن يعنى عداوة للترك . إذ ظل الامام على مهادنته لهم ، كما بقي على موقفه الحيادي من القوى المتصارعة في أثناء الحرب العالمية الأولى (٢) .

ولقد كان صلح دعان المعقد بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، من الأسباب الواضحة التي جعلت الامام يلتزم بموقفه المتهاون من الترك في أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما كان هذا الصلح ذريعة استند اليها الامام في رفضه لمطلب الانجليز الانضمام اليهم عندما عرضوا عليه ذلك عن طريق سلطان لحج . ولهذا قال العبدلي وهو يوضح مفهوم سلطان لحج عن موقف الامام يحيى : « كان الأتراك قد أمتوا جانب الامام يحيى وأرضوه بما أراد ، لذلك لم يظهر من سيادته رغبة في أن يجتنب اليمن مصائب حرب لمصلحة ألمانيا ، ولأنه كان يومئذ مقيدا بميثاق ائتلاف العشر سنوات الذي عقده مع أحمد عزت باشا » (٣) . على أن هذا الصلح لم يكن ليفرض على الامام هذا الموقف المتهاون ، كما لم يكن ليشكل أمامه عائقا كبيرا لو أراد أن ينقلب على الترك منتهزا فرصة دخولهم الحرب الكبرى . بل أن الامام اتخذ هذا الموقف حفاظا على مصالحه الشخصية التي رأى أنها ستتحقق الى أبعد مدى بالتزام سياسة المهادنة والحياد . ولقد رأى الامام يحيى في ذلك الوقت أن منافسه الادريسي أشد خطرا عليه من الترك وأولى بالمخاصمة والعداء ، إذ كان الامام قد أمن جانب الترك ولو أثناء سنى الصلح الذي عقده معهم ، بل انه كان يعلم أن دولة الترك في محنة بعد أن تكاثرت عليها أعداؤها ، وأنها مشغولة بالحرب التي تورطت فيها ، وأن حكمها في اليمن سينتهي اذا ما منيت بالهزيمة . أما الادريسي فقد كانت قوته تزداد يوما بعد يوم ، ورقعة نفوذه تمتد تدريجيا على حساب منطقة نفوذ الامام ، كما أن كثيرا من القبائل اليمنية وبعضها من الزيدية انضمت الى الادريسي ورأت فيه زعيما وقائدا لمواصلة نضالها التاريخي ضد الترك بعد أن تحول عنه الامام باتفاقه مع الدولة ، كما أن الادريسي تحالف مع بريطانيا ضد الترك فأخذت تمدّه بالأسلحة والذخائر والمساعدات المالية ، كما كان أسطولها من البحر قادرا على حماية تحركاته الحربية ضد الترك في تهامة ، مما كان

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 158-159.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

سبباً في تدعيم قوته وتقوية شوكلته . وهذا كله أبرز للامام خطورة الادريسي التي فاقت خطورة الترك في ذلك الوقت بالنسبة له ، مما جعله يتمسك بسياسة المهادنة معهم ، حتى يتفرغوا لدرء خطر الادارسة في شمال اليمن ، ومحاصرة الانجليز في جنوبه . بل ان الامام تفاضى عن وفاء الترك له ولأتباعه بما تعهدوا به من التزامات مالية ، كما لم يضمن عليهم ببعض المساعدات المستترة التي لم تخرجه عن حياده ، وذلك تقديراً منه لصعوبة العبء الذي كانوا يحملونه في أثناء الحرب الكبرى . وقد رأى الامام أن مصلحته الشخصية تقتضى تمسكه بالحياد مع الانتظار والاستعداد وترقب مجيء الفرصة المناسبة التي يتمكن فيها من التخلص من أعدائه ، الادريسي ، والترك ، والانجليز ، واحد بعد الآخر .

وعندما قام الانجليز بضرب الشيخ سعيد بالقنابل من البحر في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك رداً على الاستعدادات الحربية التي قام بها العثمانيون هناك التي شملت تحصين المنطقة وتدعيمها بالجنود ، وكانت بريطانيا قد اعتبرت هذه الاستعدادات تهديداً مباشراً لمركزها الهام الحيوى في جزيرة « بريم » من الناحية الحربية ، فان هذا الحادث قد أزعج الامام ، غير أن بريطانيا أسرع بالاعتذار له مؤكدة أن هذا اجراء فرضته الضرورة العسكرية دون أن تهدف من ورائه الى أية أغراض توسعية .

وعلى الرغم من أن الامام يحيى أجاب على الانجليز بتأكده من عدم رغبتهم في التدخل في شئون العرب ، وعبر لهم عن أسفه لما حدث في الشيخ سعيد ، مؤكداً أن هذا الحادث قد أثار مشاعر العرب في كل مكان (١) ، فان الامام كان يتظاهر بتأكده هذا بحسن نية الانجليز حتى يتجنب عداءهم . أما ما أبداه من أسف وما أوضحه من غضب المشاعر العربية لوقوع هذا الحادث ، فان ذلك كان محاولة منه لاقتناع بريطانيا بالعدول عما يحشاه من قيامها بعمليات توسعية في الأراضي اليمنية تضر بمصلحته ، وذلك حتى لا تثير ضدها الرأي العام العربى الذى كانت تحتاج الى مساندته ضد تركيا في أثناء الحرب .

ولكى يتعرف الامام يحيى على حقيقة نيات بريطانيا وأهدافها فانه أرسل مندوباً من قبله الى الحج في يناير ١٩١٥ م ، تمكن من مقابلة السلطان على بحضور « هارولد جاكوب » المساعد الاول لحاكم عدن البريطانى . وقد عبر المندوب عن اعتذار الامام عن الانسراك في أى أعمال عدائية ضد الترك نظراً لارتباطه معهم بموجب اتفاقية الصلح في دعان في سنة ١٩١١ لمدة عشر

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

سنوات (١) . ومن الواضح أن اتصالات الامام يحيى هذه بالانجليز عن طريق سلطان لحج ومفاوضات معهم كان الهدف منها استطلاع نيات الانجليز ، ومعرفة خططهم الحربية التي يزعمون القيام بها ضد الترك في اليمن ، لما سيترتب على ذلك من آثار خطيرة تنصل بمركزه ونفوذه ومصالحه هناك . ولا شك أن الامام كان يخشى أن يؤدي الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا الى دخول الانجليز الأراضي اليمنية المجاورة للنواحي التسع ، دون أن يتمكن الترك من صددهم على الحدود المشتركة ، مما يؤدي الى سيطرة الانجليز على الأراضي التابعة لنفوذه . وكان أشد ما يخشاه الامام أن يصبح حاكما تحت رعاية بريطانيا ، كما هو الحال في النواحي التسع التي تشكل جزءا من اليمن الكبرى ، والتي كان يعتبرها الامام ملكا لأجداده . ولهذا فان الموقف كان يتطلب من الامام يحيى مزيدا من الحكمة واليقظة جعلته يتجنب الاصطدام بالقوات العثمانية الجاثمة فوق أراضيه حتى لا ينكش نفوذه فيضعف عن منافسة الادريسي ، كما جعلته يتصرف بحذر مع الانجليز حتى لا يلقي باقي اليمن مصير النواحي التسع في جنوبه (٢) . وقد أرسل الامام يحيى في أواخر سنة ١٩١٥ م رسالة الى « الكولونيل جاكوب » - المعاون الأول في عدن - التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا . وأكد في نفس الوقت إخلاصه للدولة العثمانية (٣) . ولقد نجح الامام يحيى في التزامه بالحياد ازاء القوى المتصارعة في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وإن كان كثير من المؤرخين وبخاصة الأوروبيون يذكرون أن الامام يحيى انحاز الى جانب تركيا في الحرب المذكورة (٤) . وأما نميل الى رأى العبدلي في هذا الصدد ونراه معبرا عن حقيقة موقف الامام يحيى في ذلك اذ يقول : « أما سياسة الحضرة الامامية آنذ ، فكانت التآني والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف ، والميل الى حكومة محمود بك نديم والي اليمن ، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار العرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف » (٥) .

موقف العثمانيين من محمد سعيد الادريسي في شمال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

أوضحنا فيما سبق موقف العثمانيين في اليمن في مطلع الحرب العالمية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

Heifriz, H. : The yemen, A Secret Journey, p. 124.

(٢)

Brémond . Op. cit., p. 81.

(٣)

Lenzowski, G. : The Middle East in the World Affairs, p. 455.

(٤)

(٥) العبدلي . المصدر السابق ، ج ٢٠٨ .

الأولى بالنسبة لسلطان لحج في الجنوب ، وبالنسبة للامام يحيى في وسط جبال اليمن . ويهمننا أن نعرف كذلك موقف العثمانيين من الإدارة في عسير والمخلاف السليماني في شمال اليمن في مطلع الحرب نظرا لخطورة الدور الذي قام به الادريسي ضد الترك في أثناء الحرب ، وبخاصة بعد اتفائه مع بريطانيا التي أمدته بالمال والسلاح ، ودعمت تحركاته الحربية في تهامة بواسطة بعض قطع الأسطول البريطاني في البحر الأحمر .

ولقد عرفنا أن الترك تمكنوا من التفريق بين قطبي المقاومة اليمنية المتمثلين في الامام يحيى من جهة ، ومحمد الادريسي من جهة أخرى ، بعد أن عقدوا مع الامام صلح دعان في سنة ١٩١١ واعترفوا بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين . وحدث ذلك في الوقت الذي لم يصلوا فيه مع الادريسي الى اتفاق مماثل ، مما جعل الادريسي ينفرد بحمل لواء النضال ضدهم وضد حليفهم الامام يحيى صديقه بالأمس الذي تكس على عقبه واشترك معهم في محاربتهم . ولقد دفع ذلك الادريسي الى التحالف مع إيطاليا في أثناء حربها ضد الترك في طرابلس الغرب مما زاد من حقد الترك عليه ودفعهم الى محاولة التخلص منه بعد أن حاربهم في عسير بأسلحة الايطاليين وأموالهم ، حتى شغلهم فعلا عن استرداد طرابلس الغرب . وقد وقف الامام يحيى الى جانب الترك في محاربتهم للادريسي ، وكان يسره أن يتمكن الترك من القضاء على الادريسي قبل خروجهم من اليمن ، حتى لا يعكر صفو الجو في المستقبل أو ينافس في وراثة الحكم العثماني في البلاد . وعندما أحس الادريسي أن إيطاليا استنفدت أغراض تحالفها معه بعد سيطرتها على طرابلس ، فإنه أسرع الى تلبية نداء بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى وتحالف معها لتكون عوضا له عن إيطاليا ، ولتشاكره وتؤازره في نضاله ضد الترك المدعو المشترك لكليهما . فكان الادريسي بذلك أول من انضم الى الحلفاء من أمراء العرب ، وأول من حمل السلاح في البلاد العربية ضد دولة الترك خليفة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١) .

وقد اختلف موقف الادريسي من الأجانب والأحلاف اختلافا بينا عن موقف الامام يحيى تبعا للأوضاع الخاصة بكل منهما . فمركز الامام يحيى الديني كان يمنعه أمام أتباعه من الانضمام للقوى غير الإسلامية ومحالفتها ضد الأتراك العثمانيين المسلمين ، كما كان اتفاق الصلح المتعمد بين الامام والترك في سنة ١٩١١ م يفيد الامام من الناحية المظهرية عن مخالفة أعداء الدولة - بينما اختلف الأمر بالنسبة للادريسي الذي لم يكن ملتزما ومتعصبا لاتخاذ موقف إسلامي معين ، ولم يقلل من مكانته بين أتباعه تحالفه السابق مع إيطاليا ونضاله المستمر ضد الأتراك المسلمين . هذا فضلا عن أن تركز نفوذ الادريسي بصفة أساسية

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

بالقرب من الساحل كان يسهل اتصاله الى مدى بعيد بالقوى المستطرة على البحر كإيطاليا وبريطانيا - بينما أدى تركيز نفوذ الامام يحيى على الهضبة التي تبعد عن البحر ١٥٠ ميلا الى الداخل الى صعوبة اتصاله بالقوى المذكورة . كما كانت الفرق العثمانية تحيط بالامام بسياسج منيع يحول بينه وبين هذا الاتصال ، الى جانب وقوعه تحت تأثير الدعاية العثمانية الألمانية التي تشطت في أرجاء العالم العربي في أثناء الحرب وفي بلاد اليمن بخاصة لوقوعها بالقرب من مناطق النفوذ البريطاني المتفرعة من عدن . على أن السبب الأساسي الذي حدد موقف كل من الامام يحيى والادريسي بالنسبة للأجانب والأحلاف كان ينبع مما تقتضيه مصالحهما الشخصية وأهدافهما الذاتية فهي وحدها التي فرضت على الامام التمسك بالحياد ، بينما فرضت على الادريسي التحالف مع بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى .

وقد رحب الادريسي بالتفاوض مع الانجليز عن طريق حكام عدن وسارع الى التحالف معهم لمحاربة الأتراك العثمانيين في اليمن ، وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بين الادريسي والانجليز في ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ . وإذا كان الادريسي قد ضمن بعقد هذه المعاهدة حصوله على المساعدات البريطانية من أسلحة وأموال الى جانب مساعدة الأسطول البريطاني لتحركات القوات الادريسية في تهامة ، فإن الانجليز كانوا يعتبرون تحالفهم مع الادريسي بمثابة اجراء وقائي ضد أية محاولات معادية قد يقوم بها الامام يحيى صديق الترك ضد القوات البريطانية في عدن (١) ، وذلك بعد أن ضمن الانجليز انضمام الادريسي الى جانبهم وقياسه باغارات مستمرة على القوات التركية في اليمن تشغلها عن منازلة الحلفاء في الميادين الحربية الأخرى وتستنزف قدرا كبيرا من إمكانات الدولة العثمانية . وسوف نستعرض ملخصا لبنود هذه المعاهدة الادريسية البريطانية (٢) التي حددت الأسس التي قام عليها تحالف الادريسي مع الانجليز ، وموقف كل منهما بالنسبة للأتراك العدو المشترك بينهما ، وبالنسبة للامام يحيى صديق الترك الذي حاول أن يلتزم بالحياد ازاء القوى المتصارعة في اليمن في فترة الحرب تبعا لما كانت تقتضيه مصالحه الشخصية ،

فقد تضمنت هذه المعاهدة ما يلي :

- ١ - أن الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة هي شن الحرب ضد الأتراك وتعزيز ميثاق الصداقة بين السيد الادريسي ورجال قبائله وبريطانيا .
- ٢ - يوافق السيد الادريسي أن يشن الهجوم ويحاول طرد الأتراك من

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12:

(١)

(٢) العقيل : المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

قواعدهم في اليمن ، وأن يضايق القوات التركية في اليمن بأقصى قوته
ومن ثم يوسع رقعة إمارته على حساب الأتراك .

٣ - أن هدف السيد الإدريسي الأول ضد الأتراك فحسب ولا يمس ما يثير
الخصومة والعداء مع الإمام يحيى الذي لم يد يدعه فعلا للأتراك .

٤ - تلزم الحكومة البريطانية بحماية إمارة السيد الإدريسي ضد أي هجوم
بحري يشنه أي عدو لضمان الاستقلال بإمارته ، وتتعهد بريطانيا بأن
تتخذ جميع الوسائل الدبلوماسية للنظر في المشاكل التي تنشأ بين
السيد الإدريسي والإمام يحيى وبين أي منافس .

٥ - ليست لدى حكومة بريطانيا أي رغبة في توسيع حدودها في غرب
الجزيرة العربية ولكنها لا ترغب إلا أن ترى مختلف حكام العرب يعيشون
معا في سلام ، كل في نطاق إمارته وكلهم يحتفظون بصداقة الحكومة
البريطانية .

٦ - أن الحكومة البريطانية كدليل منها على تقدير العمل الذي سيقوم به
السيد الإدريسي أمدته بالمال والمعدات الحربية ، وستستمر في تقديم
العون له في الحرب طيلة مدة اشتراكها بقدر النشاط الذي يقوم به
السيد الإدريسي .

٧ - أنه في الوقت الذي تفرض فيه بريطانيا الحصار على الملاحة في جميع
الموانئ التركية في البحر الأحمر منذ عدة أشهر فقد أعطت السيد
الإدريسي الحرية الكاملة في الملاحة والتعامل التجاري بين موانئه وعدن .
وأن بريطانيا إذ تقدم هذا الامتياز رمزاً للصداقة القائمة بينهما تتعهد
بأن هذا الامتياز سيستمر ولن يتعرض للتوقف .

٨ - تعلن هذه الاتفاقية حتى يصادق عليها من الحكومة الهندية وتصبح
سارية المفعول .

وقد وقع هذه المعاهدة الإدريسية البريطانية السيد مصطفى بن السيد
عبد العلي عن الجانب الإدريسي ، كما وقعها عن الجانب البريطاني « الميجر
جترال شسو B. G. L. Show » المعتمد البريطاني في عدن ، وذلك في يوم
الجمعة ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ (١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣ هـ) ،
ثم صادق عليها فيما بعد « هاردنج » حاكم الهند العام في ذلك الوقت (١) .
وتوضح هذه المعاهدة معالم السياسة التي اتبعتها بريطانيا في مطلع
الحرب العالمية الأولى لمحاربة النفوذ العثماني المنافس لها في اليمن من جهة ،

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

ولاشغال الترك يعرب محلية هناك تستنفذ منهم جهدا كان يمكن أن يوجه الى ميادين الحرب الأخرى ضد الحلفاء - من جهة أخرى - ولهذا اتفقت بريطانيا مع الادريسي على محاربة الترك عدوهما المشترك ، واشغالهم داخل المنطقة اليمينية ، واستنفاد قوتهم هنساك ، ومنعهم من استخدام موانئ اليمن ضد المصالح البريطانية - وقد تعهدت انجلترا للادريسي بأمداده بكل ما يحتاج اليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب . كما تعهدت بالمحافظة على أراضيه وحماية استقلاله من أي عدوان يهدد بلاده . وفي الوقت الذي اختلقت فيه موانئ اليمن بالحصار البريطاني البحري في أثناء الحرب ، فإن بريطانيا تعهدت للادريسي في هذه المعاهدة بفتح موانئه مع عدن مما أدى الى تمتع المنطقة التابعة لنفوذه برواج تجاري . ولا يعنى هذا أن بريطانيا تركت للادريسي مطلق الحرية في تصريف هذه المساعدات التي قدمتها له في أية وجهة يراها أو تبعا لما تقتضيه مصالحه الشخصية ، بل انها قيدت تصرفاته وحددت مجال نشاطه ضد الأتراك فحسب دون أن يشير الخصومة والعداء مع الامام يحيى طالما كان موقف الأخير محايدا لا يتحيز الى جانب الترك . وحتى اذا نشب نزاع بين الادريسي والامام ، فإن بريطانيا احتفظت لنفسها باتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتوفيق بينهما ، وذلك لأن بريطانيا كان يهمها في ذلك الوقت أن تستقر أحوال الجزيرة العربية بما يحفظ لها مناطق نفوذها ، وأن ترتبط مع حكامها العرب بروابط الصداقة حتى لا يتحولون عنها الى مساعدة أعدائها الترك .

وقد ذكر جاكوب أن بريطانيا أمدت الادريسي بموجب هذه المعاهدة بكميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر ، كما سلمته أربعة مدافع للحصار وثلاثين مدفع « هاون » على أن الإدارة كانوا يفضلون استعمال المدافع التي قدمتها لهم إيطاليا في سنة ١٩١١ (١) ويرجع ذلك الى اكتسابهم مهارة فائقة في استعمالها نتيجة تدريبهم السابق عليها . وعلى أية حال استطاع الادريسي المسلحون بأحدث أنواع الأسلحة الإيطالية والبريطانية أن يهاجموا « اللحية » في مايو سنة ١٩١٥ م . وكان على رأس قوات الادريسي القائد مصطفى ابن عبد المتعال الادريسي الذي قسم الجيش الى قسمين :

— القسم الأول بقيادة أحمد الحازمي وتوجه الى « اللحية » بمحاذاة الساحل .

— القسم الثاني بقيادة الحسن بن أحمد بن مسمار وتوجه الى « دير حسين » .

وقد هاجم القسم الأول من جيش الإدارة ميناء « اللحية » (١) ، غير أنهم لم يتمكنوا بسبب عدم انتظام صفوفهم وترتيب تحركاتهم من التغلغل إلى مراكزها الدفاعية الأصلية (٢) . وهنا بدأ تعاون بريطانيا مع الادريسي في تلك الحرب عندما قام الأسطول البريطاني بضرب « اللحية » من البحر في يونية سنة ١٩١٥ . وكان ذلك تأكيداً من بريطانيا لمعاهدتها مع الادريسي التي لم يكن مدداها قد جف بعدد وتشجيعاً له على مواصلة النضال ضد الأتراك العثمانيين في اليمن .

ثالثاً - التحركات العسكرية العثمانية في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى

العمليات الحربية في شمال اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى :

عند بداية اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ كانت معظم شبه الجزيرة العربية باستثناء عدن وإمارات الخليج العربي خاضعة للسيادة العثمانية على درجات متفاوتة . فكانت السيادة العثمانية في وسط شبه الجزيرة العربية سيادة اسمية فقط ، فنجد والحسا على وجه التحديد كانتا مستقلتين من الناحية الفعلية . بينما كان ولاء الحجاز للحكومة العثمانية مشكوكاً فيه بسبب السياسة الاستقلالية التي كان يتبعها في ذلك الوقت الشريف حسين بن علي ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحاميات العثمانية التي كانت تعسكر في المواقع المهمة هناك وبخاصة على امتداد خط سكة حديد « سوريا - المدينة » . أما في أقصى الجنوب في ولاية اليمن العثمانية فكانت الحامية العثمانية المعسكرة هناك تدين بالولاء للحكومة العثمانية وتمثل أداة طيعة لتنفيذ سياستها (٣) . وهذا ما جعل بريطانيا تسارع بالاتفاق مع الادريسي في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتوجه أسطولها لمساندة تحركات الإدارة ضد الأتراك في المنطقة الساحلية ، حتى تشغل تركيا بذلك الميدان عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، وفي نفس الوقت تضمن عدم تعرض طريقها البحري إلى الهند ، ومحطة الفحم الهامة في عدن ، والقاعدة البريطانية الحربية هناك ، لهجوم القوات العثمانية المعسكرة في ولاية اليمن . بل إن بريطانيا كانت تخشى كذلك أن يسيطر الترك على جزيرة بريم Perim التي على الرغم من كونها جزيرة صغيرة إلا أنها كانت كانت مركزاً استراتيجياً هاماً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، كما كانت بريم محطة تلغرافية هامة وحيوية بالنسبة لشبكة المواصلات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 127.

(٣) Lenczowski, G. : Op. cit., p. 57.

البريطانية (١) . على أن بريطانيا كانت تحرص على عدم توسيع نطاق العمليات الحربية على سواحل اليمن ، كما كانت تحرص على ذلك أيضا في الميدان الجنوبي هناك بصفة خاصة وذلك حتى لا تجهد نفسها أكثر مما ينبغي فتشغل بذلك عن الميادين الهامة الأخرى ذات الأثر الحاسم في تقرير مصير الحرب العالمية في ذلك الوقت .

وقد تمكن الجيش الادريسي من الاستيلاء على « اللحية » بمساعدة الأسطول البريطاني واتخذها القائد مصطفى الادريسي مركزا للقيادة العامة . وكان طبيعيا أن يثير هذا الهجوم الادريسي حقد الأتراك مما جعل القائد العثماني الذي كان يسيطر على المنطقة ويدعى غالب بك أن يقوم بعدة تحركات لتجميع جنوده في « الواعظات » ، وأن يفرى بالأموال بعض قبائل وادي « مور » و « الواعظات » للانضمام الى قواته . وقد هاجم غالب بك المعسكر الادريسي في « دير حسين » واستولى على جميع ما به من ذخائر ومؤن وأسلحة بعد معركة عنيفة هزم فيها الجيش الادريسي (٢) . غير أن الأتراك لم يتمكنوا من استعادة ميناء « اللحية » من قبضة الأدارسة ، لا سيما وأن الأسطول البريطاني الذي ضرب الميناء وساعد الأدارسة في الاستيلاء عليه كان يقف بالمرصاد لصمد أي هجوم تركي .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي غضب من ضرب الانجليز لميناء « اللحية » بمدافع أسطولهم وقد كتب اليهم معبرا عن أسفه وما ألم بشعبه من ضيق نتيجة لضرب هذه المدينة العربية (٣) . ولا شك أن الادريسي كان يكره الترك ويدرك قيمة المساعدات البريطانية لترجيح كفته عليهم ، غير أنه ساء كثيرا أن ضرب الانجليز لميناء « اللحية » لم يلحق الضرر بالترك فحسب ، بل سبب أضرارا بالغة لأهالي المدينة في نفس الوقت .

وقد بقيت بعض قطع الأسطول البريطاني في ميناء « اللحية » على استعداد لتقديم أية مساعدات ممكنة للجيش الادريسي . وعندما وقعت معركة « دير حسين » التي هزم فيها جانب من الجيش الادريسي وانقض الترك على معسكر الأدارسة واستولوا على ما به من مؤن وعتاد ، فإن الجانب الآخر من الجيش الادريسي في « العطن » لم يتمكن من الاشتراك في المعركة لوجود مراكز قوية للمدفعية التركية على طول الطريق الممتد بين « العطن » و « دير حسين » وخاصة في جبل « الملح » . وقد بقي هذا الجانب من الجيش الادريسي محتفظا بمراكز في « العطن » حتى باغته الترك بهجوم مفاجئ فانسحبت فلول الأدارسة

Lenczowski, G. : Ibid., p. 60.

(١)

(٢) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٠٩ -

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 164.

(٣)

الى داخل ميناء « اللحية » واتصل قائدهم بالقائد العام مصطفى الادريسي لدراسة الموقف وتقرير المقاومة أو الانسحاب . وقد قرر القائد العام للادارسة الانسحاب عن طريق الساحل الى « ميدى » بعد أن اتضح له عدم جدوى المقاومة . فأسرع الترك بالاستيلاء على معسكر « العطن » الذى كان يحتله الادارسة واستولوا على ما به من عتاد ومؤن اشتد بها ساعد الجيش التركى . وقد تخوفه الترك من مهاجمة « اللحية » خشية أن يكون جيش الادارسة المنسحب قد تحصن فى قلاعها واستحكاماتها ، خاصة وأن الأسطول البريطانى كان يحمى تحركات الادارسة من البحر ، غير أن جواسيس الترك أعلنواهم بأن المدينة خالية مما شجعهم أخيرا على التقدم اليها واحتلالها . وقد تم ذلك فى الوقت الذى التجأ فيه القائد الادريسي ومن بقى معه من الادارسة الى الأسطول البريطانى الذى نقلهم الى « ميدى » بعد أن ضرب بمدافعه مدينة « اللحية » من جديد ، مما اضطر الترك الى اخلائها والانسحاب بعيدا عن مرمى المدافع فلبثوا الى مدينة « الزهرة » و « جبل الملح » و « الواعظات » . على أن الادارسة برغم انسحابهم من مدينة « اللحية » فانهم احتفظوا بمراكزهم فى الجبلان الجنوبي الشرقي لعمير والمخلاف السليمانى فى جهتي « البترى » وبلاد « بنى نحر » (١) .

وعندما رأى الادريسي أن العيب قد ثقل على عاتق رجال قبائل المخلاف السليمانى الذين كانوا يمثلون الدعامة الأساسية لقواته ، فانه أراد أن يدخر شيئا من قواهم لما قد يسفر عنه المستقبل . وكان لدى الادريسي من الأموال ما يمكنه من تجنيد حشود المرتزقة من قبائل « يام » و « حاشد » و « بكيل » وعين لهم قائدين من رجال المخلاف أولهما متصور بن هود أبو مسمار ، والثانى أحمد عبد الله بن بكرى المروانى . كما استعان الادريسي بجنود مرتزقة من الصومال شكل منهم حرسه الخاص ، غير أنهم لم يتألفوا مع الأهالى فاضطر الى توزيعهم على المراكز التابعة لسيادته . وعلى أية حال فقد هاجمت قوات الادريسي المراكز التركى فى وادى « مور » غير أن قواته منيت بالهزيمة ، مما شجع قبائل « وادى مور » و « عبس » على الانضمام للأتراك ، فضلا عن قبائل « الواعظات » التى لم تتحول عن ولائها للترك تبعا لمصانعة زعيمها « هادى هيج » معهم (٢) .

على أن الأعمال الحربية التى تلت ذلك فى شمال اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى بين الادارسة والأتراك لم تتعد بعض التحركات المحدودة للمحافظة على المراكز التى كان يحتلها كلا الجانبين . هذا على الرغم من أن الترك كان لديهم عدد ضخم من الجنود فى هذه الجهة تبعا لتوزيع القوات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

العثمانية في اليمن على النحو الذي سبق أن أشرت اليه . وقد طلبت بريطانيا في أثناء فترة الحرب تسانده الادريسي وتمده بالمساعدات التي حددتها المعاهدة المعقودة بينهما في ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ م . كما عادت بريطانيا فعقدت مع الادريسي معاهدة ثانية في ٢٢ من يناير سنة ١٩١٧ م ، اعترفت فيها باستيلاء الادريسي على جزر « فرسان » من الترك وبأنها أصبحت جزءا من ممتلكاته . ونظرا لأن بريطانيا كانت تعتبر الادريسي حليفا لها ولم تعتبره أميرا خاضعا لحمايتها فانها آكدت في هذه المعاهدة الأخيرة « استقلاله في جميع تلك الممتلكات » (١) .

ويرجع ضعف النشاط الحربي بين الادارسة والترك في شمال اليمن في السنتين الأخيرتين من سنى الحرب العالمية الأولى الى خوف كل جانب منهما من الجانب الآخر . فالترك كانوا يقدرون تحالف الادريسي مع بريطانيا التي يهدد أسطولها المراكز العثمانية الواقعة على سواحل اليمن ، مما جعلهم يقتنعون فقط بالدفاع عن هذه المراكز ضد غارات الادارسة أو الهروب بعيدا عن مرعى مدافع الأسطول البريطاني . أما الادريسي فرغم ما كان يحسه من قوة تحالفه مع بريطانيا ، وبأن ذلك كان يمكنه من مضايقة الترك خاصة في المنطقة الساحلية التي يمكن أن تدعم تحركاته فيها مدافع الأسطول البريطاني ، فان الادريسي في قرارة نفسه كان يخشى انتقام الترك اذا ما تخلت عنه بريطانيا . وكان الادريسي يعلم بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت دائما حليفة للأتراك قبل انضمامهم لألمانيا التي كانت هزيمتها تبدو في الأفق ، فكان يخشى أن يصفر الجو من جديد بين بريطانيا والأتراك فتبقيهم في اليمن ، فينتقمون منه أشد انتقام . وقد أثار اوتياب الادريسي في نيات الانجليز تراخيهم في سساندة سلطان الحج الذي هجم الترك على بلاده في جنوب اليمن ، ولهذا رأى أن اخلاصه للانجليز واطمئنانه اليهم لن يكون الا اذا تمكنوا من طرد أعدائه العثمانيين من اليمن حتى لا يشكلوا هناك خطرا يهدد مستقبله . ويفسر لنا ذلك خوف الادريسي من رفع علمه على جزر « فرسان » بعد استيلائه عليها من يد الترك حتى لا يزيد من تأثيرهم عليه ، فيتعرض لانتقامهم في المستقبل كما خشى في نفس الوقت أن يرفع عليها العلم البريطاني حتى لا يتهم بأنه باعها للانجليز فيثير بذلك على نفسه سخط اليمنيين ولعنهم (٢) .

وقد استفاد الادريسي من تحالفه مع بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وحتى بعد خروج الترك من اليمن في أعقاب تلك الحرب . واذا كنا قد استعرضنا المعونات الحربية التي قدمتها بريطانيا للادريسي في أثناء الحرب ،

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12

(١)

Jacob, H.P. : Op. cit., pp. 176-177.

(٢)

فكان الادريسي استفاد من هذا التحالف ايما استفادة في المجال الاقتصادي أيضا عندما حافظت بريطانيا على جعل موانئه مفتوحة للتجارة ، بينما فرض أسطولها حصارا بحريا خانقا على بقية الموانئ اليمنية . وقد احتكر الادريسي بذلك تجارة المنطقة وتصرف في أسعار السلع كما شاء ، وجنب بلاده الضيق والاختناق الاقتصادي الذي عانى منه اليمنيون وحتى مسكان المدن الساحلية اليمنية الأخرى في أثناء الحرب . وقد لجأ بعض مشايخ القبائل القاطنة على ساحل البحر الأحمر الى عرض خدماتهم على الانجليز ، ليخلصوا أنفسهم مما حل بهم من فاقة في أثناء الحصار . ومن بين هؤلاء شيخ «مينا» «خوخة» - ذلك الميناء الذي عرف بأهميته التجارية وبالخدمات التي كان يقدمها للسفن التجارية العابرة - وقد عرض هذا الشيخ خدماته على الانجليز في عدن بعد أن شكوا اليهم عدم اهتمامهم بمساعدة قبيلته . وحتى قبيلة الزرائيق القاطنة على الساحل اليمني والمعروفة بشدة البأس ، تقربت هي الأخرى للانجليز لتحصل على مساعداتهم وعرضت عليهم موانئها لاستغلالها بعد أن عانت الأمرين من الحصار . غير أن بريطانيا كانت ترفض هذه العروض التي رأت في قبولها توسيعا غير مرغوب فيه لالتزاماتها في فترة الحرب العنيفة . وسيؤدي تخلي الانجليز عن مساعدة قبيلة الزرائيق الى التجائها الى الفرنسيين في «جيبوتي» الواقعة على الساحل الأفريقي المواجه لليمن ، غير أن الفرنسيين أحجموا عن مساعدة الزرائيق وأحالوهم الى عدن (١) دون جدوى .

على أن العثمانيين والامام يحيى تعرضوا كذلك لوطأة الحصار الذي فرضته بريطانيا على سواحل اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد حاولوا الحصول على احتياجاتهم اللازمة بمختلف الوسائل الممكنة ومن مصادر متعددة . وكان من بين أهداف الحملة التي وجهها الترك الى لحج هو توفير الامكانيات الاقتصادية اللازمة للترك المحصورين في اليمن ، حتى يتجنبوا الضائقة الاقتصادية التي كانوا يتوقعون حدوثها اذا طالت فترة الحروب ولازمها هذا الحصار العنيف . ويؤكد العبدلي هذا الرأي بقوله : «إن على سعيد باشا هو الذي أشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل الفيلق في اليمن ، ولا تكفيه حاصلات اليمن المحصورة فيموت جوعا ، فرأى أن يستولى على لحج المشهورة بكثره حبوبها وأرزاقها في اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة الفيلق وعائلات الضباط» . كما أشار العبدلي الى أن «المكاتبات التي تبودلت بين علي سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق ومحمود نديم تبين بوضوح بل وتؤكد» أن الأتراك مع ما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأي حال كان من حاصلات لحج وأمالك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن

غيرها من بلدان اليمن والتواحي التسع ، كانوا في ضائقة شديدة في اليمن كما يفهم من ذلك النزاع الذي قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين الفرق العسكرية والملكية « (١) » ، على النحو الذي سنوضحه عند دراستنا للعمليات الحربية في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد عبر الواسعي عن الضائقة الاقتصادية التي اجتاحت اليمن نتيجة لحصار الأسطول البريطاني لسواحله بقوله « ثم في شهر شوال (أوائل سنة ١٩١٤ م ، ١٣٣٢ هـ) انقطعت البواخر البحرية وعظم الحرب ، ودخلت سنة ١٣٣٣ هـ (نوفمبر ١٩١٤ م) واشتدت الحرب العظمى وامتنعت القطارات والبواخر البحرية وأصاب الناس ضرر شديد بسبب ذلك ومكثت الحرب خمس سنوات الى نهاية سنة سبع وثلاثين هجرية (١٣٣٧ هـ ، ١٩١٨ م) . واليمن في الزراعة والثمار هذه المدة قد تحسنت حالها ولم ينقطع عنها الا الغاز والسكر . . وأما المأكولات فموجودة ، واليمن استغنى بنفسه مع وجود وفرة الفواكه والثمار ، ويوجد نوع من السكر في اليمن الأسفل » (٢) . ومن الملاحظ أن الواسعي لا يعبر فقط عن الضائقة الاقتصادية التي نتجت عن الحصار البريطاني الذي عانى منه اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى ، بل انه يوضح كذلك أن أهالي اليمن اتجهوا الى العناية بزراعة أراضيهم حتى يهيئوا لبلادهم اكتفاء ذاتيا يقيهم كارثة المجاعة اذا ما استمر الحصار البحري لسواحلهم سنين عديدة . وكانت الأرض اليمنية جديرة بالوفاء باحتياجات اليمنيين لثرائها الطبيعي وكثرة خيراتها فأنتجت لهم ما سد حاجتهم وهيا لهم فعلا الاكتفاء الذاتي الذي جنب بلادهم ويلات المجاعة في أثناء الحصار البري الايطالي (٣) والبريطاني للسواحل اليمنية .

العمليات الحربية في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى :

أشرنا فيما سبق الى أن بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى قامت بمحاصرة السواحل اليمنية بأسطولها المنيح وذلك لكي تقطع المواصلات بين اليمن وبين باقي أجزاء الامبراطورية العثمانية ، حتى تضيق الفرصة على الحماية العثمانية الموجودة هناك من المساهمة في العمليات الحربية المضادة لقوى الحلفاء في أثناء الحرب . وقد زاد من ضيق الحصار على العثمانيين في اليمن التحالف

(١) الميداني : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن ، ص ٢٢ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 116.

الذى تم بين ابن سعود وبريطانيا فى سنة ١٩١٥ م . واشتعال الثورة العربية ضدهم بزعامة الشريف حسين فى الحجاز . وقد أدى ذلك الى قطع الطريق الصحراوى الطويل عبر الحجاز ونجد الذى كان وسيلة الاتصال الوحيدة بعد انقطاع الطريق البحرى ، فكادت الدائرة بذلك تكون مقفلة حول العثمانيين المحصورين فى اليمن . كما يبدو أن الترك أحسوا بقوة البحرية البريطانية ، وأن معركة الساحل سوف يكسبها الانجليز لا محالة ، فالأسطول البريطانى يسيطر تماما على البحر كما أنه كان يساعد تحركات الادريسى وعملياته الحربية ضد الترك فى شمال اليمن ، ولهذا اتجه العثمانيون بكامل استعدادهم لمهاجمة لحج ومحاولة غزو عدن ومناوأة الانجليز من ناحية البر . ولا شك أن تحول الترك الى الجبهة الجنوبية فى اليمن كان خطة عسكرية صائبة أبعدت قواتهم عن مرمى قذائف الأسطول البريطانى فى المناطق البحرية فى الساحل الشمالى المواجه لمسير كما جعلتهم يتجهون الى ضرب الانجليز فى المناطق البرية البعيدة عن الساحل حيث تضعف نسبيا جيوشهم واستعدادهم عن النيل من القسوات العثمانية وهزيمتها (١) . وتجدر الاشارة الى أنه فى ذلك الوقت كانت موارد اليمن التى أنهكتها الثورات والحروب الطويلة قد أصبحت محدودة لا تكاد تفى باحتياجات العثمانيين الذين مكثوا فيها طويلا وينتظر أن تطول اقامتهم نتيجة للحصار المحكم المضروب حول الولاية فى البر والبحر بواسطة بريطانيا وأعوانها . وكان الترك يتوقعون أن اعتمادهم الكلى على موارد اليمن المحلية سيثير بالضرورة أهالى اليمن الذين لم يتمخ من ذاكرتهم تاريخ نضالهم السابق وصراعهم الدامى ضد الحكم العثمانى فى بلادهم . ولم يكن الترك كذلك يطمثون تمام الاطمئنان الى موقف الامام يحيى الذى بدا فى مظهره محايدا بل ومساندا لهم فى محتنتهم فى بعض الأحيان ، لأنهم كانوا يرونه مترقبا لسقوطهم حتى ينقض عليهم ويرث البلاد بعدهم اذا أتاحت له الفرصة ، وإن كان يطمئنهم بعض الشيء اتفاق الصلح المفقود بينهم وبينه فى سنة ١٩١١ م ، والمحاولات التى اشترك فيها معهم لاجتذاب سلطان لحج وابعاده عن محالفة بريطانيا . وهكذا كانت هذه العوامل مجتمعة تحث العثمانيين فى اليمن على التحرك والبحث عن مخرج لهم من الضائقة التى واجهوها فى مطلع الحرب الكبرى الأولى فى تلك الولاية المحصورة .

وبهذا قرر العثمانيون فى اليمن أن المخرج الوحيد لهم من تلك الضائقة هو الاتجاه جنوبا ومهاجمة النواحي التسع المحيطة بـ « بل » مهاجمة عدن نفسها . وعدن فى ذلك الوقت كما يقول الريحانى « مدينة التجارة والفهم والمضارب العسكرية » . فهى من الوجهة الحربية جبل طارق الشرق . ومن

(١) السيد مصطفى مبال : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

الوجهة التجارية مركز توريد وموزع مهم في البحر العربي . ومن الوجهة البحرية العمومية هي مستودع فحم لبواخر العالم التي تجرى بين الشرق والغرب . وهي للبواخر الانكليزية المستودع الثالث في الطريق بين الجزر البريطانية والهند . أما المستودعان الأول والثاني ففي جبال طارق والسويس « (١) . وكانت خطة الدولة العثمانية وحلفائها تهدف الى طرد الانجليز من عدن واحتلالها ، واحلال جزيرة بريم ، وكلتاها تشرفان على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وكان هذا الهجوم جزءا من الخطة العامة التي رسمتها الدولة العثمانية وحلفاؤها لمهاجمة الانجليزية في مصر والاستيلاء على قناة السويس ، وحرمان بريطانيا من الشريان الحيوي في خطوط مواصلاتها الامبراطورية الى الهند والشرق « (٢) . وقد أكد العبدلي ذلك عندما ذكر أن العثمانيين في اليمن « وصلتهم أوامر مشددة من أنور أن يقلقوا راحة الانكليز في عدن ويجبروهم على ارسال عسكر اليها ، وأن يشغلوهم في اليمن بقدر الامكان . وكانهم أرادوا بذلك أن يشغلوا في عدن جانباً من المسد الذي يظنون أن الهند سترسله الى السويس لكبح جماح حملة أحمد جمال باشا على مصر » « (٣) . كما يؤكد أمين الريحاني أن هدف الترك من مهاجمة عدن هو اشغال الانجليز عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى الأولى بقوله : « فعول على سعيد باشا الجركسي قائد القوات العثمانية في اليمن على مهاجمة عدن ولم يكن قصده غير اشغال الانجليز هناك » « (٤) . وإذا كان هذا هو الهدف العسكري من وراء مهاجمة العثمانيين لعدن والنواحي التسع ، فقد كانوا يريدون أيضا من وراء ذلك الى ايجاد حل لضائقتهم الاقتصادية المتوقعة خاصة اذا طالت فترة الحرب « (٥) ، على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

وهكذا تحددت الجبهة التي سوف يزحف تجاهها رجال الحامية العثمانية في اليمن ، سواء كان الغرض من ذلك محاولة الاستيلاء على عدن والنواحي التسع ، وهو هدف صعب لم يتحقق لنهايته نتيجة لمناعة عدن وقوة تحصينها ، أم كان الغرض الاستيلاء على بعض تلك النواحي ، واشغال الانجليز حول عدن ، والاستعانة بمحاصيل المنطقة لسد حاجة الحامية العثمانية ، وهو الأمر الذي تحقق فعلا . وقد كانت هذه الجبهة أفضل للترك وأجدي لهم من الجبهة الشمالية في عسير التي أوضحنا العمليات الحربية التي حدثت فيها في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الإدارة لإبعادهم عن محالفة الانجليز ووضع حد لتوسعهم

(٧) : أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

(٢) : Ibid. : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) : أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٤) : أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

المدمم بمدافع الأسطول البريطاني على حساب الممتلكات العثمانية . ذلك لأن جبهة عدن على أية حال كانت مجابهة مباشرة من العثمانيين لأعدائهم الانجليز في جنوب اليمن (١) ، وكان سيترتب على نجاح الترك فيها أو فشلهم آثار ذات فعالية أبعد مدى في خفلة الحرب الكبرى من القضاء على الادريسي أو وضع حد لتعاونه مع بريطانيا لاشغال الترك في شمال اليمن . هذا على الرغم من أن « لينوفسكي » يقلل من قيمة العمليات الحربية التي دارت في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى لعدم تناسقها مع العمليات الحربية الرئيسية للمخطط العسكرية التي وضعتها تركيا وحلفاؤها بقوله : « ان التحركات التركية اليمنية لم تكن متناسقة مع العمليات الحربية الرئيسية للمخطط العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية وحليفاتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات تأثير على سير الحرب بصفة عامة » (٢) .

وعلى أية حال فقد قررت القيادة العثمانية في اليمن الزحف على عدن والنواحي التسع ، وكان الانجليز يرون أن تلك النواحي وبخاصة لحج بمثابة خط دفاع أول عن عدن نفسها . ولهذا عندما علمت بريطانيا بخطط الترك أرادت أن تقوم ببعض العمليات الحربية التي قد ترهيبهم وتوقف زحفهم على عدن . وتنفيذا لتلك الخطة الدفاعية فقد أوقف الانجليز ثلاثة طوابير من جنودهم في البحر الأحمر كانوا متجهين من الهند الى السويس ، وضربوا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م جزيرة الشيخ سعيد ليدمروا الآبار والحصون والمستودعات فيها . ولكنهم لم يستطيعوا ، لشدة الأفواء ، النزول الى الجزيرة فنزلوا الى البر قريبا منها في حصى مدافع البواخر الحربية البريطانية ، فتقهقر الترك الى داخل البلاد، ثم دمر الانجليز قلعة « تربة » وغيرها من الحصون في تلك الناحية ، وغنموا بعض المدافع ، فظنوا أنهم أوقفوا الترك ومنعهم من مجرد التفكير في الزحف على عدن . غير أن الترك أوقفوا زحفهم لمدة سبعة أشهر فقط ثم أعادوا الكرة على جزيرة الشيخ سعيد فاحتلوها ، وتوجهت جنودهم من « ماوية » الى « لحج » للهجوم على عدن (٣) . وجدير بالذكر أن اعتداء الانجليز على الشيخ سعيد أغضب الامام يحيى الذي كان يعتبرها جزءا من أملاك أجداده التي ورثها بحكم امامته . وقد احتج الامام على هذا العدوان البريطاني مما جعل « الكولونيل جاكوب » الماون الأول يومئذ في دار الاعتماد بـعدن يكتب اليه قائلا أن الضرورة الحربية هي التي حملت الانجليز على ضرب الشيخ سعيد دون أن يكون لهم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) Lenczowski, G. : Op. Cit., p. 60.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

والنفسية التي شنها الترك وصاحبت حملتهم الزاحفة تجاه عدن . عندما أطلقوا الإشاعات بأنهم قد استولوا على قناة السويس بل على مصر كلها وأقفلوا باب المندب ، ليوجهوا أهالي النواحي بأن عدن هي المحصورة ، فقد لقيت هذه الحملة بعض النجاح مما جعل العبدلي يقول ان الترك « كانوا يجدون في خراف قحطان الضالة كثيرا ممن يصدق ذلك » (١) . وكان الترك يقصدون بحملتهم الدعائية هذه التظاهر بأنهم يهدفون الى مهاجمة عدن فقط . وحاول الترك أن يؤكدوا ذلك عندما بعث القائد العثماني علي سعيد باشا الى سلطان لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعدم بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، فابى السلطان على « لانه حليف الدولة البريطانية وتحت حمايتها » (٢) . على أن العبدلي يؤكد أن السلطان على أدرك أن الترك ما كانوا يقصدون الا الاستيلاء على لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعدم بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، والذين كانوا يتوسطون لتحسين علاقته مع حكومة ولاية اليمن العثمانية . ثم يضيف العبدلي قوله ان نية الترك قد تحققت بعد ذلك عندما أقر القائمقام رعوف بك عند بعض رجال حكومة عدن أنه لم يكن في عزمهم مهاجمة عدن الا اذا حصلوا على امدادات كبيرة ، وانما كانت خطتهم الاستيلاء على لحج والسيطرة على مقدراتها . ويختتم العبدلي رأيه هذا بقوله : « فلذلك كانت مقاومة السبلطان والتجاؤه الى عدن ضربة على علي سعيد باشا ، وسببا لبقاء أكثر عرب المحمية على موالة حكومة عدن » (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن أمين الريحاني ، ذلك الأديب الصحفي الرحالة العربي الأصل الأمريكي الجنسية ، الذي قام بزيارة اليمن والبلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكتب عن ملوك العرب الذين قابلهم آنذاك ، قد ذكر أن ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب من أخبار تلك الزاوية العربية القصية والتحركات العسكرية التي دارت فيها في ذلك الوقت لم يكن فيه كلمة عن تكة لحج وعما حل بالأسرة المسالكة وبسلطانها « حليف بريطانيا العظمى » ، وانما تضمن فقط الإشارة الى أن السلطة الانجليزية في عدن احتاجت للأمر بما لديها من قوات الدفاع القليلة ، وأنها أمرت بقبل الحامية البريطانية من عدن الى الشيخ عثمان ثم بالتقدم الى لحج . وذكر الريحاني أن التقارير الرسمية جاء فيها « ان شدة الحر وقلة الماء وفرار الهجاة المأجورين آخرت الجنود في الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » . ثم أشار الريحاني الى أن طليعة الجيش البريطاني وصلت الى غايتها ونازلت الأتراك خارج لحج قبل أن يصل الجنود اليها ، فدارت الدائرة على الانجليز ، فتقهقروا

(١) العبدلي . المصدر نفسه . ص ٢١٢ .

(٢) أمين الريحاني . المصدر السابق . ج ١ . ص ٣٦٧ .

(٣) العبدلي : المصدر السابق : ص ٢١٣ .

في ذلك قصد حفي أو سياسي ، وأن جلاهم عن تلك الناحية في أقرب فرصة سوف يؤكد ذلك (١) .

وعندما وصلت القوات العثمانية الى « الضالع » في فبراير سنة ١٩١٥ م (١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٣٣ هـ) فقد كتب الأمير نصر الى السلطان على سلطان لحج يصف له حملة الترك وتحركاتهم بقوله : « ان الحركة قوية جدا وجيوشا تركية وإمامية ويمانية لا لها قدر (كذا) وأن الدولة العثمانية أخذت مصر والخور (يقصد قناة السويس) وأقفلت باب المنذب (كذا) وحصنته بالعساكر . والآن جهزت عساكرها من طريق اليمن وواصلين الى « قطبة » و « عاوية » و « الرامدة » وطريقهم « الدريجة » و « الداودة » من حدودنا . والآن الثورة والحركة قوية بالمرّة ظاهرا وباطنا ومتوجهين الى عدن . ونحن قد رمنا للانكليز بالحقائق وايضا سمعنا أنكم عاونتم الدولة البريطانية بخمسين ألف . ورؤساء الترك سمعوا بذلك واعتاظوا للمعاونة منكم للانكليز . وسمعنا من بعضهم ان عند وصولهم قرب لحج بأنهم يطلبون منكم تسليم المعاونة بالثني . الآن حيننا اعلامكم بذلك وعندما يصلوا قريب لحج لازم علينا قوام العهد . وتداخل بينكم بموجب المخوة ، وتصلح جميع الأمور ، وتدخل أوجاهنا لكم ولهم » (٢) .

ونلاحظ أن ما ذكره الأمير نصر عن اشتراك جنود الامام يحيى في الحملة العثمانية على لحج يجانب الحقيقة ، لأن الامام لم يقبل أن يزج بنفسه في الصراع القائم بين الترك والانجليز ، احتفاظا منه بقوته للانتفاع بها في تدعيم كيانه بعد تصفية هذا الصراع الذي لا مصلحة له فيه . وقد أكد القائد العثماني سعيد باشا موقف الامام هذا بقوله ان الامام كان يعارض رأيه في الزحف على عدن ، وأنه قد كتب للامام يطلب منه المساعدة فلم يلب الامام مطلبه (٣) . غير أنه يمكن القول ان بعض رجال القبائل اليمنية من أتباع الامام قد اشتركوا مع العثمانيين في الهجوم على لحج بصفتهم الشخصية ومن أجل مصالح خاصة ، وليس بصفتهم ممثلين للامام يحيى الذي رفض أن يقحم نفسه في تلك الحرب (٤) . وحسب الترك ما استفادوه من الامام يحيى فقد قال العبدلي : « انهم فازوا بأن يركنوا اليه في ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهي خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد » (٥) . أما الحرب الدعائية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٧ . - Jacob H. F. : op. cit. p. 164.

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٥) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

عن لحج مهزومين ، قدامرها الاتراك في ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م ونهبوها ، ثم زحفوا على الشيخ عثمان فاحتلوها في اليوم التالي (١) . واختتم الريحاني توضيحه لما وصل الى الدوائر الحربية في الغرب بالطرق الرسمية عن تلك الحرب بقوله : ان التجسدة البريطانية التي وصلت بعد ذلك الى عدن اخرجت الترك من الشيخ عثمان في ٢٠ من يوليو ، فعادوا الى لحج وتحصنوا فيها وظلت شذمات منهم في « أم العبد » و « الوهط » ، فحاول الانجليز مرارا أن يخرجوهم منها فلم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن قامت بِنجدهم عشائر العرب التي استنجدوا بها . ولكن الانجليز لم يستطيعوا ولا حاولوا بعدئذ أن يخرجوا الاتراك من لحج ، فظلوا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (٢) .

هذا ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب عن أخبار الصراع الذي دار بين الترك والانجليز في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى . ومن الملاحظ اغفال ذكر الكارثة التي حدثت لسلطان لحج حليف بريطانيا على يد الاتراك كان محاولة من الانجليز لاختفاء جريمتهم ، اذ تركوا سلطان لحج يقع وبلاده فريسة في يد الاتراك رغم تعهدهم بحمايته من أي عدوان أجنبي تعرض له بلاده . ولا شك أن اذاعة أخبار تلك الكارثة كان من شأنه أن يشكك حلفاء بريطانيا في تمهيداتها اليهم فيفقدوا الثقة فيها ويتخلوا عن مساعدتها فيضعف جانبها في الحرب الكبرى في ذلك الوقت ، الأمر الذي كانت تتجنب حدوثه بشتى الوسائل الممكنة . على أن تفاصيل هجوم الترك على لحج سنستعرضها فيما يلي بعد التثبت منها من مصادر متعددة .

في السنة الثانية من الحرب العالمية الأولى أي في صيف سنة ١٩١٥ كان للدولة العثمانية في اليمن خمسة وثلاثون طابورا ، أي خمسة عشر ألف جندي ، معظمهم من السوريين ، وكان يعسكر قسم منهم في « ماوية » في جنوب اليمن تحت قيادة أمير اللواء علي سعيد باشا المركسي الذي أضاف الى قواته قوة من العربان اليمنيين . وقد عرف عن سعيد باشا أنه كان كريم الاخلاق جوادا مما جذب اليه عدة آلاف من رجال قبائل « الحواشب » و « اليوافع » و « الصبيحة » (٣) . وقد خرجت جيوش سعيد باشا من ماوية زاحفة تجاه لحج حيث كان السلطان علي بعد العدة لمواجهة الترك وصدهم عن بلاده . وقد استعان سلطان لحج ببعض العشائر المجاورة وحشد قواته التي بلغت نحو ألفي مقاتل في « الدكيم » الواقعة على مسافة عشرة أميال من لحج . غير أن تكاليف الاحتفاظ بهذا العدد الى جانبه كانت باهظة لا تتحملها ميزانيته الصغيرة (٤) .

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

Scott, H. : In the High Yemen, p. 230.

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(٣) الريحاني . المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ .

Jacob, H. F. Op. cit., p. 165.

(٤)

وكانت حكومة عدن البريطانية قد أرسلت إلى الدكيم فرقة من الحيلة في عدن
Adentroop تحت قيادة « السردار ملك دادخان الهندي » ثم سحبتهم
إلى لحج وأبعوا بعض الأشخاص للمخابرة معهم « بالهليو » (١) .

وقد تمخلى عن مساندة سلطان شيخ عبد الأتراك عسدد من الأمراء اليسيين
المجاورين لبلاده ، خوفاً من قوة الترك ولعدم ثقتهم في مساندة الانجليز
وحمايتهم . ومن بين هؤلاء السلطان علي مانع الحوشبي . وقد اكتشف العبدالة
حكام لحج خطاباً وارداً من الأمير علي بن صالح الحوشبي إلى السلطان المذكور
وفي طيه رسالة من علي سعيد باشا قائد الحملة التركية يدعو فيها سلطان
الحواشب للرجوع إلى المسيير والاتصال بالترك لاتمام الاتفاق الذي يدأوه مع
الأمير علي بن صالح بشأن إعطاء الحواشب منطقة « زائدة » انتابعة للعبادلة حكام
لحج . وقد أكد ذلك عدم إخلاص السلطان الحوشبي لجاره سلطان لحج ، وكان
السلطان الحوشبي هذا قد عاد إلى بلاده بعد أن حصل على أسلحة قليلة من
حكومة عدن ، غير أنه كان يائساً من حماية الانجليز مما جعله يعتقد العزم على
الاذعان للترك والاتفاق معهم ، وقد صرح بذلك لمقبل عبد الله القطيبي ومحمد
ابن الأمير حسن اللذين أرسلنا من « الدكيم » لمعرفة اتجاهه ، كما أكد لهم
الحوشبي « أنه ما لم تصل جنود بريطانيا العظمى وعساكر لحج لصد الأتراك
عن بلاده فإنه عثمانى مصالح للأتراك » (٢) .

وقد أرسل سلطان الحواشب في « المسيير » خطاباً لقوات العبدالة في
« الدكيم » بعد أن أحرق أطرافه انذاراً بالخطر ليحثهم على إرسال المدد في أسرع
وقت « والا فإنه لا يلام بعد ذلك » كما كتب مثل هذا الخطاب إلى حكومة عدن
وسلطان لحج العبدلي . ثم عاد سلطان الحواشب فأرسل كتباً أخرى إلى « الدكيم »
تكذب خبر وصول الترك إلى حدوده وتحذر العبدالة من إرسال أي مدد إليه لأن
الامر لا يستلزم ذلك . ويبدو أن الحوشبي فعل هذا ليتجنب غضب الترك
ول يظهر إخلاصه لهم وعدم تعاونه مع العبدالة حلقاء الانجليز بعد أن فقد الأمل
في حمايتهم له وصد الترك عن بلاده . وقد أرسل العبدالة أربعة من الحيلة
إلى « الدريجة » لاستطلاع الموقف فأروا جميع قرى الحواشب قد أخليت وفر
سكانها بمواشيهم وأثاثهم وأرزاقهم إلى شواطئ الجبال خوفاً من الترك الذين
تمكنوا من مد أسلاك البرق إلى « الدريجة » وكادت تصل إلى هناك طلائع قواتهم -
وقد أبلغ الكشافون رجال العبدالة في « الدكيم » بأن الترك قد اجتازوا الحدود
وذلك لكي يستعدوا لمواجهةهم .

(١) العبدلي . المصدر السابق . ص ٢١٤ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وهكذا اصطدم الترك بالعبادة في « الدكيم » وسرعان ما دارت الدائرة على اللحجيين لأن الترك فاقوهم عددا وعدة . وفي تعبير موجز ذكره العبدل يصف ما حدث في تلك المعركة بقوله : « حقيقة كان حالنا وحالهم كمن يناطح بالقارورة الجبل » (١) . وترجع أسباب هزيمة اللحجيين الى قلة عددهم وعتادهم الحربي بالنسبة لما كان لدى الترك من رجال وعتاد ، كما أن اللحجيين لم يكونوا على شيء من النظام في تحركاتهم العسكرية ، على عكس ما كان لدى الترك من نظام ودراية بالخطط الحربية . هذا فضلا عن تأخر وصول النجدة الانجليزية اليهم الا بعد وقوع الهزيمة فعلا . وقد ذكر أمين الريحاني أن التقدير الرسمية وردت فيها أسباب ثلاثة لتأخر وصول تلك النجدة ، هي : شدة القيقظ وتعذر الحصول على الماء ، وقرار الجنود البريطانيين الهجانة على وجه الخصوص . غير أن الريحاني أضاف أنه سمع في عدن أن الجنود الهنود عصوا يومئذ صباطهم الانجليز لأنهم كرهوا أن يحاربوا اخوانهم المسلمين (٢) . على أن المصادر المختلفة تجمع على أن الانجليز أبطلوا في اتجاه اللحجيين ، ثم انهزموا بعد ذلك أمام القوات العثمانية .

وقد أسرع سلطان لحج بإبلاغ نيا هزيمة جنوده في « الدكيم » لرجال حكومة عدن البريطانية ، وأوضح لهم أن قصره سيصبح في اليوم التالي تحت رايل قذائف المدافع التركية . وقد أرسلت حكومة عدن فرقة من جنودها توجهت الى لحج بعد أن قضت ليلتها في الشيخ عثمان . وقد هاجم الترك مدينة « الحوطة » حيث تجمع اللحجيون وأطلقوا عليها المدافع ، واحتدم القتال بين الجانبين . وكان قد وصل الى المدينة جانب من الجنود الهنود والبريطانيين لمساعدة سلطان لحج غير أنهم وصلوا بعد فوات الوقت ولم يتمكنوا من احضار مدافعهم وعتادهم . وقد ذكر العبدل أن عدد الذين دافعوا عن « الحوطة » من اللحجيين والبريطانيين لا يزيد على سبعمائة مقاتل ولكنهم قاتلوا قتال الأبطال ، وأن الترك أنفسهم قد شهدوا لهم بذلك (٣) .

وعندما دخل الأتراك الجانب الغربي من مدينة « الحوطة » كان السلطان على وأسرته لا يزالون في القصر المقام في الجانب الشرقي من المدينة يدافعون عن أنفسهم ، فأضروا أن يخرجوا منه عندما بدأت الحجارة تتساقط عليهم من الجدران التي كانت تخترقها القنابل ، ثم بادروا بالفرار قبل الفجر متجهين الى بلدة « الشيخ عثمان » إحدى ضواحي عدن . وفي ذلك الوقت كان الجنود البريطانيون قد خرجوا من تلك البلدة لينجدوا اللحجيين ، فالتفوا بالسلطان

(١) العبدل : المصدر السابق . ص ٢١٦ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق . ص ٣٦٧ .

(٣) العبدل : المصدر السابق . ص ٢١٧ .

وأسرته تحت جنح الظلام ، فظنوهم من كشافة العدو ، فأطلقوا عليهم النيران فقتلوا عددا منهم وأصيب السلطان على بسبع رصاصات وقتل فرسه . وقد أعيد السلطان مجروحا إلى القصر (١) وبقي فيه إلى بعد شروق الشمس ، حيث أخرجه من بقي من جنوده في القصر محمولاً على الأكتاف وكان الترك يطلقون عليهم نيران بنادقهم من أطراف المدينة فأصابوا بعض الذين يحملونه بجروح خفيفة . غير أن هؤلاء ساروا بسلطانهم على تلك الحالة حتى وصلوا بالقرب من « الرباط » ، حيث كانت هناك سيارة نقلت السلطان على إلى عدن . فتوفي هناك متأثراً بجراحه (٢) . وقد عبر « هارولد جاكوب » عن موقف الانجليز إزاء هذه الكارثة التي حلت بسلطان الحج بقوله : « اننا في ايماننا مسئولون عن وفاة السلطان على المبتسرة » (٣) .

وهكذا سيطر العثمانيون على الحج التي فر منها إلى عدن من سلم من أسره العبادلة الحاكمة وكثيرون من الأهالي . وقد دمر الترك قصور السلاطين وتكلموا بأهل المدينة . وقد عبر العبدلي عن ذلك بقوله : « وأصبحت المدينة خراباً وأهلها فقراء ، ففشيت المجاعة في البلاد وضجت العباد ، واضطر الساهل على سعيد (قائد الترك) أن يبيع إلى العبادلة جانباً مما غنم منهم من الحبوب . وكانت الخلائق من الأهالي تتزاحم لشراء ما يسد الرمق بأعلى الأثمان حتى فتح الله لهم الطريق إلى سوق عدن » (٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن القوات العثمانية النظامية التي هاجمت الحج والتي قدرت بنحو ألفين وثلاثمائة جنسدي معظمهم من الترك والسوريين ، كانت مقسمة إلى ثلاثة أليات توزعها على النحو التالي (٥) :

الآلية الأولى : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٦
ومن : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٨
بقيادة : القائمقام سامي بك

وموقعه : في الجناح الأيمن ويقابل غربي مدينة الحوطة .

الآلية الثانية : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٥
ومن : الطابور (٣) من الآلية ١١٩

(١) العبدلي . المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) الريحاني . المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 167.

(٤) العبدلي . المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٥) العبدلي : المصدر نفسه ص ٢١٨ - ٢١٩ .

بقيادة : القائمقام رموف بك
وموقعه : في القلب .

الآلای الثالث : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلای ١١٧
ومن : الطابور (١) من الآلای ١١٩
ومن : بلوكين من الآلای ١٢٠
بقيادة : محمد حسنى بك
وموقعه : في الجناح الأيسر .

وأما الأسلحة التى زودت بها هذه القوات العثمانية فكان بيانها كالآتى :

العدد	نوع الأسلحة
٨	مدافع سريعة الطلقات
١٢	مدفعا عاديا للجبال
٦	« مانتنلى »
٢	« هاون »
٢	« أوبوس »
٢٠	« متراليوز ماشينجن »

هكذا بالإضافة الى طابور كامل للاستحكامات ، وفرقة صغيرة من
السوارى (١) .

وقد رافق هذه القوات فى هجومها على الحج ما يقرب من ستة آلاف مقاتل
من رجال القبائل اليمينية جمعت بين المرتزقة والطامعين فى الغنائم ممن استطاع
الترك اجتذابهم الى جانبهم ، أو من وقفوا الى جانب الترك اضطرارا بعد أن
فقدوا الأمل فى حماية الانجليز لبلادهم على نحو ما فعل سلطان الحواشب .
وقد نظم الترك هذه القبائل اليمينية التى شاركتهم فى الهجوم على الحج فى
سبع فرق على النحو التالى :

الفرقة الأولى : تحت قيادة القائمقام محمد ناصر باشا ، وهم قبائل قضاء
القماعة .

الفرقة الثانية : تحت قيادة السيد أحمد باشا ، وهم من القبائل المحيطة بتمز
ومن جبل صبر .

الفرقة الثالثة : تحت قيادة عبد الله بن يحيى ، وهم قبائل الضباب وجبل
حبشى .

الفرقة الرابعة : تحت قيادة القائمقام يوسف حسن ، وهم قبائل قضاء العدين .

(١) البديل : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

الفرقة الخامسة : تحت قيادة القائمقام الياس بك ، وهم قبائل اب وجيلة ونواحيهما .

الفرقة السادسة : تحت قيادة القائمقام عبد القادر نعمان ، وهم قبائل الحجرية الذين جاءوا من طريق « عقان » والتقوا بالقوة الكبرى في بلاد الحواشب .

الفرقة السابعة : تحت قيادة السلطان علي مانع الحواشبي ، وهم قبائل الحواشب .

الطابور المكي : تحت قيادة اليوزباشي اسماعيل الأسود ، ويتكون من أربع مائة نفر ، ومعهم رجال من قبائل الأصابع ويافع ، والحق هذا الطابور بالفرق العربية (١) .

وعندما دخلت هذه الفرق من رجال القبائل اليمنية الى الحج مع القوات العثمانية فقد امتلأت بهم بيوت المدينة واستنفدوا المؤن والأرزاق مما كاد يؤدي الى احداث مجاعة لدى القوات العثمانية نفسها . وقد رفع « مأمور الأنبار » تقريراً بذلك للقائد العام الذي أصدر أمراً لرؤساء القبائل اليمنية بالرجوع الى بلادهم لكي يحتفلوا مع ذويهم بعيد الفطر ، بينما كان الهدف الأساسي هو الحد من استهلاك المؤن والمخاضيل حتى تفي بحاجة القوات العثمانية المعسكرة في الحج حينذاك . وقد عباد كثيرون من رجال القبائل اليمنية الى بلادهم ، وقد حملوا معهم من « الفنائم والمحاسن والذخائر والمقارش والأثاث والملابس والكتب شيئا عظيما » (٢) .

وقد أوضح العبدلي صورة لأعمال النهب والسلب والتخريب التي اجتاحت الحج عقب هجوم الترك عليها يرافقهم رجال القبائل اليمنية بقوله : « وقد رثي كثير من أجلاف اليمن يلبسون أقمصه نساء لحج المذهبة ، ويتبخثرون بها في الأسواق . وخسرت البلاد المحجبة فوق الخسارة المادية خسارة أدبية عظيمة لما ضاع في هذه الحرب بأيدي الناهبين من الكتب النفيسة النادرة الوجود ، فلم يتركوا من مخدرات هذه المدينة وثقاتها ومكاتبها شيئا حتى مفارش المساجد وقناديلها ، وخربوا أكثر جدران بيوت الحوطة بحثا عن الكنوز بين جدرانها ، وارتكبوا من الفظائع ما يتعالى عنه أهل الإيمان » . غير أن العبدلي لا يسترسل في تحيزه ضد الأتراك وأعوانهم من رجال القبائل اليمنية الذين هاجموا بلاده ، بل انه كان منصفاً في حكمه عندما نجده يعود فيذكر « انه والحق يقال لم يخطر على بال أحد من هؤلاء المجاهدين أن يسبى ولدا من أولاد اللحجيين لأجل بيعة ، أو بثنا ليتمتع بها بوصفها ملك يمينه كما كان يفعل المجاهدون » .

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

البقارة من أصحاب المهدي والخليفة التعايشي بأهل السودان وفق الحمد « (١) » .

وعندما اضطرت الحامية البريطانية تحت ضغط القوات العثمانية الزاحفة إلى إخلاء بلدة « الشيخ عثمان » فقد عاد إليها مباشرة بعض اليمينيين من أهلها ومن غيرهم ونهبوا ما فيها وقتلوا بعض التجار . كما ذهب بعضهم وأخطر الترك الذين أرسلوا عددا من جنودهم تمكنوا من احتلال تلك البلدة ، ووضعوا حدا لأعمال النهب والسلب وأقروا الأمور هناك . غير أن الانجليز تمكنوا ثانية من احتلال « الشيخ عثمان » في ٢١ من إبريل سنة ١٩١٥ بعد أن وصلت إليهم نجدة عسكرية من مصر للمشاركة في الدفاع عن عدن والمحافظة على مركزها الهام (٢) . وكانت حكومة عدن قد استنجدت في ذلك الوقت بفرنسا في جيوتى ، فامدتها الأخيرة بحوالى ٨٠٠ جندي من مدغشقر ، كما أرسل « الجنرال مكسويل » القائد العام في القاهرة فرقة هندية للمشاركة في الدفاع عن عدن (٣) .

وبعد أن استرجعت بريطانيا مدينة « الشيخ عثمان » فإن العمليات الحربية في جنوب اليمن بين الأتراك والانجليز لم تتعد المناوشات بين الجانبين ، وكان يعقبها الانسحاب إلى المراكز الأصلية . وعلى الرغم من قلة أهمية تلك العمليات الحربية في حد ذاتها ، إلا أن كلا الجانبين التركي والبريطاني حرصا على إبقاء قوات لا يأس بها هناك لتتفقد كل منها في وجه الأخرى لصدد أي هجوم أو اعتداء . وكان يمكن للجانبين أن يستفيدا بقواتهما هذه في الميادين الأخرى العديدة استعدادا للحرب الكبرى الأولى ، بل إن العثمانيين كانت لديهم جبهة أخرى مفتوحة في شمال اليمن يحاربون فيها الإدارة في عسير ، وكان الأسطول البريطاني في ذلك الوقت يساند تحركاتهم ضد الترك ، وبخاصة في المناطق الساحلية . وقد استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير حتى أعلنت الهدنة العامة سنة ١٩١٨ ، ليس أمام « الشيخ عثمان » فحسب ، بل في الجنوب العربي بأكمله (٤) .

أما بالنسبة لأسرة العبادلة التي كانت تحكم لحج فقد عرفنا أن من سلم منها قد قر إلى عدن وكان معهم كثيرون من أهالي لحج ، ويقول العبدل أن عددهم بلغ « نحو أربعة آلاف نفس أو يزيدون » ، وهم أعيان البلاد وساداتها وحاشية السلطان وأقاربه ومن رؤساء القبائل ، ففرقوا في البلاد بين عدن ومعلا ،

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٢٠

(٢) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

Jacob, H.F. , Op. cit., p. 169.

(٣)

Brémond : Op. cit., p. 80.

(٤)

وبين أحمد ، والشيخ عثمان ، والعماد ، وأبين ، وصهيب ، وتركوا أراضيهم وبيوتهم وأموالهم ومواشيهم ، واستولى الأتراك على جميع ذلك ، وبحثوا على الديون والرهون التي للمهاجرين عند الناس ، وطالبوا بها المراهنين والمدينين ، ونال أذى عظيم خلقا كثيرا لثمتهم بأن لديهم أموالا أمانة أو ديونا لأحد المهاجرين ، (١) .

ثم يستطرد العبدى قائلا : « وارتكب الأتراك كثيرا من أمثال هذه الجرائم فلم يتركوا من أموال المهاجرين من العبادلة قطميرا بل مدوا أيديهم إلى أموال الأهالي الذين يقوا تحت رحمتهم ، فكانوا يأمرون أحيانا بالقبض على بعض الأعيان وسجنهم لمجرد تهمة فارغة توسلا للحصول على المال ثم يطلقونه ، فيملنون في جريدة صنعاء أن التاجر فلان تبرع بمبلغ كذا وكذا ألف ريال لجاريح الجيش أو لبناء مستشفى أو غير ذلك ، كما فعلوا بسعيد على عون من أعيان نوبة عياض وبغيره أيضا ، والله يعلم أنهم إنما أخذوا تلك الأموال قهرا لا تسليما . ولما بلغهم أن الفقهاء ينكرون عليهم نهب أموال المسلمين استصعدوا فتوى من شيخ الإسلام بالاستئذان صرح لهم فيها بإباحة أموال المهاجرين لأنهم فروا من بلاد المسلمين إلى بلاد النصارى ، وبعبارة أخرى من منطقة الخوف إلى منطقة الأمن . فقد تعجب الفقهاء في اليمن من جرأة هذا الرجل على الدين ، وجاهر بعضهم بهساد هذه الفتوى إذ لم نسمع من قبل أن مفتيا يفتى باستحلال أموال المسلمين ودمائهم » (٢) .

وبعد أن ثوى السلطان على بن أحمد بن علي بعد نقله إلى عدن متأثرا بجراحه فقد خلفه ابن عمه السلطان عبد الكريم فضل بن علي . وقد كان من أول أعمال السلطان الجديد أنه احتج احتجاجا شديدا على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بإرجاع المعاهدة بينها وبين أجداده ، فلم تجد حكومة لندن مفرا من قبول هذا الاحتجاج ؛ وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية البريطانية فيها . وقد أقام السلطان عبد الكريم والأسرة المالكة للحجبة في عدن مدة الحرب كلها وهم يستعينون على الدهر بما كانت تدفعه حكومة عدن لكل منهم ، بينما كانت أملاكهم وقصورهم وبلادهم في حوزة الترك يتمتعون بها وبخيراتها (٣) .

وقد ذكر العبدى أن الشيخ فضل بن عبد الله العقربى حاكم « بير أحمد » أراد أن يؤمن ناحيته من عسكوان الترك ، وقد اتفق مع القسائد العثماني على سعيد باشا أن يتعهد له بالامامة مقابل رفع « الراية العثمانية » على حصن

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) العبدى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) الريعانى : المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

بير أحمد . وقد خفقت راية العثمانيين على دار الشيخ فضل أياما حتى رأتها الحياالة الهندية البريطانية فانزلتها على الفور ، وجاءوا بالشيخ فضل الى عدن حيث احتج عليه حاكمها لموالاته للترك . غير أن الانجليز أطلقوا سراح الشيخ فضل بعد أن تعهد لهم بعدم رفع راية العثمانيين في « بير أحمد » . وقد ذهب الشيخ فضل بعد ذلك لمقابلة السلطان عبد الكريم وكان متفعلا مدهوشا حائرا حيث التقى بالعبدلى وسأله الراى فى هذه المحنة . وقد أوضح العبدلى أنه أجاب على الشيخ فضل بقوله : « هذه أيام محنتنا ، والصبر حكمة ، فللمصبر عاقبة محمودة الأثر . جاء هؤلاء الأتراك من أهالى جبال اليمن متيقنين بعجزهم عن أن يمسوا عدن الحصينة بسوء فلا يقصدون غير أديتنا فى بلادنا » (١) . والعبدلى يشير فى قوله هذا الى أن الترك كانوا يقصدون من زحفهم فى جنوب اليمن احتلال لحج فقط ، وليس مهاجمة عدن التى كانوا يعلمون بقوة حصانتها ، وبعدم مقدرة قواتهم على اقتحامها .

على أن الشيخ فضل هذا عندما عاد الى « بير أحمد » فإنه لم يسلم من عدوان الترك الذين أرسلوا اليه بلوكين من جنودهم وعددا من أعوانهم قادوه الى سجن لحج ، وأساءوا معاملته فى بادى الأمر ثم أحسنوا المعاملة ، وقد بقى لديهم أسيرا حتى نهاية الحرب . أما « بير أحمد » فقد ظلت مأوى لجواسيس الأتراك وطلاتهم فى فترة الحرب وذلك لقربها من المراكز البريطانية . وقد دعا والى عدن البريطانى أهالى « بير أحمد » الى الإقامة فى عدن ، والشيخ عثمان ، والمعل ، يعد أن هدمت « بير أحمد » بناء على أوامره (٢) . وكان والى عدن يهدف من ذلك الى اجتذاب أهالى المنطقة الى جانب الانجليز بعد أن تخلص من « بير أحمد » التى كانت وكرا لجواسيس الترك ومخابراتهم .

ويمكننا القول بأن الفترة التى أعقبت سيطرة الأتراك العثمانيين على لحج واستيلائهم على مدينة الحوطة عقب معركة « الدكيم » فى ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م لم تحدث فيها عمليات حربية حاسمة سوى بعض المعارك المحلية والغزوات الصغيرة . قالترك لم يحاولوا من جانبهم مهاجمة « الشيخ عثمان » الا فى بداية زحفهم ثم خلدوا الى السكينة بعد أن صددهم الانجليز عنها ، كما لم يحاولوا الهجوم على « عدن » لعلمهم بحصانتها ومنعتها ، ولأن الانجليز كان يمكنهم الحصول على الامدادات اللازمة عن طريق الأسطول البريطانى المحاصر لسواحل اليمن فى ذلك الوقت . أما بالنسبة لموقف الانجليز فانهم لم يروا فى اخراج الترك من لحج فائدة حاسمة لهم فى الحرب العظمى ، وهذا ما أكدته

(١) العبدلى : المصدر السابق - ص ٢٢٨ .

(٢) العبدلى : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

الجنرال « وليم ولتن » قائد الجيش البريطاني في عدن في المنشور الذي أصدره في مايو سنة ١٩١٦ م ووزعه على نواحي اليمن الجنوبية لتهدة أهلها وترصيتهم ولتوضيح اسباب تقاعس الانجليز عن مساعدتهم لصد الزحف التركي عمن بلادهم . فقد جاء في هذا المنشور الذي أورد العبدلي بعض مقتطفاته : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الانكليزية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة ، فنحن قد استولينا على أرض الكمرن ، وعلى الجزائر الكائنة في البحر الأوقيانوسي ، وعلى أفريقيا الجنوبية الغربية ، والآن نحارب الجرمن في أفريقيا الشرقية ، وعندما ينجز عملنا هناك وسينتهي في مدة أشهر قليلة ، بعد ذلك سيأتي الوقت الذي نفكر فيه بمصير الأتراك في أرض العرب ، وعلى كل حال فلا تكون الموقعة الفاصلة في أرض العرب بل هي في فرنسا » (١) .

كما أورد العبدلي تعليقا (٢) نشرته جريدة « الديلي تيمس » البريطانية في يومي ٢٥ ، ٢٦ من يولية سنة ١٩١٧ م تحت عنوان « أرض حماية لم تحم » وتقصد بها النواحي التمسح في جنوب اليمن ؛ وقد شرحت الجريدة جواب « اللورد كرزن » على سؤال « اللورد لمنجتن » في مجلس العموم البريطاني بشأن عدن على النحو التالي :

« ذكرت الرأي العام أن بندر عدن البحري المهم الكائن على الطريق الرئيسية البحرية الى الهند وأستراليا محصور بالأتراك من الجهة البرية منسنتين . قالت فلا يمكن أن يقال أن رواية حركاتنا العسكرية بقرب عدن اكسبت الجيش البريطاني شهرة أو مجدا ؛ بل بالعكس غافنا دحرنا الى حصوننا حيث نقيم الآن ، تاركين جيشا ضعيفا للعدو يطوف في الأرض كيف شاء بين القبائل المشمولة بحماية عدن لأسباب عاجزا عن حمايتهم . فعلى سعيد باشا والي الأتراك في اليمن انحدر من الجبال في شهر يونية سنة ١٩١٥ وقاتل في لحج اقرب نقط الحماية لعدن جزءا من حامية عدن القليلة على مسافة خمسة وعشرين ميلا من حصن عدن . فاندفعت قواتنا الى الورا واستولى الأتراك على « الشيخ عثمان » الواقعة على مسافة سبعة أميال من حصن عدن . وفي تلك الاثناء قتل سلطان لحج النيور على مصلحة الدولة البريطانية وتخرّب جانب من عاصمته الصغيرة ، وبعد مدة قصيرة طردنا الأتراك من « الشيخ عثمان » الى مسافة في البر حيث جمعوا قواهم وتمسكوا بلحج واستداموا يحومون حول البندر » .

(١) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢٢٩ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه . ص ٢٣٠ .

« ذكر اللورد كرزن في المجلس أن الأتراك قاموا في السنة الأسابيع الماضية بغزوتين عقيمتين وأنهم لا يستطيعون أن يهددوا عدن تهديدا خطيرا وهي الآن آمنة مطمئنة . وهذه هي الحقيقة » .

« وقال ان غالب القبائل الذين هم تحت الحماية لا يزالون مخلصين لجانب الدولة البريطانية . فهذه المسألة هي موضع الاستفسار » .

« لماذا لا ينبغي لهم الاخلاص ؟ لأننا بموجب المعاهدات تعهدنا لهم بالحماية ولكنهم تركوا منذ سنتين تحت ضغط الاتراك ، نحن نحجم أن نشير بأي مظاهر ثانية في جهة الشرق في هذا الوقت الضيق ، ولكن الحالة الحاضرة بعدن مخزية ومعيبة ، فالأتراك يسحبون لحانا حيث يشاءون ، وأصوات مدافعهم تسمع الى سطوح مراكب البريد . في حال كون مخابرات علي سعيد باشا مع دولته مقطوعة . ولا تصله ذخائر جديدة بسبب الثورة المجازية ، فهل يمكننا تمزيق جيشه والوفاء بمعاهدتنا مع القبائل . فلولا معارضة اللورد مورلي في مدسكة حديدية ضيقة الى مسافة ستين ميلا في بر عدن لأمكن منع العدو عن احتلال أرض الحماية » .

ويوضح هذا التعليق الذي نشرته « الدليل تيمس » أن قسما من الرأي العام البريطاني كان يشعر بالخزي والعار لتخلي قواته في عدن عن حماية القبائل اليمنية في النواحي التسع من عدوان الترك برغم المعاهدات التي تعهدت فيها بريطانيا بحمايتهم . كما يبدو من هذا التعليق أن ثمة دعوة قد وجدت في ذلك الوقت لدى البريطانيين لايخراج قوات سعيد باشا من النواحي « وتمزيق جيشه والوفاء بمعاهدتنا مع القبائل » على حد التعبير الذي ورد بالتعليق المذكور . غير أن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لم تستجب لهذه الدعوة لعدم اقتناعها بخدوى بذل الجهود في اخراج العثمانيين من تلك النواحي بالنسبة لترجيح كفتها في الحرب الكبرى ، بل ان بريطانيا كانت تجد ميادين أخرى عديدة في تلك الحرب كفيلة بتحقيق أهدافها بهزيمة الامبراطورية العثمانية نفسها وليس بهزيمة إحدى حامياتها المعزولة في أقصى الجنوب اليمني .

على أن تلك القوة العثمانية التي كان يقودها علي سعيد باشا والتي نجحت في السيطرة على لحج وكادت تطرق أبواب عدن ، كانت السياسة العثمانية تهدف من ورائها الى جانب اشغال الاتجليز في جنوب اليمن عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، الى ما هو أبعد من ذلك اذا تم النصر لألمانيا وحلفائها ، ذلك بأن تمتد يد الأتراك الى الصرمال ومنطقة شرق أفريقيا القريبة من الساحل اليمني . غير أن علي سعيد باشا كان مقتنعا بعدم كفاية القوة العثمانية التي

يقودها . وعدم مقدرتها حتى على اقتحام عدن الحصينة . وكانت الأنباء ترد
بأعيا إلى علي سعيد باشا بهزيمة العثمانيين في ميادين العراق والشام إلى جانب
انخفاق ألمانيا وحلفائها ، مما جعله يؤمن بسوء خاتمة دولته . وقد قال علي سعيد
باشا يوما لبعض أصدقائه بعد أن مضى عامان منذ بداية الحرب « انقطع
الآن رجائي بنصر ألمانيا ، فقد وجدت بريطانيا المدة الكافية لأن تحشد جنودها
في ميادين فرنسا » (١) . وكان علي سعيد باشا يرى الأمراض والحييات
تتكاثر بجنوده فتكا ذريعا حتى أفتت منهم عددا عظيما وضاعت بهم المقابر
اللعجية ، مما اضطر الترك إلى تشييد مقابر جديدة لقتلهم في أنحاء البلاد ،
وقد دفعته هذه الكوارث إلى عدم التفكير في مهاجمة عدن والقيام بمغامرة
خاسرة .

موقف حكام النواحي اليمنية المجاورة لعدن بين العثمانيين وبريطانيا :

سبق الإشارة إلى المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية في مطلع
الحرب العالمية الأولى بعد انضمامها للدول وسط أوروبا لاجتذاب الأمراء العرب
ليقفوا إلى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها . وقد عرضنا تلك المحاولات التي تمت
مع سلطان لحج علي بن أحمد العبدل ، وكانت قد تكررت أيضا مع بقية سلاطين
ومشايخ النواحي المجاورة لعدن ، الذين كانوا مرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات
تحالف ، كما كانت تدفع لهم مرتبات شهرية ، وتبدي لهم مظاهر التبجيل
والاحترام عندما كانوا يقومون بزيارة إلى عدن البريطاني . وفي نفس الوقت
حاول البريطانيون من جانبهم أن يجتذبوا اليهم سلاطين النواحي ومشايخها
مؤكدین لهم خطأ دخول الدولة العثمانية تلك الحرب ضدهم ، كما حاولوا أن
يقنعوهم بعدم وجود أية أغراض عدائية لدى بريطانيا ضد العرب . وقد أصدر
الانجليز منشورا دعائيا بهذا المعنى - سبق الإشارة إليه - ليؤكدوا احترامهم
للأماكن الإسلامية المقدسة . وكان لسلطان لحج دور كبير في اقناع سلاطين
النواحي ومشايخها بحسن نية بريطانيا لا سيما وأنه كان يتمتع هو وأسرته
بينهم بمكانة رفيعة وهيبه واحترام . بل كان لصداقة سلطان لحج مع الامام
يحيى أبلغ الأثر في تحديد موقف الامام المهادن لبريطانيا . وكان موقف بعض
أهالي عدن من الانجليز قد اتصف بالتأييد والمساعدة مما كان له أكبر الأثر في
نشر دعاياتهم في النواحي المجاورة ؛ وتأييد كثير من مشايخها وسلاطينها
للسياسة البريطانية . وقد ذكر « جاكوب » أنه ليس أدل على ذلك من مهاجمة

السيد عبد الله عيدروس قاضى عدن وشيخها الأكبر للدولة العثمانية عندما ذكر هذا السيد أن الدولة أقحمت نفسها فى حرب ضد بريطانيا التى وصفها بقوله : « الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذى طاملا قدم المعونة للياب العالي » . كما قال « جاكوب » أن السيد عبد الله عيدروس هذا قد أكد أن حكومة عدن البريطانية « أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الاسلام ، وأنهم (أى أهالى اليمنيين) أسدقوا منذ احتلالها لعدن فى سنة ١٨٣٩ م » (١) - وواضح أن التحيز بارز فى رواية « جاكوب » هذه مما يجعلنا نميل الى القول بأن بعض أهالى عدن فقط هم الذين أيدوا هذا الاتجاه ضد دولة الخلافة العثمانية ، وهؤلاء البعض ممن اتفقت مصالحهم الشخصية مع أهواء بريطانيا . ويؤكد ذلك أن بعض سلاطين النواحي الجنوبية فى اليمن ومشايخها سرعان ما غيروا موقفهم هذا من بريطانيا بعد أن دخلوا تحت طائلة الترك الذين جشمت قواتهم العثمانية فوق أراضيهم . بينما كان موقف الانجليز متميحا سلبيا ، ولم يقدموا لأهالى البلاد المساعدات اللازمة فى الوقت المناسب لصد هذا العدوان برغم اتفاقات الحماية المعقودة معهم . وقد تكون بريطانيا قد فوجئت بالهجوم التركى على لحج عندما تعهدت لسلاطين النواحي بالحماية بينما لم تكن قواتها فى عدان تكفى للقيام بالتزاماتها ازاء تلك التعهدات ، ولا أدل على عجز قوات بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها من ذلك الاخفاق الذى واجهته فى « الشيخ عثمان » عندما تراجعت أمام القوات العثمانية ، ولم تتمكن من استرجاع « الشيخ عثمان » الا بعد أن وصلت اليها النجدة من خارج عدن .

وقد حاول الانجليز أن يبرروا عجزهم هذا عندما ذكر قائدهم بأنهم لم يكونوا مهتمين بميدان الجنوب العربى لقلة تأثيره فى ترجيح كفتهم فى الحرب الكبرى وأنهم شغلوا بالميادين الحربية الأخرى ذات الآثار الحاسمة فى تلك الحرب . وقد رأى الانجليز أن الميادين الصغيرة يمكن أن يعالج أمرها فيما بعد ، ولا يجب أن تبدل فيها جهود لن تعود عليهم بفوائد كبيرة فى ذلك الوقت . وكان الانجليز مطمئنين لعدم خطورة مثل هذه الميادين الصغيرة لأنهم كانوا يسيطرون على البحار ، كما كانوا واثقين من حصانة عدن وعدم مقدرة القوات العثمانية المهاجمة على اقتحامها ، هذا فضلا عن أنهم رأوا العثمانيين فى اليمن وقد أصبحوا محصورين من قوات بريطانيا وأسطولها وبين حلفائها فى العجز ونجد . بل أن الانجليز كائب قديمهم الرغبة فى الاجهاز على قوة الترك المناوئة لهم فى جنوب اليمن (٢) ، غير أن انشغالهم فى ذلك الوقت أدى الى ارجاء

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 161—162.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم - المصدر السابق - ص ٢٠٧ .

تصفيتهم للنهوض التركي في المنطقة . حتى يطعنوا أولا الى احرار النصر في
الميادين الحاسمة للحرب الكبرى ؛ مما يجعل هذه التصفية نتيجة حتمية لانتصار
الحلفاء على تركيا وحلفائها .

غير ان سلاطين التواحي الجنوبية في اليمن ومشايخها لم يكونوا جميعهم
على علم كامل وفهم عميق لابعاد السياسة البريطانية ، وقد فوجئوا بالترك
يستولون على بلادهم ويسيطرون على مقدراتهم بينما رأوا بريطانيا تقف موقفا
سلبيا متخاذلا متناسية تعهداتها لهم بالحماية والمساعدة . فكان طبيعيا أن
يترتب على ذلك كما قال العبدلي أن « انشطر بعض أمراء المحميات مثل الأمير
نصر ، والأمير علي بن مانع الحوشبي الى منافقة الأتراك والتحالف معهم وذلك
عندما خذلتهم بريطانيا ، وبقي الباقي على ولائه ، وبخاصة أمير لحج » (١) .
ولعل كل من بقي على ولائه للانجليز كان قد تمكن من الفرار من قبضة الترك
أو كان بعيدا عن الوقوع تحت سيطرتهم ، أو لعله كان قد لجأ الى الانجليز في
عدن حيث كانوا يفرونه بالمشاهرات المالية وبالألقاب السامية ومظاهر الاحترام
والتكريم . وبمنحه الأمل في استرداد بلاده بعد طرد الترك عندما تحين الفرص
المناسبة ، الأمر الذي حدث فعلا مع سلطان لحج وأقاربه من أمراء العبادلة
الذين لجئوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ويبرر العبدلي موقف الأمير نصر أمير الحواشب بقوله : « الذين قبلوا يد
الأتراك كالأمير نصر على مانع الحوشبي قائما أخذوا بالمثل .. يد لا تقدر
نعصرها بوسها .. وقد كان الأمير نصر وعلى مانع الحوشبي يومئذ في حالة
لا يحسدان عليها ؛ وما عاونا الأتراك عن طيب خاطر ولما .. اذا عكرت العيش
عصرت .. وبلا شك فقد نال الأمير نصر من الأتراك مشاق كبيرة ؛ ولكنه عندما
يئس من مساعدة دولة بريطانيا ؛ وعرف أنه ترك للأعداء ؛ ألزمه الضعف بأن
ينافق الأتراك ، الذين أظهروا أنفسهم في بداية الأمر من خيار المسلمين ،
وتحايلوا بالترغيب والترهيب على كثير من الناس حتى قضوا منهم وطرا . فلما
طلب السلطان على مانع من علي سعيد باشا (قائد القوات العثمانية) الوفاء
بالوعد بخصوص أرض « زائدة » أجابه بأنه قد تحقق لديه ثبوت ملكها للعبادلة
وليس في وسعه أن يملكها للحواشب ، ففزع السلطان على مانع من الغنيمة
بالاياب » (٢) .

ومن الملاحظ أن العبدلي بعد أن برر موقف الأميرين اللذين انحازا الى
جانب الترك عندما يئسا من حماية الانجليز وقد تركوهما فريسة في يد الأعداء ،

(١) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢١٣ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢٣١ .

فانه حاول أن يؤكد أن الترك ليسوا أفضل من الانجليز وليسوا أوفى منهم في الالتزام بالعهود ، عندما أوضح كيف تهرب على سعيد باشا من تمهده كسلطان الحواشب بتمليكه أرض « زايدة » ، بحجة ملكيتها أصلا للعبادة الذين غنم الترك جميع أملاكهم بحق الفتح ، وبخاصة بعد أن لاذوا بالفرار ولبثوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ولم يقتصر الأمر على حدين الأميرين ، بل أن السلطان الفضلي أذن كذلك للترك وعاد الى لحج بعد أن رفض الانجليز امداده بالسلاح ، كما فعلت ذلك أيضا عشيرة يافع . بل أن أمير الضالع هاجم الانجليز بجراة عندما رفضوا مساعدته لاسترداد بلاده ، وأعلن انضمامه للترك وأصدر منشورا في ديسمبر سنة ١٩١٥ م أوضح فيه أن « الحكومة (العثمانية) الإسلامية هي حكومته ، وأن السلطان (العثماني) هو خليفته وأنه سيطيع من (كانت) طاعته من طاعة الله ورسوله » . وقد حاول على سعيد باشا أن يكافئ سلطان الحواشب على مانع بأن نصبه سلطانا على لحج . ولكن الأخير آثر الرجوع الى عاصمته « المسيير » دون أن يشترك مع الترك بدور معين . بينما أعلن زميله الأمير نصر أن مبداه هو مساندة الاتجاه السائد متمثلا بالمثل القائل « أينما دارت الرجاجة درنا معها » وكان ذلك نتيجة لاحتساسه بوطاة الحكم التركي (١) ، وبعدم قدرته على مواجهته والتصدي لمقاومته ، فلم يجد وسيلة أخرى سوى الاذعان والاستسلام .

ومن ناحية أخرى فإن بعض السلاطين والشيوخ في النواحي الجنوبية لليمن التي لم تخضع لسيطرة العثمانيين ، ظلوا على ولائهم للانجليز ، أمثال السلطان العوذلي الذي أبدى إعجابه بالمنشور الذي أصدرته حكومة عدن مظهرة احترامها للإمام ، وقد أكد هذا السلطان أن الانجليز هم أفضل الأصدقاء بالنسبة للعرب ، ومن الواضح أن دعاية الانجليز وأموالهم قد لعبت دورها في إصدار مثل هذا التصريح . بل أن قاضي « بيحان » صرح في المساجد والأسواق العامة بأن العرب جميعا يدينون لبريطانيا وأن الواجب عليهم تقديم المساعدات الممكنة للانجليز . كما بقيت قبائل كثيرة موالية لسلطان لحج المقيم في عدن من حلفائه الانجليز على الرغم من الدعايات التي كان يبثها الترك ؛ وتحالفهم الترغيب والترهيب ؛ ومحاولاتهم الافادة من الرابطة الدينية لجذب القبائل اليمنية الى جانبهم . ومن بين هذه القبائل « يافح الوسطة » و « الضبي » و « البوالق » وقد أرسل شيوخها كتباً عديدة الى السلطان عبد الكريم في عدن تعرض عليه كل امكانياتها للمساعدة في طرد الترك من لحج ونواحيها . غير أن

السلطان عبد الكريم لم يستطع القيام بأية محاولات لاجلاء الترك عن بلاده ، لأن حليفته بريطانيا كانت تحجم عن ذلك لانشغالها بالمليادين ذات النتائج الحاسمة في الحرب الكبرى على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي في عسير ضايقه كثيرا انتصار الترك في الحج لأنه كان يخشى أن يؤدي ذلك الى انتصارهم ورفع معنوياتهم في الجبهة الشمالية في اليمن حيث يقوم بدوره في محاربتهم . وقد وصف موقف انجلترا السلبي ازاء تحركات الترك ونجاحهم في الحج بأنه كان تراخيا من الانجليز وليس ضعفا منهم فقد كان يعلم أن لديهم من القوة في عدن ما يمكنهم من صد الترك ووقف حركاتهم . بل ان شيخا « يافعا » وجه النصيح للانجليز بضرورة التحرك لاجبار الترك على الخروج من الحج حتى لا تفقد بريطانيا ثقة العرب فيها . هذا فضلا عن أن المبعوث المكي الذي قام بزيارة عدن في نوفمبر سنة ١٩١٦ م عبر عن ضيقه وأسفه لعدم قيام بريطانيا بالدفاع عن الحج ضد عدوان الترك ، والتمس من الانجليز أن يقوموا بعمل فعال لاتخاذ الحج مما يجتنب اليهم قلوب العرب وتأيدهم ويشكل مواجهة ايجابية لمزاعم الدعاية التركية الألمانية (١) ، ولا شك أن هذا المبعوث كان يهدف بذلك الى خدمة الثورة العربية التي تزعمها الشريف حسين ضد الترك في الحجاز . وكانت هزيمة الانجليز وسليبيتهم في الدفاع عن المناطق العربية التي تعهدوا بحمايتها كفيلة بأن تضعف ثقة العرب في بريطانيا التي اعتمد الحسين على مساندتها له في ثورته . ولهذا كان الحسين بطبيعة الحال يخشى أن يؤدي فقدان الثقة في بريطانيا الى عدم تأييد العرب لثورته ضد الدولة العثمانية ، والى فقدان الأمل في كسب أنصار جدد (٢) ، في الوقت الذي كانت حملات الدعاية التركية الألمانية قد استغلت هذا الموقف لصالحها ضد الحسين وبريطانيا أيضا استغلالا .

تكريم الانجليز لخلفائهم العبادلة حكام الحج اللاجئين اليهم في عدن :

أشرنا فيما سبق الى أن السلطان عبد الكريم سلطان الحج خلف ابن عمه الراحل السلطان علي بن أحمد الذي توفي متأثرا بجراحه بعد أن التجأ الى حلفائه الانجليز في عدن عقب اقتحام الترك لبلاده . وقد أقام السلطان الجديد وأسرة الحج المالكة في عدن مدة الحرب كلها وهم يستمعون على الدهر بما

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 171—172.

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

كانت تدفعه حكومة عدن البريطانية لكل منهم (١) . وقد حرصت بريطانيا على ارضاء سلطان لحج واشعاره بالتكريم في أثناء وجوده في عدن ، وذلك لتحافظ على ولاء العبادلة واتباعهم في نواحي اليمن الجنوبية وحتى تحصل على مساندتهم دائما لها ضد النفوذ العثماني . وقد أقام الانجليز في عدن في سنة ١٩١٧ م (٢١ من ذى القعدة سنة ١٣٣٥ هـ) حفلا كبيرا دعى اليه عدد من العسكريين والمدنيين وقناصل الدول وأعيان عدن لتكريم السلطان عبد الكريم واهدائه « حسام الشرف » من « اللورد ويلنجتون » والى ولاية بمبائى . واتى « الجنرال ستيورات Stewart » والى عدن كلمة أشاد فيها بالخدمات الجليلة التى قدمتها للانجليز اسرة العبادلة خلال السبعين سنة الماضية وخص بالذكر السلطان فضل بن على ، والسلطان أحمد فضل ، والسلطان على بن أحمد بن على ، ثم السلطان عبد الكريم بن فضل بن على نفسه . وقال عن السلطان عبد الكريم : « ان أعماله الشاقة فى مراسلاته مع أهل البر قد حفظت جدا مصانع كلا الطرفين (يقصد العبادلة والانجليز) وقد أعاننا فى تشكيل شُرذمة من رجاله الذين هم الآن يشاركون فى العمل ضد العدو (الأتراك العثمانيين) » . وقبل أن يقدم « ستيورات » الى السلطان عبد الكريم السيف المهدى اليه قال : « انى وأنا وأسلافى وكل من ائتلف مع عائلتكم الكريمة بهذا المقام مرتاحون جدا لاقرار الامتيازات الممنوحة لاجنابكم ، ونسأل الله ان يرينا عاجلا رجوعكم الى مملكتكم (سلطنة لحج) التى سيكون غيابكم عنها مؤقتا » (٢) .

وقد رايت أن أورد فيما يلى نص الخطاب الذى القاه السلطان عبد الكريم سلطان لحج - ونشره العبدى - ردا على « الجنرال ستيورات » فى هذا الحفل الذى أقامه الانجليز فى عدن لتكريمه ، لما فيه من توضيح لموقف العبادلة من بريطانيا وعدائهم المشترك للأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت . فقد قال السلطان عبد الكريم :

« ايها الجنرال ستيورات والجنرال دولتن والكولونيل جيكب والضباط والأعيان الحاضرون - انى لا أدري كيف أشكر سيادة والى بمبائى اللورد ويلنجتون شكرا كاديا على اهدائه حسام الشرف الى . بل على اظهار تحننه نحري . وانى كذلك اظهر ثنائى لكم يا حضرة الجنرال ستيورات على ذكركم بالاطناب والخدمات الصادرة من أسلافى فى الماضى والعمل الحقيق الذى صدر منى فى أثناء اقامتى الوقتية ها هنا (يقصد فى عدن) . فانى حقيقة مضور بالاحسان الذى

(١) الريداسى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٢) العبدى . المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

بذلكتموه واسلافكم وصديقي الكولونيل جيكب . فالجميع قد قام بالممكن لتطبيب
خواترنا في ملجئنا . واني لم أتوقع مثل هذه الهدية الكريمة من الدولة
(بريطانيا) مع انه خطر ببالي ان أعمل القليل الذي في استطاعتي عملسه
لمساعدة الدولة وانه ليسوؤني جدا حالة كوني في الحالة التي انا فيها بمعد عن
وطنى عن قبائلى لست قادرا على القيام بما هو فوق ذلك . ولكنى اشعر بتسليية
عظيمة لأن الدولة وجنابكم استحسنتم دعائى وان ذلك اربث ورتته عن عائلتى .
واني أرجو بمعاونة الله الكريم أن أتمكن من اقامة البراهين الدائمة على الاخلاص
الذاتى واني لا اشك فى أن هذه الحرب الهائلة ستنتهى بالظفر لجلالة الملك
الامبراطور (ملك انجلترا) وحلفائه الابطال وأن الدول ذات المقاصد السيئة
(يقصد الدولة العثمانية وحلفائها) ستنال العقاب الذى تستحقه . وأشكر
جميع الحاضرين لتشريفهم هذا المحفل « (١) » .

بل ان السلطان عبد الكريم سافر من عدن الى مصر فى سنة ١٩١٨ م
(جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ هـ) فى الوقت الذى كانت فيه الحماية البريطانية
مفروضة عليها وذلك بدعوة من « نائب ملك بريطانيا العظمى الذى حضر الى
مصر خصيصا من قبل ملك بريطانيا ليقبل رجال دولته وأصدقاءها الأوسمة
والنياشين » وقد رافق سلطان لحج أخوه الصنو محسن فضل بن على . وابن
عمه أحمد منصر محسن . والشيخ محمد فضل العزيبى . والأمير صالح بن سعيد
ابن سالم . كما رافقهم « الميجر برنارد رايسلى Bernard Reilly » - الذى
أصبح واليا لعدن فيما بعد - نائبا عن حكومة عدن . وقد أقام السلطان
عبد الكريم فى مصر أياما محوطا بكل اكبار واکرام . ودعى لمقابلة نائب ملك
بريطانيا فى دار النيابة البريطانية . كما دعى مرة أخرى للاحتفال بتقليده
نيشان امبراطورية الهند من الدرجة الثانية K.C.I.E. مع لقب Sir
وقد اقيمت مأدبة تكريما للسلطان عبد الكريم فى دار النيابة البريطانية
حضرها عظماء مصر وسلطانها أحمد فؤاد بن اسماعيل . ورجال دولته . ونائب
ملك بريطانيا حينذاك و « الميجر جنرال ستيوارت » والى عدن و « الميجر ايل » .
كما قابل السلطان عبد الكريم السلطان أحمد فؤاد سلطان مصر فى قصر
عابدين حيث أكرم وفادته (٢) . وقد ذكر العبدلى أنه فى أثناء تلك المقابلات
أوضح السلطان عبد الكريم للمعتمد البريطانى وجوب ضم القسم الشمافى
من اليمن الى القسم الزيدى تحت سيادة الامام يحيى . وأن بعض أولى الراى

(١) المبدئى : المصدر السابق . من ٢٢٨ - ٢٣٩ .

(٢) المبدئى : المصدر السابق . من ٢٣٩ - ٢٤٠ .

من العرب والانجليز كانوا يميلون في ذلك الوقت الى عدم ضم القسم الشافعي من اليمن الى حكم امام صنعاء ، ويعملون مساعدة الشوافع على الاستقلال التام عن السلطة الزيدية . واضاف العبدلي قائلا أن السلطان عبد الكريم وأخاه الصنو محسن كانا من أعد خصوم هذه الفكرة (فكرة استقلال القسم الشافعي عن القسم الزيدى) احتفاظا بوحدة اليمن تحت سلطة واحدة ، هي سلطة امام صنعاء ، وأنه لولا ما قاما به من الجهود الجدية لكان للشوافع دولة مستقلة داخل اليمن منفصلة عن حكم الامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد في سنة ١٩١٨ م (١) . ولعل هذا يوضح موقف سلاطين لحج من قضية الوحدة اليمنية ، تلك القضية التي سنثار عقب جلاء الترك عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العلاقة بين الترك في لحج والانجليز في عدن في الثلاثين سنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى :

بينما كانت الأسرة المالكة اللحجية وعلى رأسها السلطان عبد الكريم تقيم في عدن لاجئة لدى حلفائهما الانجليز ، فان الأتراك كانوا يتمتعون في لحج بامتلاك العبادلة وقصورهم وبخيرات البلاد ومحاصيلها التي جعلتهم في غنى عن تلقي مواد التموين من مركز القيادة العثمانية في داخل اليمن . بل من الفريد فعلا أن يصبح الترك بعد استقرارهم في لحج على شيء من اليسر وجانب من الأمن والاطمئنان ، وأن تنشأ بينهم وبين الانجليز في جنوب اليمن علاقات طيبة يستغرب قيام مثلها في أيام الحرب بين جانبيين متحاربين (٢) .

وأسباب ذلك ترجع في الدرجة الأولى الى بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما ، في الوقت الذي كان الجنود والضباط من الجانبين يسمعون فيه بويلات الحرب وأحوالها ويشكرون العزة الالهية التي أبعدتهم عن تلك الويلات والأحوال مسافات بعيدة . وعندما اطمأن الانجليز على مركزهم في عدن و « الشيخ عثمان » فانهم تركوا لحج للأتراك ، كما أن الترك عندما أمّنوا على لحج ونواحيها من محاولات بريطانيا لاستردادها فانهم تركوا عدن للانجليز دون أحداث أية مناوشات . وبهذا قنع كل فريق بما ملكت يده بصفة مؤقتة حتى تنجلي النتائج النهائية للحرب الكبرى ، وقد كللت هذه القناعة بحرص كل جانب منهما على اظهار المودة والتعاون للجانب الآخر . ويبدو أن تجدد الموقف في جنوب اليمن وبخاصة في السنتين الأخيرتين من سني الحرب

(١) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

العالمية الأولى قد دفع الترك والانجليز في المنطقه الى الانصراف للعمل من اجل مطالب الحياة الضرورية والحصول على مستلزماتها . وفى لحج تعاون الأتراك مع الجنود الترك فى قلاحة الأرض فازدهرت بالاحضرار والثمار تلك البقعة الخصبة ولا سيما وادى « دبن » فعاد اليسر الى لحج بعد نكبتها فى بداية الفتح التركى (١) . كما أن القائد العثمانى على سعيد باشا الذى كان قد أمر بمنع دخول القبائل اليمنية الى عدن فى بداية الفتح المذكور عاد فسمح بمرور القوافل بعد أن اكتفى بفرض ضرائب انتقال ذكر عنها العبدى أنها كانت « ضرائب فادحة على البضائع الخارجة من لحج » (٢) . وكان الانجليز يحرصون على ارسال البضائع المختلفة من عدن الى بعض القبائل المجاورة للمحافظة على ولائها . لهم وعدم التحول عنهم الى جانب الترك ، وإن كان « جاكوب » قد عبر عن دوافع بريطانيا فى تسيير قوافل البضائع من عدن الى القبائل المجاورة بقوله انها كانت « من أجل مصالح أصدقائنا الذين يعتمدون على عدن فى الحصول على احتياجاتهم حتى لا يصابوا بكارثة » (٣) . على أن جانباً كبيراً من تلك البضائع الواردة من عدن كان يصل الى يد الأتراك المسكرين فى لحج وفى بنسبة كبيرة من احتياجاتهم الضرورية (٤) .

ولما كانت عدن الواقعة فى فوهة بركان لا يرى فيها ولا من حولها ما توفر فى لحج من مزارع خضراء ، فقد رأى الانجليز كذلك - وأحوالهم فى عدن متشابهة مع أحوال الترك فى لحج من ناحية العزلة عن مركزى حكومتيهما فى أثناء فترة الحرب بظروفها الصعبة - أنه لا مانع لديهم من تبادل الحاجات الضرورية مع الترك طالما أن كلا الجانبين فى حاجة الى ما لدى الآخر من امكانيات . وهكذا بدأ التعاون بين الترك والانجليز فى جنوب اليمن ، فنقلت كميات من البقول من الانتاج الزراعى فى لحج الى عدن التى أرسلت بدورها الى الترك الارز والسكر والحمور - ولعل الرياحى قد بالغ الى حد ما فى تقدير هذا التعاون عندما ذكر أنه « بينما كانت رحى الحرب تطحن الانسانية فى شمالى فرنسا وتملا الأرض هولا وقبوراً كان الترك والانجليز فى هذه الزاوية المباركة من اليمن السعيد يتبادلان المعروف والاحسان » وكان للقائد الجركسى سعيد باشا الفضل الأكبر فى ذلك بشهادة الانجليز أنفسهم . أما العرب فلا يزالون يذكرونه حتى اليوم بالفخر والاعجاب . « إذ لا يخفى على أحد أن غرض الطرفين من هذا التعاون الى جانب توفير الاحتياجات اللازمة للجنود التى تخفف عليهم وطأة الحرب وملل الترقب والانتظار ، هو الحصول على معلومات عسكرية مفيدة بشأن الامكانيات

(١) الرياحى : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٣) Jacob, H. F. : Op. cit., p. 169.

(٤) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

الحربية للجانبين من حيث أعداد الجنود وأسلحتهم وخططهم وتحركاتهم (١) حتى لا يأخذ أحدهما الآخر على غرة إذا وردت إليه أوامر مفاجئة من حكومته بالهجوم . وكان رجال القوافل يقومون بمهمة التجسس والمخابرات خير قيام نتيجة لانتقالهم الدائم وأسفارهم المستمرة بين منطقتي نفوذ الترك والانجليز في جنوب اليمن .

وعلى أية حال فإن ذلك التعاون الذي حدث بين قوات الترك في لحج وقوات الانجليز في عدن والذي استفاد منه الجانبان اقتصاديا وعسكريا وكانت قد فرضته طبيعة المنطقة وانعزالها عن الميادين الأخرى للحرب العالمية الأولى كما هيئته ظروف العامين الأخيرين من أعوام الحرب والجمود الذي اعتري الموقف في تلك المنطقة ، فإن ذلك التعاون - كما يقول الريحاني وإن كان تعبيره هذه المرة أيضا مبالغيا فيه نسبيا - كان أشبه بصلح عقد بين الحلفاء والدول الوسطى أو بالأحرى بين ممثلهم في عدن وفي لحج قبل انتهاء الحرب الكبرى الأولى بعامين كاملين (٢) .

رابعاً - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى

انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول انباء الهدنة إلى اليمن في سنة ١٩١٨ :

استمرت الأوضاع في اليمن قائمة على ما هي عليه في العامين الأخيرين من أعوام الحرب العالمية الأولى دون حدوث تغيرات ظاهرة . فالامام يحيى كان معتزلاً السياسة والحكم مقيماً في جبال « شهارة » في وسط اليمن و متمسكاً بالحياد بين القوى المتصارعة حينذاك . بينما كان الإدريسي في عسير والخلاف السليمانى يتلقى المعونة والمساعدة من الانجليز الذين كان أسطولهم يحاصر السواحل اليمنية ويدعم تحركات الادارة في المنطقة الساحلية الشمالية ، هذا في الوقت الذي كان فيه سلطان لحج عبد الكريم ومعظم أفراد أسرته يقيمون في ضيافة حاكم عدن البريطاني الذي كان يحاول بدوره اجتذاب قبائل النواحي الجنوبية من اليمن لمناوئة الأتراك المعسكرين على مقربة منه في لحج . وكان الوالي العثماني محمود نديم بك دقيماً في صنعاء عاصمة الولاية بينما كان علي سعيد باشا قائد الجيوش العثمانية المحتلة مقيماً في لحج وكان الأتراك يسيطرون على البلاد اليمنية الواقعة من لحج حتى صنعاء ومن اللحية على الساحل حتى المخا . أما اليمنيون من شسوافع وزيديين فقد كانوا على الجملة قانعين بتلك الحال ، راضين عن الترك وسلطانهم يومئذ المال (٣) . ولم تطرأ على تلك الأوضاع القائمة في اليمن في

(١) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) الريحاني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) ابن الرحاسي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

ذلك الوقت تغيرت ظاهرة الا في أعقاب اعلان هدنة « موندروس Mondrus » في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م بعد أن خرجت الامبرطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى متدهرة واضطر الترك الى توقيع تلك الهدنة مع الحلفاء . وقد أملى الحلفاء المنتصرون شروطهم على التوك مثل فتح الدردنيل والبسفور ، ونزع سلاح الجيش التركي ، وتسليم البوارج الحربية التركية ، واستعمال بواخر الحلفاء للمواني التركية ، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق واستسلام المواني التركية في شمال أفريقيا (١) .

وقد ذكر العبدلي أنه قد شاع في عدن - حيث كان يقيم مع بقية أفراد أسرة العبادلة حكام لحج - ظهر يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م أن الهدنة قد عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا وحلفائها وأن تلك الاشاعة تحققت في مساء ذلك اليوم. ثم اوضح العبدلي أنه في صباح اليوم التالي أرسل السلطان عبد الكريم سلطان لحج المقيم في عدن كتابا الى والي عدن البريطاني « الجنرال سستيوارت » جاء فيه « انني في قلق عظيم منذ البارحة لعدم اشعاري بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الاعداء » . اذ كان من الطبيعي أن يخشى سلطان لحج أن ينتهي النزاع بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا وحلفائها دون أن يسترد بلاده التي سلبت منه نتيجة لتحالفه مع الانجليز وحلفائها ومعاداته للدولة العثمانية . وكان يخشى أن تتخلى عنه بريطانيا أو تتأخر عن مساعدته لاستعادة بلاده كما تركت سلفه من قبل يقع فريسة لهجوم الترك وعدوانهم . غير أن والي عدن البريطاني حرص على تدارك الامر حتى لا يفقد سلطان لحج نهائيا ثقته ببريطانيا فأرسل اليه خطابا شخصيا نشره العبدلي وكان مضمونه على النحو التالي :

« ان الذي بلغني رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا وحلفائها ولم أتلق أدنى تفصيل ، انما مما لا ريب فيه أن معنى الهدنة هو أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا . وفي تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا سلمت بلا قيد ولا شرط . واني على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين على زمام مملكتكم في أقرب وقت » (٢) .

كما أن « الجنرال سستيوارت » والي عدن أرسل خبر الهدنة رسميا الى علي سعيد باشا قائد القوات العثمانية المعسكرة في لحج مع أحد أفراد أسرة العبادلة حكام لحج وهو عبد الله بن علي بن أحمد البان . وقد قبض الأتراك على هذا الرسول واحتجزوه يوما ثم سمحوا له بالوصول الى علي سعيد باشا واخبراه بنبا الهدنة بصفة رسمية (٣) .

(١) فاضل حسين (دكتور) . محاسرات من مؤتمر لوران وآثاره في البلاد العربية ، ص ٩ .

(٢) العبدلي المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٣) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وقد تولى أيضا « الكولونيل هوم » حاكم ميون البريطاني إبلاغ حفي بك قومندان باب المنذب ما ترجمته من الأصل التركي المنشور بكتاب العبدلى: « ان الهدنة عقدت بين الدولة العثمانية ودولة الانكليز وحلفائها وقد أعلنت الكيفية الى جميع الجهات بتوقيف المحاربة . ونظرا لاحكام هذا التفراف فان الصلح سيكون فى اقرب وقت حسب ظنى وتخصيتى ، فبالطبع ان وقوعها انما لأجل اجراء المذاكرات الصلحية خاصة ، وانى أعرض هذا التفراف مع ابرازى الود لصميم لكم واننى بكل سرور ساقبل كل من يرغب الوصول من ضباطكم الى ميون بالصورة الودية وسيعاملون احسن معاملة » (١) .

وقد رفع قومندان باب المنذب هذا الاخطار الوارد من حاكم جزيرة ميون البريطانى فى حينه الى سعيد باشا قومندان لحج ليحاط به علما وليقرر التصرف اللازم تبعا لما يراه . وهكذا انتشر نبا الهدنة فى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين فى لحج فى أعقاب هدنة موندرسوس فى سنة ١٩١٨ م :

بادر القائد العثمانى على سعيد باشا بسرعة الرد على خطاب حاكم جزيرة ميون البريطانى الذى أخطره فيه بنبا عقد الهدنة عن طريق قومندان باب المنذب بخطاب عبر فيه عن سروره واغتباطه بوصول تلك الأنباء (٢) . وبتوضيح من الخطاب المذكور أن على سعيد باشا ارتضى الاذعان للأمر الواقع بعد أن قبلت الدولة العثمانية الشروط التى فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م ، بعد الضربات القاسية التى واجهت القوات العثمانية فى سوريا والعراق وبعد انتصارات الحلفاء المتتالية فى جميع الميادين . ويبدو أن على سعيد باشا كان موقنا بسوء خاتمة ألمانيا وحلفائها ، وبأن الهزيمة بالتالى ستلحق بدولته وستؤدى الى انحسار نفوذها عن ممتلكاتها العربية ومن بينها اليمن فى أقصى الجنوب . وكانت الأخبار تصل اليه تساعا عن طريق عدن ، مما جعله يستجيب على الفور للأمر الواقع بمجرد اخطاره بعقد الهدنة . كما أن على سعيد باشا لم يكن له أغراض شخصية توحى اليه بالبقاء فى اليمن سوى خدمة دولته والقيام بواجبه العسكرى ، وقد رأى أنه استكمالا للقيام بواجبه أن يعاون دولته بالاذعان لأوامرها وتنفيذ تعهداتها وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانسحاب من اليمن والجلء عنها تبعا لشروط الهدنة . ولعل على سعيد باشا كان يدرك أن احتفاظه بلحج والتصدى لمقاومة جيوش الحلفاء التى انتصرت فى جميع الميادين الكبرى سينتهى حتما بإكراهه على التسليم أو اخراجه من

(١) الفصل . المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

(٢) العبدلى : المصدر نفسه ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، (انظر ملحق رقم ١٧) .

لحج مشيما بفضيحة الهزيمة ، ولهذا لم يتردد في قبول أمر الجلاء عن الحج ، والتسليم لأقرب وال انجليزى نبيعا للأوامر التي وصلت اليه من أحمد عزت باشا ، التي أكد فيها غاية التأكيد أن الهلاك محقق للقوات العثمانية اذا تباطأت في التسليم للحلفاء (١) .

وهكذا توجه على سعيد باشا قائد القوات العثمانية في الحج تجاه عدن حيث قابل واليها البريطاني وتحقق من وقوع الهدنة وهزيمة دولته فسلم نفسه وقواته التي بلغت ألف جندي تقريبا الى الانجليز . وقد استقبل الانجليز على سعيد باشا في عدن استقبالا طيبا كان مبعثه تلك العلاقات الطيبة التي قامت بين الجانبين التركي والبريطاني في جنوب اليمن في أثناء العامين الأخيرين من سنى الحرب التي سبق أن أشرت اليها مما جعل أمين الريحاني يقول : « ولما أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا الى عدن ليسلم سيفه الى الانكليز ، فاستقبل فيها استقبالا جميلا . دخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنصور » (٢) .

كما أشار « جاكوب » المعاون الأول لوالى عدن البريطاني في كتابه الى كيفية استقبال على سعيد باشا في عدن وامندح شخصيته على الرغم من العداء العسكرى بينهما بقوله : « وقد دخل على سعيد باشا عدن دخول المنتصر ، فقد قابلته الجماهير هاتمة له ، وذلك لأنه حارب بيدين نظيفتين . وكان جنديا ممتازا ، وكذلك اداريا من الدرجة الأولى ، وقد أكسبته شخصيته عند زحفه الى الجنوب (تجاه عدن) كثيرا من الأصدقاء » (٣) . وقبل أن ينسحب على سعيد باشا من الحج رأى أن عملية الانسحاب هذه سوف تحمله تكاليف كثيرة مما جعله يفكر في الحصول على مساعدات مالية فأرسل برقية تعبر عن غرضه هذا الى قائمقام الحجرية اليمنى عبد الوهاب نعمان بك في ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م (٤) .

ويلاحظ أن على سعيد باشا في تلك البرقية حاول أن يؤكد نبيعا هزيمة الدولة العثمانية أمام قوى الحلفاء ، ويرجع أسبابها الى قيام الثورة العربية ضد العثمانيين في الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق (٥) . غير أن هذا - كما هو معروف - لم يكن السبب الوحيد برغم أهميته في هزيمة الترك ، بل ان هناك أسبابا عديدة أدت في النهاية الى تلك الهزيمة . ولكن على سعيد باشا أشار

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 182.

(٤) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، (انظر الملحق رقم ٩٨) .

(٥) Lenczowski, G. : Op. cit., p. 59.

ذكر « لينغسكى » أنه تبعاً لتقدير بريطانيا كانت الثورة العربية بزعامة الشريف حسين في الحجاز مسئولة عن شغل ٦٥٠٠٠ جندي من العثمانيين في محاولة اخلاصها .

الى ذلك السبب بالذات ليبرز احلاس اليمنيين وبخاصة الشوافع للدولة العثمانية ومساندتهم لها ، في الوقت الذي تغل فيه عنها عرب الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق . وكان يهدف بذلك الى اظهار تقدير الترك لعرب اليمن حتى يستدر عطفهم ويحصل على مزيد من مساعدتهم ، ويؤكد هدفه هذا عندما قال لنعمان بك : « فاذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدماتكم فسيستمر اسمكم جليا في التاريخ . وادا لم يقدروا فاكفئوا باى اقبالكم بالشكر لخدماتكم التي قد بذلتوها نحونا الى الآن » . كما أشار على سعيد باشا الى ان والى اليمن العثماني محمود نديم بك وقائد القوات العثمانية في العاصمة أحمد توفيق بك أوقفوا ارسال المعونات الى الجنود المعسكرين في لحج . واستأثروا لأنفسهم بما حصلوا واقترضاه من الشعب اليمني ، مما جعله في حاجة ماسة الى الحصول على معونة أهل « الحجرية » . تلك المعونة التي حددتها « بخمسة أو ستة آلاف ريال وسأرسل لكم حالا سندا مخصوصا بذلك » حتى ينقل صباطه وعساكره الذين كانوا « في حاجة الى الدرجة النهائية » . وجدير بالذكر ان العثمانيين حصلوا على مساعدات كثيرة ومنوعة من الشعب اليمني عامة ، ومن الشوافع اليمنيين على وجه الخصوص ، في أثناء الحصار البحري البريطاني الذي تعرضت له اليمن في فترة الحرب العالمية الأولى . وقد خففت هذه المعونات كثيرا من وطأة الحصار ، كما ساعدت العثمانيين في أثناء هجومهم على لحج حتى لم انسحابهم منها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويبدو أن علي سعيد باشا اضطر الى طلب المعونة المالية من قائمقام الحجرية اليمني عبد الوهاب نعمان بك ليستعين بها في تمويل عمليات انسحاب قواته من لحج الى عدن ، دون أن ينتظر المساعدة من والى اليمن العثماني محمود نديم بك أو من قائد الفيلق العثماني في صنعاء أحمد توفيق ، لأنهما عارضا التسليم للانجليز ، وأشاعا في عاصمة الولاية أن نيا الهدنة تزوير وخديعة انجليزية لاثارة الفتنة والحق الهزيمة بالعثمانيين . بل انهما عاتبا كذلك علي سعيد باشا لمقابلة والى عدن البريطاني ، كما رماه بعض أشياعهما في اليمن بالخيانة والميل للاعداء . ولهذا فان علي سعيد باشا لم يتوقع منهما المساعدة ، فحاول أن يحصل عليها من قائمقام الحجرية بخاصة وأنه كان من اليمنيين الشوافع الذين كانوا أقرب للعثمانيين من اخوانهم أتباع المذهب الزيدي . وتعتبر البرقية التي أرسلها أحمد توفيق قومندان الفيلق العثماني الى علي سعيد باشا في لحج عن وجهة نظر الأول ازاء موضوع الهدنة والتسليم (١) . فأحمد توفيق باشا في تلك البرقية حاول أن يجعل علي سعيد باشا يعتقد أن نيا الهدنة المبلغ اليه من الانجليز نيا مصطنع من قبلهم لتشجيع الثورة والتمرد ضد الحكم العثماني في اليمن حتى يمكنهم ذلك من استعادة

(١) المبدل . المصدر السابق . ص ٢٤٥ - ٢٤٧ . (انظر الملحق رقم ١٩) .

لحج . ثم يشير القائد العثماني أحمد توفيق باشا الى أنه كان يجب على سعيد باشا أن يكذب نبأ الهدنة الذي تلقاه من الانجليز طالما أن الأوامر لم تصل اليه بعد من عاصمة دولته مما يؤكد صدق هذا التبا من عنده ، كما أن أحمد توفيق وجه اللوم لعلي سعيد باشا لذهابه الى عدن ومعه أركان حربه وياوره وزعمه صحة الأقوال التي سمعها من القائد البريطاني مما لا يتفق مع المبادئ العسكرية ومع تعليمات القيادة العثمانية . ثم يشير الوالي العثماني الى تصرفات علي سعيد باشا ويظهر أنها على النقيض من تصرفات الضباط العثمانيين في منطقة تهامة « وكذلك الأفراد والضباط والأمرأ في الحج » موضحا أنهم كانوا يحبون وطنهم ، ولم يقبلوا الاستسلام أو التقهقر شبرا واحدا عن خطواتهم التي تقدموها .

ثم يشير أحمد توفيق باشا في برقيته التي أرسلها الى علي سعيد باشا الى أنه هو والوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى موجودون في صنعاء ، وأنهم مسئولون عن الشعب اليمني ويعملون من أجل الحفاظ على حقوقه . ثم يحذر أحمد توفيق زميله علي سعيد باشا من مغبة التصرف في حقوق الشعب اليمني دون انتظار لأوامر العاصمة العثمانية ، وقد عبر عن ذلك عندما خاطبه بقوله : « فأنتم وحدكم المسئولون ماديا ومعنويا عن العواقب الوخيمة التي قد تنتج اذا فعلتم شيئا من ذات أنفسكم بدون أن نأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من حكومتنا (العثمانية) بالشفرة » . ثم يوضح أحمد توفيق باشا في ختام برقيته أن الأموال التي اقترضها من اليمنيين صرفت جميعها في توفير احتياجات الجنود والموظفين العثمانيين ، وأنه اذا كانت قوات علي سعيد باشا تعتقر الى الماكل والملبس والضروريات فان ذلك يرجع الى سوء التصرف في موارد الحج الزراعية والجمركية وأموال لواء تعز ، وأنهى أحمد توفيق باشا برقيته بأن طلب من علي سعيد باشا اطاعة أوامره بقوله : « نأمركم بالانقياد الى الأمر ، وبالطاعة العسكرية » .

ولكى يؤكد أحمد توفيق قومندان الفيلق العثماني لعلي سعيد باشا قائد القوات العثمانية في الحج تأزر الامام يحيى مع العثمانيين وعدم موافقته على التسليم للبريطانيين ، فقد أبرق اليه بصورة من كتاب زعم أنه قد وصله من الامام يحيى (١) . ويتضح من هذا الكتاب رفض الامام لفكرة التسليم للانجليز رفضا قاطعا لأسباب من بينها : عدم وصول أوامر صريحة تقضى بذلك من عاصمة السلطنة العثمانية ، وعدم ورود أي إخطار للامام بالهدنة من والي عدن البريطاني على النحو الذي ذكره علي سعيد باشا ، ولأن الدولة العثمانية كانت ملتزمة ببعض الالتزامات ومدينة بحسب الخ طائلة للامام يحيى ويجب أن تفي بتلك

(١) العبدل : المصدر السابق . ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، (انظر الملحق رقم ٢٠) .

الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندى واحد من جنودها . وقد أخطر الامام بذلك والى اليمن محمود نديم بك ، كما أخطر كذلك قومندان الفيلق أحمد توفيق ، هذا الى جانب اخطار والى عدن وقومندانها لحسم الأمر لدى الجهات المعنية والأطراف المتصارعة . وكان أحمد توفيق يعزز وجهة نظره فى عدم التسليم للبريطانيين مستندا الى كتاب الامام يحيى لاقناع على سعيد باشا بذلك ليحول بينه وبين التسليم .

وكانت سياسة القائد العثماني فى صنعاء أحمد توفيق التى انجهدت الى عدم التسليم للانجليز تتفق مع مصلحة الامام يحيى بطبيعة الحال ، لا سيما وأن الامام كان يعتبر نفسه الحاكم الشرعى للبلاد ، وأن النرك اذا استسلموا فيجب أن يكون استسلامهم له دون غيره لأنه صاحب فضل على الدولة كما قام بمساعدتها فى معنتها فى أثناء الحرب اذ امدّها بالمال والرجال برغم اعلانه الحياد ازاء القوى المتنازعة فى ذلك الحين . ولهذا أرسل الامام يحيى برقية الى على سعيد باشا قائد العثمانيين فى الحج يحثه على عدم التسليم للبريطانيين «الكافرين» لأن ذلك على حد تعبيره « يحمل على غير خدمة الدين والوطن » (١) .

ولم تقتصر محاولات التأثير على القائد العثماني سعيد باشا وتوجيهه الى عدم التسليم للانجليز على تحذير أحمد توفيق باشا بعد مطابقة ذلك لتعليمات الدولة من جهة أو لبرقية الامام يحيى التى أشار فيها الى تناقض ذلك مع خدمة الدين والوطن وعدم الوفاء بالتزامات الدولة ازاء عهودها وديونها للامامة من جهة أخرى ، بل انه فضلا عن ذلك أبدى بعض الموظفين وتجار لواء عزز لعل سعيد باشا « استياءهم من تغير الاحوال وتبديل الحكم العثماني فى اليمن وتخوفهم من سوء المصير » وذلك فى برقية أرسلوها اليه (٢) عبروا فيها عن تقديرهم لجهاده فى المحافظة على منطقة الحج التى كانت عرضة للوقوع فى قبضة البريطانيين فى أثناء الحرب العالمية الأولى ثم استيائهم لسحب القوات العثمانية منها وتعطيل المستشفى العثماني هناك وبيع الممتلكات الحكومية . كما أبدوا له ولاءهم للدولة العثمانية قديما وحديثا ، واخلاصهم لعاصمة الخلافة الاسلامية ومساندتهم لجهاد « الدولة العلية » وكفاحها ضد أعدائها . وقد طالبوا على سعيد باشا بابلاغ « مقر الخلافة » بارتباطهم بالدولة وولايتهم لسيادتها ، وأكدوا عليه عدم الانسحاب قبل اخطارهم بالأسباب التى تدعوهم الى ذلك ، ويمدّى صحة الاشاعات التى كانت تصل اليهم .

هذا ما ذهب اليه كل من والى اليمن العثماني محمود نديم بك وقائده

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، (انظر الملحق رقم ٢١) .

(٢) المبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، (انظر الملحق رقم ٢٢) .

العثمانيين في صنعاء أحمد توفيق ، والامام يحيى ، وبعض موظفى وتجار لواء تعز من ارتياهم في صحة الأنباء الخاصة باعلان عدنة « موندروس » في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩١٨ م ، واعتبارهم أنها خديعة بريطانية يحاول بها الانجليز بث روح الهزيمة والانكسار بين العثمانيين واليمنيين على السواء . غير أن قاصر عنبري مدير « الشيخ سعيد » كان له رأى آخر يجانب الحقيقة أيضا وإن اتخذ اتجاهها جديدا ، فقد زعم صحة خبر الهدنة وإن الدولة العثمانية تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحقت أساطيلهم على النحو الذى أوضحه في البرقية التى بعث بها الى على سعيد باشا (١) .

غير أن الارتياح في صحة أخبار الهدنة الذى عبر عنه قائد القليل العثماني أحمد توفيق والامام يحيى وموظفو وجسار لواء تعز ، أو تأييد أنبائها على أنها خديعة حاولت بها الدولة العثمانية أن تقتنص أساطيل الحلفاء كما زعم مدير « الشيخ سعيد » ، وقد عبر الجميع عن ذلك في برقياتهم التى أرسلوها للقائد العثماني فى الحج على سعيد باشا ليقتنصه بعدم التسليم للانجليز ، فإن تلك المحاولات لم توقفه عن تنفيذ ما اقتنع به وصمم على اتماؤه فقد أعلن على سعيد باشا انتهاء الحرب بينه وبين الانجليز ، وأن مهمته فى اليمن قد انتهت فلم يعد محاربا وأصر على التسليم (٢) على الرغم من علم وصول أوامر صريحة اليه من دولته تقضى بذلك ، بل انه استند فقط الى الاخطار التى ورد اليه من وإلى عدن البريطانى للإفادة بأنباء الهدنة الذى سبق الإشارة اليه . وقد رأى على سعيد باشا أن يسلم ما تحت يده من الأراضى اليمنية الى الانجليز إذا لم يسارع من يوجه أمر تلك البلاد فى التوجه اليه وتسليمها منه . وكان على سعيد باشا يعرف أن الامام يحيى باعتباره حاكم اليمن الشرعى حينذاك والوريث الطبيعى للحكم العثماني هناك يجب أن تسلم اليه تلك الأراضى التى يحتلها الترك بعد انسحابهم منها فى أعقاب الهدنة . غير أن على سعيد باشا لم يتح الفرصة من جانبه للامام الذى تخلف عن مشاركته فى مهاجمة لحج وتمسك بموقفه الحيادى ازاء القوى المتصارعة . وقد رأى الامام يحيى حينذاك أنه لا يستطيع أن يلجأ الى سعيد باشا ، فيرسل قواته لتسلم لحج وغيرها قبل أن يسلمها سعيد باشا للانجليز ، لأن أوضاع الامام فى اليمن لم تكن قد استقرت بعد بالقدر الذى يمكنه من القيام بتلك المحاولة . كما أن الامام لم يرغب فى إثارة الانجليز ضده فى الوقت الذى أوشكت فيه بلاده أن تحصل على استقلالها ، بل انه فضل أن تسير الأمور فى سلام حتى يعد للأمر عدته ، لا سيما وأن الادريسى كان يقف له بالمرصاد فى عسير ويحاول السيطرة على تهامة وكان لديه من القوة ما يمكنه من ذلك .

(١) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥١ ، (انظر الملحق رقم ٢٣) .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

وإذا كان الوالي العثماني محمود نديم بك قد ارتضى ساما بموقف الامام يحيى الحيادي ازاء القوى المتصارعة في اثناء الحرب ، الامر الذي طمأنه على عدم قيام الزيديين بأية أعمال عدائية ضد الترك خاصة في الوقت الذي زحفت فيه قواتهم على لحج ، فان على سعيد باشا كرجل عسكري يهيم النصر في معركته قبل كل شيء ، كان يريد من الامام أن يشترك بنفسه أو يدفع أنصاره على أقل تقدير لمساندة الترك في رحفهم تجاه عدن ، الأمر الذي لم يرضه الامام وامتنع عن تنفيذه . وقد أركى ذلك الامتناع روح الخلاف بين الامام وعلى سعيد باشا فاندفع الأخير مستسلما للانجليز عقب الهدنة دون أن يحرص كله بالحرص على تسليم ما تحت يده من الأراضي اليمنية للامام يحيى مكتفيا بالاشارة الى استعداده لتسليمها لمن يهيم الامر اذا أسرع بالحضور اليه للتسليم ، وذلك في الخطابين اللذين أرسلهما لكل من القائدين العثمانيين : أحمد توفيق وحسين باشا المتقاعد في صنعاء عاصمة الولاية . وكان قد أشيع هناك أن على سعيد باشا قد خان وطنه وسلم البلاد اليمنية التي تحت يده للأعداء الذين اشتروا بالرشوة والمال . ولكن على سعيد باشا حاول في هذين الخطابين أن يرد عن نفسه تلك الاتهامات لأصحابها ، كما رماهم بالجبن والتكاسل ، بينما أشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية « اليمن المقدس » .

ومن الملاحظ أن أهمية الخطاب الأول الذي أرسله على سعيد باشا للقائد العثماني في لحج الى أحمد توفيق باشا قائد الفيلق العثماني في صنعاء (١) تتمثل في توضيحه لحدود الأراضي الواقعة في قبضة الترك في جنوب اليمن والتي انسحبوا منها في نهاية الحرب العالمية الأولى . كما أن هذا الخطاب دافع فيه على سعيد باشا عن نفسه ورد التهم التي وجهت اليه بأنه سلم ما في حوزته للانجليز ، وأشاد بكفاحه ونضال الجيود العثمانيين وشدة تحملهم للمصعوبات التي واجهوها في تلك الحرب ، بينما أشار الى أن الامام يحيى والوالي العثماني في صنعاء لم يكن لهما دور في ذلك الالقاء التهم واطلاق الاشاعات . هذا فضلا عن أن هذا الخطاب كان يحمل نداء موجها من على سعيد باشا الى الامام يحيى أو من يهيم امر تلك النواحي اليمنية من حكامها الأصليين بالحضور لتسليمها منه قبل ضياع الفرصة ، غير أنه يشير في نفس الوقت الى علمه بتقاعد هؤلاء وتقاعدتهم عن محاربة البريطانيين في جنوب اليمن . وجدير بالذكر أن الأحرار اليمنيين في القاهرة كانوا يرون أن الخطاب المشار اليه والخطاب الثاني الذي سنستعرضه فيما يلي ، وثيقتان هامتان تدبران الامام يحيى بالتقاعس عن تلبية هذا النداء ، وعدم انتهازه الفرصة لاسترجاع النواحي « المحمية » (٢)

(١) السدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٥ . (انظر الملحق رقم ٢٤) .

(٢) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٤٩٨ .

ومحاولة طرد الانجليز من الجنوب العربي كله وضم تلك البقاع الى اليمن الام
كما كانت قبل تعرضها للاستعمار البريطاني الدخيل .

اما في الخطاب الثاني الذي بعث به علي سعيد باشا الى القائد العثماني
حسين باشا المتقاعد في صنعاء (١) ، فمن الملاحظ انه عبر عن سروره بآباء
قيام مظاهرات وطنية في عاصمة الولاية لمساندة جنود الدولة العثمانية . الى
جانب تعهدات الامام يحيى بتقديم المعونات للدولة مما يجعله « في غاية الوطنية
والديانة » . غير ان علي سعيد باشا يعود فيذكر ان تلك المظاهرات لم تكن فعالة
وايجابية حتى ذلك الحين لانه لم يترتب عليها تقديم مساعدات مالية او عسكرية
للدولة ترجح كفتها في الحرب . بل انه يؤكد ان أبناء اليمن كانوا خلال سني
الحرب الأربع متفرجين وكان شعارهم « نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون
على حدود بلادنا » الأمر الذي جعله يطالب وينادي بأن يسعى كل صغير وكبير
منهم للوفاء بواجباته الدينية والوطنية على أن تحدوه غيرة « لا تعرف الملل » .

وقد أشاد علي سعيد باشا بكفاح العثمانيين وفضائلهم من أجل الدفاع عن
اليمن عندهما قال « فجهادنا مملوء بالشرف » بينما أعلن أن هذا الجهاد بالنسبة
للترك قد انتهى واختتم، أما بالنسبة لليمنيين فقد بدأ « دور الجهاد حربيا وسياسيا
واداريا لاخواننا العرب » ، وأن الواجب الانساني يحتم على اليمنيين مساعدة
اخوانهم العثمانيين بكافة الوسائل الممكنة من أجل « ايهالهم الى اوطانهم
واحضان امهاتهم سالمين » .

ثم يشير علي سعيد باشا الى أن تلك المساعدة ليست سوى « شكر
ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم (اليمن) الى الآن ، واستشهاد الآلاف
منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم » . ويرى سعيد
باشا انه قد آن الأوان لأهل البلاد اليمنية صغيرهم وكبيرهم أن يقرروا مصيرهم
كما يشاءون ويتمنى أن يسمع عنهم ما يسره . واختتم علي سعيد باشا خطابه
هكذا بأسلوب ساخر تهكم فيه على الذين لا عمل لهم في صنعاء سوى شرب
الخمر واكتناز الذهب « هو ثمن دماء أولاد العثمانيين » ثم يبعثون اليه وهو
المجاهد المناضل بتوصياتهم ، وهو يقصد بذلك الامام يحيى والوالي العثماني
وأشبايعهما حتى قال « ومسببو مصائبنا هم بصنعاء » ثم ذكر أنه سيسمح
الانتظار في لحج حتى ترد اليه الأوامر النهائية من الأستانة . ومعنى ذلك أن
علي سعيد باشا رفض أن يقوم بأية تحركات تكون مصلحتها لغير حساب
دولته (٢) ، وان كانت علاقته بالانجليز في عدن التي عززها حل بالمنطقة

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ . (انظر الملحق رقم ٢٥) .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

من ركود في العامين الأخيرين من سنى الحرب ، كما أن يأسه من حرص الامام على التوجه لتسليم لحج والتواحي التي في قبضته سيدفعه ذلك في نهاية الأمر الى التسليم للبريطانيين ، وان حاول أن يبرر موقفه هذا بأنه وجه نداء لدوى الشأن من اليمنيين بالتوجه الى لحج لتسلم بلادهم على النحو الذى تلاحظه في الخطابين المشار اليهما .

موقف العثمانيين في صنعاء في أعقاب هدنة مونتروس في سنة ١٩١٨ م :

اختلف الموقف في صنعاء في أعقاب الهدنة المتفق عليها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م في تفاصيله عن الأحداث التي جرت في جنوب اليمن في ذلك الحين . فالوالى العثماني محمود نديم بك والقومندان أحمد توفيق قائد الفيلق العثماني في صنعاء - وكانت علاقتهما بالامام يحيى طيبة على عكس ما كان عليه الحال مع علي سعيد باشا - حاولا أن يتيحا للامام يحيى فرصة دخول صنعاء وتسلمه مقاليد الحكم فيها ، وأن يقيم في قصر « غمدان » ويمتلك كل ما فيه من معدات . بل ان قائد الفيلق العثماني أمر بتسليم الامام كل الأسلحة والمدافع والممتلكات الحربية وفاء له بالديون التي اقترضها منه الدولة في اثناء سنى الحرب الكبرى (١) . كما حاول الوالى العثماني أن يتوسط بتفوزه لخدمة أغراض الامام ، وأن يبرز شخصيته بمركزه الجديد بما له من مظاهر السيادة والسلطة كواثر شرعى للحكم العثماني في اليمن ، فبادر بارسال برقية عن طريق علي سعيد باشا الى والى عدن البريطاني في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م (٢) ردا على كتاب الأخير في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م الذى أطلعه فيه على انباء الهدنة .

وتبين من تلك البرقية حرص الوالى العثماني محمود نديم بك على إبراز أهمية الامام يحيى وشخصيته التاريخية باعتباره الوريث الطبيعي للحكم العثماني في اليمن وحاكم البلاد الشرعى بعد جلائهم عنها . كما أكد محمود نديم « أن أمر البلاد في يد حضرة الامام » ، وأن الامام أخطره بعدم خروج أحد من العثمانيين الا بناء على أوامره ، ولهذا فالموقف كان يستلزم وصول مبعوث من قبل الدولة العثمانية يحمل تعليمات بالشفرة المتفق عليها الى الامام يحيى وذلك بعد أن أصبحت « حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام » . وقد أوضح محمود نديم للوالى البريطاني في عدن أنه على الرغم من تصديقه لانباء الهدنة فإنه مضطر لانتظار تعليمات الباب العالى قبل أن يتحرك عن واقعه ، لا سيما وأن « المادة ١٦ من شروط الهدنة ، وفي المادة ٥ المصرح بها وفي عموم

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ . (انظر الملحق رقم ٢٦) .

شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة بأن تترك الحكومة الملكية أمور الادارة ، هذا فضلا عن أن تأمين البلاد يستلزم إبقاء بعض الجنود العثمانيين تبعاً لما تقتضيه المادة رقم ٥ من شروط الهدنة ولكن على أن يكون ذلك مشروطاً بموافقة الامام يحيى ، وسوف يقوم هؤلاء الجنود العثمانيون بواجبهم بتأمين البلاد الى جانب القوات التابعة للامام . وأخيراً طلب والى اليمن العثماني من والى عدن البريطاني ضمان حقه فى المخابرة الرسمية مع حكومته العثمانية فى الاستانة للقيام بهمام منصبه فى الولاية .

ويبدو واضحاً أن موقف والى اليمن العثماني محمود نديم بك فى صنعاء من الامام يحيى ، فقد اختلف اختلافاً بيناً عن موقف على سميد باشا قائد القوات العثمانية فى لحج الذى لم يبد أية رغبة أو محاولة لتأكيد حق الامام يحيى فى وراثة الحكم العثماني فى اليمن أو مساعدته فى هذا السبيل . على أن محمود نديم بك لم يكتف فقط بتأكيد حق الامام فى وراثة حكم العثمانيين فى اليمن لوالى عدن البريطاني فحسب ، بل انه حاول كذلك أن يجمع حول الامام شيوخ القبائل التى كانت تفكر فى التحول عنه الى جانب البريطانيين وأعوانهم فى جنوب اليمن ، وكانت بعض تلك القبائل على صلة وثيقة بعلى سميد باشا . ومن بين هذه القبائل قبيلة « القماعة » التى أرسل لوالى العثماني محمود نديم بك برقية الى شيخها محمد ناصر يحذره من سماع أقوال « المفسدين » ، ويرغبه فى الالتفاف حول الامام يحيى بقوله :

« الحذر أن تسمعوا أقوال المفسدين ، وتعلموا درجة محبتي لكم منذ خمس عشرة سنة ، حضرة الامام قائم معنا بالمال والروح ، مع اعلاء شأنكم فوق ما أنتم عليه الآن ، قاضى اللوائ قريباً متوجه اليكم وسيفهمكم التفاصيل . الحذر أن تسمعوا أقوال أحد المأمورين أو غيرهم من الآن وصاعداً ان صدر لكم اشعار من المأمورين بأى وجه كان من دون الاستئذان منا بالشفرة لا تعتمدوا وهذا سند بيدكم أماناً منا وتأكيداً لكم ودمتم » (١) .

ولم يكتف لوالى محمود نديم بك بارسال برقية لشيخ قبيلة « القماعة » محمد ناصر ، بل انه التمس من الامام يحيى أن يحرر برقية من قبله الى شيخ « القماعة » ليجتذبه الى جانبه ، تبعاً للخطة التى كان يهدف بها محمود نديم تدعيم مركز الامام كوريت للحكم العثماني فى اليمن . وقد طلب الامام يحيى من شيخ « القماعة » اعلامه « بمقدار موجود المهمات الحربية والآلات والأفراد وغيرها من الأشياء ، ليستقر بذلك الحساظر » وذلك بعد أن حاول اجتذابه اليه بقوله : « وقريباً ان شاء الله ترون ما يسركم من اعلاء مقامكم فوق ما أنتم فيه وذلك قريباً ، واعتمدوا تلغراف الولاية الصادر اليكم يومنا هذا ، ولا تخدعوا

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

المؤمرتين الذين هم بجواركم لان بهذا الامر رأينا بعض ميلان الى اعداء الله .
واحفظوا ما لديكم من قليل وكثير ولا تفرطوا بشيء قطيعا » (١) .

وبعد أن تلقى شيخ قبيلة « القماعرة » محمد ناصر بريقيتي الوالي العثماني :
محمود نديم بك والامام يحيى ، فانه رأى أن يرسل صورة البرقيتين الى علي سعيد
باشا قائد القوات العثمانية في الحج ليستطلع رأيه في التصرف المناسب (٢) .
وكانت العلاقة بين علي سعيد باشا وشيخ قبيلة « القماعرة » وطيدة الصلة لدرجة
التبعية ، مما جعل الوالي محمود نديم بك يسارع الى بذل مساعيه ليحول دون
تحول شيخ « القماعرة » بدوره الى البريطانيين . فأراد أن يجتذبه الى جانب الامام
يحيى ممنا اياه بأعلى المراسم وأوفر الغنائم . بحاصة أن « القماعرة » كان لديهم
مهمات حربية وآلات عثمانية لها قيمتها مما جعل الوالي والامام يحرصان على
كسب وده واجتذابه الى جانبهم . وهكذا يبدو واضحا الدور الذي قام به والي
اليمن العثماني محمود نديم بك في تهيئة الفرصة للامام يحيى ليرث حكم
العثمانيين في اليمن ، بل انه حاول أن يساعد الامام كذلك في تدعيم مركزه
بتجميع القبائل اليمنية من حوله ، وبخاصة تلك القبائل التي كان لديها من
المهمات الحربية والأسلحة العثمانية ما يقوى عضد الامام ويزيده من قوته .

أما بالنسبة لموقف الانجليز من محاولات والي اليمن العثماني محمود
نديم بك ابراز شخصية الامام يحيى كوريث شرعي للحكم العثماني في اليمن .
حتى يصبح « أمر البلاد في يد حضرة الامام » فان والي عدن عبر عن موقف
بريطانيا بعدم قبوله توسط محمود نديم للاتصال بالامام يحيى . لأن الأخير
لم يكن طرفا في الحرب كما أنه اعتبر محايدا لادخل له في تقرير الموقف . بل
ان والي عدن رأى أن قبول الدولة العثمانية لشروط الهدنة أمر حتمي فرضته
قوانين الحرب التي تدعيها فقط القوة العسكرية . ولهذا فانه لم يجد ضرورة
لاستصدار أوامر أخرى بشأن توقف الإدارة المدنية للولاية ، باعتبارها تابعة
بطبيعة الحال للإدارة العسكرية وبخاصة في وقت الحرب . أما بالنسبة للمسائل
المالية المتعلقة ومشاكل الحدود فان الوالي البريطاني في عدن أوضح أن الحكومة
البريطانية ستوجد حلولا لها في المستقبل . وقد عبر والي عدن عن وجهة نظر
بريطانيا هذه في الخطاب الذي أرسله الى والي اليمن العثماني محمود نديم بك (٣)
ودا على كتابه الذي سبق الإشارة اليه .

وجدير بالذكر أن ذلك الاختلاف الملحوظ بين وجهة نظر الانجليز التي
أوضحها والي عدن من جهة ، وبين وجهة النظر العثمانية التي أوضحها الوالي

(١) المبدل . المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٢) المبدل . المصدر السابق . ص ٢٥٩ .

(٣) المبدل . المصدر نفسه . ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، (انظر الملحق رقم ٢٧) .

محمود نديم من جهة أخرى بالنسبة لموقف الامام يحيى فى أعقاب هدنة «موندروس» فى سنة ١٩١٨ م باعتباراه الوريث الشرعى للحكم العثمانى فى اليمن ، فان ذلك الاختلاف سيكون سببا مباشرا فى المشاكل التى ستثار بعد ذلك بين الامام يحيى والانجليز على تحديد الحدود بين منطقة نفوذه ومنطقة النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن . بل ان الانجليز سوف يحتلون الحديدة المنفذ الطبيعى للعاصمة صنعاء لتكون فى يدهم ورقة رابحة يساومون بها الامام ثم يسلمونها الى منافسه الاديسى على الرغم من العلاقات الودية التى أشار الى عدن الى وجودها بين الامام وبريطانيا . وكانت بريطانيا تهدف من مساعدة الاديسى فى أعقاب الحرب الكبرى وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن الى الإبقاء عليه حليفا لها ومنافسا للامام حتى لا يقوى الأخير بالدرجة التى تشكل خطرا على مصالحها فى جنوب اليمن .

انسحاب العثمانيين من اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى :

بعد أن استعرضنا فى هذا الفصل موقف العثمانيين فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فإننا سوف نحاول أن نرتب للمعطات التاريخية الأخيرة فى قصة الحكم العثمانى فى اليمن على النحو التالى .

عندما رأيت بريطانيا أن نشاط العثمانيين الحربى فى تهامة على الرغم من ضلالتهم الى جانب سيطرتهم على الحج ، يعد ذلك جزءا من نشاط دول الائتلاف المعادية للحلفاء ، فان قائدها البريطانى «الجنرال اللنبي» قام بزحفه المعروف على العثمانيين فى فلسطين ، وأصبح ضرب الموانى التى يسيطر عليها الأتراك ومحاصرة الاسطول البريطانى للسواحل العثمانية فى جزيرة العرب جزءا من الخطة الحربية للهجوم العام لحملة «اللينبي» . وهكذا قام الاسطول البريطانى بضرب الموانى اليمنية التى يسيطر عليها الترك «كالخديدة» و «المخا» و «الصليف» و «اللحمة» . كما أمدت بريطانيا حليفها الاديسى فى شمال اليمن بمزيد من المؤن والعتاد الحربى وطالبته بسرعة الهجوم برا على الأتراك العثمانيين هناك . وفى تلك الأثناء انهارت خطوط دول الائتلاف فى جميع الميادين أمام قوى الحلفاء المنتصرة فانهزمت بذلك الدولة العثمانية وخسرت معركتها وآمالها فى نهاية الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ م . وقد دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وصدرت أوامر سلطان العثمانيين الجديد محمد رشاد بواسطة الوزارة العثمانية الجديدة لجميع القوات التركية فى البلاد العربية بالاستسلام والرحيل بواسطة بواخر النقل البريطانية . وقد تسلم الاديسى «منا» «اللحمة» وبلدة «الصليف» وغيرها من البلاد التى كان يسيطر عليها الترك فى شمال اليمن . كما خلى الميدان للجيش الاديسى بانسحاب

الأتراك في جهة بلاد اليمن «قيس» و «الخميسين» و «حجور» فاتطلق الإدارسة في توسعهم الى قرب «حجة» حيث اصطدموا بمقاومة قوات الامام يحيى وجها لوجه، وأخيرا استطاعت القوات الادريسية أن تدعم مراكزها في تلك الجهات بالقوة (١) .

أما في وسط اليمن فإن الامام يحيى توجه الى «الروضة» إحدى ضواحي صنعاء حيث حضر اليه عدد من مشايخ القبائل اليمنية ذكر عنهم الواسعي أنهم كانوا من جميع النواحي وصحبها البقر والغنم فذبحتها أمام داره فرحا وسرورا بقدومه ، وحصل للناس بقدوم الامام (يحيى) سرور عظيم لم يعهد مثله ، ثم خرج أكابر السادة والعلماء والتجار والأعيان من صنعاء الى الروضة لزيارة الامام (٢) . وقد سبق أن أشرنا الى أن العلاقات كانت طيبة بين الامام يحيى والوالي العثماني محمود نديم بك على عكس ما كان عليه الحال بين الامام والقائد العثماني في لحج على سعيد باشا ، ولهذا فلم يكن مستغربا أن يوجه محمود نديم بك دعوة الى الامام يحيى لدخول صنعاء ويبدى استعدادا لتسليمه مقاليد الحكم باعتباره وريثا شرعيا للحكم العثماني في اليمن . وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ (صفر سنة ١٣٣٧هـ) بناء على دعوة الوالي العثماني (٣) ، الذي أمر بتسليمه «قصر غمدان» وما فيه من معدات . كما أمر القائد العثماني أحمد توفيق بتسليم الأسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية الامام مقابل ما كان له من ديون عليهم على النحو الذي أعلن في ذلك الوقت (٤) . ويصف الواسعي يوم دخول الامام الى مدينة صنعاء بأنه «كان يوما مشهودا ، وحصل للناس السرور والفرح والحبور ، ونظم الامام أمور صنعاء ، ومنع المأمورين من الظلم والارتشاء ، وأرسل معلمين الى سائر القرى . وأمر بإزالة البدع ، وألحقت على الصلاة في أوقاتها والمحافظة على الجمع والجماعات (صلوات الجماعة) ، وأطاعته جميع البلاد ، وأخذ منهم الرهائن » (٥) .

وبالنسبة للأتراك العثمانيين في جنوب اليمن فإن البرقيات والمكاتبات التي تبودلت بين قائدهم في لحج على سعيد باشا وبين الوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى من جهة ، ووالي عدن البريطاني من جهة أخرى - التي سبق أن أشرت اليها - قد انتهت جميعها بوصول أوامر العاصمة العثمانية بإخراج « القوة العسكرية والإدارة الملكية العثمانية » (٦) من اليمن ، تبعها

(١) المفيد : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣١ .

(٣) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٤) الجرائد : نفس المصدر ، ص ٢٢٥ .

(٥) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٢ - ٣٣١ .

(٦) المفيد : المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

لشروط هدنة موندروس المنعقدة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م . ولهذا اتجه على سعيد باشا الى عدن حيث سلم سيفه وعساكره لواليها البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هـ) (١) . بعد أن باعوا جميع الحبوب المخزونة في المخازن من مزروعات لحج وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأثاثهم بأبخس الأثمان حتى بلغت قيمة السيف خمسة قروش مصرية وتسلم الجنرال (بتي) لحجا ، وعسكر جنوده البريطانيون في (أم الققع) .

على أنه في الوقت نفسه تقريرا الذي سلم فيه على سعيد باشا قواته لوالي عدن البريطاني كانت الحديدة هدفا لقنابل الأسطول البريطاني ، لأن العثمانيين هناك حاولوا المقاومة نتيجة لتردد الوالي العثماني محسود نديم بك في الاقتناع بالتسليم لبريطانيا ، ثم احتلت القوات البريطانية مدينة الحديدة بعد ضربها مباشرة (٢) . وقد أوضح الواسعي صورة لحادثة ضرب الأسطول البريطاني للحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله : « وفي هذه السنة (١٩١٨ م - ١٣٣٧ هـ) هجم الانجليز على الحديدة بأحد عشر أسطولا على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولا استعداد ، وضربها بالمدافع وخربها ، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها الى التهائم في حالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل أحد نجسا بنفسه ، والمدافع تطلق قنابلها ، ثم احتل الانكليز الحديدة وتراجع الناس ، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه » (٣) . ويقول أمين الريحاني أن الحديدة ضربت مرتين من البحر ، المرة الأولى في سنة ١٩١٢ م في أثناء الحرب التركية الإيطالية ، والمرة الثانية في سنة ١٩١٨ م في الحرب العظمى الأولى عندما حمل الجنرال اللنبي على الترك في فلسطين ، فكان ضرب الحديدة جزءا من الهجوم العام . كما ذكر الريحاني أن قنصل الانجليز كان يومئذ على ظهر البارجة التي كانت تصدر منها الأوامر بإطلاق المدافع . وكانت دار القنصلية ، بأمر القنصل نفسه ، الهدف الأول لقنابل الأسطول ، لأن فيها حسب ادعائه أوراقا سرية ، غير أن الريحاني يذكر أن الاشاعات لا تثبت ذلك الادعاء ، اذ قيل أن القنصل أمر بتدمير بيته لأن فيه أثاثا ثمنا حرقه طمعا في الحصول على التعويض . وقد دفعت له الحكومة البريطانية أضعاف قيمته تعويضا (٤) ، غير أنها لم تفعل ذلك مع اليمنيين أصحاب الحديدة الذين لاذوا بالتهائم « لا يلون على شيء ولم يأخذوا معهم

(١) العبدل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen, p, 228.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٢ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

ما يقوم بحاجاتهم . اذ كانوا يكتفون بالنجاة من الموت المحتوم » (١) .

على أن الانجليز كانوا يرمون من وراء ضربهم للحديدة واحتلالها وسحق
أقدامهم في اليمن لمواجهة الامام يحيى ومساومته عليها ، بعد أن بدا أنه يريد أن
يقسوم بدوره كاملا كورث شرعى للحكم العثماني . وكانت بريطانيا تعلم أن
الحديدة بالنسبة للامام ذات أهمية بالغة لأنها المنفذ الطبيعى لصنعاء . وقد
انتهز الانجليز فرصة تردد الترك في الاستسلام ليضعوا يدهم عليها حتى
لا يتهموا فيما بعد بأنهم بدءوا بالعدوان . بل أن الانجليز ادعوا أن قواهم
دخلت الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام ، وأنهم سيعيدونها للامام بعد
استقرار الموقف ، وذلك تبعا لما ورد بكتاب والى عدن المرسل للامام يحيى ردا
على احتجاجه على ضرب المدينة وتخريبها (٢) . غير أن الانجليز كانوا يهدفون من
سيطرتهم على الحديدة الوقوف في وجه توسع الامام يحيى حتى لا يشكل خطرا
على مصالحهم في اليمن . بل أن العقيلي يذكر أن الانجليز كانوا يهدفون أيضا
الى اتخاذ الحديدة نقطة البدء في الانطلاق لتأسيس مستعمرة جديدة تتصل برا
بمستعمرة عدن . وتمهيدا لبلوغ تلك الغاية فانهم ضربوا نطاقا من الأسلاك
الشائكة حول المدينة وأخذوا في استئالة شيوخ القبائل المجاورة (٣) ، على نحو
ما حدث مع شيوخ النواحي التي تجاور مستعمرة عدن .

وجدير بالذكر أن الانجليز اضطروا فيما بعد الى تسليم الحديدة للادريسي
في ٣١ من يناير سنة ١٩٢١ م بعد أن فشلت محاولاتهم وبخاصة بعثة
« جاكوب » - التي أرسلوها عن طريق الحديدة وحالت قبيلة القعري دون
وصولها الى صنعاء - للاتفاق مع الامام الذي أمر قواته بالزحف على النواحي
المتسع المجاورة لعدن ليضطر الانجليز ويساومهم على اخلاء الحديدة (٤) . كما
أن القبائل اليمنية هاجمت الانجليز في الحديدة مما ترتب عليه تغيير ثلاثة
قناصل لم يوفق واحد منهم في تهدئة الحالة فضلا عن التمكين لسياسة بريطانيا
خلال السنة التي احتلوا فيها المدينة (٥) . وقد قام الانجليز باستفتاء أهل
الحديدة في الانضمام الى الحكومة التي يرغبونها بعد جلاء الأتراك ، فتمسك
معظمهم اما بعودة الحكم العثماني واما الانضمام الى « الحكومة العربية
المصرية » (٦) . وأخيرا أوعز المعتمد البريطانى في الحديدة للجيش الادريسي

(١) العرشى : بلوغ المرام في شرح مسك اكتام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ،

ص ٩٢ .

(٢) Rihani, A. : Op. Cit., p. 229.

(٣)

(٤) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٥) Survey of International Affairs, 1925, Vol. I, 321.

(٦) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٧) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

فدخل المدينة ، وبأشر إدارتها وتم جلاء الانجليز عنها . وعندما تأسست الحكومة الادريسية في المدينة استدعى الادريسي خمسة من زعماء تجار الحديد الذين اظهروا ميلهم الى الاتراك والى المصريين ورحلهم الى عاصمة الادارسة في حيزان ، حيث طأوا سبعة أشهر أسرى في قلعتها ، ثم أعلدوا بذنبيهم وبأجزاء الموقع عليهم فافتدى بعضهم نفسه بالمال ، وقدم الآخرون أبنائهم للادريسي ردائن الولاء والاخلاص (١) . وعلى أية حال فقد سلم الانجليز الحديد للادريسي على كرم من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون في حكم امام صنعاء ولا امام صبيا (الادريسي) » (٢) ، ويرجع ذلك الى أنهم كانوا يشتغلون بالتجارة ويفضلون العمل في هدوء بعيدا عن ضوضاء السياسة وخطر الصراع بين الزعماء المتنافسين ، الذين سببوا الخراب والدمار لمدينتهم دون أن يقدموا اليهم أية تعويضات ، بل يجمعون منهم ما يكفي لشئون الإدارة ، ويفرضون عليهم ضرائب باعظة ، جعلت كثيرين منهم يفضلون الهجرة الى عدن ، على الرغم من أن الادارة الادريسية قاومت الهجرة وقبضت على بعض البارزين من التجار المهاجرين وأسرتهم في « ميدى » (٣) .

ولاشك أن تسليم الانجليز مدينة المدينة للادريسي كان تدخلا من بريطانيا في توزيع الاراضي والحدود بين الحكام المحليين المتنافسين ، مما أثار الامام يحيى ضد بريطانيا وجعله يتجه الى مهاجمتها في النواحي التسع في جنوب اليمن باعتبارها جزءا من أملاك أجداده ينبغي له أن يسترده . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اتخاذ تلك النواحي « رهينة مقابل مينائي : اللحية والحديدة » (٤) التي سيطر عليها الادريسي بمساعدة بريطانيا . وقد أكد « جاكوب » ذلك عندما قال : « ان الحديدة لم تكن ملكا خاصا لنا حتى نسحبها للخير ، كما أن الادريسي لم يفتنمها من الترك في أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الادريسي عن منطقة أصبحت بالاكتمساب للامام وحده ، إذ أن الحديدة هي الميناء الطبيعي لصنعاء » (٥) .

على أن حكم الادارسة سوف يعتريه الضعف والانحيار بعد وفاة محمد الادريسي في ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٣م . ولم يستطع ابنه الأمير علي على تسيير دفة الأمور لصغر سنه (٦) . مما جعل امارة الادارسة تمر خلال السنوات التي مضت بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠م في أدوار اضطراب داخلي ، فصارت ماثارا لأطماع جيرانها

(١) الريحاني : المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 249.

Survey of International Affairs 1928, p. 311.

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 241.

Survey of International Affairs, 1925, p. 322.

وبخاصة الامام يحيى الذي تمكن من طرد الأدارسة من الأراضي اليمنية التي كانت تحت يد الترك قبل جلائهم وأن يحصرهم في عسير فقط . وقد حدد الواسعي انتصارات الامام يحيى على الأدارسة بقوله : « واستلم (الامام يحيى) بأجل ثم الحديدة من دون حرب ، واستلم الموالي التي على ساحل البحر الأحمر » ابن عباس « و « الصليق » و « اللحية » و « ميدي » ، ثم « مدن » الضحى « و « الزهرة » و « الخفيرة » و « الزيدية » و « المراوغة » وغيرها ، وعين الامام لهذه عمالا وحكاما ومعلمين » (١) . بل ان الامام يحيى احتل بعض أراضي عسير وواصل الزحف شمالا ، مما حمل الأدارسة على خلع الأمير على ، ووضعوا عمه السيد حسن الادريسي مكانه . وكان ابن سعود قد احتل الحجاز فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦م ، بوساطة السيد أحمد الشريف السنوسي الكبير ، الذي سارع من ليبيا لينقذ اعارة نسيبه حسن الادريسي . وظل الأمر كذلك الى أن ضغطت المطامع على هذا الأمير ، فاضطر في النهاية أن يطلب ضم بلاده الى ملك حليفه ابن سعود ، فطويت بذلك صفحة الأدارسة (٢) .

وعلى أية حال ، فقد سلم القائد العثماني في الحج على سعيد باشا نفسه ورجاله لوالى عدن البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ) وأصبح الجنود العثمانيون بطبيعة الحال أسرى في عدن ، ومكنوا فيها أياما ، حتى لحق بهم زملاؤهم في بقية أجزاء اليمن ممن تجمعوا في المناطق الساحلية ، وبخاصة في « اللحية » و « الحديدة » وحملتهم اليها البواخر البريطانية (٣) . وقد رحلت بعد ذلك القوات العثمانية المستسلمة من عدن الى جزيرة مالطة بواسطة البواخر البريطانية ، التي أوصلتهم فيما بعد الى بلادهم في الأناضول .

وإذا كنا قد لاحظنا اختلافا بينا بين موقف والى اليمن العثماني محمود نديم بك من جهة وموقف القائد العثماني في الحج على سعيد باشا من جهة أخرى بالنسبة لشخصية الامام يحيى ، فإن هذا الاختلاف بالتالى أدى الى التأثير في مجرى حياة كل منهما . فالوالى العثماني حاول أن يبرز أهمية الامام وشخصيته التاريخية ويهد له ليكون خليفة للحكم العثماني في اليمن ، فكان يؤكد ذلك في خطابه لوالى عدن ليوحى للانجليز بالتفاهم مع الامام باعتباره الحاكم الشرعى للبلاد بعد جلاء العثمانيين عنها . بينما رفض على سعيد باشا أن يتحسس للامام ، وامتنع عن تقديم أية مساعدة له أو تمهيد ليرث مقاليد الحكم بعد زوال السيادة العثمانية عن اليمن . ورأينا أن «على سعيد» حاول أن يبرى نفسه من

(١) الواسعي . المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) محمد جميل جهم : فؤاد العروبة ومراكها ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

عدائه للامام وميله للانجليز بما ضمته خطاييه للوالب المشائى وللقائء اءمء ءوفىق فى صناعاء ، معبرا عن اسءعءاءه للءسللم لآن ىمه الأمر اذا أسرع بالءضور الىه لءسلم ما ءءء ىءه من الأراضى اللىمىة . ءبر أنه كان واضءا أن على سعىء باشا لم ىرءض موقف الامام الءىاءى فى أثناء الحرب العالمىة الأولى ، مما ءعله ىءءبر الامام مءءاذلا عنءما رفض الاشتراك مع الترك فى مهاءمة الانءلىز فى ءنوب اللىم ، ذلك الهءوم الذى انءهى فقط بالسىطرة على لءء . ولهذا فان على سعىء باشا اءءه منء ابلاغه بأنباء الهءنة الى الءسللم للانءلىز ، والاسراع بمءاءرة البلاد اللىمىة الءى قاسى هو ورحاله فىها الأمرىن ، ءون أن ىهءم ءءرا بأءاءة القرضة للامام ىءىى لءسلم ما ءءء ىء الترك من الأراضى اللىمىة الأمر الذى سهل على الانءلىز وأشىاعهم من ءكام تلك المنطقة العوءة الى تلك الأراضى والسىطرة عىلها .

وقء سافر على سعىء باشا الى الأناضول كأءء الءنوء الأءراك الذىن انءءء مهمءهم فى اءءى بقاع الامبراطورىة العءمانىة (١) . أما مءمود نءىم بك فكانء علاقاته الطىبة بالامام ىءىى ءشءعه على أن ىؤءر البقاء فى اللىم « هو وبعض الموظفىن الآءرىن من العءمانىىن - بلء عءءهم ءوالى ءسعمائة - ءءء ظل ءكومة الامام (المءكل على الله) . فأقاموا هناك ، وقء أعطاهم الامام الرواءب والمعاشاء اللازمة ، وقء عىن بعضا منهم فى المناصب الءكومىة » (٢) على ءءء ءعبىر الواسعى . وكان مءمود نءىم بك وراغب بك (٣) من بىن العءمانىىن الذىن اسءعان الامام ىءىى بءبراءهم ، وأسهموا بءور اىءابى وفعال فى ءءمة بلاد اللىم المءءقلة .

وقء ءمء تلك الأءءاء الءاسمة فى ءارىء الءكم العءمانى فى اللىم ءلال فءرة زمنىة وءىزة ، وانءء بانءءاب القواء العءمانىة من اللىم بأكمه فى أوائل سنة ١٩١٩ م (٤) ، وبذلك ءصل اللىم على اسءقلاله الذى ءأكد وصوءق عىله واعءرف به ءوليا فى ٢٤ من ىولىو سنة ١٩٢٣ فى أثناء ءءورة ءاسانىة لمؤءمر الصلء الذى عءء بمءىنة لوزان لءسوىة المسائل الءى لم ءسو بىن الترك والءلفاء (٥) . وقء نصءء الماءة الساءسة عشرة من معاهءة « لوزان » على « ءنازل تركيا عن ءمىع ءقوقها فى الأراضى الواقعة ءارء الءءوء الءى عىنءها المعاهءة » ، وكانت اللىم ءارء نطاق تلك الءءوء كما أشارء الماءة المءءون

(١) المىء مصءطفى مالم : المءءر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) الءرافى : المءءر السابق ، ص ٢٢٥ .

Brémond : Op. cit., p. 87.

Scott, H. : Op. cit., p. 120.

Brémond : Op. cit., p. 84.

(٥) ناضل ءسبىن (ءءءور) : المءءر السابق ، ص ١٥ .

من المعاهدة المذكورة الى أن الدول التي حصلت من تركيا لها الحق في أخذ
الممتلكات العثمانية الواقعة فيها ، مما منح الامام يحيى الحق في ملكية ما كان
في اليمن من ممتلكات عثمانية بعد جلاء العثمانيين عن بلاده في أواخر سنة
١٩١٨ م . وقد صارت معاهدة « لوزان » نافذة اعتبارا من اليوم السادس من
شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بعد أن أودعت اليونان وتائق إبراهيم في ١١ من
فبراير سنة ١٩٢٤ م ، وتركيا في ٢١ من مارس سنة ١٩٢٤ م ، وبريطانيا
وايطاليا واليابان في ٦ من أغسطس سنة ١٩٢٤ م (١) .

وهكذا انتهى الحكم العثماني في اليمن ، وبدأت البلاد عهدا كدولة
مستقلة تحت حكم الامامة الزيدية ، التي كان يمكنها أن تبني ثمار الاستقلال ،
للارتقاء بالشعب اليمني ، وللاحاقه بركب الحضارة الحديثة .

(١) ناشل - جسي (دكتور) ، المصدر السابق ص ٩٦ - ٩٩ .

الغاتمة

آثار الحكم العثماني في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية

سوف نختتم هذا البحث بمحاولة تقييم الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن ، تلك الآثار التي كان يمكن أن تكون في مجموعها أساسا معقولا وبداية مناسبة يزدهر بعدها اليمن في أعقاب الاستقلال ، ليرقى الى مستوى شقيقاته من البلاد العربية الأخرى التي انحسر عنها النفوذ العثماني ، ويشاركهن في ركب التقدم والمدنية . غير أننا وجدنا أن الامامة الزيدية بنظامها العتيق ، وعدم تدرجها نحو النظم الدستورية الحديثة ، قد شكلت عقبة كئودا في وجه التطور التقدمي في اليمن . ذلك لأن الامامة لم تستفد من التجديدات التي أدخلها العثمانيون على أوجه الحياة اليمنية المختلفة ، كما لم تواصل انتماء المشروعات الإصلاحية التي وضع العثمانيون أساسها وبدعوا في تنفيذها ، وأقبل عليها اليمنيون بعد أن لمسوا فوائدها وأحسوا بحاجتهم الى المزيد من صنوفها النافعة . ولهذا فإن الشعب اليمني في نهاية الأمر حارب حكم الامامة البالي وأطاح بمقدراته الى الأبد ، وأعلن تحول البلاد الى جمهورية عربية يمنية ، ليأخذ بذلك مكانه تحت الشمس ، وليستعيد مكانته بين أمم العالم بما يتناسب مع حضارته العريقة وأمجاده الخالدة .

ومما لا شك فيه أن الحكم العثماني الأخير في اليمن لم يكن بصفة عامة خيرا على تلك البلاد ، شأنها في ذلك شأن شقيقاتها العربيات التي تعرضت لنير الاستبداد العثماني في أحلك أيامه . ذلك لأن الحكام والمسؤولين العثمانيين الذين كانت توفدهم حكومة الأستانة كثيرا ما كانوا يخطئون ويفعلون ما يؤخذون عليه في تصرف شئون اليمن في أنساء تبعيتها للدولة العثمانية . وقد تناولنا بالدراسة في الفصول السابقة الأحداث التي جرت في اليمن في عهد الاستبداد الحميدي والتي تميزت تصرفات العثمانيين فيها باتباع أساليب

العنف والقمع والنهس ضد الحركات الثورية التي قام بها اليمنيون ، وكذلك في أثناء الفترة الأولى من عهد حكومة الاتحاديين في مطلع العهد الدستوري العثماني قبل الاتفاق على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١م . وكان يدفع العثمانيين الى ذلك - وبخاصة الاتحاديين منهم الذين تمسكوا بالمركزية المتطرفة وسياسة التتريك العنصرية وفكرة الاخضاع قبل الاصلاح - رغبتهم في الابقاء على سيادتهم الفعلية في اليمن في وقت تعرضت فيه دولتهم لكثير من الهزات والانتكاسات في أوروبا . كما كان العثمانيون يحولون دون تسرب اقباء الثورة وتيارها العنيف الذي اجتاح اليمن الى بقية الولايات العربية التابعة لهم حتى لا تفقد دولتهم سيطرتها على تلك الولايات ، وبخاصة ولاية الحجاز التي تضم الأماكن الإسلامية المقدسة فيفقد العثمانيون بفقدانها مركزهم المرموق بين الامم الإسلامية باعتبار سلطانهم خليفة المسلمين و « حامي حامي الحرمين الشريفين » . وفي سبيل ذلك استعمل العثمانيون أساليب البطش والعنف والاضطهاد مما كان يزيد لهيب ثورة اليمنيين اشتعالا ضد الحكم العثماني وممثليه من الموظفين العثمانيين العسكريين والمدنيين على السواء .

بل ان كثيرا من هؤلاء الموظفين العثمانيين كانوا يعتبرون تكليفهم بالعمل في بلاد اليمن نفيا لهم وابعادا في تلك الولاية النائية ، فكانوا يكرهون البقاء هناك ، ويتطلعون دائما الى بلادهم . وكان هذا الفهم وذلك الشعور ينعكس في تصرفاتهم ، فتحولت كراهيتهم هذه لجهتهم الى نفرة على الشعب اليمني ، واساءة في معاملة ابنائه الأبرياء ، مما كان يعمق الهوة ويزيد من عوامل الشقاق والبغضاء في كثير من الأحيان بين العثمانيين واليمنيين على النحو الذي سبق الإشارة اليه على مدار البحث .

وقد فرض العثمانيون على الشعب اليمني أنواعا من الضرائب والرسوم الجبركية ليتمكنوا بوساطتها من تغطية نفقات القوات العثمانية في ولاية اليمن ومرتبات الموظفين العثمانيين هناك ، الى جانب القيام ببعض الاصلاحات واقامة بعض المنشآت وارسال ما يتبقى بعد ذلك الى خزانة الدولة العثمانية المجهدة في ذلك الحين . ولا شك أن هذه الضرائب وتلك الرسوم ضايقَت اليمنيين كثيرا نظرا لأنهم لم يعتادوها من قبل ، كما أنهم كانوا يدفعون أنواعا أخرى منها للامام الزيدى في نفس الوقت تمثلت في ضريبة الزكاة والعشور وغيرها واستندت فيها الامامة الى نصوص من الشريعة أولتها تبعا لما كانت تقتضيه مصالحها الخاصة . وقد نتج عن ذلك أن ناء اليمنيين بحملهم وأرهقتهم الضرائب بأنواعها المختلفة أشد الارهاق مما جعلهم يتهربون من محصيلها العثمانيين الذين تولوا جمع ما يخص الامام منها أيضا بعد اتفاق الصلح الذي عقد بين الجانبين في سنة ١٩١١م . وقد استخدم العثمانيون أساليب الضغط والارهاب في تحصيل هذه الضرائب من أبناء اليمن ، وأساء بعض الولاة

العثمانيين استعمال سلطاتهم في هذا السبيل ، فاستغلوا الشعب اليمني أبشع استغلال ، مما جعل الحكم العثماني يشكل عبئا جاثما على صدور اليمنيين .

بل ان بعض الولاة والموظفين العثمانيين عسكريين ومدنيين على السواء اتصفوا بالجشع والطمع وحاولوا أن يستحوذوا على ثروات طائلة في أثناء بقائهم في اليمن ، وسلخوا في سبيل ذلك مسالك عديدة كان لها أسوأ الأثر لدى اليمنيين . فقد اضطهد بعض الولاة والمأمورين الأتراك عددا من علماء اليمن وأبنائه وصادروا أموالهم ، وتآمروا ضد الأهالي الأبرياء ، وأثاروا حقد الباب العالي على اليمنيين وبخاصة أتباع المذهب الزيدي قبل اتفاقهم على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ وقد نفى داء الرشوة بين الموظفين العثمانيين في ولاية اليمن النائية ، حيث ضعفت الرقابة عليهم وازداد تسلطهم على رعاياهم اليمنيين ، بل ان بعض الموظفين العثمانيين كانوا يحاربون الولاة المصلحين في كثير من الأحيان ويتآمرون عليهم للتخلص منهم حتى لا تغل أيديهم عن استغلال الشعب اليمني والاساءة اليه . ولهذا اضطرب بعض الولاة العثمانيين أن يدعوا لرغبة الموظفين الترك وأن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام محاولاتهم للاستحصال على الرشوة وابتزاز الأموال من أهالي الولاية ، وذلك في الأوقات التي ضعفت في أثناءها الادارة العثمانية المسؤولة في اليمن عن معارضتهم ومنعهم من ارتكاب مثل هذه المظالم في معاملتهم للشعب اليمني ، وقد أشرنا الى كل ذلك في الفصول السابقة .

وجدير بالذكر أن الحكم العثماني في اليمن لقي هجوما عنيفا من كثيرين من الكتاب العرب حتى اعتبر في رأيهم أهم الأسباب التي أدت الى تخلف الشعب اليمني ، فقد يالغ أحدهم وهو نزيه مؤيد العظم في تشويه صورة الحكم العثماني بقوله : « ان اليمنيين منذ القدم أهل جد ونشاط ، واذا رأيناهم اليوم متأخرين عن غيرهم من الأمم فلاشك أن ذلك يعود الى الامبراطورية العثمانية التي أهملت شأن اليمن كما أهملت غيره من الأقطار العربية كل الإهمال . وكانت تعتبر بلاد اليمن مستعمرة حقيرة وتعامل أهلها معاملة سيئة ، ولم يكن لها هم غير جباية الضرائب وإرسالها الى العاصمة العثمانية اشباعا لبطن عاهلها ورجاله . واذا طاف المرء بلاد اليمن من أقصاها الى أقصاها ، لا يجد للدولة العثمانية أثرا من آثار المدنية غير الحصون والقلاع وبعض المستشفيات العسكرية والأسلاك البرقية ومدرسة أو مدرستين صناعيتين . وكان رجال تركيا لا يرسلون الى اليمن الا كل مفضوب عليه من الموظفين الملكيين والعسكريين ، غير ناظرين الى المقدرة العلمية والأهلية والشخصية ، فكان هؤلاء الموظفون يسيئون استعمال وظائفهم ، ويرتكبون الموبقات والمحرمات ويتناولون الهدايا والرشوات وهذا مما أثار خواطر اليمنيين وجعلهم في احتراپ دائم مع الحكومة العثمانية » (١) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة . ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

على أنه مهما قيل عن الحكم العثماني الأخير في اليمن ، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن العثمانيين حرصوا على ادخال كثير من الإصلاحات الحديثة ، ولكنهم كانوا يضطهدون دائما بالثورات والعناصر الرجعية التي كانت تحركها الإمامة مما جعل مدق حكمهم مملوءة بالحروب وقمع الثورات ، وجعلهم يضطرون الى استخدام القسوة في كثير من الأحيان ، فكان ذلك يصرفهم بطبيعة الحال عن مواصلة الإصلاح . وكان بعض أولئك المصلحين من العثمانيين يريدون دفع اليمن الى الأمام ليسير مع الزمن ، ولكنهم كانوا اذا فعلوا ذلك وجدوا من يتهممهم من أهل اليمن بخروجهم عن الدين . ولم يحاول العثمانيون بحالة من الأحوال تأخير الشعب اليمني أكثر من غيره من شعوب الشرق العربي التي كانت تحت سيطرتهم ، اذ كانوا جميعا سواء في تحمل الأذى من جراء المظالم في تلك الأيام . وقد خلد التاريخ لبعض الولاة والموظفين العثمانيين في اليمن اعمالا جليلة وعدلا وحبا للشعب اليمني واحتراما بشأنه ، ولكن أمثال هؤلاء كانوا قلة اذا قيسوا بالآخرين (١) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد لاحظنا أن اليمن قد تمتع في عهد الحكم العثماني الأخير وبخاصة بعد الانقلاب السنوري العثماني بحكم معتدل كان يتناسب وحالة ذلك العصر . ثم حرم اليمن من ذلك الحكم المعتدل بعد أن ملكت الإمامة زمام الأمور هناك في عهد الاستقلال . وهذا ما حدا بالكثيرين الى القول بأن الحكم العثماني في اليمن لو كتب له البقاء والاستمرار لمساعد اليمنيين على التدرج في طئه نحو الحياة العامة المناسبة . ذلك لأن الولاة والمتصرفين وكبار رجال الحكم من العثمانيين لم يكونوا منفردين بالسلطان في معظم الأحيان ، بل كانوا يرجعون الى الدوائر العليا في الأساندة عاصمة الدولة العثمانية ، ويحاسبون امامها عما يكون قد حدث من تقصير في تصريف شئون البلاد . ومعنى ذلك أن الشعب اليمني كان يتمتع نسبيا بحرية شعبية في ظل الادارة العثمانية وكان في استطاعة ابنائه أن يشكوا وأن يقاوموا ظلم العثمانيين مما جعلهم يعتادون على حكم نظامي قائم على علاقات محددة بين الحاكم والمحكوم . وقد وجدت في كل لواء وقضاء مجالس محلية ، يطلق عليها « مجلس الإدارة » كانت تضم أعضاء من صفوف أبناء البلاد الواقفين على حاجات مواطنيهم . وكان هؤلاء خير أداة لمحاولة الحكومة في تطبيق العدالة . لأنهم كانوا يعتبرون وسطاء بين الشعب وولاة الأمور المسئولين من العثمانيين . وبهذا كان ميسورا الى حد ما الوقوف على رغبات الشعب ، وكان ميسورا استجابة مطالبه في كل نواحي الحياة .

وكان هناك مجلس شعبي آخر وهو « المجلس العمومي » للولاية ، ومقره

(١) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٦٠ .

صنعاء عاصمة اليمن ، ورئيسه الوالي العثماني . وتائب الرئيس من الوطنيين ذوي الخبرة في شئون البلاد . وأعضاؤه يبلغون الثلاثين نائبا . وهذا المجلس كان يتمتع بسلطة واسعة كبرلمان مصغر ، يفتتح في موعد معين بأحفال شعبية عظيمة . ويلقى فيه الوالي العثماني خطبة الافتتاح ، كما هو معمول به في البرلمانات الكبرى على النحو المعروف . يذكر فيه الوالي ما تم في السنة الماضية ، وما قامت به حكومة الولاية من اصلاحات وتعمير وتعليم ، وبالجملة كل ما أدخل على مرافق البلاد من تحسين ونهوض . وكانت لهذا المجلس عدا سلطته الواسعة ، ميزانية خاصة ، لها أبواب في الاتفاق ذات بنود محددة . كما كانت له ادارة نشيطة وسكرتيرية عاملة طيلة السنة الحكومية .

هذا عدا ما كان لليمن من نواب يمينيين يتمتعون بالوطنية والكفاية . ويمثلون الشعب اليمني في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) ، يناقشون ويجادلون ويسألون ويستنبطون من أجل المصلحة العامة لبلادهم . فكان للشعب اليمني رهيبته لدى الحكام المحليين ، المنقذين لقوانين الدولة . ولو بدا منهم أي تقصير نحو الشعب سارع أولئك النواب اليمنيون في توجيه السؤال والاستجواب ومطالبة الحكومة في الأستانة بتطبيق العدالة والنهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بمكانتها وتاريخها . وقد أتاح كل ذلك للشعب اليمني فرصة التعود على الحياة المنظمة وعلى السلطان الشعبي نسبيا في تلك الفترة القصيرة . مما ساعد على تسمية الاستعداد الموجود لديه لممارسة تقرير مصيره ، وتهيئته للحياة العامة المستنيرة .

بل انه لوحظ في الحلقة الأخيرة للحكم العثماني في اليمن انه كانت هناك محاكم متنوعة مؤسسة ومنتشرة في أرجاء البلاد ، من شرعية وتجارية ، ووطنية أهلية ، واستئناف لكل هاء ، وبميز خاص (أي محاكم للنقض والابرار) . كما يضاف الى ذلك نظام النيابة ، حيث كان يوجد النائب العمومي ومركزه صنعاء ، ووكلاء النائب العمومي في الألوية والأقضية ، وأكثرهم ممن تخرجوا من كلية الحقوق بجامعة الأستانة ، وبعضهم ممن تدرّب في القضاء ورقى في السالك القضائي حتى وصل الى رئيس محكمة أو رئيس نيابة . أما كبار القضاة ورؤساء المحاكم الكبيرة فقد كانت الدولة تنتخبهم من كبار رجال القانون والتشريع والفقه ومن يجيدون العربية ويتحلون بالزراعة والحلق (١) . كما شهد العهد العثماني الأخير في اليمن انتشار المستشفيات الصحية في البلاد ، ووجود عدد من الأطباء والصيادلة ، كما أن المدارس انتشرت على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء اليمن . وكان التعليم مجانا على نفقة الدولة (٢) . فقد كان في صنعاء ومدينة « أبها » عاصمة عسير ، خمس مدارس ، للصناعة

(١) اليمن المنهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ١ - ٣ .

(٢) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 73.

وللتعليم الأيتام واليتام ، ومدرسة عسكرية للتعليم العسكري الاعدادى الذى يوصل الطالب الى الكلية الحربية بجامعة الآستانة . كما أقام العثمانيون مدرسة للصناعات فى المدينة وقد شاهد أطلالها نزيه العظم الذى قام بزيارة اليمن فى سنة ١٩٢٧ م وكانت قد تهدمت اثر المعارك التى دارت حولها بين جيش الامام يحيى وجيش الادارسة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولم يعمل الإمامة على تجديدهما فيما بعد (١) . هذا عدا ما كان من نظام شائع فى ولاية اليمن ، فى النواحي الادارية على وجه الخصوص ، فقد كلف بالعمل عدد من كبار الموظفين وصغارهم المتعلمين الذين قاموا بواجبهم فى خبرة وكفاية مما جعل الدولاب الحكومى فى جميع مرافق الحكومة بالولاية يسير سيره فى بقية الولايات العثمانية الأخرى . وفصلا عن ذلك وجد التثميل السياسى والتقنى لكثير من الدول بعاصمة الولاية وبعض الريثا وأقصيتها . وكان بصنعاء كما فى بقية الولايات العثمانية مصلحة تدعى « ديوان الشئون الأجنبية » وكان هذا الديوان مرتبطا بالولاية ومديره يتقن عددا من اللغات الأجنبية .

وقد اهتم العثمانيون اهتماما بالغاً بشئون القبائل والعشائر اليمنية ، وحاولوا تنظيم حياتهم ، وتدير عيشتهم ، وتعويدهم حياة السلم والأمن فى ظل القانون والنظام ، حتى تنعم الولاية بالسلم ويسودها الاستقرار . وكان الأئمة من قبل يحرضون القبائل بعضها على البعض الآخر من أجل تحقيق مآربهم الشخصية والقضاء على منافسيهم ما كان يشير الفوضى والاضطرابات فى البلاد .

كما أولى العثمانيون الشئون العمرانية فى اليمن عنايتهم الفائقة . وفى عهدهم كان تجميل صنعاء ، وشفق الطرقات بها ، وأنشئوا أحياء حديثة فى عاصمة الولاية ، منها حتى « بير العرب » الذى أقامه العثمانيون خارج سور صنعاء على أحدث طراز فى عصره (٢) . وفى هذا الحى كثرت الحدائق حول المنازل الحديثة التى أقامها العثمانيون والتى حوت كل وسائل الراحة ، كما أقاموا عددا من المقاهى فى أحد الشوارع المجاورة « للسوق العربى » فى صنعاء وكانت كلها ذاخرة بالرواد من عثمانيين ويمنيين على السواء .

وقد اعتنى العثمانيون كذلك بشئون الزراعة فى اليمن ، وأدخلوا كثيرا من الأساليب الزراعية الحديثة ، واستوردوا ما ليس موجودا باليمن من الخارج لتنمية موارد الولاية ، مما يعود على أهلها وعليهم بالخير والكفاية ولا سيما فى الأوقات التى تعرضت فيها اليمن للحصار البحرى الايطالى والبريطانى ، وقد

(١) نزيه مزيد العظم المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧ .

مانز هولفرتز ، اليمن من الباب الخلفى (ترجمة جبرى حماد) ، ص ١٦٧ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 69,

(٢)

جادت الأرض اليمنية الغنية بالكثير من الخيرات مما أثبت أن اليمن ذات ثروات طبيعية هائلة . كما أقام العثمانيون في مناخة طاحونتين هوائيتين كانتا تعملان بصفة دائمة لطحن الغلال لحاجة الولاية (١) .

وأنشأ العثمانيون في اليمن نظاما ماليا محدد المعالم ، فكانت بصنماء إدارة عامة منظمة لها فروعها العديدة بمختلف الأقاليم ، وكان يتولى الإدارة من يطلق عليه لقب « الدفتردار » ويعتبر منصبه نائبا عن وزير المالية في الولاية ، وكان يتبعه المحاسبون ؛ ومديرو المال ؛ وكبار الصيارفة وصغارهم ، ومأمورو التحصيل ، والمحصلون . وقد استعمل في اليمن من العملات العثمانية الجنية التركي الذهبي والريال المجيدي الفضي ، وكان يستعمل هناك من العملات الأجنبية الجنية الانجليزي والجنية الفرنسي وريال ماريا تريزا النمساوي ، كما كان يتعامل أهالي الحديدة بالروبية الهندية أيضا (٢) .

وقد ازدهرت التجارة اليمنية إبان العهد العثماني وأثرى من ورائها كثيرون من أهالي البلاد سواء من كان منهم في المناطق الجبلية ، أم في المناطق الساحلية . وكان فرع البنك العثماني في الحديدة يؤدي ما ينعش الحالة الاقتصادية في اليمن . كما كان الاستقرار والمحافظة على الأمن من الأمور التي كانت تحرص الإدارة العثمانية على توفيرها ، مما ساعد فعلا على ازدهار التجارة وانعاشها . وقد نال العثمانيون تقدير وإعجاب أهالي المدن اليمنية وبخاصة من عاش منهم بالقرب من المراكز الإدارية العثمانية ، إذ أمكنهم أن يروا ويلمسوا الجهود التي كان يبذلها جهاز الإدارة العثماني للمحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد وتجنبيها الفوضى والاضطرابات . بل انهم كانوا يستقدون على أقل تقدير أن العثمانيين لم يكونوا أسوأ من أئمتهم السابقين ، لا سيما وأن العثمانيين كانوا يتصدون دائما لمقاومة غارات القبائل التي كانت تشن بتحريض من الأئمة لسلب المدن اليمنية ونهبها (٣) .

كذلك حاول العثمانيون أن ينتفعوا ويفيدوا الولاية اليمنية من الثروات الطبيعية الموجودة فيها في مجالات أخرى غير الزراعة ، فأقاموا منشأة ملاحات الصليف التي كان يستفيد منها ويعيش عليها كثير من العمال والعاطلين ، هذا فضلا عما كانت تدره من أموال طائلة على خزانة الولاية نتيجة لاستغلال الملح في الأغراض التجارية . وفي عهد الامامة عقب الاستقلال تعطل استغلال ملح الصليف تجاريا واقتصرت على الاستفادة منه محليا ، ورفضت حكومة الامامة منح

Bury, G.W. : Ibid., p. 117.

(١)

Bury, G.W. Ibid., p. 130.

(٢)

Bury, G.W. Ibid., p. 134.

(٣)

امتياز استغلاله تجاريا لأى شركة أجنبية تمسكا منها بسياسة العزلة وبحجة خشيتها من التدخل الأجنبي فى شئون البلاد (١) .

وقد اتجهت نية الحكومة العثمانية فى اليمن - وبوشر فعلا ذلك - نحو شق الطرق وتعبيدها فى الجبال العالية المرقى والسهول المنخفضة المترامية ، والعمل على ايجاد شبكة من السكك الحديدية تصل مناطق البلاد النائية ببعضها لتسهيل الانتقال ، وتيسير عمليات التصدير والاستيراد من منطقة الى أخرى ، وبين اليمن وغيره من البلاد ، مما يهيئ الرفاهية للولاية وينعش اقتصادياتها . وقد اهتم العثمانيون أولا بالطريق الموصل بين الحديدية وصنعاء ؛ ولهذا الطريق أهميته الاستراتيجية الى جانب أهميته الاقتصادية حيث كان يربط العاصمة بالميناء الطبيعى لها وهو الحديدية . وقد اهتم العثمانيون بتحسين واصلاح ميناء الحديدية للعرضين الاقتصادى والحربى فأصبح الميناء الأول لليمن . وقد أنشأ العثمانيون أرصفة جديدة لهذا الميناء فى رأس الكثيب شمال الحديدية كلفتهم أربعة عشر ألفا من الجنيهات تقريبا . وقد تعاقدوا مع مهندسين أجانب أشرفوا على تنفيذ هذا المشروع . كما أنشأ العثمانيون فى الحديدية مكثفا ينتج عشرة أطنان من الثلج يوميا ، وقد كلفتهم دولارات الأيدروجين مبلغ ألف من الجنيهات ، واستوردت بالتعاقد مع أحد المصانع الإيطالية (٢) .

ثم بدأ العثمانيون فعلا فى مد خط حديدى من رأس الكثيب ويمر بميناء الحديدية الى الداخل على مدى نحو خمسين كيلو مترا حتى قرب « الطنمية » الواقعة بالقرب من « باجل » (٣) ، وسارت أول قاطرة فى حفل افتتاح مهيب ، حضره الوالى العثمانى وكبار رجال الولاية ورجال السلك القنصرلى باعتبارهم أول حادث تاريخى فى حياة اليمن العمرانية والاقتصادية . وكانت قد تعاقدت وزارة الأشغال العمومية العثمانية مع شركة فرنسية لاتجاز هذا المشروع ، وأمر عزت باشا فى سنة ١٩١١ م باقتلاع الأعشاب وتمهيد الأرض من رأس الكثيب على بعد عشرة أميال شمال الحديدية ليبدأ من هناك الخط الحديدى ويمر بالحديدية ثم يتجه عبر الهضبة الوسطى الى صنعاء . وبعد البدء فى تنفيذ المشروع على هذا النحو اشتعلت بيران الحرب الطرابلسية ، فاستبدل المهندس الإيطالى المشرف على التنفيذ بآخر فرنسى ، غير أن الأخير لم يكن على وفاق مع مساعديه ولا مع السلطات العثمانية فى الولاية . وجدير بالذكر أن الفرنسيين الذين حضروا الى اليمن لتنفيذ هذا المشروع قاموا باعداد خريطة لليمن لم تكن بياناتها تامة كاملة ، وقد عثر على هذه الخريطة القاضى محمد راغب التركى الأصل

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤٦٩ .

(٢) Bury, G. W. : Op. Cit., p. 126.

(٣) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

الذى عمل مستشارا للامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد . ولم تمن الامامة باعداد خريطة لليمن ، مما جعل القاضى راغب هذا يبدى أسفه لنزبه العظم « لعدم وجود خريطة نفى بالمرام » (١) . وقد ضربت مدافع الأسطول الايطالى سواحل اليمن فى سنة ١٩١٢ حتى يشغل العثمانيون عن مقاومة ايطاليا فى طرابلس الغرب ؛ فخرب جانب من معدات المشروع ؛ ثم انسحبت ادارة الشركة الفرنسية دون استكمال الانشاءات المطلوبة (٢) . وقد اصطل هذا الخط الحديدى بعد ذلك ولم تعمل الامامة على اصلاحه وانجازه فى عهد الاستقلال ، فاقتلعه بعض العامة واستخدموه دعاءات فى أينيتهم (٣) ، فخرت اليمن بذلك مشروعاً هاماً كان سيعود على البلاد بأرباح طائلة وخيرات كثيرة .

بل انه سبق مشروع الخط الحديدى هذا قيسام العثمانيين فى اليمن بتنظيم البريد ومد أسلاك البرق بين كثير من المدن اليمنية (٤) . ولا شك أن البرق كانت له أهميته الاستراتيجية الخطيرة فى اليمن حيث الجبال الشاهقة الارتفاع والطرق الصعبة الوعرة . وكثيراً ما كانت تتعرض أسلاك البرق للقطع والتعطيل فى أثناء قيام الثورات اليمنية ضد الحكم العثمانى . وفى تلك الحالة كان العثمانيون يستغيضون عن البرق بمراكز الاشارة المرئية الواقعة على مسافات متقاربة على طول الطريق بين الحديدة وصنعاء . على أنه كان بين هاتين المدينتين يوجد خطان ثنائيان : أحدهما للبرقيات المحلية والعامة والآخر للبرقيات الحكومية . ويتصل هذا الخط الأخير بالعالم الخارجى من الحديدة الى الشيخ سعيد عن طريق بيت الفقيه وزبيد ثم مخا ، ومن هناك يتصل بخط بحرى قصير الى جزيرة بریم . وكان هذا الخط يعمل جيداً فى سنة ١٩١٣ م غير أنه كان أكثر عرضة للتعطيل لبعده عن مراكز الحراسة التى تقوم بها السلطات المحلية العثمانية فى اليمن . وقد امتد خط آخر للبرق من صنعاء الى ذمار عبر المنطقة الجبلية وكان يصل الى بریم وأب وتعز ثم يمتد جنوباً حتى المخا ، وقد ذكر « برى » أن هذا الخط كان معطلاً فى سنة ١٩١٥ م . وفضلاً عن ذلك فقد وجد خط برقى ثالث بين الحديدة واللحية ، وكان يتفرع منه خط يصل الى الصليف ومن هناك يمتد خط برقى بحرى الى جزيرة كمران حيث كانت توجد محطة للحجر الصقى للحجاج الشرقيين (٥) . وقد عين مدير

(١) نزبه مؤيد العظم : المصدر نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) Bury, G. W. Op. Cit., p. 128.

(٣) عبد الواسع الواسع : تاريخ اليمن ، فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن .

ط ٢ ، ص ٣٥ .

(٤) Bury, G.W. Op. Cit., p. 57.

(٥) Bury, G. W. Ibid, pp. 164-165.

عام . للبرق مقره في صنعاء عاصمة الولاية ؛ وكان يتقاضى مرتبا مقداره ستون جنيها ذهبيا كل شهر . وقد منح هذا المدير لقب « صاحب السعادة » ؛ كما منح هذا اللقب أيضا لمدير عام جمرك الحديدة ؛ ومدير الشرطة في الولاية ؛ وقومندان الجندرية .

وقد سبق أن أشرت الى أن نظام الجندرية قد أتاح الفرصة لليمنيين للانضمام في سلك الجندرية وتلقى التدريبات التي كانت تلقن للجنود العثمانيين . وقد أثبت اليمنيون مهارة فائقة في صفوف الجندرية مما شجع السوالي العثماني اسماعيل حقي باشا على محاولة استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمنيين ؛ غير أن الباب العالي عارضه في ذلك ، وانتهى الأمر بعزله عن الولاية على النحو الذي سبق أن أوضحته . ولا شك أن انتظام اليمنيين في هذا التشكيل كان حادثا هاما في تاريخ اليمن إذ نتج عنه خلق نواة لتكوين جيش نظامي يماني . كما انخرط كثير من أبناء اليمن في سلك الجيش العثماني وبخاصة عقب الصلح الذي عقد بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ م ، ولم تعد الامامة تعترض على ذلك كما كانت تفعل من قبل عندما كانت تخشى أن يصبح اليمنيون المجندون سلاحا ضدها في يد الأتراك . وقد تعلم اليمنيون المجندون أشياء كثيرة من العثمانيين ، واكتسبوا خبرات نافعة من مخالطتهم والاندماج معهم في حياة مشتركة (١) .

من كل هذا يتضح لنا أن أبناء الشعب اليمني ، من كان منهم في المناطق الجبلية الآهلة بالسكان ، أم أهل تهامة والسواحل ، قد تفهموا من العثمانيين في أثناء حكمهم الأخير لليمن نواحي الحياة العامة الراقية نوعا ما ، وأدركوا معنى الكيان الفردي وتمتعوا بحقوقه الشخصية ، كما تفهموا سبل التمدين العصرية والتعود نسبيا على اساليبه ، وأقبل اليمنيون على التثقيف المصري بحيث لقن الكثيرون من شبابهم شيئا من العلوم الحديثة تبعا للمستوى التعليمي حينذاك ، واستعادوا الى جانب ذلك صناعات ومعارف عديدة على يد العثمانيين العاملين في حكومة الولاية (٢) .

وعلى النقيض من كل ذلك كان نظام الحكم في اليمن في عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال ، إذ كان الامام يحيى الذي تولى زمام الأمور هناك « يقبض على شئون شعبه الروحية والدنيوية ، على السواء ، كما ادعى القدسية التي آمن بها أتباع المذهب الزيدى من اليمنيين وبخاصة في الأجزاء الجبلية من

(١) الواسي : المصدر السابق ، ٢ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) اليمن التهوية المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٤ - ٦ .

بلاده (١) . بل ان الامام يحيى كان من « غلاة المحافظين في آرائه الاجتماعية ، وهو من أنصار القديم ودعائه والمتمسكين به » ، وان أئمة أمين سميده الى ميل الامام الى الاستفادة من المخترعات الحديثة ، الامر الذي كان يعارضه بعض أتباعه من الزيديين (٢) .

وقد أكد « هيو سكوت Hugh Scott » أوتوقراطية حكم الامام يحيى في اليمن عقب الاستقلال بقوله : « ان الملكية في اليمن تعد من أكثر الملكيات أوتوقراطية في العالم » (٣) . ذلك لأن الامام كان حكمه مطلقا ، اذ أمسك بزمام الأمور في بلاده ؛ وركز السلطة كلها في يديه ؛ ولم يسمح بالتصرف في صفاتر الأمور الا بعلمه وموافقة ، وكان لا يوافق على وجود شكل دستوري لحكم اليمن ؛ بل تعمد أن تكون السلطة كلها في يده هو ؛ دون الوزراء أو الأمراء أو الإداريين عموما . ولم يكن ملك اليمن « حكومة » بالمعنى المعروف ، بل كان له « بلاط » ؛ ولهذا كان الامام يحيى ملكا أوتوقراطيا بكل معنى الكلمة . فالامام كان يعين « وزراء » ، وهذه الألقاب التي كان يخلعها عليهم لم تكن سوى ألقاب شرف لأن معظمهم كانوا من أولاده وبخاصة في أواخر أيامه ، « أما مراكزهم فهي وسائل الديوان التي يجلسون عليها في حضرة هليكم ، وأما سكرتاريوهم فيؤخذون من بين الكتاب الذين يتجمعون في أبهاء « المقام » (قصر الملك) وغرف الانتظار فيه » (٤) . وكان أحد أولاد الامام يحيى على سبيل المثال وزيرا للمواصلات في الوقت الذي كانت فيه المواصلات في اليمن محدودة الى أقصى حد ، وتقوم في الغالب على ظهور البغال والابل ، كما لم يهتم الامام بتعبيد الطرق . أما البريد فكان صورة بدائية وأما البرق فقصده أهملته الامامة ولم تبد اهتماما بشأنه (٥) .

ولم تحرص الامامة على معرفة رأى الشعب اليمني في شئون بلاده ، الا في الظروف الاستثنائية التي كان لا يريد فيها الامام أن يتحمل المسؤولية بمفرده . وفي تلك الحالة كان الامام يجمع مجلسا يضم وجهاء البلاد وعلماءها وذوى رأى فيها ممن عرفوا بالخبرة والحكمة وبعد النظر وأصالة الرأى ، لكي يبحثوا الموقف من جوانبه المختلفة ويشتركوا مع الامام في تحمل المسؤولية . فالامام يحيى على سبيل المثال لم يؤثر عنه أنه جمع مجلسا لبحث شئون الدولة الا عند اعلان الانسحاب من الضالع عندما طلب الانجليز منه ذلك ؛ حتى لا يتحمل

(١) Stark, F. : The Arab Island, p. 26.

(٢) أمين سميده : ملوك المسلمين بالمأمرون ودولهم ، ص ١٨٩ .

(٣) Journal of The Royal Central Asian Soc., XXVII, 1940, p. 22.

(٤) سلفاتور آيوني : ملكة الامام يحيى (ترجمة له موري) ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٥) السد مصلى عام . المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

المستولية بمفرده في جلاء قواته عن تلك المنطقة التي أصبحت مرتعا للنفوذ البريطاني بخاصة وأن عدن كانت مركزا لنشاط الانجليز التوسعي في جنوب اليمن .

ومعنى ذلك أن الحكومة اليمنية في أعقاب الاستقلال كانت هي الامام . كما كان الامام هو الحكومة ، ولهذا كان يصدر قراراته في كل أمر من أمور الدولة حتى أو هان أولا بأول . وكان من العيث محاولة العثور على وزارات للوزراء على نحو الدواوين المعروفة بدرجاتها الوظيفية الا ما ندر ، أو ما يشبه المكاتب الخاصة ببعض الشئون ، مثل تقديم المعلومات أو القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بأموال الدولة . وكانت أموال الدولة هي في نفس الوقت أموال الامام ؛ وكان له السلطة المطلقة في التصرف فيها على النحو الذي يراه ؛ دون أن يستشير شعبه أو حكومته .

أما عن صورة الحكم الامامي في أجزاء اليمن المختلفة عقب الاستقلال ؛ فكانت صورة مصغرة من حكم الامام نفسه ؛ اذ كان أمراء الوحدات الادارية الكبرى يتبعون نفس النظام القائم في العاصمة المركزية . وكان عدد هذه الوحدات حينذاك خمسة وهي : تعز ؛ وحجة ؛ والحديدة ؛ وآب ؛ وصنعاء ؛ وكانت كل وحدة ادارية منها تسمى لواء . وكان اللواء ينقسم الى أقضية ؛ والأقضية تنقسم بالتالي الى نواح . وحتى هذا النظام فانه كان استمرارا للتقسيم الاداري في العهد العثماني بعد أن ليس ثوبا اماميا أو توقياطيا أفقده الكثير من الميزات المقصودة منه (١) .

بل ان « سيوف الاسلام » أو أنجال الامام يحيى وبخاصة في العشر السنوات الأخيرة من حكمه عقب الاستقلال كانوا يديرون شئون الألوية ، ويعاونهم عدد من « العمال » الموظفين ومدبري النواحي . وكان لهؤلاء الأمراء صلاحيات غير محدودة ، اذ كانوا أمراء الجيش المربط في مناطقهم ، وأمراء الشرطة ، والجباة ، وحكام الشرع ؛ ومأموري الخزائن ، كما كانوا مسئولين عن كل شئ . امام « جلالة الامام » والدهم ، بل انهم كانوا يقلدونه في مظهرهم وطريقة حكمهم لسكان الألوية (٢) ، بنفس الطريقة الاوتوقراطية التي يتبعها الامام نفسه في عاصمة البلاد .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ط ١ ، ص ١١٠ - ١١١ .

« كان سيف الاسلام أحمد أميراً لتعز ، وأمير الحديدة سيف الاسلام عبد الله مع توليه وزارتي المعارف والدفاع ، وأميرآب هو سيف الاسلام الحسن ، وأمير صنعاء هو سيف الاسلام الحسين » .

ولا يعنى هذا أن هؤلاء الأمراء كانت لهم حرية التصرف فى مناطقهم تبعاً لما تقتضيه ظروف كل منطقة ، بل ان الامام حرص على الاتفراد بالتصرف فى كل شئ فى اليمن ، فكان على جميع الحكام والعمال فى الألوية المختلفة أن يرجعوا فى قراراتهم وأحكامهم — ولا سيما ما كان متصلاً بها بالشئون المالية — الى « الحضرة الشريفة » أى الى الامام الذى كان يشرف مباشرة على كل ما يصرف من « بيت المال » مهما كان نوعه . بل ان الامام كان يشرف حتى على الأمور الخاصة بصغار الموظفين ، « فالمستحق لرفع درجته ، ولو كان نصف دينار مثلاً لا بد أن تصدر به ارادة ملكية خاصة ، وعلى هذا نقيس جميع مصروفات مرافق الدولة » (١) .

بل ان الامامة الزيدية بنظماها هذا أيضاً عرقلت الطريق أمام الوحدة الوطنية فى اليمن ، اذ كانت تحكم البلاد بنوع من توازن القوى تحققه لنفسها . أولاً فى الشمال عن طريق اثاره الخلافات بين القبائل واستباحة دماء قبيلة لأخرى ، ثم كانت تحكمه أيضاً بنوع آخر من التوازن بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى الذى يسمونه باليمن الأسفل . حتى استطاعت الامامة بذلك أن تخلق على الأرض اليمنية حياتين — حياة السهل الشاقعى الذى يزرع ، وحياة الجبل الزيدى الذى يحكم ويسيطر ، وبالطبع فانه ولو أن مظهر هذا الخلاف كان دينياً الا أن بواعثه ودوافعه كانت بعيدة كل البعد عن الدين . وكان يساعد على ابقاء حكم الأئمة ، ويزيد من تعقيد المشكلة أن اليمن لم يكن فى الحقيقة سوى أوصال منعزلة متقطعة بفعل عدم وجود ما يربط بينها . وكان الأئمة يستشعرون الخطر دائماً من وجود طريق يحقق الاتصال بين جماهير الشعب اليمنى . وعندما شيدت الصين الطريق الذى يربط ما بين الحديدة وتهامة وما بين صنعاء وما حولها الذى تم فى السنوات الأخيرة من عهد حكومة الامامة ، فان الأئمة أنفسهم كانوا يقاومون فكرته دائماً حتى أصبح على لسان المواطن اليمنى الآن قولاً بات مانوراً .. « سهمى فى الجنة ليكن من نصيب الذين بنوا الطريق » .

وكان يزيد أيضاً من تعقيد الظروف حول قضية الوحدة الوطنية فى اليمن فى أثناء عهد الأئمة هذا الاصرار على أن يبقى الشمال الجبلى بلا وسائل تدبر عيشه سوى البندقية التى يستطيع بها غزو السهل المزروع فى الجنوب . هذا فضلاً عن الأسلوب الذى كان يجرى بوساطته الحكم فى اليمن حينذاك والذى تمثلت أغرب صوره فيما يسمى هناك بالخشببات ؛ فكان لشيوخ القبيلة أن يقيم حول دياره خشبة وحاجزاً لا يستطيع أحد أن يعبره الا بأمر ؛ ولحراس

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٦٥٩ .

المدينة هذا الحق ؛ ولصاحب القرية هذا الحق أيضا ؛ ثم شاع الحق حتى أصبح في مقدور كل فرد أن يقيم خشبة تسد الطريق وتمنع الناس من العبور الا اذا دفعوا . وان أكثر المظاهر التي تبدو واضحة حتى الآن ، بتأثير الانعزالية التي حرصت على إبقائها حكومة الامامة مما مزق اليمن أوصالا . ذلك الاختلاف الواضح في اللهجات اليمنية ليس بين لواء وآخر أو بين مدينة وأخرى ، بل بين قرية وقرية وبين جبل وجبل (١) ، الأمر الذي تحاول حكومة الجمهورية العربية اليمنية الآن أن تتخلص منه بربط اليمنيين بعضهم ببعض باقرار الأنظمة المناسبة وتدعيم وسائل المواصلات المختلفة ، وتنشيط عمليات الاعلام وتبصير اليمنيين بقضية الوحدة الوطنية في بلادهم التي تشكل الأساس الأول الذي ستقوم عليه نهضة اليمن في ظل نظامه الجمهوري الجديد .

وهكذا كان نظام الحكم في اليمن في عهد الامامة بعد جلاء العثمانيين عنها يتميز بشكل خاص مطلق في طبيعته ، فالامام كان يقبض على زمام الأمور كلها بين يديه ، ويتصرف في كل شيء بإرادته ، وتبعاً لما تمليه عليه أغراضه ، وإذا كان الامام قد استعان ببعض الكفاءات من حوله ، فان ذلك كان بصورة محدودة للغاية تطلورت في استشارتهم فقط دون التزام بأرائهم ، بل ان هؤلاء كانوا مسئولين أمامه دون غيره ويستمدون سلطاتهم منه بصفة شخصية ، فاليهم اذن أن يعارضوه . وكان هذا النظام مخالفا للنظم التي اقامها العثمانيون في اليمن ، الى جانب مخالفته للصورة التي كانت عليها النظم الدستورية الأخرى القائمة في البلاد العربية حينذاك .

ويبدو أن هذا النظام الخاص الذي سارت عليه الامامة الزيدية في اليمن في أعقاب جلاء العثمانيين كان يرجع الى غلبة الطابع الديني والقبلي عند الامام يحيى من جهة ، والى ملائمة هذا النظام للظروف التاريخية التي عاشها هذا الامام من جهة أخرى . اذ كان حكمه يقوم على أساس ديني مذهبي ، جعله يشجع التعصب لدى أتباعه الزيديين ، لأن ذلك كان يخدم مصالحه الشخصية ، ويدعم مكانته بين قومه . وكان النظام القبلي هو البيئة الصالحة له . مثل هذا التعصب المذهبي الذي كان يدعم الامامة مما جعل الامام يحرص على انقاء الروح القبايلة بنظمها الاجتماعية العتيقة ، كما كان يشجع القبليين أيضا على التمسك بالأوضاع البالية الفاسدة التي تبقى له سيطرته ونفوذه ، وذلك تحت شعار المحافظة على التقاليد المتوارثة .

(١) الاهرام : العدد ٢٨٨٠٢ في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٥ . من تحقيق كتبه الصحفي
مكرم محمد أحمد ناتق فيه رأى الاستاذ أحمد محمد نعمان رئيس وزارة اليمن السابق حول
موضوع إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية في اليمن .

أما بالنسبة للإمامة نظام الامام هذا - الذي خلف الحكم العثماني في اليمن بعد الاستقلال - للظروف التي عاشها الامام يحيى ، فقد رأينا أن هذا الامام بدأ حياته السياسية بالحرب ضد العثمانيين واستمرت حروبه معهم حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م . وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن دخل الامام في حروب مستمرة مع كثير من معارضيه وأعدائه في أرجاء البلاد لم يهدأ أوارها نسبياً الا في سنة ١٩٣٤ م . وقد رأى الامام أن حكمه هذا بنظمه الأوتوقراطية وبسيطرته المحكمة على كل شئون البلاد وثرواتها خير ضمان له على تدعيم ملكه ، بينما كان الشعب اليمني يشن تحت وطأة الحروب القاسية التي أوقعتها الامامة فيها . ولا أدل على ذلك من الحديث الذي دار بين أمين الريحاني - الذي قام بزيارة اليمن في الثلاثينات من القرن الحالي في عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال - وبين أحد اليمنيين الذين التقى به في استراحة صغيرة تقع على الطريق بين « اب » و « يريم » في أثناء رحلته من عدن الى صنعاء برا ، وقد طلب الريحاني من هذا اليمني بعض اللبن فأجابه الرجل بقوله : « لا غنم عندنا ولا بقر ولا ماعز ، لو كان عندنا فليس من يرعاها ، شبابنا في عسكر الامام . واولادنا هاربون من التجنيد ، و « العمال » أخذوا أغنامنا كلها زكاة وضرائب لبيت المال » (١) . ويبرز لنا هذا الحديث بوضوح حالة الفقر المدقع والقلق والاضطراب التي سادت الحياة اليمنية ، وابتزاز الامامة لثروات الشعب اليمني ، وسوء نظام الحكم في عهد الامامة عقب الاستقلال (٢) .

وعلى أية حال فانه لا أدل على مدى فاعلية الحكم العثماني في حياة اليمنيين وأفضليته على حكم الامامة الذي لم يحقق لليمن التطور التقدمي خلال عهد الاستقلال ، من ذلك الرأي الذي ورد في إحدى رسائل الأحرار اليمنيين الذين استصرخوا فيها العالم العربي والرأي العام العالمي لنجدتهم من مظالم الامامة ومفاسدها والذي تضمن ما يلي :

« وخلاصة القول أن الحكم العثماني في اليمن خاصة بالرغم من الأخطاء التي كانت تعتوره وبالرغم من أن مؤرخي العرب وكتابهم قد تناولوا حكم الأتراك في البلاد العربية بالنقد والتجريح الا أنه قد كان والحق يقال أرفق باليمنيين من ولائهم الحاليين (في عهد الامامة) وأحرص على مصالح الاهالي ، واحفظ لعزيتهم وكرامتهم عن حكم هذا العهد الاستغلالي ، الذي أعاد إلى الأدهان حكم القرون الوسطى في عصور الجهل والظلام ، والذي أهلك الحرث والنسل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق . ج ١ ، ص ١١١ .
(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٦٢ .

وترك أكثر البلاد بلائح تنمي أهلها الذين تركوها فرارا من الظلم والعسف إلى خارج البلاد ، أو ذهبوا ضحية الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تسرح وتمرح في البلاد ولا ترى مقاومة ولا مكافحة » (١) .

كما أن أمين الريحاني قد أكد أن مظاهر النحلف والحمود كانت سائدة في مختلف نواحي الحياة اليمنية حينذاك بقوله : « وكافك في السياحة في تلك البلاد السعيدة تعود فجأة إلى القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ، لا مدارس ، ولا جرائد ، ولا مطابع ، ولا أدوية ؛ ولا أطباء ولا مستشفيات في اليمن . أن الامام هو كل شيء ، هو العالم ؛ والطبيب ؛ والمحامي ؛ والكاهن » (٢) .

وفي حديث دار بين الكاتب الإيطالي سلفاتور أبونتي الذي قام بزيارة اليمن في الأربعينات من القرن الحالي وبين القاضي محمد راغب التركي الأصل الذي فضل البقاء في اليمن بعد جلاء العثمانيين عنه وعمل مستشارا للامام يحيى ، فقد أوضح راغب هذه الصعوبات التي كانت تواجه دعاة الإصلاح في اليمن بقوله : « أنا نعمل على ترقية هذه البلاد المحبوبة ، وفي هذا جهد شاق لذيذ أقدم عليه بشغف ، ولكن للوصول إلى هذا الغرض يجب التغلب على الكثير من المصاعب وتخطي الكثير من العقبات . وأولى هذه العقبات هي المقاومة العنيفة والعراقيل التي يضعها المتعصبون في طريق كل تجديد ، وليس من شك في أنه يجب علينا أن نعمل هنا الكثير لأن كل شيء محتاج إلى إصلاح بل يجب خلقه من جديد » .

ولا شك أن هذا الحديث يبرز دور بعض المصلحين من العثمانيين في اليمن حتى بعد الاستقلال إذ حاول هؤلاء أن يقدموا خدماتهم لمساعدة البلاد على التقدم والارتقاء . ويؤكد لنا ذلك بقية الحديث الذي دار بين سلفاتور أبونتي والقاضي راغب ، إذ أوضح الأخير دوره مع الامام يحيى وموقف الامام نفسه من قضية الإصلاح فقال : « ولقد كان الامام ولا يزال (الامام يحيى فيما مضى) عدوا لاتفاقات الإقامة لأنه يرى أن اليمن بسبب طريقة نظام حياته الخاصة وتقاليده شعبية وبسبب أحواله وظروفه ليس في حالة تسمح له باستقبال الممثلين الأجانب أو بارسال ممثلين إلى الخارج في الوقت الحاضر (نهاية الأربعينات من القرن الحالي) على الأقل ، إذ لا تزال تنقصنا الدرجات والوظائف لنظامنا القنصلي والدبلوماسي . ولا يجهل ملكنا (يقصد الامام يحيى) ما يعلقه كل بلد حر من الأهمية العظمى على علاقاته الدولية ، وأنه

(١) اليمن المدهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ص ٦ .

(٢) أمين الريحاني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

لعل يقين من أن هذه المسألة يمكن إعادة بحثها معه في أقرب فرصة . ولقد بدأنا في إدخال إصلاحات جديدة على طريقة الحكم في بلادنا بقصد التخفيف بقدر المستطاع من الأعباء الملغاة على كاهل الإمام ، والتي زادت على حدود طاقته ، ولجعل الوسائل الادارية أحدث وأكثر مرونة مما هي الآن ، كما يجب أن نعمل على تقسيم العمل الاداري وتوزيعه بانشاء درجات وادارات ذات رؤساء مسئولين » (١) .

بل انه قد لوحظ أن الإمام يحيى حتى نهاية حياته الطويلة في سنة ١٩٤٨ م ؛ لم يقم بتغيير النظم المالية والادارية التي وضعها العثمانيون في اليمن في أثناء خضوعها لحكمهم الأخير . وقد ذكر نزيه مؤيد العظم الذي قام بزيارة اليمن في أواخر عهد هذا الإمام أن « حكومة اليمن لم تكن إلى هذا اليوم بطبع أوراق خاصة بمعاملاتها ؛ وهي لا تزال تستعمل دفاتر الدولة العثمانية وأوراقها » . فالإمامة بذلك لم تقم بتجديد شيء مما بدأه العثمانيون ووضعوها أساسه في النواحي الإصلاحية في اليمن . ومما يثير الأسف حقاً ما يقال بأن تلك الدفاتر التي كانت من مخلفات العثمانيين في اليمن لم تستعمل استعمالاً صحيحاً في عهد الإمامة عقب الاستقلال بل استعمل منها الورق الأبيض فقط (٢) . وكان العثمانيون في أثناء حكمهم الأخير في اليمن قد أنشئوا مطبعة صغيرة ظلت هي المطبعة الوحيدة الموجودة في البلاد حتى في عهد الإمام يحيى عقب الاستقلال . وكانت تطبع فيها جريدة « الإيمان » وهي جريدة صغيرة كانت تصدر مرة كل شهر منذ بداية الأربعينات من القرن الحالي (٣) .

والأدهى من ذلك أن الجيش اليمني الذي اعتمد عليه الإمام يحيى وكان موضع عنايته واهتمامه قال عنه محمد حسن عضو البعثة العراقية العسكرية التي قامت بزيارة اليمن في أوائل سنة ١٩٤٠ م أن « تدريب هذا الجيش كما شهدناه في بدء زيارتنا لليمن ، هو القيام بمسيرات ، وإتقان بعض الإيعازات والحركات التركية ، التي كانت موجودة في الدولة العثمانية ، ويدير هذا الجيش بقية من الرجال العثمانيين والعسكريين الذين آثروا البقاء في اليمن تحت ظل الدولة الامامية الحديثة ، وهم ما زالوا حتى الآن يحملون الشارات والرتب العثمانية ويرتدون اللباس العثماني » . ثم استعرض محمد حسن بعد ذلك نظام التجنيد ، وحياء الجند ، ونظام الجيش (٤) ، وكلها تؤكد بقاء النظم التي أدخلها العثمانيون في اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني

(١) سلفاتور أبرنتي : المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) سلفاتور أبرنتي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

الأخير ، دون أن تمسها يد الامامة بالتطوير والتجديد مما يحملها مسئولية هذا الجمود والتخلف .

وتجدر الإشارة الى ان علبسة الطابع الدينى والقبلى لدى الامام يحيى ، والظروف التاريخية التى عاشها ، كما فرضت عليه ذلك النظام الأوتوقراطى الجامد فى حكم اليمن من جهة ، فقد فرضت عليه تلك العوامل أيضا التمسك بالعزلة الشديدة عن العالم الخارجى من جهة أخرى . وعنعما قوى حكم اليمن الامام أحمد فانه سار على نهج والده يحيى بعد مقتله على أيدي الثوار اليمنيين فى سنة ١٩٤٨ م ، ثم جاء الامام البدر فى سنة ١٩٦٢ م ، وأعلن التزامه بسياسة والده أحمد ، فلم تكن هناك نية للتطوير أو تخطيط سياسى جديد يساعد على تقدم البلاد وخروجها من عزلتها . واذا كانت العزلة فى بعض الأحيان تعد سياسته صحيحة اتبعتها كثير من الدول فى مرحلة التكوين والبناء حتى اكتمل نموها الداخلى ، فان الجمود على اتباع سياسة العزلة يؤدى بالتالى الى عكس النتيجة المرجوة منها . وهذا ما حدث فى اليمن فى عهد الامامة بعد مضي فترة غير قصيرة فى أعقاب الاستقلال . اذ جمدت سياسة الأئمة على التمسك بالعزلة حتى ان المعاهدات التى عقدوها مع عدد من الدول الأجنبية فى فترة الاستقلال كان معظمها لأغراض موقوتة ، ولم تحظ تلك المعاهدات باهتمام الأئمة وحرصهم على أن تتحقق دائما غاياتها المقصودة فى الحصول على المعونات المختلفة التى تساعد على تقدم اليمن . ولقد قيل فى السنوات الأخيرة من حكم الامامة قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية فى سنة ١٩٦٢ م أن اليمن قامت بعدة مشروعات انشائية بعد عقدها للعديد من المعاهدات التى تتيح لها فرصة تلقى المعونات الاقتصادية من كثير من الدول الشرقية والغربية على حد سواء ، ومن بين هذه المشروعات بناء ميناء الحديدة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، والطريق بين الحديدة وصنعاء الذى قامت على انشائه البعثات الفنية الصينية ، واقامة بعض المصانع ، وما أشبه ذلك من خطط ترمى الى النهوض بالبلاد فى الميدان الاقتصادى ، كالسماح لشركات المنقيب من المانية وايطالية وأمريكية بالبحث عن النفط والمعادن فى جبال اليمن وسهولها . ولكن جميع هذه المشاريع واجهت معوقات كثيرة بسبب تقاعس السلطات الامامية المسئولة فى اليمن حينذاك عن المساهمة فى تحقيقها (١) .

ولهذا كانت فعالية تلك المعاهدات تتحطم فى معظم الأحيان على صخرة العزلة التى فرضتها الامامة على اليمن . بل ان سياسة العزلة هذه جعلت انضمام الامام يحيى الى جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٤٥ م مشوبا بالكثير من مظاهر التردد والخوف وهو نفس الموقف الذى اتخذته الامام يحيى تجاه الدول العربية

(١) هانز مولفوتز ، اليمن من الباب المغلق (ترجمة خيرى حماد) ، ص ٦ ، ٧ .

نتيجة لخوفه من الدخول في علاقات خارجية (١) . وقد بدا واضحا موقف اليمن الانعزالي في عهد الأئمة حتى بعد أن أصبح لليمن مقعد في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ (٢) .

وخلاصة القول ان التبعة والمسئولية التاريخية تقع على حكومة الامامة اليمن التي اعتبرت نفسها سلطة مقدسة لا تعلوها سلطة أخرى ، كما اعتبرت البلاد مزرعة هي صاحبة غلتها الشرعيه ، وذلك عندما أمضت عهدا استغرق قرابه نصف قرن من الزمان بعد جلاء الأتراك العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨م ولم تفعل خلاله شيئا يبرر موقفها ازاء حساب التاريخ ، حيث لم تؤد بها كان مفروضا عليها حيال شعب عربي آلت اليه مقاليد أموره ، بل تصرف في شئونه بسلطان مطلق وقيدته عن اللحاق بركب التقدم الذي وصلت اليه الشعوب العربية الأخرى التي انحسر عنها في نفس الوقت نفوذ العثمانيين .

ولم يكن من المستغرب بعد كل هذا أن تظهر في اليمن تيارات مضادة لسياسة الامامة وأن يحاول اليمن مرارا الاطاحة بحكومتها الرجعية . فقد نتج عن ثورة اليمنيين في سنة ١٩٤٨ م أن راح الامام يحيى ضحية لسياسته الرجعية وإفكاره الجسامدة . ثم تجددت محاولات الثورة مرارا في عهد الامام أحمد ، وكانت أبرزها المحاولة التي تزعمها أحمد الثلايا في سنة ١٩٥٥ م واستشهد بعد فشلها عندما قام الامام أحمد بحركة انتقامية ضد أحرار اليمن . وعلى الرغم من كل ذلك فإن اليمنيين الأحرار كانوا على استعداد لتشجيع وتأييد أي حركة ترمى الى توطيد علاقات اليمن بشقيقاته العربيات حتى ولو صدرت تلك الحركة عن حكومة الامامة ذاتها . ولهذا فإن أحرار اليمن في القاهرة سارعوا الى تأييد اتحاد اليمن الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة في « اتحاد الدول العربية » وأعلنوا تأييدهم في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ م (٣) . وقد دخلت حكومة الامام أحمد في هذا الاتحاد لتفطية الموقف المتأزم داخل اليمن ذاتها ، بعد أن أخذت العناصر الثورية تنشط ضد نظام الامامة لتخلص البلاد من التخلف والجمود . وكان أحرار اليمن يعلمون ذلك تماما حتى انهم لم يتمكنوا من اخفاء قلقهم من أن تعمل الامامة على عدم وضع هذا الاتحاد موضع التنفيذ على المستوى الايجابي الجدير بالآمال المعلقة عليه ، وقد بدا ذلك واضحا في بيان التأييد . وأن ما توقعه الأحرار اليمنيون من عدم جدية حكومة الامامة في القيام بمسؤوليات الاتحاد المذكور قد تأكد بالفعل ، مما جعل حكومة الجمهورية العربية المتحدة تصدر قرارا في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م أعلنت فيه حل الاتحاد ، وضمنته

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

(٢) عدنان قرسيبي (دكتور) : اليمن وحضارة العرب ، ص ٦ - ٧ .

(٣) حسن ابراهيم حسن (دكتور) : اليمن البلاد السعيدة ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

موقف المسئولين السلبي في اليمن خلال ثلاث سنوات ونصف سنة من اقامة هذا الاتحاد (١) - وازاء هذا الموقف السلبي من قبلى حكومة الامامة فقد بذل الأحرار اليمنيون مزيدا من النشاط الثورى المعارض لهسا ، والذي نجح فى الاطاحة بنظام الامامة الى الأبد وعلان قيام جمهورية اليمن العربية الفتية فى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ م (٢) .

ولهذا فيمكننا القول بأن قيام ثورة اليمن الوطنية التى نتج عنها اعلان النظام الجمهورى لأول مرة فى تلك البلاد يمثل البداية الفعلية لعهد التحرر الحقيقى والتطور التقدمى لليمن ، بعد تخلصه نهائيا من الحكم العثمانى وحكم الامامة الزيدية على السواء .

(١) عدنان ترميسى (دكتور) المصدر السابق . ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
(٢) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

الملاحق

رتبت للملاحق التالية تبعا للإشارة إليها في معرض الرسالة .
وهي تشتمل على مجموعة من الخطابات ، والبرقيات ، وبعض
القوانين ، والاتفاقيات والمنشورات . كما تتضمن أربعة جداول
توضح تسلسل سلاطين آل عثمان ، والأئمة الزيديين في اليمن .
وأخرى العبادلة في حج والأدارسة في عسير . هذا فضلا عن
خريطة توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية في الفترة الممتدة بين
عامي (١٨٧٢ - ١٩١٨) ، وموجز باللغة الإنجليزية لموضوع
البحث . ونظرا لأهمية هذه الملاحق حيثبة في القاء مزيد من الضوء
على عناصر الموضوع ، فقد أوردتها في نهاية الرسالة استكمالا
للقائمة .

اولا - الوثائق

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
أمير عسك محمد بن عائض فى سبتمبر سنة
١٨٦٥ (١٤ من ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ هـ)
للتوسط من أجل فض مشكلة عسك وتهدئة
ثورتها وديا فى ذلك الحين (٦) .

دعتر ١٢ صادر عابدين من ٢٥ رقم ٩٠
(فى ١٤ من ربيع الثانى ١٢٨٢ هـ)

الى : الأمير محمد بن عائض أمير عسك :

بسم الله الرحمن الرحيم - من خديوى مصر الى صاحب المجد المنيع والشرف
الرفيع الهمام الشهير (محمد بن عائض) أمير عسك دام فى أمن الملك الكبير
الحمد لله المجيب السميع الولي المتعالي الرفيع ، والصلاة على النبي الكريم الشفيح
وعلى آله وأصحابه الذين أطاعوا أوامر الله ورسوله وأولى الأمر فأحرزوا بذلك
أجر المطيع - وبعد فانتا معاشر المسلمين كما أفا تجمعتا أخوة الديانة المحمدية
وتضمننا كلمة التوحيد على اختلاف الألسن والطبائع البشرية - فيجب علينا
الاتحاد آراء وقوى ، ولا تتفرق كلمتنا باتباع الهوى - فمن المعلوم بمقتضى نص
كتاب الله العزيز وجوب الانقياد لأمر امام اتفق أكثر المسلمين على خلافته لتكون
الكلمة واحدة والقلوب متفقة منحدة فهذا هو عين السلامة لجميع المسلمين

(٦) شوقى عليا الله الجبل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر
(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ص ٤١٥ - ٤١٧ ، هذه الوثائق منقولة عن قسم المخطوطات التاريخية بالقصر
الجمهورى بالقاهرة (عابدين سابقا) -

وصلاح الأمة المحمدية على اليقين ، فمن خرج عن دائرة الاتحاد بسبب من الأسباب
مما يوجب الاختلاف والتصاد ، فالواجب عليه الرجوع الى الانقياد والاذعان
والإسناد في العصيان - فان هذا مما يجلب على من خرج من الطاعة الندامة
الزائدة ويوجب اشغال العساكر الإسلامية في سفك دماء المسلمين بلا فائدة ،
وان من مقتضيات ديانتنا أن ينصح بعضنا بعضا بما تقتضيه الأخوة والصدقة
وأن نحفظ دماءنا من السفك والاراقة .

فبناء على ما ذكرنا اقتضى رأينا ان نكون من الناصحين لحضرتكم لأننا
بسبب حبنا ديانتنا الشريفة المقرونة بالعلم والتأيسد ومودتنا لجميع الأمم
الإسلامية التي تجمعها كلمة التوحيد لا نريد وقوع النفرق بينهم ، ولا يجوز
حصول المخالفة بين كلمتهم ، فمرادنا الإصلاح بين جموع التوحيد والإيمان بأن
لا يتصف أحد منا بصفة العصيان والظلم بل نكون يدا واحدة قوية مجتمعة ،
وسلطة كاسرة قائمة على من يريد السوء بأهل الإسلام من الأعداء اللثام - ففرض
على الموحدين جميعا أن يكونوا إخوانا وأن يخلصوا بينهم مودة ورضوانا ، وأن
يطيعوا أمير المؤمنين وخليفة الرسول الأمين - فان قبلتم نصيحتنا ورجعتم للطاعة
والانقياد ودخلتم في زهرة الاتحاد فنكون نحن وساطة بين سلطاننا الأعظم ومولانا
الأفخم وبين حضرتكم بما يكون خيرا لكم في الدنيا والآخرة ، وإني لمحب لكم
ولبييتكم لأنني أحب عمار بيوت المجد والشرف على الدوام بأن تبقى مؤيدة مدي
الأيام ولا أريد لها الحراب والانهدام - فان قبلتم النصح وأردتم الخير والنجاح
فنقوم بالشعاعة لكم عند مولانا السلطان في العفو عما فرط منكم من الإغواء
النفساني ، وبإصدار فرمان سلطاني بأن تتركوا (غامض) و (زهران)
و (حلي) و (مقصص) للولاية الحجازية ، وتضم قبائل (بالقرن) و (شعران)
و (بيشة) الى عسير وتسمى كلها « بالمتصرفية العزيزية » منسوبة الى الاسم
الشريف السلطاني وتكونوا أنتم أميرا عليها - بشرط أن تكونوا تابعين للدولة
العلية بأداء ما يقرر عليكم من المرتبات كما أن ذلك من مقتضيات التبعية ، وأن
تكون الطرق والسبل آمنة للمعبرين وأبناء السبيل والا يحصل عدوان وتسلط
على أحد بالذهب والسلب ويعطى لكم رتبة أمير الأمراء بعنوان « باشا » وتكونون
أنتم باشا متصرف عسير ولواحقها التي تسمى « العزيزية » وإني متكفل في إعطاء
ما ذكرناه من طرف مولانا السلطان دام بقاءه فتلك منة عظيمة وعناية جسيمة ،
فألذي أرى وأعتقد أنكم لا تخالفون رأينا وتقبلون نصيحتنا فان فيه خيرا لكم
وحسن العاقبة وهو أولى لكم من الإصرار على المخالفات المتعاقبة - وما أريد
الا الإصلاح واطفاق المسلمين على الخير والفلاح - وإذا لم تقبلوا هذه النصيحة
الخيرية في الدين وتعدنكم للمحاربة وارقة دماء الموحدين وهو أشد تكالا وأعظم
وبالا فعند ذلك تنقلب المودة التي بيننا الى العداوة الكبرى فتكونون أنتم السبب
في سوق الجيوش المتكاثرة من أرض القاهرة الى تلك البقاع وخراب تلك الديار

والرباع ، وسفك الدماء المحقونة وإضاعة الحقوق المصسوقة ، فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة فإنه يعظم الخطي ويشتد الكرب بعد الميل لوازع الشيطان وأشهار نزع طاعة السلطان ولا ينزل النكال الأكبر إلا على من طغى واستكبر وعتا ونجبر - وإذا أذعنتم لما ألقينا إليكم من النصيحة وحسن المراد فتدوم بيننا في المستقبل الأخوة والوداد - وإنى أعلم جيدا أنكم تميلون إلى طاعة السلطان ولا ترضون بارتكاب الآثم والعدوان فإنه لا يحسن من مثل الأمير وقوع أمر ينشأ منه للمسلمين الشر والتدمير بل ظنى أنكم نحتززون من جانب شريف مكة المكرمة في بعض الأمور لما عسى أنكم تعتقدون أنه هو المأمور - فإني أعطى لكم الأمان وأنحمل على الضمان بإيفاء ما حررت لكم من طرف السلطان أن قبلتم النصيحة ورجعتم إلى الطاعة الصحيحة فإني التزمت بالتوسط في إتمام هذا الأمر الخطير ، والله ميسر كل عسير ، وتكفلت أيضا بالأل يلحق بكم من طرف حضرة الشريف ضميم وبأس بل تكونون آمنين من كل الناس ما دمت مراعين الشروط المذكورة بالتمام ، والسلام ختام .

٢

الخطاب المرسل من وإلى مصر اسماعيل ال
كامل باشا ممثل مصر لدى الباب العالي في
أكتوبر سنة ١٨٦٥م (٥ من جمادى الأولى
سنة ١٢٨٢ هـ) لطايفة الدولة العثمانية
بتتفيذ ما وعدت به مصر أمير عسير حتى
لا تحوج منه ، وحتى لا تتجدد الثورة في
عسير من جديد (١) .

دور رقم ٢٢ صادر عابدين وثيقة ١٢٢
في (٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ)

إلى : كامل باشا :

لقد تلقى الجنب العالي خطابكم المتضمن نتيجة الآراء الخاصة بمسألة عسير وذلك ردا على ما كتبه في هذا الموضوع وينوه بأن مسألة عسير هذه على ما يفهم من خطاب سيادة الشريف مكة الأخير ستنتهى على وجه يتفق ورغبات السلطنة السنية - ولما كان الجنب العالي قد اقترح في خطابه السابق منح أمير عسير رتبة الميرمران مع لقب الباشوية لاستمالته للدولة ، وقد كتب سدوه إلى

(١) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق - ص ٤١٨ .

أمير العسير ينصح له بوجوب إبداء حسن نيته بتقديم الطاعة للدولة العلية توطئة لمنحه هذه الرتبة وقد تعهد سموه لهذا الأمر بالسعى لتمنح له الرتبة المشار إليها - فإن سموه لا يسعه إلا أن يمتنع من اغفال ذكر هذا الاقتراح في خطاب دولته الأخير ويذكر الجناح العالي بما لمسالة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ولذا فإن حسمها بالطريقة المقترحة يوقر على الدولة الشيء الكثير من اليهود والنفقات - ومن أجل ذلك يلفت نظر دولته إلى أن اغفال اقتراحه هذا من شأنه أن يثير حركة العسير من جديد كما أن من شأنه أن يجرح موقف سموه إزاء تعهده لأمير العسير بمنحه هذه الرتبة -

٣

الخطاب المرسل من والي مصر اسماعيل إلى
والي اليمن في الحديدة في شهر نوفمبر سنة
١٨٦٥م (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ)
لتسهيل مهمة البعثة المصرية المرسلة للتنقيب
عن الفحم الحجري في منطقة الحديدة (١) .

دعتر رقم ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢-٤

في (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

إلى : والي اليمن

لما كان قد اتصلت بعلمنا أن ثمة في منطقة (الحديدة) من أعمال ولاية اليمن بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري ونظراً لأن - وجود الفحم الحجري على هذا الوجه سيكون له أبعاد الأثر في انعاش البلاد ودر الخير الجزيل على الحزينة الجليلة فتتحققا لهذه الغاية وللتأكد بآدى الأمر من صحة وجود الفحم الحجري هناك قد أرسلت إلى (الحديدة) على باخرة خاصة بعثة برئاسة (أمين بك) مهمتها التنقيب والبحث عن هذا النوع من الفحم حتى إذا ما تأكد للبعثة صحة هذا الخبر أمكننا الاتصال بالباب العالي توطئة لاتخاذ الاجراء اللازم لاستخراج هذا الفحم واستغلاله لصالح الدولة فالمرجو من جنابكم الشريف أن تسهلوا لهذه البعثة مهمتها وإن تسدوا إليها جميع معونتكم -

(١) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٩٩ .

الخطاب المرسل من وإلى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية
في الحجاز في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٥ م
(١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) لخطاره
بارسال بعثة مصرية للتقريب عن الفحم الحجري
في منطقة المدينة ، ولتوجيه الأوامر اليه
بارسال قوة مصرية لمساحية البعثة حتى
انتهاء مهمتها (١) .

دفتري ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢٠٦

في (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

الى : صاحب العزة اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية بالحجاز .
بالنظر لما يشاع عن وجود معدن الفحم في (المدينة) الكائنة بالأقطار
اليمنية فقد رقي ترتيب لجنة وارسالها برفقة صاحب العزة (أمين بك) لاكتشاف
الفحم وقد أرسلت بالفعل مع باخرة خاصة - فنأمركم بتخصيص بلوكين من
الجنود النظامية المصرية التي تحت امرتكم ليكونا بمعية البك المذكور عند وصوله
لحين الانتهاء من مهمته ويكونا تحت أمره طيلة مدة الانتداب ونطلب منكم التنبيه
على ضابط البلوكين بالطاعة له والانقياد لأوامره .



الخطاب المرسل من وإلى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد القوات المصرية في
الحجاز في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م
(٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) للتنبيه عليه
بسحب القوات المصرية من اليمن بعد انتهاء
مسألة صنع (٢) .

مخططة سائرة ترجمة الوثيقة بدور رقم

من (٧ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) . المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

(٢) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

الى : اسماعيل صادق بك (١)

بما أنه قد حل أوان عودتكم الى الوطن مع الجنود والضباط الموجودين في معيتكم لانتهاؤ مسألة عسير - فقد صدر أمرنا الى صاحب الحزة (مصطفى بك) قائد الباخرة (الابراهيمية) المنتدب للسفر الى سواكن بأنه بعد اركاب الأورطة السودانية المقرر نقلها من هناك الى هنا - أن يتوجه مباشرة الى (جدة) ويأخذ أورطة من الجنود النظامية الموجودة بمعيتكم ثم يعود الى السويس ، ثم يبادر الى نقل العساكر والمهمات والحيوانات الباقية (بجسدة) الى هذه الجهة - وصدرت اليه التعليمات اللازمة ، فاذا ما وصل من (سواكن) الى (جدة) نأمركم بانزال أورطة من الجنود النظامية من ضمن معيتكم وارسالهم . وكلما وصلت الباخرة تركيبون فيها عساكر ومهمات بقسطر استيعابها - وبعد انتهاء نقل الجنود النظاميين تنقل جماعة السرسواري بمهماتهم ودوابها - ثم تعودون مع الفرقة الأخيرة وتحضرون معها - ونوصيكم ببذل الهمة الفائقة لعدم حدوث أية حركة تخالف الرضا والقانون سواء في الباخرة او أثناء انتظار الباخرة في (جدة) - والتوسل بالأسباب الكفيلة بعدم ضياع شيء من الحيوانات والمهمات الموجودة أثناء النقل ، والعمل على الحصول على الرضا والمنونية بهذه الوسيلة أيضا - ونبلغكم بأنه تقرر عودتكم على هذه الصورة كما أنه كتب بذلك الى حضرة صاحب الدولة والى الحجاز .

وهذه للاحاطة بما ذكر .

٦

الخطاب المرسل من وال مصر اسماعيل الى
محمد باشا بن عائض أمير عسير في يناير
سنة ١٢٨٦ م (٢٨ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ)
لإبلاغه البشري بمنحه ما وعده بتحقيقه نتيجة
لتوسط مصر لدى الباب العالي (٢) .

٢٢ صادر عابدين من ٩٣ متفرقات

في (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

الى : محمد باشا بن عائض أمير عسير

من خديوى الاقطار المصرية وما والاها من الأقاليم السودانية الى حضرة

(١) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

الأمير الكبير ذي الحسب الشهير (محمد باشا بن عائض) - قائمقام صنعق
العزیزية الیمانية دامت معاليه وسعدت أيامه ولياليه غب سلاها يفوح عرف الشناء
فی أنثائه ويلوح لطف الولاء من أرجائه - أحمد اليكم الله سبحانه وتعالى على
نعمة تدوم بالشكر ونتوالى وأسأله لنا ولكم ولجميع المسلمين دوام السلامة ،
وحسن الحال فی الدنيا والدين وأطالعكم بحسن مودة تألف عليهما الخواطر
وصفت لديها السرائر فدللت عليها الظواهر ، وقد كنت طالعكم أولا بما اقتضته
أخوة الاسلام وأوجبته رغبتى فى اتحاد كلمة الموحدين على الدوام ، ومحبتى لبقاء
الزمان ، وعرفتكم أنكم اذا برئتم مما قيل فيكم من عدم المطاوعة وأثبتتم ما توسمته
فى حسن نيتكم من البقاء فى دائرة المتابعة - فانى معهد لكم بما هو أنفع وأجدى
ومتكفل بأن توجه اليكم رتبة أمير الأمراء - فلما أظهروا ما أعلمه فيكم من الطاعة
الحقيقية ، وأظهروا صفاء الطوية بجانب الدولة العلية السلطانية ، ترتب على
انى أفى بما وعدت وأقننى أثر ما نعهدت لبتحقق لديكم منه بعد أن اسماعيل كان
صادق الوعد فكانت دار الخلافة العلية بما هو الواقع من عدم الخلاف
واستلمت لكم من جانب السلطة اليمنية أعطاف الألفاف وحررت اليكم ثانيا
بالبشارة بحصول ما سبقت اليه الإشارة - والذي أوجب تأخر ما ذكر للأمر
عن ناديتكم انما هو تأثير ما قد قيل فيكم مما أوغر الصدور وأوعر سهول الأمور
فما زلت أكرر المراجعة فى نفى شائبة الشبهة عن جهتكم وأعيد المكاتبة فى
أثبت حسن نيتكم وبرائة ساحتكم حتى يتحقق لدى السلطنة ما أنتم عليه من
حسن الحال ، وزال من النفوس آثار ما سبق من القيل والقال فصفت الآن لهم
القلوب وتم بحمد الله تعالى الأمر المطلوب ، ووردت لنا من الباب العالى مكاتبة
رسمية تعلن اتحافكم بتلك الرتبة البهية بعنوان الباشوية - وحيدر فى ذلك
فرمان سلطاني بمزيد الاعزاز وقد بعث به على الفور الى حضرة الباشا والى الحجاز
ليبادر بارساله اليكم ، ومن قريب يكون الفرمان بمشيئة الله لديكم فتهنأ بها
رتبة بهر فضلها ورفعة فاخرة أنت أهلها وتجلها مكرمة يسوق ببهجتها النادى
ونعمة تسر الأحية وتسود الأعادى - وان لكم عندي محبة تقرب القلوب على بعد
ديارها ومودة تدوم ان شاء الله على عهد استمرارها ، وصفاء لا يآلف التكبر
حماء ووفاء لا يعرف التقير مرماه ، فانى أحب ذوى المجد القديم وإبراهيم أهلا
للوداد والتكريم وأناقس فى موافاتهم على تنائى جهاتهم وأرغب فى مصافاتهم على
اختلاف حالاتهم وتمنى دوام خيرهم ولا أوشى بهم عند غيرهم - تلك سسجية
جبلت عليها ومزية دفعنى الله اليها وسنة ألفتها منذ عرفتتها وشنشنة كلفت
بها وما تكلفتها فكونوا واثقين بدوام مودتنا اليكم وليكن لنا أيضا مثل
ذلك لديكم -

وقد بعثت لكم ثانيا (أحمد أفندى اليمنى) ليشافهمكم بالسلام منا ويبلغكم
بعض تفاصيل المودة الحقيقية عنا والله يوفقنا للسداد والخير ويدوم بنا على
منهج الرشاد ويبقينا على أحسن حال بجاء شفيع الأمة ونبي الكمال .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
الامير محمد باشا بن عالى قائمقام العيضية
اليمينية فى ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧م (٣٠ من
ذى القعدة سنة ١٢٨٣هـ) لابلغه بارسال
هدية اليه من مصر ولدعوه للخلود
للسكينة (١) .

سجل ٢٤ صادر عابدين صورة المكاتبة العربية رقم ٣٤٣

فى (٣ من ذى القعدة ١٢٨٣هـ)

الى : الامير (محمد باشا بن عايش) - قائمقام العيضية اليمينية

الحمد لله الذى حث على الطاعة والانقياد ونهى عن المنافرة والمخالفة والتضاد
والصلابة والسلام على سيدنا محمد الناهى عن الخلف والشقاق ، المبعوث ليتمم
مكارم الاخلاق وعلى آله وصحبه التابعين لهداه الذين اجتهدوا فى رضاه والسلام
عليكم ورحمة الله - أما بعد فقد تلقينا أنه حصل منكم بعض تجهيزات عسكرية
فى الحدود العسيرية فقلت هذا خلاف ما أعهد من شماثل الأمير ، وضد الذى
أعتقد فيه من الصلاح والخير الكثير ، وتسكين الفتنة وتحصيل الهدنة وتيسير
العسير - فذلك لم أصدق بوقوع هذا الخبر من جنابكم فأرسلت حامل كتابى
هذا (أحمد بك اليمنى) معاون معيتنا الى منيع رحابكم وفى اعتقادى أن الامير
مستقيم لا يميل عن الرشيد حتى يستدعى تقويمه وتعديله ، وعاقب لا يتصدى
الى ما لا يحسن فعله ولا ينبغى له ، والواصل لناديكم على يد المرمى اليه على سبيل
الهدية بندية مذهبة مسدسة من المصنوعات المصرية وخيمة كبيرة مع ما يتعلق
بها من أدوات وزوج طينجات من الذى يضرب ست مرات والمأهول دوام العهد
القديم وعدم زوال ما بيننا من الود الصميم -

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٢٥ .

الخطاب الرسل من والى مصر اسماعيل الى
محمد باشا بن عائض في ١٢ من مايو سنة
١٨٦٨ م (٧ من محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لتخليده
من نتائج العودة للتمرد والنسوة ضد
العثمانيين في عسير (١) .

مقيده بدفتره سره ٢٤ عادين صفحه ١٠٦ بدون رقم
في (٧ من محرم سنة ١٢٨٤)

الى : محمد باشا بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

من خديوى الأقطار المصرية وما والاها من الأقاليم السودانية الى - حضرة
محمد باشا بن عائض قائمقام صنجق العزيزية اليمانية .

الحمد لله الذى أمر المسلمين بالطاعة والاتباع ونهاهم عن الشقاق والمنافرة
والنزاع والصلاة والسلام على رسوله الكريم خير داع وعلى آله وصحبه خير آل
والصحب والاتباع وسلام الله عليكم وتحياته وتحياتكم وبركاته - وبعد .

فلما بلغنا من السالف تشبثكم ببعض تجهيزات عسكرية فى جهات الحدود
العسيرية وأرسلنا لكم فى أوائل شهر ذى القعدة الماضى بمكاتبة من جهتنا على
يد (احمد بك) معاون معيتنا نحذركم من الميل الى المنازعة والحسام ونصح لكم
بالخروج عن التروج عن دائرة الطاعة والانقياد ، علما بما يجلبه الخلاف من الشرور
وما يوجب الشقاق من فساد الأمور بعد أن سكنت الفتى وهيجمت المحى وانقطعت
الاحن - وكذا أرسلنا اليكم ببعض الهدايا تذكيرا لكم لما فى الطاعة والعودة من
المزايا ، وفى المنافرة والعصيان من الآفات والخطايا - والآن بلغنا ما استعظمتنا
خبره وأكبرنا أمره من أنكم تخطيتم الحدود وآتيتم بما يخالف العهد ، وهذا أمر
يجر ما يجزى ويأتى بما لا يسر من غضب حضرة أمير المؤمنين وحامى الدين
المبين وذلك لا نرضى حصوله منكم ولا نحسب أن يسمع عنكم - (والذى أشير
به عليكم واتصح به اليكم أنكم اذا كنتم تخطيتم الى محل خارج حدود صنجق
العزيزية اليمانية على خلاف ما سبق عليه الاتفاق بينكم وبين اماره مكة المكرمة
ولولاية الايالة الحجازية - فتخلوا عنه وأخلوا جيدكم منه وعودوا للطاعة والمواذعة

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

وصلق النية وإخلاص الطوية بجانب السلطنة السنية حسما للشر وحققا للدماء وحفظا لليهود ورعاية للوفاء وإبقاء للأمن والأمان (وخروجا من غضب حضرة السلطان - والا تغير ما عندنا من المودة اليكم . ويحوج الحال بالضرورة لأن تكون عليكم بأن نبعث اليكم العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم وبين السلطنة السنية أيدي اليهود فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب في المسلمين ارافة دم .

فأنصح لكم الا تتبعوا الهوى ولا تغتروا بما عندكم من القوى فان عقبي ذلك غير مأمون ومن يتعدى في حدود الله فأولئك هم الظالمون - واني جازم أن تقابلوا هذا النصيح بالقبول وتعودوا للإخلاص وحسن الطاعة كما هو المأمول .

٩

الخطاب المرسل من والي مصر اسماعيل الى « ألبوكتخدا » وهو ممثل مصر لدى الباب العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لخطاره بعرض مصر على عدم تأويل موثقها من أمير عسير الثاني بعد أن حظوته من نتائج العودة للتمرد على الدولة ومعارضة الشماليين (١) .

سجل ٢٤ عابدين وثيقة رقم ٤٠٢

في (٩ من محرم ١٢٨٤)

الى : القبو كتخدا

كان قد ورد لنا من أمير مكة ومن دولة والي الحجاز أن (محمد باشا ابن عائش) متصرف العزيزية (باليمن) شرع في القيام باستعدادات عسكرية وأنهما يحسان في ذلك سوء نيته وطلبا منا أن نرسل له رسالة تهديدية بالاقلاع عن حركاته ، فكتبنا له رسالة تهديدية عربية وأرسلناها مع بعض أشياء كان قد رجأنا فيها من قبل مع مندوب من قبلنا وزودنا المندوب المذكور بنسائج شفوية شديدة يوجهها الى المذكور - وقد ورد اليها أخيرا كتاب آخر من المذكورين مؤرخ في ذي الحجة ترسل لكم بطي هذا صورة منه جاء فيه أن الباشا المذكور عاد الى الاستيلاء على الأماكن التي سبق استردادها منه وطلب منا أن نرسل اليه برسالة أخرى أشد من الأولى وأن نرسل هذه الرسالة اليهما أولا ليتوليا هما بعثها اليه فأرسلنا رسالة عربية مرسلة صورة منها لكم بطي هسنا وبعثناها اليهما كطلبهما .

(١) س. ب. س. الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

ولو كان حضراتهما قد أوضحا في كتابهما السابق الأمر على حقيقته لكننا
بادرنا الى اتخاذ ما يتطلبه الموقف من الاجراءات ولكنهما اقتصرنا في كتابهما
المذكور على القول بأنهما يحسان بأن حركاته عدوانية ولم يشرحا الأمر شرحا -
مفصلا لذلك اكتفينا بإرسال رسالة تحوى بعض النصائح والتهديدات فقط .
والواقع أن المذكور قبل أن تصل اليه رسالتنا الأولى حتى قبل أن يصل منسوبنا
الى (جدة) كان قد استولى على الأماكن المذكورة لذلك كانت رسالتنا في هذه
المرّة كما ستعرفون من الاطلاع على صورتها المرفقة شديدة جدا ومؤكدة في
التهديد .

ونظرا للاستعجال الزائد الذى أبداه المذكوران لم يمكننا الانتظار حتى
تكتب للباب العالى ويرد الرد منه بل كتبنا رأسا للمذكور .
وتحرر هذا لاشعاركم بالحقيقة .

١٠

الخطاب المرسل من محمد بن عائض أمير
عسير الى خديوى مصر اسماعيل فى ٣٠ من
يوليس سنة ١٨٧٠ م (غرة جمادى الأولى
سنة ١٢٨٧ م) غرة جمادى الأولى سنة
١٢٨٧ هـ) للتعبير عن مشاعر الود والصداقة
التي تربطه بمصر . ولتقلب اسداده بشيخ
مصريين لاصلاح المذاهب فى عسير (١) .

مطبعة ١٩ بحر برا وثيقة رقم ١٢٥

لى (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ)

من محمد بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نرفع اليك اكف الصراعة والابتهال ونتوسل اليك بأسمائك
الحسنى وصفاتك العلى أن تديم عزك السرمدى ونصرك الأبدى الى حضرة حامى
حمى الأقطار المصرية بفرمانه الصصادق ومشيد ببيان الممالك اليوسفية بآرائه
الثاقبة حضرة فخامة دولة الخديوى الأعظم لا زالت شمس اقباله فى بروج السعد
شارقة ونحور أعدائه فى دمائهم غارقة وبعد - فلينهى الى الحضرة التى هى محط
رجال الآمال أن الداعى المخلص لم يزل مشتاقا الى مكاتبتكم وسائلا عن عافيتكم
التي هى غاية المقصود من الرب المعبود وقد صندو كتابان قبل هذا وارسلهما

(١) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : القصص السابق ٤٣٠ .

عن طريق وكيل القومية (بجدة) ولم ندر هل عاقها عائق - فاختارنا من حمل خطابنا هذا من أتباعنا ليكون رداً لجواب بيده ان شاء الله تعالى . وقد أوصينا بثلاث خصال يخسر بها من تنتدبونه (أحمد بك اليمنى) أو غيره ، ولم نشرح شيئاً فى الكتاب لأجل الخطر من كثرة الحساد لنا بمحببتكم والتقرب منكم ، وإذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سبائك لك المدافع خاصة وتوضيب جميع ما يتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا .

والله يعلم انا صادقون فى ذلك .

والله مجرب - ولا خير فى قول بلا عمل ودمتم والسلام .

الداعى المخلص محسوبكم
محمد بن عائض

١١

الخطاب الرسل من خديوى مصر اسماعيل
الى الباب العالي فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ م
(١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) بشأن
تكفل مصر بارسال السفن (من أرز وسمن
وسكر) الى القوات العثمانية فى الحجاز
واليمن فى ذلك الحين (١) .

سجل ٢٤ عابدين الوثيقة رقم ١٢٧٢ (ملخص لترجمة الوثيقة)
فى (١٨ من ذى القعدة ١٢٨٧ هـ) .

من : الديوان الخديوى

الى : الباب العالي

يخبره بوصول مكاتبتة التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل الفرقة العسكرية الشاهانية التى أرسلت الى الحجاز واليمن ويرد عليه بأنه أصدر الأوامر المؤكدة المشددة للمختصين بأعداد وتجهيز الكميات المذكورة وارسال نصفها الى ميناء (الحديدة) والنصف الآخر الى الأمكنة التى يخصصها سعادة (رديف باشا) .
أما أثمان هذه الأشياء ومصاريفها فسيرسل بها كشف فيما بعد - ثم يعرض استعدادة لتلبية أى طلب .

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : يصدر السابق من ٢٣٦ .

نص ، القانون الأساسي العثماني في ممالك
الدولة العثمانية ، الصادر في الإستانة في
سنة ١٨٧٦ م في مطلع عهد السلطان
عبد الحميد الثاني ، وكان هذا القانون نتاج
جهود كثيرة بذلها زعماء الإصلاح وعلى رأسهم
مدحت باشا ، وقد عطله عبد الحميد طيلة
سنتي حكمه الاستبدادي ، ولم تطبق بعض
مواده إلا في مطلع العهد الدستوري العثماني
في سنة ١٩٠٨ م (١) .

المادة ١ : أن الدولة العثمانية تشمل الممالك والمخطوط الحاضرة والولايات الممتازة
وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبدا لآية علة كانت .

المادة ٢ : أن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس
لها أدنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء .

المادة ٣ : أن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلاميه الكبرى وهي عاقلة
بمقتضى الأصول القديمة الى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ : أن حضرة السلطان هو حامى الدين الاسلامى بحسب الخلافة وحاكم
جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ : أن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ : أن حقوق سلالة بنى عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية ومخصصاتهم
المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ : أن عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين
وأجراء التوجيهات في الولايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر
الاسم في الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب وذكر
الاسم في الخطب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية وإجراء الحركات
العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات المتعلقة بدوائر
الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومى
وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة
لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة .

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٥٧ - ٢٧٨ .

● في حقوق تبعة الدولة العثمانية العادة

المادة ٨ : يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب كان . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ : أن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ : أن الحرية الشخصية هي مصونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأي وسيلة كانت إلا بالأسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ : أن دين الدولة العثمانية هو الدين الاسلامي . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الاخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ : أن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ : أن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ : يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة مخافة للفوانين والنظامات المتعلقة بالعموم الى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرضحالات مضافة الى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشككين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ : أن التعليم حر وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ : جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظار بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس اصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ : أن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق ووظائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ : يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة .

المادة ١٩ : يقبل في مأموريات الدولة عسوم التبعة ويعيئون في المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .

المادة ٢٠ : أن تكاليف الدولة تطرح ونوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصصة .

المادة ٢١ : كل أحد أمين على ماله وملكه الجارى تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ : أن مسكن كل أحد في الممالك المشائية مضمون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبرا في مسكن أحد أو منزله الا في الأحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ : لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٢٤ : المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التي تعين في أوقات الحرب بحسب الأحوال .

المادة ٢٥ : لا يجوز أن يؤخذ من أحد دارة واحدة باسم ويركو ورسومات أو بصفة أخرى مالم يكن ذلك موافقا للقانون .

المادة ٢٦ : أن التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالكلية .

● في وكلاء الدولة

المادة ٢٧ : أن مسند الصداوة والمشيخة الاسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجري بموجب ارادة سلطانية .

المادة ٢٨ : أن مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة المصدر الأعظم وهو مرجع الأمور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجري بموجب ارادة سننية .

المادة ٢٩ : أن كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ما هو مأذون بإجرائه وفقا لقواعده وأما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى المصدر الأعظم يجرى مقتضيات المواد التي تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السسلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى ايجابه بمقتضى الإرادة

السنية التي تصدر بها . أما انواع ودرجات هذه القضايا فتستعين بنظام
مختص .

المادة ٣٠ : أن وكلاء الدولة مسئولون عن الأحوال والاجراءات المتعلقة
بأمورياتهم .

المادة ٣١ : اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء
الدولة بما يوجب عليه المسئولية في المواد التي هي من متعلقات هيئة
المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذى يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل
ذلك التقرير ويظرف ثلاثة أيام الى الشعبة التى تتعلق بها المذاكرة فى أنه
هل يجب إحالته الى الهيئة المناط بها رؤية هذه المواد أولا وفقا لنظام
هيئة المبعوثين الداخلى وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير
وتجرى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات الكافية من الذى اشتكى
عليه فان قررت بالاكثرية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى
هيئة المبعوثين للاطلاع عليها ، واذا مست الحاجة تستدعى المشتكى عليه
وتسمع الايضاحات التى يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت اكثرية
الهيئة المطلقة أى ثلثها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب
المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للاعتاب السلطانية تحال
الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ : ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة مستعين فى قانون
خصوصى .

المادة ٣٣ : لا فرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين فى الدعاوى الشخصية
الخارجة عن مأموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا فى المحاكم
العمومية التى تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ : اذا حكمت دائرة التهمة فى الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه
واقعا تحت التهمة ينزل عن مأموريته الى أن يظهر براءته .

المادة ٣٥ : اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر
الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضا قطعيا
بأكثرية الآراء مبينة تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللمحضرة السلطانية
حينئذ وحدها ان تغير الوكلاء أو أن تقض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة
جديدة خلافا فى المدة القانونية .

المادة ٣٦ : اذا اقتضت الحال ضرورة فى غير وقت انعقاد المجلس العمومى لوضع
قانون صيانة للدولة من الخطر ووقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن
الوقت كافيا لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسى وبموجب ارادة

يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقنا الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ : يحق لكل من الوكلاء في أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم فى الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ : اذا استدعى أحد الوكلاء الى مجلس المبعوثين بموجب قرار الاكثرية لاعطاء ايضاح عن امر ما يحضر الى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويجيب عن المواد التى يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه اذا رأى لزوما لذلك آخذا المسئولية على نفسه .

● فى المأمورين

المادة ٣٩ : جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التى تفرض اليهم بحسب الشروط المعينة فى النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبد منه حقيقة ما يوجب العزل قانونا او يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازما لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديرا بالترقى ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخاص الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ : سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول فى ادارة وظيفته .

المادة ٤١ : من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته الا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونا والطاعة للأمر فى أمور المخالفة للقانون لا تقى من المسئولية .

● فى مجلس العمومى

المادة ٤٢ : أن المجلس العمومى يركب من هيئتين تسمى احدهما هيئة الاعيان والآخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ : أن كلا من هيئتي المجلس العمومى تجتمع فى ابتداء شهر تشرين

الثاني من كل سنة وتفتح بموجب ارادة سننية وتقفل بإرادة سننية في أول آذار ولا يجوز انعقاد إحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .
المادة ٤٤ : إذا رأت المظرة السلطانية وجوبا تقضيه أحوال الدولة فإنها تفتح المجلس العمومي قبل وقته . وتقرر اجتماع المجلس كذلك ، أو تعطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ : أن افتتاح المجلس العمومي يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائباً عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطاني في ما يلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية .

المادة ٤٦ : أن الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومي يحلفونه بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن بمرعاة أحكام القوانين الأساسي والأموال المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك ، وهذا اليمين يتم بحضور الصدر الأعظم في يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضرا من الأعضاء في ذلك اليوم يحلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التي هو منها .

المادة ٤٧ : أن أعضاء المجلس العمومي أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعده أو تهديده ما ولا يرتبط بتعليمات الهيئة ولا يجوز القاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره .
بأثناء مفاوضات المجلس إلا إذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فيحينئذ تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ : إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومي من قبل الهيئة المنسوبة إليها بجناية أو بمحاولة إلغاء القانون الأساسي أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب أكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أي بثلاثي الآراء أو إذا حكم قانونيا على أحد الأعضاء بالحبس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية وتجري محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه في المحكمة التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ : يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومي أن يبرز رأيه بنفسه أو يمنع عن أعضاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ : لا يجوز أن يكون شخص واحد عضوا في كلتا الهيئتين المذكورتين في وقت واحد .

المادة ٥١ : لا يسوغ الشروع بالمفاوضات في إحدى الهيئتين بدون حضور نصف

الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة من النصف . وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشتركة بها أكثرية هي ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس يحسب مضاعفا .

المادة ٥٣ : إذا قدم شخص ما عرض حال الى إحدى هيئتي المجلس العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه الى مأموري الدولة الذي يتعلق بهم رؤيتها ولا الى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ : أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء ، إلا أنه يحق لكل من هيئتي الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة في المواد التي هي ضمن دائرة وظائفهم ، وحينئذ يستأذن من المحصرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فإن صدرت الإرادة السنية بذلك تحال الكيفية الى مجلس شوري الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقترضة على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ : أن لائحة القوانين التي يرتبها مجلس شوري الدولة بعد أن يجرى البحث والتدقيق عليها وقبولها في هيئة الأعيان تكون دستورا للعمل إذا صدرت الإرادة السنية السلطانية بإجرائها . وكل لائحة قانون ترفض رفضا قطعيا من قبل إحدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة .

المادة ٥٥ : كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة ما لم تقرا أولا في هيئة المبعوثين ثم في هيئة الأعيان بنسبة ، بنسبة ، ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضا في هيئة المجلس العمومية .

المادة ٥٦ : لا يسوغ لهيئتي المجلس أن تقبلا أحدا أتى اليها للاستفادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره ما لم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استدعوا للحضور رسميا .

المادة ٥٧ : أن المفاوضات في الهيئتين تحرى باللغة التركية أما لوائح المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة .

المادة ٥٨ : أن إبراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم اما بتصريح الأسماء أو بالإشارة المخصوصية أو بالطريقة السرية إلا أن إبراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ : أن ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها .

المادة ٦٠ : أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ : أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة ولا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ : أن مدة العضوية في هيئة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الخاخامية والفرقاء البرية والبحرية وغيرهم من الدوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لاسدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية

المادة ٦٣ : أن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ : أن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسا بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الاساسى أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعيا مع إيراد ملاحظتها أو أن تردها الى هيئة المبعوثين لأجل اصلاحها وتصحيحها . أما اللوائح التى تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التى تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة اذا وجد لزوم لذلك مع اضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ : أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ : أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب فى قانون مخصوص .

المادة ٦٧ : لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى فى الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو فى خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه اذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ : لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا : من لم يكن من تبعية الدولة العلية ، ثانيا : من كان حائزا مؤقتا على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثا : من لم يكن عارفا باللغة التركية ، رابعا : من كان سنه دون الثلاثين ، خامسا : من كان مستخدما عند شخص آخر فى وقت الانتخاب ، سادسا : من حكم عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره ، سابعا : من كان مشهورا بالتصرفات السيئة ، ثامنا : من حكم عليه بالحجر حكما لاحقا ولم يفك عنه الحجر ، تاسعا : من كان ساقطا من الحقوق المدنية ، عاشرا : من يدعى أنه من التبعية الأجنبية - فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيئة المبعوثين أما فى الانتخاب الذى يجرى بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفا القراءة والكتابة فى اللغة التركية نوعا ما .

المادة ٦٩ : أن انتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ٧٠ : أن انتخاب المبعوثين العمومى يبدأ به قبل شهر تشرين الثانى الذى هو بداية اجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الأقل .

المادة ٧١ : أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التى انتخبته فقط .

المادة ٧٢ : من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التى هم منها .

المادة ٧٣ : اذا فضت هيئة المبعوثين بأرادة سنية يبدأ بانتخاب جميع الأعضاء الجدد بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر .

المادة ٧٤ : اذا توفي أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجر لأسباب قانونية أو انقطع عن الحضور الى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعى صمدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلفه بحسب الأصول قبل الاجتماع التالى .

المادة ٧٥ : ان مأمورية العضو الذى ينتخب عوضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط الى وقت الانتخاب العمومى الآتى .

المادة ٧٦ : يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع فى كل سنة ويعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كون المعاش الشهري خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ : تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة أشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة الى الحضرة الشاهانية وبموجب ارادة سنسية يعين أحد الثلاثة الأولين لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجرى مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ : أن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجرى علنا غير أنه اذا وقعت مادة مهمة او عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوا من أعضاء المبعوثين اجراء المذاكرة سرا على أمر ما حيثئذ يصرف الأشخاص الموجودون في محل اجتماعها خلا أعضائها وبموجب قرار الاكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجرى المفاوضات علنا أو سرا بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ : لا يجوز القاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لالقاء التهمة عليه من قبل الهيئة أو ما لم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبه .

المادة ٨٠ : أن هيئة المبعوثين تتذكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الاساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه . وغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصالتها .

● في المحاكم

المادة ٨١ : أن القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص لا تعطى لأيديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وانما يجوز قبول استعفائهم . أما صورة ترقى القضاة ومسالكهم ومبادلة مناصبهم وكيفية اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما ، جميع ذلك مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موضح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقى مأمورى المحاكم .

المادة ٨٢ : أن جميع أنواع المحاكمات تجرى في المحاكم علنا والاعلامات التي تصدر منها مأذون بنشرها غير أنه يجرى المحاكمة سرا في الظروف المنعنة بالقانون .

المادة ٨٣ : يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ : لا يسوع لاحدى المحاكم لاية علة كانت ان نمنع عن رؤية دعوى هي من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيرها بعد الشروع في رؤية تلك الدعوى أو بعد احراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، ما لم يكف المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة في الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامي .

المادة ٨٥ : كل دعوى يجب أن ترى في المحكمة التي يعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التي تقع بين الأفراد والحكومة فانها ترى كذلك في المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ : أن المحكمة بيجملتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ : أن الدعاوى الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى في المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ : أن انواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ : لا يجوز قطعا لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وانما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ : لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش في الحكومة .

المادة ٩١ : سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة في الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون .

● في الديوان العالي

المادة ٩٢ : يتألف الديوان العالي من ثلاثين عضوا منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان يتعقد عند الاقتضاء بموجب ارادة سنوية في دائرة هيئة الاعيان ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول القساء الدولة في خطر .

المادة ٩٣ : ينقسم الديوان العالى الى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ : يعطى القرار فى هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الدوائر المتشكى عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون فى ديوان الحكم .

المادة ٩٥ : أن عدد الأعضاء فى ديوان الحكم واحد وعشرون عضوا من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكما ياتا وبمقتضى القوانين المؤسسة فى الدعاوى التى قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية ثلثى أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

● فى الأمور المالية

المادة ٩٦ : أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ، ما لم يمتنع بقانون .

المادة ٩٧ : أن لائحة الدخل والمخرج فى الدولة هى بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصروفاتها تقريبا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ : أن اللائحة المذكورة أى قانون الموازنة العمومية يضير البحث والمصادقة عليها بندا بندا فى المجلس العمومى وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم الى أبواب وفصول وهواد متعددة وفقا للأصول المتأخذة نظاما وتجرى المذاكرة عليها أيضا فصلا فصلا .

المادة ٩٩ : أن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومى ليكن وضعه فى موقع الاجراء عند دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ : لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجا عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ : اذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة فى غير وقت اجتماع المجلس العمومى وذلك لأسباب اجبارية غير اعتمادية فان هيئة

الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك أخذة المسؤولية عليها وتندارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإرادة السنوية التي تصدر . وعليها أن تقدم لائحة ذلك إلى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ : أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط ولا يجرى في غير تلك السنة غير أنه إذا فض المبعوثان لأسباب غير اعتيادية قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنوية أن يداوموا اجراء حكم موازنة السنة الماضية الى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ : أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ : أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٥ : يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تقدم من الدوائر المختلفة ، وهذا الديوان يقدم الى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بوساطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ : أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنوية ويستمرّون في مأموريتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم ما لم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثريّة على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ : سيقرب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم ومسورة استعفائهم وتبديلهم وتوقييتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان .

● في الولايات

المادة ١٠٨ : أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ : سيقرب قانون مخصوص أوسع من القانون الجارى الآن لانتخاب

اعضاء مجالس الادارة في الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التي تلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات .

المادة ١١٠ : أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هي المذاكرة والمفاوضة في الأمور النافعة لتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضا حق التشكي إلى المحلات المختصة عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسه لأجل اصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ : يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملة . ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخل المستغلات والمستغلات والنقود الموقوفة لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضا على صرف الأموال الموصى بها حسبما هو محدد في وصية الموصي وعلى ادارة أموال الأيتام وفقا لنظامها الخصوصي . أما هذه المجالس فانها تعرف بالحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعا لها .

المادة ١١٢ : أن الأمور البلدية تجري ادارتها في مجالس الدوائر البلدية التي سيصير ترتيبها في دار السعادة وفي الخارج وسيصير وضع قانون مخصص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

● في مواد شتى

المادة ١١٣ : اذا ظهرت بعض علائم وأمارات نندرج بوقوع اختلال ما في إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ أن تعلن الادارة العرفية مؤقتا في ذلك المحل فقط . والادارة العرفية انما هي ابطال القوانين والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لكيفية ادارة المحل الموضوع تحت الادارة العرفية . أما الذين يشهد بوساطة تحقيقات ادارة الضابطة الصحية أنهم سبب في اختلال أبنية الحكومة فللمحاضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ : أن التعليم الابتدائي يجعل اجباريا على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص .

المادة ١١٥ : لا يجوز توقيف أو ابطال بند من بنود هذا القانون الأساسي لأية علة كانت .

المادة ١١٦ : اذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا

القانون الأساسي أو اصلاحها ووجد لزوم حقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين اصلاح قضية ما فإذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هي الثلثان وصدرت ارادة سنية بشأنه فإن هذا الاصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب اصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ الى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الادارة السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ : اذا اقتضى الحال تفسير احدى المواد القانونية فإذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وان كان من أمور الادارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وان كان من مواد هذا القانون الاساسى فذلك منعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ : ان القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والموائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يصر الغاؤها أو اصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل .

المادة ١١٩ : أن التعليمات المؤقتة التى ترتبت بشأن المجلس العمومى فى ٢٠ من شوال سنة ١٢٩٣ هـ تبقى احكامها جارية الى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

فى ٧ من ذى الحجة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م)

١٢٣

الخطاب المرسل من امام اليمن الزيدى يحيى
ابن محمد حميد الدين الى وفد علماء مكة والدين
أوفدهم اليه السلطان العثمانى عبد الحميد
الثانى فى منتصف عام ١٩٠٧ م (١٨ من
شعبان سنة ١٣٢٥ هـ) وقد اجاب فيه الامام
على خطابهم اليه لدعوته الى عقد الصلح مع
الدولة ووقف حصد القتال الدائر فى اليمن
حينئذ (١) .

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن التسمى مريجة الهموم والحزن فى حوادث
وثاريخ اليمن . ط ٢ . ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه . والصلاة والسلام على القائل من كنتم علما الجمة الله بلجام من نار . وعلى آله المطهرين من الأرجاس ، المصطفين على كافة الناس ، وعلى صحابته الراشدين ، أولى العفة والعزيمة في الدين .

أما بعد ، فإنه وصل إلينا كتاب جليل من علماء مهابط التنزيل ومعارج ميكائيل وجبرائيل ، السيد الجليل عبد الله بن عباس ورفقائه العلماء التسعة الأكياس ، أفرغ الله عليهم سحائب الرضوان والتسليم . وأوضح بحميد سعيهم الصراط المستقيم ، وصرف عنهم كل شيطان رجيم ، ونزّهم عن خدمة ضمير كل جبار أثيم . ووفقهم إلى مطابقة مراده ومراد سلطان الاسلام وحامي حسي الدين القويم . متضمنا للنصيحة ، معرفا بما دهم الاسلام من تكالب ذوى الملل القبيحة ، ملوحا بما لم يكن من مواد ، ومن حاد الله ورسوله ، ومعرفا بما هو المعروف من حق وقدر سلطان الاسلام أيد الله به الدين ، ونصره على الكفرة والمشركين . فنقول :

الحمد لله الذى قيض لنا من يفهم الخطاب ، ويعرف الخطأ من الصواب ويدرك مدارك الأحكام ، ويحكم الشرع الذى ارتضاه لنا العلام . وما نحن نقدم نفثة مصدر ، وزفرة محرور ، اعلموا حماكم الله تعالى أن الله ، والله والحمد اختار لنا ديننا قويا هو أشرف الأديان ، فبعث الله به أفصل الرسل سيد ولد عدنان . وأكمل له ذلك الدين ، فقال : « اليوم أكملت لكم دينكم » ثم قبض الله رسوله إليه ، وقد أوضح المنهج ، وأزال العوج عن خير القرون . فما زال الاسلام يتمو ويرتفع ، والضلال ينقص ويتضع . وكان كلما حدثت بدعة أزيلت ، أو مظلمة ارتفعت ، حتى تولى ذو الملك العضوض ، فتناقص ذلك التمام ، وتكاثرت الفساد من عام لعام . واختلف على الدين الولاية ، ومدت إلى جانب أعناقها لابتلاع الاسلام العداة . ولعت نيران الشر ، وظهرت الفحشاء والمنكر . وكان ما كان من مغلوب وغالب ، ومطلوب وطالب . ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين ، وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين .

وكانت بلاد اليمن بيد أسلافنا من آل الأكرمين من المائة الثالثة إلى التاريخ (١) ، ولم ينكث قائم الحق عنها أما متوليا لجديعها أو بعضها ، كما هو معروف فى تواريخ اليمن . وكانت المعارك مستمرة بين أسلافنا ومن ناوهم لرغبة أهل اليمن فى ولاية ساداتهم وأولاد نبيهم ، رضى الله عنهم ، واعتقادهم.

(١) يقصد إلى الآن (أى تاريخ كتابة الخطاب) .

« وجوب توليهم ونصرتهم ، وكما يعرفونه من أحوالهم وأن لا إرادة لهم غير الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، وإقامة الشريعة وتعديل المائل ، وإرشاد الجاهل وتقريب المؤمنين وإبعاد الظالمين . ثم لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية إلى اليمن ، وكان قائما ذلك الوقت الامام محسن بن أحمد وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعثه الامام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام إلى عام . وتنوعت في المعاصي وارتكبت الشهوات طاهرا بلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجراثة . وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله . فانتصبنا لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام . ولم تقم والله لدرهم ولا دينار ولا لطلب علو ولا فخار . ولكنه أكرهنا على ذلك قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » ونحوها من صرائح الكتاب والسنة .

ثم كان بين أهل اليمن والمأمورين ما كان ، وكان منا غاية الاحسان لأتباع سلطان الاسلام . كما قد عرفه ممن له بما كان أى المأم . وعقد الصلح بيننا وبين المأمورين مؤكدا بذمة الله وذمة رسوله مع اغفال النظر عن امكان الغدر وخسر الدماء .

فلم يرعنا الا محمرات من الحاج أحمد فيضى باشا ، مشعرا بما تقشعر منه الجلود من تقضيه تلك العقود ، وخفره لتلك الدماء والعهود . فراجعناه ونصحناه وأعلمناه بما فى خسر ذمة الله من التعرض للوبال والاستعجال للنكال فما زاده الا شدة وثقة بما فى يده غير الله من السدد والعدة ، وكان ما كان من اضرار الدور وسفك الدماء وذهاب الأموال ، ولم يكن منا الا مجرد الدفاع المأمور به شرعا ، ثم أردنا السكون والاشتغال بما أماته المأمورون من احياء العلم الشريف وإقامة شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعلم الناس معالم الدين ، وإرسال المعلمين إلى القرى لتعليم أهلها الصلوات ، فلم يشعروا الا تجاوز يوسف باشا الحدود ، وتبيند الانداد وتجنيد الجنود ، وادخله إلى طرف بلاد حاشد وإلى ما هو بأيدينا فلم يسعنا السكوت فكان ما كان . نعم والمأمورون لم يزالوا يشيرون غضب السلطان على أهل اليمن ، ويستنجدون منه الاجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم إلى الخوارج والرافضة وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وانا لنبرأ إلى الله من الخوارج والروافق وأهل البدع المحدثه ، والمأمورون يعرفون

ذلك ما لكم حدهم على ذلك ما جيلوا عليه من حب جمع الاموال والتسنيق لآخذها من غير الوجه الحلال ، ولم يتم ذلك الا باستمرار القتال ، والنقل من حال الى حال فتراهم يحسبون على الاموال المبرية ما ياخذونه على الاهالي بيد العدوان ، ويضاعفون اجر الحيوانات على انهم كثيرا ما يختصبونها ولا يعطون اهلها شيئا وهم مع ذلك على المذات والشهوات عاكفون وعلى التعتن في القجور يتنافس منهم المتنافسون . فتكرهم المساجد والجوامع ، ويجعدهم شهر الصوم القى هو لكل خير جامع . وتعرفهم الكئون والأقداح ، وتصافيهم رباب القنود الملاح . وكل هذا بين واضح سترونه عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب . وتوصد الأبواب . ومع ذلك تراهم يصسادقون لرابطة عداوتنا كل ضال ، حتى انهم ليقربون الباطنية الكفرة ويعطونهم كثيرا من الاموال . ولا وايم الله ، ما هذا دندنتهم الجامعة غير عداوتنا آل محمّد . مع ان مصسادقتهم لمثل الباطنية فيما يزيدنا الى الناس حبا ويزيدهم الى الناس كراهة وبغضا ، واسألوا اهل الاتصاف عن جميع ما حررناه . ولقد أكثر المأمورون على سلطان الاسلام تزويدات الكلام . حتى خيلوا اليه ان محاربتنا أقدم من محاربة الكفار الطغام وشغلوه بمحاربة آل النبي المختار . وفي خلال المدة السابقة أرسل سلطان الاسلام . أيد الله به شريعة سيد الانام ، هيئة بعد هيئة ، وهفتشين بعد هفتشين . وكلما خرج أحد منهم تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمرادهم ، وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بامضائه . وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان . حتى لقد أرسلنا كتبا عديدة الى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب .

واما الأحكام الشرعية فما كانهم أمروا بغير هدمها وهو اسمها ، وطمس رسمها . فانا لله وانا اليه راجعون . عودا على بدء ، النصيحة مقبولة ان شاء الله تعالى غير اننا نحب ان نطلعوا على ما دار بيننا وبين الوالي أحمد فيضي ومن كاتب اليها من المأمورين لتعرفوا مسئلتنا في الانصاف . وبمدنا عن الميل والاعتصاف . وستعرفون حقيقة الحال وما نحن ننشدكم الله والاسلام ، هل تجدون ناسخا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف ؟ أم هل تجدون من محرم للدفاع عن الاموال والأعراض والنفوس والبنات والبنين ؟ أم هل من مانع لقتال من أضاع أركان الاسلام ؟ أم هل من تشريب على من اقتفى الأثر بآيات قراء القرآن والحجة على الأمة في كل عصر وأوان ، الذين أوجب الله محبتهم على كل بى الانسان ؟ أم هل من ناسخ لآيات : ومن لم يحكم بما أنزل الله . وانا نحدركم من دساتر المأمورين فان لهم طرقا الى جلب امثالكم الى اتباع مقاصدهم ، كما انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن ، وجعلوهم آلة لهم في كل مكان حتى بلغ بهم الحال الى أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش فهم يمرون عليه في كل يوم

بأماكن الأمراء ، ويدلسون بأقوال لا يميأون بظهور الكذب فيها والافتراء . ثم
ايحثوا عن العلة الباعثة فان من عرف الداء عرف الدواء .

وانا نمد الى الله اكف الايتهال أن يجعل على أيديكم جسر كسر اليمن
الميمون ، وأن يقذف في تلب سلطان الاسلام الرافة والرحمة باستدراك حشاشنة
أهله فهم مؤمنون .

وسريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حرر في ١٨ من شعبان المعظم سنة ١٣٢٥ هـ .

١٤

نص التشييع الذي طبعه محمد الادريسي
في خارج اليمن والذي أوضح فيه مبررات
ثورته ضد الأتراك العثمانيين . وهذا التشييع
سجل متكامل يوضح تطور العلاقات العثمانية
الادريسية منذ ظهور الادريسي في سنة
١٩٠٧ (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل
له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات
أن لهم أجرا حسبا ما كنتم فيه أبدا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن
عبد الله الصادق الأمين الذي اصطفاه الله من خيرة العرب فأرسله الى الناس
كافة بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بأذنه وسراجا منيرا ، وأنزل عليه في كتابه
العزیز كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون
بالله . وأيان له من أحوال الأمم السابقة ما فيه مزدجر لقوم يعقلون فقال لمن
الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا
وكانوا يعتمدون كابوا لا يسمعون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ، وحدد
له الحدود وبين له الأحكام وقال ومن يتمدد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقال ومن
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ، فأولئك هم الكافرون ، فأولئك هم
الفاسقون .

أما بعد فقد قال الله تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق
بنبا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . وقال

(١) محمد بن أحمد العقيل : الخلاف السليبي أو الجنوب العربي في التاريخ ج ٢

ص ١٥٦ - ١٦٦ .

صلى الله عليه وسلم « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » ، وقد علمت أن بعضنا ممن تطلب لهم الهداية من الله ولا أزيد قد نقلوا عنى ما الله يعلم أننى منه براء ، ونسبوا لى ما لا يصدر إلا عن المفسدين ، وشوهوا كثيرا من الروايات التى يروونها عنى بالباسها لباس التفرير والتمويه وكذبوا على أولئك العرف المخلصين الذى قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمرهم ما يفتخرون به ، فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « انى لأشتم ريح الايمان فى جهة اليمين أو كما قال وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال العلم يمان والحكمة يمانية ، وفى رواية الايمان يمان والحكمة يمانية ، وإذا كان ذلك كذلك كان حقا على أن أذكر مجلا الحقيقة لتطمئن به نفوس احوالى المسلمين فى غير جزيرة العرب والله على ما أقول وكيل .

نحن بحمد الله مؤمنون من اهل السنة والجماعة نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليسوم الآخر ونعمل على ما يوافق الشريعة المطهرة مبلغ علمنا وطاقتنا ، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونجتهد فى إزالة البدع الضارة بالدين واهل الدين غير مرأين ولا مداحين ولا مأكرين ولا مخادعين لا ندمى شيئا من الدعاوى العريضة التى يموم بها ذوو الأوهام على عقول العوام ، فلا نتدخل المهدية كما يزعمون ولا نشعوذ كما يفترون ولا نزعم كشفا ولا شينا من علم الغيب كما يشيعون (سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العزيز الحكيم) بل لا نتصور شيئا يحاوله ذو البطالة العاجزون ، ولا نريد خلافة ولا ملكا كما يتوهمون ، ولا نطلب بها ولا مالا ولا شيئا من الأغراض الدنيوية الفانية التى يتهالك عليها الطامعون اللهم الا ما يكون بلاغا الى الدار الآخرة ووسيلة لمصلحة الاسلام والمسلمين من طريق شرعى تتحرى فيه ما استطعنا . وسواء علينا فى طلب الخير ظهرت النتيجة على يدينا أو على أيدي واحد من العاملين المسلمين ، فاننا علم الله نطلب الخير للخير ونتباعد ما استطعنا عن الشر وكل ما نتهم به هو الصلاح والاصلاح وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

ولقد كان لى من سلفى الطاهر أسوة حسنة وفى طريق تربيته وما يعرف العارفون بى من الأخلاق التى أنا عليها ، وسيرتى وسيررتى منذ نشأتى أكبر برهان على ما ذكرته بحمد الله . سيقول القراء اذا فما نللك الضجة التى شغلت كثيرا من الآفاق ، وما هو السبب فى هذا الذى يزعمون من البغى والخروج والتشويش على الدولة فى الوقت الذى أصبحت فيه على شفا جرف هاو من الانهيار بسبب اختلاف احزابها ، وتغير أطوارها ، وعدم تماسك رجالاتها ، والقاء زمامها بيد أغرارها ، وتغلب أشرارها على أخيارها مع ما اتناها من اعتداء المعتدين وما تخشاه من أيدي الطامعين ، مثل خلق هذا للدولة موظفوها وبعض ضباطها المارقون أولئك الذين ملأت الدولة الآن بهم جوف المناصب وتركتمهم

على غلوائهم ومسلفهم وكبرياتهم يعيشون في الارض بلا خشية ولا حياء ، فتراهم يستبيحون الحرام وينتهكون الأعراض ويتجاهرون بالمعاصي والخروج عن الحدود التي حد الله ورسوله غير مباليين ولا متأدبين ، فلا الصلاة يؤدون ، ولا الشهر يصومون ، ولا هم في حكمهم يعدلون ، ولا لأصاعرهم بله أنفسهم عن الايقال في أرزاق الرعية يزجرون - وناهيك بالرشوة وعكوفهم عليها مع عبثهم في أموال الرعية واحتقارهم للأمة العربية واللغة العربية ، وإهمال جميع المصالح العامة وإهانة رجال الدين الى غير ذلك مما لا يصدر الا عن القوم الظالمين الفادرين . كل هذا مع رغبة أولئك العجم الذين لا خلاق لهم في ايجاد القلاقل وإثارة الفتن ليتمكنوا من حمل الدولة فوق ما تتحمله من الأثقال التي تنوء بها الدولة ذات القوة على جمع الجنود وتجييش الجيوش حتى تكون لهم مندوحة للاشتراك مع المتعهدين سرا في تلك التمهيدات الكبيرة التي تكال فيها أموال الدولة جزافا فيملأون من هذه النار بطونهم ويطون شركائهم ، ولا يهمهم بعد ذلك عميرت الدولة أم خربت ، صلحت أحوال الناس أو فسدت .

ليت شعري اذا كان هذا عمل الحاكمين في جزيرة العرب منبع النبوة ومهبط الوحى بين ظهرائى عسرب البادية السذج الخلس وعلى مرأى ومسمع منهم ، بل قد ينال أهل البادية أنفسهم ما تثن منه أهل الحاضرة ، أنرى أنه مع هذا يمكن للعربى أن يصدق أن حكامه مسلمون مهما حاولت اقناعه ومهما أطلت في ايراد الحجج عليه بالطرق المختلفة ، في حين أن بلاغة العمل فوق كل بلاغة وبيانه فوق كل بيان ، كلا لا جرم أنه قد أصبح من البدء يسيطر على أعمال الدولة الأحداث الأغوار الذين يثيرون عليها الفتن ، ويقيمون عليها القلاقل ، وسواء علينا أكان ذلك يعلم المراجع العليا كما يعبرون بحيث يكون سكونهم على ذلك لآى مقصد من المقاصد أو بغير علم منهم .

ولقد نما الينا في المدة الأخيرة أن أمثال هؤلاء الشبان قد أصبحوا يبيعون البلدان ولا سيما العربية بأبخس الأثمان ، وبعد فقد عرف القراء مما نشر قبل الآن في بعض الجرائد المصرية أننا لما عدنا من طلب العلم بالديار المصرية وغيرها الى بلاد اليمن حيث المهد الأول لنا ، وجدنا الناس على أسوأ مما تركناهم عليه من شدة النفرة بينهم وبين رجال الحكومة ، كما وصفناها آنفا وجدناهم كذلك على ما هم عليه فى الامتناع عن دفع الأعشار ، والمحاكمة الى الطواغيت ، واختلال الأمن فى جميع الأنحاء بسبب المطالبات بالنار وترك الحكومة حبل الناس على غاربهم ذلك الأمر الذى أوقف جميع الأعمال والحركات سواء التجارية أو الزراعية وغيرها الى حد كان الرجل معه لا يمكنه أن يخرج من محله قيد شبر الا اذا كان معه من عشيرته من يجرونه ، ومن الأسلحة ما يدفع به الفائلة وما أكثرها - ولو رأيت اذ ذاك لرأيت ما يفتت الأكباد ، ويمنع الرقاد ويطيل

السجاد ، نعم لو رأيت لرأيت المساجد مسطحة والشرعية مهتلة والأرض قاحلة والمصائب متواصلة ، فلا يمكن لرجل أن يخرج الى بلده الا حاملا لسلحه مصاحبا رفقة لتتولى حراسته ، بل لو رأيت لرأيت من السلب والنهب وقتل الأرواح البريئة ما نزعج منه النفوس النابتة وتلين له القسوط القاسية ، بل رأيت من الحروب الأهلية الدائمة بين القبائل والعشائر والأخذ ما يذهب بالأموال ويرمل النساء ويقتل الأطفال ويقطع النسل ويقتل الدرية ، كل ذلك نراه اذ ذاك حاصلا على مرأى ومسمع من الحكومة ورجالها دون أن تحرك ساكنا أو تعمل عملا لايقاف سيل هذا البلاء الجارف ، وقد لا نجد لأحد من الحكام والموظفين اهتماما بأمر من هذه الأمور الا ما يكون من ورائه ربح له على انفراده أو بالاشتراك مع بعض أعوانه .

ولقد وصلت الحال بالحكومة نفسها الى أنها لا يمكنها أن تستقي من مواقع الماء حتى تعد العدة وتجيئ الجيوش وتحتجى بالجار ، فكيف هذا العار لا ريب مع هذا ان اشتد الضيق بالكافة ، وصار العقلاء يبحثون عن مخرج من هذه الحالة ولا يجدون ملجأ أو مقارنات أو مدخلا لو اوالهيه وهم يجمعون لما اشتدت الأزمة وأراد الله أن يفرجها جعل لنا من ذلك مخرجاً ، اذ وفقني للدخول بين قبيلتين عظيمتين للصلح ، والصلح خير ، فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه وما كان ليتم ذلك ، ولولا ارادة الله وقوته الالهية على اسقاط الدماء السابقة واحلال النجاة الى الشريعة المطهرة محل النجاسة الى الطواغيت ، وإقامة الحدود الشرعية على حسب ما أنزل الله في كتابه وما بينته سنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم وما أرشد اليه هدى السلف الصالح والأئمة المجتهدون رضوان الله عليهم أجمعين . بذلك استتب الأمن في أرض هاتين القبيلتين وسارت التجارة وصلاح الزراعة ، وآمن الناس على أنفسهم والأموال وهدوء البال وحفظت الذراري والأطفال وأقيمت الصلاة بين الأفراد والجماعات وحفظت على حدود الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، هناك اشرايت أعناق القبائل الأخرى للانتظام في هذا السلك ومالت نفوسهم الى الراحة النفسية وترك المعنى الحاصل بسبب التنافر والتخاصم والتخاذل ، ومن المعلوم ان أنفة العرب وشهامتهم تمنعان كل قبيلة من البدء بطلب الصلح فتتابعت الى رسلهم سرا ، فوفق الله هذا الضعيف الى الدخول بين عدة قبائل فتم الصلح بينهم ببركة الاخلاص ، ففازوا بمثل ما فاز اخوانهم السابقون فكان ذلك قدي في أعين بعض المأمورين ولو اخلصوا لحكومتهم وأمتهم لكان ذلك من أكبر امانيتهم لعموم الأمن وسهولة أدايتهم لما موريتهم . نعم كان ذلك قدي في أعين البعض وفرصة للبعض الآخر ، او جعلوا هذا الأمر متكا يتكئون عليه لحمل الدولة على انفاق النفقات الباهظة فيما لا طائل تحته ، وبذلك يكون لهم ولشركائهم من المتعبدين ما يشاءون من الأرباح ، لهذا أخذ الذين في قلوبهم مرض يشيعون

الاشاعات ويخلقون النمرات وينديعون الاياطيل والمفتريات ويلهبون نيران الثورة من الجانبين ، فاجتهدت في اطفاء تلك الجذوة في اول اشتعالها بالحكمة والموعظة الحسنة مع حسن المعاملة وكثرة المجاملة وطلب التفاهم حتى يزول ما علق بالنفوس من سيئة فلم آفلح ، اذ غلبت غواية الغاوين على رشد الراشدين ووجدت عبارات الظالمين اذنا صاغية عند ذوى الحل والعقد من رجال الدولة البعيدين عن مشاهدة الحالة والاملاء عليها بالقسط ، فصدرت الاوامر بتجهيز الجيوش وارسالها لمقاتلة هذا الضعيف الذى لا حول له ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وذلك بسبب ما ظهر على يديه من الاصلاح الذى لم يرق فى أعين الحكام مع ظهور فائدته .

فلما رأى العرب ذلك داخلهم فى حكامهم الريب ، واخذت نفوسهم تفكر حتى ثبت لديهم ، وبعبارة أن تقنع البدوى بصد ما يظهره له العيان أن هؤلاء العمال انما هم على غير الملة الاسلامية وظنوا وبعض الظن اثم أن هذه الجيوش انما ارسلت لمهازلتهم حتى يردوهم عن دينهم ان استطاعوا ، فتأهبوا للدفاع عن انفسهم وعن دينهم وعن راحتهم وامسهم ودبت فيهم الحمية العربية والغيرة الاسلامية ، فأخذت الطب من حديثهم لأعيدهم الى الحكمة والسكون حتى أقنعتهم بأن يقفوا موقف المدافعين عن انفسهم واموالهم وأعراضهم مع القيسام بواجب الدين ، فوقفوا هذا الموقف حتى حضر سعيد باشا الى اليمن بجيشه الجرار . والرجل على ما يظهر من العقلاء المتبصرين ، عندئذ لم يرد سعادته أن يقتحم ذلك الصعب حتى يروود الأمر بنفسه فعمد وعمدت الى التلاقي ، فلما خبسرتا وعرف الحق وظهر له كذب تلك الاشاعات ظهور الشمس لذي عينين ، اتفق معنا على أن نبقى على ما نحن عليه ، وأن الحكومة تقبل أن تكون الأحكام فى هذه القطعة العربية على حسب الشريعة الاسلامية . فلما تم هذا الاتفاق بيننا أجهدت نفسى فى مساعدة الدولة حسية لله تعالى وساعدها على مد التلغراف ، ولم تكن قد تمكنت فى عهد وجودها باليمن من ذلك على ما كان فيها من كثرة النفقات التى كانت تذهب أدراج الرياح . وقد أعنتها بعشرة آلاف عود من القوائم اللازمة لذلك ، وكانت قبل ذلك تدفع فى العود الواحد ليرة ثم لا تكاد تضع ما تبتاعه من الأعواد حتى تتخطقه أيدي البدو الذى لا تصل اليهم أيدي الحكومة . كل ذلك عملته وأقنعت العرب بدفع ما تيسر من الاعشار بأسمم الزكاة ، ولم يكونوا يدفعون للحكومة شيئا وعملت غير ذلك من المساعدات التى لا أرى سعة فى الوقت لشرحها ، كنت أظن أنى بهذا العمل قد خدمت الحكومة أجل خدمة ، وأن رجالها سيحفظون لى ذلك ويعرفون لى اخلاصى لدولتى وملتى ودينى وقومى فيصادقون على هذا الاتفاق ويدعون هذه البقعة التى لم تختلط بالأجنبي تقام فيها حدود الله ، ويتركوننى آس بالمعروف وأنهى عن المنكر مرتاح الضمير من غير تشويش ولا تكدير ، ولكن ساء مثل القوم فأظهروا من الحوادث، ما أظهر أن ذلك الاتفاق لم يكن الا خدعة يراد بها تخدير أعصاب العرب الى أن

يدخل أولئك الماكرون في أحشاء الأمة فيقطعون أوصالها ويبتلون أعمالها وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

لم يزع العرب بعد ذلك إلا ما فاجأهم الموظفون من أن المراجع العالية كما يعبرون لم تصدق على الصلح بهذه الطريقة ، ثم نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في الدين وأظهروا الرضا بعدم إقامة الحدود وأخذوا يشنعون على إقامة الحدود وترك الحق لولى الدم ، وقالوا ان المدنية تأبى ذلك . ثم أظهروا لنا منشورات نشرتها الدولة حرضوا فيها بأنهم تفضلوا على المسلمين في هذه البلاد أو منحوهم من عند أنفسهم منحة العمل بالشريعة في المدنيات دون الجنائيات ، وشنعوا بمن يتشدد في طلب ذلك في الجنائيات ، إلى غير ذلك مما يخالف مقاصدهم ونأباه أغراضهم ودستورهم الحديث . علمنا بذلك قلقنا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ويا لهذا الخذلان متى كانت الشريعة تقام دون أن تقام حدودها ، وما الذي يمنع ذلك وبلاد العرب خلو من كل الأجانب عن الدين ، فإذا فرضنا أن الدولة تحصد صعوبة في تنفيذ الشريعة كما هي في غير بلاد العرب ، فما هي الصعوبة في تنفيذها هنا مع رضا الأهالي بذلك وسرورهم به وظهور نتائجهم وتشددهم في طلبه . ثم ما هي تلك المدنيات التي منحونا الحكم منها على مقتضى الشريعة ولا ثروة عندنا ولا تجارة ولا تواجد في البلاد ليقتضى مازعات مدنية لا يحصل التراضي بحكم المحكمين ، أترامهم توهبوا أنهم عملوا إصلاحا في البلاد فأوجدوا فيها تجارة لن تبور وصناعات ورائجة وزراعات مثمرة إلى غير ذلك فظنوا أن المنازعات المدنية شيء كبير يعد من المحنة لهؤلاء المتسكنين بدينهم أن يتفضل عليهم بأن يكون الحكم فيها على حسب الشريعة الإسلامية . أعوذ بالله من محاربة الله والعمل على سخط الله ، لقد كنت أسمع قبل الآن أن تلك المفاسد التي رأيتها ورأها كل من وطئت قدمه الحرمين الشريفين ، تلك المفاسد التي تقشعر منها أبدان الشريعة المطهرة وتنهار بها أبنيتها ، وذلك الخوف الذي يلزم حجاج بيت الله الحرام الذي جعله الله حرما آمنا مع فشو السلبية وقطاع الطريق وقتلة الأنفس الطاهرة البريئة ، كل ذلك كنت أسمع أن بعض رجال الدولة القائمين بالأمر يقصدون إلى وجوده ويساعدون عليه لمآرب يريدونها وحاجات في أنفسهم يقضونها ، وأنه لولا هذه المآرب وتلك الحاجات لعملت الدولة وما هي بالضعيفة العاجزة عن إيجاد الأمن في هذه القطعة الطاهرة على محوه تأميننا للمسلمين الذين ندفعهم الحماية الإسلامية والقصد لتأدية الواجب الشرعي أن يتركوا آباءهم وأخوانهم وأزواجهم وعشيرتهم وأوطانهم وكافة مصالحهم الدنيوية « ويأتوك رجلا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » كنت أسمع فلا آلو جهدا في الدفاع عن الدولة ورجالها .

أما الآن وقد رأيت ورأى العرب وقوف أولئك العمال في سبيل إقامة

الحدود الشرعية وتجهيز الجيوش لمحاربتنا على ذلك مع صدهم عن سبيل الله وعن المسجد الحرام وحبس الداهيين من اليمن لأداء الفريضة ، فقد كان يداخلني الريب ولا أخطئ إذا قلت أن ذوى الرأي من العرب أصبحوا بحيث لا يمكن اقتناعهم بغير ذلك ، ومع ما أنا عليه من الارشاد الى السلم والعمل عليه ودعوت العرب اليه وإلى أن يقفوا في موقف المدافع . . ولم تلبث الحكومة أن أشاعت أنها جيشت لرجال اليمن جيوشا لا قبل لهم بها وأنها أعدت عليهم من وافر المؤن والذخائر ما يكفي لاستئصالنا ، وأباحت لهم تحريق المنازل كما هي عاداتها في العرب المسلمين من رعاياها دون غيرهم ، كما أباحت لهم التحثيل والتنكيل والضرب على أيدي رعيتهما بما لا قبل لهم بها ذلك الأمر الذي حظوته على نفسها قبل أعدائها الخلفى ، ونشرت المنشورات في شأنه حاضرة على حسن المعاملة واطهار المجاملة في بدء حربها معهم . لما سمعنا بذلك تأهبنا مكرهين للدفاع عن أنفسنا وانتظرنا قضاء الله ، وإذا بهم قد صرفهم صارف من الحوادث الأخرى ففضلوا العودة الى تلك الخديعة الأولى خديعة الكلام في الصلح ريثما تزول الموانع ويتوفر لديهم الأسباب لاتمام مقاصدهم . عندئذ أرسلوا لنا رسولهم الشيخ توفيق يخاطبنا في ذلك ، فعرضنا اليه المقابلة مع سعيد باشا ، فأخبروا بأنه مقوض اليه في الأمر وأن فيه الكفاية ، فقلنا مرحبا بحقق الدماء على أساسنا الأول ألا وهو أن تكون الأحكام في ديارنا على حسب الشريعة الإسلامية لا فرق بين مدنيها وجنائيها وغير ذلك وأن يعرف لنا بصفة رسمية ذلك الحق الطبيعي الاسلامي ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يكون لأحد من المأمورين القضاة ذوى الغايات سبيل علينا إذا نحن قمنا بما علينا من واجب ، أو دعت الحال لأن تقوم بالتوفيق بين القبائل ذلك مع بقاء الحال على ما هي عليه للدولة ، فتركنا وانتظرنا اجابة الدولة فاهملونا ساخرين منا سخر الله منهم ، وجهزوا لنا الجيوش ثانيا وأعدوا لنا حملتين عظيمتين ذاتي بأس شديد ، كما أشاعوا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا حملتين في آن واحد احدهما من الشمال وهي مؤلفة من عدد عظيم من الجيش العامل بعدده المسبوقة والآلة النارية ومدافعه السريعة وغيرها والبعيدة المرمى وعدد كبير جدا .

كما أذاعوا بتشهير في الحرائد السيارة من أتباع الشريف حسين بن علي تحت قيادته وقيادة صاحبي السعادة ولديه المحروسين ، وقد لا يخفى على أحد ما نشر في ذلك الحين من أن هذا الجيش المشترك قد زودته الدولة بالمؤن والذخائر الكافية لتدمير جميع البلاد العربية ، وثانيها من الجنوب في جيزان وهذه الحملة القوية كلها من الجيش العامل ذى الحول والطول ، وأذاعوا أن هاتين الحملتين ستقضيان على جميع العباد والبلاد التي في طريقها ، فاعتمدنا على الله الذى لا حول لنا ولا قوة الا به وفوضنا أمرنا اليه سبحانه وقلنا كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين . ولقد ساعدتنا والحق

يقال معونة الله وله الشكر وبشهادة العرب وعدم وصول شيء من هذه الأخبار الكبيرة والتفصيلات الكثيرة التي لا يعرف أمثالها أعراب البادية ما المقصد منها ، لما أعيننا الحبل ولم نتمكن من الوصول الى حل سلمى تحفظ معه حدود الله وشريعته اضطررنا الى الدفاع عن أنفسنا ، ووقفت العرب موقف المدافع حتى اذا وقعت الواقعة مع كل من الجيشين ، جيش الشمال وجيش الجنوب ، ظهر أن تلك الوعود والبرق جميعه بلا طحن وأن تلك الاشاعات ليست الا كقارغ البندق اذ زلزل ذلك الجيشان عند الزلزال زلزالا شديدا ، وبصرنا الله عليهم وأعد لهم عذابا عظيما ، ذلك أن جيش الشمال المشترك قد ناله من الخذلان ما أوقع الكثير من أدواته ومؤنه وذخائره ومهمات في أيدي العرب ، فاضطر جناب الشريف هدام الله الى أن يتبع خطة أخرى هي خطة توسيط الرحم وبعض المؤثرات التي لا تخفى تارة أخرى حتى تمكن من أن يسير الى جهة أبها من طريق وعرة غير مسلوكة تبعد عن الطريق المعتادة الموصلة بينها وبين القنفذة ، تلك الطريق التي مرابطة عرب اليمن فيها وقد فضله على طوله ووعورته لكيلا يعود مغذولا الا بعد أن يدخل أبها كأنها مأموريته انما كانت دخول أبها ، فكان ذلك من غير أن يلتقى بالعرب اليمنية مرة أخرى . ولم يلبث أن خرج منها مع البازي عليه سواد وسار في طريقه الثالث الذي هو أشد منه وعورة عما جاء خائفا منه يتربق وقد فضل هذا الطريق الثالث الشديد الوعورة الطويل المسافات المشتمل على أصعب العقبات القليل المياه طريق بيثمة ، ذلك الطريق الذي يسير الى شرقي الطائف جهة نجد لانه طريق القرايين المخدولين المشردين . وقد بلغني أنهم زوروا الحقائق وأخذوا يزعمون أن دخولهم أبها كان يسا لهم من النلبة ، ولكننا نحن العرب العارفين لا يهمننا كلام المتكلمين اذا ما خلوا بأرض بعيدة ، فنحن رجال الأعمال لا اعتماد لنا الا على الله وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أما جيش الجنوب فقد انتهى أمره بواقعة الحفائر تلك الواقعة التي وقف فيها العرب موقف المدافعين على مياه الحفائر على بعد ثلاثة أرباع الساعة من جيران وقد تمركز جيش الحكومة المنظم بجيزان وجبالها ، وتمكنوا في قلاعهم وطوابيعهم ، وثبتوا مدافعهم الفخمة على الجبال والأكام المجاورة للبحر ، وأمدتهم مراكبهم الحربية بالمساعدة وأخذوا يزعمون العرب باطلاق المدافع من البر والبحر ، والعرب صابرون مستسلمون لقضاء الله وقدره . حتى اذا كان يوم الاثنين منتصف جمادى الثانية سنة ١٣٢٩ هـ خرجت قوة الجيش المنظم هاجمة ومعها المدافع سريعة الطلقات تحت حماية المدافع التي فوق الاكمام والتي في المراكب البحرية والتي في القلاع ، وعملوا من حيلهم العسكرية ما شاء الله أن يسلبوا ، كل ذلك ولا حول للعرب ولا قوة الا بالله العلي العظيم الذي ألقى عليهم الصبر فثبتوا وذكروا الله كثيرا فصدقهم الله وعده للصابرين وانتصروا من بعد ما ظلموا وسيعلم الذين ظلموا أي مقلب ينقلبون . نعم صبر العرب ودافعوا عن

إقامة حدود الدين فدارت رحا الحرب على ذلك الجيش العرمرم حتى هلك كله
 إلا النزر اليسير الذين نجوا الفرار ولم يعد الجراح . وقد وقع في أيدي العرب
 من البنادق والقنائر والمهمات والمدافع السريعة الطنمات والمكنات ما جعل لهم
 قوة فوق قوتهم ونشطهم نشاطه يقدره قدره من يعرف الحالة . ثم عادت البقية
 الباقية من الجيش إلى جيزان فسلط الله عليها ومن جاءوا من المدد إليها ريعا
 وجنودا جوية وأمراضا وبائية ذهبت بالباقي وبالد لا نورا يسيرا اضطر أخيرا
 إلى الجلاء عن جيزان ، فاستراح وراح والله من ورائهم محيط وهو على كل
 شيء قدير .

بعد هذا كله لم يلبث أن جاءنا من وإلى عسير كتاب يجنح فيه للمسلم
 تاريخه يرجع إلى ما بعد الحوادث الأخيرة مع الطليان فصدعنا بأمر الله وجنحنا
 معه متوكلين على الله وأرسلنا إلى سعادته رسولا من كبار العرب ليخاطبه في
 ذلك حسبما طلب ، وزودنا ذلك الرسول في طريقه وهو على مقربة من (ألبا)
 أن سعادة الوالي إنما يريد بنا خدعة وأنه قد نصب لنا شركا حباله فوقف
 خارج المدينة حيث مأمنا وأرسل إليه الكتاب وأعلمه بأنه قد جاء مبينا دأعي
 السلم وأنه يريد المخابرة في ذلك ليعلم ما ينتهي إليه الأمر والله الموفق . فما كان
 جوابه إلا أن أرسل إليه مكتوبا طويلا مملوءا بالعظمة والعلو والكبرياء ،
 لا تخلو كلمة من التهديد والوعيد ورفض الاتفاق : وهاكم شيئا مما جاء فيه
 بالحرف الواحد (قد أخذت كتابا من حسين أفندي وفيه يذكر أنكم سألتموه
 عن بيان الشروط مع الحكومة وكيفيتها فعمجت في هذا الطلب فهذه الحال
 تصير الشبهة ممكنة وأن الحادث الذي هو الآن واقع مع الكفار مناسب لأفكاركم
 فلا حاجة للشروط فهل تسير شروط بين الحكومة والرعية ، فما وطائف الرعية
 إلا الطاعة للحكومة ولأوامرها ، وقد عزمنا متوكلين على الله أن نرسل حملة
 عسكرية لتربية العاصين المخالفين بشدة والعفو عن المطيعين واعطائهم الأمان ،
 ولم يكن طلبنا اتخاذ عسير عن عجز منا واستعانة بهم وأن القوة التي تريد
 عن الخمسين طابورا المنحشدة في الزيدية والزهرة واللحية والتي عندنا مقدار
 سبعة عشر طابورا هي كافية لكل عدو في اليمن وعسير في الداخل وفي
 الخارج . وأنتم تعلمون بذلك وأيضا مقدرون عاقبة البغي والفساد الخ .
 وصلنا هذا المكتوب ووصلتنا مكاتيب أخرى أرسلت من بعض عمال الحكومة
 إلى العرب وفيها أكثر من ذلك ، فما أظن القاري، يخفى عليه شدة أسفنا . على
 أن رجال الدولة الآن على هذا النمط ، وأنهم هم الذين يخلقون الفتن ويشيرونها
 كلما قرئت من الانتها ، أنهم دائما واقفون حجر عثرة في سبيل إطفاء الفتن
 على نحو ما سبق بيانه ولا سيما في سبيل هذه الظروف والأوقات الحرجة .
 هداهم الله .

نص الاتفاقية التي عقدت بين الحكومتين
العثمانية والبريطانية لتعديد الحدود بين
منطقتي نفوذ الدولتين في جنوب اليمن في ٩
من مارس سنة ١٩١٤ . ولم يعترف اليمنيون
بتلك الاتفاقية التي عقدت بين مقتصبين للأرض
اليمنية وهي تفقد بذلك صفة الشرعية (١) .

جلالة ملك بريطانيا وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور
الهند من جهة ، وجلالة إمبراطور العثمانيين من جهة أخرى يرغب كلاهما في
اتساع وإبرام البروتوكولات (الملحق A) التي وقعها المفوضون العثمانيون
والبريطانيون في سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ م للدلالة على خط الحدود التي
عينوها لفصل ولاية اليمن عن أراضي تسع مقاطعات عدن كما جرت الإشارة
إليها باللون الأزرق في الخرائط الأربعة الملحقة (الملحق B) .

عين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء
البحار وإمبراطور الهند صاحب المعالي السير إدوارد غراي بارون في المملكة
المتحدة وفارس في جوقه رتبة الساق وعضو في البرلمان وسكرتير دولة جلالة
الملك في الأمور الخارجية - وعين جلالة إمبراطور العثمانيين سمو إبراهيم حلي
باشا الصدر الأعظم السابق الحامل للأوسمة الإمبراطورية العثمانية والمجيدية
المرصعة .

لقد تبادل كلاهما أوراق اعتمادهما وبعد أن وجدت بأنها قانونية اتفقا
على ما يلي :

المادة الأولى : أن الفريقين المتعاقدين يشترطان ويبرمان البروتوكولات التي وقعها
القوميساريون العثمانيون والبريطانيون في سنة ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .
والتي ترد نصوصها في الملحق A من هذا الاتفاق .

المادة الثانية : اثباتا لما تعهد به في القسم الأول من البروتوكول المؤرخ في
٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥ يصرح إمبراطور العثمانيين بأنه لم يتنازل بأي
وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا مربعا
انكليزيا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد والواقعة ضمن حدود
مقاطعة صبيحة القديمة ، والأراضي المذكورة هي المبينة باللون الأصفر
على الخريطة كلونة للسرفق (ج) للاتفاقية المذكورة .

(١) أمير سعود . اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري .
ص ١٥٤ - ١٥٦ .

المادة الثالثة : بما أن النقطة رقم (١) (وادى بنا) المشار إليها على الأول من الخرائط الملحقة (الملحق B) بهذه الاتفاقية هي آخر نقطة على الشاطئ الشرقى المرسومة في تلك البقعة فقد اتفق الفريقان المتعاقدان وقررا وفقا للبروتوكول المذكور ونحفظا للشروط والتحديدات الواردة به بأن حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من أكمة الشوب متجها للشمال الشرقى نحو صحراء الربع الحالى بانحراف ٤٥ درجة . وهذا الخط يلتقي في الربع الخالى على الخط الموازى لدرجة ٢٠ مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبى من خليج عجير فاصلا الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسي والمناطق المجاورة له المؤرخ في ٢٩ من يوليو سنة ١٩١٣ والخط الأول من هذين الخطين المشار اليه باللون البنفسجى والخط الثانى باللون الأزرق على الخريطة الخاصة الملحقة بهذا الاتفاق (الملحق ج) .

المادة الرابعة : يصدق على هذه الاتفاقية ومبادلة وثائق الإبرام في لندن في أقرب وقت ممكن لا يزيد عن ثلاثة أشهر .

واعتبارا لذلك فقد وقع المفاوضات هذا الاتفاق ووضعها عليه ختميهما .
ثم في لندن بنسختين أصليتين في ٩ من مارس سنة ١٩١٤ م .

١ . غراى

١ . حقى

وتمت مبادلة وثائق التصديق في لندن في ٣ من يونيو سنة ١٩١٤ م .

**الحاضرون عن تركيا : مصطفى ومزى بك أميرالاي أركان حرب مفوض
عثمانى .**

المستر ، هـ . فيتز موريس مفوض بريطانى .

بعد المداولة بالتفصيلات بشأن حدود صبيحة في برج أم عشار (الحرج) المشار إليها برقم ٦٥ و ٦٩ على الخريطة وبعد فحص الوثائق والبراهين الأخرى المتعلقة بها يصرح المستر فيتز موريس المفوض البريطانى بأنه بالرغم من أن هذه الوثائق والبراهين وبالرغم من أن شهادة السكان الذين سئلوا في سنة ماضية في تلك البقعة تدل على أن حدود صبيحة الغربية تمتد الى الأكمة ومن هناك تمر في عكار وتصل الى المكان المدعى قدام ، فإن الحكومة البريطانية المدفوعة بروح المسالة والعواطف التقليدية الودية نحو الحكومة العثمانية ، لم تر من

الموفق أن تصر خلال عمليات التخطيط على المحافظة على حقوق شيوخ صبيحة في الأراضي التي يطلبونها والممتدة خلال عملية خط (آكة عكار وقدام) لذلك فقد وافقت على اقتراح هؤلاء المفوضين بتخطيط الحدود على أساس خط يبتدىء من برج أم عشارة (٦٥) ويمتد مسافة ٢٥ كيلو مترا في شمال شرقي برج أم عشارة ليصل الى قمة جبل نعمان الواقعة على الخط الذي يصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن على شرط ألا تحاول الحكومة الامبراطورية العثمانية مطلقا اعطاء الأراضي الواقعة بين هذا الخط الاخير والخط المنوء عنه اعلاه (آكة - عكار - قدام) الى دولة تانية وتلى اثر المداولات التي جرت بين الحكومتين الصديقتين اعلم السفير البريطاني في الآستانة الحكومة الامبراطورية العثمانية بأن التعليمات المتعلقة بهذا الامر قد ارسلت من قبل الباب العالي الى المفوض العثماني وبالفعل فقد صرح الاميرالاي مصطفى رمزي بأنه تلقى في ١٩ من مارس بواسطة وزارة الحربية تعليمات مستعدة على ارادة جلالة السلطان تأمره بتخطيط مقاطعة صبيح بحيث ينتهي في حصن مراد وبأنه بحسب التعليمات الواردة اليه بتعهد الباب العالي بعدم اعطاء الأراضي الملاصقة لخط نعمان حصن مراد في شمال هذا الخط الى دولة تانية .

وبناء على ذلك فقد وضع المفوضان وضعا مفصلا لشطر خط الحدود الذي سيبتدىء في برج أم عشارة (٦٥) وينتهي في حصن مراد ، ورسم هذا الخط على الخرائط التي وقعاها وتبادلاها أما فيما يتعلق بقسم الحدود الواقع في الشمال الشرقي للنقطة المشار اليها برقم أعلى وادى أعنى بحسب الارادة السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩١٣ م الخط الذي يبتدىء في آكة الشوب ويمتد في الاتجاه الشمالي الشرقي الى الصحراء فان المستر فيتز المفوض البريطاني يصرح بأن شطرا من هذا الخط أي الحد بين مريس وشويب قد جرى تخطيطه سابقا ولم يبق الا تعيين قاعدة امتداد هذا الخط الى الصحراء وبأنه وفقا للارادة السنية المنوء عنها سابقا يجب ان يتبع هذا القسم من الحدود بصورة عامة الخط المستقيم الممتد من آكة الشوب في الشمال الشرقي الى الصحراء ما عدا الانحرافات التي تتطلبها طبيعة الأرض وبأن الوثائق والبراهين الأخرى التي قدمها شيوخ يافع تدل بدون جدال على أن الأماكن المدعوة ربيعتين نوى وذا يياتي هي جزء من مقاطعة يافع نوان العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوايعهم وكذلك كل منطقة يافع الواقعة جنوبي وشرقي الخط الشمالي الشرقي المذكور آنفا تخص المقاطعات التسعة . أما الاميرالاي مصطفى رمزي المفوض العثماني فيجيب بأنه بحسب التعليمات التي وردت اليه من حكومته يعترف بأن قاعدة تخطيط النقطة رقم ١ في وادي بناهي بوجه عام وفقا للأوراق السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٠٣ م الخط الممتد شمالا بدرجة ٤٥ الى الشرق من آكة الشوب الى الصحراء على شرط يبقى دل جوابان

في ناحية قضاء رضا ويعترف بأن عزل الربيعتين ونوى وذيها بياني تؤلف جزءا من مقاطعسة اليوافع وبأن العواليق وكل أقسامهم القرعية وتوابعهم وجميع منتلقة يافع الواقعة في جنوبي وشرقي الخط الشمالي الشرقي المذكور آنفا تخص المقاطعات التسعة .

ويصيف المفوض العثماني الى ذلك أن السكان القاطنين في جوار الشيخ سعيد وغيرهم القاطنين من الجهة الشمالية من عاداتهم المصسول على الماء من المنابع الواقعة في ناحية صبيحة ويأمل أن لا يوجد مانع في المستقبل من استمرارهم في الانتفاع من هذه المنابع كما في السابق . ويصرح المستر فيتز موريس بأن حكومته لا ترى مانعا من هذه الجهة .

لقد اتفق مفوضا الحكومتين الصديقتين على محتويات هذه الوثيقة ووقعا نسختين منها وتبادلا هاتين النسختين .

مصطفى كولونيل مفوض عثماني

طربي شيخ سعيد

ج . هـ فيتز موريس مفوض بريطاني

٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥

يمتد خط الحدود من نقطة (٦٥) في اتجاه عام نحو الشمال ويتجهسج الجانب الجنوبي من الطريق المتد في سفح جبل أم بهادر في جانب وادي خمسانة (٥٢) من اليسار الى المضيق المدعو نجد مشرق (٣٧) والمرقوم (٦٦) على الخريطة . ومن هناك يصعد الى المرتفع الشمالي جبل طقاسو (٤٧) ويجتاز وادي الغرف (٩) الى نقطة واقعة على بعد نصف كيلو متر من غربي قرية خبال (٣٦) ومن ثم يصعد الى قمة جبل نعمان (٦٧) ومن هذه النقطة ينعطف في اتجاه جنوب غربي ويتبع الخط الذي يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن مارا بنقطة برهم روس (٣٤) جبل أم نجاح (٣٩) جبل سيف برج الهائمة (يمر واقع على مسافة كيلو متر ونصف في قرية الهائمة) (٤٩) نجد أم رهاز (٥٤) جبل سن سنغه الى أن يبلغ قمة جبل جريبة (٦٨) ثم يتحد الخط من مرتفع الجنوب الغربي من جبل جريبة ويتجه نحو الغرب مارا بخط مستقيم الى قمة جبل كحوب ومن هناك يجتاز المنطقة المقفرة في خط مستقيم الى قمة جبل الكوة (٦٩) تاركا بئر الحجري في الناحية التركية من قمة جبل الكوة (انظر خريطة الشيخ سعيد على نسبة ١ الى ٤٠٠٠٠) يتبع خط الحدود المرتفعات الى أن يصل الى أعلى نقطة في المرتفع الجنوبي الشرقي في جبل الكوة . هذه النقطة المشار اليها برقم (٧٠) والمعينة باشارة حدود هي واقعة على بعد ٦٠٠ ياردة تقريبا أي ما يقرب من ٥٥٠ مترا في الغرب والجنوب من التل المدعو جبل مجيبة على الخريطة . ومن هذه النقطة الأخيرة تمتد في خط مستقيم الى الجبل

الضخري (٧١) المعين بإشارة حدود وهو الجبيل الشمالى من الجبيلين الواقعين .
فى شمال وغرب جبل سويدية ومن هناك يتوجه رأسا الى نقطة (متيرة ٧٢
ومشار إليها بعلامة) وهى أعلى قمة فى الهضبة المعروفة باسم حصن مراد
(المعروفة أيضا باسم الشيخ مراد) وتتجه صوب القمة فتصل الى شاطئ البحر
الى النقطة المرقومة ٧٣ على الخريطة .

الكولونيل مصطفى اهضاء - مفوض عثمانى
ج . ه . فيتز موريس - مفوض بريطاني

١٦

الخطاب المرسل من محمود نديم بك والى
اليمن العثمانى الى عبد بن أحمد العبدل
سلطان حج لمحاولة اجتذابه الى جانب
العثمانيين لمحاربة الانجليز فى جنوب اليمن
فى مطلع الحرب العالمية الأولى (١) -

بسم الله الرحمن الرحيم

أمير الأمراء الكرام ذو المجد والاحتشام محبنا العزيز السلطان علي بن أحمد
المحترم حفظه الله . من يعد السلام التام ورحمة الله على الدوام .

نبدى قبلا صدر الى جنابكم كتاب حضرة الامام الهمام حفظه الله . مع كتاب
من طرف حضرة العلامة الفاضل قاضى لواء تعز عبد الرحمن أفندى عن أمرنا .
وبهما موضح المرام والحقائق . وبهذه الدفعة صار اعزام القاضى المرمى اليه
وبمعيته رؤساء مجاهدى لواء تعز ، وهم محمد قاصر باشا قائم مقام القمامرة .
وأحمد نعمان بك قائم مقام الحجرية . ووكيل قائم مقام قعطبة الشيخ فايد صالح
وشيوخ مشايخ قضاء رداح صالح طيرى باشا لأجل الاتفاق والمذاكرة مع حضرتكم
بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتحاد الكلمة . وقد اعطيناهم
التعليمات اللازمة بهذا الشأن ترضو من دياتكم وديانة كافة اخواننا أمراء الحج
وجميع عائلتكم الكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف وان أردتم التشريف
لتسريع واكمال الأمور بهذا الطرف للمذاكرة من الرأس نكون لحضرتكم من
الشاكرين والله يحفظكم ويوفقنا جميعا لما فيه الرضى ودمتم فوق مارمتم .

والى اليمن

فى ١٤ من جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ

محمود نديم

قومندان الحركة العسكرية

اميرالاي على سعيد

(١) أحمد فضل العبدل : مدينة الزمن فى اختبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

الخطاب المرسل من علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في نهج الى قائمقام جزيرة
ميون (برزم) البريطاني للتعبير عن الخشبة
بانتهاء الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى (١) .

الى جناب قومندان ميون القائمقام هوام دام بقاءه

تناولت بيد السرور تبليغكم المشعر بعقد الهدنة بين الدولة العثمانية وبين
دولة انكلترة العظمى وحلفائها بتاريخ ٣١ من تشرين اول سنة ١٩١٨ م ثم
وصلنا التبليغ المذكور بعينه بعد مرور ثلاثين ساعة من طرف حضرة والى عدن
مؤيدا اشعاركم . فاشكر اهتمام جنابكم على سبقكم . وايضا أقدم لكم تشكراتى
الخاصة على تطفلكم بالمساعدة لمن يرغب الوصول من ضباطنا الى ميون لأجل
المزاورة وقد أمرنا ضباطنا بدخول من يرغب منهم كما أننا أمرناهم بالاجتناب
عن كل ما يسوء الطرفين . فنرجو من البارى التوفيق بعقد صلح شريف مديد
ودمت محروسين .

قائد الجيوش العثمانية بلنج

أمير اللوا

على سعيد

البرقية المرسلة من علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في نهج الى قائمقام الحجرية
البعنى عبد الوهاب نعمان بك يطلب منه
امانة بمساعدات مالية لتغطية نفقات انسحاب
قواته من نهج في نهاية الحرب العالمية
الأولى (٢) .

من سعيد باشا الى قائمقام الحجرية عبد الوهاب نعمان بك

نفيدكم مع الأسف أن الدولة العلية وحلفاءها قد تحقق انكسارهم وأن
الامان عقدوا الهدنة وتوقفت الحرب العمومية . والسبب الوحيد لهذا الانكسار
هو أن اخواننا العرب أهل الحجاز وقلسطين وسوريا والعراق قاموا على حكومتنا

(١) أحمد فضل العيدى : نفس المصدر . ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) أحمد فضل العيدى : المصدر السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

السنية بالحرب واشتركوا مع العدو فعلا وقد قبلت دولنا اضطرابا سرعسة اخراج عساكرها التي في اليمن وعسير والحجاز وفلسطين وسورية والعراق كما هو في شروط الهدنة . وبما ان حكومتنا قد اعطت الحكم القطعي بذلك فنحن مجبورون على ترك قرية اليمن المقدس واهله اخواننا المجاهدين المحترمين الذين اشتركوا معنا منذ ازيد من اربع سنين (١) وان كنا نفدى بارواحنا ودمائنا في سبيل المحافظة على تلك التربة المقدسة ولكن من حيث ان حضرة الامام يخالف للأمر ولسرده بعض الأسباب ابتدأت المخابرة مع دار السعادة في هذا الباب وستكون الحركة ضرورية بموجب الأوامر الفاسدة والجواب الذي سيؤخذ . فاذا نحن تركنا هذا اليمن المقدس فانا نضمن لخواننا في الدين الاتحاد والاتفاق التام وان لا يقبلوا تولية النصارى قطعيا لتكون على الدوام في سلوان بحسن فعلهم ولو سمعنا . وقد امتننت لبيانكم من انكم ستعاونونا وستخدمونا . اما وإلى اليمن وقومندانها فمن يوم وصولهم الى منطقتنا (أورثوا السكتة) لادارة واعاشة عساكرنا بحصرهم عموم التحصيلات والقروض لنفوسهم النفيسة وتعبوا المسلك الذي يهدد بمجاعة مطلقتي ولكنكم ستجعلونني ممتنا للغاية فيما اذا عاونتمونا بخمسة او ستة آلاف ريال وسارسل لكم حالا سندا مخصوصا بذلك لأن ضباطنا وعساكرنا متضايقون وفي حاجة الى الدرجة النهائية وهؤلاء أبناء العثمانيين الذين دافعوا عن هذا اليمن المقدس بدمائهم وارواحهم وقد أصبحوا اليوم معرضين للأمراض والجوع والحرى فاذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدمائكم فسيستمر اسمكم جليا في التاريخ . واذا لم تقدروا على هذه المعاونة فاكفى ان أقابلكم بالشكر لخدمائكم التي قد بدلتوها نحونا الى الآن ودمتم .

حرر في ٤ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ م .

١٩

البرقية المرسلة من احمد توفيق قومندان
القيلق العثماني في صنعاء الى علي سعيد باشا
قائد القوات العثمانية في الحج لتكذيب انباء
الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى واتهمه
من الانسحاب من الحج أو التسليم للبريطانيين
في عدن (٢)

من قومندان اهيلق إلى علي سعيد باشا

(١) كان احلاص شوافع اليمن للاتراك بسبب لا يخفى على من يعرف اليمن .

(٢) احمد لعل العنلى ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

ان التلخرف المرسل من ميون الى المندب ومنها مفتوحا اليكم الذي رجعتموه
الينا لم يكن فيه شيء عن شروط الهدنة غير أنه يذكر وقوعها فقط . فمثل هذه
الاشعارات الواصلة من المصادر الانكليزية يحتمل أن تكون غالبا مصطنعة من
طرف العدو الذي يعمل لأجل أحداث الثورة في اليمن حتى يتيسر له استرداد
الحج فكان يجب تكذيبه ورده ما لم يصل الأمر من مركز سلطتنا وأنتم بالعكس
أشغلتكم الأفكار ونسيتم أن من يتواجزون في المناطق المحايدة هم مندوبو الأمة من
الطرفين فقط فمساعدتكم بوصول أركان وأمرأه الانكليز الى نقطة صبر وحتى
دخولكم عدن بخلاف أمرنا مع أركان حرككم ويأورككم وزعمكم صحة الأمر .
الطبيعية التي سمعتموها من قائد العدو والقاء معيتكم في الخوف والتشويش ،
واقتراحتكم الغير صائبة على من هو فوقكم . كل هذا لا ياتلف بأي حرة مع
المبادئ العسكرية بالخصوص مع القيادة وقد وصل الإشعار بعينه الى منطقة تهامة
وأجيب عليه حتى من أحد اليوزباشية جوابا يليق بالعسكري وكما هو واقع في
سائر المناطق المعسكر بها فيلقنا وكذلك الأفراد والضباط والأمرأه في الحج يحبون
وطنهم وبمدافعاتهم الفعالة وبتضحياتهم المستمرة أثبتوا أنهم لا يقبلون الاهانة
وانى قانع بأنهم لا يتقهقرون شيئا عن خطواتهم التي تقدموها وأنهم ليسوا من
أولئك السذج الذين تغلبي عليهم حيل العدو ودسائسه الثابت أمثاله مرارا
وأن كل واحد منهم يفهم الحقائق وليس هنالك ما يوجب قط انسزال عيالهم
وعائلاتهم المتفرقة في مختلف البلاد الى السواحل بهذه السرعة فانا الوالى والركن
الأعظم للإسلام وهو حضرة الامام الذي اتفق مع الحكومة موجودون هنا ونحن
نعتبرهم كلهم أولادنا ونحن المسئولون عنهم ماديا وأديبا اذا وقع حال مثل ذلك
لا سمح الله ، أما الضباط الآن فليس لهم أن يفتكروا في غير العدو الذي أمامهم
ووطنهم وواجباتهم العسكرية ، حافظوا على ثباتكم كما أمرناكم قبلا وأنتم وحدكم
المسئولون ماديا ومعنويا عن العواقب الرخيصة التي تنتج اذا فعاتم شيئا من ذات
أنفسكم بدون أن تأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من
حكومتنا بالشغرة ، وأما مسألة الغلوسى التي اقترضناها من العدين أعطينا القسم
الأعظم منها الى منطقتكم والذي تحصلنا عليه من زبيد من قرض وغيره أعطى منها
ثمانية وأربعون ألف ريال لاعاشة العساكر الجائعة في تهامة لمدة كم شهر
والعشرون الألف الباقية للامورين الملكية في صنعاء والعساكر الموجودة في
المركز ولاعاشة عائلات الأمرأه والضباط الموجودين في مختلف المناطق والذين
تراكمت مرتباتهم من أربعين الى خمسين شهرا فالمائتان والثلاثمائة ألف ريال
التي سمعتم عنها من أفواه أفراد المعسكر ومن أفواه بعض الناس لو كانت هي
من زلط الحجابة لا يمكن جمعها . فايما نكم بمثل هذه التقلبات وعدم اعتمادكم
على أمركم الذي تعهد من كل الوجوه بمقررات هذا الفيلق ليس فقط لا يتفق مع
المبادئ العسكرية بل لا يتفق مع أى مسلك آخر فالقسم الأعظم من أموال لواء

عن وخصوصا سبعة آلاف وخمسمائة ريال من محمد ناصر باشا وأموال لحج
الزراعية والجبركية كل هذه تركت الى متطعتكم ولم نسألکم عنها حسابا ولولا
حصول اللزوم القطعي لمواجهة حضرة الامام لشرعنا في اجراء التحقيق والتفتيش
عن كل هذا لأجل اظهاره ، واذا كان العساكر حسب اشعاركم جياعا وعرايا فذلك
لأنه قد وقع سوء الاستعمال في هذه الأموال . وخلاصة القول ان الزمان غير
مساعد للمناقشات القلمية الطويلة العريضة نأمرکم بالانقياد الى الامر وبالعطاعة
العسكرية .

قائد الفيلق

أحمد توفيق

٢٠

الخطاب المرسل من الامام يحيى بن محمد
حميد الدين الى أحمد توفيق قائد الفيلق
العثماني في منعه للتعبير عن رفضه للسكره
استسلام العثمانيين للبريطانيين في جنوب
اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة قومندان الفيلق الهمايوتي الهام الأكبر أحمد توفيق حرمه الله ،
شريف السلام التام ورحمة الله صندوقها بعد اطلاعنا على ما وصل الينا من مقام
الولاية ومنكم نقلا عما رفعه حضرة قومندان منطقة لحج على سعيد باشا وما معه من
مواد المتاركة ومن التبليغ المحرر الى حضوركم بالشقرة من حضرة عزت باشا
وصورة ذلك بامضاء المومي اليه عن مسند الصدارة العظمى الى حضرة قائد لحج
وتأملنا ما قد الامر بلزوم تسليم القطعات العسكرية الموجودة بهذه القطعة الى
من يستلمها من طرف حكومة الانكليز وتعجبنا لذلك كثيرا . أولا لعدم ورود شيء
الينا من مسند الصدارة . ثانيا انه لم يرد الينا ما ذكره قائد لحج من التبليغ من
والى عدن . فأنتم تعرفون ما بيننا وبين الحكومة العثمانية من الائتلاف المتعلق
ببعض مواد العسكر وغيرهم مع مالنا لدى الحكومة من المظبوطات المتكاثرة البالغة
مبلغا عظيما لا يمكننا معه الاذن باعزام نقر واحد . بناء عليه حررنا اخطارا
الى حضرة والى الولاية وحررنا هذا لحضرتكم اعلاما ان اعزام العسكر من المستحيل
وأنه ان كان منكم أو أحد من معيبتكم التصميم على ذلك فلا بد لنا من المنع على أي

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

«جه كان . وقد حررنا نلغرافا الى والى عدن وقومندانها وبيننا له ما ذكر واقعدنا
انه لم يصل اليينا ما ذكره سعيد باشا من التبليغ واننا نمنع أيضا عزم أحد من
الضباط وعائلاتهم فليكن منكم اغلاق هذا الباب واجراء الاخطارات الشديدة الى
جميع المأمورين فاننا لا نريد تكدير خاطرهم لكن للضرورات أحكام وقد عرفت
ما قمنا به مع الحكومة من لدن الائتلاف الى التساريف ودعم . والسلام عليكم
ورحمة الله .

٢١

البرقية التي ارسلها الاسم يحيى بن
محمد حميد الدين الى علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في الحج يحثه فيها على عدم
التسليم للبريطانيين وذلك في نهاية الحرب
العالمية الأولى (١) .

من عبد الله الامام يحيى الى حضرة قائد المنطقة بلحج سعيد باشا حرسه
الله بلغ اليينا من حضرة الوالى والقومندان باشا علم حسن تحريرنا الى والى عدن
ذلك التلغراف المرسل بواسطتكم لذلك أحببنا الايضاح لحضوركم اعلموا انه
لما كان الاطلاع على مفاد حضرة عزت باشا وعرفنا مفاد كتابكم الى حضرة الوالى
والقومندان أحمد توفيق باشا حصل معنا التصميم على القتال حتى الممات من دون
خوف ولا مراقبة لغير الله .

وحشدنا القبائل واتخذنا لذلك جميع الوسائل وأمر (٢) ما اذا أعداء الله
الانكليز هو محقوف بغرابة الكذب لكنه لما رأينا فيما كتبه حضرة عزت باشا من
انه ان لم يكن التسليم الى الانكليز فان التهلكة محققة أردنا صون جانب الحكومة
ومأمورين اليمن عن مسئولية الدولة ورضينا تحمل تلك المسئولية وتلونا قوله
تعالى « فكيدهونى جميعا ثم لا تنظرون انى توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا
هو آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم » فمثل هذا يحمل على غير خدمة
الدين والوطن وهل يرضى أحد من أهل الديانة والمتانة الاسراع الى التسليم الى
الكافرين والدخول تحت ذمتهم وقد بقى له مجال لمنع ذلك على أن الامر كما
اسلفنا محقوف بغرابة الكذب . ثم انه لو فرض صدق ذلك الامر على بعده
وكان منا جميعا القيام بالدفاع لكان استحسان ذلك لدن الخلافة الاسلامية (٣)
خصوصا بعد أن نزعنا الحكومة ومأمورين اليمن عن المسئولية أما ما فى بيننا

(١) أحمد فضل البطل : المصدر السابق . من ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصل أيضا .

وبين الحكومة بالطريقة واحدة والمسلك واحد والملة واحدة ولم نرد التوصل الى شيء يغير بالحكومة حالا ومالا بل أردنا دفع ذلك كليا .

أما اذا كنتم مصممين على التسليم كما ظهر من طلب العائلات الى الحج فليكن منكم التصريح بذلك واى مانع عن ارسال الحكومة هيئة لتبليخ الاوامر اللازمة التى يطلب الظن بصدقها ثم اى مانع للانكليز عن بث الجرائد الحرة لنشر الاخبار بالامر مفتقر الى دقة النظر واحالة سليمان الفكر . والسلام عليكم ١٧ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ .

٢٢

البرقية التى ارسلها موظفو وتجار غوا.
تمز من الممنين لعل سعيد باشا قائد القوات
العثمانية فى الحج يعبرون فيها عن استيائهم
لانباء التجاه العثمانيين للحجلاء عن الحج فى
نهاية الحرب العلية الاولى ، كما يعبرون عن
تقديرهم لجهود على سعيد وولائهم للدولة
العثمانية (١) .

حضرة القائد الكبير للجيش الاسلامى بلعج سعيد باشا دام نصره

قد علم العموم أن دولتكم السبب الوحيد لآحياء حفظ هذا النقطة اليمانية عن تعدى الأعداء اليها . وأنها لولا ما أبرزتموه من الشيات والفتنة الدينية وبذل النفس للجهاد فى سبيل الله حتى صرتم مظهرا للتوفيق والنصر الالهى والظفر الغير المتناهى فقلدتكم أعناق ساكن القطعة اليمانية طوق الامتنان الذى لا يقوم بشكر أقلها الشأن وأصبحتم شمساً مشعة على هذه القطعة يهتدي بنوركم فى ليل الخطوب فاجتذبتهم أزمة القلوب وحزمت أعظم الاجور من علام الغيوب ، وبينما العموم يشكرون فعلكم الجميل اذ شاعت اخبار مفاجئة وحركات مدهشة فأظلم ليل الخطب واعتكر بعد أن كان فجر الاصباح أسسفر وتأيقت تلك الاشاعات بسحب الموجود فى المركز من القوة وتمطيل المستشفى وبيع الاشياء الاميرية وأخذ الامراض الى غير ذلك مما ترى معه الافكار مضطربة والآراء مشتتة والعقول مختلفة والاخبار غير مؤتلفة والعموم ناظرون الى رأيكم الصائب ودعائكم العظيم واليقين العام بديانتكم وشهامتكم عدم الاعتماد على اللقاءات الاعداء مع أنه يتصور خديعتهم بكل خبر مشابه المصدق وتزويراتهم غير مجهولة ولو كان ذلك حقا فلا يخفاكم حبنا للدولة العلية العثمانية قديما وحديثا وارتباطنا بعاصمة الخلافة الاسلامية لا نستبدل به غيره يذلنا اهل هذا اللواء النفس والعفيس فى

(١) أحمد فضل البعلل : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

المظاهرات والمعاونات بأمر الجهاد والامل العمومي بديانتكم أن لا تتركوا التبليغ الى مقر الاخلاقه بأننا مرتبطون بها وغير منفكين عن سلطتها ونسالكم بالله أن لا تتحركوا حتى تعلمونا السبب الباعث لترك هذه القطعة هملا وبتر عضو من الاسلام وترجوكم تسكين روعة العموم بانبائنا بالنتيجة . وها نحن منتظرون التفاتكم الكلى علينا ببذل مزيد العناية بالمراجعة ان كان لهذه الاشاعة صحة فرمان . ٢٠ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ ١٧ من تشرين ثانى سنة ١٣٣٤ رومى .

عن كافة أمالي وإشراف وعلماء

مدير صبر	محكمة كاتبي	أمين صندوق
عبد العزيز	يحيى بن علي الحداد	عبد الاله
باشكاتب	رئيس بلدية	تجسار
محمد	محمد	محمد خياط
تجار	تجار	علماء
نورى	محمد مصلى	عبد الولي
٢٣	علي مصلى	

البرقية التي اوسلها لناصر عتري مدير
 . الشيخ سعيد . الى قائد الشماليين في الحج على
 سعيد باشا . وزعم فيها صحة الباء الهندية في
 نهاية الحرب العالمية الاولى وان الدولة العثمانية
 تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحلت
 اساطيلهم . وذلك لاحتياط على سعيد باشا
 ويكون على بصيرة وحذر (١) .

يومنا هذا استخبرنا من بعض المعتمدين بأن بوابير اعداء الله الاتكليز والفرانسيين مقدار مائة الى مائة وخمسين يابورا نقل وحربي قبل اسبوع قصدت دار السعادة سرا يريدون التعرض على جنائق قلعة ودار السعادة وظاهرا لأسباب المشاركة للمصالحة ففتح لهم باب البوغاز ودخلوا حتى توسطوا بالبوغاز وعند توسطهم بالبوغاز حتى جنائق قلعة لبعض أسباب ظهرت بتلك الساعة أغلق باب البوغاز وأطلق عليهم عموم المنافع المرتبة بالبوغاز فأهلكوا بعضهم في يوم أمس وصلت هذه الاخبار بميون سرا لأعضاء الله والعمين فاشتدت أحزانهم وغضبوا غضبا هائلا وأيقنوا بهلاكهم وأظهروا عويلهم . فنسترحم من دولتكم الايقاظ لعموم المواقع المرتب بها المسكر لدولتنا المتصورة بالانتباه عن الغفلة ولأجل المعلومات تجاسرت بالعرض فرمان ٤ من تشرين ثانى سنة ١٣٣٤ رومى .

مدير الشيخ سعيد

ناصر عتري

(١) أحمد فضل القليل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

الخطاب المرسى من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في فتح الى احمد توفيق باشا
قائد الفيلق العثماني في صنعاء في ٢ من
نوفمبر سنة ١٦٩٨ م في اعقاب الهدنة في
نهاية الحرب العالمية الأولى لتبرئة نفسه من
اتهم الموجهة اليه بتسليمه ما في حوزته من
الأراضي اليمنية للإنجليز ، ويطلب حضور من
يهمه الأمر لاستلام تلك الأراضي (١) .

ان القلاع المهمة والأراضي التي استردناها من الإنكليز مثل قلعة باب
المنذب والشيوخ سعيد وسواحل النخا وذباب وكذا النواحي التسع الموجودة الآن
تحت إشرافنا وقائمتنا وهي :

لحج ، والصبيحة ، والحواشب ، والضالع ، ويافع العليا والسفلى ، وبلاد
الفضل ، تلك النواحي باعتبارها أوسع من لواء تعز في داخل جنوبي اليمن .
وعلى الساحل من باب المنذب الى شقرة ما عدا شبه جزيرة عدن ، فجميع هذه
الأراضي المذكورة في قبضتنا ونحن المحافظون عليها . وأما البلدان التي تعود
تأبعتها اليها حضرموت ، وبلاد الصسرومال ، حتى بلاد الدناكل ، وقد عقدت
مقاوالاتهم بتأبعتها ، وأوراق المفاوضة المعقودة محفوظة بأيدينا تحت أسماء كل من
الأمراء والمشايخ وعقال وأهالي البلدان المذكورة . أما المواقع والخطط الحربية
والنقط المهمة الموجودة فيها قوتنا العسكرية . وعليها المدار والمقابلة لباب عدن
والشيخ عثمان فهمي كما سيأتي :

الدرب . ودير ناصر . ودار هيم المسمى دار المشايخ . والمجالة ، وكعدة
الأصلح . ودير جابر . والمحاط . وبما أن حكومتنا المتبوعة قد قبلت أساسيات
الصلح مع حكومة الكثرة وحلفائها ، وعقدت الهدنة بتاريخ ١٨ من تشرين أول
سنة ١٣٣٤ روى ، وبعد أن رست مراكب الإنكليز وحلفائها في مراسي دار
السعادة بالصورة الودية ، وسويت أمور وضع المهادنة ، فبهذه الصورة التي هي
عن قواعد الهدنة المبلغت رسمياً من حكومة إنجلترا حصل هيجان عظيم بين
العساكر والأهالي وفي داخل الخطط الحربية فتلافت الأمر مسرعاً لأجل تسكين
ذلك الهيجان . ولكي نفهم من قريب نوايا العدو ، وكان ضرورياً أن تلاقيت مع
والى وقومندان عدن لأجل هذا الغرض ، ولتأمين المخابرة بين اليمن ودار السعادة

(١) أحمد فضل البعل . المصدر السابق ص ٢٥١ - ٢٥٤ .

لا لغرض آخر يوجب الشك وسوء الظن . وكما ظهر لي من جواب سيادة الامام
بتعبير كلمة (لقد ساءنا) قاصدا بهذا التعبير تقييبي ، وما حمله على ذلك الا
مقاصدكم وأغراضكم الخصوصية لبعض اسباب ، كاشتراككم مع والي ولاية اليمن
بنشریاتكم واشاعاتكم غير اللائقة والمخالفة للحقيقة ، قاصدين بذلك اهانتى عند
عموم أهالى اليمن المحترمين ، الذين ليس لهم وقسوف على الحقيقة لسوء
تفسيركم لها .

ولكننى قانع وقائل أن كل ذلك ليس له عندى أهمية بمثقال الذرة ، لما لي
من سوابق الخدم ، خصوصا فى هذه التربة المقدسة اليمانية ، وما قمت به من
المحافظة والمدافعة والثناء والمعاربة المتواصلة ضد العدو فى باب المندب وباب
عدن منذ أربع سنوات ، وكل ذلك بمساعدة ومظاهرة رؤساء مجاهدى وأهالى
لواء تعز ، لما بذلوا من أرواحهم وأموالهم خدمة للدين والوطن .

أما حضرة الامام ، ووالى الولاية ، وجنابكم ، فلم يكن لكم نصيب فى شئ
من المعونة المادية أو الفعلية نحرنا سوى الكلام لا غير ، مع حرماننا من كل شئ .

ويشهد على ذلك كل من أرباب الشرف وأصحاب الوجدان . من عموم
أهالى اليمن من ذكر وأنثى حتى الصبيان . وفوق كل شئ ، فالتواريخ والوثائق
ستبين ذلك بالصراحة . والحاصل أن لليمن «فتاحين مهمين ، صا لصح وباب
المندب ، اللذين هما من أهم ما يكون لسلامة ومحافظة عموم اليمن فكل من له
علاقة وصلاحيات من الذوات فليشرف سريعا للاستلام . أما نحن فقد أمرت
حكومتنا المتبوعة المفخمة بإجازتنا ، وختمت وظيفتنا ، فلسسنا مأذونين بالبقاء
صفة «محاربين فى هذا الوطن الذى نعتبره وطننا الثانى . وقد كفانا ما لقيناه
نحن العساكر العثمانيين والفدائيين فى هذه المدة الطائلة من المتاعب المضنية
للأجساد ، والمفاداة بأرواحنا العزيزة ضد العدو وتحت قذائف الطيارات والمدافع
(والتكايين) وبين الرمال والحبوت من غير ماء فى أيام الصيف الجهنمى ونحن
معرضون للحميات لشدّة الرطوبة فى داخل الخنادق أيام الشتاء من جهة . ومن
الجهة الأخرى كل هذه الدماء التى أرقناها والأرواح التى أزهقناها فى هذا
السبيل ، إنما هى للمحافظة على عرض وشرق ووجدان أهل اليمن المقدس الذى
هو من ضمن الحرمين الشريفين من تجاوز الأعداء . والحالة هذه مع كونى لا زلت
ولم أزل مضحيا بروحى ثيلا ونهارا فى سبيل الدين والوطن ، وبحسب الوظيفة
مع الحرمين الكلى ، ففوق كل هذا يرموننا من بعيد بما يسهل على طباعهم ، ولكنه
عندنا من أغلظ القول ، مشيعين فى حزم واصرار أنى لمقابل بعض المساقع
الحسيسة ساعيد لحجا وما حولها للأعداء . فأننا نرجوكم خاصة ، أن تتفضلوا
بالتصليح لمن يلزم ، ليسارع بإرسال أى كائن يكون ممن له حصة وطنية قهرمانية .

بالوفود الى باب المندب والى الحج لاستلامها. قبل قوات الوقت . ومع انى لا اقبل
اصلا ان اكافا بالتهم المهيبة التى يقصدون باذاعتها واغترائها ان يلصقوها بى .
ولكن المفتريات مردودة ومعادة للديميها وقائليها وناشريها بتسامها .

٢ من تشرين ثانى سنة ١٢٣٤ رومى قائد منطقة الحركات بلجج

أمير اللواء

على سعيد

٢٥١

الخطاب المرسل من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية فى الحج الى اللواء حسين باشا
المتقاعد فى صنعاء فى ١٢ من نوفمبر سنة
١٩١٨ للاعراب عن اغتيابه باناء قيام مظاهرات
وطنية فى عاصمة الولاية تسانعة قوات الدولة
فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ففسلا عن
كمهات الامام يحيى بتقديم المعونات اللازمة .
ويؤكد سعيد باشا ان دور العثمانيين فى اليمن
قد انتهى وبدا دور اليمنيين فى تقرير مصيرهم
على النحو الذى يرتضونه لانفسهم (١) .

حضرة أمير اللواء حسين باشا المتقاعد بصنعاء

ان اشعاركم بخصوص وقوع بعض مظاهرات وطنية فى صنعاء ، كما وقع
فى بداية الحرب العمومية ، وفى حرب طرابلس الغرب ، وأن تأمينات حضرة
الامام القوية فى غاية الوطنية والديانة لهو موجب للسرور .

ان مثل هذه المظاهرات لم تبد لحد الآن فعلياتها التامة بالمال والرجال
لمصلحة الحكومة الستية . نتمنى أن نسمع ونرى تحقيق وقوعها بعد الآن ،
واجرائها فعلا وتاما من اصحاب البلاد الحقيقيين ، أريد أن أؤمل بعد هذه
المظاهرات ، أن اولاد اليمن لا يكونون متفرجين ، كما كان الواقع منذ أربع سنين ،
ولسان حالهم يقول نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا ، بل
يسعى كل صغير وكبير منهم ويتقدم بالغيرة التى لا تعرف الملل الى ابقاء واجباتهم
الدينية والوطنية . أما نحن الأعراب ، فجهادنا المملوء بالشرف فى الدفاع داخل
الحدائق مع الحرمان التام من الوسائل قد ختم . ومن الآن فان دور الجهاد حرييا
وسياسيا واداريا لاخواننا العرب . فالوظيفة الانسانية الاولى التى تترتب على

(١) أحمد فضل القيدل : المصدر السابق من ٢٥٤ - ٢٥٥ .

عموم أولاد اليمن ، أن يقوموا بالمعونة من كل الوجوه للعثمانيين في إيصالهم إلى
أوطانهم وأحضان أمهاتهم سالمين ، وأن يبذلوا المروءة والسعى في ذلك شكرا
ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم إلى الآن ، وإستشهاد الآلاف منهم في
سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم .

وأؤمل أن يعترف بذلك حضرة الامام قبل كل أحد ، ان الواجبات القطعية
للأحوال العمومية ، والأوامر الصريحة من مركز السلطنة ، يستلزم مع الأسف
وداع العثمانيين لأخوانهم العرب المحترمين بعيون دامعة . ولم يبق محل هناك
للتفسير والتأويل . واني أنتظر وصول كتابكم الذي ذكرتموه ، ولكنني أستغرب
التوصية لنا بالثبات من جنابكم . فالتمسح بالنفس عيب . واما التضرعات
الواردة من كل الجهات أجبرتني على القول بأنه لا ينكر أحد ما لقيناه في اليمن
مدة أربع سنين من دروس الثبات والفيرة والشجاعة ، وما بعثناه في هذا الفيلق
الذي كان في حالة العجز والجمود في بداية الحرب ، من روح الحركة والفتح
والاسترداد للبلاد ، وجعلناه مثالا لمن يقتدى به . ويعترف لي بذلك المخالفون أهل
الحسد ، واني وان كنت أشكر كلمات جنابكم ، وكلمات حضرة الامام اللطيفة .
ولكنني أحتج على مثل تلك التواصي من الذين لا عمل لهم ولا أمل منذ أربع سنين
سوى أملاء رؤسهم ومعهدهم ببخار العرقى (الحمر) ، وملء صناديقهم بنذهب مر
نمن دماء أولاد العثمانيين ، ان العساكر جميعا بلحج مراض (مرضى) ومسيبو
مصائبنا هم بصنعاء ، فإذا أمكن انتظارنا في لحج للأمر الأخير من حكومتنا ،
فسنجتهد بإحضرة الباشا المحترم .

١٢ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي . قائد منطقة الحركة بلحج

أمير اللواء

علي سعيد

٢٦

البرقية المرسلة من والي اليمن العثماني
محمود نديم بك والي عدن البريطاني ردا
على كتاب الأخير الذي أنباء بالاتفاق على الهدنة
في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد أكد الوالي
العثماني في بروكته حق الامام يحيى في ورثة
الحكم العثماني في اليمن ، مما أوجب تسليمه
أسلحة العثمانيين وممتلكاتهم في الولايسة ،
بعد أن انحسر عنها قلوبهم تبعسا لشروط
الهدنة (١) .

بوساطة قائد منطقة الحركات في لحج إلى حضرة ذي الاصلالة قائد عدن

(١) أحمد فضل الصديقي : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

اطلعت على شروط الهدنة المطلوبة بكتابتكم وقد امرتنا حكومتنا قبل الحرب
أن نجرى جميع الحركات في اليمن بالمشاورة مع حضرة الامام . وبناء عليه فقد
تواجهنا مع حضرته للمذاكرة بخصوص الهدنة وكانت نتيجة المذاكرة كما يأتي :

١ - لم يصل الينا ولا الى حضرة الامام أمر من حكومتنا في حركة العساكر
العثمانية بهذه الصورة مع ترك السلاح بموجب المادة ١٦ من شروط الهدنة
ومع اعتمادنا على صحة تبليغكم العالي فانكم تسلمون معنا بأنه لا يمكن
تحركنا من دون أن يبلغنا أمر .

٢ - من حيث ان أمر البلاد في يد حضرة الامام فالأمر الواود اليها المنقول
صورته أعلاه والتلغراف المرسل منه الى جنابكم العالي المؤرخ ١٠ من صفر
سنة ١٣٣٧ هـ يتضمن عدم امكان خروج فرد واحد من العثمانيين من هنا
ذكرا أم أنني فضلك عن المسكر .

٣ - في المادة (١٦) من شروط الهدنة وفي المادة (٥) المصرح بها وفي عموم
شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة أن تترك الحكومة الملكية
أمر الادارة .

٤ - بالنظر الى أن حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام
لا أرى وسيلة لتنفيذ ذلك سوى وصول مأمور مخصوص من دار السعادة
وجلبه أمر تلغرافي واضح بالشفرة التي بينه وبين الصدادة .

٥ - اذا وجب خروج الحكومة الملكية من هنا سواء كان في أثناء الهدنة أو في
خلال عقد الصلح يتوقف على استحصال تفصيل المأمورين وعائلاتهم على
نسوية مطلوبات حضرة الامام وينحصر على استحصال رضاه القطعي وعلى
تأمين داخلية البلاد . وهذا لا يتأتى الا بالقوة العسكرية ، والقوة المعاونة
التي يضاف عليها من طرف حضرة الامام برضاه واختياره . ومع أني مقتنع
بأنه النظرية أرجو استحصال رضاه حضرة الامام وإبقاء العساكر الموجهة
هنا لتأمين داخلية البلاد بموجب المادة (٥) من شروط الهدنة .

٦ - حيث ان المادة (١٢) من شروط الهدنة تسمح بالمخابرة الرسمية اطلب حتى
المخابرة مع حكومتى للقيام بإجبي بحكم منصبى المودع في عهدتى ، وأرجو
الفضل بقبول احتراماتى الخالصة سيدي .

والى اليمن
محمود نديم

٣ من تشرين ثان سنة ١٣٣٤ رومى
١٦ من تشرين ثان سنة ١٩١٨ م

الخطاب المرسل من والى عدن البريطاني
الى والى اليمن العثماني محمود قديم بك . وما
على برقيته السابقة . والخطاب يوضح وجهة
نظر الانجليز في اعتبار الامام يحيى معايده
ولا دخل له في تقرير الموقف في اليمن بعد
هزيمة العثمانيين في الحرب الكبرى الاولى .
كما ان بريطانيا اعتبرت قبول العثمانيين
لشروط الهدنة امرا حتميا فرسته قوانين
الحرب مما لا يستلزم بالتالي استصدار اوامر
جديدة بشأن تولف الادارة العثمانية للخدمة
لولاية اليمن باعتبارها تابعة للادارة العسكرية
العثمانية وخاصة في وقت الحرب (١) .

اصالة محمود قديم بك والى ولاية اليمن

اخذت تلقرافكم المؤرخ ١٦ من تشرين ثاني سنة ١٩١٨ م فليكن معلوما لدى
اصالتيكم ان قوة النفوذ العسكري في زمان الحرب مرجحة على كل القوى .
وكذلك عموم شرائط المتاركة التي من طرف العسكرية ليست على تركيا وحدها
فقط . فانانيا ايضا قد قبلت تلك المتاركة جبرا . ولذلك لم ترفع الكيفية
لاصالتيكم فلا ترى لزوما ان نذكر امرا آخر بخصوص الادارة الملكية ليتوقف امرها
وتابعيتها للعسكرية . وبما ان حكومة انكلترة وحفاها لا ترى لزوما لاجرا-
مقاولة اخرى مع الامام لكونها لا تعتمد متفقا مع تركيا . بل تعتمد محايدا الى
الآن . فقبول تركيا لشروط الهدنة جبرا وبما ان بين حكومة انكلترة والامام ودادا
قدما كنت قد اخبرته بشروط الهدنة من طرف الحكومة وبينت له ان الحكومة
تنتظر منه بذل المعاونة الكلية بخصوص جلاء الادارة الملكية وقوة الاثراك
العسكرية . واخبرته ايضا ان الحكومة الانكليزية قررت انها ستحل المسائل
المالية والارضية في المستقبل .

واما المادة الخامسة فليست عاقلة لليمن فالذي تعود لليمن وتحتوى على
الشروط فهي المادة السادسة عشر فقط القسم الاخير منها يعود الى (ابلنة) اما
الامر الذي اخذته من نظارتنا الحربية في لوندرة يتضمن ارسال عموم المخابرات
التلغرافية التي تأخذها منكم من اليمن بوساطتها لاجل نقلها الى استانبول ومع
هذا اعرض لكم احتراماتي الخالصة .

والى عدن
استيورت

(١) احمد فضل البندلي : المصادر السابق : ص ٢٥٩ - ٢٦٠

ثانياً - الجدول

جدول رقم (١) : سلاطين الدولة العثمانية ومنه حكم كل منهم (١)

رقم	اسم السلطان	مدة الحكم من	إلى
١	السلطان عثمان الأول (تاريخ استغاله ١٢٩٩)	١٢٩٠	١٣٢٦
٢	السلطان أورخان	١٣٢٦	١٣٥٩
٣	السلطان مراد الأول	١٣٥٩	١٣٨٩
٤	السلطان بايزيد الأول	١٣٨٩	١٤٠٢
٥	السلطان محمد الأول	١٤٠٢	١٤٢١
٦	السلطان مراد الثاني	١٤٢١	١٤٥١
٧	السلطان محمد الثاني (الفاتح)	١٤٥١	١٤٨١
٨	السلطان بايزيد الثاني	١٤٨١	١٥١٢
٩	السلطان سليم الأول (ياوز)	١٥١٢	١٥٢٠
١٠	السلطان سليمان الأول (القانوني) (٢)	١٥٢٠	١٥٦٦
١١	السلطان سليم الثاني	١٥٦٦	١٥٧٤
١٢	السلطان مراد الثالث	١٥٧٤	١٥٩٥
١٣	السلطان محمد الثالث	١٥٩٥	١٦٠٣
١٤	السلطان أحمد الأول	١٦٠٣	١٦١٧
١٥	السلطان مصطفى الأول (للمرة الثانية)	١٦١٧	١٦١٨
١٦	السلطان عثمان الثاني	١٦١٨	١٦٢٢
١٧	السلطان مراد الرابع (٣)	١٦٢٢	١٦٤٠
١٨	السلطان إبراهيم	١٦٤٠	١٦٤٨
١٩	السلطان محمد الرابع	١٦٤٨	١٦٨٧
٢٠	السلطان سليمان الثاني	١٦٨٧	١٦٩٩
٢١	السلطان أحمد الثاني	١٦٩٩	١٦٩٥
٢٢	السلطان مصطفى الثاني	١٦٩٥	١٧٠٣
٢٣	السلطان أحمد الثالث	١٧٠٣	١٧٣٠
٢٤	السلطان محمود الأول	١٧٣٠	١٧٥٤
٢٥	السلطان عثمان الثالث	١٧٥٤	١٧٥٧
٢٦	السلطان مصطفى الثالث	١٧٥٧	١٧٧٤

- (١) أبرز حلفاء سلاطين العثمانيين : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٨١ .
 (٢) فتح العثمانيون اليمن لأول مرة في عهده في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) .
 (٣) خرج العثمانيون من اليمن في عهده في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) .

تابع جدول رقم (١) :

رقم	اسم السلطان	مدة الحكم من الى
٢٧	السلطان عبد الحميد الاول	١٧٧٤ - ١٧٨٩
٢٨	السلطان سليم الثالث	١٧٨٩ - ١٨٠٧
٢٩	السلطان مصطفى الرابع	١٨٠٧ - ١٨٠٨
٣٠	السلطان محمود الثاني	١٨٠٨ - ١٨٣٩
٣١	السلطان عبد المجيد (١)	١٨٣٩ - ١٨٦١
٣٢	السلطان عبد العزيز (٢)	١٨٦١ - ١٨٧٦
٣٣	السلطان مراد الخامس	١٨٧٦ - ١٨٧٩
٣٤	السلطان عبد الحميد الثاني	١٨٧٩ - ١٩١٨
٣٥	السلطان محمد الخامس (رشاد) (٣)	١٩١٨ - ١٩٢٢
٣٦	السلطان محمد السادس (وحيد الدين)	١٩٢٢ - ١٩٢٤
٣٧	عبد المجيد (خليفة فقط)	١٩٢٤ - ١٩٢٤

اعلان الجمهورية التركية في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٢٤ م .

جدول رقم (٢) : الأئمة الزيديون في اليمن ومدة لولي كل منهم الائمة (٤)
أولا : الأئمة الزيديون قبل وصول العثمانيين الى اليمن (٨٩٨ - ١٥٢٨)

رقم	اسم الامام	مدة توليه الائمة هجري من الى	ميلادية من الى
١	الهادي يحيى بن الحسين	٢٨٤ - ٢٩٨	٨٩٨ - ٩١٢
٢	القاضي محمد بن الهادي	٢٩٨ - ٣٠٩	٩١٢ - ٩١٣
٣	الناصر احمد بن الهادي	٣٠٩ - ٣٢٥	٩١٣ - ٩٣٤

(١) أرسل العثمانيون الى اليمن في عهده في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) حملة لم تستطع البقاء في صنعاء فارتدت الى الساحل حيث عسكرت في تهامة .

(٢) تمكن العثمانيون في عهده من السيطرة على صنعاء ١٨٧٢ م (١٢٨٩ هـ) واقاموا حكومة عثمانية في اليمن استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

(٣) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م (١٣٣٧ هـ) بعد هزيمة الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى .

(٤) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٩ .
الأئمة المذكورون هم الذين اشتهروا وكان لهم دور فعال في حكم اليمن ، أما الدعاة والمحسنون بهم كثيرون لا يتسع المجال لذكرهم .

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجريه		ميلادية	
			من	الى	من	الى
٤	التصور يحيى بن الناصر	ريدة	٣٢٥	٣٦٦	٩٣٤	٩٧٦
٥	ابنه الكشي يوسف	صنعاء	٣٦٦	٤٠٣	٩٧٧	١٠١٢
٦	التصور القاسم بن علي العماني	عيان	٣٨٩	٣٩٣	٩٩٩	١٠٠٣
٧	المهدي الحسن بن القاسم	ريدة	٣٩٣	٤٠٣	١٠٠٣	١٠١٤
٨	ايو هاشم الحسن بن عبد الرحمن	قاعف	٤٣٦	٤٣٩	١٠٣٥	١٠٤٠
٩	ايو الفتاح الديلمي	عنس	٤٣٧	٤٤٤	١٠٤٦	١٠٥٣
١٠	التوكل احمد بن سليمان	حيدان	٥٣٢	٥٦٦	١١٣٨	١١٧١
١١	التصور عبد الله بن حمزة	نقار	٥٨٣	٦١٤	١١٨٥	١٢١٧
١٢	المستفيد يحيى بن الحسن	صالحين	٦١٤	٦٣٦	١٢١٧	١٢٣٩
١٣	المهدي احمد بن الحسن	شوابية	٦٤٦	٤٥٦	١٢٤٩	١٢٥٨
١٤	يحيى بن محمد السراجي	رندانة	٦٥٦	٦٦٠	١٢٦١	١٢٦٢
١٥	التصور الحسن بن بدر	رندانة	٦٦١	٦٧٠	١٢٦٢	١٢٧٢
١٦	المهدي ابراهيم بن تاج الدين	نمز	٦٧٠	٦٧٤	١٢٧٢	١٢٧٦
١٧	التوكل المطهر بن يحيى	لردان حجة	٦٧٦	٦٩٧	١٢٧٨	١٢٩٨
١٨	المهدي محمد بن الطاهر	صنعاء	٦٩٧	٧٢٨	١٢٩٨	١٣٢٧
١٩	المؤيد يحيى بن حمزة	نصار	٧٢٩	٧٤٩	١٣٢٨	١٣٤٩
٢٠	الواثق المطهر بن محمد	صنعاء	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢١	المهدي علي بن صلاح	السودة	٧٣٠	٧٣٠	١٣٣٠	١٣٣٠
٢٢	الداعي احمد بن علي القلعي	رغافة	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢٣	المهدي علي بن محمد	صنعاء	٧٥٠	٧٧٣	١٣٥٠	١٣٧٣
٢٤	الناصر صلاح الدين بن المهدي	صنعاء	٧٧٣	٧٩٣	١٣٧٣	١٣٩٣
٢٥	التصور علي بن صلاح الدين	صنعاء	٧٩٣	٨٤٠	١٣٩٣	١٤٣٦
٢٦	المهدي احمد بن يحيى الرافعي	الظهير	٧٩٣	٧٩٣	١٣٩٣	١٣٩٤
٢٧	المهدي علي بن المؤيد	قلعة	٧٩٦	٨٣٠	١٣٩٦	١٤٢٧
٢٨	التوكل الطاهر بن محمد العمري	قمار	٨٤٠	٨٧٩	١٤٢٧	١٤٧٥
٢٩	المهدي صلاح بن علي	صنعاء	٨٤٠	٨٤٩	١٤٢٧	١٤٤٦
٣٠	التصور الناصر بن محمد	صنعاء	٨٤٠	٨٦٦	١٤٢٧	١٤٦٢
٣١	المؤيد محمد بن الناصر	صنعاء	٨٦٦	٩٠٨	١٤٦٢	١٥٠٣
٣٢	المهدي عز الدين بن الحسن	رغافة	٨٧٩	٩٠٠	١٤٧٥	١٤٩٥
٣٣	الناصر الحسن بن عز الدين	قلعة	٩٠٠	٩٢٩	١٤٩٥	١٥٢٣
٣٤	محمد بن علي الواسلي	صنعاء	٨٨٠	٩١٠	١٤٧٦	١٥٠٥
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين					
	ابن المهدي احمد بن يحيى	الظهير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجري		مدة توليه الامامة	
			من	الى	من	الى
ثانية = الائمة الزيديون في اثناء الحكم العثماني الاول (١٥٢٨ - ١٦٣٥) *						
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين بن للهدى احمد بن يحيى (١)	الظهير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨
٣٦	المطهر بن شرف الدين (٢)	للا	٩٦٥	٩٨٠	١٥٥٨	١٥٧٣
٣٧	الحسن بن علي داود (٣)	الاستاذة	٩٨٦	٩٩٢	١٥٧٩	١٥٨٥
٣٨	المنصور القاسم بن محمد (٤)	شهادة	١٠٠٦	١٠٢٩	١٥٩٨	١٦٢٠
٣٩	المؤيد محمد بن القاسم (٥)	شهادة	١٠٢٩	١٠٥٤	١٦٢٠	١٦٤٤
ثالثا = الائمة الزيديون بعد الحكم العثماني الاول (١٦٣٥ - ١٨٤٩) *						
٤٠	التوكسل اسماعيل بن القاسم (٦)	ضوران	١٠٥٤	١٠٨٧	١٦٤٤	١٦٧٦
٤١	للهدى احمد بن الحسين بن القاسم	القراس	١٠٨٧	١٠٩٢	١٦٧٦	١٦٨١
٤٢	المؤيد محمد بن التوكسل اسماعيل	ضوران	١٠٩٢	١٠٩٧	١٦٨١	١٦٨٦
٤٣	للهدى محمد احمد بن الحسن ابن القاسم (٧)	المواهب	١٠٩٨	١١٣٠	١٦٨٧	١٧١٨
٤٤	المنصور الحسين بن القاسم بن المؤيد	شهادة	١١٣٧	١١٣٦	١٧١٦	١٧٢٠

- (١) دام حكمه اربعين عاما ثم اعتزل الامامة في آخر ايامه وحاجر الى الظهير بحجة وبقي بها حتى مات ، وفي ايامه قام المماليك بغزو اليمن ثم جاء من بعدهم الاتراك العثمانيون في سنة ١٥٣٨م .
- (٢) تولي الحكم بعد اعتزال والده وحارب العثمانيين في مواقع كثيرة .
- (٣) حارب العثمانيين بعد وفاة المطهر لمدة سبع سنوات ، غير أنهم تمكنوا بعد ذلك من القضاء القبض عليه وبقوه الى الاستاذة حيث مات مع غيره من المنفيين من أبناء المطهر .
- (٤) هو مؤسس الدولة القاسمية ، وقد تمكن من الانتصار على العثمانيين وحصرهم في عدة مناطق مينة من اليمن .
- (٥) توسع في عصره نفوذ الدولة القاسمية ، واتهم مع العثمانيين في معارك عنيفة منها موقعة و الحفاء ، ضاحية صنعاء ، وفي عهده تم جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٦٣٥ م بعد حروب طويلة ناصره فيها اخواه الحسن والحسين مناصرة فعالة .
- (٦) اجمع المؤرخون على انه تمكن من بسط نفوذه على جميع اجزاء اليمن الكبرى التي تشمل حضرموت ايضا .
- (٧) يسمى بصاحب المواهب نسبة الى قرية « المواهب » التي أسسها والواقعة في شرقي ذمار .

تابع جدول رقم (٢) :

سنة توليه الإمامة					
رقم	اسم الإمام	محل الوفاة	هجري من الى	ميلادي من الى	
٤٥	التوكل القاسم بن حسين (١)	صنعاء	١١٢٨	١١٣٩	١٧٢٧
٤٦	الناصر محمد بن اسحق	صنعاء	١١٣٥	١١٣٥	١٧٢٣
٤٧	النصور الحسين بن القاسم	صنعاء	١١٣٩	١١٦١	١٧٤٨
٤٨	ابنه الهادي عباس	صنعاء	١١٦١	١١٨٩	١٧٧٥
٤٩	ابنه النصور علي	صنعاء	١١٨٩	١٢٢٤	١٨٠٩
٥٠	ابنه التوكل أحمد	صنعاء	١٢٢٤	١٢٣١	١٨١٦
٥١	ابنه الهادي عبد الله	صنعاء	١٢٣١	١٢٥١	١٨٣٥
٥٢	الهادي أحمد بن علي السراجي	صنعاء	١٢٤٧	١٢٤٧	١٨٣١
٥٣	النصور علي بن الهادي (٢)	صنعاء	١٢٥١	١٢٥٤	١٨٣٦
٥٤	الناصر عبد الله بن الحسن بن أحمد بن الهادي (٣)	صنعاء	١٢٥٢	١٢٥٦	١٨٤٠
٥٥	الهادي محمد بن التوكل أحمد	صنعاء	١٢٥٦	١٢٥٩	١٨٤٣
٥٦	التوكل محمد بن يحيى بن النصور (٤)	صنعاء	١٢٦٠	١٢٦٥	١٨٤٩

رابعاً : الأئمة الزيديون عقب عودة العثمانيين إلى اليمن (١٨٤٩ - ١٩١٨) .

٥٧	النصور أحمد بن هاشم	صنعاء	١٢٦٤	١٢٦٥	١٨٤٩
٥٨	المؤيد عباس بن عبد الرحمن	صنعاء	١٢٦٦	١٢٦٦	١٨٥٠
٥٩	الهادي غالب بن التوكل محمد	صنعاء	١٢٦٧	١٢٦٨	١٨٥٢
٦٠	النصور محمد عبد الله الوزير	السرا	١٢٦٩	١٣٠٧	١٨٩٠
٦١	التوكل الحسن بن أحمد	حوث	١٢٧١	١٢٩٥	١٨٧٨
٦٢	النصور حسين بن محمد بن الهادي	صنعاء	١٢٧٥	١٢٧٩	١٨٦٣

(١) تمرد عليه بعض رجال أوجب بسماء في سنة ١٧٢٦م (١١٣٨ هـ) وتمكن من قمع
تمردهم .

(٢) في عهده تمكن الشرك والمصريون تحت اللواء العثماني من الاستيلاء على بعض مناطق تهامة
وشمال اليمن كما أقام المصريون حكماً أتاح الاستقرار المؤقت لسكان تلك المناطق ، وقد مات هذا
الإمام وهو في سجن الناصر عند الله بن الحسن الذي تولى الإمامة عن بعده .

(٣) احتل الإنجليز في عهده عدن في ١٩ من يناير سنة ١٨٣٩م (٣ من شوال سنة ١٢٥٣ هـ)
وقد قتل في ثورة صيدان في سنة ١٨٤٠ م (١٢٥٦ هـ) .

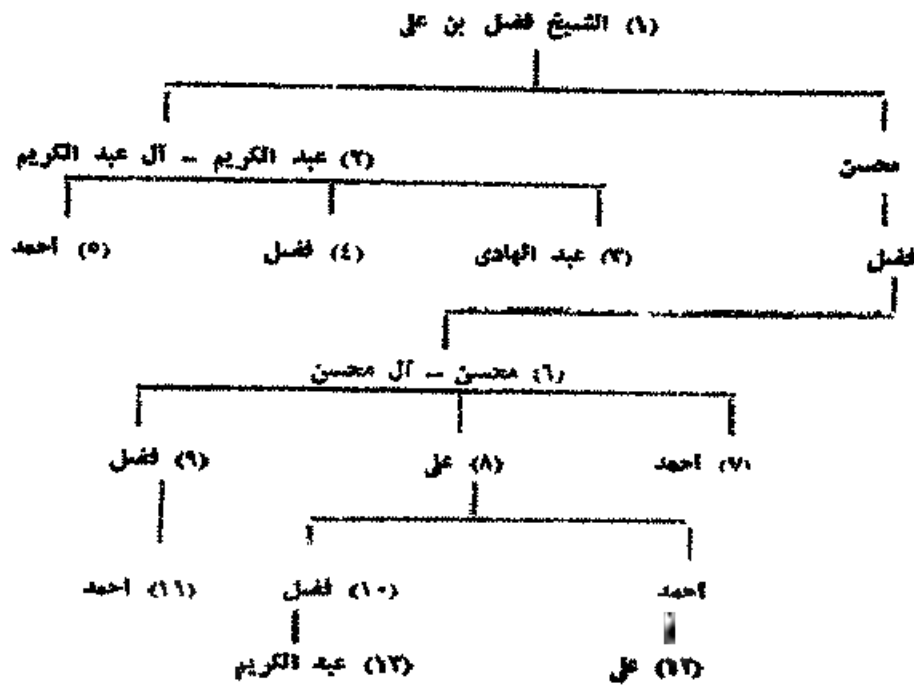
(٤) عهد لدخول الترك إلى مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) مما شجع منافسه
على تحريض أمالي صنعاء ضده فقاموا باعتقاله ثم خلصوه عن الإمامة في السنة المذكورة .

تابع جدول رقم (٢) :

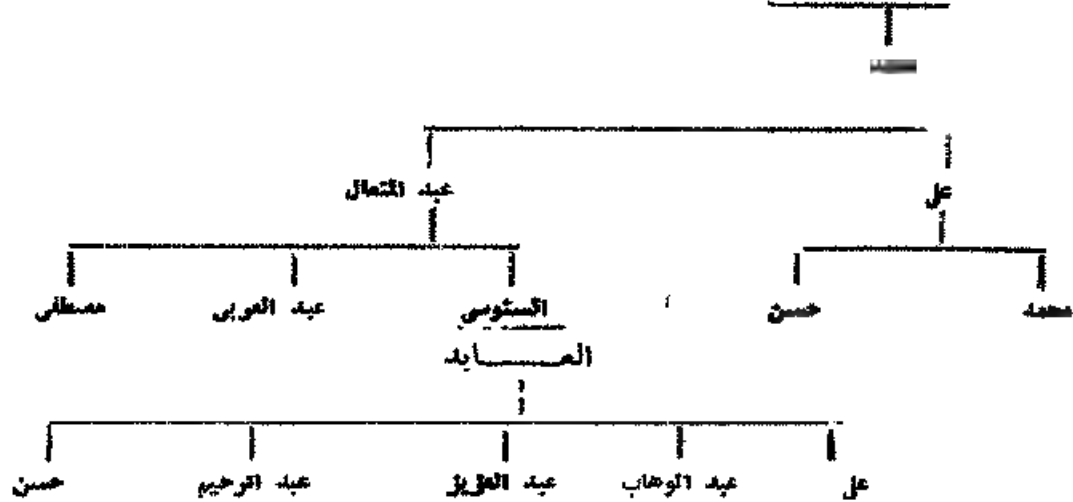
رقم	اسم الامام	محل الولادة	هجريه		مدة توليه الإمامة	
			من	الى	ميلادية	الى
٦٣	الهادي شرف الدين بن محمد	المدائن	١٢٩٦	١٣٠٧	١٨٧٦	١٨٩٠
٦٤	الناصر محمد بن يحيى حميد الدين	النفقة	١٣٠٧	١٣٢٢	١٨٩٠	١٩٠٤
خامسا : الأئمة الزيدون بعد جلاء العثمانيين الأخير عن اليمن حتى قيام ثورة الوطنية (١٩١٨ - ١٩٦٢ م) .						
٦٥	التوكل يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين (١)	سنعاء	١٣٢٢	١٣٦٧	١٩٠٤	١٩٤٨
٦٦	ابنه الناصر أحمد	سنعاء	١٣٦٧	١٣٨٢	١٩٤٨	١٩٦٢
٦٧	ابنه الأمير محمد (٢)	—	١٣٨٢	١٣٨٢	١٩٦٢	١٩٦٢

(١) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ بعد مزية الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى .
(٢) قام الشعب اليمني بثورة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ونطاح بنظام الإمامة وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية .

جدول رقم (٣) : أسرة العبادلة حكام لحج في جنوب اليمن*



جدول رقم (٤) : أسرة الأدارسة حكام عسير والخطاف السليماني بشمال اليمن**



(*) أحمد فضل بن علي مشسن المبعوث : حدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٩٠ -
 (**) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢٧٦ .

مصادر البحث

أولا : مصادر باللغة العربية الوثائق

مجموعة من الوثائق العربية المنشورة من دار الوثائق القومية بمبايدين بالقاهرة والمائدة لأعوام ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ م. وهي توضح الدور الهام الذي قامت به مصر في جزيرة العرب بصفة عامة ، وفي اليمن على وجه الخصوص في تلك الفترة . كما تلقى ضوءا على إحدى المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية شبل عوفة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م . وهذه الوثائق مدرجة بدار الوثائق القومية على النحو التالي :

دفتري ٢١ عابدين	وثيقة رقم ٣٧	مايو ١٨٦٥ م	٢٠ من ذي الحجة ١٢٨١ م
محظلة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	١٥ من ربيع أول ١٢٨٢ م
محظلة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	٦ من ربيع ثان ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ٨١	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٢ من ربيع ثان ١٢٨٢ م
محظلة سايرة	وثيقة رقم ٩٣	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٣ من ربيع ثان ١٢٨٢ م
دفتري صادر عابدين	وثيقة رقم ٩٠	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٤ من ربيع ثان ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٢٢	أكتوبر ١٨٦٥ م	٥ من جمادى الأول ١٢٨٢ م
محظلة سايرة	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	١١ من جمادى الأول ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	ويكون تاريخ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٤٦	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٩ من جمادى الأول ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٩٥	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٤	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٦	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ م
محظلة سايرة	وثيقة بدون رقم	٢٧ ديسمبر ١٨٦٥ م	٧ من شعبان ١٢٨٢ م
دفتري ٢٢ عابدين			
(بين متفرقات)	وثيقة بدون رقم	يناير ١٨٦٦ م	٢٨ من شعبان ١٢٨٢ م
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ٣٤٣	١٥ من مارس ١٨٦٧ م	٣ من ذي القعدة ١٢٨٣ م
دفتري ٢٤ عابدين			
(ص ١٠٦)	وثيقة بدون رقم	١٢ من مايو ١٨٦٧ م	٧ من محرم ١٢٨٤ م
سجل ٢٤ عابدين	وثيقة رقم ٤٠٢	١٤ من مايو ١٨٦٧ م	٩ من محرم ١٢٨٤ م
محظلة رقم ١٩	وثيقة رقم ١٢٥	٣٠ من يوليو ١٨٧٠ م	١٨ من جمادى الأولى ١٢٨٧ م
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ١٢٧٢	١١ من فبراير ١٨٧١ م	١٨ من ذي القعدة ١٢٨٧ م

وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه الوثائق قد وردت نصوصية في الكتاب التالي :
الجمال ، شوقي عطا الله (دكتور) الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر
(١٨٦٣ م - ١٢٧٩ م) من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٥٩ م .

المخطوطات

- ✽ ابن داعر ، عبد الله بن صلاح الدين بن داود بن علي (كان موجودا سنة ١٠١٠ هـ) :
 « الفتوحات الرادية في الجهات اليمانية » - مخطوط مصور عن نسخة
 بقلم المؤلف بمكتبة راسب « باشا » ٩٧٩ . ٤٧٨ ق ، ميكروفيلم بمعهد
 المخطوطات بدار الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم ٣٥٦ .
- ✽ ابن قلف الله . نور الدين عيسى (المتوفى في أثناء القرن العاشر الهجري) :
 « روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح » - مخطوط
 بدار الكتب بالقاهرة برقم ١٢٠ .

- ✽ الحنفي ، قطب الدين بن علي الدين (المتوفى سنة ٩٩٠ هـ) : « البرق اليماني في الفتح
 العثماني » - مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم ٤٢٧٠ ج ، ف ٣٠١ .
- ✽ المؤرخي ، عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد (نائب الشريعة في مدينة تملز) : كتاب
 الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، مخطوط
 نسخ في سنة ١٣٢٣ هـ بمكتبة علي أميرى برقم ٢٣٧٩ ، صورة مكبرة
 للمخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم ح ١٨٩٠٩ .

الكتب

- ★ ابن أبي الحسن ، نجد الدين عمارة اليمني : تاريخ اليمن - مطبعة كلبرت - لندن ١٨٩١ م
 (١٣٠٩ هـ) .
- ★ ابن اياس ، محمد : بذائع الزهور في وقائع الدهور (اربعة اجزاء) - الطبعة الاولى -
 القاهرة ١٨٩٣ م (١٣١١ هـ) .
- ★ ابونقي ، سـلـمـاـنـوـر : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزى عن الايطالية) - مطبعة السعادة -
 القاهرة ١٩٤٧ م (١٣٦٦ هـ) .
- ★ الاعظمي ، احمد عزة : القصبة العربية ، اسبابها ومقدماتها وتطورها ونتائجها - جزآن -
 الطبعة الاولى - مطبعة الشعب - بغداد ١٩٣١ م (١٣٤٩ هـ) .
- ★ الاعظمي ، علي الشريف : مختصر تاريخ بغداد - بغداد ١٩٣٦ م .
- ★ انطونيوس ، جورج : ياقظة العرب (ترجمة حيدر الركابي) - مطبعة الترقى - دمشق ١٩٤٦ م .
- ★ أنيس ، محمد (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤/١٦١٤ م) - الطبعة
 الاولى - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة .
- ★ البركاتي ، شرك نبيد الحسن . الرحلة اليمانية للشريف حسين باشا امير مكة المكرمة -
 مطبعة السعادة - القاهرة ١٩١٢ م (١٣٣٠ هـ) .
- ★ برو ، توفيق علي : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) - رسالة
 عن مطبوعات معهد الدراسات العربية العمالية - الطبعة الاولى - القاهرة
 ١٩٦٠ م .

- ★ البصير ، محمد الهدي : تاريخ القضية العراقية - بغداد ١٩٢٣ م .
- ★ البكري ، صلاح : في جنوب الجزيرة العربية - الطبعة الاولى - مطبعة الخليلي - القاهرة ١٩٤٩ م .
- ★ بيري ، جان جاك : جزيرة العرب (ترجمة نجدة حاجر وسعيد الفز) - الطبعة الاولى - من منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٦٠ م .
- ★ بيهم ، محمد جميل : قوافل العروبة ومواكيبها (الجزء الثاني) - بيروت ١٩٥٠ م .
- ★ نرسيسي ، عدنان (دكتور) : اليمن وحضارة العرب . مع دراسة جغرافية كاملة - من منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٤ .
- ★ الجرافي ، عيد الله عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن - مطبعة الخليلي - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ جمال ، باشا : مذكرات جمال ، باشا ، . تعريب علي احمد شكرى - القاهرة ١٩٢٣ .
- ★ حسن ، حسن ابراهيم (دكتور) . اليمن البلاد السعيدة - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ حسن ، محمد : قلب اليمن - الطبعة الاولى - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٧ م .
- ★ حسين ، فاضل (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - القيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ الخصري ، (ابو خلدون) ساطع : يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب - مطبعة الكشاف - بيروت ١٩٤٦ م .
- ... محاضرات في نشوء الفكرة القومية - الطبعة الاولى - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٥١ .
- ... البلاد العربية والدولة العثمانية - الطبعة الثانية - دار العلم للملايين - بيروت - يوليو ١٩٦٠ م .
- ★ حمدان ، جمال (دكتور) : دراسات في العالم العربي - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٥٨ .
- ★ خير الله ، خير الله : مفضلة الشرق ، الاقطار العربية المحررة (ترجمة عارف النكدي) - بيروت ١٩٦٩ م .
- ★ داغر ، اسعد : ثورة العرب - القاهرة ١٩٦٦ .
- ★ الدملوجي ، صديق : مدينت باشا - بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- ★ الرفاعي ، عبد الرحمن (بك) : تاريخ الحركة القومية وتطوُّد نظام الحكم في مصر - الجزء الثالث عن عصر محمد علي (باشا) - الطبعة الاولى - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٩ هـ) .
- ★ الريحاني ، أمين : ملوك العرب (جزآن) - الطبعة الاولى - المطبعة العنمية - بيروت ١٩٢٤ .
- ... تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الثالثة - دار الريحاني للطبع والنشر - بيروت ١٩٥٤ .
- ★ الزبيدي ، محمد محمود : الامامة وخطرها على وحدة اليمن - بيروت .
- ★ سالم ، السيد مصطفى : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) - الطبعة الاولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٣ .
- ★ سرهنگ ، اسماعيل (باشا) : حقائق الأخبار عن دول البحار - (جزآن والثالث غير كامل) القاهرة (١٣٦٢ - ١٣٦٦ هـ) .

- ★ السروجي ، محمد محمود (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العصر (١٨٦٤ - ١٨٦٦) - فصلة من مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية - المجلد التاسع - ديسمبر ١٩٥٥ .
- ★ سعيد ، أمين : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٣٣ .
- اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري - المطبعة الأولى - دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ شرف الدين ، أحمد حسين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين - الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٩٦٣ (١٣٨٢ هـ) .
- ★ الشهرستاني : أبو الفتح بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) ، الملل والنحل - الجزء الأول - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٠٩ م (١٣٨٢ هـ) .
- ★ طرين ، أحمد (دكتور) : الوحدة العربية بين (١٩١٦ - ١٩٤٥ م) - الطبعة الأولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ العبدلي ، أحمد فضل بن علي محسن : هدية الزمن في اخبار ملوك حج وعدن - الطبعة الأولى - المطبعة السلفية - القاهرة ١٩٣٢ م (١٣١٥ هـ) .
- ★ العرشي ، حسين بن أحمد : بلوغ المرام في شرح مسلك الحتام فيمن تولى ملك اليمن من ملك و امام - (تحقيق الأب ونستاس الكرمي) - مطبعة البرقري - القاهرة ١٩٣٩ .
- ★ العظم ، رفيق (بك) : الجامعة الثمانية والعشيرة التركية (من مجموعة آثار رفيق بك العظم ، نشرها عثمان العظم) - القاهرة ١٣٤٤ هـ .
- ★ العظم ، نزيه هويد : رحلة في بلاد العربية السعيدة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاء - القاهرة ١٩٣٨ .
- ★ العقاد ، صلاح (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » - القاهرة ١٩٥٦ .
- ★ العقيلي ، محمد بن أحمد عيسى : تاريخ الخلفاء المسلمين أو الجنوب العربي في التاريخ - الجزء الأول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ (١٣٧٨ هـ) - الجزء الثاني طبع بمطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦١ م (١٣٨٠ هـ) .
- ★ عل ، محمد كرد : خطط الشام - دمشق ١٩٢٧ م .
- ★ غالب ، محمد انعم : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن - (تقديم الكتاب بقلم الاستاذ أحمد محمد نعمان رئيس وزراء اليمن الأسبق) .
- ★ فخري ، أحمد (دكتور) : اليمن عاصمها وحاضرها - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٧ .
- ★ فريد ، محمد (بك) : تاريخ العمولة والعملة الثمانية - القاهرة ١٨٩٦ .
- ★ فيفي ، سليمان : في غمرة النضال - بغداد ١٩٥٢ .
- ★ كبيب ، حسين : تاريخ المسألة الشرقية - القاهرة ١٩٢١ .
- ★ عافى ، محمد عبد الله (دكتور) : دولة اليمن الزيدية ، نشأتها ، تطورها ، علاقاتها ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية - القاهرة - مايو ١٩٥٠ .

... النهضة الحديثة في جزيرة العرب - الجزء الأول - في الملتقى العربية
السعودية - - القاهرة ١٩٥٢ م .

★ مجهول المؤلف : اليمن النهرية المنكوبة ... (يعرض هذا الكتاب معلومات مدعمة بالوثائق عن
حكم آل حميد الدين في اليمن في عهد الامام يحيى ، ويوضح مدى تدهور
احوال البلاد حينذاك ، ويستصرخ احرار اليمن والقروية والاسلام والانسانية
لانتقاد الشعب اليمني - ولم يشر الكتاب الى الجهة التي تولت نشره او
تاريخ اصنائه) .

★ مختار ، محمد : التوفيقات الالهامية في عقائد التواريخ الهجرية بالسنتين الافرنجية والقبليّة .

★ مؤنس ، حسين (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث - مطبعة حجازي - القاهرة ١٩٣٨م .

★ نعمان ، احمد محمد : انهيار الرجعية في اليمن - القاهرة .

★ الهمداني ، ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب بن يوسف بن داود : صفة جزيرة العرب -
القاهرة ١٩٥٣ .

★ هولترتز . هانز : اليمن من الباب الخلفي (ترجمة غري حماد) - بيروت ١٩٦١ .

★ الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهمسوم والحزن في حوادث
وتاريخ اليمن - الطبعة الاولى - الطبعة السلفية - القاهرة ١٩٢٧ .
(١٣٤٦ هـ) - الطبعة الثانية - مطبعة حجازي - القاهرة ١٩٤٧ (١٣٦٦ هـ) .

★ وليمز ، سيتون (م-ف) : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية
١٩٢٠ - ١٩٤٨ ، (ترجمة وتعليق الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى)
- مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٢ .

★ وهبة ، حافظ : جزيرة العرب في القرن العشرين - الطبعة الثانية - مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٦ .

التواريخ

... الوقائع المصرية ، العدد ٦ - الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥ .

المجلات

... مجلة المختطف : الصادرة في القاهرة ، واصحابها فارس نور ، ويعقوب صروف ومكاريوس شاهين

العدد ٣٤ - ج ١ ، ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
العدد ٣٥ - ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
العدد ٣٦ - ج ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩١٠ .
العدد ٣٧ - ج ١ ، ٥	الصادر في سنة ١٩١٠ .
العدد ٤٢ - ج ٦	الصادر في سنة ١٩١٢ .
العدد ٤٤ - ج ٥	الصادر في سنة ١٩١٤ .
العدد ٩١ - ج ٤	الصادر في سنة ١٩٣٧ .

- مجلة النار : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ رشيد رضا -

المجلد ١٣ - ج ١٢	الصادر في يناير سنة ١٩١٠ .
المجلد ١٥ - ج ٢	الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩١٢ .
المجلد ١٦ - ج ١	الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩١٣ .
المجلد ١٦ - ج ٤	الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩١٣ .

الجرائد

- جريدة الأهرام : الصادرة في القاهرة ، وصاحب امتيازها جبرائيل بشارة تقلا -

الأعداد الصادرة - في أعوام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ،
والعدد ٢٨٨٠٢ الصادر في ١٩٦٥/١٠/٩ .

- جريدة المؤيد : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ علي يوسف .

جميع الأعداد الصادرة من منتصف عام ١٩٠٨ م حتى عام ١٩١٤ م .

- جريدة اللواء : الصادرة في القاهرة ، وتمتلكها شركة مساهمة من علي فهمي كامل وشركاه ،

ومدير السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت جميع الأعداد الصادرة من

منتصف عام ١٩٠٩ حتى منتصف عام ١٩١٠ م ، ومن أول عام ١٩١١ م

حتى نهاية يونية ١٩١١ م ، ومن أول ديسمبر ١٩١١ م حتى ٣٠ من يوليو

١٩١٢ م .

REFERENCES

DOCUMENTS

الوثائق

- Admiralty Handbook of Arabia.
Published for Official Use, 1916. Reissued by H.M.S.O., 1920.
- Aff. Etrang. Corr. Polit. S., 1865.

(من الوثائق الفرنسية المنقولة عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والمحفوظة بدار الوثائق
القومية بمبشرين بالقاهرة)

- Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1933.
- HurcWitz, C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, II, U.S.A. Princeton, 1956, First Pub.
- White Paper, Cmd. 4752, 1934.
Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of the Yemen.

TEXTS

- Antonius, George.
The Arab Awakening,
Hamish Hamilton, London, 1938.
- Bérard, Victor.
— Le Sultan, l'Islam et les Puissances, Paris, 1907.
— La Révolution Turque, 1909.
- Berthé, J. J.
La Péninsule Arabique, Payot, Paris, 1958.
- Brémont, E. Yemen et Saoudia. Charles-Louvauzeille and cie, paris, 1ère Ed., 1937.
- Bury, G.W.
Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915.
(It includes chapters on natural history and agricultural products).
- Douin.
Histoire du Règne du Khédive Ismaïl t. I.
- Earle, E. M.
Turkey, The Great Powers, and the Baghdad Railway, Macmillan, New York, First Ed., 1935.
- Edib, Halide.
Conflict of East and West in Turkey, Lahore, 1935.

- Emin, Ahmed.
Turkey in the World War, U.S.A., 1930.
- Engelhardt,
La Turquie et le Tanzimat, t. I, Paris, 1882.
- Ferid, Mohammed.
Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), Genève, 1923.
Etude sur la crise ottomane actuelle (1914-1915), Genève, 1915.
- Fesh, Paul.
Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, Paris, 1907.
- Harris, W.B.
A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, London, 1893. (Besides the lively personal narrative, there is a first part consisting of general information, especially a valuable historical summary).
- Helfritz, H.
The Yemen. A Secret Journey, Allen and Unwin, London, Translated by M. Hero First Pub. in English 1958. (In German 1956).
- Hogarth, David George.
— The penetration of Arabia, a record of the development of Western knowledge concerning the Arabian Peninsula (N.Y., 1904).
— The Nearer East,
H. Frowde, London, 1905.
— Arabia.
Clarendon Pr., Oxford 1922, First Ed.
- Jacob, Harold F.
Kings of Arabia, Mills and Boon, London, 1923.
(Much valuable information on ancient and recent history, the people, etc.).
- Jung, Eugène.
La Révolte Arabe t. I.
Paris, 1924.
- Kammerer,
La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Le Caire, 1920.
- Laumens, S.J.
La Syrie, Précis Historique, 2 Vols.
Beyrouth, 1921.
- Lenczowski, George.
The Middle East in World Affairs, New Second Edition, 1956.
- Longrigg, S. H.
Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.
- Mandelstone, André.
La Turquie, Paris, 1918.
- Midhat, Ali Haydar.
Midhat Pasha, Paris, 1908.
- Neibuhr, C.
Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins, Amsterdam, 1778.

- Nicolaïdes, N.
Une Année de Constitution, Bruxelles, 1909.
- Pinon, René.
L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris, 1917.
- Playfair, R.L.
A History of Arabia Felix or Yemen «from the commencement of the Christian era to the present time, including an account of the British Settlement of Aden». (Selections from the Records of the Bombay Government, No. 40, New Series, Bombay, contains a bibliography).
Bombay, 1859.
Poincaré, Raymond.
Au service de la France, Vol. V.
- Reilly, H.
Aden and the Yemen.
Her Majesty's Stationery Office, London, 1960.
- Rihani, Amcen.
Arabian Peak and Desert,
Travels in Yemen. Constable and Co. Ltd.
London, 1930.
- Saab, Hassan (Dr.).
The Federalists of the Ottoman Empire,
Amsterdam, 1958.
- Sanger, Richard H.
The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr. ;
New York, 1934, First Pub.
- Scott, Hugh (D.).
— The Yemen in 1937-38. Journal of the Royal Central Asian Society,
Vol. 27, 1930.
— In the High Yemen, Murray, 1942.
Stark, Freya.
The Arab Island.
A.A. Knopf, New York, 1945, First Ed.
- Stripling.
The ottoman Turks and Arabs, Urobs, 1942.
- Tritton, D.S.
The Rise of the Imams of Sanaa, O.U.P.
Madras, 192.
- Wavell, A.J.B.
A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa.
Constable and Co. Ltd., London, 1921.
- Zeine, N.Z.
Arab-Turkish relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut,

PERIODICALS

- Survey of International Affairs.
Royal Institute of International Affairs.
Years 1952-1982.
- Correspondance d'Orient, revue économique, politique, littéraire
Directeur : Georges Sanné Paris..

15/ 4/1910	15/ 2/1911
15/6/1910	1/10/1913
15/12/1910	1/ 6/1914
5/ 2/1911	25/ 7/1916
- Journal of the Royal Central Asian Society.
The Royal Central Asian Soc.
Vol. XXVII, Part I, 1940.
Revue du Monde Musulman. La Mission Scientifique du Maroc.
Vol. IV, Janvier 1908, Vol. IX, Sept. 1909, Vol. X, Janvier 1910 et Vol.
XXI Décembre 1912.

ملاحظات خاصة بالمصادر

لا شك أن أهم العقبات التي تواجه المهتمين بالدراسات اليمنية تنحصر في قلة المصادر العلمية التي يمكن الرجوع إليها بل ندرتها في بعض الأحيان . فالحكومة اليمنية لم تحتفظ بسجلات منظمة لوثائقها في عهد الإمامة ، كما أن الطبيعة القبلية التي اتصف بها الشعب اليمني وكثرة ثوراته وحروبه المذهبية واضطراب أحواله بددت الكثير من تراثه ، ولم يبق للفراسين الا نذر قليل من المخطوطات التي عثر عليها في بعض المساجد اليمنية كالجوامع الكبير بصنعاء ، وفي حوزة بعض فقهاء اليمن وأعلامه .

وقد توجهت بعثات عربية الى اليمن لتصوير هذه المخطوطات وسعت للحصول على نسخ زائدة منها . وقد عثرت على بعضها وعلى صور (ميكرو فيلم) لها بدار الكتب بالقاهرة وبمعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة للجامعة الدول العربية وبمكتبة محافظة الاسكندرية . ويستدل من هذه المخطوطات على أن اليمن قد شهدت حركة تاريخية نشطة في عهد الفتح العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) وفي أعقابها . وقد اخترت من بينها المخطوطات الأربعة التي أشرت إليها في قائمة المصادر واعتمدت عليها في توضيح الجذور الأولى للعلاقات العثمانية اليمنية .

وقد اتجهت للبحث عن مصادر جديدة توضح جوانب الموضوع ، فوجدت في مجموعة الوثائق العربية والأجنبية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ما ساعدني على معرفة تطور العلاقات العثمانية اليمنية التي شاركت فيها مصر

يدور واضح وفعال كجزء من سياستها العربية أثناء تبعيتها هي الأخرى للسيادة
العثمانية .

وساعدتني في هذا المجال أيضا مجموعة من كتب للوثائق المنشورة أحصر
بالذكر منها كتاب الدكتور شوقي عطا الله الجمل الذي حوى عددا من « الوثائق
التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧١ » .
وكتابي « آتشيسون » (Aitchison) و « هورفيتز » (Hurewitz) اللذين تضمنتا
تعليقات وإعنية عن سياسة العثمانيين والبريطانيين في الشرق الأدنى وأوسط .

وقد عثرت على عدد قليل من المؤلفات اليمنية المنشورة التي تبدو أهميتها
في تعبيرها عن وجهات النظر المختلفة لدى أهالي البلاد وموقفهم من الحكم العثماني
الذي حاول السيطرة فترة طويلة على مقدراتهم . فبينما كان الواسعي والعريشي
والجرافي يعبرون عن وجهة نظر الزيديين في وسط جبال اليمن ، كان العبدلي
يتحدث عن تاريخ لحج وعدن وعن الجيوب اليمنى بأكملها . وفي أقصى الشمال
في جيزان وضع العقيلي مؤلفه - الذي أهداني مشكورا نسخة منه طبعته بمدينة
الرياض - واستعرض فيه تاريخ الخلاف السليمانى وعسير موضحا تضال
الأداسة ضد سيطرة العثمانيين على بلادهم .

وإذا كانت كتب الواسعي والعريشي والجرافي قد اتبعت طريقة المؤرخين
الأوائل بالاعتصار على استكمال التاريخ الهجرى مع ذكر الأحداث مرتبة عاما بعد
آخر على طريقة الحوليات وتخصيص حديثهم عن الأئمة الزيديين بشكل يؤكد
تحيزهم لبلانهم ، فإن كتابي العبدلي والعقيلي حاولا عرض الأحداث بأسلوب
سلس مرتب تميز بالتحليل والمقارنة في كثير من الأحيان ، وإن كان العقيلي قد
فاق العبدلي في هذا المجال . وقد حوى مؤلفاهما كثيرا من الوثائق الهامة
ما ميزهما خاصة بين مؤلفات اليمنيين المنشورة .

وتجدر الإشارة إلى أهمية كتب الرحالة العرب الذين ارتادوا اليمن في
فترات متتالية رغم ما تحتويه من مبالغة في بعض الأحيان وما تضمنت عليه من
احتمام بالتواخي الصراعية والاجتماعية والأحداث المحددة بوقت الرحلة وغالبا
ما يكون قصيرا مما لا يجعلها مؤلفات تاريخية بمعنى الكلمة . غير أنني حاولت أن
أستخلص من ثنايا صفحاتها معلومات تاريخية مفيدة ساعدتني في ربط الأحداث ،
وإن استلزمت كثيرا من الحذر واليقظة والتحقيق والمقارنة . وأخص بالذكر منها
كتاب « ملوك العرب » الذي وضعه أمين الريحاني المؤرخ الأديب الرحالة العربي
الأصل الأمريكى الجنسية . وقد طاف الريحاني بأرجاء الجزيرة العربية والتقى
بملوكها ورؤسائها وشيوخها في العشرينات من القرن الحالى . كما اتصل بكثير
من الشخصيات العادية بين سكان الجزيرة للتعرف على آرائهم ومواقفهم من
أحداث عصرهم . وقد حاول الريحاني أن يحل ويقتد ويرجع الأحداث إلى جذورها

الأصلية ، مسنعيها يعمق ثقافته وسعة اطلاعه وكثرة رحلاته وأسفاره ، مما أعطى مؤلفه أهمية خاصة بين كتب الرحالة العرب الآخرين أمثال نزيه مزيد المعظم ومحمد حسن اللذين اتصفا بالتحيز لحكم الأئمة ومحاولة تبرير النظم القائمة ، كما تحاملا على العثمانيين دون انصافهم .

أما كتب الرحالة الأجانب فكانت هي الأخرى ذات قيمة كبيرة في توضيح أحداث التاريخ اليمني بعد تخليصها من نزعات التحيز الأوربي ومبائعات الأسلوب القصصى . فمن بينها كتاب « نيبور » (Neibuhr) الرحالة الدنمركي الذي طاف بأرجاء اليمن في سنة ١٧٦٣ ، وكتاب الأديب الصحفي الإيطالي « سلفاتورابونتي » الذي وضعه في أواخر الأربعينات من القرن الحالى بعنوان « ملكة الامام يحيى أو رحلة في بلاد العربية السعيدة » . وفى ذلك الوقت أيضا قام بزيارة اليمن الرحالة الدكتور هيو سكوت (Hugh Scott) وسجل مشاهداته في كتابه « في مرتفعات اليمن (.. In the High Yemen) » الذى ضمنه فصلا خاصا عرض فيه موجزا لتاريخ اليمن . أما كتاب الرحالة الألماني « هانز هولفرتز » (Hanz Helfritz) الذى عربه خيرى حماد بعنوان (اليمن من الباب الخلفى) فقد حاول مؤلفه أن يكون موضوعيا غير انه كآى أوربي آخر كان يتحدث عن الشرق وكأنه بلاد المجائب والفرائب . وقد عرض « هولفرتز » حالة اليمن في أواخر عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) وبداية عهد الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) غير أنه تطرق الى أحوال اليمن في عهد العثمانيين موضحا أنهم تمكنوا من وضع حد للخلافات الداخلية هناك ، فأقاموا بذلك أسس « الوحدة » التى استطاع الامام يحيى أن يشيد حكمه عليها .

وقد اتصفت مؤلفات البريطانيين عن اليمن بدفاعهم عن مصالحهم الاستعمارية في جنوبه خاصة وان معظمهم قد شغلوا عدة مناصب سياسية فى عدن . غير ان هذه المؤلفات لا تخلو من موضوعية وعمق والملم وفهم بالتاريخ اليمني ومجريات أحداثه . فمثلا كتاب الرحالة البريطاني بيورى (Bury) عن « العربية غير السعيدة أو الأتراك فى اليمن » (Arabia Infelix or the Turks in Yemen..) الذى صدر فى لندن سنة ١٩١٥ ويعد من أهم المؤلفات الأجنبية المعاصرة التى استعرضت تاريخ العثمانيين فى بلاد اليمن .

كما أن كتاب هارولد جاكوب (Harold Jacob) عن « ملوك العرب » (Kings of Arabia) لا يقل أهمية عن سابقه . فقد صدر هذا الكتاب فى لندن سنة ١٩٦٣ وكان مؤلفه يشغل منصب معاون الأول للمقيم البريطاني فى عدن ثم وكيلًا سياسيًا لمرتفعات عدن ، كما شغل أثناء الحرب العالمية الأولى منصب المستشار الخاص لشئون جنوب غرب الجزيرة العربية لدى اثنين ممن تولوا منصب المنسوب السامى البريطانى بالقاهرة . وفضلا عن هذه المناصب التى

شفهها «جاكوب» والتي قرىته الى مصادر المعلومات كان ملما باللغة العربية وعلى دراية بعادات اليمىين وتقاليدهم . بل لوحظ انه كان يحمل معه دائما مصحفا أثناء اقامته فى بلاد اليمى ، كما كان يحفظ عن ظهر قلب أمثالا عربية محلية وآيات قرآنية استعملها كثيرا فى كتاباته واحاديثه . وقد كان « جاكوب » دقيقا فى عرضه لاحداث هجوم العثمانيين على الحح ومحاولتهم غزو عدن وصراعهم ضد البريطانيين فى جنوب اليمى أثناء الحرب العالمية الأولى .

وهناك مجموعة من المؤلفات التى أشارت الى موضوع البحث من زوايا متعددة . فكتاب لينكوفسكى (Lenczowski) عن « الشرق الأوسط فى الشئون الدولية » (The Middle East in World Affairs...) استعرض مؤلفه العمليات الحربية فى جنوب اليمى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأوضح موقف القوات العثمانية والبريطانية هناك ، وقارن بين ميدان الحرب فى اليمى وميادين الحرب الأخرى فى ذلك الحين

ومن أهم المصادر التى تناولت دراسة ثورات الشعب اليمى ضد حكم الأتراك العثمانيين أشير الى كتابى هارىس (Harris) ووفيل (Wavell) الصادرين فى لندن فى عامى ١٨٩٣ و ١٩١٢ فانهما سجلان متكاملان للثورات اليمية فى أعوام ١٨٩١ و ١٩٠٤ و ١٩١٠ .

هذا بالإضافة الى مؤلفات بريمون (Prémont) ورايلى (Reilly) وهوجارث (Hogarth) وسانجر (Sanger) وبلايفير (Pleyfair) وغيرهم فقد القوا مزيدا من الضوء على جوانب موضوع البحث

وقد اعتمد « بلايفير » فى مؤلفه « تاريخ العربية السعيدة أو اليمى » (A. History of Arabia Felix or Yemen) على الوثائق السياسية الصادرة عن حكومة الهند البريطانية قبيل سنة ١٨٥٩ مما يبرز أهميته فى توضيح معالم سياسة البريطانيين فى أعقاب سيطرتهم على عدن فى سنة ١٨٣٩ وبداية بسط نفوذهم فى جنوب اليمى .

ومن الرسائل العلمية الهامة التى اطلعت عليها وأفادتني كثيرا رسالة الصديق الدكتور السيد مصطفى سالم عن « اليمى والامام يحيى من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٤٨ » التى تناول فيها دراسة موضوعية شاملة لعهد الامام يحيى ، موضعا الدور الذى شارك به فى أحداث اليمى وتشكيل مصيره ، فاستعرض دوره عندما وضع الاساس لحكم الامامة فى اليمى نائرة على العثمانيين أولا ثم مشاركة لهم ثانيا . ثم منفردة بالحكم أخيرا حتى مصرعه فى سنة ١٩٤٨ . وقد أفادتني هذه الرسالة فى معرفة حقيقة دور الامام يحيى زعيم الزيدىين الذين شكلوا أخطر قوة سياسية محلية واجهها العثمانيون أثناء حكمهم لليمن .

كما تعد رسالة توفيق على برو عن « العرب والترك فى العهد الدستورى

العثماني من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ ، من أهم المصادر التي أضافت اللثام عن تطور علاقات الترك بالعرب في تلك الفترة ، وأظهرت كيف كانت قضية اليمن من أبرز القضايا التي وجهت هذه العلاقات وأثرت فيها أبلغ تأثير .

أما رسالة محمد أنعم غالب عن « التخلف الاقتصادي في اليمن في عهد الأئمة » فهي من المؤلفات المنهجية القيمة التي أبرزت بوضوح وجلاء العناصر المكونة للاقتصاد اليمني والدور الذي لعبه العثمانيون في هذا المجال أثناء حكمهم لليمن ، ثم تحدثت مسئولية الامامة بنظامها العتيق عن تخلف الاقتصاد اليمني وركوده . ولما كان مؤلف هذه الرسالة من أبناء اليمن الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة في الخارج فقد كان على دراية كافية بشئون بلاده ومشاكلها ، كما كان على درجة من العلم والثقافة ساعدته في التعبير الصادق والنحت الجاد الذي بدا واضحا في رسالته .

وأضيف الى هذه الرسائل العلمية الهامة رسالة أحمد طربين عن قصته « الوحدة العربية من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٤٥ » والتي استعرض فيها معالم تاريخ البلاد العربية ومن بينها اليمن أثناء تبعيتها للدولة العثمانية ، مع إيذان بداية ظهور الملامح الاتجاه في كل منها نحو تحقيق الوحدة العربية ، متتبعا تطور هذا الاتجاه ونموه حتى أقيم صرح جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ .

ومن بين مصادر البحث أيضا مجموعة من المؤلفات التي تناولت دراسة أحوال الدولة العثمانية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقاتها بالبلاد العربية ومن بينها اليمن . فكتاب أستاذي الدكتور محمد أحمد أنيس عن « الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٩ » يعالج في دقة وعمق موضوع التأثير العثماني في مجتمعات الشرق الأدنى ، ذلك التأثير الذي بدأ بظهور الأتراك العثمانيين في المنطقة ثم توسعهم فيها وحكمهم لها حتى سقوط الدولة العثمانية وثورة شعوب المنطقة عليها في الحرب العالمية الأولى . كما أن كتاب ساطع الحصري عن « الدولة العثمانية والبلاد العربية » يستعرض معالم الاتجاهات المسماة للعلاقات العثمانية العربية في دقة وشمول ، مستندا الى كثير من الوثائق التركية التي اطلع عليها المؤلف والتي تخص شئون البلاد العربية ومن بينها اليمن - عندما كانت ايلات ثم ولايات تابعة للدولة العثمانية منذ مطلع العصور الحديثة حتى اعلان الجمهورية التركية في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالى . وإلى جانب هذين المؤلفين أشير الى أهمية كتاب الصطفى التركي أحمد أمين محرر جريدة « وطن » التركية الذي صدر في سنة ١٩٣٠ عن « تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى » (Turkey in the World War) وتناول دراسة الظروف التي جعلت الحكومة العثمانية تشترك في تلك الحرب ، كما أشار الى الأفكار القومية التركية وزوادها الأوائل .

أما كتاب الدبلوماسي الفرنسي انجلهارت (Engelhardt) عن تركيا والتنظيمات،
(La Turquie et le Tanzimat) فقد صدر في باريس عام ١٨٨٢ ،
وقضى مؤلفه شطرا كبيرا من حياته في عاصمة الدولة العثمانية فكان قريبا من
الأحداث التي أرخ لها . هذا بالإضافة الى أهمية كتابي فيكتور بيرار
Victor Berard وقد صدرا في باريس في عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ أولهما
بعنوان (Le Soudan l'Islam et les puissances) والثاني تحت
عنوان (La Révolution Turque)

كما أثير الى أهمية كتاب يول فيش Paul Fesh الذي صدر في عام ١٩٠٧
وتناول دراسة الأحداث التي دارت في عاصمة الدولة العثمانية في الأيام الأخيرة
من عهد السلطان عبد الحميد وكان عنوانه
(Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid ..)

فكل هذه المجموعة أمدتني بمعلومات وافية عن أوضاع الدولة العثمانية
ومسياستها في حكم الولايات التابعة لها ومن بينها اليمن .

وهنا ينبغي الإشارة الى دور الجرائد والمجلات العربية والأجنبية التي لجأت
اليها عندما كانت تصمت المصادر عن الاجابة عما يدور بفكرى من استفسارات
وتساؤلات ، كما اننى استعنت بها في ربط الأحداث بعضها ببعض ، والقاء مزيد
من الضوء عليها ، وتوضيح وجهة نظر الراى العام عنها ، وذلك بعد تخليصها
من نزعات التحيز الى جانب دون آخر وتصفيتها من شوائب الاثارة والتهويل .

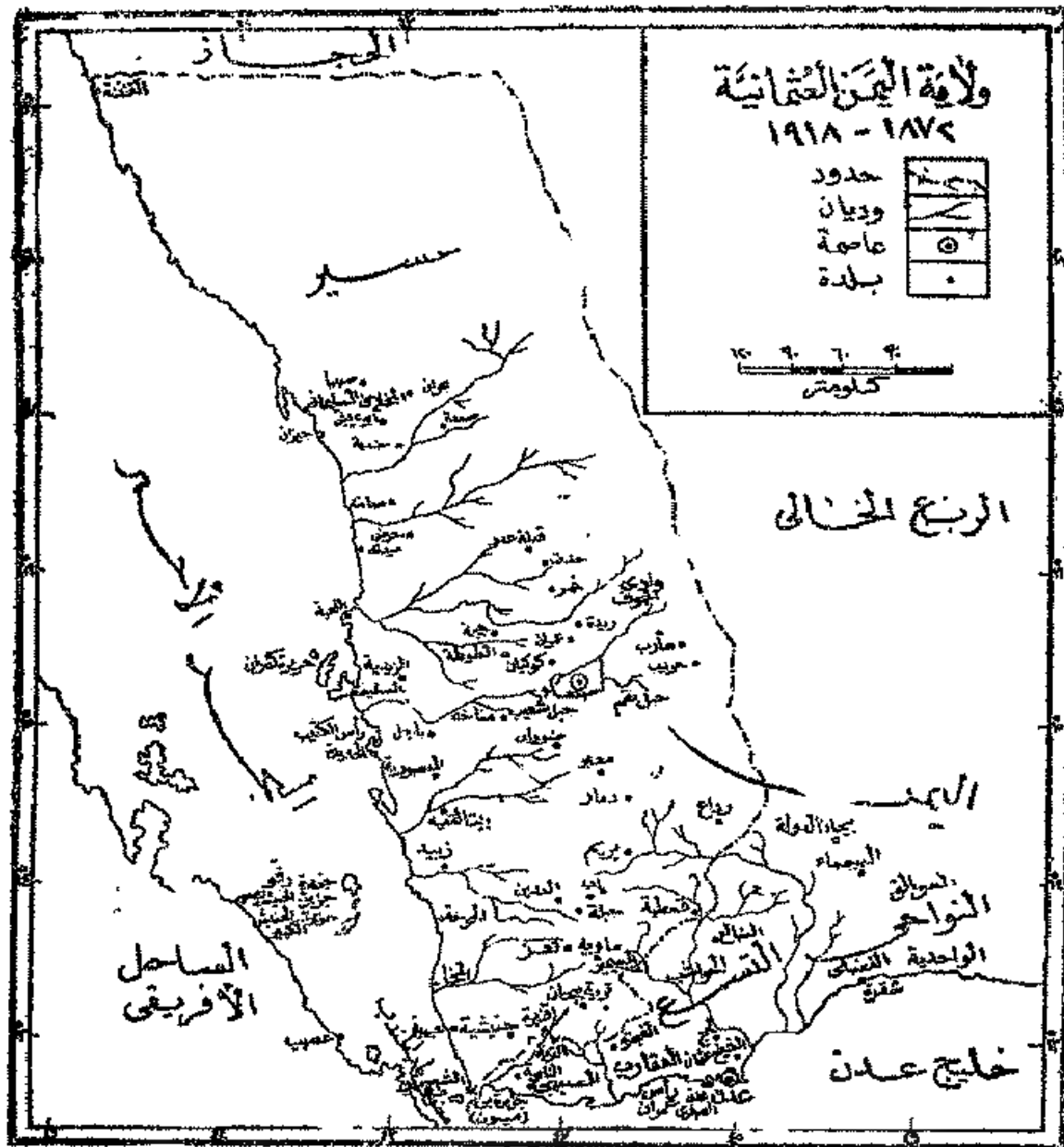
فجريدة الأهرام كانت أولى الجرائد التي اعتمدت عليها وامتلات صفحاتها
بكثير من المقالات التي عبرت عن وجهة النظر العثمانية بصفة خاصة ، كما نشرت
الكثير من تصريحات القادة العثمانيين في اليمن وموجزا لمحاضر «مجلس المبعوثان»
التي برزت من خلالها القضية اليمنية ، تلك القضية التي شكلت موضوعا عاما
ومثيرا في مناقشات المجلس . أما جريدة « اللواء » فكانت تعبر عن وجهة نظر
الحزب الوطنى المصرى الذى كان يميل للجامعة الاسلامية وللإخاء العثمانى حتى
لا يواجه عدوين في وقت واحد تمثلا في الاحتلال البريطانى لمصر والتبعية
لدولة العثمانية . كما ان جريدة « المؤيد » حوت الكثير من المقالات المترجمة
عن الجرائد التركية بعبارة واضحة ولغة سليمة ، كما تضمنت العديد من مقالات
الاصلاحيين العرب وآراء الخوصم المنقولة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها .
هذا فضلا عن الكثير من البرقيات ونصوص القوانين الصادرة عن الأستانة
عاصمة الدولة العثمانية والتي تتصل بالولايات العربية بصفة عامة ، والقضية
اليمنية بصفة خاصة .

أما عن المجلات العربية التي رجعت اليها في دراستى هذه فقد تميزت
مجلة « المقتطف » بروح الاعتدال والفهم الصحيح لحوادث الانقلاب العثمانى

ومطامع العهد الدستوري في سنة ١٩٠٨ . بينما عالجت مجلة «المنار» موضوعاتها بحساس الحسم للاتحاديين الأتراك اذ عرف عن صاحبها رشيد رضا احلاصه لرابطة العثمانية ولجامعة الاسلامية . وقد حوت مجلة « المنار » الكثير من رسائل محمد الادريسي زعيم الادارسة في شمال اليمن ومقالات بعض الكتاب اليمنيين والاحاديث الصحفية مع بعض كبار المسئولين من الضباط العثمانيين الذين اشتركوا في اخماد الثورات اليمنية ضد الادارة العثمانية ، فضلا عما نشرته هذه المجلة من تعليقات ونقد لبرامج الاحزاب العثمانية والعربية على السواء .

ومن ابرز المجلات الأجنبية التي اشارت لموضوع البحث مجلة (Revue du Monde Musulman) فقد استعرضت قصايا العالم الاسلامي السياسية والاجتماعية ، وان حاول بعض كتابها تشويه فكرة الجامعة الاسلامية . كما اخطا البعض الآخر من محرريها في بحث حوادث الانقلاب العثماني في سنة ١٩٠٨ . بينما تميزت عنها بالدقة مجلة (Correspondance d'Orient) وكان محررها الرئيسي الدكتور جورج سسنه يشاركه في ذلك شكري عانم . ورغم استعراض هذه المجلة للعالم السياسية العثمانية في كثير من الأحيان ، فانها كانت استعمارية الهدف متحيزة للدول الأوروبية . أما مجلة (Survey of International Affairs) فقد صدرت في سنة ١٩٢٥ وهي بذلك متأخرة قليلا من الناحية الزمنية عن موضوع البحث ، غير ان المقالات المتعلقة بقضية اليمن التي كانت تنشر بها بين الحين والآخر ألفت كثيرا من الضوء على الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما اشارت بوضوح لنتائج جلائهم عنه عقب هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى .

كان هذا عرضا عاما لأهم المصادر العلمية التي اعتمدت عليها في دراستي موضوع البحث ولا أعطي بذلك أهمية المصادر الأخرى التي اكتفيت بعرضها في قائمة المصادر ، فقد ساعدتني جميعها في معالجة الموضوع وانجازه في صورته النهائية .



خريطة توضيحية لحدود ولاية اليمن في الفترة
من المئتين بين عامي (١٨٧٢ - ١٩١٨)

فهرس

٥	تقديم
١١	مقدمة المؤلف
١٩	الفصل الأول : علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢
٥٥	الفصل الثاني : عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢
	الفصل الثالث : نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد
١٠٣	الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)
	الفصل الرابع : السياسة العثمانية في اليمن في مطلع العهد
١٨٣	الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)
	الفصل الخامس : موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح
٢٧٧	مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)
	الفصل السادس : العثمانيون في اليمن في اثناء الحرب العالمية
٣٥٥	الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)
	الخاتمة : آثار الحكم العثماني في مقدرات اليمن السياسية
٤٢٧	والاقتصادية والاجتماعية
٤٤٩	الملاحق : أولاً - الوثائق
٥٠٦	ثانياً - الجداول
٥١٣	مصادر البحث
٥٢٣	ملاحظات خاصة بالمصادر

رقم الابداع بدار الكتب ٥٨٨٣/١٩٨٥

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٠٧٨٤ - ٠

● هذا الكتاب

يتناول بالدراسة والتحليل نضال الشعب العربي في اليمن للتخلص من سيطرة العثمانيين وتسلطهم على مقدراته في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وقد أثرت الإمامة الزيدية لراء سياسيا على حساب ثورة الشعب اليمني ضد حكم الأتراك ، حتى حصل اليمن على استقلاله المبكر بالنسبة لشقيقاته العربيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

غير أن الشعب اليمني لم يستفد من استقلاله كثيرا في عهد الإمامة نتيجة لتقاعسها عن تطوير بعض الأنظمة الإصلاحية التي وضع العثمانيون أسسها أثناء حكمهم لليمن والتي كان من الممكن أن يقطع بواسطتها شوطا في سبيل التقدم .

وهذا الكتاب محاولة جديدة لتلخيص الحقائق حول هذا الموضوع من مصادرها الأصلية المخطوطة والوثائقية بعد أن اكتنفه الكثير من الغموض .

To: www.al-mostafa.com